المركز القومى للترجمة

مستقبل حقوق الإنسان



3rd Edition

تأليف: أوبندرا باكسى
ترجمة: محمد على فرج



2207

هذا العمل الذى حرص كثيرون على اقتنائه يعيد اختبار الخطاب المعاصر بشأن طبيعة حقوق الإنسان. وهو يوفر قراءة بديلة لهذا الخطاب بالتركيز على الفئات التى تعيش فى حالة نضال أو المجتمعات الواقعة فى حالة مقاومة. ويستنطق المؤلف فى كتابه قضايا معاصرة مثل نضال المرأة من أجل تأنيث مفهوم حقوق الإنسان، والنقد ما بعد الحداثى لمصطلح "حقوق الإنسان" العالمى، وتأثير العولمة على حركة حقوق الإنسان.

وتتضمن الطبعة الثالثة من هذا العمل مقدمة جديدة بها اختلاف جوهرى عن الطبعتين السابقتين؛ حيث إنها تمهد لمزيد من الجدل بشأن الموضوعات الرئيسية للكتاب. هذه الطبعة مفيدة للأكاديميين ودارسى حقوق الإنسان والقانون والعلوم السياسية وصناع القرار والنشطاء.

تصميم الغلاف: نسرين كشك

مستقبل حقوق الإنسان

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 2207
- مستقبل حقوق الإنسان
- أويندرا باكسى
- محمد على فرج
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

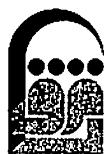
The Future of Human Rights – 3rd Edition
By: Upendra Baxi

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

مستقبل حقوق الإنسان

تأليف : أوبندرا باكسى

ترجمة : محمد على فرج



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

باكسى ، أويندرا .
مستقبل حقوق الإنسان / تأليف : أويندرا باكسى،
ترجمة : محمد على فرج
ط ١- القاهرة : المركز القومى للترجمة، ٢٠١٤
٥٠٨ ص، ٢٤ سم
١- حقوق الإنسان .
(أ) فرج، محمد على (مترجم)
(ب) العنوان ٣٢٣،٤

رقم الإيداع ٣٧٢١/ ٢٠١٤
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 -977-718-650-6
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز .

المحتويات

مقدمة للطبعة الثالثة

مما يثلج الصدر حقيقة أن منحنى الطلب على هذا العمل مازال ينمو بارتفاع نسبى... وآمل أن تسهم هذه الطبعة من هذا الكتاب ورقى الغلاف فى التعليم والبحوث والنضال الفعال من أجل سبر أغوار الآفاق المستقبلية الغامضة لحقوق الإنسان فى عالم مفرط فى التوجه نحو العولمة.

ومقاوما لإغراء إعادة الكتابة، (من المدهش أن صياغة مر عليها عام واحد بالكاد تتطلب الكثير من المراجعة)، أنتهز هنا الفرصة لإزالة بعض الأخطاء المطبعية، وأصلح القليل من الغلطات المرجعية الفاضحة التى كان ينبغى ألا تقع بالأساس. كل الاعتذار للقراء على تلك السقطات التحريرية.

إن المجالات التى لم نتطرق إليها بصورة كاملة فى هذا العمل (خاصة "حروب الإرهاب" و"التنمية" و"ما بعد الإنسان" ومهام النظرية الاجتماعية العامة لحقوق الإنسان) تشكل الآن موضوعا لعمل مصاحب بعنوان "حقوق الإنسان فى عالم ما بعد الإنسان: مقالات نقدية: (دلهى، أو. يو. بى، ٢٠٠٧) Human Rights in a Posthuman World: Critical Essays (Delhi, OUP, 2007). ويسهم الفصل السادس من ذلك العمل بدرجة أكبر فى مهام النقد الذاتى التى بدأت بالفعل فى مقدمة للطبعة الثانية من العمل الحالى.

وأتمنى أن تعطى هذه المساحة المختصرة انطباعا بخبرة استثنائية. تشرفت بدعوة إلى مناقشة كتاب شهدت حضورا كبيرا فى كلية كرايست للقانون (بنجالور، ٥ أبريل ٢٠٠٧). وعقدت المناقشة برعاية مشتركة من الكلية ومركز دراسة الثقافة والمجتمع (سى. اس. سى. اس). وقد أولى أرفيند نارين Arvind Narin (منتدى القانون

البديل، بنجالور) وداتاثريا سباناراسيمها Dattathreya Subbanarasimha (كلية كرايست للقانون) وسيثارامام كاكارالا Sitharaman Kakarala سى. إس. سى. أس) ببعض التعليقات المثيرة على هذا الكتاب فى أثناء النقاش الذى أعقب الجلسة. كما أبدى العديد من الحضور البارزين اهتمامهم إزاء مجموعة من النقاط (*).

وتساءل سيثارامام كاكارالا بتهذيب حازم بشأن الفرق الذى أضعه بين " سياسة حقوق الإنسان " و " السياسة من أجل حقوق الإنسان ". ووجهة نظره لم تقل بأن هذا التفريق غير قابل للتطبيق أو غير مرغوب فيه، وإنما قالت بأنه غير ملائم.

وحقا، فإنه بعد هذه النقطة نجح لورانس ليانج Lawrence Liang الذى كان من ضمن الحضور فى مضايقتى عندما طلب منى أن أوضح السياسات التأليفية التى تدعم هذا التفريق ! وتساءل أرفيند Arvind عن وجود أو غياب الصوت الثانوى والذاكرة الثانوية. ولم يفهم داتاثريا Dattathreya الصوت المميز للأنثروبولوجيا بجنوب آسيا. وأبدى العديد من الزملاء الحضور قلقهم إزاء وثاقة الصلة بين دراسات النظرية التاريخية والاجتماعية المتعلقة بحقوق الإنسان من جانب ومهام المقاومة لما يقع يوميا من إساءة معاملة للإنسان، وانتهاك له ولحقوقه من جانب آخر. أجندة غنية بحق ! أضع بين أيديكم هنا بعض الملاحظات بهدف إثراء مزيد من النقاش.

مسألة السياسات

إن مسألة السياسات المتمثلة فى الجهود المتصلة، أو المتقطعة لممارسات الهيمنة والسيطرة والقوة المضادة، هى بالطبع أساسية ويناقشها هذا الكتاب فى مواقع

(*) مازلت مدينا لمويل أدليمان Samuel Adleman لقراءته بعين نقدية النسخة قبل الأخيرة من هذه المقدمة، وقد دفعه إصراره على جدوى وقيمة التفريق بين "سياسة حقوق الإنسان: و " السياسة من أجل حقوق الإنسان" إلى أن يقترح أيضا بأن تسلم هذه المقدمة بإيماءات مفرطة من شأنها أن تجعل من هذا التفريق؟

كثيـرة مـختلفـة[١]. ولاشك فى أن منطقيات حقوق الإنسان المعاصرة، ولغائه وخطابه توفر عنصرا حاسما فى تقييم شرعية ممارسات القوة السياسية (على كل المستويات بدءا من العـالمى وانتـهـاء بالغـارق فـى المحليـة) وصـفـات العـدالة لأنسـاق التـعـاون الاجتماعى (مثل؛ الأسرة والسوق والحركات الاجتماعية وحركات حقوق الإنسان). وبذلك ظهر ضرب جديد من السياسات المعيارية، لكنه ملىء بالصراعات والتناقضات المتـعلقة بمسـائل مـثل تعـريف "الإنسان" ومـعنى أن يكون له "حقـوق" والخـلاف بشـأن طبيعة حقوق الإنسان وعدده، وحدوده، ونطاقه[٢]. وكل ذلك فى خضم صراع لا ينتهى، ولا طائل من ورائه بشأن "عالمية" تلك الحقوق [٣].

وظهرت القوة والمقاومة فى إطار لغة بديلة للسياسات المعيارية فى حقبة ما قبل حـقـوق الإنسـان من خلال العديد من الأفكار مـثل العـدالة والسلوك الحقـوقى (سـواء بالنسبة للحكام أو المحكومين) والمسئولية الأخلاقية لتجنب التسبب فى إيذاء الآخرين فى سياق الحياة اليومية وفضائل الشرف والشهامة (التى مازال يزدهر بها إلى يومنا هذا أدب ونصوص القانون الدولى والتدخل الإنسانى والحروب).

ويخطئ المبشرون بحقوق الإنسان [٤] خطأ كبيرا، عندما يعلون من قدر لغات حقوق الإنسان المعاصرة العلمانية، لتكون فوق مرتبة اللغات الأخلاقية، على سبيل أنها

---

(١) الفصل الثانى (نموذجا حقوق الإنسان الحديث والمعاصر) والفصل الثالث (استكشاف الممارسات المختلفة لنشاط حقوق الإنسان) والفصل السابع (التعذب بسبب تحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان) والفصل الثامن والتاسع (التعامل مع العولمة الاقتصادية المعاصرة ونظام مختلف لحقوق الإنسان تطالب به حاليا ويملء الفم الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من كيانات الأعمال). كما يناقش الفصل الخامس مشكلة الفعل الانعاكسى - نظريا وتطبيقا - لحقوق الإنسان التى يزيد توجيهها فى أنحاء العالم نحو قضايا الهوية والاعتراف، وغالبا ما يكون ذلك على حساب العدالة فى إعادة توزيع الثروة داخل الدول.

(٢) ملحوظة رقم (١٢) فى الفصل الأول تشرح باختصار هذه الفروق.

(٣) طالع الفصل الخامس.

(٤) طالع صفحات رقم (٨٩ - ٩٠) التى توضح الممارسات التبشيرية لحقوق الإنسان.

شـاملة على كل أشكال السـيـاسـات المعـيـارية. ومن الواضح أن ثمـة أفكاراً أصـولية سائدة على حساب تلك الملازمة لحقوق الإنسان مثل العدالة والعناية بالنفس والمسئولية تجـاه الآخـر. وتبـقى على المحك بدرجـة مـتـزايدة مسـألة الأشـكال أو الصـور الدينية والروحـيـة للسـيـاسـات المعـيـارية التى تبـحث فى "السـيطـرة" الناشـئـة للغـات حـقـوق الإنسـان [٥]. المـمـثلة بصـور مـتـعـددة، وكـأنهـا دين مدنى جـديد؛ حيث إن بعـدى الدين والروحانية يمثلان بعض الصـور الجديدة للاهوت الجيوسياسـى [٦].

ومن ثم يبقى ضروريا التشديد على أنه على الرغم من توفير لغات حقوق الإنسان مسـاحة لافتة لاسـتـبيان مدى بربرية القوة والهيمنة، فإن تلك اللغات فى ذات الوقت لم تستنفذ نطاق السياسات المعيارية. كما توجد طرق تقييم أخرى، لكنها غالبا ما تبقى فى صـراع مع اللغات الأخـلاقية لحقوق الإنسـان. ويحـدد العمـل الذى بين أيديكم ست لغات لحقوق الإنسان المعاصـرة لا تشكل كل النطـاق السياسـى القضـائى [٧]. وطرحا للمـزيد من التسـاؤل بشـأن "عدالة الحـقوق" [٨]، اقتـرح – تمامـا كمـا يجـوز لأى أحـد – بضـرورة الحـاجة لليقظة المستمـرة إزاء الافتـراض بأن أسـس حقوق الإنسـان ومعـاييره، أو حتى القيم والمشاعر تبرر على الفور نفسها بلغة تحقيق الإنعاش أو الخدمـة الاجتماعية

---

(٥) أتحدث على وجه الخصوص فى الفصل الأول عن "اللغات" و "اللغات البديلة" و "اللهجات" الخاصة بحقوق الإنسـان على سبيل لفت الانتباه إلى الحديث الكثير، الذى يتعذر اختزاله عن حقوق الإنسان. إن ذلك يساعدنا على طرح التسـاؤلات بشأن صور "هيمنة" الحديث عن حقوق الإنسان وما يقابلها من صور. وعلاوة على ذلك، فإن لغات حقـوق الإنسـان تتضـمن إشـارة إلى ما أسـميه "المنطق" و "المنطق الموازى" لحقوق الإنسان. هذا يحتاج لتأكيد مستمر.

(٦) طالع جـون مـيلبـانك John Milbank فى عمل بعنوان " اللاهوت الجـيـوسـيـاسـى : الاقـتـصـاد والدين والإمبراطورية فى أعقاب ١١ سبتمبر /أيلول " Geopolitical Theology: Economy, Religion and Empire After 9/11". أشير هنا إلى المسودة التى نشرت على الإنترنت من هذا التحليل الأولى.

(٧) طالع الصفحات من (١٠ – ٢٤) بالإضافة للفصل الخامس.

(٨) طالع الصفحات من (١٢٤ – ١٤٧) بالإضافة للفصل السادس.

المنظمة لتحسين الأحوال الإنسانية أو الاجتماعية باعتبارها شكلاً مميزاً من حالات الرفاهية، أو بلغة أنها تخدم مهام النظم الاجتماعية العادلة وطنيا وإقليميا وعالميا [٩].

وتبقى لغات العدالة مستقلة نسبيا عن لغات حقوق الإنسان. ووفقا لذلك يفترض هذا العمل ويطرق مختلفة الحاجة لدراسة أعمق عن النظريات والمهام والصراعات من أجل تلك العدالة على الأقل من وجهة النظر الصارمة للشعوب، التى عانت على مدار الأجيال ومازالت. إن ما سبق يقودنا لطرح المزيد من الأساليب لجعل سياسات حقوق الإنسان المعيارية الجديدة أكثر ملاءمة – مقارنة بما كانت عليه – لمهام وظروف صنع أو تحقيق العدالة كما هو مأمول.

وسواء ذكر ذلك من قبل بصورة كاملة – بدرجة أكثر أو أقل – علينا أن نهتم بنوعين من الجهود السياسة. وحدد مايكل بوراوى Michael Burawoy هذين النوعين فى سياق النظم الصناعية الواقعة تحت الاشتراكية والرأسمالية باعتبارها طرقًا لـ "إنتاج السياسات" و "سياسات الإنتاج" [١٠]. واعتقد بأن هذا التفريق يتكيف مع السياق الحالى فى صورة فهم لثلاثة مجالات مختلفة، لكن مرتبطة ببعضها هى صنع وإعادة صنع وعدم صنع ثقافة حقوق الإنسان غير المادية (العواطف والرموز والقيم) وكذلك الثقافة المادية لحقوق الإنسان (البنى التحتية المؤسسة للقوة والسلطة التى تدعم صوت أسس حقوق الإنسان ومعاييره).

---

(٩) يؤكد هذا العمل على فرق واضح بين الخدمة الاجتماعية المنظمة لتحسين الأحوال الإنسانية (الإنعاش) والرفاهة. فمن جهة تتحول الخدمة الاجتماعية المنظمة إلى "تحسين" السلوك الضار لسياسات الدولة أو الطريقة الأبوية، التى تنتهجها الحكومة فى إدارة البلاد أو فى معاملة الجماعات والأفراد. ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بالإنتاج المعيارى والتوزيع واستهلاك حقوق الإنسان، تبقى هناك حالة حقيقية مفادها أن هؤلاء البشر الذين أتيحت لهم الفرص الكثيرة للتحدث باسم حقوق الإنسان (أو صور إنتاجها) ربما هم أنفسهم ليسوا على صواب. وبعبارة أخرى تبقى هناك علاقة إشكالية بين أن يكون الإنسان على صواب وكونه يتمتع بحقوقه الإنسانية.

(١٠) طالع ما تم اقتباسه عن بوراوى Bruawoy فى صفحة ١٠١.

فإذا كان "عدم صنع" حقوق الإنسان لا يتطلب فى واقع الحياة سوى بعض الممارسات العنيفة لإرادة القوة، فإن "صنع و "إعادة صنع" حقوق الإنسان يتضمن حشدا غير محدود للممارسات السياسية، سواء للمسيطرين أو المسيطر عليهم من الفاعلين الاجتماعيين والوكالات.

غير أن مساعى صنع وإعادة صنع أسس حقوق الإنسان المعاصرة ومعاييره، التى أشير إليها فى هذا العمل تبقى أكثر حسما مقارنة بما قد أثير أو لمح إليه أو كسب تأييدا فى خضم الجدل اللانهائى (الذى صار عقيما) بشأن "كونية" و"نسبوية" حقوق الإنسان.

ومصطلح "الإنتاج" فى حد ذاته يظهر نطاقا كاملا من الجهود المعقدة، وربما المتناقضة فى بعض الأحيان للإنتاج المادى والرمزى أو العلاماتى لثقافات حقوق الإنسان وبناها التحتية فى خضم الكثير من المواقع والمجالات والسياقات والشبكات والنظم الحكومية، وبين الفاعلين أنفسهم. وأفضل أن أصف سياسات إنتاج حقوق الإنسان بأنها عمل سياسى أو أيديولوجى شاق [١١]. يستلزم جهودا للممارسات المعيارية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الهيمنة/ الحكم، أم من جانب المقاومة/ النضال. فمن جانب الهيمنة/ الحكم، فإن ممارسة تلك الجهود تستلزم انتهاج سبل مختلفة لصنع الرضا إزاء الأسس والمعايير، التى يجرى التفاوض بشأنها. تلك الأسس والمعايير، التى تشكل نوعا من النظام الأساسى لالتزامات السلوك القانونى والأخلاقى بالنسبة لمجتمعات الدول والمجتمع المدنى والمنظمات الدولية والإقليمية. إن هذا التنوع، الذى ربما لن يقدم أو يؤخر فى أفضل الأحوال – وإن كان من الضرورى ذكره – ينتج عنه أشكال من "العالمية (الكونية) المتشظية "لحقوق الإنسان". وبأحد المعانى تبقى تلك الجهود المعيارية مفسرة "تفسيرا استباقيا؛ لأنها موجهة إلى إنتاج صيغ متفق عليها أو ألفاظ وتعبيرات جديدة نسبيا ذات صلة بأسس حقوق

---

(١١) طالع بصفة خاصة الفصل الرابع.

الإنسان ومعاييره[١٢]. وإذا ما تم الاتفاق فى حين على تلك الألفاظ بصورة أو أخرى، فإنها ستفتح الطريق أمام نظم مختلفة من الجهود التفسيرية التى من شأنها أن تزيد من قوة التزامات حقوق الإنسان (على سبيل المثال من خلال التجمعات التشريعية والمحاكم الدستورية والمحاكم العابرة للحدود القومية، وما يرتبط بها من منتديات وكيانات معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وشبكات المنظمات غير الحكومية الساعية لتنفيذ وإنفاذ أسس حقوق الإنسان ومعاييره وغيرها).

غير أن سياسات إنتاج أسس لحقوق الإنسان المعاصرة ومعاييره، ربما لن تفهم على نحو دقيق فى إطار الجهود المتسلسلة لترجمة القانون الدولى لحقوق الإنسان سواء وطنيا أم خارج الحدود الوطنية. والكثير من النظم الدستورية والقانونية الوطنية فى حقب ما بعد الاستعمار - بدءا من الهند فى الخمسينيات من القرن الماضى إلى جنوب أفريقيا - تملأ "مستودعات" الأشكال المستقلة نسبيا لسياسات إنتاج حقوق الإنسان [١٣]. آمل أن يواصل العمل الذى بين أيديكم التنبيه إلى النظام الهائل لتنوع الممارسات التى تخاطب صنع وإعادة صنع والتخلى عن صنع أسس حقوق الإنسان ومعاييره المتفق عليها دوليا.

---

(١٢) حتى تلك الجهود تبقى بالقطع تفسيرية، بمعنى أنها مرتبطة "بنص" الأسس والمعايير التى كانت موجودة سلفا وجسدها ونوعها. طالع أويندرا باكسى بأعمال "سياسات قراءة حقوق الإنسان..." و"تقنين حقوق الإنسان" (لندن: روتلدج، ٢٠٠٦) والصفحات من ١٨٢ - ٢٠٠.

(١٣) الدستور الهندى على سبيل المثال - ومن خلال التفريق بين الحقوق المدنية والسياسية القابلة للتنفيذ فى الوقت الحالى من جانب والوعد المؤجل بتحقيق المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة من جانب آخر - يسبق غيره فى التفريق بين نوعين من حقوق الإنسان فى الوثيقة الدولية للحقوق، بينما يسقط دستور جنوب أفريقيا الذى أقر عقب حقبة التمييز هذا التفريق. غير أن - وهذا يمهد لسجل مقارن مهم متعلق بأنماط قضائية متناقضة - المحكمة الهندية العليا النشطة تترجم - وبدرجة متزايدة - المبادئ التوجيهية إلى حقوق أساسية قابلة للتحقيق مقارنة بالمحكمة الدستورية فى جنوب أفريقيا التى تبدو عموما وكأنها تحيل تنفيذ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية إلى نطاق التقدير السيادى للسلطة التنفيذية.

كما يتناول هذا العمل بعض الأساليب التى يظهر من خلالها أن سياسات الإنتاج (الجهود الحكومية الداخلية والبينية ونطاق واسع من الممارسات الاجتماعية ذات الصلة) لها تأثير على إنتاج السياسات.

إن طرق الإنتاج التجريبى حقوق الإنسان ومعاييره ومشاعره وقيمه تؤثر أحيانا – ومعياريا ينبغى أن تؤثر – على السلوك السياسى والإدارى. لكن هذه الحالة لا تتطابق مع كون أساليب إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان منظمة بصورة لا تتخطى عتبة الحكم "المستدام".

بهذه العبارة أشير إلى الأساليب التى بموجبها – وقبل أى شىء – تبقى جهود إنتاج أسس حقوق الإنسان ومعاييره موجهة لضمان وتأمين – وبطريقة أو بأخرى التأمين التام والمبدئى – "الصالح العام" الملخص فى عبارة "السلامة الهيكلية للحكم". وبالتأكيد يبقى سؤال حاسم عن متى وكيف ولماذا وبأى تكلفة اجتماعية ناشئة صار ذلك "الصالح العام" مرادفا لأساليب هيمنة النظم.

وصحيح أن إعلانات حقوق الإنسان المختلفة – ابتداء من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وما تلاه من معاهدات حقوق الإنسان، وما يرتبط بها من أدوات وتعبيرات أو ألفاظ دستورية – تتفاعل مع بعضها البعض بصورة مستمرة وتصنع فضاء للنضال من أجل إحراز تقدم على طريق حقوق الإنسان، لكنها فى ذات الوقت تحافظ على وجود بعض الأشكال والنطاقات المطلقة أو الكاملة للتقديرات السيادية للسلطة الحكومية، وفى المجمل الإنتاج الكلى لمناطق حرة من الهيمنة والحكم مرتبطة بحقوق الإنسان. وهكذا فإن القيود على الإنتاج تبدو مذهلة بدرجة نادرة. والملمح المدهش فى الإنتاج متعدد الأشكال لأسس حقوق الإنسان المعاصرة ومعاييره على كل المستويات – كما أشير خلال هذا الكتاب – هو الغزارة أو الإفراط. والسؤال الحاسم إذن هو : كيف يمكننا أن نقرأ، أو نفهم تلك الصور أو الأشكال مما أسميه هنا بالإنتاج "الكرنفالى" المفرط لحقوق الإنسان ؟ هل تدلنا تلك الأشكال إلى بعض الآفاق المستقبلية

"التخليصية" (التحريرية) الجديدة لحقوق الإنسان ؟ أم أنها - بشكل أساسى ونهائى - تشكل براعة التفسير السياسى الذرائعى ؟

أعتقد بأن سياق هذا الاستفهام يمهد الطريق لترجمتى لمقولة إنتاج السياسات إلى مفهومى الشخصى عن السياسة من أجل حقوق الإنسان مقابل سياسة حقوق الإنسان[14]. ويبقى أكثر سهولة أن نصف السياسة من أجل حقوق الإنسان بلغات السياسة "التحولية " و "التخليصية" إن هذا العمل مع ذلك يقترح بضرورة الحذر المستمر إزاء مثل هذه الترجمات. ويكفى سببا لذلك أن يكون القائمون على التنفيذ باجتهاد لسياسات الإنتاج يعملون على نشر نفس تلك المفاهيم.

وقد أدعى المتحدثون عن الهولوكوست بحقيقة السياسات "التخليصية". وهو ما استمر الكلام عنه عبر مراحل مختلفة من سياسات الإبادة الجماعية - ليست أقل حسما - خلال الحرب الباردة، وفى بعض سيناريوهات الحرب خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة. وهكذا فإن السياسات التحولية/ التخليصية لإنتاج حقائق سائدة ومهيمنة موجهة إلى الدولة أو السيادة تظل دائما مكشوفة باعتبارها نظامًا نفعيًا من الأكاذيب القاسية والجارحة [15].

إن " أفضل " ممارسات السياسة من أجل حقوق الإنسان تتضمن تنفيذ أيقونة السياسة "التحولية/ التخليصية" واستخدامها لكن بصورة مختلفة بحق. وفى مثل هذه الضروب، فإن المجتمعات الواقعة فى حالة المقاومة والشعوب الخاضعة للمعاناة (الأسوأ حالا) توفر جهود المقاومة الشعبية والمجتمعية لمختلف أشكال سياسة الهيمنة والسيطرة. وتصير الممارسات النشطة لحقوق الإنسان والحركة الاجتماعية محتملة وواضحة على أرضية تنظم قوة التعبير عن الحقائق السياسية للشعوب الخاضعة

---

(١٤) طالع على سبيل المثال الصيغ فى الصفحات التالية : Xxx، xxxi، ٨٠، ٨٢ - ٨٦، ١٥٢ - ١٥٦

(١٥) طالع ما تم اقتباسه من نيتشية Nietzsche فى ملحوظة رقم ١٣٣ فى صفحة ١٥٧ من النسخة الإنجليزية لهذا الكتاب.

للمعاناة والمجتمعات الواقعة فى حالة المقاومة. وبينما تنمو سياسة الهيمنة بقوة فوق ممارسات إضفاء الصفة القومية على الحقيقة والاحتضان اللامتناهي للاحتكار الحكومى لتعريفات المصلحة العامة والصالح العام، فإن تشكيلات المجتمع المدنى (أو بدرجة أكثر دقة مجموعة الممارسات المختلفة للنشاط الاجتماعى والحقوقى) تناضل ضد هذا الاحتكار الذى يمارس بصوت السلطة الرسمى سواء بصورة فردية أم جماعية. وهكذا فإن المقاومة - الصور التى لا تعد ولا تحصى من التعبير عن القوة المسيطرة المضادة - تصنع أفضل صورة عن الوعد غير المؤكد بشأن الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان.

وأقول "وعدا غير مؤكد" فقط لعدم وجود بدائل ميسرة لمشكلة التمثيل. وأقصد مهارة الناشط فى التحدث مع الشعوب التى تعانى أو الأسوأ حالا، لا مهارته فى التحدث من أجلهم فقط. فالتحدث من أجلهم (أعمال/ مآثر التمثيل السياسى) يبقى الوسيلة القياسية للهيمنة، بينما يشكل الحديث معهم "جوهر" السياسة من أجل حقوق الإنسان[١٦]. وهكذا فإنه ليست كل المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان تعمل على التحدث مع الشعوب التى تعانى كما هو معلن فى أهدافها (الفصل الثالث). كما أن مشكلة التمثيل تظل حادة فى ظل بعض الميول المعاصرة لتحويل حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان (الفصل السابع). ولم تنجح بحق الكثير من ممارسات نشاط حقوق الإنسان فى التواصل مع الشعوب الواقعة فى المعاناة، أو حتى فى تحقيق أهم تلك الحقوق (ما ينادى به دائما من حق الإنسان فى

---

(١٦) طورت هذه الفكرة الرئيسية ببعض التفاصيل فى ورقة بعنوان: "باسم من ينبغى أن نتحدث ؟ ومع من ؟ وبعد من ؟ إعادة إسكات صوت حقوق الإنسان" - طبعات جورمايندر كيه. بامبرا وروبى شيلمان، وفى عمل "إخراس صوت حقوق الإنسان (المتوقع صدوره فى ٢٠٠٨).

Whom may we speak for, with, and after?

Re-Silencing Human Rights, in Gurminder K. Bhambra and Robbie Shillman (eds),

Silencing Human Rights (forthcoming 2008)

تأويل حقوقه). ومع ذلك فإننى أضع هنا - وإجمالا - بعض أسباب الاعتقاد بأن الوسائل المتعددة والرئيسية للتعاطى مع السياسة من أجل حقوق الإنسان (الفصل الثالث) تطمح فى أن تكون وتبقى تاريخياً جديرة بهذه المهمة.

إن هذا العمل يلفت النظر مرة أخرى إلى صوت ميشيل فوكو Michel Foucault. إن عمل المقاومة ينبغى أن يظل قائما. ربما علينا فقط أن نخوض فى عمل مضىء فى سبيل تخفيف حدة الظروف الحالية أو الترتيبات التى يفرضها الواقع السياسى. وفعليا، وفى إطار تلك المساعى نبقى "نحن" جزئيا الحالة الطبيعية أو الفضلى لحقوق الإنسان "الليبرالية" - تلك الحالة التى تشكلت بفضل "التأثيرات الكونية" للقوة والهيمنة. مازلنا مشكلين باعتبارنا كيانات لحقوق الإنسان هى بحكم الظروف تنشر الوسيلة التى تجعل تلك التأثيرات تمدنا بما يسمى بلغات حقوق الإنسان ومنطقه وبلاغته. وعندما يتم ذلك لن يمكن التخلص من حقيقة أن اللجوء لتلك الوسائل ينهى بالأساس - إذا لم يكن كليا - الدعم لنتاج القوة والمقاومة.

وفى واقع حياتنا فإن ذلك يدعم - وغالبا بقسوة - فكرة أن "من يملك" و "من لا يملك" لديه وسائل حقوق الإنسان وأدواته نفسها لمواجهة الهيمنة. وهكذا فربما نجد أن مالكى وسيلة الإنتاج - التى يزيد توجهها نحو العولمة - يشاركون على قدم المساواة فى مقاومة الهيمنة تحت لواء حقوق الإنسان (وهو ما أسميه هنا بالنموذج أو الشكل الناشئ لحقوق الإنسان ذات الصلة بالتجارة والصديقة للسوق)، تماما كما ربما يفعل مالكو وسيلة قوة العمل التى تبدو قادرة فى إطار العولمة، لكنها فى حقيقة الأمر ضعيفة وعاجزة، أو وسيلة العبارة العامة الغامضة "البشر الأكثر سوءا" (وتحضرنى هنا فكرة "نظام العبارة" لمارك جالانتر Marc Galanter[١٧]. إذا كان "من يملك" يأتى دائما فى

(17) Marc Galanter "Why the Havers Come Out Ahead: Speculations on the Limits of Legal Change", Low & Society Review (1974), 9: 95-160. See also, Richard Lempert, 'A Classic at 25: Reflections on Galanter's "Haves" Article and Work It Has Inspired', Law & Society Review, (1999), 33: 1099-1112.

المقدمة يبقى "غير المالكين" فى النهاية. وفى نظر التاريخ هم من يحظون بالتمكين مستقبلا باللغات والمنطق والمنطق المحازى لحقوق الإنسان. إن ذلك يظل بحق "حقيقة" صحيحة من حقائق سياسة إنتاج حقوق الإنسان. أطلق عليها اسم ممارسات محافظة للمقاومة (بالمعنى الوصفى وربما الأكثر إنسانية وغير الازدرائى للكلمة).

إن الممارسات المحافظة لقراءة حقوق الإنسان تجعل من الصعب أى فهم مستقيم (ممارسات مقروءة أو واضحة) يربط بين دور لغات حقوق الإنسان باعتبارها محولاً للمظالم السياسية المفروضة هيكليا من جانب، وسبل المواجهة الفعالة لتلك المظالم من جانب آخر[١٨]. ولاشك فى أن لغات حقوق الإنسان تمنح بعض الطرق المهمة لتسمية تلك المظالم – حتى ولو وصفيا – بأنها تشكل حالات من "الشر الراديكالى"[١٩].

غير أن الممارسات المحافظة لسياسة إنتاج حقوق الإنسان تقترح فى نهاية الأمر – أو فى نهاية ليلة طويلة من المعاناة للفئات المهيمنة – حركة بطيئة نحو إدراك حقوق الإنسان والتمتع بها. تعددت التسمية وغالبا بصورة غير مقروءة. ممارسات أيديولوجية تتجه نحو "الليبرالية" أو "الليبرالية الجديدة" أو "المحافظين الجدد" أو "العولمة". تظل سياسة إنتاج حقوق الإنسان حكومية أو صديقة للحكومات بدلا من أن تكون صديقة للفئات الأسوأ حالا. ومازالت مهام الحكم والتنمية توصف، بل وتحدد بدرجة متزايدة على أنها محايدة بالنسبة لحقوق الإنسان، أو بمفردات معادية لتلك الحقوق. وأحكى لكم بإيجاز عن طريق حدوث ذلك خلال الفصلين الثامن والتاسع من هذا الكتاب.

والسؤال الذى يلفت إليه هذا العمل الانتباه هو ببساطة : إلى أى مدى تكون ممارسات المقاومة الضرورية والتاريخية المتعلقة بالهيمنة على الفئات الأسوأ حالا فى

---

(١٨) طالع الفصلين الثامن والتاسع، وعلى الأخص ملحوظة رقم (٥٨).

(١٩) طالع على سبيل المثال صفحات: ٢٦–٣٠، ٤٧–٥٠، ٥٣–٥٥، ٧٨–٧٩، ١٣٠–١٣٧، ١٥٧، ١٩٢–١٩٣، ١٩٦، ٢١٩–٢٢٠، ٢٢٢–٢٢٦

العالم ؟ وأطرح هنا مقارنة غير ملائمة بين ممارسات الجهود المتعلقة بالمقاومة الشعبية والمقاومة. ويظل ذلك معلوما جزئيا بفضل تاريخ طويل من الحق فى التمرد. وممارسات المقاومة المتصورة بهذه الطريقة ترسم على الأقل الجهود السياسية للمجتمعات الواقعة فى حالة مقاومة، وكذلك تلك الجهود المبذولة بين الفئات المعذبة فى كل مكان والموجهة لصالح تحولات الترتيبات السياسية الظالمة المتمثلة حاليا فى التاريخ الحديث للمجتمعات المحررة من الاستعمار فى صور شتى : على سبيل المثال الثورة المخملية والثورة البرتقالية وما يماثلهما من حركات فى العالم الثالث، لكنها محرومة الأداء اللونى[٢٠].

كما تظهر سياسات "المقاومة" نفسها فى هذا العالم الغارق فى اتجاهه نحو العولمة من خلال بعض دعوات التحول العالمى أو القرارات العالمية التى تؤكد أن كل ممارسات الجهود المتعلقة بالحكم ينبغى أن تكون موجهة كليا نحو حقوق الإنسان. وعلى النقيض تبقى ممارسات المقاومة منسجمة مع ممارسات سياسية حقوق الإنسان. وممارسات "المقاومة" حتى إذا تدخلت فيها أشكال مختلفة من الشكوك والرومانسية والتبشير والواقعية كلها مرتبطة بحقوق الإنسان (كما أشرح فى الفصل الثالث). وتبين هذه الممارسات مرة أخرى وبصورة رئيسية صور "إنتاج السياسة" التى تهدد بعنف – على المستوى الأخلاقى – المظالم السياسية والاجتماعية المفروضة هيكليا بالمناشدات نحو شعور أخلاقى عام يتناول مهام العدالة العالمية جزئيا فيما وراء دورات الحياة المخطط لها أو "حياة الأرفف" الهالكة لأسس ومعايير حقوق الإنسان. هذا بدوره يعنى

---

(٢٠) كما هو الحال مع الحركات الشعبية التى أسفرت عن نشأة بنجلاديش، وتلك التى أسفرت عن الإطاحة بنظام التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، وحركة الطلبة والشباب فى إندونيسيا التى هاجمت الحكم السلطوى من مكمن والحركة الديمقراطية فى نيبال والتحولات فى تيمور الشرقية. وتبقى القائمة ناقصة بالقطع غير أنه من الضرورى على أن أذكر حركة الثورة الشاملة (فى سبعينيات القرن الماضى) بالهند التى مهدت الطريق لأساليب جديدة من النشاط الاجتماعى والحقوقى وكذا للممارسات القضائية النشطة.

أن مهام وجهود الحكم والتنمية والعدالة فى توزيع الثروة لا تناسب الفئات الأسوأ حالا فى كل مكان.

وأعتقد بأن هذا اللعب بالمصطلحات فيما يتعلق بكلمة "مقاومة" يبقى ضروريا لأى فهم جدى للآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان. وللوهلة الأولى يتضمن ذلك مواجهة أليمة لادعاءات صناعة حقوق الإنسان القادمة بوحشية من الغرب وخصوصا أوروبا. كما أننى أدعى وبإصرار، خلال هذا العمل بأن الصانع الحقيقى، تاريخيا لحقوق الإنسان هو ممارسات النضال الشعبى و "المقاومة" من جانب المتأثرين بممارسات الهيمنة غير الخاضعة لأى معايير (الفصل الثانى). وهكذا تتشكل هذه السياسة من ممارسات المعاناة والتضحية المحبة للغير (حتى لو كانت موجهة من بعيد نحو الآخر)، كما تتشكل من ممارسات التضحية بالحياة فى سبيل المبدأ فى المجتمعات الواقعة فى حالة "مقاومة" أو نضال. والسؤال هنا هو ما الطريقة المثلى للتقدم نحو صنع أفضل إحساس سردى لكفاح فئة من الناس ضد انتهاكات إنسانية كثيرة وبالجملة وانتهاكات لحقوق الإنسان ؟ واللحظة الأكثر تأثيرا، وأنا أكتب هذا العمل هى لحظة "المقاومة" التى قادها الرهبان البوذيون فى ميانمار (بورما) والتى أسفرت عن حكومة عسكرية أكثر وحشية وقمعا. ولا يوفر حاليا تاريخ النضال الشعبى ضد إساءة معاملة الإنسان وانتهاكات حقوق الإنسان أى وضوح سردى. وفيما يتعلق بميانمار – وهذا لا يمثل أى لحظة غير نموذجية – تبدو بالتأكيد السياسة الجديدة للتدخل الدولى فى حقبة ما بعد الاستعمار موجهة بالكامل نحو إحداث ثقوب فى "الستار الخيرزانى" الذى أثبت إلى حد بعيد أنه أقوى من "الستار الحديدى" الذى كان يوما لا يقهر.

وإجمالا، وفى أشكال السياسة من أجل حقوق الإنسان، تبقى ناجحة وصالحة، ممارسات "المقاومة" وممارسات المقاومة الموجهة على التوالى نحو التحسين الحالى وطويل الأمد لحالة المعاناة الإنسانية والاجتماعية للأشخاص والفئات الأسوأ حالا فى

كل مكان. ويبقى سؤال مهم هو كيف يمكن لنوعى الممارسات أن يتحدا لتحقيق محاولات ومساع طويلة الأمد وهادفة وموجهة نحو الحد من أسباب الظلم السياسى العالمى الذى صار هيكليا قدرا من الأقدار(٢١).

وعلى أى حال يلفت هذا الفرق أو الاختلاف الانتباه إلى أنواع مختلفة من جهود التطبيقات السياسية العملية الموجهة نحو حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن ممارسات "المقاومة" تعيد صياغة قواعد عنف سياسى ملازم للهيمنة.

إن فئة السياسة من أجل حقوق الإنسان تواصل الكفاح بكل بوضوح من أجل الربط بين إنتاج حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية والاجتماعية التى تقع غالبا باسم دعم وحماية حقوق الإنسان. وتؤدى ممارسات "المقاومة" اثنتان على الأقل من المهام الكبرى التى ستنعت مستقبلا بالمهام التاريخية. الأولى أنها تجذب جهود إظهار العصيان التام للأسباب المتنوعة التى تعيش فيها سياسة إنتاج حقوق الإنسان كطفيلى على المعاناة الحالية للفئات الأسوأ حالا. أما الثانية - وفى خلال تلك العملية - تمنح ممارسات "المقاومة" والكفاح فى نواح أخرى أرضيات للتضامن (ربما المشاعر المرتبطة بحقوق الإنسان، وهى المشاعر التى يشترك فى الإحساس بها عالميا) فى أوقات تستدعى "أفضل" الممارسات فى نشاط الحركة الاجتماعية وحقوق الإنسان ضد ممارسات التسليع العالمى للمعاناة الإنسانية والاجتماعية وضد الميول الدافعة لتحويل حركات حقوق الإنسان - وبيسر شديد - إلى أسواق حقوق الإنسان (الفصول من ٧ - ٩). وتظل ممارسات "المقاومة" غير صديقة للسيادة الفاسدة، وهى بذلك تمنح مجالا للتضامن سواء فى النشاط أو الحركة. لكنه فى ذات الوقت يمزق بعض السياقات التضامنية القائمة. وعلى سبيل المثال، هناك تمزق فعلى للتضامن فيما يتعلق

---

(٢١) طالع العمل البارز: Thomas W. Pogge, 'World Poverty and Human Rights', Ethics & International Affairs (2005), 19:1, 1-7. وطالع أيضا: Martha C. Nussbaum, The Frontiers of Justice (Cambridge, Harvard, M.A.: The Belknap Press, 2006)

بـ : (أ) الأساليب التى ربما ترتبط بها ممارسات "المقاومة" المعتمدة على حقوق الإنسان مع الأهداف المعلنة "للحرب على الإرهاب"، (ب) الأساليب التى تنتهجها الكثير من المنظمات غير الحكومية وجماعات الحركة الاجتماعية إزاء تنفيذ مهام "العولمة العادلة" أو "الاستثمار الأخلاقى"، (ج) التبارى إزاء اتباع طرق عنيفة لتحقيق أهداف تحويل الأشكال السياسية والقضائية الدولية والمحلية للنظام الاجتماعى. تلك الأشكال التى تبدو ظالمة على نحو راديكالى (وهى المعضلة الأخلاقية الظاهرة لحركات التمرد التى تلجأ للعنف وتعد بآفاق مستقبلية "أفضل" وأكثر أمنا سواء لحقوق الإنسان أم من أجل تحقيق حقوق الإنسان، على الرغم من أن تلك الحركات تعتقد بشرعية الانتهاك الحالى لحريات وحقوق الإنسان فى سبيل تحقيق آفاق مستقبلية "تخليصية" بإحداث بعض العنف). وفيما يتعلق بهذا العنصر الأخير، فإن النظرية والتطبيق لحقوق الإنسان لم يعترفا بعد بتاريخ التمرد المتشدد سواء باعتباره مشكلاً للماضى أم مشكلاً للآفاق المستقبلية غير المؤكدة لحقوق الإنسان.

وقبل كل شىء فإن هذا الكتاب لن يكون واحة للراحة بالنسبة للممارسات المتأزمة بعمق أو بالنسبة للآفاق المستقبلية متعددة الأشكال لممارسات "المقاومة" القائمة على حقوق الإنسان. وإجمالا، وببساطة، لا توجد وسائل "يسيرة" للحكم على الكيفية التى تكون بها تلك الممارسات موالية ومتماشية مع التجمعات التضامنية (هنا تعنى علاقات أو سياقات العمل للذين يضحون بأنفسهم وبمشروعات حيواتهم فى مقابل هؤلاء الذين كانوا قانعين بالحديث بنوع من "المسئولية" المرعبة عن أشخاص تعرضوا للانتهاك بعد وقوع حادثة الانتهاك أو التعرض لإساءة معاملة). وهكذا فإن مهام الحكم المعيارى المطلعة تمثل بحق (هنا أقلد جاك ديريدا) مسألة لم تحسم بعد.

وهكذا تثور عدة أسئلة. أولا، هل اللجوء إلى العنف السياسى المنظم - بوصفه أشكالا من جهود ممارسة التمرد ضد حالات الشر الراديكالى - يمكن اعتباره على أنه لا يخدم (أو يناقض) الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فالسؤال الثانى هو: كيف "نقرأ" تاريخ النضال العنيف سواء فى مواجهة أم مناصرة

التحرر من أكثر أشكال العنصرية والإمبراطوريات الاستعمارية فسادا على المستوى الأخلاقى ؟ وثالثا، كيف يمكن لتلك القراءات أن تتناول السرديات المتعددة وغير المحتملة، التى لا تحصى بشأن التنوع غير المحدد لحالات "إرهاب الدولة" ؟ رابعا، أين وكيف نجد - فى سياقات "إرهاب المتمردين" - أى اهتمام حقيقى بالانتهاك الجسيم لحق الكينونة والبقاء بوصفه إنسانًا بالنسبة للفئات الأسوأ حالا التى تضررت بلا أى ذنب فى خضم سلسلة لا متناهية من ممارسات "إرهاب" الدولة والمتمردين؟ وخامسا، هل الطرق أو اللغات الأكثر هدوءا فى متناول اليد ؟ وأقصد بذلك الطرق التى تترجم - بالاعتدال الذى كان قائما - التزامات المساعدات التنموية الدولية المتجاوزة للغات السخاء والعمل الخيرى التى يتبناها الشمال إلى ميثاق من التزامات مستحقة عن طريق عدالة إصلاحية تاريخية من نصيب الأمم والفئات التى صودرت بالكامل - أو هكذا ما يمكن أن يقال - آمالها فى تنمية إنسانية واجتماعية بفعل أداء وحشى للاستعمار عبر التاريخ وبفعل ممارسات مدمرة لا تحصى فى حقبة الحرب الباردة وحاليا بفعل الممارسات والسياسات المتهورة والطائشة للعولمة الاقتصادية المعاصرة. وربما مازلنا نسأل عن السبب وراء استمرار خضوع، الدعاوى المبررة تماما للعدالة الإصلاحية فى حقبة ما بعد الاستعمار والحرب الباردة، للممارسات المرتبكة، بل والمشلولة لتوجه عالمى جديد معزز إمبرياليا. ويقترح هذا العمل إجمالا بأننا بحاجة إلى صقل ممارسات السياسة من أجل حقوق الإنسان بنوع من الإخلاص الأكثر ثباتا لفكرة أن تكون وتبقى "إنسانا له حقوق".

إن إخراس لغات حقوق الإنسان هو الحلم المطلق لأشكال السياسة الشمولية. وفحش هذا النوع من الهيمنة يمنح دائما الفرصة لاختبار الواقع فى مواجهة كل صور الرومانسية والتبشير المتعلقة بحقوق الإنسان. وفى دراسة التاريخ المعاصر "للسيطرة دون هيمنة" (على حد التعبير المشهور لراناجيت جوها Ranajit Guha)، فإن مهمة التأكيدات المتعلقة بـ "الكونية" - الزائدة فى التبجح - ليست مهمة بالنسبة لقيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة، بل إن المهم هو الفهم المدقق والقلق المنصف المرتبط بالتنوع غير المحدود للسياسية الواقعية العالمية.

وتصير السياسة فئة أكثر تعقيدا عندما تقحم عناصر الهيمنة على السيطرة. أى عندما تصير شرعية ممارسات القوة أمرا مسلما به - بنحو أو بآخر - من خلال مبدأ "رضا المحكوم" الرفيع والمجرد فى ذات الوقت. هذا المبدأ - وكما أتمنى بشدة أن يظهر بوضوح خلال هذا العمل - ينفذ بصور تعمل على الإفصاح، ثم إعادة إخراس أصوات المعاناة الإنسانية والاجتماعية. وتفرقتى المثيرة للمشكلات بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان لا تقترح ملاذا آمنا للمقاومة.

هذا التفريق يثير سلسلة من الأسئلة الصعبة، ليست فقط بشأن القابضين على القوة المحلية أو العالمية للدولة (أى الحكم) لكن أيضا بالنسبة لهؤلاء الذين يواجهون باسم حقوق الإنسان هذا النوع من السيطرة. وربما ينبغى قراءة النقطة الأعمق التى أثارها لورانس Lawrence فى إطار سؤال أكبر بشأن سياقات وخيارات الثبات فى مواجهة الإساءة الجسيمة فى معاملة الإنسان والانتهاكات ضد الإنسان، وحقوقه. وهكذا فإن السؤال الأكبر الذى يبقى على المحك لن يقتصر على صور نزاهة الناشط التى ينبغى استدعاؤها لدى قراءة الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان، بل سيتجاوز ذلك إلى فكرة نزاهة الناشط ذاتها، التى تصنع هياكل للاشتباك أو الإذعان. كيف يكون بإمكاننا تقييم الخيارات التى تكون ذاتية وموجهة نحو الآخر فى ذات الوقت ؟ تلك الخيارات التى ينبغى على كل واحد منا تبنيها لدى التصدى للإساءات تجاه الإنسان والانتهاكات لحقوقه [٢٢].

فى المقابل ينبغى أن يتم التمسك تماما بمسألة النضال الحقوقى فى سياق إعادة تشكيل الذات بالنسبة للناشط الاحتجاجى فى مجال حقوق الإنسان. وببساطة،

---

(٢٢) لو وضع لوارنس Lawrence فى اعتباره أى حوار متعلق بسيرتى الذاتية التى تضمن وضعى المميز فى عوالم أنشطة حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية، لما كانت المقدمة من هذا الكتاب كافية لرد شاف واف، علاوة على أننى - باعتبارى مصنفًا ناشطًا لبعض الوقت - أميل إستراتيجيا نحو ترجمة العرضى إلى هيكلى. أى أننى أفسر عمليات قراءة الانتهاكات للإنسان وحقوقه على أنها سرديات للمعاناة الإنسانية والاجتماعية. وربما - كما يرى لورانس - فقد الكثير فى أثناء عمليات الترجمة. وهو عكس ما أراه تماما.

لا يوجد حاليا مجال لتفادى مسألة تسليع معاناة الإنسان فى وسائل الإعلام العالمية، تماما كما لا يوجد مجال لتفادى المعدل العالى "للتآكل بالاحتكاك" المتعلق بتحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان (طالع الفصل السابع). إن اللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية المتعلقة بحقوق الإنسان المعاصرة تبقى علامات على "الحنو الغربى فى صورة استهلاك إمبريالى" تشكل فى إطاره الذات الفردية المعولة "وفاة الآخر" فى نفس لحظة "اضطهاده من الآخر وموت الآخر". حينئذ يكون المطلوب هو ترجمة ذلك الحنو إلى تعاطف وسياسة ثقوية أو عاطفية من أجل حقوق الإنسان "يكون خلالها الآخر الواقع فى المعاناة سببا دائما فى تحريضى باعتبارى ذاتًا لحقوق الإنسان"[٢٣]. ذلك التحريض يثير طرقا لتشكيل ذات حقوق الإنسان "بحيث تكون تلك الذات مضطهدة أو معذبة بألم الآخر أو معرضة لوجه معاناة الآخر" [٢٤].

وأعتقد بأن سيثاراماام Sitharamam مازالت قلقة من عدم ملاءمة التفريق الذى طرحته بين سياسة حقوق الإنسان والسياسية من أجل حقوق الإنسان. لكن مسألة الملاءمة من عدمها تطرح فى المقابل سؤالين فرعيين آخرين. الأول، هل هذا التفريق فيما يتعلق بسياسة إنتاج حقوق الإنسان موال على نحو ملائم لمهمة وصف نظرية حقوق الإنسان وتطبيقها فى صورة حركة لحقوق الإنسان مثلا ؟ اعتقد بأن هذا التفريق يظل مفيدا لوصف الأشياء كما هى سواء فيما يتعلق بالهيمنة أم "المقاومة". فهو يوفر للأمرين ذخيرة غنية ومرنة بالنسبة لممارسات السرد (الحكى أو إعادة حكى

(٢٣) طالع : Litsa Chatzivasileiou, "Open your Mouth to Receive the Host of the Wounded Word: Passion(s) of Liberation Theology or Eating the Other". Angelaki: Journal of the Theoretical Humanities (2006), 11: 2, 99-106. : طالع أيضا

(٢٤) طالع : p. 101 من نفس المرجع السابق.

القصص عن حقوق الإنسان). يبقى السؤال الفرعى الثانى حاسما بحق فيما يتعلق بلفت الانتباه إلى الملاءمة المعيارية لذلك التفريق.

كما فهمت من كلام سيثارامام، فإن المسألة الحاسمة هى كيفية رسم أو تنظيم "السياسة المشاكسة". وأعتقد بأن ذلك يوفر منطقة مهمة للارتباط بيننا. ورغم أننى أشير للإسهامات القيمة لدوج ماكآدم Doug MacAdam وسيدنى تارو Sidney Tarrow وتشارلز تيلى Charles Tilly (ضمن بارزين آخرين)، فإن هذا النص لا يتناول "العناقيد الأربعة الرئيسية" التى طرحها هؤلاء الرواد لضرب "سياسة المشاكسة". وهذه العناقيد أو المجموعات هى : (أ) المجموعات الضخمة والمتمددة للتاريخ السياسى، التى اشتركت بالأساس - على مر العصور والأزمنة - وارتطبت "بنظريات ينقصها التوضيح"، (ب) دراسات نظرية أكثر وعيا بالذات للتغير الاجتماعى المحلى والإقليمى، التى صارت فيها سياسة المشاكسة تشكل جزءا واحدا فقط من "قالب سببى أكبر"، (ج) مثل تلك التحليلات للسياسة الموجهة للدولة، (د) "محاولات إبراز أشكال متعددة للصراع والعنف خدمة لتفسيرات خاضعة لشروطها" [٢٥]. وعلى أى حال يبدو أن "المستقبل" يتخذ موقفا ملتبسا من هذه المخاوف. غير أننى مدرك تماما لنقطة أن أى نظرية اجتماعية لحقوق الإنسان عليها أن تفهم بمزيد من الوضوح هذه العناصر خلال تفاعلها متعدد الأشكال. وهكذا يمكن للمرء إذن أن يخطو خطوة أخرى فى مجال إعادة تحديد الفرق بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل تلك الحقوق ؟

---

(٢٥) طالع ورقة العمل الصادرة لدوج ماكآدم وسيدنى تارو وتشارلز تيلى عن مركز دراسات المجموعات الاجتماعية فى فبراير ١٩٩٥ - الصفحة الثالثة. ورقة العمل بعنوان : "To Map Contentions Politics"، النسخة المطبوعة المتاحة تم تحميلها من الموقع التالى: http://www.ciaonet.org/wps/mcd02.

نحو أنثروبولوجيا حقوق الإنسان:

فضلا عن عدم رضائه التام عما أطرحه عليه من منظورات أنثروبولوجية بشأن حقوق الإنسان خلال هذا العمل، وخصوصا في الفصل السادس، أبدى داتاثريا Dat tathreya دهشته من كيفية إسهام المفاهيم الأنثروبولوجية بصورة متزايدة في تأمل الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان؛ لأنه أفتقد في سردي استدعاء أوفى للدراسات الجنوب - أسيوية المتعلقة بمفهوم التعددية[٢٦].

ومازالت أنثروبولوجيا حقوق الإنسان مجالا ناشئا، ولهذا السبب بالذات مجالا ذا أهمية أكبر على الرغم من أن الاتفاق مع هذه الرسالة يظهر أنني - وبصفتي مؤلفًا من أصل جنوب آسيوي وهندي - منحاز نحو مزيد من التعهدات لخدمة خطاب يتجاوز صيغ هذا النص أو يتجاوز التنويه إلى أن هذا العمل مهدى للذكرى المضيئة لحياة وأعمال نيلان تيروتشيلفام Neelan Tiruchelvam.

رسالته الأعمق هي: "إن قلقي الأكبر يتعلق بالمفردات اللغوية المستخدمة في سردك". وفيما يخص هذا الرأي، يظل من الضروري وضع سرديات حقوق الإنسان "على خلفية أنواع أخرى من (السرديات) الاجتماعية النظرية". ويقترح مزيدا من الاستكشاف "للأطر النظرية والمفردات اللغوية التي ربما تكون متاحة". وهذا بدقة ما كنت أظن أنه هدف هذا العمل، الذي يطمح لأن يبين طرقا لفهم

---

(٢٦) يلاحظ داتاثريا Dattathreya ما يلي: "لكنني - وبصفتي مراقب ثقافي ومشتغل بالأنثروبولوجيا وعالم اجتماعي أو سياسي - كنت أرغب على الأقل في وصف أشمل للثقافة الجنوب - أسيوية في هذا الكتاب. وعلى سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بنموذج معاصر للغز مثل: كيف يمكن للمرء أن يفسر اليوم سياسة أوتار براديش Uttar Pradesh المتشظية بدرجة مضاعفة؟ نجد أن تناول باكسي Baxi لا يمدنا بالضرورة بأي أدوات تأويلية محددة عن مثل هذه الموضوعات. (قطعا إن كتاب باكسي ليس عن سياسة أوتار براديش. لكن ربما كان هذا الضرب من السرديات البديلة هو ما كان ينبغي ذكره هنا). وفي تعليق على ذلك رأى صمويل أوليمان Samnel Adleman أن الفرق الذي طرحته بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان يوجد مساحة لتلك "السرديات البديلة".

النظرية الاجتماعية المقارنة لحقوق الإنسان[٢٧]. وبالقطع تظل هناك حالات مختلفة للعمل فى أنثروبولوجيا حقوق الإنسان [٢٨]. وربما فى هذا النطاق تستحق حالة عدم الرضا التى أبداها داتاثريا مزيداً من الالتفات المتأنى.

المرتبة الأدنى وحقوق الإنسان:

ويقدم أرفيند Arvind أيضا نقدا معززا. وعلى الرغم من اتفاقه مع رأيى (فى الفصل السابع) بأنه ليست كل الحركات الاجتماعية يمكن استمرار اعتبارها حركات لحقوق الإنسان، فإن ذلك مازال يثير سؤالا مهما : إلى أى مدى بمقدور المرء أن يتجه نحو "ربط التاريخ الأدنى مرتبة للحقوق بتاريخ القانون

(٢٧) القراءة المتأنية لهذا العمل خاصة الفصول من الثانى إلى السابع توفر العديد من أمثلة استكشاف "الأطر النظرية والمفردات اللغوية التى ربما تكون متاحة". وربما أشير هنا إلى التالى : (أ) دعاوى ابتكار ونشأة حقوق الإنسان من جانب الفئات التى تعانى والمجتمعات الواقعة فى حالة مقاومة، (ب) أساليب ربط حقوق الإنسان بالمعاناة الإنسانية والاجتماعية، (ج) مفهوم "الكونية" (العالمية) المتشظية لحقوق الإنسان، (د) قراءتى العرضية لحالة "شاه بانو" Shah Bano باعتبارها دليلاً على البناء المختلف للهويات الاجتماعية المتعددة وللذات المرتبطة بحقوق الإنسان، (هـ) الفرق بين "كونية" و "عالمية" حقوق الإنسان من جانب وبين "كونية" حقوق الإنسان و "كونها أساسية" من جانب أخر، (و) أهمية إيجاد موقع لخطاب حقوق الإنسان المعاصر، ومثال لذلك طلال أسد (Talal Asad فيما يتعلق بالفهم التاريخى والإثنوغرافى لمسألة "التعذيب") وفينا داس (Veena Das ومفاهيمها الخصبة إزاء "المجتمع" و "التسلسل الهرمى" الأخلاقى للمعاناة الاجتماعية وفئة المواطنين الأشرار)، (ز) سرديات تحول الحركات الاجتماعية وحركات حقوق الإنسان إلى أسواق، (ح) بناء بديل مرتبط بالعولمة (فى الفصلين الثامن والتاسع)، (ط) مفاهيم المقاومة القائمة.

(٢٨) طالع: Mark Goodale, "Introduction: Locating Rights, Envisioning Law between: the Global and the Local" in Mark Goodale and Sally Merry Engle (eds), The Practice of Law: Tracking Law between the Global and the local (Cambridge University Press 2007), 1-38. : طالع أيضا، Marie-Benedicte Dembour, Who Believes Human Rights: Reflections on the European Convention (Cambridge University Press 2006).

الدولى لحقوق الإنسان"؟ وحقا يمكن التحقق من التاريخ الحقوقى الأدنى مرتبة فى إطار قصص النضال التى تكون فى بعض الأوقات لا علاقة لها بالقانون الدولى لحقوق الإنسان، أو حتى القانون الوطنى (المحلى) لتلك الحقوق. وعلاوة على ذلك، هو يسأل - إذا كان علينا خوض غمار تحدى سرد الحقوق باعتبارها قيمة لمجتمع يعيش فى حالة مقاومة، أو فئة من الناس لها تاريخ نضالى - ما المادة التى ستعتمد عليها قصتنا ؟ وهل هناك وقائع تاريخية محددة تكشف قصة حقوقية باعتبارها نتاجًا لمجتمعات ناضلت أو عاشت فى حالة مقاومة ؟ ومن هم الأشخاص الأدنى مرتبة (التابعين) الذين يمكن أن تهمل قصصهم فى إطار الحديث عن الحقوق ؟ وفى هذا السياق يلفت أرفيند Arvind الانتباه بصفة خاصة إلى العمل الأساسى الموهوب لإى. بى. تومبسون E.P. Thompson وبيتر لاينبو Peter Linebaugh الذى ربط بين عقوبة الإعدام والتوسع فى رأس المال[٢٩].

وإجمالا يرى أرفيند أن المستقبل - الذى يربط بصورة متعددة بين المعاناة الإنسانية (والاجتماعية) وحقوق الإنسان - ينبغى أن يظل منفتحا ومتعايشا مع مشكلة السرد. وبالنسبة لأرفيند ترتبط هذه المشكلة جوهريا بتفضيل (بكشف أو بتخليد ذكرى) مصادر معينة للمعاناة والحقوق على مصادر أخرى[٣٠]، وأعتقد بأن المستقبل يتجه قليلا نحو ذلك. كما ترتبط مشكلة السرد بتعريف المظالم الهيكلية، وما

---

(٢٩) طالع: Peter Linebaugh, the London Hanged: Crime and Civil Society in the Eighteenth Century (London: Verso, 2006).. يستدعى أرفيند الافتتاحية القوية للكتاب "فى علم الجريمة نادرا ما تجد كلمة أقوى من الإعدام (وهى نفس الكلمة التى تعنى فى علم (الاقتصاد رأس المال). هى فى الأولى تعنى الموت أو إنهاء الحياة، وفى الثانية تعنى جوهر أو ذخيرة الحياة. أى اثنان من المعانى المتناقضة ظاهريا".

(٣٠) كتب أرفيند يقول : فى العلاقة بين النضال والحقوق، كيف يتسنى لنا أن نفهم دور الذاكرة ؟ وإلى أى مدى يكون تخليد الذكرى وإحياؤها - بوصفهما أفعالا سياسية - أمرا جوهريا بالنسبة لمسألة تأسيس الحقوق ؟ يرى ثيرومافالافان Thirumaavalavan ـ العضو البارز بالحركة الشعبية وحزب "داليت بانثر" الهندى - الاستخدامات السياسية للذاكرة والنضال من أجل تأسيس الحقوق جزءا من النضال=

يرتبط بها من أشكال إعادة الإنتاج المتكرر للحقوق والمعاناة الإنسانية، سواء كان ذلك يشير إلى حالات منوعة دائمة من "الشر الراديكالي" أم غير دائمة.

على الرغم من أن مصادر وممارسات "الشر الراديكالي" موزعة بالتساوى داخل المجتمع الملزم إقليما، فإن العمل الذى بين أيديكم يرى أن تلك المصادر والممارسات - فى أوقات كثيرة لا تحصى - ستكون فى إطار مشروعات مشتركة للبؤس العالمى. وحقا فإن إشكالية السرد تتحدد بدقة من خلال التفاعل - وربما الجدل - بين قصص التاريخ العالمية المشكلة لمجتمعات الأذى والضرر ومجتمعات "الخوف والخطر" التى تكونت بأسلوب غير متمدن على يد ممارسى سياسة حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإنه رغم إيمانى بأن المستقبل يطمح وبشدة إلى صدارة إشكالية النضال على حساب احتكار الصوت السردى، فإننى أدرك أيضا بأن هذا المطلب ربما يظل بحق أقل "مواجهة للهيمنة".

وأعتقد بأنه ربما لن تطرح المسألة التى هى على المحك فى إطار انفصال بين الصوت ذى المصداقية لهؤلاء الذين تضرروا من فوضى الرغبة فى الهيمنة من جانب و"ترتيب" قصص التاريخ السردى للرغبات الأدنى فى تمثيل الأصوات التى تعانى من

= السياسى ضد النسيان. وكان ميلافالافو موروجيسان Melavalavu Murugesan قد انتخب أول رئيس للحزب فى قريته. وتلقى مرارا تهديدات بالقتل إذا تقدم بالترشيح للانتخابات. واستمرت تلك التهديدات من جانب طوائف اجتماعية هندية منتمية لطبقات أعلى حتى بعد فوزه بالانتخابات. وعندما رفض الرضوخ للتهديدات والرحيل من موقعه قتل بتقطيعه إربا إربا ومعه ستة من أعضاء الحزب. وألقى ثيرومافالافان عددا من الخطب الحماسية التى تلفظ خلالها متوعدا. وكان مما قال " هل تضحية ميلافالافو موروجيسان أمرا عاديا للغاية ؟ رغم علمه بالجوانب، فإنه خاطر بحياته. وظل المحارب العظيم موروجيسان يقول "راض بموتى وراض إذا ضربت عنقى. على أن أؤسس لهذا الحق السياسى". وتابع ثيرومافالافان "الرفقاء الذين ضحوا بحياتهم سيكتب عنهم التاريخ. تاريخهم سيسجل وصورهم ستسجل. نعم... نحن نحيى المحاربين الذين ضحوا بحياتهم فى مجال إبادة الطبقات ". ويمثل بحق تخليد نضال المتوفى أسلوبا لفتح الطريق أمام سياسة قاعدية من أجل حقوق الإنسان. وهناك تاريخ أخر للحقوق يمكن كتابته اعتمادا على التعاليم الشفهية لهذه الدولة، بداية من النضال الأيقونى لبيرسا موندا Birsa Munda ضد الحكام المستعمرين، وصولا إلى تعاليم متعددة للثقافة الشفهية مثل المقاومة.

داخل فـئـة المهيـمن عليـهم. وفي بعض الأحـيـان يعـمل الطرفـان على إخـراس لغـات وطموحات الحقوق المنتهكة للشعوب فى أن تعيش وتبقى متمتعة بحياة إنسانية. وتكمن إشكاليـة السرد فى التحـقق من حقيقـة ما يدعى من أمـور مرتبطة بحقـوق الإنسان، سواء من الفئات المهيمنة أم المهيمن عليها. وعمـوما فـهذه هـى الكيفية التى يبنى بها المستقبل العلاقة المعذبة بين المعاناة الإنسانية وحقوق الإنسان. وبمعنى آخر كيف يمكن للغـات والمنطقـيـات والمنطقـيـات الموازية لحقـوق الإنسـان أن تؤسس لقـواعـد جـديدة "للسياسة التخليصية" التى تشكلت فى مواجهة الحديث الجارى عن العولمة الاقتصادية المعاصـرة (الفصـول السادس والثامن والتاسـع) ؟ إن مـقدمة هذا الكتاب تمنح فرصـة قصيرة لمزيد من التفصيل لكنها تشدد على أن الممارسات الأدنى مرتبة تظل أكثر ولاء للمهام التحولية "التخليصية" عندما توجه ممارسات السياسة من أجل حقوق الإنسان - كما يقول تماما وولتر بنيامين Walter Benjamin - إلى الأصوات السردية الناشئة من "تقاليد (تعاليم) المظلوم"[٣١].

إلى أى مدى يمكن لما سبق أن يفسر القواعد المنوعة - سواء متبناه أم مفروضة أم مستعارة - لحقوق الإنسان الدولية بوصفها معبرة عن آلام وأحزان ومعاناة البشر المكبلين دائما ؟ كيف بإمكان المرء أن يترجم اللغات العامية للانتهاك وإساءة المعاملة والمعاناة التى يتعرض لها إنسان إلى لغات معيارية للحقوق الإنسانية المعاصرة تتصف بالشمولية أو الاتساع ؟ وإلى أى مدى يمكن لتلك اللغات المعاصرة أن تدفع بمهام بناء اللغات الملائمة لردود فعلنا السياسية والاجتماعية المشتركة، وكذا مسئوليتنا عن تقويم إساءة المعاملة والانتهاك والعنف الذى يتعرض له الإنسان ؟

وفى حالة إذا كان "المستقبل" تناول تلك المخاوف بصورة غير ملائمة أو غير وافية، فإن المهمة التى تبدو أمامنا تتعلق بأفضل سبل التحرك قدما. وتستحضر إشكالية السرد أنظمة النسيان المنظم وعبارات ممحوة من الذاكرة الجمعية مثل مجتمع الدولة

---

(٣١) طالع صفحة (xxxi) فى مقدمة إلى الطبعة الثانية بالنسخة الإنجليزية من هذا الكتاب.

المخطط أو المجتمع المدنى. وبالمصطلحات التى استخدمها بول ريكوير Paul Ricoure (التى اقتبست فى هذا النص) تقترح قراءتى لتعليقات أرفيند بعض الأشكال المدققة للانتباه المتروى لأمرين "العمل الحلم" و "العمل الحداد". واقترح فى هذا النص طرقا متنوعة يصير بموجبها "العمل الحلم" لنظرية وحركة حقوق الإنسان المعاصرة "حدادا".

إن الخوض بدرجة أكبر فى التفريق بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان سيجعل هذه المقدمة تشط إلى مناطق أبعد. لكنى مازلت آمل فى أن يوفر هذا النص آثارا أو بقايا لعدالة تساعد على تناول هذه المهام بصورة أوفى.

وربما يكون الطابع العام فى حالات النقد الثلاث التى تعرضنا لها هو "القلق من التأثير" المتعلق باحتمالية "العودة إلى الجوهر". هل ينتهى المستقبل - على خلاف رغبتى - بأن يمنح هوية "جوهرية" لأصوات الفئات الواقعة فى حالة معاناة أو المجتمعات التى تعيش فى حالة مقاومة ؟ وهل صحيح أن هذا النص - بأى من أشكال الخلاصة - يقلل من الحشد القائم من أجل المقاومة أو النضال بتأصيله لأنماط سردية جديدة ؟ يظل ذلك سؤالا مهما على الرغم من أنه عميق للغاية. وأنا أدعو قراء هذا الكتاب للانشغال بهذا المصدر من القلق السردى العظيم.

ملاحظات ختامية :

شكا الكثيرون من قرائى الودودين خاصة فى الهند من صعوبات قراءة هذا النص. وقد ناقشت فى الفصل الأول من هذا الكتاب - ومن وجهة نظرى - أهمية وحدود "وضوح الاتصال" باعتباره أحد موارد إنفاذ حقوق الإنسان، أو دفع تلك الحقوق إلى حالة نسيان. والفصل الأول من الكتاب المصاحب لهذا العمل - وعنوانه حقوق الإنسان فى عالم ما بعد الإنسان - يفسر هذه المخاوف بلغة "مقت النظرية" و "مقاومة

النظرية" (على الأقل من أجل أداء النظرية الاجتماعية المقارنة لحقوق الإنسان). لم أتطرق ثانية لهذا الموضوع إلا لقول إن صور "مقت النظرية" التي تهاجم بعنف التعقيدات بوصفها مناوئة بشدة لحقوق الإنسان، تبقى فى حد ذاتها متناقضة بفعل كل صور حقوق الإنسان المسئولة اجتماعيا، وكذا ممارسات نشطاء الحركة الاجتماعية كل فى إطار جهوده اليومية. ويظل الفرق بين النظرية والتطبيق أحد الفضائل اليسيرية للممارسة. وهنا أؤكد فقط على الباعث البرجماتي : ليس هناك أمر أكثر عملية من نظرية جيدة ! وعندما نعتقد بأن نضالنا من أجل تحويل العالم إلى مكان أفضل مما هو عليه حاليا، يظل ضروريا للغاية أن نبذل أقصى ما فى وسعنا لتجنب أى توجه نحو الهيمنة فيما نبتغيه، فتكون " نا " فى كلمة "نضالنا" هى "نا" الدالة على الفاعلين (الآخرين بدرجة أكبر منا نحن)، ويكون النضال بمعنى (تشكيل تحالفات من أجل إيجاد طرق غير معتادة لتحقيق تحسين اجتماعى أو الصالح العام)، ويكون " العالم " الذى نطمح لأن يكون "أفضل" هو (العالم الذى يرى - وبصورة متزايدة - حاليا فى إطار الولاء للكوكب. وعلى سبيل المثال فى الحديث المنوع بشأن ارتفاع درجة حرارة الأرض والحفاظ على التنوع البيولوجى) (٣٢).

كل ذلك يسمح بمنفذ ضئيل للهرب من الجهود "النظرية المخلصة والخشنة فى ذات الوقت، والتى يبذلها منتجو المعرفة الواسعة والمفكرون الأساسيون، خاصة عندما يعكس هؤلاء المفكرون أو يعمدون إلى توجيه مسار "المعرفة العامة" الدالة على "مجال عام غير حكومى"، بعيدا عن خرافات وطقوس تضمين السيادة لمعارف ذوى الخبرة. وفى هذا المجال، لا داعى لسؤال عن "الاستحواذ على السلطة" أو عن بناء دولة جديدة

---

(٣٢) أؤكد هنا على عمل: Paulo Virno, A Grammar of the Multitude: For an Analysis of Contemporary Forms of Life (New York: Semiotext (e), 2004)، الذى ترجمه من الإيطالية كل من : إيزابيلا بيرتوليتي Isabella Bertoletti وجيمس كاسكايتو James Cascaito وأندريا كاسون Andrea Casson فى صفحتى ٤٠، ٤٧.

أو احتكار لصنع القرار السياسى، لكن الأهم هو الدفاع عن الخبرات الجمعية وصور الديمقراطية غير التمثيلية والاستخدامات والمعاملات الاستهلاكية المتواصلة (من مكان ما دون انقطاع) غير الحكومية.

بعد هذا الجهد، إذا لم تحمل هذه الرسالة أى إقناع، فإن هذا العمل يمثل عقبة يصعب تجاوزها فى سبيل قراءة الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان. وإذا كان الحال كذلك بالفعل، ينبغى مقاومة أى رسالة تخرج من هذا الكتاب وبشدة. وإن كنت أمل فى ألا تصير الحال كذلك، فأنا أدرك تماما قوة ممارسات القراءة المضادة وهى تلك الممارسات التى ربما تنتج أمرا آخر. وفى هذه الحالة يستحق أن يذهب وبسرعة إلى غياهب النسيان. ومن جانبى سأذهب بعيدا لأردد المرادفات العلمانية لقولى "بالتوفيق" و "آمين".

أوبندرا باكس

جامعة وورويك

أكتوبر ٢٠٠٧

مقدمة للطبعة الثانية

تزامن رد الفعل الحميم من القراء - الذى استلزم إعادة طبع الطبعة الأولى من الكتاب خمس مرات خلال عام ونصف العام - مع بعض إشارات الألم إلى اقتضاب النص النثرى، هذه الطبعة التى تمت مراجعتها والتوسع بها تعيد بالأساس كتابة الفصول الثمانية التى نشرت سابقا، مضافًا إليها فصل جديد تناول ما اقترح حديثا من أعراف الأمم المتحدة المتعلقة بمسئوليات الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من كيانات الأعمال تجاه حقوق الإنسان، وهكذا فإن الطبعة الثانية التى بين أيديكم من هذا الكتاب تعتبر نصا جديدا .

أتناول بالأساس مستقبل الأشكال المتقلبة للعمل الاجتماعى التى جمعت عرفيا تحت باب حقوق الإنسان، هذا العمل يتناول إشكالية مفهوم تلك الحقوق وقصص نشأتها الأصلية وتجمع الأيديولوجيات التى حركت أنماط إنتاجها والظروف الصعبة لإعلانها. هذا العمل يسترجع القوة المحتملة لحركة حقوق الإنسان، وحقا حدث كثيرا أن تحطمت موجة حقوق الإنسان على صخرة سيادة الدولة، لكن يحدث أن تجتمع موجات من نفس النوع أحيانا لتشكل قوة موجة عارمة تحطم قلاع سيادة الدولة كما لو أنها كانت قلاعا من الرمال .

إعادة كتابة ماضى حقوق الإنسان :

سيظل دائما التأمل فى آفاق مستقبلية منفتحة ومنوعة لحقوق الإنسان مرتبطا بماضى تلك الحقوق، وستبقى خرافات النشأة التى ترى بأن تقاليد حقوق الإنسان "منحة من الغرب إلى باقى العالم" أبرز قصص ذلك الماضى، إن الهيمنة الجشعة للغرب

فى حد ذاتها تشكل وتعيد تشكيل، بل وتلغى هذه "المنحة"، وقطعا لا يشكل "مانحو" هذه الهبة أو "متسلموها" أى كيان متجانس التكوين، كما أن الهبة أو المنحة ليست تعاملا فرديا، إن لغات "المنح" تلفت الانتباه إلى قرينة البلاء. وقطعا فإن النموذج الكلاسيكى لحقوق الإنسان نشأ بلاءً أو لعنة بالنسبة للذين تضرروا بشدة من الاستعمار والإمبريالية، وهذا الكتاب يضرب الكثير من الأمثلة الأخرى، كما تسد السرديات المتوارثة لأصول حقوق الإنسان شهية أسوأ صور القوة الوحشية فى بعض المجتمعات غير الأوروبية وغير الأمريكية، وعلاوة على ذلك ، تعترض الكثير من الأنظمة - حتى فى دول الجنوب - على التوكيد المبطن بحق المساواة بين كل بنى البشر كما لو كان ذلك تراثا أوروبيا - أمريكيا منفردا ! ويبقى الحوار الثقافى بل العقائدى ذو المصداقية أحد كوارث الطرق المنحرفة للخوض فى القصص التاريخية لأفكار وممارسات حقوق الإنسان .

إذ كانت مفاهيم حقوق الإنسان هبة غربية ، فمن الأولى على هؤلاء الذين يميلون إلى حفظ هذا "الكنز الثقافى" أن يتعلموا من الكلمات اللاذعة لوولتر بنجامين Walter Benjamin:

> **لا توجد وثيقة عن الحضارة الإنسانية إلا وكانت فى ذات الوقت وثيقة عن البربرية، وبما أن مثل هذه الوثيقة لا تخلو من البربرية فإن البربرية أيضا تلطخ الوسيلة التى نقلت بها هذه الوثيقة من مالك إلى آخر[٣٣].**

تؤكد القراءة البديلة لقصص التاريخ - الذى يأمل هذا الكتاب أن يسهم فيه ولو بقدر ضئيل - أن المؤلفين أو المبتكرين الأصليين لحقوق الإنسان هم المناضلون والمجتمعات المقاومة، والدعاوى الجمعية بحق التأليف تعارض كل قصص حقوق

---

(٣٣) طالع: .Walter Benjamin (1968) 256

الإنسان المتوارثة كما تتساءل بشأن الفرق بين صور المركزية الأوروبية "التقدمية" و"الارتدادية". وكلا النوعين من الصور يضع قناعا على الوجه القمعى لقصص التاريخ البديلة عن " الآخر " غير الأوروبى والمفاهيم الحضارية المميزة لحقوق الإنسان، وأى من النوعين لا يدرك أو يحترم بدرجة كاملة الوسائل التى ابتكرت بها نضالات الشعوب تقاليد وثقافات حقوق الإنسان، وهكذا نكتشف نحن أيضا الحقيقة فى أنه فيما يتعلق بمهام تحقيق حقوق الإنسان تقف كل الشعوب والأمم على قدم المساواة فى موضع الغرباء، كما أنه فيما يتعلق بموقف الفئات معدومة الحقوق، أو التى تعانى فى كل مكان على الأرض ، تبقى كل المجتمعات متأخرة أو نامية .

فن إدارة شئون الدولة وتقاليد المظلوم الاضطهاد (أو المضهدين) :

يظل تطوير حقوق الإنسان مقيدا – بشك متعذر اجتنابه – بفن إدارة شئون الدولة، وتوفر أشكال القوة والهيمنة التسلسل الزمنى لاحتمالات سياسة الرغبات الحكومية، وتلك التى بين الحكومات، وفى ذات الوقت تعيد المقاومة وحركات التمرد تشكيل الرغبات السياسية، وبصورة متزايدة فيما يتعلق بصور التنمية المجتمعية والعالمية الموجهة لحقوق الإنسان، هل بعد كل ذلك يكون من الخطأ الفادح أن ندرس حقوق الإنسان على أنها مجرد جوانب من فن إدارة شئون الدولة التى لم تضع فى حسبانها مجتمعة "تقاليد المظلوم" ؟

وتعامل سياسة حقوق الإنسان لغات حقوق الإنسان ومنطقياته باعتبارها مجموعة من الوسائل التى تصب فى شرعية الحكم والهيمنة. حيث تعمل تلك السياسة فقط على جعل قوى الهيمنة كونية بأساليب تعيد إنتاج انعدام الحقوق والمعاناة الإنسانية فى مكان آخر وبصورة مستمرة، وفى مقابل هذا الميل تقف بانتظام ممارسات نشاط حقوق الإنسان أو السياسة من أجل حقوق الإنسان فى سياق نزعة

"أحادية متشددة" تنصر المحلى على ما هو عالمى[٣٤]. لكن حتى تلك الممارسات تظل عقيمة فى نظر التاريخ المستقبلى إذا لم يعترف نشطاء حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية – دون انحياز – بأن :

تقاليد المظلوم تعلمنا أن " حالة الطوارئ " التى نعيشها ليست استثناء بل أسلوبا للحكم، وعلينا الوصول إلى مفهوم أو تصور تاريخى يتسق مع هذا الطرح، ثم علينا أن ندرك بوضوح أن مهمتنا هى إحداث حالة طوارئ حقيقية، وهو الأمر الذى سيدعم نضالنا ضد الفاشية، وأحد أسباب وجود الفاشية هو أن المناوئين لها – وباسم التقدم – يتعاملون معها وكأنها مبدأ تاريخى، والدهشة الحالية من "استمرار" وقوع أمور معينة – رغم أننا نعيش فى القرن العشرين – ليست فلسفية. ولن تكون الدهشة بداية للمعرفة إذا لم تكن معرفة بأن النظرة التاريخية التى طرحتها يتعذر الدفاع عنها[٣٥].

المعاناة الإنسانية وحقوق الإنسان :

تظل إعادة كتابة ماضى حقوق الإنسان أمرا مهما فى إطار أى مسعى للاستشعار عن بعد بآفاقها المستقبلية، ووقع الكثير من تحولات النماذج منذ خروج

---

(٣٤) طرحت هذا الفرق بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان خلال نشاطى بالهند بالطريقة التالية (التى آمل أن تكون ملائمة لممارسات ثقافة حقوق الإنسان فى مكان آخر) "المهندس غاندى Mohandas Gandi اكتشف الهند ثم جاء جاواهارلال نهرو Jawaharlal Nehro فكشف عنها ثم جاء من بعدهما من استولى على الهند التى تم اكتشافها ثم الكشف عنها. ومهمتنا حاليا هى استرداد الهند ممن استولوا عليها ! "

(٣٥) طالع: .Walter Benjamin (1968)257

الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. وغيرت بشدة مصطلحات حاسمة جديدة مثل نسوى وبيئى وباحث فى شئون التميز من ممارسات المعرفة والعمل من أجل حقوق الإنسان، وفى الوقت ذاته، فإن اللغات واللهجات المرعبة لليبرالية الجديدة – (أو بدرجة أكثر دقة ما بعد فورد) (٣٦). والتى تدعم بثبات تحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان – تتحول لا محالة إلى سلعة فى إطار عملية المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية. وفى هذا الكتاب بصفة خاصة أقص أثر تحول النموذج من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إلى حقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة أو الصديقة للأسواق، والآن نجد مزيدا من المبالغة فى الأمر بسبب تلاقى صور "حرب الإرهاب" و "الحرب على الإرهاب"، فكلا الشكلين صار بلاء على الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان بأساليب وصور عديدة (٣٧). وكما لو كان كل ذلك غير كاف لتحريض الحديث المهيمن لحقوق الإنسان ، ألقى الضوء مرة أخرى على قصص التاريخ المضطربة للعلاقة بين المعاناة الإنسانية وحقوق الإنسان.

وتظهر الالتزامات بالحد من المعاناة الإنسانية فى خطاب حقوق الإنسان المعاصر فى شكل بطىء الحركة لتوجهات الدول والسياسة العامة، وتفرق القواعد المنتجة لحقوق الإنسان أحيانا بين المعاناة الإنسانية والمعاناة الاجتماعية بدرجة مستغلقة على الفهم

---

(٣٦) طالع: George Steinmetz (2003) 323-45.

(٣٧) إن "حروب" ما بعد الحادى عشر من سبتمبر/أيلول تهدد بالانقراض ما هو متفق عليه فى القانون الدولى حتى اليوم من التفريق فى الحديث بين القانون الإنسانى الدولى وقانون حقوق الإنسان الدولى. إن ذلك يفسد، بل يدمر أساسيات الكياسة الدولية. إن توقيتات وأماكن تلك الحروب تجعل من مذهب "هوجو جروتيوس" Hugo Grotius للعلاقات الدولية أمرا عتيقا باليا. وقد أكد هذا المذهب بكل بساطة وقوة سواء عند تأسيسه أم لدى تطوره – أن القانون الدولى وقانون حقوق الإنسان وفلسفة تشريع القوانين نصت جميعها على مجموعة من الالتزامات غير القابلة للتفاوض إزاء تقليل المعاناة الإنسانية فى الحروب أو فى حالات النزاع المسلح الشبيهة بالحروب. والأمر الأكثر جوهرية هو أن أوقات السلم لا تختلف كثيرا عن أوقات الحرب بالنسبة للملايين من البشر حول العالم الذين لا يتمتعون بأى حقوق.

اجتماعيا، وأكبر مثال صادم على ذلك يظهر فى تقرير الخبراء المستقلين الأخير (٢٣ سبتمبر ٢٠٠٤) المرفوع إلى أمين عام الأمم المتحدة بشأن تنفيذ أهداف الألفية، ويفهم من هذا التقرير أنه يتبنى المعايير الأكثر ضعفا والمقررة لتحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ سبيلاً للوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لأكثر الفئات فقرا على وجه الأرض[٣٨] الحكماء من الرجال والنساء – الذين هم فى مقام الوالدين للبائسين على الأرض – يتحدثون هكذا بتعقل وحذر فى المستقبل البعيد لمعدومى الحقوق من البشر الذين تبدو لهم الإعلانات الدولية لحقوق الإنسان فى صورة سلسلة صلبة قاسية من الحيل والذرائع، بل والخدع الحكومية، وحتى فى خضم "الحرب على الإرهاب "ضد البدو الهائمين على وجوههم من الدهماء المحتشدين الذين يشنون حروبا إرهابية ، تبقى حقيبة " التنفيذ التقدمى " للشئون الاجتماعية والاقتصادية على حالها قاسية كما كان الأمر من قبل، وفى الوقت ذاته تتقاطع تواريخ المعاناة الإنسانية مع تاريخية موقع كارثة الحادى عشر فى سبتمبر / أيلول قبل وبعد وقوعها .

والتأويل السياسى المدشن حديثا للأمن الإنسانى الجماعى يلازم أى شعور نتمتع به، أو نطوره إزاء الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان. ومرة أخرى يسترعى هذا التأويل كليا الانتباه إلى الطرق التى تحتفظ بسببها قوى أسس ومعايير حقوق الإنسان المعززة انتقائيا – والتى تعتبر قوى هيمنة عالمية متناثرة – بقدرة كامنة هائلة على إعادة إنتاج المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية، وربما يعتمد مستقبل حقوق الإنسان على الكيفية التى ربما فى آخر المطاف تضعف بها "أحجية" حقوق الإنسان الثقة فى "لا عقلانية" سيادة الدولة وما يتبعها من أنظمة نهب راسخة متنوعة تدعمها التزامات مهيمنة مفروضة بموجب القانون، فتلك الأنظمة دائما ما تكرر ما يتحدث عنه جاك ديريدا Jacques Derrida فى عمل "جين – جاك روسو" : Jean-Jacques Rousseau.

---

(٣٨) أستعين هنا بنموذج الفكر الملائم بدرجة كبيرة فى: Michael Hardt and Antonio Negri (2002, 2004)

تتشابه الإدارات الظالمة فى نفس الإشارة : وهى منع الظهور أو التواجد الجماعى للمواطنين، واختراق الجماعات، وخلق موقف مشتت، وفك أو تفتيت أى موضوعات أو أمور لدرجة تجعلها غير قادرة على الارتباط فى إطار أو خطاب واحد، إنها المقايضة المقنعة ذاتها والتى لا بديل عنها[٣٩].

إن مهمة ربط المعاناة الإنسانية بحقوق الإنسان تبقى معقدة بدرجة غير معقولة حتى إذا كانت تلك المهمة غير متضمنة للتحذير الصحى من تجار المعاناة[٤٠]. ويخبرنا "قانونيو اليسار" حاليا بأنه إذا لم تبق السياسة من أجل حقوق الإنسان بحالة انعكاس يقظ للذات، فإن ضربا من السياسة يدور فى فلك الألم سيمثل مزيدا من الهبوط للذوات الأدنى مرتبة، التى ربما تتحول إلى أصناف من الجنس البشرى فى مرتبة تحتية مدنيا لا قوة لها[٤١]. تبدو لدينا الآن الجرأة لنسأل : ماذا لو لم تكن إزالة المعاناة هى الأساس الوحيد للعمل السياسى الجدير بالتقدير[٤٢]. ؟ قطعا هذا السؤال له أهمية أسمى فيما يتعلق بتحدى أنظمة الهيمنة، التى تكون فى إطارها المعاناة الملموسة غير مدركة بالحس أو العقل، خاصة، بالنسبة لهؤلاء الذين يتمتعون بالحياة تحت مظلة الرأسمالية [٤٣]. إن

---

(39) Jacques Derrida (1976) 137.

(40) Wendy Brown and Janet Halley (2002) 22.

(41) Lauren Berlant (2002) 127.

(42) Wendy Brown and Janet Halley (2002) 22.

(٤٣) أقصد هنا بـ "الطبيعة" وبشكل أساسى الفروق بين الحقوق واجبة النفاذ، وتلك غير القابلة للتبريد بصورة مباشرة. وأشير بـ "العدد" إلى الفرق بين الحقوق التى يمكن إحصاؤها وتلك غير القابلة للإحصاء. فالنوع الأخير غالبا ما ينطق به خلال الممارسات النشطوية القضائية. وأشير بـ "الحدود" إلى أفق الحقوق المنصوص عليها، وباعتبار أن الضمان الدستورى لحقوق الإنسان ربما يضفى حماية "مطلقة". إن عملية التفاوض معقدة حقا. فهى تشير إلى ثلاثة جوانب على الأقل فى صور مختلفة، لكنها مرتبطة ببعضها: (١) تعريفات مدعومة قضائيا لأساسيات تقييد أو تنظيم أفق الحقوق، (٢) التفسير القضائى لمعنى ومضمون وأفق الحقوق دون أن ينال ذلك التفسير أى تحرش تشريعى أو تنفيذى، (٣) الكيفية التى يختار بها حملة الحقوق ممارسة تلك الحقوق. وهو ما يعنى بالمقابل أنهم بالأساس على دراية بالمعلومات عن الحقوق التى يتمتعون بها والقدرة على نشرها فى مختلف قطاعات معيشتهم.

السياسة من أجل حقوق الإنسان - فى اهتمامها الطاغى بالمعاناة الإنسانية - فى حاجة للانغماس بدرجة متساوية فى حالات المعاناة ومصادر السعادة فى الحياة والتنظير فيما بعد العولمة .

وأتمنى ألا يصنف "اليسار القانونى" هذا العمل فى النهاية إلى مجرد ممارسة لدعاة المعاناة ! وأنا أحدد بعض أشكال السعادة النشطوية فى صنع حقوق إنسان معاصرة، سواء فى أمزجة الرومانسية والتبشير المتعلقة بحقوق الإنسان أم من خلال ما أسميه بالإنتاج الكرنفالى لتلك الحقوق. ولا يظل كل واقع حقوق الإنسان الدولى غير منطقى، فذلك الواقع لا يكتفى بالحديث عن ممارسة حقوق الإنسان، بل يتجاوزه إلى التمتع بكل تلك الحقوق من جانب البشر فى كل أرجاء الأرض، وما من شك فى ظهور كمية معينة من الطاقة المحبة للحياة فى الاحتجاجات الأخيرة ضد العولمة وشن الحروب. كما تحتفى الممارسات المعاصرة لناشطى حقوق الإنسان بأفراح سياسة الرغبة، ولا تكتفى بقدرة هؤلاء النشطاء على تسديد أنواع متنوعة من ضربات المعاناة والعذاب إلى الرؤساء التنفيذيين للسلطة العالمية. إن رغبات الإنتاج النشطوى لدبلوماسية حقوق الإنسان تبدو بوضوح وبشكل متعدد الأوجه، محتفية نيابة عن المجتمعات أو الفئات التى تعانى من الأضرار والآلام وعن فرض الألم والمعاناة لصالح منتهكى حقوق الإنسان، وعن الاختراق اللحظى لأنظمة الحصانة التى تحيط بهم هيكليا.

وثاقة صلة قانون المحامين بشأن حقوق الإنسان :

يبقى التاريخ القضائى أو جهود إنتاج قانون المحامين بشأن حقوق الإنسان أمورا حيوية إزاء كل السيناريوهات المستقبلية لتقدم وحماية حقوق الإنسان، ويشهد العمل العقائدى بأوجه متعددة، بقوة القاضى والفقيه القانونى (وكذلك كل أشكال التفاعل والحراك الاجتماعى التى تتم بوساطة قضائية) فى صناعة العوالم المختلفة

لحقوق الإنسان، هى كذلك تمنح بعض الوسائل المنطقية لفهم الطبيعة والعدد والمفاوضات المتعلقة بأفق حقوق الإنسان المتأزم، ورغم أهمية دور قانون المحامين، فإن إضفاء الصبغة القضائية على حقوق الإنسان نادرا ما ينهك مصادر المعنى والحركة البادية فى السياسة من أجل حقوق الإنسان [٤٤].

وصار المحرك الشهوانى للانتقاد العنيف من جانب الدولة (لم أجد أسلوبا آخر لوصف السياسة العاطفية من أجل حقوق الإنسان) هو الدافع والباعث إلى نشاط حقوق الإنسان المعاصر وتطبيقاته العملية، لكنه فى ذات الوقت يحرك برنامجا مكتوبا لإصلاح الدولة، هذا السرد المعقد فى المقابل يولد الحديث المتعلق بالدول الفاشلة أو الدول التى فشلت فى إنهاء الاستعمار (للاستشهاد بالمفهوم المزعج لجاياترى سبيفاك Gayatri Spivak) الذى يشكل فائدة للقوى العالمية المهيمنة الجديدة التى تنفذ حاليا ودون أى عقوبات يفرضها القانون الدولى، تدخلات مسلحة وقائية وتحدث سعادة بتغير النظم [٤٥]. ويبدو فى نهاية المطاف أن الوارثين لباقى تركة مستقبل حقوق الإنسان هم خبراء تلك الحقوق وخبرات السياسة الاجتماعية، لا المشتتون فى أرجاء العالم من معدومى الحقوق، والمجتمعات السائدة القائمة على المعرفة تعزز رؤى الدولة التقدمية التى عندما لا تجتمع فيها قوتان متناقضتان، فإنها تنخر فى قلب حقوق الإنسان، فحركات حقوق الإنسان يستتبعها لا محالة التمكين "التقدمى" للدولة أو عدم تمكينها. أى أنها تبقى بالضرورة معضلة عميقة .

---

(٤٤) إن ذلك يتضح جليا فى الاستجابة الرافعة للمعنويات التى وجهها إرنست أولريتش بيترسمان Ernst-Ulrich Petersmann (2002) إلى نقد فيليب ألستون Philip Alston (2002) لإصرار الأول على جعل حقوق الإنسان "متكاملة" مع قانون التجارة الدولى والمنظمات العالمية (٢٠٠٢).

(٤٥) حتى إذا وصل الأمر إلى ضرر آخر كبير على فئات الشعب فى هايتى فى نفس عام احتفالها بالمئوية الثانية للاستقلال ! طالع سردا مثيرا فى : Peter Hallward (2004)

مخاطر التنبؤ :

التنبؤ الاجتماعى بمستقبل حقوق الإنسان يبقى شأنا لا أمل فيه إذا كان كل ما هو متاح بين أيدينا كثيرا داخل دائرة لتبادل القصص الخيالية والمرعبة، سواء كانت متعلقة بالأصول الحصرية الأوروبية - الأمريكية لحقوق الإنسان أم التغير فى كسب تلك الحقوق فيما بعد الاستعمار، ومازلنا بحاجة إلى المزيد لإصلاح النقص المؤسسى لتأريخ حقوق الإنسان، وكذلك وجود نظرية اجتماعية ملائمة لتلك الحقوق .

وعلاوة على ذلك ، نعلم جميعا كيف ذبلت وماتت بعض اللغات، وكيف حلت محلها لغات أخرى. ماتت لغات الإجلال والاحترام مع ولادة الحضارة الصناعية. كما انتهت اللغة الليبرالية للعدالة فيما يتعلق بإعادة توزيع الثروات خاصة منذ قيام ثورة أكتوبر العظيمة. وزالت أيضا على مذبح الداروينية الاجتماعية الكثير من اللغات التقدمية، والسؤال بعد ما سبق سيكون عن إمكانية زوال لغات حقوق الإنسان» ، « وما الذى سيحل محلها. ليس ذلك ببعيد عن الحقيقة، فهذا السؤال مثار بالفعل أمامنا وبشدة من خلال حركة رأس المال العالمى وأنماط الإنتاج التقنية العلمية. ومستقبل محادثات حقوق الإنسان مازال مطاردا بشبح الفهم غير الملائم للتأثيرات المميتة للعلوم "الكبرى" والتكنولوجيا العالية، التى صارت تشكل مادة أو القوى المنتجة للعولمة المعاصرة (قوى الإنتاج الجديدة التى يرمز إليها بالرقمنة والتكنولوجيا الحيوية والنانوتكنولوجى (التقنيات متناهية الصغر) وما يلازمها من حالة انعدام لحقوق الإنسان، إن كل ما سبق يعيد تعريف حملة حقوق الإنسان، أو يعيد من جديد تشكيل الإنسان[٤٦].

إن لغات حقوق الإنسان ولهجاته التى تبدو فى أطر لغات المنظمات السياسية أو الاحتجاج والحركة الاجتماعية تبقى إلى أبعد الحدود متعددة وغير قائمة على

---

(٤٦) التقسيم اللامتماثل لدول الشمال والجنوب فى إطار نمط إنتاج معرفة حقوق الإنسان يزيد من صعوبة الموقف حتى مع تجهيز مبرر كاف للقلق بشأن مستقبل حقوق الإنسان.

أساس وطيد، وبعض حقوق الإنسان القديمة نسبيا هى اليوم مهددة بالاستبعاد كما يعلم تماما أى شخص يعمل فى مجال الحقوق الإنسانية للعمال، فقد ولدت لغات جديدة لحقوق الإنسان فى عمليات قيصرية أنتجت حقوقا لجمهور خاص من المؤيدين (مثل الحقوق الإنسانية للمرأة والطفل والسكان الأصليين والأقليات الثقافية) بخلاف الإسراف فى الكلام عن التنمية المستدامة وقدرات الإنسان ونجاحاته، وبعض اللغات الجديدة لحقوق الإنسان التى تزدهر حاليا مصاحبة بقوة وجودية لحقيقة عامة هى أن "حقوق المرأة هى حقوق إنسانية" تبقى منهزمة بفعل إشكالية عقلانية "الاتجاه السائد للنوع". البعض الآخر (مثل حقوق الإنسان للأجناس التى تعانى من الازدراء أو للسكان الأصليين أو المعاقين) يواجه آفاقا مستقبلية غير محددة على المحاور متعددة الأطر والمعاد تشكيلها الخاصة بمعضلة الاعتراف/ إعادة التوزيع، ولم تظهر بعد بصورة متكاملة لغات واقعية لحقوق الإنسان تعنى بالشعوب التى لا دول لها أو بالفئات التى سقطت بلا ذنب ضحايا لشبكات الهجمات الإرهابية والحرب على الإرهاب الفاسدة أخلاقيا[٤٧]، وليس واضحا كذلك كيف بإمكان حركات حقوق الإنسان أو الحركات الاجتماعية أن توقف زوال لغات حقوق الإنسان.

---

(٤٧) ليس مهما للأغراض المعاصرة كيفية أو مدى إمكانية بناء بعض الفروق المهمة بين اللغات واللهجات المرتبطة بحقوق الإنسان. ولكنى أدرك أن لغة تحليل أسواق حقوق الإنسان التى أوفرها (فى الفصل السابع) قادرة على تحويل اهتمامات زملائى فى حركات حقوق الإنسان (التى اعتبر نفسى جزءا ضئيلا، لكنه لا يتجزأ منها). فإحساسهم بالضرر ربما يزول كما أمل عندما يتلقون ببعض الحماس تأملاتى بشأن تحول النموذج من حقوق كونية للإنسان إلى حقوق إنسان صديقة للأسواق (الفصلان الثامن والتاسع) والنقد تجاه ظهور نموذج حديث لحقوق الإنسان (الفصل الثانى). الاستقبال المتفاوت الذى أتوقعه يدعم اعتقادى بأننا (نحن المناضلون من أجل إدراك حقوق الإنسان وتقليل معاناة الإنسان من الآن فصاعدا وبأسرع ما يمكن) فى حاجة لنكون متأملين لممارساتنا التى ترسم مهام النضال والتضامن.

مبكر للغاية، متأخر للغاية:

يتأرجح أى مسعى لتوقع مستقبل حقوق الإنسان على محور "مبكر للغاية ، متأخر للغاية"، فمن ناحية ، تشكل أسس حقوق الإنسان ومعاييره الدولية المعاصرة – فى نظر التاريخ الإنسانى – اختراعا إنسانيا أخلاقيا حديثا للغاية؛ لأنها تمثل فى أفضل الأحوال مواقع الدولة الواقعة فى صراعات شديدة وإجماع الحركة الاجتماعية، لذا فهى ببساطة ربما لا تتحمل ثقل الحوار بشروط المستقبل، وربما يقول البعض إن كل ما هنالك لنظرية حقوق الإنسان وتطبيقها هو حاضرها التاريخى، ومن ناحية أخرى، ربما يقال إن المستقبل هو ما بدأ بالفعل فى المرحلة الراهنة التى تشهد تحولا عالميا غير عادى التهم الكثير من الرؤى القوية ولغات المستقبل الإنسانى البديل ، وصادر بصورة كاملة مشهد بدائل الرأسمالية العالمية وصوتها، وبذلك يحيل تسريع الزمن والفضاء التاريخيين معتقدات القتال فى الأعوام الماضية إلى أمر بال من طراز عتيق، وفى هذا السجل برز بالفعل سؤال لم يعد تاريخيا عن مستقبل حقوق الإنسان؛ لأنه يطرح فى إطار لغة أخلاقية (مثل العدالة الاجتماعية والمساواة وإعادة توزيع الثروة) تم – ببساطة – استنزافها، هذه اللغة لا يكون لها رجع صدى بين فئات الطبقة الوسطى المحاطة بمظاهر العولمة فى أنحاء العالم ، باستثناء سياقات محددة قليلة (أبرزها التعذيب والإرهاب المدعوم من نظم الحكم). وأى عمل – مثل العمل الذى بين أيديكم – يحمل هذا النوع من الرؤية ربما فى أفضل الأحوال يقتصر على تناول آفاق مستقبلية لأمور وقعت فى الماضى، بمعنى سرديات لما لم يتم تحقيقه، أو حتى مالا يمكن تحقيقه فى إطار لغات حقوق الإنسان .

وتثير حالتا "مبكر للغاية" و "متأخر للغاية" مزيدا من القلق بشأن مستقبل حقوق الإنسان، فحالة "مبكر للغاية" تبحث ببساطة فى جدوى أى حديث عن مستقبل حقوق الإنسان، وما يهم فى هذا الضرب هو توكيد على النضالات الآتية، والحديث المستقبلى فى هذا النسق يهمش بالفعل القوة التاريخية الكامنة للهياكل الحالية للانخراط فى مسألة حقوق الإنسان ، التى تتناول بالأساس مهام الخلق المستمر للأسس وتنفيذها بوصفها أحد أبعاد المسئوليات الحقوقية لهياكل الدولة وسلوكها، وفى هذا الرأى تتوقف

مهام حقوق الإنسان على جعل الدولة أخلاقية والحكم عادلا والسلطة خاضعة للمحاسبة، وعلى هذه المهام أن تواصل تعريف واستهلاك أجندة حقوق الإنسان، وأى قلق تاريخى سابق لأوانه بشأن الآفاق المستقبلية البديلة يبقى عرضة لاتهام بأنه خطأ أخلاقى مأساوى .

وعلى النقيض تؤكد حالة "متأخر للغاية" نهاية حزب "حقوق الإنسان" وبأنه كلما سارعنا فى التخلص من ماضى تلك الحقوق صار المردود أفضل على الآفاق الإنسانية المستقبلية، وهكذا فإنه بإمكان هياكل الدولة أن تصدر فقط الخطاب لا واقعية (مادية) الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية (المادية وغير المادية). ويزعم حاليا انتهاء أمن "لانحرافات" الخدمة الاجتماعية المنظمة لتحسين أحوال فئات معينة، وكذلك للاشتراكية لأنه صار على الدولة تقمص دور حارس الليل (بالمناسبة لا أعلم على وجه التحديد كيفية تأنيث هذا التعبير !). ويزيد دعم العولمة الاقتصادية المعاصرة لإنتاج اعتقاد بأن أفضل سبيل للوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان يكون من خلال الحماية القوية لحقوق الشركات متعددة الجنسيات وسياسات المؤسسات المالية الدولية بغض النظر عن الآثار السلبية على الحقوق الإنسانية لبشر هم بالفعل على قيد الحياة وعلى وجه الخصوص الفقراء فى هذا العالم، ومن وجهة النظر تلك، يصير للغات الأخلاقية - خاصة لغات حقوق الإنسان - نتائج عكسية عندما تتعارض مع رؤى التقدم الجديدة المرحب بها لدى تشكيلات القوة المرتبطة بالعلوم التقنية .

وتستدعى أشكال المقاومة لهذا النوع من حالة "متأخر للغاية" (بمفهوم نيتشه Nietzche "تشاؤم القوى"، وتصميمها على العيش فى المتناقضات، وفى ذات الوقت نضالا ضد سقوط القيم، الفرق بين الموقفين أو الاستجابتين حاسم، وفى جزء كبير من هذا العمل أتناول بجدية هذا النوع من التشاؤم الذى يزيد بصورة خيالية من الشجاعة فى مقاومة القوة الوحشية للعولمة الاقتصادية المعاصرة .

إشكالية فكر الوكيل/المعاناة :

هذه المهمة بالغة التعقيد تثير موضوعات صعبة المعالجة تتعلق بالوكالة (من يثير الأسئلة؟) والطريقة (كيف تعرض؟). إن مسألة الوكالة هى بحق عصيبة وتستتبع على الأقل سؤالين مرتبطين ببعضهما البعض، لكنهما مختلفين : من يتحدث من خلالنا عندما نتحدث عن حقوق الإنسان ؟ ونيابة عن من نتحدث ؟

ولا مفر لمن يغامر بإثارة أسئلة عن مستقبل حقوق الإنسان من أن يواجه مواضع التعرض لها تاريخيا، وأن يتأمل ما ينتج عن تلك المواضع من خيارات حقوقية. ولا يهم إن كانت تلك المواضع مرنة أو طارئة ، فالنظريات بشأن حقوق الإنسان لا تعالج بصورة كاملة حتى تسمح بسماع "الصوت الخافت للتاريخ" الذى ينقل الصوت الخفيض للمضايقات والألم(٤٨)، الذى يتحمله معدومو الحقوق كما لو كان ذلك هو مصيرهم المحتوم سياسيا .

وكيفما مثلت فئة الأدنى مرتبة إشكالية - أو ربما هكذا أريد لها أن تظهر بفعل التحليل ما بعد الحداثى - تبقى القصص التى تدور فى فلك مستقبل حقوق الإنسان حساسة بالنسبة للمتعرضين للانتهاك فقط فى حال إذا نقل الخطاب الحقوقى إحساسا بالمعاناة. وأسعى فى هذا العمل إلى تبنى منظور مختلف للأدنى مرتبة عند تناول الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان.

لكن خطاب حقوق الإنسان يزيد تعقيدا مع طرح السؤال التالى : لمن يكون الانتهاك والمعاناة التى تبرزها ؟ ولمن يكون الانتهاك والمعاناة التى نتجاهلها فى ظل هذا الاستطراد اللامتناه بشأن حقوق الإنسان ؟ لما كانت الانتهاكات الإنسانية والانتهاكات لحقوق الإنسان صارخة ، فإن النضال لإظهار "الصوت الخفيض للتاريخ" الخاص بمن يعانون - وغالبا بعد زوال الأمل - من أجل إعمال حقوق الإنسان يستلزم

Ranajit Guha (1996) 1 at 10-12 (٤٨)

إعمالا (لما سماه فينا داس Veena Das) التسلسل الهرمى الأخلاقى للمعاناة الإنسانية، وهذا العمل - على الأقل جزئيا - يتناول الطرق التى بموجبها ورثت قواعد واصطلاحات لغات حقوق الإنسان المعاصرة تسامى المعاناة الإنسانية .

وقطعا يعتمد الكثير من ذلك على مدى ملاءمة الصوت السردى لمهمة حشد القوة لإنقاذ رؤى مستقبل الإنسان، غير أن عهود الانتصار - سواء الخاصة بتشكيلات حقوق الإنسان الطبقية أم بالاشتراكية الثورية الماركسية - حشدت تلك القوة السردية لصالح ممارسات مستدامة بصورة لافتة لسياسة وحشية، فالأولى فرضت آفاقا مستقبلية خيالية على باقى العالم (بمفاهيمها للحق الإنسانى الجماعى للسلالات العريقة فى استبعاد السلالات الأدنى) بينما أضفت الثانية الشرعية على السجون السياسية، والطرق البديلة لإعادة اكتشاف التقاليد (مثلما هو الحال فى بعض الدول التى تستمد شرعيتها من الإسلام السياسى أو اليهودية السياسية أو المسيحية السياسية أو حتى الهندوسية السياسية) مثل الرؤيتين السابقتين - وبالدليل المتاح - تزيد القوة الكامنة لممارسات سياسة الوحشية الشديدة [٤٩].

وما يجعل حركات حقوق الإنسان المعاصرة ذات قيمة هو حقيقة أنها تناضل ضد كل أشكال السيطرة السردية المتسمة بالتسلط الكئيب والمروع، هذه الحركات لا تعترف بكل التبريرات الكوزمولوجية والدنيوية لفرض المعاناة الإنسانية، وهى تصر على بناء حوارى للمعاناة ربما يمكن اعتباره عادلا، وهى كذلك تواجه مفهوم السياسة باعتباره مصيراً؛ وهو ما مفاده أن قوة القليل من البشر هى مصير الملايين منهم. وحتى هذا المشروع يحتاج فى المقابل إلى مفاوضة وإضفاء شرعية على حدود متحولة متعذر إلغاؤها بين "الضرورى" و"الزائد" من المعاناة الإنسانية .

---

(٤٩) لا يهم كثيرا من وجهة نظر المتعرض للانتهاك أن يتم تبرير البلاء العظيم للمعاناة الإنسانية أو لإنكار حق الإنسان فى أن يعيش إنسانا فى الاستطراد الكوزمولوجى (علم الكونيات : علم يبحث فى أصول الكون وبيئته العامة أو العلمانى. فقطعا الإستراتيجيات السردية للمقاومة تختلف ماديا مع كل ظهور لمسألة فرض المعاناة أو الانتهاك الإنسانى.

وهكذا فإن القوة التى تواجهها تلك الحركات هى قوة سياسية، وقوة الأجهزة الأيديولوجية القمعية التابعة للدولة ولتشكيلاتها الشقيقة من المعرفة والحكم العالميين. لكن الرقمنة والتكنولوجيا الحيوية كانتا سببا كبيرا فى ظهور تشكيلات القوة المرتبطة بالعلوم التقنية، والتى تزدهر بالاستيلاء على لغات ومنطقيات حقوق الإنسان لصالح إنتاج المعرفة العلمية المملوكة لشركات ذات رءوس أموال ضخمة، كل ما سبق إذن ينتج عنه ظهور (ما أصفه أنا هنا بـ) نموذج حقوق الإنسان المرتبط بالتجارة والصديق للأسواق ليهدم نموذج حقوق الإنسان الكونية الصالحة لكل بنى البشر، التدمير كبير وواسع المجال بحق، وفى كل مرة أخرى نجد أن مفهوم الكينونة الإنسانية مطوق، فالإنسان نجده الآن ممثلا فى عصر الرأسمالية الرقمية بصفته مخلوقًا - نصفه إنسان ونصفه الآخر آلة - يعيش فى خضم شبكات من المعلومات قادرة كليا على ملكية الشركات، سواء فى صورة قواعد بيانات إلكترونية أم جينية، ومشروعات الجين الإنسانى المتعددة والتبريرات المعاصرة لتقنيات الاستنساخ البشرى الناشئة باعتبارها سبيلاً لافتداء المعاناة الإنسانية تمثل جميعها تحديا لافتا، إن لم يكن مطلقا لمكاسب نصف قرن من عصر حقوق الإنسان .

والعلوم التقنية بوصفها تصنيف لممارسات مادية جديدة للقوة تؤثر بشدة فى تصور التطبيقات العلمية لحقوق الإنسان؛ لأن حامل حقوق الإنسان تعاد صياغته فى صورة نصف إنسان ونصف آلة، أو فى صورة مستودع جينى معلوماتى، وهناك حقيقة اجتماعية عالمية مفادها أن أشكال نقد حقوق الإنسان تكون فى موضع متداخل مع التقنيات التى تعارضها (تلك الأشكال)، وقد جعلت العلوم التقنية من المفاهيم القديمة بشأن الكينونة الإنسانية أمورا عفا عليها الزمن، ومفهوم حقوق الإنسان الذى مازال ملموسا لدى ربطه بانتهاك للدولة صار ناقصا وبدائيا مع الأنظمة التى تستمد قوتها من العلوم التقنية، تلك القوة التى تدعم النظام العالمى الجديد أو جدلية السلاح والمال[٥٠]، المهمة الآن ليست مجرد فهم تلك التطورات، بل تحويلها إلى اتجاهات أكثر اتساقا مع المفاهيم المنافسة المتعلقة بمستقبل حقوق الإنسان .

(٥٠) Derrida (1976) 237

الكتاب الذى بين أيديكم يثير المزيد من الأسئلة دون توفير إجاباتها، وحتى تلك الأسئلة ربما يجرى تنقيتها خلال النظرية النشطوية [٥١]، ولديك الحرية فى أن تعطى قبلة الموت لهذا المشروع التأملى الذى أسميه "مستقبل حقوق الإنسان". وإذا كان لديك ميل لذلك فقط اسمح لى بأن أذكرك بروسو Rousseau الذى وصف البشر معدومى الحقوق بأنهم هؤلاء الذين تكون أول الهدايا المقدمة لهم هى القيود، وأول معاملة لهم هى التعذيب، لكن أصواتهم حرة، فهل لنا بعد ذلك أن نتساءل مع روسو عن السبب وراء عدم وجوب أن يرفعوا أصواتهم بالشكوى أو - بإضافة منى - بالتمرد. إلى أى مدى هذه الأصوات حرة ؟ هل تمثل لغات حقوق الإنسان المعاصرة ما سماه لاكان La-can - بشكل خطر وفى سياق مختلف - بـ "المعانى المسجونة" التى تسعى من خلالها الإنسانية لمعدومى الحقوق إلى حرية قويمة [٥٢] ؟

أوبندرا باكسى

جامعة وورويك

نوفمبر ٢٠٠٥

---

(٥١) بعض مراجعى الطبعة الأولى من هذا الكتاب - والذين مازالوا على قناعة بأن لغات حقوق الإنسان تشكل الدواء العام لكل دول الشر الراديكالى - أساءوا فهم هذه الإيماءة المتواضعة. وأؤمن بأن هذه المخاطرة السردية تستحق ثمن الفهم غير المتسامح.

شـكـر

أهدى هذا الكتاب إلى الفقيد نيلان تيروتشيلفام صديقى لأكثر من ثلاثة عقود. كافح نيلان - سان (كما كنت أحب أن ألقبه) من أجل مستقبل واضح المعالم وحقيقى لحقوق الإنسان فى حقبة ما بعد الاستعمار. ورفض امتيازات العيش آمنا فى ظل العولمة بالمهجر باعتبارها وسيلة لجعل حقوق الإنسان أكثر أمنًا. وعاش ومات بالقرب من مواقع الجريمة - كما كانت - ضد الآفاق المستقبلية للإنسان. ويشهد هذا الإهداء على وجوده بيننا مضيئا بفضل أعماله بشأن إعادة بناء آفاق مستقبلية بديلة لحقوق الإنسان .

ويرجع فضل كبير فى إنجاز هذا العمل للحافز الذى قدمه لى تلاميذى بقسم القانون والقانون الدولى بجامعة سيدنى وكلية القانون فى جامعة دلهى وكلية دوك للقانون وكلية واشنطن للقانون وبرنامج جامعة نيويورك للقانون العالمى وبرنامج القانون فى التنمية بكلية وورويك للقانون وكليات القانون الوطنية بالهند (ان. ال. اس. يو. أى فى بنجالور وإن. أيه. إل. إس. أيه. أر فى حيدر أباد).

فى أثناء مراحل العمل فى هذا الكتاب عرضت العديد من أفكاره الرئيسية فى حلقات دراسية بالأكاديمية الهندية للعلوم الاجتماعية (مؤتمر بيون) وندوة اليوبيل الذهبى لمعلمى القانون الأستراليين وجامعة لاتروب وجامعتى كوبنهاجن ولوند ومركز الدراسات الإثنية بكولومبو ومركز الدراسات الشرق أوسطية بجامعة برنستون وورشة عمل بكلية القانون فى جامعة نيويورك والمائدة المستديرة لبرنامج هارفارد لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والتعليم الجامعى وجامعة وورويك وكلية البحوث بالجامعة الأسترالية الوطنية بكانبيرا. وينبغى هنا أن أشير على وجه الخصوص إلى

المعروف الذى أسدى إلى بصفة شخصية من جانب مركز حقوق الإنسان بجامعة أيسيكس؛ حيث أتيحت لى على مدار يوم كامل مناقشة متخصصة للطبعة الأولى من هذا الكتاب .

وكان العديد من الزملاء المتميزين كرماء معى بتعليقاتهم على الأفكار الرئيسية المطروحة بهذا العمل، فقد نبهنى معلمى بجامعة بومباى البروفيسور ساتيارانجان ساذى إلى مخاطر الأسلوب الكتابى غير المناسب، وكان البروفيسور اللورد بيخو باريخ يشجعنى بحرارة طوال الوقت. وبتقديمه لورقة مبكرة عن الموضوع الرئيسى لهذا العمل فى ورشة عمل بجامعة نيويورك ، ذكرنى البروفيسور ديفيد كينيدى – كلية هارفارد للقانون – بكل دماثة ولطف بهرطقة الاستشهادات أو التنويهات التى أكتبها فى الهامش أسفل كل صفحة وتساءل عن قابلية تطبيق العديد من الفروق الثنائية التى رسمتها (خاصة ما يتعلق بضرب سرديات التقدم) كما أثار مسألة مهمة هى إلى أى مدى يمكن اعتبار عملى على أنه منتم لما هو متعارف عليه فى إطار ثقافة حقوق الإنسان ؟ وتساءل البروفيسور نورمان دورسن والبروفيسور تيد ميرون فى ذات ورشة العمل عما إذا كان تخصيص لغات لحقوق الإنسان سيكون فألا حسنا وفاتحة خير على مستقبل حقوق الإنسان. وكان من بين المشاركين المتميزين فى تلك الورشة الأساتذة الأجلاء فرانك أوبام وكريستين هارينجتون وروتى تيتيل الذين اتفقوا معى بشأن مفهومى الذاتى لحقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة، وتلك الصديقة للسوق، إلا أنهم طرحوا تساؤلات بشأن شروط الوصف، وهذا نفس ما حدث مع الأساتذة ناثان جليزر وهنرى شتاينر وبيتر روزنبلام فى التقديم الذى عرض ببرنامج هارفارد لحقوق الإنسان .

وأثار الأستاذان بيرنز ويستون وستيفن بى. ماركس العديد من التساؤلات الودودة بشأن الفرق الذى طرحته بين نموذجى حقوق الإنسان "الحديث" و "المعاصر". وبينما ظل بيرنز معذبا بالفروق التى طرحتها بين "أسواق" و "حركات" حقوق الإنسان وأساليب جعل المعاناة الإنسانية سلعة ، أصر ستيف على أننى أسمى إسهامى عام

١٩٩٩ فى مجلدهما الذى كتباه مشاركة باسم "أصوات المعاناة". الأستاذان طلال أسد وفينا داس أثارا تساؤلات (فى ندوة برنستون) عن مدى ملاءمة فهمى لطرق البحث الأنثروبولوجية لحقوق الإنسان. وقدم الفقيد البروفيسور دوروش نيلكين (الذى تشرفت بمشاركته خلال ندوة عن القانون والعلم ببرنامج القانون العالمى فى كلية القانون بجامعة نيويورك) تعليقات مفصلة على مسودة مبدئية للفصل الثامن من هذا الكتاب ، وبكل كرم ولطف دفعنى البروفيسور ويليام توينينج باتجاه فهم تقاليد القانون التحليلى والقانون المقارن المكونة أو المشكلة وعلاقتها بالعولمة المعاصرة، وهى مهمة صعبة أدركت بأهمية تناولها بمزيد من الشمولية، وكان البروفيسور جين كيلسى (من جامعة أوكلاند) يشجعنى بحرارة طوال الوقت خلال هذا المشروع الصعب.

وبجانب جين كان لى شرف العمل لعدة عقود مع عدد من الأصدقاء النشطاء ومنهم الدكتور كلارنيس دياز (رئيس المركز الدولى للقانون والتنمية بنيويورك) والدكتورة فاسودا داجاموار (مديرة مجموعة مالتيبول أكشن البحثية فى نيودلهى) وشولاميث كوينيج (المديرة التنفيذية لمشروع عقد تعليم حقوق الإنسان الشعبى بنيويورك) وسميتو كوثارى (لوكايان فى دلهى) ووارد مورهاوس (رئيس المجلس الدولى للشئون العامة بنيويورك) ورانى جيثمالانى (مؤسسة مشاركة لـ دبليو. إيه. أر. إل. أيه. دبليو ، إحدى الرابطات النسوية للعمل والبحوث القانونية) وفلافيا أجنيس والدكتورة جيتى سين (التى فكرت فى إرشادى لأهمية جماليات حقوق الإنسان) وفاندانا شيفا ومارتن خور وكل زملائه بشبكة العالم الثالث، وكان مارتن قد ساعدنى كثيرا (ربما بدون علم زملائه) فى مواصلة التدريب على الفكر غير المستدام.

ويبقى شكر الأصدقاء النشطاء ناقصا دون ذكر بعض الأصدقاء العاملين فى مجال القضاء ومنهم القضاة فى.آر كريشنا أير وبى. إن. باجواتى ودى. آيه. ديساى وأو. تشينابا ريدى (الهند) وإسماعيل محمود (جنوب أفريقيا) ومايكل كيربى (أستراليا). وجمع إسماعيل طاقات قضائية واسعة النطاق أعادت ترتيب الكثير من الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان، التى تجلت للعيان تدريجيا خلال حقبة ما بعد

سياسة التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا وماتلاها، ومازال مايكل يرمز لواحات الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان المتعلقة باستمرار تحقير الصفات الجنسية والحقوق الإنسانية للمصابين بمرض نقص المناعة المكتسب (إيدز). وإلى اليوم مازلت متأثرا باستقبال تشينابا المحب لأول مقالاتى المهمة. وكان بعنوان "تم عمل القليل ومازال الكثير مما ينبغى عمله : بعض الملاحظات على (الدستور الهندى : حجر الزاوية للأمة) لجرانفيل أوستن"، ونشر هذا المقال فى أواخر الستينيات من القرن الماضى بجريدة معهد القانون الهندى، وكانت لأعمال وبطولات تشينابا القانونية الفذة أمام المحكمة الهندية العليا الأثر الكبير على طريقة فهمى لفكر حقوق الإنسان، وتعلمت من برافول باجواتى قدرا جيدا من فضائل ممارسات مذهب المنفعة المتعلق بحقوق الإنسان، كما ضرب ديروباى (دى. ايه. ديساى) مثلا فى الشجاعة القانونية فى أثناء سعيه الحثيث وراء حقوق العمالة غير المنظمة والعمالة المنظمة فى الهند، وقبل كل شيء أدين بالفضل الأبدى إلى كريشنا لحرصه الكبير على الحضور فى برنامج عمل "تم عمل القليل ومازال الكثير مما ينبغى عمله". ومازلت واعيا بدرجة كاملة بمخاطر السهو فى هذا الشكر الموجز الذى يعد ضرورة أرشيفية .

ساهم العديد من الأصدقاء النشطاء أعضاء نقابة المحامين - وهم كثر لحسن الحظ، لكن لا يسمح ضيق النطاق هنا بذكرهم بالاسم فرادى - فى إثراء فهمى لطرق إنتاج منظومة حقوق الإنسان فى الهند.

وأدين بالكثير لمركز النشر بجامعة أوكسفورد خاصة المكلفة بمسئولية التحرير وزملائها لتحرير هذه الطبعة والتساهل معى بشأن مواعيد الإصدار.

وعلى الرغم من أن البروتوكولات التقليدية تتطلب اعترافى هنا بتأليف هذا الكتاب ، فإنه يبقى إبداعا مركبا، والأعباء الثقيلة فى عملى الكتابى تحملته كعادتها بكل كرم وصمت زوجتى بريما، وأدين هنا ببعض الفضل بشكل مختلف لبايراف الذى أوجه له شكرى الجزيل على طهيه السيئ ، ولبراتيكشا على إبراز المزيد من أهمية الممارسات المختلفة للنشاط النسوى المتعلق بالأنثروبولوجيا الوصفية للقانون الهندى، ولفيبلاف

على شكوكه البناءة إزاء فهمي لعمليات الرقمنة، ولشالينى على سيمفونياتها، وليس لدى أدنى علم إزاء الكيفية التى ستستقبل بها حفيدتنا باريبورنا (حاليا تبلغ من العمر خمس سنوات) وشقيقها سامبان (حاليا ٢٣ أسبوعا) هذا الكتاب عندما يقرآنه فى عمر المراهقة حسبما أتمنى على الأقل من باب حب الاستطلاع والفضول إزاء جدهم الفقيد !

ودونما أى تقليل من شأن أى ديون سالفة الذكر لأفراد أو جماعات ، أريد أن أقول إن العمل الذى بين أيديكم يعود الفضل فى صدوره - تجاوزا لأمور الاعتراف التقليدى بالتأليف - إلى مؤلفيه الحقيقيين، إذا كان هناك أى إبداع فى هذا الكتاب ، فإن الفضل فى ذلك يعود إلى ثلاثة عقود من النضال والعمل الاجتماعى من أجل حقوق الإنسان لأشخاص "أدنى مرتبة" فى مواقع مختلفة داخل الهند وخارجها. ويعود الفضل بصفة خاصة إلى النضال البطولى لأكثر من مئتى ألف من النساء والأطفال والرجال الذين ابتلوا بـ ٤٧ طنا من مادة أيزوسايانات الميثيل فى أكبر كارثة صناعية من الطراز البدائى فى وقت السلم تسببت فيها شركة "يونيون كاربيد"، من هؤلاء، ومن جغرافيات الظلم التى نتجت عن "اللامسئولية المنظمة" و "الحصانة المنظمة" للشركات العالمية ، عرفت أكثر عن الانتهاك الإنسانى والمعاناة الإنسانية، وبدرجة تزيد عما قد ينقله العمل الذى بين أيديكم، وعلى ذلك، فإننى أهدى هذا الكتاب أيضا إلى معاناة العدالة التى هى بأى حال من الأحوال مقولة مجردة .

الفصل الأول

هل هو عصر حقوق الإنسان ؟

١- هل نحن باتجاه لغة إنسانية مشتركة ؟

يتم النظر إلى الجزء الأكبر من القرن العشرين حسب التقويم المسيحى - خاصة النصف الثانى من هذا القرن - على أنه عصر حقوق الإنسان، ولم يشهد أى قرن سابق فى التاريخ الإنسانى(١) مثل هذه الوفرة من ألفاظ حقوق الإنسان على المستوى العالمى، ولم تسع لغات حقوق الإنسان فى أى وقت سابق إلى أن تحل محل كل اللغات الأخلاقية الأخرى. كما لم يشهد أى قرن سابق هذا الانتشار غير المحدود لمعايير حقوق الإنسان باعتبارها ملمحًا أساسيًا لسياسة الرغبة بين الحكومات، لم يكن أبدا هذا الأمر عرضة لحوار بمثل هذا التنوع والتعدد(٢) ، وربما كان الأمين العام السابق

---

(١) استخدم مصطلح "الإنسانى" من باب الكياسة التواصلية. فالإنسانية بدأت مع ظهور الإنسان وعندما صار له "أولاد" (ذكور وإناث) بدأت الإشارة إليهم بـ "أشخاص". والنموذج الذى أفضله دون تمييز على أساس الجنس (ذكر أو أنثى) هو لفظ بالإنجليزية جمع أول حرفين من كلمة إنسان (بالإنجليزية - human) وكلمة شخص (بالإنجليزية person) فصار المصطلح هو: (huper) ومازلت بانتظار اليوم الذى يحل فيه هذا المصطلح الجديد محل مصطلح "الإنسانى".

(٢) هكذا صار من الضرورى أن تنتشر وتحدث دوريا النصوص المتعددة المتضمنة لأدوات حقوق الإنسان، وذلك من خلال الأدوات الوسائطية الفريدة لنظام الأمم المتحدة، ومنها مجلدات ذات طباعة فاخرة توزع بصورة واسعة . طالع . United Nations (1997)

للأمم المتحدة محقا عندما سجل ملاحظة (خلال كلمة افتتاحية فى مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣) بأن حقوق الإنسان صارت "لغة إنسانية مشتركة"(٣) ، وفى بعض النواحى بحق تظهر لغة حقوق الإنسان فى هذا العصر الذى يشهد نهاية للأيديولوجية على أنها الأيديولوجية الكونية الوحيدة التى تسمح بإضفاء الشرعية على القوة أو السلطة كما تيسر التطبيقات العملية للسياسة التحريرية(٤).

ومازال السؤال مفتوحا عما إذا كان العالم المندفع صاعدا بأسس ومعايير حقوق الإنسان هو عالم أفضل أم لا مقارنة بعالم محروم من لغات لحقوق الإنسان. المؤكد هو أن عالما تسود فيه تلك الحقوق يحمل بداخله قوة كامنة أقدر على تسمية الانتهاكات الإنسانية التى لاتسمح بها أو تقبلها شعوب محتومة وراشدة، كما أنه ليس هناك أدنى شك فى أن أى دولة أو حكومة ترغب فى أن تظل عرضة للاتهام بانتهاك الحقوق بفعل خيارها وسلوكها السياسى، وتحقق الحركات الشعبية فى كل مكان فى ممارسات سياسة القسوة، وفى رأيى أن ذلك يمثل إمكانية نفيسة للغاية بالنسبة للغات حقوق الإتسان لم تكن متاحة تاريخيا .

لكن علينا أن نوضح بضرورة ملاحظة أن لغات حقوق الإنسان - ونقولها بملء الفم - لا تتناول كل أشكال الانتهاكات الإنسانية، كما أن تلك اللغات لا تتاح لكل المتعرضين للانتهاكات، فإتاحة لغة حقوق الإنسان المشتركة - وبصورة متزايدة - لا

---

(٣) Boutros Boutros Ghali (1993)

(٤) بالنسبة لمفهوم الأيديولوجية باعتبارها مجموعة من اللغات المتسمة بالتأمل - أو لمصطلح Sociolect) طالع : . Alvin Gouldner (1976); J.B. Tompson (1984) وهناك بديل آخر أكثر حداثة هو استخدام عبارة "لغات حقوق الإنسان" طالع : Mary Ann Glendon (1991), Upendra Baxi . (1997) أو لنسخة كاملة طالع الموقع التالى : http://www.pdhre.org، David Jacobson (1996)، هو يؤكد - ولديه الحق - أن الدولة تشكل صورتها بدرجة أقل إذا اعتمدت فقط على سيادتها، لكن هذه الصورة تتحسن وتقوى إذا قامت على نظام دولى ودستورى أكبر أساسه حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان تمثل "وسيلة النقل والغاية فى هذه الثورة".

تعادل صف وحشد القوى الفعلية القادرة على تسمية الانتهاك الإنسانى وإصلاحه، وتتعايش الحصانة المانعة لمحاسبة مرتكب الانتهاك الإنسانى وانتهاكات حقوق الإنسان جنبا إلى جنب مع تطبيق وإنفاذ تلك الحقوق، وزيادة على ذلك ، فإن مكاسب حقوق الإنسان بفضل نضالات عبر القرون (مثلما الحال مع الحقوق الإنسانية للطبقات العاملة) تمحوها ضربة واحدة من قلم التشريع المتعولم، ولن أستفيض أكثر من ذلك فى وصف هشاشة أسس ومعايير حقوق الإنسان، فلغات حقوق الإنسان دائما تمتلئ بالوعود ولا تصل كثيرا - بشروط الحياة على أرض الواقع - إلى البؤساء على كوكب الأرض.

وأى نظر لمستقبل حقوق الإنسان سيتداخل بالضرورة مع مفهوم الإمكانية أو الكمونية التأسيسى بالغ التعقيد، أو مع مشكلة وجود واستقلال تلك الكمونية [٥]، بمعنى - كما يقول مارتن هيديجر Martin Heidegger - إن الأسى من الواقعية هو الإمكان، وبإمكاننا أن نتفهم هذه الظاهرة إذا تعاملنا معها بوصفها احتمالاً[٦]، وبهذا المعنى، فإن مستقبل حقوق الإنسان لن يتحدد فى إطار خلق تلك الحقوق (وقائع صنعها أو عدم صنعها أو أول ظهور لها) بل فى قدرتها الكامنة على محو عوالم حقوق الإنسان القائمة بالفعل (الخلق الثانى) [٧]، فعالم حقوق الإنسان القائم حاليا ليس لديه ما يقدمه على سبيل المثال لمن لا دول لهم أو للاجئين أو للفئات من البشر التى تعانى من فقر مدقع أو للشعوب الأصلية فى هذا العالم أو للمعاقين. إن احتمالية محو هذا العالم فى إطار عملية لإعادة خلق عوالم جديدة لحقوق الإنسان هو ما سيمنح لغات حقوق الإنسان الأهمية والقدرة على حمل الفكر[٨]، إن تلك القدرة الكامنة ستحقق على المدى القريب

(٥) Giorgio Agamben (1998) 44 .

(٦) 6 Martin Heidegger (1962) 63 .

(٧) أقتبس هنا بعض المفاهيم من : Giorgio Agamben (2000 b) 270 .

(٨) Ibid. (2000 b) 34 .

نوعا من "المدينة الفاضلة الواقعية" التى تسعى لتحسين السيئ، أما على المدى البعيد ستتمو تلك الكمونية جيدا، وستطبع فى الذهن صور العدالة والمستقبل الإنسانى لكل بنى البشر (ولغيرهم من المخلوقات الحساسة).

ويجوز لنا أيضا أن نقول عن (لغات وماديات) حقوق الإنسان ما قاله أجامبين Agamben (بقدر ما فهمت نصوصه الملونة) عن الكمونية بشكل عام : تشير حقوق الإنسان أيضا إلى احتمالية بداية ثورية لا ينطلق منها تسلسل زمنى جديد، بل تحويل للزمن - وخيم العواقب وعصى على الاستيلاء - إلى حالة انحسار يصعب بعدها استعادة الزمن[9]، وعلى هذا المنوال لن تواصل الدول ذات السيادة رسم صورة لها بعيدة تماما عن مناطق حقوق الإنسان حتى تستعيد الشرعية التى تبرر استعبادها للشعوب أو تشكيلاتها العنصرية أو ممارستها لسياسة الإبادة أو إعادة إنتاج ثقافات الاغتصاب مثلما هو الحال مع الكثير من أنماط الحكم "الشرعى". لكن ذلك الوضع المنيع رغم توفيره الأساس لقواعد حقوق الإنسان المعاصرة مازال تاركا الباب مفتوحا لعالمى الاحتمالية/ الكمونية اللذين يطرحهما أجامبين من خلال التفريق بين الكمونية الإيجابية والكمونية السلبية[10]، وكما يذكرنا أجامبين باستفزاز : إذا عجلت الكمونية بانتقال اللحظات إلى واقع، فإن ذلك يشير إلى كمونية سلبية[11]، التى هى من سمات العالم المعاصر لحقوق الإنسان، وممارسات سياسة الهولوكوست الوحشية مازالت تتفوق وزنا على إعلانات حقوق الإنسان سامية المبادئ، وأنظمة الدول ستظل إلى الأبد متمسكة بصورة "عدم قدرتها على العمل دون أن تتحول

(٨) Ibid. (2000 b) 34 .

(٩) Ibid. (2000 b) at 105 .

(١٠) Agamben (1998) 48 .

(١١) مع التوكيد : Ibid. (1998) 43 .

إلى ماكينة مميتة"[١٢]، هذه الكمونية السلبية بقيت سمة صنع حقوق الإنسان منذ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

كما تلازم تلك الكمونية السلبية حلم الألفية بتحويل «السيوف إلى آلات لحرث الأرض»، لكن سردياتها تزيل الكثير من غموض قصص الإرهاب السياسى عبر القرون خاصة فى حقب استعمار الشعوب غير الأوروبية، فسياسات التعصب المنظم والإبادة والتطهير العرقى تبدو كونيا مرتبطة بمواقع القتل فى حقب ما بعد الاستعمار وما بعد الاشتراكية.

وتؤلف المراحل الأولى والوسطى والمتأخرة من الحرب الباردة[١٣]، لحنا استثنائيا للمعاناة الإنسانية[١٤]، ونموا أسّيا لألفاظ حقوق الإنسان، وعلاوة على ذلك ، وقعت

---

(١٢) Agamben (1993) 175 .

(١٣) إن تقسيم الحرب الباردة إلى فترات يعد أمرا حاسما فيما يتعلق بفهم كيفية مواصلة سياسة الرغبة بين الحكومات للمسارات الخاصة بكل منها على حدة. والأدب المتاح يشير إلى خمس فترات زمنية على الأقل : من ١٩٤٥ – ١٩٤٧ (أهم ما يميزها مؤتمر يالتا وبدايات سباق التسلح النووى وسياسات منع الانتشار النووى)، من ١٩٥٠ – ١٩٦٨ (المرحلة القسرية) ، من ١٩٦٨ – ١٩٨٠ (الانفراج)، من ١٩٨٠ – ١٩٨٨ (تجدد سباق التسلح)، من ١٩٨٥ – ١٩٨٨ (مرحلة التضامن والإرادة خاصة فى الاتحاد السوفيتى السابق). إن هذا التقسيم الزمنى لا يتناول مباشرة التنوع فى الانتهاكات للإنسان وحقوقه، التى أطلق لها العنان فى أزمنة الحرب الباردة، لكن مؤرخى حقوق الإنسان لحسن الحظ لديهم قواعد بيانات لمشروع التاريخ الدولى الخاص بمركز وودرو ويلسون (Woodrow Wilson Centre) وأرشيف المجتمع المفتوح بالجامعة الأوروبية المركزية.(Open Society Archives at the Central European Universi ty) ومشروع هارفارد لدراسات الحرب البادرة (Harvard Project on Cold War Studies) وأشير فى العمل الذى بين أيديكم إلى عدد من الدراسات الخاصة بالسياسة الهمجية وسياسة الإبادة التى ارتبطت بالحرب الباردة.

(١٤) R.J. Rummel (1997) يوفر أفضل توضيح منهجى للحكم بالموت وبالقتل . طالع أيضا :

R. Medvedev (1972), Clive Ponting (1998), Eric Hobsbawm (1995), Jonathan Glover (2001), Ikechi Mgbeoji (2003), Samantha Power (2002).

الولادة المشئومة لممارسات الحروب الإثنية[١٥]، فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، وكذلك ما يطلق عليه حاليا بالضربات العسكرية الاستباقية، وذلك من خلال حرب الخليج الثانية والحرب على الإرهاب، هذا بدوره يؤشر لطرق إعادة إنتاج حقوق الإنسان، وفى الوقت ذاته فرض انعداما لتلك الحقوق، وهو ما ظهر خلال النظم الجديدة لفرض المعاناة الاجتماعية والإنسانية، وفى هذا السياق يظل فهم حقوق الإنسان ممارسة معقدة ومتسمة بالتناقض عندما يتم السعى لحل طلاسم المستقبل، بمعنى أن القدرات الكامنة هى إشارة إلى انتصار الأمل على الخبرة حتى عندما تتم قيادة اللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان لتخويل الممارسات بالغة الوحشية على مستوى العالم فى صور بورجوازية أو اشتراكية أو ما بعد الحرب الباردة (ما بعد الليبرالية) أو ما بعد الحداثة.

وحتى مع ذلك تبقى لغات حقوق الإنسان - رغم عجزها - هى كل ما نملكه فى مواجهة همجية القوة، ولا يبدو أن منح حقوق الإنسان يهدف بدرجة كبيرة إلى "استرداد ما فات" بل لتحقيق غرض سام هو "الحفاظ على ما لم يتم" [١٦]، وبأسلوب آخر تظل مهام إعادة خلق أو محو حقوق الإنسان متلازمة مع مهام إعادة التفكير فى الشر الراديكالى[١٧].

(١٥) لتحليل متبصر للحروب الإثنية المرتبطة بالاتحاد السوفيتى السابق طالع: . M. Kazanov (1995)
ويبقى استحضار Donald Horowitz (1985, 200) مرشدا أمنا نحو صور تسييس الإثنية . طالع أيضا . Amy Chua (2003)

(١٦) اقتبس هنا مفهوم أجامبين (Agamben) عن المسيح الجديد، الذى تبناه بعد قراءته لعمل Scrivemer "Bartlebu لميلفيل Melville

(١٧) طالع : Maria Pia Lara (2001)

٢- الآفاق المستقبلية المفتوحة والمتعددة :

يبقى الارتباط الحاسم بين الواقعية والاحتمالية أمرا أساسيا فيما يتعلق بأى انشغال بمستقبل حقوق الإنسان، هذا المستقبل - كمستقبل أى شىء - مفتوح ومتعدد، لكن ليست كل المنجزات الإنسانية قادرة على الصمود بمرور الأزمنة واختلاف الأمكنة. فبعضها يتحول لأثر من ماض لن يهتم به سوى خبراء التنوع الإنسانى، البعض الآخر يصير بقايا تستخدم فى صياغة الممارسات المستقبلية القائمة على إعادة اكتشاف الماضى أو سياسة إعادة اكتشاف التوق إلى الماضى، لكن مازال بعض تلك المنجزات قادرا على البقاء فى صورة ممارسات دينية أو عقائدية لأى من الأقليات التى تعيش فى هذا العالم الجانح نحو التحول، وبنظرة مستقبلية ربما يصير ما نسميه الآن بحقوق الإنسان من بقايا الذاكرة.

إن مفهوم حقوق الإنسان على أنها ربما تواجه مصيرا مستقبليا يعتمد بدرجة كبيرة على الصدفة يغضب الكثيرين منا نحن الملتزمون للغاية بالعمل على الحد من المآسى الإنسانية والمعاناة الاجتماعية، وربما يعتبر البعض منا - ممن أفنوا حياتهم فى النضال من أجل إنفاذ حقوق الإنسان - هذا التحقيق على المستوى الأخلاقى عدوانا كريها على الموروث الجمعى للأوجاع المجسدة والمعيشة، لكن قصد الدقة ولذات السبب يبقى حاسما لنا تذكر أن نظرية وتطبيق ما أسميه حقوق الإنسان المعاصرة هو اجتهاد بشرى حديث للغاية، وربما يعود للتطبيقات الإنسانية العلمانية التحريرية التى تم أرشفتها فقط قبل نصف قرن أو يزيد قليلا، وفى نهاية الألفية المسيحية الثانية ما يذكر بأن إنجاز حقوق الإنسان كان طارئا - حسبما أعتقد - ربما يكون مصدرا أكثر ثراء لآفاقهم المستقبلية مقارنة بوهم أن حقوق الإنسان خلقت لتبقى وهى قريبة للغاية ولا رجعة فيها، وقول ذلك لا يستتبع الاستسلام لأى إدمان مستقبلى خاص بنهاية حقوق الإنسان ، بل إنه يذكرنا بأن مستقبل حقوق الإنسان واقع فى خطر بسبب التطورات المتعددة والشاملة فى النظرية والتطبيق، وهذا بالأساس يدعونا للالتفات إلى الأمور التالية :

أصول حقوق الإنسان الحديثة والمعاصرة ومنطقياتها فى الاستبعاد أو التضمين وبناء الأفكار عن الإنسان.

حقائق فرط إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان المشكلة للحكم، وكذلك لحمل المقاومة الزائد الذى يعقد نشوء آفاق مستقبلية لحقوق الإنسان.

تطور الشك - ما بعد الحداثى - فى القدرة على سرد قصص عالمية كبرى تحول لغات حقوق الإنسان إلى نصوص أو خدع للحكم والهيمنة.

نشأة سياسة الاختلاف والهوية ، ما كشف عن قوة كامنة تحريرية وقمعية .

عودة جدليات النسبوية الأخلاقية والثقافية إلى السطح لتحقق فى سياسة كونية حقوق الإنسان بطرق تؤدى - وبضمير مستريح - إلى التسامح إزاء الانتشار الواسع للمعاناة الإنسانية والاجتماعية.

تحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لتلك الحقوق.

تحول نموذج الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إلى نموذج حقوقى مرتبط بالتجارة وصديق للأسواق، وهو ما بشرت به العولمة وأيديولوجيات العقلانية الاقتصادية والحكم الرشيد وتوفيق الأوضاع الهيكلية.

لدى تناولى لهذه المهام، أرى بأنه من البديهى أن تكون الرسالة التاريخية لحقوق الإنسان المعاصرة هى منح الصوت للمعاناة الإنسانية لكى تصبح مرئية، وكذلك للتخفيف من تلك المعاناة، لكن خروج أصوات المعاناة يستتبعه دائما إجراءات للتمثيل، ومفهوم الصوت عندما تتلقفه وكالات الخطاب المهيمن[١٨]، فإنها تحل محل صوت

(١٨) ما أقصده هنا ليس صناعة الصوت العالمى الذى تجسده أصوات الفقراء الذين تجدهم على موقع البنك الدولى على الإنترنت . طالع التعليق اللاذع على هذا الأمر فى: Thomas W. Pogge (2001) 17, Note 24

التاريخ الخفيض بالقوة لتنقل إلحاح " التحرش والألم " اليومى فى حياة الذين يعيشون فى مرتبة أدنى[١٩]، غير أن الأفعال المجردة والسياسة الاجتماعية غالبا ما تبدأ فى إدارة الصمت تجاه أصوات المعاناة، والطريقة الوحيدة لتسمية نضالات حقوق الإنسان المتعددة هى قول إنها تمثل التبارى على قوة تسمية الصوت، وهكذا فإن خطاب حقوق الإنسان يثير إشكالية التمثيل فيما يتعلق بالمعاناة الإنسانية، سواء لتبرير سياسة الحكم أم لتبرير مقاومة الناس التى أسميها فى هذا العمل مرارا من خلال التفريق بين أشكال سياسة حقوق الإنسان أو السياسة من أجل حقوق الإنسان .

ومفهوم أن أنظمة حقوق الإنسان، ربما أو يتوجب عليها المساهمة فى السعى نحو السعادة، يبقى امتيازا لجزء ضئيل من الجنس البشرى، فبالنسبة لمئات الملايين من البؤساء على هذه الأرض لا تشكل ألفاظ حقوق الإنسان بالنسبة لهم أهمية إلا عندما توفر لهم - ولو بشكل طارئ - ملاذا ضد التعذيب والاستبداد والحرمان والإملاق والإفقار الشديد وسلب القوة والإخصاء ودنو الشأن، ورغم بعض التطبيقات العملية المدهشة لحقوق الإنسان يبقى وصول الحقوق إلى الحشود الفقيرة بجرعات صغيرة. والملمح المميز لهذا النوع من العلاج هو أنه يعيد إنتاج الأعراض وسيلة للإسراع فى الشفاء ! ومن هذا المنظور، فإن " الوقت " بالنسبة لمسألة تحقيق حقوق الإنسان بعيد للغاية عن كونه "لحظيا". فهو وقت لا يمر بسهولة وأشبه بالجليد[٢٠].

غير أنه ليست كل أصوات المعاناة موجهة بالضرورة إلى عالم حقوق الإنسان العالمية، فتلك الأصوات غالبا ما توجه إلينا بلغات الجور، التى ربما لن يعبر عنها أو تقاس بصورة مجردة ارتباطا بمسألة انعدام حقوق الإنسان، وتظهر لغات حقوق الإنسان غير مكتملة إذا قابلتها على سبيل المثال مطالب العدالة الإصلاحية العالمية الموجهة لتدارك الضرر والأذى النابعين من الماضى وممارسات سياسة الوحشية عبر

---

(١٩) Ranajit Guha (1996) 10-12

(٢٠) حسبما طرح أخيرا فى : Bouaventura de Sousa Santos, (1995, 2002)

مئات الأعوام، والتى تمثلت فى نظام العبودية والاستعمار والحرب الباردة وبعض المواقف المدمرة الحديثة فيما بعد الأزمات التى زادت بفعل الهجمات الإرهابية والحروب على الإرهاب[٢١]. وتنطق لغات العدالة بالزاميات المسئولية تجاه الإنسان وحقوقه والانتهاكات الإنسانية، ومع ذلك فإنه فى عالم حقوق الإنسان، المعاصرة لا يعد كل انتهاك إنسانى انتهاكا لحقوق الإنسان، مع الوضع فى الاعتبار الفقر المعيارى العمومى لمعايير حقوق الإنسان الدولية والدستورية[٢٢]، ووفقا لذلك فإننى فى أجزاء عديدة من هذا الكتاب أنشر هذا التعبير المجمع : الانتهاك للإنسان وحقوقه.

أنا لا أباشر مهمة الإحالة الفعلية لأصوات المعاناة إلى واقع حقوق الإنسان، فهذا موضوع نوع آخر من العمل، لكنى أحاول ما هو أفضل، وهو ربط نظرية وتطبيق حقوق الإنسان بهذا التنوع اللامتناهى من المعاناة الإنسانية التى يمكن الوقاية منها[٢٣]. إن استعادة الشعور والخبرة بالكرب الإنسانى يمنح أملا فى مستقبل أفضل لحقوق الإنسان. إنها عملية معقدة ومتسمة بالتناقض لو كانت فقط بسبب أن الخطاب الرسمى لحقوق الإنسان يعتبر - بالضرورة - المعاناة معيارية، وتنجز اللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان تسمية أشكال المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية المفرطة بوصفات عمل اليوم الواحد التى تحول ما هو مفرط إلى فرض محظور وغير مشروع للمعاناة، ويظل هذا العمل فى أغلب الأحيان طويلا ومستعصيا على الإنجاز بدرجة غير معقولة كما يعلم من يعملون من أجل تأكيد حقوق المعاقين أو السكان الأصليين .

(٢١) تناولت هذا الفرق والتشابكات العديدة المتعلقة به فى كتابتى لعمل : Upendra Baxi (2005a)

(٢٢) على سبيل المثال بذل مجهود كبير على مدار أجيال فيما يتعلق بنظرية حقوق الإنسان والمرأة حتى تم نهائيا إدراج مصطلحات مثل الاغتصاب والعبودية الجنسية والدعارة القسرية والحمل القسرى وغيرها من صور العنف الجنسى فى قاموس الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب . طالع :-Article 7(paragraph (2) (f)) and Article 8 (e) (vi), International Court Statute.

(٢٣) . Adi Ophir (1990) 94-121

وحتى هذا التحول يبقى عرضة لأهواء التأويل العرضى (من خلال التفسير والإنفاذ القضائى العرضى والنموذجي والتعليقات العامة الصادرة من كيانات معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان). والتفريق بين فرض الانتهاك الإنسانى الصارخ وانتهاك حقوق الإنسان المحظور أو غير المشروع هو مسألة على قدر كبير من الأهمية - وعلى سبيل المثال - فى مجال حقوق الإنسان المرتبط بمنع التعذيب [٢٤]، وعلاوة على ذلك ، فأى طالب علم يدرس تحريم الإبادة الجماعية يعلم أن الفئات المعيارية تشكل جزءا من المشكلة - بالنسبة لنطاق ليس ضئيلا من المعاناة الإنسانية - قبل أن تصير تلك الفئات جزءا من الحل[٢٥]، وعند هذه النقطة ينبغى الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من مستقبل حقوق الإنسان مازال غير مطروق فى ممارسات السياسة اليومية .

يعلم المتعرضون للانتهاكات بحكم خبرتهم المعيشة والمجسدة الطرق التى يبقى بها واقع معاناتهم بدون تسمية، فحدود لغات حقوق الإنسان (كما لاحظ لودفيج فيتجنشتاين Ludwig Wittgenstein) تشكل حدود عالم تلك اللغات. هم أيضا يعلمون أنه حتى مع العمل البطولى - غير مرجح الحدوث - بترجمة كل الانتهاكات الإنسانية إلى انتهاكات لحقوق الإنسان لن يسفر عن نقل ما هو بدون اسم إلى نطاق المسمى. يعلم الأكثر فقرا فى العالم أن الطرق العديدة التى تبقى بها شدة معاناتهم اليومية دون أى علاقة مع نصوص حقوق الإنسان. وأفضل ما بإمكان "معيارية" حقوق الإنسان أن تفعله هو ابتكار سلسلة من الصياغات الحقوقية التى تتوافق بصورة أو بأخرى مع كل انتهاك إنسانى يسببه الفقر أو الحرمان من الحقوق أو الإرهاب الخالص، لكن هذا فى حد ذاته - هذه المسافة بل هذه الهوة - يشكل نفس قواعد لغات حقوق الإنسان.

---

(٢٤) Malcolm D. Evans and Claudine Henni-Dele (2004) يوفران تحليلا قيما لتطور البروتوكول غير الإلزامى لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب .

(٢٥) طالع : Samantha Power (2002), Eric D. Weitz (2003)

وزيادة على ذلك ، فإن لغات حقوق الإنسان - بفشلها الذى لا يوصف إزاء تمكين الإصلاح - تكسب الانتهاكات وضعية الحقائق التى لا يمكن التحقق منها مؤسسيا، وحقا فإن المتعرضين للانتهاكات أو أقاربهم لا يملكون الأدوات التى تساعدهم على إدارة سباق العقبات، التى تسمى بأناقة أدوات "الوصول إلى العدالة"، والمعرفة الأساسية أو التجريبية بآلام ومعاناة المتعرضين للانتهاكات لا تجد دائما صدى فى تشكيلات المعرفة الواسعة المتعلقة بالقانون والسلطان القضائى لحقوق الإنسان. إن لغات حقوق الإنسان الشاسعة تبقى بذلك إشكالية على مستوى التمثيل والتوسط إزاء معالجة معاناة حقوق الإنسان.

٣- الوضوح باعتباره أحد صور العناية بحقوق الإنسان :

يمثل وضوح اليقين والاتصال ذريعة حاسمة للغاية للترويج لحقوق الإنسان وحمايتها. ويمثل النضال لكسب ذلك اليقين فى حد ذاته أحد مهام حقوق الإنسان. غير أن هذه المهمة تبدو مثبطة للهمم عندما يتجنب المرء الفضيلة ما بعد الحداثية المعلنة عن ذاتها، التى تحتفى - حتى فى أفضل لحظاتها - بالغموض باعتباره صورة فريدة للوضوح.

والوضوح الأخلاقى إزاء حقوق الإنسان أمر لا يتم الوصول إليه بسهولة، وكلما تقدمت أرقام صفحات هذا العمل سنبدأ بتقدير أنه لا توجد إجابة واحدة أو بسيطة لهذا السؤال الواضح تماما : ما الحقوق التى يتعين أن يتمتع بها الإنسان؟ ومفهوم - لكن غير مبرر دائما - أن السعى لتبرير حقوق الإنسان أنتج خطابا معقدا ومتناقضا، وحتى عندما نصل إلى نوع من الإجماع بشأن قيم حقوقية إنسانية معينة (مثل المساواة فى الكرامة والاحترام لكل بنى البشر أو الحق فى الحياة) فإنها توفر إرشادات فقيرة نحو ترجمتها فى الخطاب الرسمى المؤدى لأسس ومعايير حقوق الإنسان والأحداث التأويلية اللاحقة لها، على القانون والسلطان القضائى لحقوق

الإنسان أن ينتج تعريفات للسلوك المحرم والمسموح به، وهنا - غالبا ما يكفى - على السلطة السيادية أن تمثل شكل القوة المطلوبة لتشريع تلك التعريفات. ومفهوم أن فئتى الدولة والفاعلين السياسيين اللتين اندمجتا مع معاهدات وإعلانات وقرارات حقوق الإنسان الدولية تنغمسان فى توازنات تعريفية بين النقائض، وهذا يؤكد أن أسس ومعايير حقوق الإنسان الناتجة ستنشأ فى غمار لغات حذرة للغاية، وحتى تلك الصيغ التى تبدو للوهلة الأولى جماعية تبقى عرضة للتحفظات وبيانات الاتفاق ومثل تلك الأدوات التى تزيد من تعقيد البحث عن مضمون وإطار حقوق الإنسان، ومازالت الجهود التأويلية الكبيرة، التى لا تنتهى أمرا لا غنى عنه بالنسبة لمشروع الحقوق التى ينبغى على الإنسان أن يتمتع بها، وهو ما يمهد الطريق نحو التأكيد الملح على حق الإنسان فى معرفة حقوقه ! هذه الملاحظات السريعة تكفى فى هذا السياق للقول بأن أزمات الوضوح تبقى فى قلب الإنتاج متعدد العناصر والمظاهر لأسس ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة [٢٦].

وحتى الفهم - غير المعتمد على مركزية الدولة - لمصادر تبرير حقوق الإنسان (التى يكرس لها هذا العمل بالأساس) لا يخدم هدف الوضوح السامى بأى درجة، إن عوالم مقاومة القوة والسيطرة حافلة بالأزمات والتعقيدات والتناقضات. وحتى عندما تعبر المجتمعات المقاومة أو الفئات المناضلة عن تصورات جديدة، فإنها لا تتفق مع بعضها، بل فى واقع الأمر تختلف كثيرا بشأن كيفية ترجمتها إلى لغات أسس ومعايير حقوق الإنسان، تلك المجتمعات والفئات تلقح إنتاج حقوق الإنسان مع تعبيرات ملتبسة رديئة السمعة، وعلى المرء فقط أن يقرأ ما صدر عن تجمعات المنتدى

(٢٦) وعلى النقيض فإن الوضوح الصحيح إلى حد مؤلم هو سمة أنظمة القسوة السياسية . ولا يوجد أى غموض أو التباس تجاه تبرير ارتكاب الهولوكوست أو الصور المعاصرة للتطهير العرقى . والإخلاص للنازية أو من يطلق عليهم النازيين الجدد نادرا ما يتم التأثير عليهم أو تصاب عقيدتهم أو ممارساتهم بأى درجة من الغموض . وهو ما يعذب مفكرى حقوق الإنسان بشدة فى كل اتجاه معلن نحو الكونية والكلية (عدم القابلية للانقسام) والترابط .

الاجتماعى العالمى فى بورتو أليجرى ومومباى، التى أعلن خلالها عما يمكن تلخصيه فى عبارة "عوالم أخرى ممكنة!" كل ذلك يمثل طرق قراءة إمكانات أو احتمالات حقوق الإنسان المقبلة.

وفى سجلات أقدم - بل تاريخية - فإن التصور المنادى برضا المحكوم باعتباره اختباراً على المحك لشرعية الحكم ذى التوجه الحقوقى لا يتحدث على سبيل المثال بصوت معادل عن كيفية اختيار المسئولين بالمناصب العامة، وأى الأشكال التى سيكون عليها ذلك الحكم (على مستوى مجلس الوزراء أو الرئاسة) وإمكانية تفضيل مفاهيم "بسيطة" أو "عميقة" عن إنفاذ القانون وإمكانية أن تنتج الدساتير قضاء مستقلا نسبيا وخصوصية حقوق الإنسان وحدودها [٢٧]، وربما يمكن أن نذكر المثل فيما يتعلق بتثبيت الحقائق المتمردة للغات تقرير المصير أو الخطاب بشأن حق الإنسان فى التنمية واعتبار حقوق المرأة حقوقا إنسانية .

هكذا ، فإن نوع وجسد حقوق الإنسان وجسده يتأرجح بالضرورة بين وصيتين: "عليك أن تكون دائما واضحا" و "عليك ألا تقتنع أبدا بأن الوضوح هو كل شىء". إن مهام كتابة أو قراءة النصوص والسياقات والآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان تبقى - بكل دقة - مروعة لأن على المرء احترام التحديد الزائد والمفرط للمعانى المتضمنة لنقاط نشأة حقوق الإنسان العديدة المتمركزة حول الدولة والشعوب، ومازلت مدركا لحقيقة أن صورة "الوكيل" - الذى يكتب عن حقوق الإنسان نيابة عن معدومى الحقوق والمتعرضين للمعاناة والظلم - تزيد من تفاقم مشكلة تحقيق قدر يسير من الوضوح. غير أن هذا العمل يعتمد على الإيمان بأن مثل هذه الكتابة مازالت ممكنة بصورة متماسكة .

---

(٢٧) أناقش هذه الجوانب فى الفصل الخامس.

٤- التعبيرات الملتبسة التى تطارد حقوق الإنسان :

مازال تعبير "حقوق الإنسان" يمثل بحق إشكالية، وفى مجال الحديث الحقوقى فإن هذا التعبير يخفى محاولات الحد من وفرة معانيها بهدف إنتاج مجمل خاطئ، وأحد تلك المساعى يضع وحدة كل حقوق الإنسان فى موضع مجمل محدد للعواطف مثل كرامة الإنسان واعتزازه بنفسه، وهناك نمط آخر يدعونا للحديث عن حقوق الإنسان لكونها أساسية، ويطرح إمكانية التفاوض بشأن حقوق أخرى إذا صعب الاستغناء عنها فى المدى القصير، وقطعا ، إن المحروم أو المطرود من موطنه سيجد أنه من الصعوبة أن يتقبل فكرة حقوق إنسانية تكون نهايتها - سواء فى حياتهم أم فى حياة أجيال لاحقة - إنكارا لحق الكينونة والعيش باعتبارهم بشراً يتمتعون بحقوقهم الإنسانية، غير أن نمطا آخر من المجمل يجعلنا نستسلم لوهم متصور فى صفات بشرية مفاده أن نطاق حقوق الإنسان قاصر على الجنس البشرى، والواقع أن الحقوق الجديدة المتعلقة بالبيئة (أو ما يطلق عليه - بصورة غير ملائمة أو بالأحرى بقسوة - تنمية مستدامة) تأخذنا إلى أبعد من هذا المفهوم الضيق. وبلغة المشروعات الوصفية، فإن مساعى جعل حقوق الإنسان مجملة تقلص العالم المتنوع والوعر لحقوق الإنسان الموجودة فعليا إلى صورة فئة متماسكة .

أما بلغة المشروعات المنظورية، فإن تلك الأنماط ببساطة تضفى مميزات على قيم محددة تفضلها على قيم أخرى، وبذلك تعقد، بل وفى بعض الأحيان تضعف، الإعلانات المستقبلية بشأن حقوق الإنسان، وفى كلتا الحالتين ، فإن التعقيد المعيارى والامتداد الوجودى لأسس ومعايير حقوق الإنسان يسلمان آفاقهما المستقبلية التاريخية إلى المطالبات برواية متسقة، هذا فى مجمله يجعل الطبيعة المتناقضة لتطور حقوق الإنسان غير واضحة؛ لأنه لا يوجد عالم واحد لحقوق

الإنسان، بل العديد من العوالم المتصارعة (٢٨)، وبما أن المشروعات المرتبطة بمسألة الإجمالية تغلق "أبواب الإدراك" (وهنا أقتبس عبارة قديمة لألدوس هكسلى Aldous Huxley) للمعيارية والواقعية الاجتماعية لحقوق الإنسان ، تغمرنى الدهشة إزاء قدرة التعبير ذاته - رغم مكنوناته الرمزية الواسعة - بعد كل ذلك على التمهيد لزواله بصورة بناءة.

وتحمى ممارسات حقوق الإنسان بصورة لا تصدق نطاقات متنوعة من سياسة الرغبة فى الهيمنة وسياسة الرغبة فى التمرد، فقصص الرغبة تلك بأشكالها القتالية الدامية اللامتناهية تقاوم التغلف فى أى صيغة أنيقة. وأفضل صورها على الإطلاق ربما يكون ترك سياقات الهيمنة والمقاومة تعبر عن نفسها باعتبارها كيانات منفصلة، لكن ذات منظورات متكافئة إزاء معنى حقوق الإنسان، وأسعى خلال باقى هذا العمل إلى تناول تلك السياقات.

والحقوق ومن ضمنها حقوق الإنسان تظهر فى صور عديدة متنوعة :

الحقوق باعتبارها حدودًا باعتبارها عبودًا ؛ الحقوق باعتبارها علامات للقوة باعتبارها إخفاء للعوز ؛ الحقوق باعتبارها مطالبات باعتبارها مطالب ؛ الحقوق باعتبارها تنظيمًا لمساحة اجتماعية باعتبارها دفاعًا ضد التوغل ؛ الحقوق باعتبارها توضيحًا وباعتبارها ألغازًا ؛ الحقوق باعتبارها شأنًا انضباطيًا

---

(٢٨) فى التقرير الشعبى للتثقيف بشأن حقوق الإنسان People's Report of Human Rights Education الصادر ضمن العقد الشعبى للتثقيف الحقوقى People's Decade for Human Rights Education فى نيويورك - حاليا تحت الطبع - أجد على الأقل ثلاثة عوالم لحقوق الإنسان : العالم الشامل لإنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان بفعل تفاعل الثقافات، وهو ما يبدو بشكل رئيس فى أروقة الأمم المتحدة ، عالم النقل أو الانتهاك الناشئ عن إعادة الإنتاج المحلى لمعايير دولية ، وعالم نشطاء حقوق الإنسان الذى هو فى حالة تصادم دائم مع العالمين الأولين .

باعتبارها شأنًا غير باعتبارها انضباطيًا ؛ الحقوق باعتبارها أدلة على إنسانية المرء باعتبارها تقليلاً من إنسانيته ؛ الحقوق باعتبارها تعبيرًا عن الرغبة باعتبارها صدًا للرغبة [٢٩].

وبعبارة أخرى، فإن حقوق الإنسان مستعصية على التعريف المبسط :

وهكذا فإن الحقوق أحيانا تعامل باعتبارها، مفاهيم باعتبارها أبواقًا جدلية باعتبارها عوامل إنتاج باعتبارها شروطًا للتفاوض، باعتبارها تخويلات لمن يحملها، باعتبارها رموزًا مقدسة باعتبارها مصادر للتضامن الاجتماعي باعتبارها أدوات للشرعية[٣٠].

ويزخر الوعي بحقوق الإنسان بالكثير من الصور، وليست الصور المفضلة أو المنظورية [٣١]. مجرد فعل الخيار الإدراكي أو المعرفي ذي الامتياز (الناشئ عن قراءة الكتب الصحيحة أو اتباع الشريعة الصحيحة) لكنها أيضا وظيفة (حسب هيدجر Heidegger) ما يفعله الإنسان طيلة وجوده في هذا العالم، وفي ذات الوقت، فإن الصور المختلفة عن الحقوق تطرح وبشدة الشخصية الجدلية لها، وفي ذات الموضع التابع، ربما تكون لحقوق الإنسان دلالات تعبيرية لقوى مضادة تخليصية أو محررة من عبودية وكذلك قمعية، فتلك الحقوق تظهر بوصفها دلائل الإنسانية مبتهجة بالنصر لكل إنسان نظريا، باعتبارها مسجلاً للاستنزاف الحي لذات الإنسانية ، بل باعتبارها أدوات لتعمية هياكل قوى الانضباط والسيادة، كما تشكل تلك الحقوق مجموعات لمواضع تابعة في، أو من خلال وكالة تجري هيكلتها.

(٢٩) طالع الملحوظة الثانية بالهامش السفلي للصفحة (٩٦) في : . Wendy Brown (1995) طالع أيضا :
Wendy Brown (2002) 420-34

(٣٠) : Pierre Schlag (1997) 3 حذفت مؤشرات الهامش السفلي للصفحة من الاقتباس .

(٣١) اقتبس هنا بصورة غير دقيقة المفهوم المنظوري لنيتشه Nietzsche بشأن "جغرافيا الوجود" طالع:
Jean Granier (1985) 190

لا توجد وسيلة يسيرة لقراءة أشكال الحشد والتعددية لتعبير " حقوق الإنسان" الخصب، ولأن المفهوم يعنى أشياء مختلفة لأناس مختلفين ، فإن تلك المعانى فى حاجة لتشكيلها فى أنساق تستتبع أقل درجة من العنف المعرفى أو الإدراكى لدى ثراء الاختلاف، وهى مهمة شاقة بحق، وعلاوة على ذلك – على الأقل فى المشهد الحالى – تستحق التعددية الاحتفاء فقط، إذا استطاعت مؤازرة شبكات معانى ومنطقيات العمل الشعبى المحتج على كل أشكال الانتهاك الإنسانى، وإنتاج انعدام حقوق الإنسان. وسأصيغ الفهم العام لذلك تحت العناوين المميزة التالية.

(أ) حقوق الإنسان باعتبارها واجبات أخلاقية :

يتحدث البعض عن حقوق الإنسان بلغة القيم الأخلاقية، التى ينبغى أن تصل للأداء الجماعى والفردى، وهذه القيم تظهر مناطق متنازع عليها، ويتخذ حديث القيم هنا موضعا مختلفا عن حديث المصالح، فالأخير يصر على أن ما نسميه "قيما" لا يعدو كونه أشكالا من تبريرات المصالح، ويفرق الأول القيم عن المصالح بصيغة تعريفية : القيم هى ما يجب على المجتمعات والأفراد رغبته خلافا لما يمكن أن يرغبوه بالفعل(٣٢)، ومصادر ذلك الوجوب تتعدد بدرجة لا تصدق .

وهكذا يعلو الخطاب الضخم عن الحقوق الطبيعية فى إطار تقاليد فكر القانون الطبيعى الموحد بالذات الإلهية وإطار الفكر العلمانى. وتستمد تقاليد القانون الطبيعى المؤمن بوجود الله قيمها سواء من المنطق أو من إرادة الله، والفرق مهم : فبينما تنسب القيم والمعايير لإرادة الله تكون واجبات الطاعة نتاجا لتفكير الإنسان وتفسيره. وعندما تتدفق القيم من منطق إلهى يجوز حينئذ فقط للمنطق الإنسانى أن يفسر معانى ونطاقات تلك القيم، وجاءت المناداة بالحقوق الطبيعية عقب قراءة تقية وورعة للكتاب

(٣٢) طالع إضاءة تحليلية فى : Julius Stone (1996) 546-56

المقدس. وبذلك توفر التفسيرات الدينية قالبا تاريخيا لعمليات قراءة حقوق الإنسان باعتبارها واجبات أو التزامات أخلاقية. والحق فى المساواة بين كل بنى البشر أساسه تلك القراءة للتقاليد الدينية بالعالم، والقائلة بأن الله خلق الإنسان حسبما أحب أو تصور؛ ولذلك فالكل سواسية، وعلى كل إنسان أن يلتزم باحترام الآخر وحفظ كرامته.

وهكذا كانت العظيمة فيتوريا Vitoria قادرة بدرجة لا تنسى على تقديم التبرير - فى التقليد الكاثوليكى - لحماية الحقوق الطبيعية للسكان الأصليين فى العالم الجديد، كما استطاع مارتن لوثر Martin Luther تدشين تقليد بروتستانتى للحقوق الطبيعية ألغى بالنسبة لكل المؤمنين مركزية قوة قراءة كلمة الله التى لم يحركها احتكار سلطوى لقوى تفسيرية فى بعض الأيادى الكهنوتية. وكان جوتاما بوذا Gautama Buddha قادرا على تأسيس دين كامل جديد اعتمد على اللاعنف (أهيمسا). والتأويلات الإسلامية الراديكالية خلال القرنين الثامن والعاشر الميلادى أيضا مكنت تفسير الآية بشأن تعدد الزوجات فى القرآن الكريم الذى هو فى واقع الأمر رفض ذلك التعدد. واستطاع غاندى Mohandas Gandhi أيضا إدانة ممارسة النبذ بوصفها انحرافا عن الهندوسية، وكذا الأشكال الأولى للتمييز العنصرى بوصفها لا مسيحية. وسيظل المجتمع الأنجليكانى - حتى بعد نشر هذا الكتاب - فى حالة اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان رسم الكهنة الشواذ متسقا مع القراءة الورعة للكتاب المقدس ، كما ستستمر المجتمعات التشريعية الإسلامية فى الجدل حول الحظر - المعتمد على الشريعة - للعولمة العنيفة للفتاوى التى يعلنها أسامة بن لادن ونظراؤه(٣٣)، وتوفر التفسيرات التقدمية أو الراديكالية للدين موردا غنيا لفهم تاريخ ومستقبل حقوق الإنسان.

---

(٣٣) طالع، على سبيل المثال، التحقيق الشيق فى: .Charles Kurzman (2003) وطالع أيضا: Upendra Baxi (2005).

وتقدم تقاليد القانون الطبيعى العلمانى حقوق الإنسان باعتبارها واجبات أخلاقية، لكن من منظور مختلف للغاية. فهى تنشأ ببساطة من الجرأة الأخلاقية التى جعلت صورة الله فى إطارها غائبا، والواجب القيمى للسلوك الإنسانى يظهر مشتقا من عمليات قراءة الطبيعة الإنسانية لا النص المقدس، وهكذا فإن القانون الطبيعى العلمانى يستمد الواجبات الأخلاقية من معطيات الطبيعة الإنسانية والظرف الإنسانى، أيضا - وعلى سبيل المثال - استمد إتش. إل. آيه. هارت H.L.A. Hart ما سماه بالحد الأدنى لحقوق القانون الطبيعى من حقائق غير مشروطة عن الكينونة الإنسانية : كل بنى البشر متساوون؛ لأنهم - وعلى قدم المساواة - معرضون للموت،وقابلون للانجراح والألم والضرر والأذى الجسدى، كما أن الكل متساوون فى عدم القدرة على فرض التعاون الاجتماعى طبقا لأفضل إملاءات المنطق الإنسانى(٣٤)، وأنشأ لون فولر Lon Fuller منطقيات ولغات لحقوق الإنسان من خلال تباين وتلاحم وأخلاقية الواجب والطموح(٣٥)، واعتبر جون رولز John Rawls حقوق الإنسان واجبات أخلاقية تمنح الجوهر للبناء الأساسى لمجتمع ليبرالى منظم بشكل جيد، يحترم تماما الحرية والمساواة(٣٦)، ويستمد جورجن هابرماس Jurgen Habermas منطقيات حقوق الإنسان من أخلاقيات الخطاب (٣٧)، وتستمد الماركسية وما بعد الماركسية الواجبات الأخلاقية لحقوق الإنسان من نقد الأشكال البورجوازية لحقوق الإنسان(٣٨)، كما تنقد النظريات النسوية النسب البطريركى لقيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان المنساقة

---

(٣٤) H.L.A. Hart (1961) .

(٣٥) Lon Fuller (1979)

(٣٦) Rawls (1971, 1999) .

(٣٧) Jurgen Habermas (1996)

(٣٨) لمطالعة بيان حديث : Wendy Brown and Janet Halley (2002)

وراء رؤى الحضارة والمجتمع الإنسانى فيما بعد البطريركية[٣٩]، وتفقد نظرية العرق النقدية مسألة العنصرية فى بناءات حقوق الإنسان. وتوفر النسوية الإيكولوجية ، وكذا نقد الإيكولوجيا العميقة ، أسسا غير مطروقة لإعادة صياغة مفهوم حقوق الإنسان باعتبارها واجبات أخلاقية، والحركة فى لغات ماراثا نوسبوم Maratha Nussbaum وأمارتيا سين Amartya Sen – من لغات حقوق الإنسان إلى لغات القدرات/ النجاح الإنسانى – تزيد من إحراج الدول الغنية .

وتؤكد أخلاقيات حقوق الإنسان فى سياق اصطلاح الانعكاسية المعاصر أن حملة حقوق الإنسان يقيمون – بدرجة بارعة فى الانتقاد – مصالحهم الخاصة باللجوء إلى مجموعة من القيم، وتظهر تلك الأخلاقيات فى صورة تقليد لأخلاقية نقدية تنفتح بموجبها الأخلاقية الإيجابية لممارسات وسلوك الدول والمجتمعات والأفراد (وقطعا حركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية) نحو عملية مستمرة من التقييم وإعادة التقييم .

والقيم الأخلاقية الأساسية (مثل كرامة وسلامة ورفاهة الإنسان) تمهد لمنبر يمكن من خلاله التحقيق الدائم فى النماذج المسيطرة لحقوق الإنسان ، حتى ولو كان ذلك بغموض عميق وفى سياق أغراض متداخلة تاريخيا، ويبقى مشروع حقوق الإنسان فى

---

(٣٩) المادة المطبوعة وفيرة . ولكنى أشير هنا بوضوح إلى : Judith Butler, Allison Jagger, Annette Baier, Nancy Fraser, Catherine Mackinnon, Martha Minnow, Martha Nussbaum, Wendy Brown, Carol Gilligan, Claudia Card, Mary Jo Frug, Susan Moller Okin, Drucilla Cornell, Gayatri Chakravorty Spivak, Dianne Bell, Chantal Mouffe, Iris M. Young, J. K. Gibson-Graham, Sylvia Benhabib, Rajeswari Sunder Rajan.

وطالع : Saskia Sassen فى الفصلين الخامس والسادس، لكن ينبغى على أن ألفت الانتباه إلى اثنتين من الإثنولوجيات الجديرة بالملاحظة . وهما تتعلقان على التوالى بمجالين : العدالة والرعاية (Virginia Held, 1995) ونظرية المعرفة النسوية (Louise. M. Antony and Charlotte E. Witt, 2002) .) وهناك نقد ثاقب للبطريركية يلائم القانون الدولى "الجديد" وحقوق الإنسان المعاصرة فى أعمال :

Hilary Charlesworth, Anne Orford, Susan Marks, Ruth Buchanan, Jane Kelsey, Marie Dembour and Sundhya Pahuja.

أعمق معانيه هرطقة ، كما يظل مأخوذا بصورة البراعة الكاريزمية فى استنطاق كل ما يستقبله من حقائق اجتماعية وتاريخية وسياسية، هو أيضا يظل راديكاليا بمعنى سعته للسياقات(٤٠)، بنزوعه الدائم نحو بناء سياقات جديدة لم تكن متصورة .

على الأقل يبدو أن هناك قيمة أساسية حظيت بالتوافق حولها، احترام الآخر بوصفه إنسانا على قدم المساواة مع أى إنسان آخر هو أساس أخلاقيات حقوق الإنسان. فهذه القيمة تمهد لأسس صالحة كونيا للسلوك الإنسانى والهيكل الأساسى لمجتمع عادل، وكما يذكرنا دائما إيمانويل ليفيناس Emmanuel Levinas، فإن ذلك الاحترام لا يتضمن "إمبريالية الذات"(٤١)، لكنه يتشكل من الاعتراف الكامل بحقوق الإنسان "مصدراً وحيداً للتضامن بين الغرباء"، ومن قبول الإنسان والآخر بحق كل طرف فى أن يكون غريبا عن الآخر(٤٢).

ومن هذا المنظور تنشأ حقوق الإنسان فى صورة موسوعة من الخطابات الأخلاقية متعددة العناصر والمظاهر إلى حد بعيد، تلك الخطابات تمهد لمعايير الأخلاقية النقدية فى تقييم كل الحالات القائمة لشئون الحكم أو المقاومة. وكثيرا ما يستتبع تنظير العدالة تناول مسائل الاعتراف والعدالة فى توزيع الثروة خلافا للهيكل الأساسى لمجتمع ما إلى مجتمع الدول فى ظروف عولمة تتطور تاريخيا(٤٣)، وتظل خطابات حقوق الإنسان إلى الأبد متحملة لعبء رؤية تحولية للعالم تطالب تدريجيا الدولة (ومجتمع المؤسسات العالمية الرسمية وشبه الرسمية) بأن تصير أخلاقية وعادلة فى الحكم وبأن تخضع سلطاتها (وكل من يقيم بها متخفيا) للمحاسبة.

---

(٤٠) Roberto M. Unger (1983)

(٤١) Emmanuel Levinas (1969) 87

(٤٢) Jurgen Habermas (1996) 308

(٤٣) John Rawls (1993) 41

(ب) حقوق الإنسان باعتبارها قاعدة للحكم :

إن ممارسات الحكم تدعم بتناقض شبكة معانى حقوق الإنسان، فالحكم كما نعلم كلنا (من كارل شميت Carl Schmitt ووالتر بنجامين Walter Benjamin وميشيل فوكو Michel Faoucault وجورج ديلوز George Deleuze وفيلكس جوتارى Felix Guttari وأنطونيو نيجرى Antonio Negri والآن قطعا جيورجيو أجامبين Giorgio Agamben) هو فقط كلمة واحدة، لكنها تشكل العديد من أشكال السلطان والإخضاع، فالحكم يظهر بصورتين فى آن واحد : الأولى باعتبارها موقعًا معقدًا لممارسات حقوق الإنسان السياسية الإيجابية ، والثانية باعتبارها مسجلاً للجهود السياسية المادية، التى دائما ما تنتج أشكالا من انعدام حقوق الإنسان .

وتوفر اللغات والمنطقيات المعيارية لحقوق الإنسان مفاهيم الحكم الرشيد، التى تسعى لضمان السلامة الكاملة لحقوق الإنسان من ناحية أجهزة الدولة وسلوكها، وعلى مستوى أعلى، فإن تلك اللغات والمنطقيات تتناول مشكلة شرعية سلطة الحكم، وهكذا يظل من حق المواطنين وغير المواطنين التعرض للغات تمكن كشف العجز فى التشريع؛ بل عدم شرعية الحكم كله، وتظل تلك المهام معقدة بلا حدود وعلى وجه الخصوص بسبب البناءات "الناعمة" و "الغليظة" لحقوق الإنسان .

وتبرز البناءات "الناعمة" مفاهيم إجرائية لحقوق الإنسان، تلك المفاهيم – التى فى حال وضعها بالمقام الملائم – بإمكانها تعزيز قيمة الهياكل الحكومية المتجاوبة إزاء حقوق الإنسان؛ مثل انتخابات "حرة ونزيهة" دورية وأشكال الفصل بين السلطات والقضاء المستقل والمهن القانونية المستقلة، هذه الأشكال لا تخاطر بأى مضمون محدد، فالانتخابات "الحرة والنزيهة" لن تشرع لأى اختيار أخلاقى بين الانتخاب الفردى أو التمثيل بالقائمة النسبية الذى يشكل الحكم الموجه نحو حقوق الإنسان، وتبقى مذاهب الفصل بين السلطات محايدة تجاه حقوق الإنسان فيما يتعلق بخيارات بين ملكية دستورية وأشكال جمهورية للحكم من جانب وأشكال رئاسية مقابل أشكال

من مجالس الوزراء من جانب آخر، كما أن هيكلة المقاضاة المستقلة تبقى غير موجهة باعتبارات حقوقية إنسانية معينة، فعلى صعيد المفاهيم "الناعمة"، لا يوجد سبيل لتأكيد أى من الأمور التالية أكثر صداقة لحقوق الإنسان : تولى القاضى لمنصبه مدى الحياة أم وضع شروط لتقاعده ، وضع أساليب محددة لتصعيد المواطنين إلى السلك القضائى من خلال التعيين) سواء من السلطة التنفيذية أم اللجان القضائية أم حتى بانتخابات قضائية بتصويت عام. كما أن المفاهيم المفضلة - مثل ضرورة تبنى إجراءات منهجية للمراقبة القضائية للسلطات - لا تقودنا لأى خيار مضمون يتعلق بشرعية واتجاه الفعالية القضائية، فالمفاهيم "الناعمة" للحكم الرشيد - فى كل تلك الأبعاد وما يتعلق بها وفى أفضل الأحوال - توفر وصفا للظروف الضرورية. لا كل الظروف - لهياكل الحكم المعنية بسلامة أو كمال الحقوق وإتمامها.

وعلى النقيض تقضى المفاهيم "الغليظة" بإجراء ثابت من الإخلاص لقيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان الموضوعة فى إطار تشريع دولى. لكن مع الوضع فى الاعتبار أن النسخ "الغليظة" و "الناعمة" من حقوق الإنسان تنتشر بصورة استثنائية ، نجد أنه حتى على المفاهيم الغليظة أن تختار بين أسس ومعايير لحقوق الإنسان تسمح الدساتير القومية والعابرة للقوميات بدمجها حتى تؤمن الشرعية الدولية، وعلى سبيل المثال، فإن جون رولز John Rawls وجورجن هابرماس Jurgen Habermas وبوافنتورا دى سوسا سانتوس Bauaventura de Sousa Santos وإيسا شيفجى Issa Shivji يوفرون نسخا مختلفة من الحد الأدنى لمعايير حقوق الإنسان التى ربما تنقل معرفة شرعية أو عجز الحكم حسبما تكون حالة الحكم، والحدود الأدنى لحقوق الإنسان التى يطرحونها هى بالضرورة تعيد تشكيل الأنظمة القائمة لحقوق الإنسان الدولية بطرق مختلفة ومميزة، وهم يؤيدون - وإن كان بقلق - الفصل العميق بين حقوق الإنسان المدنية والسياسية ، من جانب ، وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، من جانب آخر، وسأعود لتناول هذا الموضوع باختصار فى الفصل الخامس .

كل شيء ذكر أو تم إتمامه ، لكن نظرية وتطبيق حقوق الإنسان تفترض أن المفاهيم "الناعمة" و "الغليظة" توفر بصورة أو بأخرى جسرا من القيود على سلطة اتخاذ القرار العام، وعلى لغات الشفافية المتعلقة بالخيار العام، ولا يوجد من بين قراء عالم الجنوب - الذين بين أيديهم هذا الكتاب - من هو فى حاجة لتذكيره بالطبيعة الهشة لتلك المفاهيم، فهم يدركون تماما الوجه الكئيب والقاسى للسلطة التى من خلال لغات تهديد النظام العام والأمن القومى - سواء كانت تلك اللغات حقيقية أم زائفة - تصل إلى أوج القمع غير الاعتيادى لحقوق الإنسان. كما أنهم يعلمون تماما - وبتكلفة إنسانية واجتماعية - الأساليب التى بموجبها تسمى السلطة التنفيذية المتغطرسة لتبرير تعليق المفاهيم - حتى وإن كانت "ناعمة" - المتعلقة بهياكل وعمليات الحكم الموجه نحو حقوق الإنسان فى محاولة خطابية تشهيرية للوصول لحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، وبينما تضع قيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان عقبات أمام اللعب الحر للسلطة ، فإنها فى الوقت ذاته توفر لها فرصا لا حدود لها .

وفى كل مكان (فى نصف الكرة الشمالى كما فى نصفها الجنوبى) ، وكما تعلمنا أيضا من جيورجيو أجامبين Giorgio Agamben، تكون السلطة السيادية فى حالة مفاوضة دائمة بين إلزاميات الحكم بالقانون وسلطان الإرهاب (٤٤). على الأقل من وجهة نظر المتعرضين للانتهاك، وكلا النوعين من المفاهيم الناعمة والغليظة للحكم الموجه لحقوق الإنسان ينهار عند نقطة التقاطع بين الهيكلة الشاملة للحياة السياسية المنظمة والسلوك اليومى للدولة، وليس هناك أى ضمان بأن هياكل الحكم المرتبطة بسلامة الحقوق المخطط لها معياريا من لغات حقوق الإنسان - ربما تترجم بصورة شاملة إلى آفاق لحقوق الإنسان يتمتع بها كل الناس، غير أن معايير وأسس حقوق الإنسان - وسط كل ذلك - تظل مانحة لإشارات يمكن بموجبها تعريض الحكم الهمجى على الأقل لمحاكمة قاسية، وهذا - من وجهة نظرى - مكسب كبير .

---

(٤٤) طالع: Nicos Poulantzas (1978); Giorgio Agamben (1998); Upendra Baxi (1993) 85-94.

(ج) حقوق الإنسان باعتبارها لغات للحكم العالمى:

إن مفاهيم الحكم الرشيد دلالة على حقل ألغام مفهومى فقط إذا كان السبب هو التنوع العميق للمفاهيم القاعدية والقممية لعناصرها التأسيسية، وتزيد خدمة الحكم الرشيد العالمى لإلزاميات العولمة الاقتصادية المعاصرة عندما تكون نتيجة راسخة لممارسات المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ومجموعة الثمانى، وما يرتبط بها من كتائب سياسية أو أكاديمية معيارية، وحسب هذا التصور - كما نرى فى الفصل الثامن - فإن الحقوق الإنسانية للفرد يبدو أنها تستخدم - فى أفضل الحالات - بالاحترام المبالغ فيه لمتطلبات ومصالح ورغبات الشركات العابرة للقوميات (متعددة الجنسيات) ومجتمعات المستثمرين الأجانب المباشرين. وتبقى المفاهيم القاعدية للحكم الرشيد عصية على الكسب لكن يمكن القول بثقة بأن مختلف الحركات الاجتماعية ومجتمعات حقوق الإنسان تسير بطريق المفاهيم الغليظة لحقوق الإنسان وتذهب بحق إلى ما وراء لغات حقوق الإنسان، وبصورة متزايدة تصنف تلك الحركات والمجتمعات مفاهيم حقوق الإنسان تحت عنوان أشمل للعدالة، ونشرح هذا الأمر بصورة جزئية فى مرحلة لاحقة من هذا الكتاب .

ويتعايش النشطاء مع ، كما ينقدون ، منطوقات الحكم الرشيد التى توفرها لهم المؤسسات المالية الدولية - حتى فى أزمات منتصف عمرها - وكذلك كيانات فزاعة نشأت عنها مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) ومنظمة التعاون الاقتصادى لبلدان آسيا والمحيط الهادى (APEC) ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) واتحاد التجارة الحرة للأمريكتين؛ أحدث تلك الكيانات عهدا، وعلاوة على ذلك ، فإن ذلك النقد يسلط الضوء على مشكلة "العجز الديمقراطى" فى نموذج الحكم العابر للقوميات الذى مهد له الاتحاد الأوروبى(٤٥).

---

(٤٥) طالع التحليل الثاقب : Peter Leuprecht (1998), Andrew Williams (2004)، والمساهمات فى : Phillip Alston (1999) .

إن وضع المفاهيم المهيمنة للحكم الرشيد جنبا إلى جنب مع النقد الذى يمارسه النشطاء يزيد من الجهود شبه الماركسية لفهم وإزالة غموض تعقيدات رأس المال العالمى، وأثير الآن مجموعة من الأسئلة (أهتم ببعضها لاحقا فى هذا الكتاب) التى تحتاج لرد حاسم، أولا ، ما أفضل طريقة نحكى بموجبها القصص المتعلقة بجذور مسألة الحكم الرشيد العالمى ؟ هل الحسابات الأدواتية التى تؤكد قصص هيمنة أحادية صحيحة ؟ ثانيا ، هل تفسيرات مجتمع النشطاء مبررة إزاء قراءة أو تجارة التحولات بلغة وخطاب الحكم الرشيد فى سياقات أو أنماط تتصف بالرتابة أكثر من كونها حاشدة ؟ ثالثا، كيف نستطيع فهم التحولات الزلزالية فى لغات الحكم الرشيد العالمى المدلل عليها فى سرديات واسعة النطاق لتبنى الثقافة الغربية والحداثة والتنمية والعولمة ، وهى الأمور المجسدة حاليا بتنوع كبير - على سبيل المثال - فى الخطاب الطنان للبنك الدولى والذى تم التحول به من اصطلاح "توفيق الأوضاع الهيكلية" إلى اصطلاح "إستراتيجيات الحد من الفقر" ؟ رابعا ، كيف بإمكان تلك التحولات الأدبية التناول الواقعى لإعادة الإنتاج الهائل لحالة انعدام حقوق الإنسان ؟ خامسا، وبعبارة أخرى ، ما مكاسب الحياة الواقعية بالنسبة لتلك الشعوب من جراء التحولات فى لغات الحكم الرشيد العالمية والعابرة للقوميات والإقليمية والمحلية وتلك القادرة على التفكير عالميا والفعل محليا ؟ سادسا ، هل هناك تبرير لموقفنا الذاتى فيما يتعلق بعمليات القراءة التى تقلل إجمالا من شأن معايير وأسس حقوق الإنسان بوصفها نتائج نهائية لأوامر أو فوضى رغبة الخدمة المدنية الدبلوماسية والدولية فى إطار منظومة الأمم المتحدة الآخذة فى التوسع ، خدمة لمجموعة متنوعة كاملة من السياسات الخارجية ولاستخدامات وإساءات شركات عالمية تحت غطاء الإجماع الدولى ؟ سابعا ، إذا كان الأمر كذلك ، كيف نستطيع أن نفهم بشكل كامل الجانب المدهش للاستقلال المرن لمعيارية حقوق الإنسان التى تستنطق من وقت لآخر أعمال مصادرة حقوق الإنسان فى مسعى المراعاة الذاتية للمصالح القومية والإقليمية ؟ ثامنا ، كيف نستطيع فهم حقوق الإنسان بصورة كاملة فى إطار تشكيل السيادة المشتركة ؟ تاسعا، إلى أى مدى يضع المرء فى اعتباره التحولات فى نشر لغات الحكم الرشيد - الموجهة نحو

حقوق الإنسان – ضمن إسهامات النشطاء ؟ وبكلمات أخرى ، كيف نستطيع تتبع خط رحلة الشراكة بين "المجتمع المدنى العالمى"[٤٦]. والوكالات الدولية التى تعيد تشكيل مفاهيم الحكم الرشيد ؟ عاشرا ، وهو سؤال مرتبط بما سبقه ، أى مقاربات نحو "الحكم الرشيد الآخر" – أى المقاومة الرشيدة – تنشأ حينئذ ؟ [٤٧].

(د) حقوق الإنسان باعتبارها تطبيقات عملية للتمرد :

من خلال العدد الكبير من عمليات النضال والحركات فى أنحاء العالم صارت حقوق الإنسان مجالا للممارسة السياسية التحولية التى تربك وتزعزع استقرار – بل وأحيانا تعمل على تدمير – أعتى القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية ظلما، والتحول من النموذج الحديث لحقوق الإنسان إلى النموذج المعاصر لتلك الحقوق (وهو ما أصفه خلال الفصل الثانى) يبقى غير متصور خارج إطار الحركات المعادية للاستعمار والعاملة من أجل تقرير المصير، وبالمثل ينبغى على حركة حقوق الإنسان المعاصرة أن تضع فى حسبانها النضالات الهادفة للحد من التمييز العنصرى إضافة إلى الحركات الرامية لجعل حقوق المرأة حقوقا إنسانية

---

(٤٦) لتحليل هذا الكيان المنطقى طالع : . Upendra Baxi (1996 b)

(٤٧) على سبيل المثال، الروابط المعقدة المتزايدة بين معونات التنمية وشروط الدول المانحة تمثل إحدى نقاط التقاطع بين مجتمعات حقوق الإنسان ومجموعة المبادئ أو القواعد المتعلقة بالحكم العالمى. وحينما لا يصر المانحون الشماليون على المساواة بين الجنسين يسود شعور بأنهم سيظلون أبرياء من طموح أو تحقيق حقوق الإنسان. والمثل يمكن أن يقال بالنسبة للانتخابات الديمقراطية التى تحظى بالإشراف الدولى الذى (كان) يمثل الأساس للإصلاح السياسى لدى الأمم التى تحصل على مساعدات . والكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية – التى تتخذ من دول الجنوب مقرات لها – تعمل على نحو يثير الإعجاب على الترويج لربط مشروطيات حقوق الإنسان بسياسات المعونة والتجارة الخاصة بالدول النامية . وسعيا لتقييد ممارسات الحكم للدولة القومية التى انتقلت بها السلطة حديثا، تبقى تلك التشكيلات منفتحة على التبعية لنماذج الحكم العالمى الناشئة دون اهتمام بكيفية تمثيلها ـ بأسلوب كريم ومعتدل – على أنها صديقة لحقوق الإنسان.

وحركات حق الإنسان فى الاختلاف (الحق فى التوجه الجنسى والسلوك الجنسى) وسلامة البيئة.

توفر حقوق الإنسان باعتبارها تطبيقات عملية للتمرد خرائط متنوعة لعدم شرعية المسيطر (هنا أعيد صياغة مصطلح لميشيل فوكو Michel Foucault) وانعدام الشرعية المكثف للشعوب التابعة. ويمنع عنف المظلوم - تماما كما يمنح عنف المسيطر - قالبا لظهور أسس ومعايير حقوق الإنسان[٤٨]، وحتى إذا ظلت تسميات "المظلومين" و "الظالمين" تمثل إشكالية فى الخطاب المعرفى الواسع ، وحتى إذا فكر المرء بعنف المظلوم على مستويات الإنسان وحقوقه والانتهاك ، فإن مسألة إمكانية الإنتاج القضائى[٤٩]، للعنف الموجه لتحقيق آفاق مستقبلية أفضل لحقوق الإنسان ربما يتم تجاهلها عند الخطر الداهم .

وبصرف الانتباه عن ذلك ، تثور التعقيدات هنا من حل شفرة الروابط الصاعدة والهابطة بين هذا العدد الضخم من حركات التحول وما يمثلها من تنوع عصى على الفهم من المنظمات غير الحكومية، التى هى على تفاعل وثيق مع تشكيلات القوى القومية والإقليمية والدولية. هذه المنظمات التى تقود تلك الحركات بصورة بارزة تختلف فى مستويات صلابتها[٥٠]، وهذا الاختلاف أيضا يكون على غنى أو فقر - حسبما تكون الحالة - بمعنى مدى قدرة تلك الحركات على التعبير عن أصوات المتعرضين

---

(٤٨) طورت هذا الموضوع فى مكان آخر . طالع : Upendra Baxi (1987)

(٤٩) استحضر هنا الفرق بين عنفى الإنتاج القضائى والمعاناة القضائية فى : . Robert Cover (1983) طالع أيضا الفصل الثانى .

(٥٠) لمفاهيم برجماتية عن التعقل أو التدبر ، كما طورها جون ديوى John Dewy، طالع: Richard Rorty (1999)

للانتهاك وتوثيق رؤاهم لعالم عادل، وهكذا - ولحسن الحظ - فهم لم يستنفدوا إمكاناتهم التحريرية، وفى ذات الوقت فإن الحركات تحشد معانى حقوق الإنسان إلى ما وراء جدليات عقائدية متعلقة بالنسبوية والكونية، والتى فى نهاية الأمر تفيد المصالح العالمية التى مازالت فى مرحلة التشكل .

(هـ) حقوق الإنسان باعتبارها منتجاً قضائياً :

ليس كل المحامين الدوليين ولا حتى أبرزهم مضطلعين أو حاملين خلال حيواتهم العملية لهذا النطاق الذى لا يصدق من المعانى أو الممارسات المهمة لحقوق الإنسان، غير أن هؤلاء الذين يكرسون مواهبهم الفردية لوضع منهجية لقانون وممارسة حقوق الإنسان أو لصنع هياكل بديلة (مثل المحكمة الجنائية الدولية) يخلقون نظما لمعانى حقوق الإنسان متاحة تقريبا بشكل متساو لغايات الحكم والتمرد.

والتقليد العقائدى لخطاب حقوق الإنسان الخاص بالمثقفين أو العلماء هو تقليد متعقل بأفضل ما فى الكلمة من معانى (حتى تلك المرتبطة بجون ديوى John Dewy) يؤكد الطابع التطورى للقانون الناشئ لحقوق الإنسان الذى يستتبع تقاربا لممارسة الدولة حول أسس ومعايير محددة .

وعلى النقيض ، فإن الممارسات البارعة فى النقد ، بل والراديكالية ، للعلماء إزاء حقوق الإنسان تنزع إلى رؤية نشوء تلك الحقوق فى صورة فواصل وتصدعات بالسرديات القانونية لسيادة وشرعية الدولة، وتلك الممارسات تصور العلاقات والمنظمات الدولية كأن لها علاقة جدلية بين السلطة والمقاومة على مستوى الوكالة والهيكل، وبعبارة أخرى، فإن ذلك الضرب المرتبط بالعلماء يركز على الممارسات النقدية للشعوب (الفئات) - التى لا تتمتع بسيادة لكنها فى ذات الوقت متوجهة نحو تقرير المصير - فى سبيل تطوير القانون الدولى بصفة عامة وقانون حقوق الإنسان الدولى

بصفة خاصة[٥١]، وكلا النوعين من الممارسات النظرية لديه اتجاها لتنظير القمع، لكن الممارسة النقدية تتخذ من ذلك هدفا واضحا. غير أن تنظير القمع يحتاج - بجانب الصراخ الجدير بالتصديق الناتج عن الكرب الإنسانى العميق - إلى بعض الجهود الجديرة بالاعتبار لفهم واسع المعرفة لأساليب السلطة والحكم التى تظل مركز المنهج الدوجماتى بكل بناءاته الفنية لحقوق الإنسان. وأوكد أن المنهج الدوجماتى الذى تتحسس منه الدولة يظل عرضة لخدمة غايات السلطة والحكم، لكنه فى الوقت ذاته يكشف أمراض السياسة الواقعية بتفصيل كبير. وهذا مفيد لأن الشيطان يكمن فى التفاصيل !

(و) حقوق الإنسان باعتبارها ثقافة :

فى هذا الحديث الوافر بالطعون إزاء "الكونية" و "الخصوصية"، يتم تصوير حقوق الإنسان باعتبارها نظمًا ثقافية. كل ثقافة مجتمعية تحتوى على معتقدات ومشاعر ورموز تنقل الإحساس إلى مفهوم كلمة بشر بغض النظر عن عدد واختلاف سياقات شمولها. فكل ثقافة مجتمعية لها تقاليد للفهم المتعلق بأى حقوق ينبغى على الإنسان التمتع بها، وهكذا فلا تخلو ثقافة من مفاهيم حقوق الإنسان حتى ولو كان ما يشكل تلك الحقوق مختلفا فى إطار الزمان والمكان داخل نفس الثقافة أو فى ثقافات قابلة للمقارنة معها. وداخل الثقافات المجتمعية تتسبب الثقافات القانونية المتباينة فى ظهور ممارسة الحقوق. وبهذا المعنى يجوز وصف حقوق الإنسان ببرنامج ثقافى أو بمجموعة من الآليات التى تمتلك سلطة التأويل [٥٢]، فتصنع بأسلوب ديناميكى متواصل مفاهيم جديدة عن معنى كلمة إنسان أو المعنى الذى ينبغى أن يكون لكلمة إنسان.

---

(٥١) طالع : Balakrishnan Rajagopal (2003)

(٥٢) . J.M. Balkin (1998) 273-85 قطعا لم يتناول بالكين Balkin حقوق الإنسان بوصفها برنامجًا ثقافيًا . وهذا يؤهلنا ليس فقط للفهم ، بل إن فعل ذلك يساعدنا على إنتاج "نحن" الذين نفهم (. P. 274) وهذا ينتج سلطة التفسير، التى تربط أبناء ثقافة ما ببعضهم وتجعل الاتفاقات الثقافية أمرا ممكنا . (P. 278)

إن ثقافات حقوق الإنسان المجتمعية تلك مرتبطة بثقافات عالمية لحقوق الإنسان. ومن التفاهة القول بأنها شكلت من جانب الثقافات العالمية وهى فى المقابل شكلتها. والسؤال وثيق الصلة بالموضوع هنا يتعلق بتصور وواقع تبادلية المصير، وفى عصر سطوة الثقافات العالمية لحقوق الإنسان تعبر ثقافات حقوق الإنسان المجتمعية عن علاقات الإذعان والصراع، لكن حتى على هذا المستوى تبقى الحساسية تجاه طغيان الفرد أمرا حرجا. وانسجاما مع العديد من ثقافات حقوق الإنسان المجتمعية تنشأ ثقافات لحقوق الإنسان عالمية ومتنوعة. وعلاقات الإذعان والصراع هى على كل المستويات معقدة للغاية .

والبرنامج الثقافى لثقافات حقوق الإنسان العالمية لم يستنفد - رغم تجسيده - بتعبيرات أسس حقوق الإنسان ومعاييره، فهناك المزيد من أسباب استنفاد ثقافة حقوق الإنسان العالمية فى نصوص أدوات حقوق الإنسان التى تكون فى كثير من الأحيان بدون حياة. وتتمثل قبلة الحياة حينئذ فى التفاعلات التضامنية داخل سلسلة جزر نشاط حقوق الإنسان الناشئة فى منظومة الأمم المتحدة حتى فى ظل خضوعها للهيمنة المتزايدة للدول ذات السيادة وحاليا فى ظل خصخصتها بفعل الشركات العالمية التى تتمتع فعليا بمزيد من السيادة. وتظل الثقافات العالمية دائما منقادة بإرادة السلطة (التى حدثنا عنها نيتشه Nietzsche) لعدد كبير من مبادرات المنظمات غير الحكومية. كما أن تلك الثقافات ، فى ذات الوقت ، منقادة بدرجة أكبر فى عصر ما بعد الحرب الباردة لهيمنة منفردة تعزز السلام الأمريكى. وسقوط ذلك التآزر للهيمنات المتضادة يمثل عملية إعادة الصياغة المتواصلة لبرنامج حقوق الإنسان المجتمعى أو الثقافى، ومن هذا المنطلق سيكون غريبا اعتبار ثقافة حقوق الإنسان العالمية "ثقافة اللا ثقافة" [٥٣]، (أستعير هنا عبارة مثيرة للعواطف قالتها شارون تراويك Sharon Traweek فى سياقات ممارسات العلوم التقنية). وقطعا، فإن هؤلاء الذين يعارضون هدف "كونية"

(٥٣) Sharon Traweek (1988) .

حقوق الإنسان يوجهون اتهامات لثقافة حقوق الإنسان العالمية فى هذه الأمور بالتحديد. ورغم ذلك، فإن كل الأدلة المتاحة تشير إلى حقيقة أن ثقافة حقوق الإنسان العالمية بعيدة عن توصيفها بأنها ثقافة اللا ثقافات. فهى بالعكس "ثقافة تعدد الثقافات".

(ز) المنطق :

أشير بالمنطق إلى ترتيبات الممارسات واسعة المعرفة والعادية (اليومية) لحديث الحقوق. فحديث الحقوق (أو الممارسات المنطقية) يقع فى إطار تقاليد (صياغة منطقية أو تشكيل منطقى)[٥٤].

والتقاليد – التى هى فى حد ذاتها قواعد للسلطة – تحدد الأهلية (من يجوز له التحدث؟) وتشكل القوالب (كيف يتحدث المرء ؟ وما أشكال الخطاب الملائمة؟) وتضع الحدود (ما الذى ينبغى عدم تسميته أو عدم الحديث عنه؟) وتؤسس للإقصاء (الحرمان من الصوت). وما أسميه بحقوق الإنسان "الحديثة" يوفر نماذج قوية لسلطة تقاليد حديث الحقوق. وعلى النقيض ، فإن ما أسميه منطقية حقوق الإنسان "المعاصرة" يوضح (رغم أنه ليس دائما أو فى أى مكان) سلطة الخطاب – الأدنى منزلة – الموازى الناشئ، وعندما يكتسب ذلك الخطاب (فى لحظات تضامن نادرة) قوة تمرد منطقية تصير إدارته مهمة رئيسة لدبلوماسية حقوق الإنسان. والحديث الطاغى للحقوق يسعى – دون أن يصل لذلك بصورة كاملة – لقمع حديث الحقوق الأدنى منزلة أو الثانوى .

(٥٤) على سبيل المثال أسفر حديث الحقوق (الممارسة المنطقية) عن ظهور أنظمة مختلفة (تشكيلات منطقية) لكن مرتبطة ببعضها : نظام الحقوق المدنية والسياسية فى القانون الدولى مختلف عن نظام الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. والأساليب التى تتم بموجبها التشكيلات المنطقية تحدد ما يمكن اعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان. وهناك حظر التعذيب والعقوبات القاسية أو اللا إنسانية أو المقللة من شأن الفرد وحديث الحقوق يساوى بين الجوع والعنف المنزلى بوصفهما انتهاكا لحقوق الإنسان .

وتتسم مسألة منطقية حقوق الإنسان بالتعقيد والتناقض بين (وأستعير هنا قالبا فلبينيا) الخطاب الدولانى للمتعلمين والخطاب التخريبى للسكان الأصليين[٥٥]، إن هذا الفرق الحيوى هو ما نحتاج لتناوله لدى دراسة المسعى الأولى لجورجن هابرماس Jurgen Habermas لطرح مسألة مستقبل حقوق الإنسان فى المجال العام. وأعنى الإيمان بالجوهر الإجرائى للسياسة العامة التداولية[٥٦]، ولتبسيط الأمر (لكن بدقة على ما أمل) فإن تلك الممارسات للسياسة يتعين أن يستتبعها مساواة بين الخطاب الدولانى للمتعلمين والخطاب التخريبى للسكان الأصليين (غير المتعلمين). وهذا بالتالى يفترض مقدما أن هياكل القوى المهيمنة تم تقييدها (أو يمكن فرض قيود عليها إلى حد كبير) تمهيدا للنضال من أجل المساواة فى الكرامة فى الخطاب بين الأمى والمتعلم وبين من يملك ومن لا يملك وبين المتعرضين للتعذيب ومرتكبيه وبين الذين يعانون من نقص الاحتياجات الأساسية للحياة ومن يعانون من فرط السعادة .

وعلاوة على ذلك ، فإن منظرى الخطاب حريصون دائما على أن الممارسة المنطقية تشكل الواقعية الاجتماعية. فلا يوجد منتهك أو متعرض للانتهاك أو أى نوع من الانتهاك خارج إطار الخطاب. لكن هناك تجاهل أو حجب لما هو غير منطقى أو الممارسات المادية للقوة والمقاومة. هذا الحديث لا يجسد المعاناة الإنسانية الحالية لأغراض تحسينية أو تخليصية مستقبلية موقفها (على الأقل من وجهة نظر المتعرضين للمعاناة) شديد الالتباس لدرجة قاسية نظريا. والنظام غير المنطقى للواقع ومادية

---

(٥٥) . Anthony Woodiwiss (1998) 104 تتناول أخلاقيات خطاب ما بعد الميتافيزيقى لهابرماس Habermas فى أفضل الأحوال مستقبل حقوق الإنسان من حيث المجتمعات ما بعد الصناعية . وهذا - وإن كان مصيريا بالنسبة لمستقبل حقوق الإنسان فى العوالم المنطقية للمتعلمين - يشير إلى حاجة مساوية - لكن ليست منفصلة - لإعادة تصور مستقبل حقوق الإنسان بالنسبة لغير المتعلمين .

(٥٦) . Jurgen Habermas (1996) 304-8

الانتهاك الإنسانى تمثل أمورا مهمة فقط - إن لم يكن أكثر من ذلك - من وجهة نظر المتعرض للانتهاك(٥٧).

(ح) المنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان :

باستخدام مفهوم "المنطق الموازى" ، أدمج بين مفهومى المنطق والخطابة. والمنطق النموذجى يتبع سلسلة سببية دالة إلى خاتمة موجهة من المقدمة المنطقية الكبرى والصغرى. والمنطق الخطابى لا يعتبر الجدل "روابط فى سلسلة" بل أرجلا لمقعد(٥٨)، ومايهم فى المنطق الخطابى هو اختيار تعبيرات من التراث الأدبى قادرة على تحديد مواضع تبدأ منها عمليات الإقناع. وتلك العمليات نادرا ما تحكمها تعبيرات محددة مسبقا، بل إنها تتغلغل فيما يعتقد المرء بضرورة مناقشته(٥٩)، إن المنطقيات والمنطقيات

(٥٧) نقطة تم تثبيتها على نحو قاس على سبيل المثال بفعل التقنيات الإنتاجية التى استتبعها صنع وتوزيع الألغام الأرضية أو أسلحة ومعدات الدمار الشامل. وسيكون من باب الإفراط إذا قلنا إن ذلك تشكل نتيجة للممارسات المنطقية وفى إطارها. ومادية الممارسات والمجالات والتشكيلات غير المنطقية مستقلة نسبيا عن نظريات الخطاب. كما أن الممارسات المنطقية لحقوق الإنسان قادرة أحيانا على إبراز ضحايا نشر تلك التقنيات بوصف هذا النشر انتهاكا لحقوق الإنسان . وبقدر ما هو متاح لكلمة أخيرة، فقد اقترب ديفيد هارفى David Harvey من ذكر ذلك حين قال: الخطاب واللغة ربما يشكلان موضعا حيويا للنضال ، لكنهما لا يشكلان كل المواضع، وليسا بالضرورة أهم تلك المواضع. . David Harvey (1996) 113

(٥٨) . Julius Stone (1964) 327

(٥٩) عبر عنها أومبرتو إيكو Umberto Eco بصورة مثيرة للإعجاب على النحو التالى: على سبيل المثال أستطيع أن أقول ما يلى : ما يملكه الآخرون بعد أن أخذوه منى ليس ملكا لهم . فمن الخطأ أن تنزع عن الآخرين ممتلكاتهم. لكن ليس من الخطأ استعادة الترتيب الأصلى للممتلكات فيعود إلى ما كنت أمتلكه فى البداية. لكننى أستطيع أيضا أن أدفع بما يلى: حقوق الملكية تقر بالحيازة الفعلية لهذا الشىء المملوك. وإذا أخذت أنا من أحد ما فى حيازته بالفعل أكون بذلك قد قمت بعمل ضد حقوق الملكية ويكون ما تم بفعل ذلك سرقة. وقطعا هناك حجة ثالثة يمكن أن تذكر فى هذا السياق: كل الممتلكات هى فى حد ذاتها سرقة. فأخذ الممتلكات عمن كانوا يمتلكون يعنى استعادة توازن، تم انتهاكه فى الأساس بسرقة . وبناء عليه، فإن أخذ الممتلكات عن ذوى الأملاك هو أخذ لحصاد سرقتهم. وهذا ليس فقط حقًا بل إنه واجب Umberto Eco (1995) 104

الموازية ذات الصلة بحقوق الإنسان تتمركز حول كيفية بناء المرء لتكنيكات الإقناع بوصفه وسيلة لخلق الوعى[٦٠].

وروحنا الجماعية المرتبطة بحقوق الإنسان، التى تحدث وتعزز تكنيكات الإقناع المشار إليها سلفا هى روح متعددة الألوان وطارئة ودائمة التشظى، وتلك الروح أيضا هى من صنع القوة والمقاومة، ويبقى خطاب حقوق الإنسان متحزبا إلى حد بعيد، فهو لا يستطيع أو يتحمل التعايش خارج شبكات الالتزام مشبوب العاطفة أو التضامنات الطارئة سواء نيابة عن أو بأمر من الطبقات المهيمنة أم التابعة، فكلاهما يدعى ملكية رؤية تحولية للسياسة والطموح المتعلقين بالآفاق المستقبلية الإنسانية الممكنة، وتكمن الدلالة التاريخية لحقوق الإنسان (بغض النظر عن أدائنا مع طين الخزاف ذلك) فى رفض أنظمة التفكك المدارة ، حتى إذا كان ذلك معادلا فقط لثقب فى مؤخرة سفينة السيادة الغارقة لسلطة الدولة .

(ط) الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان :

إحساس بالقلق يلازم استحضارى الحثيث لمفهوم مستقبل حقوق الإنسان. فبأحد المعانى هذا المستقبل هو ماضى زمن وحالة وظرف حقوق الإنسان. وبمعنى آخر ما يمكن أن يشكل تاريخ حقوق الإنسان مستقبلا يعتمد على كيفية تصور المرء – نظريا ومن خلال الحركة – لتحديات عمليات العولمة. ونحن مدعوون بالفعل لتثمين الحاجة لإعادة توجيه حقوق الإنسان فى إطار عمليات التغيير الحالية[٦١]، ومن وجهة النظر

(٦٠) . Umberto Eco (1995) 105 استعرت عبارة إيكو Eco لشرح مهمة الخطاب بصفة عامة .

(٦١) . UN Commission on Human Rights (1999)

هذه، فإن ما يعتبر تكليفا هو نفس نمط إعادة توفيق الأوضاع الهيكلية لانعكاسية حقوق الإنسان. وتبدو آفاق إعادة تدوير لغات حقوق الإنسان الأخلاقية كئيبة فى ظرفنا الإنسانى المتعولم الحالى.

وهناك رؤية مغايرة تؤكد تجذر مفهوم المدينة الفاضلة. فهى تبنى الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان بوصفها تستتبع أساليب لا تكنوقراطية لتصور تلك الآفاق. وإذا كان التصور التكنوقراطى يسلم باستمرارية الأشكال والهياكل السياسية - على الأقل دون حدوث انهيار ما خلال وقوع إحدى الكوارث - فإن التصور اللا تكنوقراطى يعيش على الحيوات المثالية لمواطنين رحالة يعيشون بيننا مجسدين رفضا للتقييد بمراعاة الدولانية أو الإذعان لها ورابطين شعورهم بالرضا عما أنجزوه بسعادتهم فى المجتمع الذى يعيشون فيه لا بمكتسباتهم المادية (٦٢). هذا العمل يدور فى عوالم حقوق الإنسان بين إمكانية العولمة لمستقبل حقوق الإنسان من جانب ورؤية المدينة الفاضلة لتحول تحركه حيوات مثالية لمواطنين رحالة من جانب آخر (٦٣)، لكن هذا العمل أيضا يفترض بأن حقوق الإنسان، شأن لغات القوة والتمرد، لها آفاق مستقبلية عديدة لا أفق واحد محدد .

---

(٦٢) . Richand Falk (1995) 101-3

(٦٣) يشير البروفيسور فالك Falk إلى الأم تيريزا Mother Teresa والأسقف ديزموند توتو Desmond Tutu وباولو فريرى Paulo Freire وليخ فاليسا Lech Walesa وكيم داى جونج Kim Dae Jung وبترا كيلى Potra Kelly لكن بجانب هذه الشخصيات الكاريزمية هناك عدد لا يحصى من السيدات والرجال الذين لن يتسنى لنا معرفتهم على الإطلاق. ويكمن خلف كل حياة أسطورية لحقوق الإنسان حيوات المئات من بنى البشر ليست أقل مثالية. إن مهمة التأريخ لحقوق الإنسان هى دحر نظم التجهيل. وهذه المهمة تتعقد بصور مزعجة من جانب العديد من المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الأمم المتحدة أو التى تعتبر نفسها معتمدة. فهذه المنظمات تكون نافذة فى الإعلام وتعمد لإغفال البطولة الأخلاقية المجسدة فى الحيوات المثالية التى نشهدها فى الحياة اليومية .

(ى) المعانـاة :

لا يرتبط خطاب حقوق الإنسـان الدولانى فى تعبيراته إزاء حقوق الإنسان بلغات الألم الإنسانى والمعاناة الاجتماعية إلا إذا كان ذلك ملائما للدولة. وعلى النقيض ، نجد أن نضالات الشعوب ضد أنظمة سياسة القسوة الشديدة متجذرة فى الخبرة المباشرة بالألم والمعاناة (٦٤).

وحتى مع ذلك، فإن لغات حقوق الإنسان تسبب إشكالية لمفاهيم المعاناة. فالمعاناة كلية الوجود للدرجة التى تكون بها طبيعية. والألم والمعاناة أمران فظيعان. وبعض أشكال المعاناة تعتبر "ضرورية" والبعض الآخر منها "غير ضرورى". والتقاليد الثقافية المختلفة تزن المعاناة الاجتماعية على أنها "مبررة" أو "غير مبررة" ما يجعل تعريف كلمة المعاناة أمرا صعبا. وحقيقة ، فإن إحدى طرق قياس التأثير الاجتماعى لحقوق الإنسان هى تضمين الأشكال الجديدة – التى تبتكر للمعاناة المبررة – فى "الفهرس الخاص" بذلك التأثير. والمساواة بين الجنسين تجعل البطاركة يعانون فى كل مكان. والإطاحة بالتمييز العنصرى فى الولايات المتحدة جعل الكثيرين من المعتقدين بأفضلية البيض يعيشون حالة معاناة، وحراس ومسئولو السجون يعانون عندما تمس سيادتهم من قبل عمليات إصلاح السجون التى تمنح حقوقا للسجناء، والناس فى المواقع العليا يعانون عندما تحقق الحركات ضد الفساد القليل من النجاح. وكلنا تلقينا رسائل بالبريد الإلكترونى من مجموعات من تشيلى تحثنا على التفكير فى المعاناة التى فرضت على بينوشيه Pinochet جراء إجراءات التسليم، وكما نعلم كلنا فإن الممارسات المتشددة لحق تقرير المصير – من جانب جماعات متمردة تسعى للاستقلال الذاتى وبهوية مجتمعية منفصلة – تستتبع فى أغلب الأحيان معاناة إنسانية واجتماعية لدرجة عصية على التصديق.

---

(٦٤) طالع أيضا مقدمة الطبعة الأولى (من هذا الكتاب) : vi-ix .

والمعاناة الإنسانية الموجهة نحو - والناتجة عن - إنفاذ حقوق الإنسان هى معاناة خلاقة ومدمرة فى ذات الوقت للإمكانات الإنسانية. هى مولدة للقوانين بمفهوم تشريعى[٦٥]. كونها شكلا من فرض المعاناة الاجتماعية العلمانية. وهى مدمرة للمعاناة التى تضفى عليها شرعية بفعل تقاليد دينية من خلال الكوزمولوجيا[٦٦]. وبأحد المعانى تضفى منطقية حقوق الإنسان الشرعية فقط على أشكال فرض المعاناة العلمانية. لكن حتى هذا الفرق المهم يظل غير ثابت بصورة متأصلة بسبب وصمها بالكثير من الحدود بين المعاناة الضرورية وغير الضرورية [٦٧]. والتى لا تكون فى كل الأحيان حساسة للغاية تجاه إشكالية الخصوصية الثقافية أو المهنية للمعاناة الإنسانية[٦٨].

وهناك حقيقة تعد بالنسبة للأغراض الحالية حاسمة مفادها أن أدوات وأنظمة ومنطقية حقوق الإنسان تحدث أيضا تسلسلات هرمية مختلفة من الألم والمعاناة التى تضفى عليها الشرعية، وتسعى أنظمة حقوق الإنسان الدولانية لإضفاء الشرعية على عقوبة الإعدام (رغم معيارية الإلغاء المتدرج) وعلى توفير حالة تعليق لحقوق الإنسان فى مواقف الطوارئ (رغم أن الفارق دقيق لا يكاد يدرك) وعلى دعم التفريق المستعصى على المعالجة بين ممارسة الحقوق المدنية والسياسية من جانب والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جانب آخر، وبالمثل فإن بعض إجراءات حفظ الأمن العالمى لحقوق الإنسان من خلال أنظمة العقوبات التى نشأت فى حقبة ما بعد الحرب الباردة وكذلك إجراءات التدخل العسكرى العلنى المسبب لانتهاكات بالغة

---

(٦٥). Robert Cover (1983)

(٦٦) طالع على سبيل المثال : . Thomas Aquinas (1989)

(٦٧) . Maurice Glasman (1996)

(٦٨) طالع على سبيل المثال : . Arthur Kleinman, and Joan Kleinman (1997) 25 طالع أيضا الفصلين السادس والسابع.

وصارمة ومستمرة يتم التفكير فيها على أنها أمور مبررة باسم تأمين حقوق الإنسان. وحتى المنطقية اللادولانية (والتى تبدو من الوهلة الأولى تقدمية) لحقوق الإنسان تبرر فرض المعاناة الإنسانية باسم حركات تقرير المصير والتحرر والحكم الذاتى والهوية، وعلاوة على ذلك ، فإن العمليات المعاصرة للعولمة تخلق فنا مسرحيا جديدا من المعاناة الإنسانية القابلة للتبرير بطرق تجعل لغات حقوق الإنسان غير ملائمة لثيولوجيات التجارة الحرة والاستثمار الحر(٦٩).

إن رؤى مستقبل حقوق الإنسان لا تعتمد فقط على قدرتنا على تسمية نظام للشر، بل أيضا على قدرتنا على التكلم بوضوح عن نظرية معيارية متعلقة بعدم القابلية الأخلاقية لتبرير أشكال وتشكيلات محددة من المعاناة الإنسانية التى يجسدها نظام الشر.

(ك) عصر للشر الراديكالى وكذلك لحقوق الإنسان :

من هذه الزاوية يستحق أن نذكر - مرارا وتكرارا - أن عصر حقوق الإنسان هو فى نفس الوقت عصر الشر الراديكالى، هذا المفهوم الكانتى (نسبة لإيمانويل كانت Immanuel Kant) يحمل توكيدا فى وصف حنا أرندت Hannah Arendt للشر الراديكالى على أنه "عنصر هيكلى فى عالم الشئون الإنسانية" الذى يكون فيه بنو البشر "غير قادرين على غفران ما لا يمكن معاقبته ... وغير قادرين على معاقبة ما تبين أنه لا يغتفر" (٧٠). وهى تواصل أن "كل ما نعرفه هو أننا لا نستطيع معاقبة أو

---

(٦٩) Stephen Gill (2003); Jane Kelsey (1999, 1995)، طالع أيضا الفصلين الثامن والتاسع.

(٧٠) طالع: Hannah Arendt (1958) 24; Carlos Santiago Nino (1996); Joan Copjec (1996) .

غفران مثل تلك الإساءات وأنهم بذلك يسمون فوق عالم الشئون الإنسانية وإمكانات القوة الإنسانية"[٧١].

وكتبت أرندت Arendt فى أعقاب الهولوكوست والطرق الأخلاقية البطولية المتناقضة المرتبطة بتعويضاتها ما أدى لابتكار مبادئ نورمبرج (وطوكيو)، ولاشك فى أن ذلك مهد السبيل لتناول - وببعض الأنماط المعيارية - الممارسات الكارثية للسياسة القومية والعالمية أنذاك، ومنذ ذلك الحين أيضا صارت ممارسات الشر الراديكالى كونية، بل ومبتكرة فى الكثير من معسكرات العمل، والشر الراديكالى الذى ربما لن نعاقب أو نغفر إزاءه نما بسرعة، لكن لمن لديه الفضول وحب الاستطلاع والتعلم، فإن ما يجب أخلاقيا مشتق من واقع لا إنسانى، وبكلمات أخرى فإن الشر الراديكالى هو الرحم الذى يغذى جنين حقوق الإنسان المعاصرة .

ويوفر مفهوم الشر الراديكالى، فى ذات الوقت ، ديناميكية الولادة والنمو لحقوق الإنسان المعاصرة وكذلك لإيحاءات موتها، ولدى التعامل مع الانتهاكات التى تتجاوز إمكانية العقاب أو الغفران تأخذنا مواقف الشر الراديكالى (كما سنرى لاحقا) أيضا إلى مرحلة تتجاوز أسس ومعايير حقوق الإنسان التى تساعدنا تلك المواقف على تأسيسها، وحتى إذا كانت مواقف الشر الراديكالى تعجل من الإجماع المعيارى ضد ذلك الشر ، فإن الطرق الفعلية للتعامل فى أعقاب ذلك الشر تؤدى بنا لرد يهزأ مرارا وتكرارا بتلك المعيارية الوليدة الموجهة نحو حقوق الإنسان، وعلى هذه الأرض فإن شذوذ (بمعنى اللا معيارية العنيفة) المعتدى يتحد مع شذوذ (بمعنى اللا قوة) المتعرض للانتهاك[٧٢].

(٧١) المرجع السابق نفسه.

(٧٢) لفهم هذه الملاحظة على المرء أن يربط نفسه - وهو ما لا يطاق - بأحداث الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول العصيبة والأحداث الوحشية التى وقعت بعد حربى أفغانستان والعراق .

وإذا فكرنا فى الشر الراديكالى بهذه الحيثيات سيكون مستقبل حقوق الإنسان قطعا كئيبا، الشر الراديكالى هو فرض للمعاناة يتجاوز التعويض أو الندم أو الحقوق أو التذكر. وربما لذلك يبدو من الحماقة التفكير فى الاستعمار (وتوأمه السيامى الإمبريالية) باعتبارهما نظامًا للشر الراديكالى بنفس طريقة التفكير فيه فى سياق سياسة الإبادة الجماعية الحديثة، وربما أيضا يجسد ذات المزاج التعقلى عدم رغبتنا وعدم قدرتنا على نعت الحرب الباردة بنظام للشر الراديكالى، ولم يكن هناك مسعى لتأسيس وتثبيت انتهاك الحرب الباردة المتفشى لحقوق الإنسان جرائم ضد الإنسانية، ولم يكن هناك أيضا اعتراف بالمسئولية أو حوار حول أشكال الإصلاح أو العودة إلى وضع سابق، هذا الفقدان الأخلاقى المنظم للذاكرة يقوض ذات أسس حقوق الإنسان المعاصرة. وربما لن تكون ثقافات حقوق الإنسان قوية فى مواجهة المستقبل إذا تأسست على سياسة نسيان الماضى الرهيب المنظمة بصورة شاملة للغاية أو على الانتهاك الإنسانى الواقع حديثا.

إن وضع إطار لمفهوم الشر الراديكالى ذاته ربما يقودنا للتفكير فى "الآخر" لذلك الشر باعتبارها أمرًا روتينيًا فى حياتنا اليومية ربما - بطريقة أو بأخرى - تتصارع معه أسس ومعايير حقوق الإنسان بدرجة أكثر فاعلية، وهناك أسباب كثيرة تجعلنا لا نترك هذه المسألة دون اختبارها على الأقل من زاوية معاناة المتعرضين للانتهاك.

ويتناول مفهوم الشر الراديكالى - على الأقل فى سياق القانون الدولى الناشئ - إشكالية كيفية التعامل على نحو ارتجاعى مع الانتهاكات البالغة لحقوق الإنسان من جانب الدولة أو النظام الاستثنائى، وبهذا المعنى، فإن المفهوم يعرف الشر الراديكالى بممارسات الإبادة الجماعية من جانب السلطة، كما أن المفهوم يركز الطاقات القانونية والشعبية على مشكلة سابقة هى كيفية المزج بين العدالة والرحمة وبين الحق والتصالح وبين الماضى والمستقبل، غير أن الشر الراديكالى ينمو ويزدهر على نحو مستقل خارج إطار قصص التاريخ المتعددة بشأن الاستعمار والإمبريالية والحرب الباردة ، رغم أنه مازال محددا بها فى بعض المواقف، وتكمن أشكال اشتهاء السلطة إلى حد الموت فى

العديد من المواقع الهيكلية، وهذه حقيقة بحمد الله مدركة إلى حد ما فى إطار السلطان القضائى وقانون حقوق الإنسان الدولى المعاصر الذى يتناول :

الانتهاكات الإنسانية لأسباب تتعلق بالمجتمع أو الثقافة مثل ظلم المرأة ؛

النظام القائم على التمييز الطبقى الذى مازال يبرر انتهاكات نوى الحصانات ؛

محنة الفئات المنسية (مجتمعات السكان الأصليين المهددين بالانقراض، الذين يشار إليهم فقط بوصفهم مواقع للاختلاف الجينى الإنسانى أو التنوع الوراثى الذى ينبغى إنقاذه من خطر الانقراض)؛

محنة ملايين النساء والفتيات اللواتى يخضعن لعبودية جنسية من خلال عمليات الاتجار القسرى بالمرأة ؛

التجنيد الإلزامى للأطفال والصبيان سواء فى ميليشيات الدولة أو ميليشيات المتمردين؛

الفئات التى تعيش تحت ظروف أو فى سياقات الفقر المدقع .

ويكمن الخطر قطعا فى أن هذه الحالة من تشتت مفهوم الشر الراديكالى تصادر مواضع سلطانه وقوته .لكن تلك الحالة مطلوبة فى معركة حقوق الإنسان المعاصرة على الأقل من وجهة نظر المتعرض للانتهاك، ومن هذه الزاوية يعتمد مستقبل حقوق الإنسان بدرجة متعاظمة على التفهم الشامل للشر الراديكالى سواء بوصفه ممارسات لسياسة كارثية مركزة أم بوصفه انتهاكًا هيكليًا يوميًا .

وفى هذا المعنى تظل مسألة ربط مستقبل حقوق الإنسان بالمعاناة الإنسانية مصيرية لذلك المستقبل. كما أن لغات حقوق الإنسان - بوصفها منتجات لسياسة الرغبة فى العوز والاحتياج التى تنتهج بين الحكومات أو من جانب المنظمات غير الحكومية - تسببت فى إبراز مشكلات بعض صور المعاناة على حساب صور أخرى من المعاناة أيضا، وعلى وجه الخصوص فإن التفاوض الأخلاقى إزاء المعاناة يسعى

لإصلاح "ماضى" الانتهاك الإنسانى المفرط من خلال بناءات لمستقبل محرر من الميل الشامل نحو ذلك الانتهاك .

ويستتبع تلك البناءات وقائع متناقضة، فإذا اكتسب المتعرض للانتهاك صوتا سرديا تتواجد السلطة السردية فى مكان آخر، والحقائق التى تظهر لا تكون متمردة بل تضفى عليها الصفة القومية، ولا يسمح للماضى بالحديث إلا فى خدمة المستقبل، وحتى مع ذلك ، فإنه لا توجد ضمانة بأن ذلك المستقبل سيقيد لجعل حقوق الإنسان آمنة، كما أن المتعرضين للانتهاك لن يكونوا فى موضع يخولهم لنحت ذلك المستقبل حتى إذا استسلموا لمشروعات إعادة البناء القومى لسيرهم الذاتية وقصصهم الحاملة لمعاناة إنسانية متفشية أخمدت – على نحو لا رجعة فيه – مشروعات حيواتهم فى ابتهالات التعذيب والحكم الاستبدادى والإرهاب .

وأشير هنا إلى أجهزة مر على إنشائها بالكاد ربع قرن هى لجان المصالحة ولجان تقصى الحقائق(٧٣). فهذه الأجهزة علامة على تقدم حركة أخلاقية لحقوق الإنسان. فلم تظهر مثل تلك الأجهزة فى أعقاب الخلاص من الاستعمار، وإلى ذلك اليوم ، لم تفكر أى قوة إمبريالية أو استعمارية فى إمكانية اعتذارها للشعوب التى استعمرتها، كما لم تتخيل أبدا فكرة دفع تعويضات، ومن هذا المنظور، فإن مثل هذه الأجهزة التى قادتها أمم العالم الثالث تمثل علامة تحسن أخلاقى فريد جدير بالذكر.

وفى الوقت ذاته ، فإن كل ذلك يقع داخل تشكيل خاص ينبغى تسميته بالاقتصاد السياسى لحقوق الإنسان المعاصرة، فهذا التشكيل يعوق أى إصرار من جانب القوى العالمية المهيمنة على الاشتراك فى جريمة – أو استحقاقية اللوم عن – تثبيت أو تسليح

---

(٧٣) طالع : Marc Osiel (1997); Harvard Human Rights Program (1997); Priscilla B. Hayner (1997); John Duggard (1999) 277; Neil J. Kritz (1995); Judith Shklar (1986); Carlos Santiago Nino (1996); Martha Minnow (1998); Geoffrey Robertson (1999).

أو دعم (أو معاونة أو تحريض) الأنظمة التى تنمو على سياسة الوحشية الكارثية، وحتى مع توجه لجان تقصى الحقائق نحو أن تكون نظام العصر، فإن ما يستتبعها - من مفاوضات أخلاقية بشأن المعاناة - يظل معيبا للغاية وغير قادر على معالجة الأسباب المباشرة للانتهاك الإنسانى .

كما تظل العمليات أيضا معيبة للغاية من منظورات المتعرضين للانتهاكات، فهؤلاء يظهرون فقط رواة أمام هياكل المحاسبة - التى تعمل أيضا على الوصول لتسويات - فى إطار لا يمنحهم صوتا أوليا، وتصير شهاداتهم المادة الخام " لإعادة البناء القومى". وتضفى على معاناتهم الأساسية وتعرضهم للانتهاك صفة قومية فى كل مرة أخرى[٧٤]. ودون أى توكيد على ازدياد حساسية الأجهزة ووكلاء الحكم القومى والعالمى تجاه حقوق الإنسان ، فإن تلك المفاوضة الأخلاقية إزاء المعاناة تنمو على أخلاقيات المتعرضين للانتهاكات، والكثيرون من الفلاسفة البوذيين استحضروا عقيدة الشفقة من أجل بول بوت Pol Pot[٧٥].

---

(٧٤) قال ميشيل فوكو فى : Michel Foucault (1989) 89 at 92 "حيث إن الذاكرة عامل مهم للغاية فى النضال، (حقا تطور الصراعات فى الواقع نوعا من تقدم التاريخ بوعى) يستطيع المرء السيطرة على ديناميكية الناس إذا سيطر على ذاكرتهم . كما أنه يستطيع السيطرة على خبراتهم ومعارفهم عن النضالات السابقة" . السيطرة على إدارة ذاكرة الجمهور وصور النسيان المنظم هى بكل وضوح أشكال مفضلة لأنماط الحكم والنظام لدى إدارة انتقال سياسى . لكن للمتعرضين للانتهاكات تاريخا خاصا بهم ينبغى أن يجعل - بطريقة مثالية - مشروع السلطة متوقفا على لحظات الصدام بين الحقائق السردية للسلطة والحقيقة المتمردة للضحايا مع التوكيد على قدرة السلطة على محو صور الضحايا والتعذيب المنفذ من الدولة ذاتها إذا ثار قلق بشأن أساس شرعيتها . وحين تعانى السلطة من سكرة الموت تظهر إمكانية تحقيق العدالة . طالع: Upendra Baxi; "Reflections on Narrative Rights and Victimage", in Upendra Baxi (1994) 28 at 32

(٧٥) وبالمثل لدى سؤال بينوشيه Pinochet للتعبير عن ندمه (قبيل بدء إجراءات التسليم البريطانى له) عما ارتكبه من انتهاكات بالغة وصارخة لحقوق الإنسان ، حتى إربيل دورفمان Ariel Dorfman ناشد الأخلاقيات السامية للمتعرضين للانتهاكات . وكذلك طالبت بالغفران لجنة تقصى الحقائق والتسويات فى جنوب أفريقيا .

وتتأرجح ثقافات حقوق الإنسان المعاصرة بين عقوبة مرتكبى الانتهاكات وعروض الغفران من جانب المتعرضين لتلك الانتهاكات ، ما يظهر بطريقة أو بأخرى السمو الأخلاقى لهؤلاء الذين تعرضوا للانتهاكات. وربما يعتمد مستقبل حقوق الإنسان على الكيفية التى سيجعل بها التفاوض الأخلاقى بشأن المعاناة أكثر شمولية ومشاركة وعدالة فى العقود المقبلة من وجهة نظر المتعرضين للانتهاك أولا ثم من وجهة نظر المعتدين.

وبطرحى لهذه الأسئلة المثيرة للقلق لا أتمنى أن أقلل من شأن الخطوات الصغيرة - لكن المهمة - التى اتخذت حتى الآن، فالتطبيقات العملية لجعل الممارسات الكارثية للسياسة بالغة القسوة خاضعة للمحاسبة هى أقرب لعمل عصور فى بناء تشكيلات ضخمة من الشعاب المرجانية، لكن فى غياب أشكال جديدة معذبة من التضامن الإنسانى الانعكاسى(٧٦). تظل أعجوبة حقوق الإنسان الحالية هشة.

وربما يثير ذلك التضامن أمرين هما تشكيل "المعوض المثلى" وظاهرة شاردة هى الإفراط فى تشكيل المحاكم(٧٧). فكلا الأمرين بدوره سيؤدى فى نهاية الأمر إلى الإفلات من الاتهام (٧٨). بالنسبة لنفس مصادر القوة العالمية المسببة لانتهاكات فظيعة للإنسان وحقوقه، وإذا لم تواجه تلك المسببات - بل القوى الأصلية للشر الراديكالى - بقوة حقوق الإنسان التى تمنع الإفلات من الاتهام سيبقى مستقبل حقوق الإنسان غامضا بعمق وغير آمن بالمرة .

---

(٧٦) أوضحت فينا داس Veena Das أن "العالم الداخلى" للمتعرض للانتهاك لديه أيضا تاريخا وهو تاريخ المقاومة لمصادرة الذاكرة . وتساءلت : أى نوع من التضامن الإنسانى ينبغى على المرء تأسيسه مع أناس فى مواجهة الإدراك بوجود دفع لتحويل تلك المعاناة إلى تعليق أخلاقى ؟ هل من سبيل لبعث نضال دوركايم Durkheimمن أجل تحويل الألم الجماعى ليشهد على الحياة الأخلاقية للمجتمع؟ وأى مفاهيم خلق مجتمع أخلاقى ينبغى علينا أن نجمع الدولة والمجتمع عليها فى مواجهة مثل هذا الإرهاب . طالع : Veena Das (1995) 190-1 .

(٧٧) . Odo Marquard (1989) 22-37

(٧٨) at 49-57، من المرجع السابق.

الفصل الثانى

مفهومان لحقوق الإنسان
"حديث" و "معاصر"

١- التأليف والملكية :

يقدم الخطاب السائد نفس مفهوم حقوق الإنسان باعتباره هبة من الغرب إلى باقى العالم. وليست المصطلحات المستخدمة هنا مجرد إشكالية، بل إن العلاقة المفترضة بين تلك المصطلحات توحى بثنائية المقدرة / البراعة الفائقة لدى الغرب إزاء الابتكار المستقل للمفهوم والكرم الزائد ببثه للعالم. غير أن مجاز "الهبة" يتضمن سرقة وبيع بالجملة لأمم ولعبيد عاشوا لحظات تأسيس الاستعمار[١]، ثم لحظات قريبة لاستعمار جديد بدعاوى التنمية، وحيث تنشأ الهبة فى صورة أشكال جديدة من الخضوع تتضمن أنظمة مشروطيات التجارة والمعونة والتنمية وحقوق الإنسان .

إن مفهوم الهبة بوصفها فعلاً أحادياً يعقد طبيعة الهبة - المضفى عليها شرعية أنثروبولوجية - بتحويلها لأفعال تبادلية بين طرفين متساويين. ولم أبدأ بعد فى طرح سؤال الفرق بين "الهبة" و "اللعنة" التى تتحقق عندما تكون "هبة" حقوق الإنسان المنشأة بأثر رجعى ممسوسة بلعنة الاستعمار بصوره، التى لا تعد ولا تحصى. كما

---

(١) ممارسات الغزو والاستعمار تبقى عصية على التصور بأى لغة أخرى .

أننى لا ألاحق هنا المفهوم المحدد للعنف الإدراكى المتمثل فى جمع أعداد ضخمة من البشر والثقافات والحضارات، التى تجاوزت الوقت التاريخى للغرب، ومن ثم تشكيل كتلة "الباقى"، وبالتناظر التقليص الأيديولوجى غير المتمايز للمفاهيم التأسيسية للغرب[٢]، إن تعقب هذه الجوانب وما يرتبط بها يظل عملا مستقبليا. لكن هذا الفصل يتناول بشرح جرىء العنف المتأصل لنموذج حقوق الإنسان "الحديث".

ويظل مهما أن نحدد فى البداية ادعاءات الهيمنة، القوية منها والضعيفة، فى قصص منشأ حقوق الإنسان. ويؤكد الادعاء القوى (أسمى ذلك بالنظرية المستحيلة) أن تقاليد حقوق الإنسان لا يمكن لها أن تنشأ إلا فى الغرب[٣]، والادعاء الضعيف يتكون من فكرتين : الأولى، أن تقاليد حقوق الإنسان نشأت تاريخيا فى الغرب (الادعاء التاريخى)، والثانية، أن حقوق الإنسان تم الترويج لها من الغرب (الادعاء التبشيرى)[٤]، إذن فهذه الادعاءات الثلاثة تؤثر على الخطاب السائد لحقوق الإنسان على صعيدى الحكم والمقاومة.

(أ) الادعاء التبشيرى :

لا تتعلق نقطة الادعاء التبشيرى بدقتها، بل بطبيعة السياسة التى تمثلها. وسواء كان التبشير لحقوق الإنسان أو تبشيرا دينيا، فكلاهما يقدم الفرق بين "جودة الرسالة" التى ربما تكون جوهريا قوية و "دور الرسول" أو المبعوث الذى ربما يكون مشتبها به

(٢) البروفيسور إيستفان بوجانى Istvan Pogany زميلى المميز فى وورويك دائما يقول إنه لا يعترف بأى شىء يعرفه عن أوروبا عندما أشير إليه أو إلى التشكيلات الأورو – أمريكية ! إن ذلك مذكر ثمين بالفرق بين أمم وشعوب أوروبا المهيمنة / الإمبريالية والخاضعة / التابعة .

(٣) Johan Galtung (1994) 13 مع زيادة التوكيد).

(٤) Ibid. (1994) .

أو بغيضا[٥]، ومعظم المجتمعات النشطوية فى جنوب الكرة الأرضية تعتبر دور مبعوث حقوق الإنسان (موظفو الدولة بالمجتمعات الرأسمالية فى العالم الغربى ومخططو وواضعو برامج التنمية ومنهم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) بغيضا. وبالفعل فإن نجاح حركات حقوق الإنسان يقوم على قدرتها على تشويه سمعة مبعوثى حقوق الإنسان. كما تشكل جودة الرسالة مشكلة بالنسبة للتبشير لحقوق الإنسان؛ لأن تلك الحقوق يروج لمعظمها من جانب قوى الافتراس والنهب التى تحترمهم على الأقل فى التعامل مع أمم وشعوب أخرى. وتبدأ الشخصية الافتراسية للرسالة مشوارها الطويل بمفهوم أن الشعوب الأدنى مرتبة (التابعة) أو المستعمرة ينقصها الخصال التى تكسب بها الاعتراف إنسانيا. والمفهوم الخاص "للعبء الذى يتحمله الرجل الأبيض" هدف إلى تحويل الهمج إلى بشر معترف بهم، وبالتالى ربما يعتبرون مؤهلين وجديرين باستلام هبة حقوق الإنسان.

ومفهوم "العبء الذى يتحمله الرجل الأبيض" أو الرسالة الحضارية يخفى عن الرؤية تبريرات فرض عنف استثنائى استمر عبر أجيال. وقدم إيمانويل كانت Immanuel Kant هذا المفهوم عندما تحدث عن العنف الإدراكى الكبير بمصطلحات بدت دقيقة لدى وصف كل ذلك بعملية تولى خلالها أوصياء بعينهم إدارة نسبة كبيرة من الجنس البشرى[٦]، كانت طيبة تسببت أيضا فى القتل. فمفهوم الوصاية لم يمت بزوال الاستعمار. وهو يتمثل فى أشكال عنف مماثلة متنوعة وأحيانا تقع فى دول بعالم تخلص معظمة من الاستعمار.

ولدى المرور على هذه النقطة سأشير فقط إلى أنه ليس فقط "الغرب الوحشى" الرأسمالى، بل أيضا "الغرب" الاجتماعى اهتدى برؤاه إلى ضرورة جعل كل البشر

---

(٥). Fred Dallmayr (2002) 173 (1998) 71-3

(٦). Immanuel Kant (1784) 32-50

أحرارا. وبنى "الغرب الوحشى" الرأسمالى رسالته التبشيرية على أنها تتطلب إعادة هيكلة العنف لدى الآخر غير الأوروبى الذى ربما يظهر بذلك على أنه مستحق لاستلام الهبة النبيلة. وإعادة الهيكلة تلك تحركت لشوط بعيد زمانا ومكانا مفتتحة سباق محاكاة بين الأمم الأوروبية الرائدة التى ترى فى الاستعمار واجبا أخلاقيا تجاه التقدم الإنسانى(٧)، وهذه المحاكاة الاكتسابية التى ترجمت لاحقا فى هيئة مناطق نفوذ الحرب الباردة خلفتها تحولات تمثلت فى نموذج العولمة الاقتصادية المعاصرة، ثم اليوم فى "الحرب على الإرهاب". وتظل القصص التاريخية لحقوق الإنسان بذلك غير مدركة خارج إطار السرديات / القصص العالمية للإمبراطورية قديما وحديثًا.

وصور التبشير الاشتراكى لحقوق الإنسان كل البشر على أنهم خضعوا لاستغلال الرأسمالية البورجوازية التى انتقصت من أوضاعهم الإنسانية، ما مهد لمحاولات فرض مشروع ثورى للإطاحة العنيفة بالرأسمالية العالمية فى أنحاء العالم وكذا للتحول البورجوازى للنظرة تجاه الإنسان منتقص الشأن إلى مواطن رفيق فى العمل الاجتماعى العالمى. وقد أسهم أيضا هذا المشروع المعادل فى العنف - الذى يضعف الثقة بشدة فى مفهوم "العبء الذى يتحمله الرجل الأبيض" - فى إعادة هيكلته. وبينما شحن هذا المشروع طاقة ضخمة ضد الاستعمار والإمبريالية(٨)، حل ماركس Marx وإنجيلز Engels ولينين Lenin - ولاحقا ماو Mao - محل آلية التنوير. ولم يتم الاعتراف بآدمية الشعوب والأفراد إلا حينما مكنوا من النقد العنيف للهيمنة

(٧) طالع : Robert Young (2000); Bouaventura de Sousa Santos (1995, 2002); Michael Hardt and Antonio Negri (2002)

(٨) يعلمنا رينى جيرارد Rene Girard (1996,1978) فيما يتعلق بمفهوم المحاكاة الأكثر تعقيدا من التقليد (فهو يطور بدرجة أكبر العلاقة بين صور المحاكاة من جانب والعنف والضحايا وحقيقة المقدس من جانب آخر). وصور أو نماذج المحاكاة الاكتسابية تتضمن حالة تنافس لنموذجى محاكاة يحاول كل منهما انتزاع شىء محدد من الآخر كون ذلك الشىء محببا إلى كل منهما. ويفترض جيرارد أنه حتى النظرية الاجتماعية يمكن أن تتأثر بظاهرة عدوى نماذج المحاكاة.

البورجوازية على كل المستويات وصاروا ناطقين، بل وحملة لتصور الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان فى حقبة ما بعد الرأسمالية .

ومن المهم ملاحظة أن التبشير الاشتراكى بحقوق الإنسان وجه – رغم ذلك – رسالته إلى "الغرب" ذاته. إن صورة وممارسات ذلك التبشير هاجمت بعنف الغرب الرأسمالى الذى عمل بقوة نحو تقليص الحقوق المدنية والسياسية لحساب التقديس الشديد لحقوق الملكية والتعاقد. هذا التبشير أيضا حشد القوى لتأمين الحقوق الديمقراطية الجماعية للشعوب فى أن تكون إنسانية، وتظل تتمتع بحقوقها الإنسانية حتى ولو على الحساب المروع لمعسكرات العمل. وقطعا لم يبق سواء المفهوم الاشتراكى أم المفهوم الرأسمالى على ثباته[٩]، وتنوعت بصورة هائلة ظروف وسياقات التبشير وممارساته من حيث التلاعب القسرى للدول والشعوب فى إطار "مناطق النفوذ" التى تشكلت خلال المراحل المتعددة للحرب الباردة .

ولم أسع هنا لسرد القصص التاريخية الاستثنائية إلا لقول إن التبشير بحقوق الإنسان يظل – من وجهة نظر التاريخ المستقبلى – معقدا ومتناقضا. وألفيات حقوق الإنسان محل الخلاف، التى تدل على وتمثل مفهوم الكينونة الإنسانية والظرف الإنسانى الفعلى تقلل الاختلاف والحشد، بينما توفر جدليا المجال للتطبيقات العملية التمردية لحقوق الإنسان. وإذا كان الكثير من خطايا العنف ضد الإنسان قد ارتكب باسم حقوق الإنسان سواء من القوى المهيمنة أم المتمردة، فإن التاريخ المعاصر يسجل أيضا الكثير من الممارسات المعتدلة فى إطار التبشير بحقوق الإنسان، خاصة من خلال بعثات حقوق الإنسان من جانب المنظمات غير الحكومية. وهكذا فإن الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان تتأرجح بين قوة السيف التى تدعو لدين مدنى عالمى جديد

---

(٩) طالع : Guyla Eorsi (1979) لقراءة ثاقبة وملهمة فى التقارب بين المنهجين نحو الحقوق. وطالع أيضا: Jurgen Habermas (1996) لفهم "دولة الرفاهة" بوصفها وسيطًا يقرب العناصر الاشتراكية داخل الأيديولوجية والممارسة البورجوازية .

وبين وفرة المحاريث التى تشق التربة بطرق قد تتسبب فى حصاد مجمل مستقبل حقوق الإنسان .

(ب) الادعاء التاريخى:

يظل الادعاء التاريخى غير مقرر المصير رغم تعرضه لتفسير مضاد. أن تقول إن المجتمعات والثقافات غير الغربية لم تمتلك مفاهيم حقوق الإنسان فهو الخطأ بعينه لأنها امتلكت. غير أن فكرة أن تكون إنسانا له حقوق تم التعبير عنها بلغات مختلفة هى لغات القانون الطبيعى المؤمن بوجود الله(١٠)، ونظرة عن قرب على أصل حقوق الإنسان فى التقاليد الغربية ستظهر أن "الحقوق الطبيعية" للبشر استمدت بصورة مماثلة. وقد يقول أحد حينئذ إن الادعاء التاريخى بأن تقاليد حقوق الإنسان نشأت فى الغرب يقصد به أن نوعا محددا من تلك التقاليد (أى تقاليد أو عادات فكرية تبرر حقوق الإنسان) نشأت هناك. هذا ادعاء عظيم الشأن ويستحق بالفعل أن يكون موضوعا جديرا بالبحث من جانب مؤرخى حقوق الإنسان مستقبلا.

(ج) الأطروحة المستحيلة :

إن الادعاء الأقوى المدلل عليه بالفرضية أو الأطروحة المستحيلة (لا يمكن لتقاليد حقوق الإنسان أن تنشأ خارج "الغرب") تربط سببيا ظهور التقاليد بزيادة ونمو الرأسمالية. وهذه التقاليد – حسب الأطروحة – من المستحيل أن تكون قد ظهرت فى تشكيلات اجتماعية أو اشتراكية فيما قبل الرأسمالية. فقد بدأت التشكيلات الرأسمالية

(١٠) طالع على سبيل المثال: Tu Weiming (1998); Arvind Sharma (2003); Leroy S. Rounder (ed.) (1998)

مساراتها بالإطاحة الثورية بقدسية حقوق الملكية التى تمثل جوهر حقوق الإنسان. كما أن التشكيلات الاجتماعية التى سبقتها (أو أنماط الإنتاج) سيطرت عليها مفاهيم الواجبات أو المسئوليات الإنسانية لا حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن تشكيلات ما قبل الرأسمالية لم تفتقر لمجرد تقاليد حقوق الإنسان، بل أيضا كانت مفتقدة للتاريخ [١١]، ومن هذا المنظور تظل تشكيلات ما قبل الرأسمالية فعليا مجردة من أفكار ومثاليات حقوق الإنسان .

وربما تقرأ الأطروحة المستحيلة فى سياقات عديدة. فعلى مستوى تاريخى عالمى هى تصنع ادعاء وصفيا يحقق نفسه ذاتيا. فإذا كانت حقوق الإنسان تؤشر لنموذج المفهوم البورجوازى والامتلاكى للإنسان، فما يتبع ذلك بالضرورة هو أنها ظهرت فقط فى تشكيل اجتماعى رأسمالى. وهذا بدوره يؤدى على الأقل إلى اثنين من التضمينات الإضافية : لا يجوز تعريفيا أن يقال إن أيا من تشكيلات ما قبل الرأسمالية أو التشكيلات الاشتراكية يتضمن أى تقاليد لحقوق الإنسان. والبعد المثير للاهتمام بحق حينئذ توفره الطرق التى تطورت بها التقاليد الرأسمالية لحقوق الإنسان بمرور الوقت. وبعبارة أخرى، فإن نظرية وتطبيق حقوق الإنسان فى النمط الرأسمالى للإنتاج يتطور فى أنساق تاريخية واضحة المعالم توفر مجموعة متنوعة من اللغات التبريرية لحقوق الإنسان[١٢]، والانتشار العالمى النهائى لتقاليد حقوق الإنسان فى أواخر القرن العشرين يتوافق على درجة من الغرابة مع الأطروحة المستحيلة ببساطة؛ لأن التبشير لحقوق الإنسان يفترض حاليا بكونية حقوق الإنسان دون التقيد بأى من الأساليب التاريخية للإنتاج .

(١١) لمطالعة نقد غاية فى الصرامة لهذا الوضع : . Ranajit Guha (2002)

(١٢) تم الإشارة لهذه النقطة فى الفصل الأول. طالع أيضا : . David Ingram (2003)

وفى سياق مختلف تظل تقاليد حقوق الإنسان معتمدة على أنطولوجيا محددة هى أن التشكل الذاتى للإنسان أو فكرة أن تكون إنسانا يمكن تحققها فقط مصاحبة أو فى إطار فكرة "إنسان فرد حر وعاقل ومسئول عن اختياراته وعلى مدار زمنى بعيد قادر على المشاركة فى صيغة تداولية لحياة عادية". أى السياسة[١٣]، إن مفاهيم الذات حتى داخل التقاليد البورجوازية نادرا ما تم استنزافها بصورة الفرد الأنانى أو حتى الذات المصابة بجنون العظمة[١٤]، وظهرت نسخا من الذات المجتمعية (طالع على وجه الخصوص الفصلين الخامس والسادس). وهاتان النسختان الأخيرتان تحملان تطابقا إلى حد كبير مع الكثير من مفاهيم ما قبل الرأسمالية المتعلقة بالذات فى المجتمع. وهما تفترضان أن المجتمعات تدعم المنطقيات والمنطقيات الموازية للواجبات الإنسانية التى تبرر حقوق الإنسان إجمالا[١٥]، وأعتقد بأن الأطروحة المستحيلة على علاقة وثيقة بالخطاب السائد عن الذات البورجوازية الأنانية، وبأنها كذلك تبدأ فى فقد قوتها عندما نأخذ فى الاعتبار الكامل المنطقيات المجتمعية للهوية والحقوق.

ولا تهم الكيفية التى ستصور عليها تقاليد حقوق الإنسان تاريخيا أو أنطولوجيا؛ فصيغة الدولة الرأسمالية تنشأ فى لحظات تاريخية مختلفة بوصفها موضعًا متناقضًا للتفاوض إزاء الصراع بين المكونات المختلفة للرأسمالية من جانب، وبوصفها موضعًا للتصالح بين خصمين هما العمالة ورأس المال من جانب آخر[١٦]، وعادة ما يكون حامل الحقوق موضوع القانون فى موقف مزدوج باعتباره مقررًا لمصيره وباعتباره متعرضًا للإذعان فى ذات

(١٣) بلغة أرسطو ، هذا يصور المواطن بوصفه بشرًا يعلم كيف يحكم وكيف يكون محكوما . وقد طور فيليب بيتيت Phillip Pettit تحليلا ثاقبا للحرية "باعتبارها ملائمًا للمسئولية " التى تظل فى إطارها قابلة لتبرير الحديث الجمعى عن "الأشخاص" و "الذوات". طالع: . Phillip Pettit (2001: 104-24)

(١٤) هذا الوصف طالعه فى : . Richard Rotry (1999)

(١٥) طالع : . Alan Gewirth (1996) 71-165

(١٦) طالع : . Bob Jessop (1990); Nicos Poulantzas (1978)

الوقت [١٧]، وتنشأ حقوق الإنسان الحديثة كما أشرنا فى إطار ممارسات تكوينية لدولة علمانية حيث تصادر سلطة الحكم الدعاوى ذات المصدر الإلهى أو شبه الإلهى. والسباق - الذى عادة ما يكون محموما - على ولاء سياسى تام ينمو على ممارسات السياسة العالمية تلك، لا على المفاهيم العالمية الأخرى بشأن العدالة الكونية. ولا تنشأ اللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان إلا فى بيئة تصبح خلالها شرعية الحكم ممكنة فى عوالم التفاوض بين مكونات رأس المال والعمالة. ولا يمكن فهم نشوء تقاليد حقوق الإنسان الغربية إلا فى إطار دور جدلى للدولة تشكله شوائب طبقة جمعية رأسمالية أو عمالية خارج المسار المتناقض لوساطة الدولة .

٢- نتائج منطقية :

تصل بنا الادعاءات "الضعيفة" و "القوية" تراكميا إلى نتيجة تعتبر أن التقاليد غير الغربية مجردة من مفاهيم حقوق الإنسان. فهى لم تشهد نشوء الرأسمالية التى ترتبط - ارتباطا لا سبيل للخلاص منه - مع مبادئ حقوق الإنسان الحديثة. كما أنها لم تحقق ازدهار المعرفة النظرية (المخلص أو المنقذ) التى مر بها أهل أوروبا فى الطريق نحو حداثتها [١٨]، وهذا الوعى بحقوق الإنسان فى المجتمعات غير الغربية يقال إنه نتاج لأنماط فرض ونشر للأفكار التنويرية بها. وتكيف تلك الأفكار بالمحاكاة هو ما أهل المجتمعات غير الغربية ومكنها من المعرفة والقوة لاستنطاق تقاليدها المجردة من حقوق الإنسان، وتحويلها باتجاه تلك الحقوق. وإلى يومنا هذا، فإن دول العالم الثالث، لدى تبنيها للأفكار والأفعال، تواصل المحاكاة وانتقاء الكسر المعرفية من المائدة

Peter Fitzpatrick (1992, 2001); Costas Douzinas (2002) . (١٧)

Emmanuel Levinas (1987) 119 . (١٨)

الشطائرية للنقد التنويرى الذى يقدمه ماركس Marx ونيتشه Nietzsche وفرويد Freud وخلفاؤهم الخارقين للطبيعة من أمثال هايدجر Heidegger وهابرماس Habermas ورولز Rawls وفوكو Foucault أو ديريدا Derrida . وإجمالا فإن منطقية حقوق الإنسان - حسب سرديات المنشأ - تظل مقيدة بإرث التقاليد الفكرية الغربية.

والادعاء القوى يزيد التأكيد على الاحتمالية الأكبر لصحة الرواية الأخيرة. فهو يرسم خريطة لمجمل العالم الإنسانى، من وجهة نظر زمانية - مكانية مهيمنة وطموحة، تحدد مركزا معياريا وسرديا لحقوق الإنسان فى الغرب، ومحيطا معرضا لسلسلة من زلازل حقوق الإنسان وتوابعها. والمحيط إما أنه متضرع أو خارج على القانون، إما أنه فى حالة انتظار لأى شىء يأتيه من الغرب، أو أنه شر متمرد رافض لاستقبال الكلمة والأفضال والخدمات التى ستتبع الاندماج - باعتباره طبقة من الدرجة الثانية - مع الغرب (ربما تلقى منه معاملة أكثر قسوة) [١٩]، والادعاء القوى يستتبع على الأقل ثلاث أفكار بارزة:

> **... المركزية حيث يمثل الغرب المركز السببى للعالم. والكونية حيث فكرة أن ما هو جيد للغرب هو جيد للعالم. وانقسام الخير/الشر حيث يجرى تهميش الشر ومحاولة ضربه بحملات عنيفة أو ردعه بالقنابل الذرية [٢٠].**

وتجسد الأطروحة المستحيلة المألوف فى الفكر المركزى الأوروبى - على الأقل عبر ثلاثة قرون - الذى يضرب بعنف العنصرية المعرفية /الإدراكية العلنية. كما أن هذه الأطروحة تعوق أى خطاب متعدد الثقافات أو متعدد الحضارات بشأن أصل حقوق

---

(١٩). Johan Galtung (1994) 13

(٢٠) . Johan Galtung (1994) 13 من الاتزان إدراك أن هذه الكلمات كتبت قبل حرب الخليج الثانية الممزقة وبداية "الحرب العالمية على الإرهاب".

الإنسـان. من كل مـا سـبق يتبين أنه لم تتـبـقى سـوى خطوة صـغـيرة على الغـرب الإمبريالى قطعها ليمنع - عبر خليط من الوسائل الإقناعية والقسرية - هبة حقوق الإنسان للباقين. هذا بدوره يسهم فى فقد انعكاس للتعلم الاجتماعى على الجانبين : مانحى ومستقبلى الهبة. لكن بسبب أن كل الأمم والشعوب متساوية فى الاغتراب عن حقوق الإنسان يظل التواضع الإدراكى أمرا أساسيا مسلما به فى التواصل بين الثقافات خدمة لمستقبل حقوق الإنسان .

تؤدى قصة النشوء الكبرى إلى نوع من فقدان الذاكرة إزاء الأصل. وحقبة التنوير - التى شهدت ولادة المفاهيم الليبرالية الحديثة لحقوق الإنسان (خاصة تلك المتعلقة بحق الملكية وجعل قدرة البعض مصيرا لمئات الملايين من البشر) فى الواقع - عولمت الممارسات الوحشية الاستثنائية للداروينية الاجتماعية. والتدمير المخطط له للتقاليد والثقافات والبيئات والشعوب اعتبر فى كل مكان ضروريا ومرغوبا به خاصة خلال حقبة الاستعمار السوداء الطويلة بهدف ترسيخ أفكار وممارسات الشرعية والحقوق البورجوازية فى أنحاء العالم. ورغم أن مشروع الاشتراكية العالمية تأثر برؤى وقيم مختلفة، فإنه تبع نفس مسار بناء آفاق مستقبلية إنسانية جديدة. وتكرر ذات الأمر مع مشروع العولمة الاقتصادية المعاصرة حيث تم تقديم مفهوم التجارة الحرة على المدى البعيد (حرة فى جعل الدولة استنساخا لرأس المال العالمى يتبدى فى هيئة رءوس أموال الشركات متعددة الجنسيات) باعتباره بشيراً لمستقبل آمن لحقوق الإنسان. والمجتمعات التى هى فى حالة نضال والفئات التى تعيش حالة المقاومة دائما ما تواجه - على حساب الانتهاك الإنسانى الذى لا يوصف - تلك النسخ المهيمنة للآفاق المستقبلية الإنسانية وحقوق الإنسان .

ولا يخدم مستقبل حقوق الإنسان إلا عندما تطور النظرية والتطبيق قدرة سردية على حشد قصص الماضى الكبرى والأصيلة لحقوق الإنسان إلى ما وراء زمان ومكان الخيال الأوروبى حتى فى مرحلة التجسيدات المعقدة فيما بعد الحادثة؟ فهذا العمل يكتب العناوين الرئيسية لبدايات مهمة ضخمة. لكن ينبغى توكيد أن هذا المسعى ينبغى

أن يقوم على فرضية أساسية مفادها أن كل الأمم سواء فى اغترابها عن مهمة حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وقول ذلك لا يعنى إنكارا لحقيقة أن الخطاب الأوروبى الأمريكى وفر بداية متقدمة - منذ سبعينيات القرن الماضى وحتى يومنا هذا - لتوضيح المفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان. لكن ذلك القول يتضمن أن تلك المفاهيم (كما سنرى لاحقا) بنيت على التقاليد، كما أنها أسهمت فى تشكيل تلك التقاليد[٢١]. وعلاوة على ذلك، فإن تلك المفاهيم كانت متلائمة مع ممارسات القسوة الكارثية التى كانت توجه للآخر غير الأوروبى وغير الأمريكى. وحيث إن كل المفاهيم محملة بالتاريخ، فعلى المرء أن يحقق بالمثل فى أصول نشأة تقاليد الفكر غير الغربية بطرق تتوقع وتدعم منطقية حقوق الإنسان المعاصرة. وتقدم حوار التقاليد غير الغربية ربما يقع فى إطار سلسلة التساؤلات التالية:

كيف شكلت تقاليد الفكر الكلاسيكية (الأفريقية[٢٢]. والبوذية والكونفوشية والهندوسية والإسلامية وتلك المرتبطة بحضارات السكان الأصليين) مفهوم "ماذا تعنى كلمة إنسان"؟

بأى وسائل ربطت تلك التقاليد حقوق الإنسان بقيم المساواة والكرامة والعدالة فى العلاقات الاجتماعية والسياسية [٢٣] ؟

---

(٢١) لتوضيح هذا الفرق الثاقب ، طالع : . Alasdair MacIntyre (1988) 1-11, 326-88

(٢٢) طالع : . John R. Pittman (ed.) (1997)

(٢٣) طالع على سبيل المثال الجزء الأساسى من : -Han Yongun (1913); An-Pyong-Jik (1979) 13
. 18فقد تعقب يونجون Yongunالعلاقة المعقدة بين المفاهيم البوذية للمساواة والخلاص بطرق حققت أساسا روحانيا للممارسة السياسية لمبدأ تقرير المصير. ولم يكن تحرر كوريا من الحكم اليابانى سوى جانبا وحيدا من النضال ضد العسكرية والإمبريالية العالمية. صراع مبرر تماما من منظور إعادة التفسير الراديكالى للتقاليد البوذية.

بما أن تلك التقاليد لم يكن لها مرادفات متعلقة باللغويات أو العلامات، أى مجاز أو عبارات مجازية أخرى تحملت العبء [٢٤] ؟

فيما يتعلق بتلك التقاليد، أى منهج نحو الحكم العادل أو أخلاقيات السلطة يجوز أن يقال إنه توقع النسب غير الغربى لحقوق الإنسان [٢٥] ؟

أى تفاعل واقع بين لغات حقوق الإنسان الحديثة والمعاصرة، من جانب، وتلك اللغات التى ستكتشف فى خضم ممارسات الفكر التقليدى، من جانب آخر؟ وما السبيل الأمثل لاقتفاء أثر التعقيد والتناقض بين الجانبين ؟

وبعيداً عن كل ذلك، لا سبيل إلى الشك فى أن تلك التقاليد - وهى فى حالة مواجهة مع الاستعمار والإمبريالية التى عاشت بفكر التنوير لفترة طويلة - كانت سببا فى ابتكار جزء ليس يسير من منطقية حقوق الإنسان الغربية. فتلك المنطقية متنافرة بشدة مع ما طرحه الهندى لوكمانيا تيلاك Lokmanya Tilak الذى تجرأ (فى العقود الأولى من القرن العشرين) بمقولة "إن تقرير المصير هو حق اكتسبته يوم مولدى وعلى أن انتزعه". وهذا التقليد لم يتوافق مع المهندس غاندى Mohandas Gandhi الذى تحدى أقدم أشكال التمييز العنصرى وأفسدها أخلاقيا فى جنوب أفريقيا. هذان النوعان من التطبيقات العملية نزعا سمة الالتزام بالتقاليد عن تقاليد حقوق الإنسان الأوروبية. وكذلك فعل فريدريك دوجلاس Fredrick Douglas المتحرر الأمريكى من العبودية فى القرن التاسع عشر. ومقاومتهم البطولية يمكن إرجاعها إلى تقليد حقوقى إنسانى

---

(٢٤) طالع : Stanley Tambiah (1964), Henry Rosemont (1998) وبصفة عامة طالع أيضا : J. Garfield (1998)

(٢٥) لتوضيح المفاهيم النموذجية فى التقاليد البوذية والهندوسية عن مهام الحكام طالع: Stanley Tambiah (1964) .

متعدد الثقافات نتج عنه في عقود لاحقة نضجا للقواعد الآمرة للقانون الدولى[٢٦] الذى نزع الشرعية عن إرث التنوير بدرجة أكثر قوة من النظرية النقدية والأشكال المنوعة المعاصرة لما بعد الحداثة التى ربما لم تكن لتحقق شيئا فى هذا المجال .

وعندما يكتب التاريخ الأصلى لحقوق الإنسان من منظورات غير أوروبية (وهو ما لم يكن أبدا بسبب النمط الحالى لإنتاج المعرفة المرتبطة بحقوق الإنسان) سيصير مستقبل حقوق الإنسان أكثر أمنا مما هو عليه الآن .

٣- حقوق الإنسان الحديثة والمعاصرة:

إن الحاجة لتحديد فترات زمنية تنشأ لدى أى انتهاج لدراسة التاريخ والنظرية الاجتماعية لحقوق الإنسان. والمبادئ الآمرة أو المنظمة لتحديد تلك الفترات ليست فى متناول اليد. وأى بناء لتلك المبادئ يبقى عرضة للخلاف. وإذا سعى المرء لربط موعد (استحضر هنا المعانى المتعددة لكلمة موعد) ميلاد حقوق الإنسان بالثورة الأمريكية أو الفرنسية، فعلى المرء حينئذ أن ينعت تلك الفترة فى بدايتها بعصر حقوق الإنسان الحديثة. ومصطلح حديث هنا يؤشر لاندماج قانون ونظام ويستفاليا الدوليين، كما أنه دليل على مجموعة متنوعة كاملة من التبريرات الأيديولوجية للاستعمار والهيمنة العالمية. وعلاوة على ذلك فهو يوفر سجلا للتطور الكبير فى الرأسمالية الصناعية.

وعلى النقيض، ظهرت حقوق الإنسان المعاصرة مع نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظومة الأمم المتحدة ونهاية الإمبراطورية القديمة وظهور بدائل تاريخية

(٢٦) وهو ما يعكس حاليا فى أجهزة الأمم المتحدة التى تكرس لحق تقرير المصير وللحد من كل أشكال التمييز العرقى وإرهاب الأجانب والتعصب ولتحريم العبودية والممارسات القريبة منها والعمالة القسرية . وهى أمور راجعها مؤتمر القمة الأخير للأمم المتحدة، الذى عقد فى ديربان .

عـالميـة للرأسـمـاليـة العـالميـة. فـهى دلالة على فـضـاءات زمـانيـة ومكانيـة للنظـام السياسى والقانونى فيما بعد ويستفاليا. وهذا أيضا أحد عصور الحرب الباردة بكل مراحلها القاسية وكذلك عصر الإعلان المهم لحقوق الإنسان العالمية وما تراكم عنه من نتاج معيارى .

وحتى بلغة التاريخ المفهومى والاجتماعى للحداثة، فإن التناقض الذى رسمته - ربما على مضض - قد يضلل[٢٧] . لكننى أعتقد بأنه يوفر منهجا يمكن العمل عليه فى إطار مشكلة تحديد الفترات الزمنية. ويظهر التناقض بين نموذجى حقوق الإنسان الحديث والمعاصر على النحو التالى. أولا، فى النموذج الحديث للحقوق تكون منطقيات الإقصاء بارزة، بينما فى النموذج المعاصر تكون منطقيات التضمين أساسية. ثانيا، العلاقة بين كل من لغات حقوق الإنسان والحكم وبين السلوك والممارسات تختلف بدرجة كبيرة فى النموذجين. ثالثا، اتسم الإعلان الحديث عن حقوق الإنسان فى أغلب الأحوال بالزهد بينما كان الإعلان المعاصر على النقيض كرنفاليا. رابعا، عكس النموذج المعاصر العلاقة الحداثية المتأصلة بين حقوق الإنسان ومعاناة الإنسان.

إن وصفى للنموذجين يتجه بوضوح إلى التصور الأوروبى لحقوق الإنسان. وقطعا - كما أوضحت - سيضع التأريخ الملائم اللغات الأصلية لحقوق الإنسان فيما وراء الفضاءات الأوروبية المكانية والزمانية. وأركز بدقة على النموذج الحديث لما له من تأثير مدمر - على مستوى الوعى الاجتماعى والتنظيم - على ما يمكن تسميته، فى انتهاك إنسانى صارخ وأخرق، بما هو قبل الحداثى أو غير الحداثى .

(٢٧) على الأقل من حيث التاريخ المفهومى والتاريخ الاجتماعى. طالع :. Reinhardt Kosselleck (2002)

وهناك تباينات لا حصر لها حتى فى إطار المكان والزمان الأوروبيين. فالحداثة نشأت هناك فى موقف معارض لما هو قديم. وهو ما كان قد تشكل من تقاليد الفكر الهيلينى، كما يعلم تماما أى قارئ للمقال المبدع الذى كتبه ليو ستروس Leo Strauss بعنوان "الأمواج الثلاث للحداثة"(٢٨). كما أن "الحديث" علامة على حلول علمانية الممارسات التشكيلية للدولة. تلك الممارسات التى تحول - باطراد وتوكيد - الخطاب بشأن "الحقوق الطبيعية" إلى ما نسميه الآن بحقوق الإنسان. ورغم لغات الثيولوجيا والقانون الطبيعى التى تتم من خلالها هذه الترجمة، تحول إلزاميات حقوق الإنسان قواعدها الأساسية من المنطق والإرادة الإلهية إلى المنطق والإرادة الإنسانية. وهكذا نجد أن "الحديث" يتضمن أيضا رؤى هوجو جروتيوس Hugo Grotius بتأكيده الخالد للإصرار على تقليل المعاناة خلال الحروب، وفرانسيسكو فيتوريا Francisco Vittoria الذى وقف ببسالة ضد الكنيسة (لدرجة الهرطقة) وضد الإمبراطور (لدرجة اتهامه بالخيانة العظمى) دفاعا عن حقوق السكان الأصليين فى العالم الجديد. والآراء النقدية سيئة السمعة لجيريمى بينثام Jeremy Bentham عن الحقوق الطبيعية، ونقد كارل ماركس Karl Marx لحقوق الإنسان البورجوازية تتجه تماما نحو جعل الخطاب علمانيا. وفى ذات الوقت ابتكرت الحداثة الأوروبية "فكرة التقدم" التى تجد بموجبها سياسات القسوة - التى استتبعت حقب الاستعمار - تبريرا أخلاقيا.

كل ذلك معروف تماما. السؤال هو هل ظل ما أسميه بنموذج حقوق الإنسان المعاصر مجرد كشف ديناميكى للنموذج الحديث ؟ وبصيغة أخرى تقترح السرديات النموذجية لتطور حقوق الإنسان، بل وتعزز نظرية الاستمرارية التى تؤكد أن حقوق الإنسان المعاصرة ما هى إلا سلسلة من هوامش نصوص المفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان. من هذا المنظور، فإن الشخصية الجدلية للحداثة ذاتها تؤدى إلى نضالات من

(٢٨). Leo Strauss (1975)

أجل الخلاص من الاستعمار وتقرير المصير. وبناء على ذلك، فإنه إذا كان تقليد التنوير قد وفر قوة دافعة إلى عهد الإمبراطورية، فإنه يمكن القول بأنه مهد لسبل النضالات القومية من أجل الحرية بدءا من النصف الثانى من القرن التاسع عشر. لو كان التنوير برر الممارسات غير المعقولة لسياسة القسوة المفرطة لكان برر أيضا التطبيقات العملية للتمرد. ففى كل بعد للجانب المظلم للتنوير تنفتح طاقة مضيئة جديدة. ومن هذا المنظور المعيب للغاية يؤشر ظهور حقوق الإنسان المعاصرة لمجرد كشف للمنطقيات الملازمة لحقوق الإنسان الحديثة. وأقدم لاحقا فى هذا الفصل شرحا لإنكار نظرية الاستمرارية التى لا يقبلها العقل .

٤- منطقيات الإقصاء والتضمين :

اصطدم مفهوم حقوق الإنسان - تاريخيا حقوق الرجل - بأمرين محيرين. الأول يتعلق بطبيعة الطبيعة الإنسانية (سؤال الكينوية) والثانى بسؤال عن الذى يمكن اعتباره إنسانا أو إنسانا كاملا (سؤال الوجوبية). وبينما يظل السؤال الأول خاضعا لجدل توحيدى وعلمانى فى ذات الوقت [٢٩]، يحتل السؤال الثانى مركز الإعلان الحديث لحقوق الإنسان. ومهد معيار تميز الفرد[٣٠]، فى تقليد الفكر الليبرالى الأوروبى لبعض

(٢٩) تتعقب الترانيم الإيمانية أصول الطبيعة الإنسانية فى الإرادة الإلهية. وتقوم العلمانية بذلك فيما يتعلق باحتمالات تحول الحياة على وجه الأرض . فالمناهج الإيمانية - حتى مع إيمانها بقدسية كل المخلوقات - تصر على أن الإنسان الذى خلقه الله بهذه الصورة قادر على الاقتراب من الكمال بطرق لا يصل إليها أى مخلوق آخر . أما المناهج العلمانية/ العلمية فترى الإنسان على أنه منظومة نفسية - جسدية معقدة يحدد مصيرها المنحة الجينية والبيئة . كما أنه عرضة للتجريب مثل باقى الأشياء الموجودة فى الطبيعة . ويمكن وصف هذه الاختلافات - بل وتم ذلك بالفعل - بطرق أكثر تطورا واتساعا . وهى مهمة قام بها العديد من مفكرى قانون الطبيعة . وطالع على سبيل المثال النظرة العامة لـ : Julius Stone (1965) .

(٣٠) طالع : Bhikhu Parekh (1987) 1-22; Raymond Williams (1983) 161-5, Upendra Baxi (2003)

أقوى الأفكار الإقصائية فى بناء نموذج لحقوق الإنسان. فلم يعد هناك اعتداد بشأن الفرد على أنه إنسان إلا لمن يملك القدرة على إعمال العقل وكذلك الإرادة الأخلاقية المستقلة. وتنوع ما يمكن اعتباره عقلا أو إرادة خلال التطور طويل الأمد للتقاليد الليبرالية الأوروبية. غير أن النموذج الحديث لحقوق الإنسان فى مراحله الكبرى للتنمية استبعد العبيد وغير المتمدنين والبرابرة والشعوب المستعمرة والسكان الأصليين والنساء والأطفال والفقراء ومختلى العقول، فى العديد من الأوقات وبطرق شتى، مقارنة بمن اعتبروا جديرين بأن يكونوا حملة لحقوق الإنسان. وشكلت الأدوات المنطقية لعقلانية التنوير قواعد الإقصاء الاجتماعى العنيف. وكانت "حقوق الرجل" حقوق إنسان يتمتع بها كل الرجال المتمتعين بالعقل والإرادة. وكان يستثنى من هذا البناء الأنطولوجى الخاص أعداد كبيرة من البشر [٢١]. رغم التفوق المميز الحصرى للحداثة[٣٢].

ووفر المعيار الإقصائى ما يشبه "النوتة الموسيقية" للمفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان. وكان الدور التاريخى الرئيسى الذى لعبته تلك المفاهيم هو إنجاز "تبرير لما هو غير مبرر". وأقصد بذلك الاستعمار والإمبريالية. وكان هذا التبرير عنصريا بصورة متأصلة. فقد ادعت القوى الاستعمارية حقوقا إنسانية جماعية للأعراق الأرفع مرتبة لتفرض هيمنتها على الأعراق الأدنى. وعلى النقيض من الوصف القياسى لنموذج الحقوق الليبرالى الذى يبدو غريبا على مفهوم الحقوق الجماعية، يجسد نموذج حقوق الإنسان الحديث بدايات الاعتراف بالحقوق الجماعية للشعوب الأوروبية فى "ملكية" باقى الشعوب وأراضيهم وثراوتهم ومواردهم. وامتنع الآخر فى حالات عديدة

---

(٢١) طالع : Peter Fitzpatrick (1992) 92-145; Mahmood Mamdani (1996) 62-137; Patricia Tuitt (2004)

(٣٢) تخصصت التقاليد الدينية فى البناءات الأنطولوجية، التى استبعدت على سبيل المثال المحظور لمسه باعتبارها واقعة وراء حدود نظام فارنا Varnaطالع:(1995) Upendra Baxi

عن التواجد أمام تشكيلات قانونية إمبريالية مثل "عقيدة الأرض المباحة" بعد التفريق المشين لبلاكستون Blackstone بين المستعمرات المأهولة بالسكان والأخرى الخالية من السكان(٣٣). وحيث إن الآخر بالنسبة للإمبريالية الأوروبية وحسب تعريفه ليس إنسانا أو إنسانا كاملا فهو لا يستحق حقوق الإنسان. وعلى الأكثر ربما تصنع الشفقة أو الأعمال الخيرية المسيحية بعض الأدوات الأبوية القانونية التى تنتهج فى معاملة الجماعات والأفراد. وذلك الآخر، كونه ليس إنسانا أو إنسانا كاملا، هو كذلك معرض للاتجار به فى سوق النخاسة أو أن يقلل من شأنه بالاستخدام باعتباره سلعة فى سوق القوى العاملة يتم تصديرها أو تداولها بين المستعمرات. إن إقصاء الآخر عن حقه فى أن يعيش ويبقى إنسانا جعله غريبا عن لغة ومنطق حقوق الإنسان اللذين يجرى تصميمهما فى الغرب ومن أجل الغرب. وبذلك تبدو نظرية حقوق الإنسان الليبرالية الكلاسيكية وتطبيقاتها فى عهدها التكوينى بريئة من جعل الحقوق عالمية، رغم عدم بعدها عن خطاب الحقوق.

إن الحق الإنسانى الجماعى الطبيعى الذى يخول للأعراق الأرفع منزلة حكم من هم أدنى منزلة لهو التبرير القضائى الوحيد - إذا جاز ذلك التبرير - للاستعمار / الإمبريالية (وتجسيداتها الإمبريالية الجديدة المعاصرة). ويأتى ذلك التبرير فى صور وأشكال شتى. وليس بوسع المرء إلا أن يقرأ نصوص جون لوكى John Locke ، وأيضا بعض نصوص جون ستوارت John Stuart ليقدر نطاق المواهب التى كرست لتبرير الاستعمار(٣٤). وكان فى خضم تلك الخطابات المنطقيات العنيفة للإيكولوجيا الإنسانية والمنطقيات، التى أسست الحق الإنسانى الجماعى للمجتمعات المنظمة تنظيما جيدا لحكم الأعراق "المتوحشة" و"الهمجية". وانتشرت كل الأدوات المعروفة للعصر التكوينى للفكر الليبرالى الكلاسيكى : منطقيات حقوق الملكية والتقدم، ودولة الطبيعة والمجتمع

---

(٣٣) طالع : Fitzpatrick (1992) 72-91 . طالع أيضا : Patricia Tuitt (2004) .

(٣٤) طالع : Bhikhu Parekh (1997); Uday Mehta (1998) .

المدنى، والداروينية الاجتماعية وما صاحبها من تقزيم لدور الأعراق ونضج لمراحل الحضارة. والحق الإنسانى الجماعى لاستعمار الشعوب والمجتمعات الأقل نظاما، من أجل مصلحة الطرفين وكذلك البشرية، كان حسب تعريفه غير قابل للإلغاء أو حتى للإضعاف فى إطار المنطق الغريب لمتناقضات الليبرالية الناشئة.

٥- لغات حقوق الإنسان وقوى الحكم :

تظل لغات حقوق الإنسان مركزية بالنسبة لمهام وممارسات الحكم كما يوضح مثال العناصر التأسيسية للنموذج الحديث لحقوق الإنسان المقصود به الحق الإنسانى الجماعى للمستعمرين فى إخضاع الشعوب الأدنى منزلة والحق المطلق فى الملكية. وضمنت التبريرات المتنوعة - والمعقدة أيضا - الممنوحة لحقوق الإنسان تلك أن تجعل الدولة القومية الأوروبية الحديثة (المجتمعات المتخيلة من جانب ومجتمعات "جيمس بوند" من جانب آخر) قادرة على قيادة زمام حق الملكية بوصفه حقًا للإمبرياليين والإمبراطورية .

وصار تكريس الحق الإنسانى الجماعى للحكم الاستعمارى/ الإمبريالى محسوسا لدى تبنى لغات لحقوق الإنسان ودمجها مع لغات الحكم العنصرى فى الخارج والهيمنة الطبقية والبطريركية فى الداخل. وتشكلت وظيفة الهيمنة، التى تقوم بها لغات الحقوق خدمة للحكم فى الداخل والخارج، من جعل مجموعات كاملة من الأشخاص غير مرئيين اجتماعيا وسياسيا. ولم تحظ معاناتهم بأى صوت ذى مصداقية؛ حيث إنها لم تكن جزءا من المعاناة الإنسانية. فحقوق الإنسان "الحديثة" فى سردياتها الأولى دفنت جموعا من البشر بعد أن لفتهم فى أكفان حكومات تشتهى الموتى وتعمل فى إطار أنظمة خرساء .

وعلى النقيض، تأسس نموذج حقوق الإنسان "المعاصر" (كما سنرى لاحقا) على فرضية تقرير المصير الراديكالى. وهو لذلك شامل بقدر ما تكون أسس ومعايير حقوق

الإنسان معنية. وفى هذا النموذج ربما لم يعد الحكم معتمدا على الغزو أو المصادرات بحق الأشخاص والأراضى والموارد. وعلاوة على ذلك، يعتبر كل فرد الآن إنسانا. فلم تعد أشكال الحكم تكسب نفسها الشرعية من خلال ممارسات عنصرية مؤسسية علنية. ويؤكد تقرير المصير أهمية أن يعتمد الحكم على الاعتراف بتساوى كل الأفراد فى القيمة والشأن. كما تشهد نظرية وتطبيق حقوق الإنسان المعاصرة تطورا. فهى تترجم تقرير المصير بالاعتراف بأن كل فرد ينبغى أن يتمتع بحق أن يكون له صوت وبحق أن يدلى بشهادته عن أى انتهاك وبحق الحصانة ضد التفكك الذى تقوده كتل التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولم تعد لغات الحقوق حصريا فى خدمة غايات الحكم، ما أسفر عن فتح ساحات للمقاومة والنضال

٦- الزهد مقابل إنتاج الحقوق الكرنفالى:

إن إنتاج حقوق الإنسان "المعاصر" وفير[٣٥]. وهذه فضيلة مقارنة بالأصوات العقيمة والشحيحة لحقوق الإنسان فى الحقبة "الحديثة". فأصل وجود حقوق الإنسان فى تلك الحقبة كان يتصور بكل صراحة بشروط تجاه الدولة أو أوروبا. وعلى النقيض، نجد أن عمليات تشكيل حقوق الإنسان المعاصرة تتجه بازدياد نحو الشمول وعادة ما تتسم بالتفاوض المكثف بين ممارسى نشاط حقوق الإنسان وممارسى القمع الإنسانى. ويظل أصل وجود حقوق الإنسان متعددا حتى فى إطار القوة الصارمة لتعبيرات حقوق الإنسان التى تمارس داخل الأمم المتحدة والشبكات الإقليمية. ونتيجة لذلك انتشرت ألفاظ حقوق الإنسان وصارت متمتعة بخصوصية بعد أن استمدت منها الشبكات الحقوقية بقاءها. والمفهوم الحديث لحقوق الإنسان حظر ذلك التشتت. وهذا هو التحرك الأكبر والوحيد الذى مثل توكيدا إضافيا لحقوق العمال والأقليات. وصار الأسلوب

---

(٣٥) لنظرة متعمقة طالع : . Burns H. Weston (1997)

الجمعى الذى ثبتت عليه كل التشكيلات فى تعبيرها عن حقوق الإنسان مختلفا بشكل راديكالى. فلم يعد عملها مجرد الوصول إلى أقليات منفصلة ومعزولة[٣٦]. بل امتد إلى دوائر عدالة لم تكن أبدا مطروقة[٣٧].

٧- المعاناة الإنسانية وحقوق الإنسان :

حتى مع نهاية القرن العشرين مازلنا نفتقد وجود نظرية اجتماعية عن حقوق الإنسان. ولا مناص من أن تتناول مثل هذه النظرية بحسم جملة من المسائل [٣٨]. لكن

---

(٣٦) هذه العبارة التاريخية جاءت فى الملاحظة الرابعة بالهامش أسفل الصفحة فى: .United States V Carolene Products. Co. 304 U.S. 152 n.4 (1938)

(٣٧) وبذلك تشمل تعبيرات حقوق الإنسان المعاصرة - إشارة لأنواع أخرى من الأمثلة - حقوق الطفلة والعامل المهاجر والمواطن الأصلى ومثلى الجنس والسحاقية (والحق الإنسانى الناشئ المسمى بحق اختيار التوجه الجنسى) وحقوق السجناء والذين يعيشون تحت كنف أنظمة الكفالة المؤسسية واللاجئين والأطفال .

(٣٨) بطرحى لعبارة "نظرية اجتماعية" هنا ، أعبر عن أملى فى أن تتناول الكيانات المعرفية المختصة : (أ) أصول حقوق الإنسان فيما قبل ظهور تشكيلات حقوق الإنسان المنطقية الحديثة والمعاصرة . (ب) الصور المعاصرة السائدة لحقوق الإنسان والتابعة لها . (ج) المهام المواجهة لمشروعات نشأة حقوق الإنسان . (د) بحث حركات حقوق الإنسان بوصفها حركات اجتماعية . (هـ) تأثير العلوم والتقنية العليا على نظرية وتطبيق حقوق الإنسان . (و) إشكالية جعل حقوق الإنسان سوقا . (ز) الاقتصادات والاقتصاد السياسى لحقوق الإنسان .هذا الترتيب توضيحى لكيانات المعارف الانعاكسية . وبالنسبة للمجالات المختارة ، صارت تلك المعارف متاحة بصورة أكبر ، لكنها مازالت تبحث عن جنس جديد فى النظرية الاجتماعية . وحتى مع ما يبدو من أن عهد "النظرية الكبرى" فى تصور الفكر الاجتماعى قد بدأ فى الاتجاه نحو الزوال ، فإن العودة إلى تلك النظرية تبدو إلزامية إذا كان المرء ينظر برشد إلى التنوع الشامل لنظرية وتطبيق حقوق الإنسان . والصعوبات المروعة التى تستتبع عمليات جعل حقوق الإنسان كلية تظل مشوبة بالمبالغة بسبب هذا المطمح . لكنى مازلت أشعر بأن هذا المسعى يستحق عناء بذل الجهد فيه . وكانت هناك بدايات قيمة فى بعض تلك الاتجاهات من جانب: ;Richard Falk (1995) Issa Shivji (1989); Bouaventura de Sousa Santos (1995, 2002); Wendy Brown (1995); Roberto Mangaberia Unger (1996); Shadrack B.O. Gutto (1993) والناطقون الرئيسيون لحركة العالم الثالث والقانون الدولى Third World and International Law Movement (TWAIL)، ومنهم: Anthony Anghie, Balakrishnan Rajagopal, James Theo Gathii, Obiora O'Kufour, Bhupinder Chimni, Vesuki Nessiah, and Mukau Muta.

لأغراضنا الآنية، من الضرورى فقط إلقاء الضوء على مهمة تأسيس روابط بين المعاناة الإنسانية وحقوق الإنسان. وثقافات حقوق الإنسان الحديثة التى ترجع أصولها لفكرة التقدم والداروينية الاجتماعية والعنصرية والبطريركية (وتركز على أيديولوجية التنوير) بررت الفرض العالمى للوحشية على أنه طبيعى وأخلاقى بل وعادل [٣٩].

والأيديولوجية الليبرالية الحديثة التى نتج عنها مفهوم حقوق الإنسان نفسه - مهما كانت درجة تطوقها أوروبيا أو امتلائها بالتناقضات بين الليبرالية والإمبراطورية[٤٠] - اعتبرت فرض المعاناة الأليمة والمفرطة على الأفراد من بنى البشر أمرا مبررا كليا. وممارسات السياسة - حتى ولو كانت بربرية بمقاييس تشكيلات الفكر الثيولوجى والعلمانى المرتبطة بالتنوير - كانت أيضا بصورة أو بأخرى مبررة كليا من جانب قادة ومفكرى الدول وكذلك اللاوعى السياسى الذى ولدوه (رغم ما كان بارزا للغاية من نضالات متشعبة للطبقات العاملة) .

إن جعل المعاناة الإنسانية أمرا غير مرئى كان السمة المميزة لتشكيلات حقوق الإنسان الحديثة. وجعلت المعاناة غير مرئية؛ لأن الأعداد الغفيرة من الناس الخاضعين للاستعمار لم يكن ينظر إلى أى منهم على أنه إنسان بما فيه الكفاية أو حتى على أنه من الممكن أن يكون إنسانا. وهذا الوصف الأخير للإنسان مهد عند الضرورة لدمار شامل، بينما أدى الوصف الذى سبقه لوصاية عنيفة. وكان ينظر إلى العبيد أو المستعمرين على أنهم أقرب للبهائم الذين لم تكن معاناتهم ذات أهمية كبرى بحيث تكون ورقة رابحة لدى تقدم مشروع التنوير. تماما كما فعلت المقاطعات الخاضعة

---

(٣٩) ارتد كيد هذا التبرير فى وجه متبنيه فى صورة سياسة الإبادة الجماعية بالرايخ الثالث (ألمانيا النازية) نتج عنها فى أغلب الأحيان تواطؤ وحشى من مواطنين عاديين فى أحد أسوأ أشكال التطهير العرقى فى تاريخنا المعاصر . لمطالعة أى تفنيد لهذا المنظور ، طالع كتابات: Daniel Jonah Goldhagen (1996) and Richard Wiesberg (1992).

(٤٠) Uday Mehta (1998) .

لسلطان لوردات فى مجلس شورى المملكة (عام ١٩١٩). وكانت تلك المقاطعات قد أقرت أن بعض السكان الأصليين ربما يكونون فى منزلة أدنى فى النظام الاجتماعى ؛ " لذا فإنه لا توجد جدوى من منحهم ظلالا من حقوق موجودة فى قانوننا"[٤١]. حقا، كانت معاناتهم بلا صوت أو لغة أو حقوق.

وعلى النقيض، نجد أن ذعر ما بعد الهولوكوست وما بعد هيروشيما/ناجازاكى يسجل رعبا معياريا من الانتهاك الإنسانى. ومنطقية حقوق الإنسان متجذرة فى انعدام شرعية كل أشكال سياسة القسوة. وما من شك فى أن ما يعتبر قسوة يختلف بدرجة كبيرة من سياق /أداة حقوقى إنسانى لآخر[٤٢]. وعلى الرغم من ذلك توجد الآن أسس ثابتة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنسانى الدولى تنزع الشرعية عن الممارسات البربرية للقوة، بل وتحظرها سواء كانت فى إطار الدولة أم المجتمع المدنى. ومن منظور المتعرضين للانتهاك، لا يمثل ذلك مكسبا ولو صغيرا . ومجتمع المعتدين - مهما كان - ما زال معرضا للهجوم التدريجى لثقافات حقوق الإنسان بنسب مختلفة وهذا مهم للغاية بالنسبة للمتعرضين للانتهاك. وفى مجتمع غير

---

(٤١) هناك توكيد إضافى فى : In re: Southern Rhodesia (1919) AC at 233-4، وعلى النقيض نجد أن من يوصفون بنقص الإنسانية أو بالإنسانية غير الكاملة مؤهلون للشعور بالمعاناة غير أن معاناتهم تحد بتوسيع نطاق الحقوق (القوى) الخاصة بمن يحظون بمعاملة إنسان كامل (والأمر بهذا الشكل يشبه سلطة الزوج على الزوجة والأب على الأطفال).

(٤٢) على سبيل المثال : هل تمثل عقوبة الإعدام بأى صورة وبأى تبرير إحدى ممارسات القسوة ؟ متى يفترض أن يكون التمييز - سواء على أساس الجنس أم الطبقة أم الطائفة - تعذيبا تحرمه أسس ومعايير حقوق الإنسان الدولية ؟ متى يمكن وصف التحرش الجنسى فى أماكن العمل بأنه أحد أوجه المعاملة القاسية واللا إنسانية والمقللة من شأن الفرد التى يحظرها النظام الحالى لأسس ومعايير حقوق الإنسان الدولية ؟ هل تصل الممارسات الجنسية بغير الرضا فى إطار العلاقات الزوجية إلى الاغتصاب ؟ هل تعتبر كل أشكال عمالة الأطفال ممارسات قاسية على أساس أن مصادرة الطفولة انتهاك إنسانى غير قابل للاستدراك ؟ هل تتسبب مشروعات الرى الكبرى فى دمار للبيئة وتمثل حالات قسوة فى إطار عمليات التطوير ؟ هل تمثل برامج أو نظم توفيق الأوضاع الهيكلية أحد أوجه سياسة فرض المعاناة ؟ هذا النطاق من الأسئلة واسع . وما من شك فى أن مزيدا من الأسئلة يجوز طرحها .

مثالى، تبدو منطقية حقوق الإنسان مانحة لثانى أفضل خيار حتى وإن كان هذا الخيار غير مثالى .

وبغض النظر عن عدد الحقول المتنازع عليها، التى وفرها خطاب الكونية وعدم التجزؤ والترابط وعدم الانحياز الملتصق بحقوق الإنسان، فإن ثقافات حقوق الإنسان المعاصرة أنشأت معايير تهدف فى أقل الأحوال لنزع الشرعية عن القوة. وهى بازدياد تضعف الثقة بأى محاولة لجعل القوة والحكم على قاعدة العنف المؤسسى المتأصل فى الإمبريالية والاستعمار والعنصرية والبطريركية. إن حقوق الإنسان المعاصرة تجعل الخطاب المتعلق بالمعاناة الإنسانية ممكنا – وبطرق أبرز – وممارسا وانعكاسيا. ولم يعد يجوز لممارسات القوة – التى تحرض عليها النظرية الاجتماعية الكبرى – أن تبرر المعتقدات التى تعزز إلحاق الضرر والأذى بوصفها سمة للسيادة أو للمجتمع الجيد. وصار من الأمور المركزية فى خطاب حقوق الإنسان المعاصر رؤى وسبل بناء أخلاقيات لقوة تمنع فرض القمع الزائد والمعاناة الإنسانية الزائدة عن حاجة النظم للبقاء بغض النظر عن مدى التصميم المفرط لذلك النظام. وعدم شرعية لغات إثارة الشفقة صارت نفس قواعد السياسة الدولية .

وتركز الفرق بين شكلى حقوق الإنسان الحديث والمعاصر فى مدى أخذ المعاناة مأخذ الجد. ففى نموذج حقوق الإنسان الحديث، كان قد تطرق الفكر إلى إمكانية الاهتمام بحقوق الإنسان دون أخذ المعاناة الإنسانية فى الاعتبار[٤٣]. وخارج نطاق القوانين والحرب بين الأمم المتحضرة، اعتبرت حقوق الإنسان الحديثة فرض المعاناة الإنسانية على نطاق واسع عدلا وحقا فى إطار السعى لتحقيق المفهوم الأوروبى

---

(٤٣) طالع التحليل المشوق المتعلق بالحد من المعاناة فى حقبة تكوين حقوق الإنسان "الحديثة" الموجود فى : Charles Taylor (1999) 124, 140-3. وقد لاحظ البروفيسور تايلور Taylor أنه فى الأوقات "المعاصرة" تكون لدينا أسباب جديدة لتقليل المعاناة . لكننا أيضا نفتقد وجود سبب واحد للقطع بأن الحد من المعاناة من الأفضل فهمه فى إطار علاقته بمفهوم الشر الراديكالى الذى تمت مناقشته فى الفصل الأول .

المركزى بشأن التقدم الإنسانى. وهذا الخطاب أخرس المعاناة الإنسانية. وعلى النقيض يتحرك نموذج حقوق الإنسان المعاصر بسياسة الرغبة الدولية لجعل مفهوم سياسة القسوة يمثل إشكالية فى حد ذاته .

٨- عمليات عكس الاتجاه التاريخية :

إن العمليات التى يحدث بموجبها هذا العكس فى الاتجاه فى الحقبة المعاصرة لهى عمليات معقدة ومتناقضة وتستلزم العودة إلى أنماط حقوق الإنسان المرتبطة بقراءة قصص الحرب الباردة، وحاليا الحرب الباردة الجديدة. ورغم أنه لا توجد رواية مركزة واحدة يمكن التعويل عليها بصورة كاملة، فإننى أقدم هنا تفسيرا واضحا لخمس طرق شكلت نظرية وتطبيق حقوق الإنسان المعاصرة .

(أ) الكونية المتشظية لحقوق الإنسان المعاصرة :

لن يكون من قبيل المبالغة إذا قلنا إن الملمح المحدد للعالم "المعاصر" كان علو وسقوط مبدأ تقرير المصير. ومع ظهور هذا المبدأ، وعلى الأخص مع التوكيد عليه تاريخيا فى الهند فى صورة حق تقرير المصير، عولم هذا المصطلح نفسه فى المراحل المبكرة للحرب الباردة، وامتد ليكون إصرارا راديكاليا على عدم شرعية الاستعمار. ورغم الإنكار الشديد لهذا الحق لأشخاص عاشوا فعليا تحت مظلة نظام اشتراكى، فإن الاتحاد السوفيتى روج لتقرير المصير فى الخارج من خلال قواعد حروب التحرير القومى. وكذبت الأيديولوجية الاشتراكية بشدة التبريرات من أجل الإمبريالية والاستعمار، غير أنها فى ذات الوقت ضاربت بمستوى مروع من الدعم بين الأمم الحديثة وغير المنحازة لصالح القمع الوحشى فى المجر وتشيكوسلوفاكيا وما ورائهما.

وكان لتقسيم باقى العالم إلى نطاقى تأثير عملاقين (وهو فى حد ذاته تعبير لطيف يخفى أشكالا لا يمكن تصورها من الانتهاك الإنسانى) أثر عميق على تشكيل حقوق الإنسان المعاصرة. وصارت ممارسات حق تقرير المصير مسجونة بسبب سيطرة وهيمنة القوى العظمى (٤٤). وما كان يعلن عنه ذاتيا بأنه "تقرير" صارت تشكله ألعاب القوى المهيمنة. وتضمن ذلك بالضرورة أن تكون نشأة أمم "حديثة" عملية من سماتها أن تفرض القوى العظمى معاناة هائلة ووحشية تبرر إما بتقدم الاشتراكية العالمية أو الديمقراطية العالمية. وبهذا المعنى يكون الاستعمار الحديث قد نشأ فقط عندما بدأت ممارسات حق تقرير المصير نجاحها(٤٥).

ولم يعمل الاستعمار الجديد على مجرد تشكيل سياق لنشأة أمم جديدة، بل إنه عمل كذلك على احتواء السيادة المعثور عليها حديثا فى العالم الثالث. ومنحت الرغبة فى استمرارية نطاقى التأثير تبريرا لصناعة وتثبيت وخدمة أنظمة واتحادات الحكم فى العالم الثالث الذى عاش لفترات طويلة – ومع وجود الحصانة وتكريس الإفلات من العقوبة – فى انتهاكات عظمى وصارخة وبالغة لحقوق الإنسان .

إن مهمة دمج حدود أراضى الدول التى كانت خاضعة للاستعمار مثلت موقفا حدوديا إضافيا يواجه جعل حق تقرير المصير كونيا . وأصرت الأمم الآسيوية

---

(٤٤) "مبدأ مونرو" Monroe Doctrine بالولايات المتحدة وجد بسرعة نظيره (مبدأ بريجينيف Brezhnev Doctrine الذى لم يخلص من مبادئ "بانجاسيل" Panchshila برؤية عالم دول عدم الانحياز.

(٤٥) بخلاف الأيديولوجيا أثرت عناصر وقوى على سياسة التنافس بين القوى العظمى. وقد وسمت نطاقات التأثير التدافع الإمبريالى على موارد العالم، ومنها على سبيل المثال الوقود الحفرى والنفط والمعادن وثروة الغابات والقنوات المائية الدولية. وهكذا فقد تلاعب ميثاق الأمم المتحدة بأسلوب فاحش على سبيل المثال فى قناة السويس والجزائر والكونغو وإدارة أزمات غرب أسيا بدبلوماسية القوى العظمى . وجسدت الإمبريالية ذاتها ثانية فى لعبة نظرية وتطبيق تقرير المصير . وما أن بدأت عملية زوال الاستعمار من العالم حتى بدأت عودة الاستعمار . ولتحليل حى فى السياق الأفريقى للشكل الخاص لتعبئة الفضاء والموارد طالع : . Achille Mbembe (2001)

والأفريقية الناشئة - إلى حد ما عن فهم - على أن حق تقرير المصير يمتد فقط لمواقف الاستعمار الكلاسيكية التى يتعرض لها أبناء شعوبهم مرة واحدة فقط فى التاريخ حيث يتم تقرير المصير الجماعى باعتبارها دولاً ذات سيادة فى إطار مفهوم القانون الدولى. وما أن يمارس الحق حتى تطفأ ناره فى كل الأزمنة المستقبلية. وهذا يفترض أن منطق الاستعمار - الذى جعل كل أنواع البشر والثقافات والأراضى أوانى للاتحاد الإمبريالى - ينبغى أن يستمر فيما بعد الاستعمار. وعلى دولة ما بعد الاستعمار أن تخلق - بصورة أو بأخرى ومن خلال عدة أمم - دولة قومية واحدة(٤٦). وقد ثبت أن هذا المشروع مغامرة تنطوى على مخاطرة للطرفين سواء بالنسبة لنخب الحكم القومى الحديث أم لمن أعلنوا إيمانهم بالحق الراديكالى لتقرير المصير الذى يدرك الآن دعاوى "الوحدة القومية" بوصفها نوعًا من الاستعمار الجديد. وقد وفرت الحرب الباردة حافزا خلاقا وحدا دمويا لهذا النوع من التوكيد .

ووفر المنطق الخلاق لحق تقرير المصير - مع ذلك - لغة للطموح لسياسة الهوية والاختلاف داخل الأمم الجديدة. ولم تكن العمليات التى صار بموجبها حق تقرير المصير فى نهاية الأمر غير راديكالى مجرد أداء تفسيرى أو علاماتى. بل كانت تدريبات للوصول إلى شبه عسكرة كاملة لأساليب الحكم والمقاومة.

---

(٤٦) أيضا فى إطار إعادة التشكيل الأيديولوجى للعالم لعبت مبادرات نهرو Nehro وناصر Nasser وتيتو Tito لتشكيل مجتمع دول عدم الانحياز دورا خلاقا كبيرا بالنسبة لحقوق الإنسان المعاصرة . ونشرت تلك المبادرات رأس المال الرمزى لغالبية الأصوات بالجمعية العامة للأمم المتحدة لإثراء الارتجال الهادف لخلق معايير دولية ناعمة لحقوق الإنسان . ووضعت تلك المعايير تصورا عادلا للنظام الدولى وسط حطام انتهاكات الحقوق التى خلقتها تنافسات القوى العظمى. ولتوكيد الفكرة ينبغى ذكر أن أنظمة العالم الثالث أيضا وفى ذات الوقت نشرت تبريرات الحرب الباردة لانتهاك حقوق الإنسان . ففى هذه الفترة من الحرب الباردة نلاحظ ظهور التناقض بين خلق أسس لحقوق الإنسان على المستوى العالمى (سياسة من أجل حقوق الإنسان) وادعاء باسم بناء الوطن ينتهك تلك الحقوق محميا بحصانة محلية (سياسة حقوق الإنسان). وهكذا نجد أن كونية حقوق الإنسان آخذة فى التشظى مرة أخرى على طول محور خلق الأسس والانتهاك اليومى .

وأسهمت القوتان العظميان – ولنقل بمعاونة أقمارهما الصناعية – بصورة كبرى فى عسكرة دول العالم الثالث بطرق أسست لاحتمال وقوع انتهاكات رهيبة لحقوق الإنسان التى يجرى إيصالها نحو الكمال داخل ورشة العمل المعيارية العظيمة المسماة بالأمم المتحدة .

وبعيدا عن كونها وصلت ميتة، فإن لغات ومنطقيات الحق الإنسانى لتقرير المصير جلبت لعوالم القوة المعاصرة أشكالا جديدة من أزمات الشرعية والعجز الديمقراطى. وفى ذات الوقت، ومن وجهة نظر من أنكر عليهم حق تقرير المصير، فقد نشأ المبدأ الأساسى لكونية حقوق الإنسان مفهوماً بالغ التشظى. وبذلك بدت الكونية المدعاة لحق تقرير المصير متشظية فى نفس لحظة إعلانها .

(ب) تطبيع الحرب الباردة لانتهاكات حقوق الإنسان :

كان لسياسة حقوق الإنسان فى الحقبة التكوينية للحرب الباردة أساليبها الخاصة لتطبيع (أو إزالة إشكالية) المعاناة الإنسانية. والحرب الباردة، متناغمة مع تقاليد القسوة السياسية فى الدول الأورو – أطلنطية، أعادت هيكلة معايير الإقصاء الحداثية. وهؤلاء المشتبه فى كونهم شيوعيين فى ميادين "العالم الحر" و"المتعاطفين مع البورجوازية" أو هؤلاء المنتمين لليسار السياسى، ويعادون البورجوازية بالاتجاه للرأسمالية فى زحام العالم الاشتراكى، هؤلاء جميعا خضعوا لحالات دائمة من الطوارئ المتمثلة فى سلطان حكم الرعب أو ممارسات الإبادة الجماعية المرتبطة بالسياسة. وأعداء الديمقراطية فى عالم ما، أو أعداء الاشتراكية فى عالم آخر، تم استبعادهم جميعا من عالم أسس ومعايير حقوق الإنسان ذائع الصيت فى هذه الأيام، ما أشر الاستمرار القاسى للحديث مع ظهور نموذج حقوق الإنسان المعاصر. واكتسبت حقوق الإنسان كونية متشظية مع ذلك الظهور .

ومع تعاقب الأجيال تفقد تلك الكلمات معنى القصص التاريخية المعيشة لمعسكرات الاعتقال بالمجتمعات الليبرالية والاشتراكية أيضا. فهى قدمت عولمة الكارثية الأمريكية باعتبارها أمرًا طبيعيًا فى أثناء القتل الوحشى المنهجى لمئات الآلاف من الشيوعيين (على سبيل المثال ما وقع فى أندونيسيا فى ستينيات القرن الماضى) أو خلال نظام حكم الرعب فى الاتحاد السوفيتى ودوله. وبصورة شاملة نشأت بذلك أشكال جديدة من الحكم بسياسة الموت والقتل[٤٧]. كما ظهر معسكر الاعتقال قانونًا لحكم الهيمنة العالمى، ما أسفر عن وجود هجين بين القانون والواقع صار بعده من الصعوبة التفريق بينهما[٤٨].

ولم يعد مفاجئًا أن الوجه القبيح للقمع أسفر عن ظهور مقاومة فردية وجماعية بطولية. وتدين حقوق الإنسان المعاصرة - التى مازالت فى طور التشكيل - بالكثير لممارسات المقاومة والاستشهاد ضد القوى السياسية العظمى التى سعت لإخراس أصوات المتعرضين للانتهاك. وبدأت السياسة من أجل حقوق الإنسان فى الظهور بوصفها قوة تشكك فى قدرة سياسة حقوق الإنسان. وعدم فهم أساليب حدوث ذلك يعنى خسارة لمستقبل حقوق الإنسان. ومن سيكتبون تاريخ حقوق الإنسان المعاصرة فقط من وجهة نظر سياسة الرغبة التى يتم تبنيها بين الحكومات أو منظمات المجتمع المدنى غير الحكومية، سيكونون بذلك قد تجاهلوا شهداء حقوق الإنسان وأضروا كثيرا بمستقبل حقوق الإنسان .

(ج) عدم قانونية العنصرية :

تبدى معيارية حقوق الإنسان المعاصرة إصرارا لافتا، بل ومستميتا على عدم شرعية العنصرية الراسخة للدولة. والعقد الذى بدأ بصدور إعلان الأمم المتحدة

---

(٤٧) R.J. Rummel (1997) .

(٤٨) التوكيد بالأساس جاء فى : Giorgio Agamben (1998) 179

للقضاء على التمييز العنصرى بجميع أشكاله فى عام ١٩٦٣، وانتهى بالاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها الصادرة عام ١٩٧٣، مثل التقاء، تاريخيا، لا ينسى لحقوق الإنسان فى عالم شاع فيه تنافس، بل وتنافر القوى العظمى. ومازال إعلان حملة معيارية ضد العنصرية وكل أشكال التعصب ورهاب الأجانب يولد المزيد من المجموعات المتنوعة والكاملة لأسس ومعايير حقوق الإنسان، التى غالبا ما تعكس (وأحيانا تؤدى إلى) قوة مولدة للقوانين خاصة بالشعوب التى تعيش فى حالة نضال والمجتمعات، التى هى فى حالة مقاومة. وهكذا فقد بدأ حق تقرير المصير مسيرته الطويلة نحو إنهاء أشكال دولة الفصل العنصرى .

وقد ألمح مؤتمر الأمم المتحدة المناهض للتمييز (الذى انعقد فى ديربان عام ٢٠٠٢) إلى مدى صعوبة مهام مناوءة التمييز. والمداولات، التى أدت للإعلان الصادر عن المؤتمر وكذلك خطة العمل، تم استقطابها من جانب النشطاء وحكومات دول الجنوب التى انتقدت، بل وشجبت دولة إسرائيل لما بدر منها تجاه الطموحات العادلة للشعب الفلسطينى وانتهاكا لحقوقهم الإنسانية. وحقا، كان الدليل الكبير على اتخاذ موقف مضاد لإسرائيل هو ما أدى لوصف ناشط أكاديمى إسرائيلى لمؤتمر ديربان بأنه "مؤتمر التمييز العنصرى المناوئ للتمييز العنصرى" [٤٩]. ولسوء الحظ ساعد رهاب الإسلام فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر/أيلول فى إعادة رسم صور تمييزية غير جائزة عن مؤتمر ديربان. وعلاوة على ذلك، فإن دعاوى الإصلاحات للمظالم التاريخية (ومنها العبودية) أثارت قلقا لهؤلاء المتخصصين فى تناول الأشكال المعاصرة للعنصرية أكثر مما ترتب على تلك العنصرية تاريخيا .

---

(٤٩) طالع : Anne Bayefsky (2002) 65-74 التى كتبت "إن مؤتمر ديربان أمدنا بمعاداة للسامية باسم محاربة العنصرية . إنه إبعاد وعزل للدولة اليهودية باسم التعددية . كان المؤتمر بمثابة منصة للكره والعنف اللذين كان ينبغى إخمادهما قبل إفساد الأجندة الكاملة للأمم المتحدة" .

ويمثل النقد والنقد المضاد قطعا إسهاما جادا إذا أدان كل أشكال العنصرية العالمية الجديدة التى تنشأ من خلال سلسلة من الأعمال المنطقية المتسمة بكره الأجانب والتعصب فى كل الاتجاهات. ومراجعة الإجراءات الكاملة لمؤتمر ديربان هى مهمة مرتبطة بدراسة أخرى ولا مجال لها فى السياق الحالى. وصحيح القول بأن وجود نظرية اجتماعية لحقوق الإنسان دون أن تضع فى اعتبارها نظرية العرق الحرجة هو أمر لا يخدم مستقبل حقوق الإنسان بل ويضر به(٥٠). لكن أيضا يبدو أمرا تنقصه الموارد مسألة التناول الكامل للنقد والنقد المضاد لأشكال العنف المبالغ فيها، بل والوحشية للصهيونية وتوكيدات حق تقرير المصير الفلسطينية والانتشار العنيف للكره العنصرى وكره الأجانب، وما يرتبط بهما من أشكال التعصب. وكل ذلك مازال يتم تناوله أو إصلاحه، بصورة كاملة فى أحوال نادرة من المشهد الحالى، إما بشكل عاطفى أو غاضب حتى وإذا كانت نتيجته الحتمية دموية تحركها دائما مفاهيم حزبية متشددة. وتوفر الآفاق المستقبلية لعدم قانونية العنصرية بذلك أجندة مستعصية على المعالجة لتشكيلات حقوق الإنسان المعاصرة - التى أطلق عليها رصاص الغموض التشريعى العنيف دون أى وعد بالنهاية - والتى صارت أكثر ميلا للعناد بفعل الأنماط العنصرية العنيفة التى رسمت بدورها قوانين من النوع المستخدم فى حروب الفضاء لتأجير أو شراء القصص المستقبلية للعنصرية ورهاب الأجانب والخوف من الإسلام من خلال لغات "حروب الإرهاب" و "الحرب على الإرهاب". وحتى مع حظر الحركة المعيارية القانونى للعنصرية المؤسسية - بما فى ذلك تشكيلات دولة الفصل العنصرى - تبدو تلك الحركة سائرة باتجاه تحويل تلك التشكيلات نحو سياقات جديدة لسياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان. ووسط كل ذلك، كيف يمكن تشكيل واحتواء "عقلانية" جديدة لحقوق الإنسان فى إطار "لا عقلانية" العولمة

---

(٥٠) طالع التحليل فى : . Patricia Tuitt (2004) 1-20, 37-55

وصورها الإرهابية المتعددة ؟ إن الاجابة على هذا السؤال من شأنها أن تحدد أو تطمر أو تحتال على الآفات المستقبلية لحقوق الإنسان .

(د) النقد الماركسي :

يجعل النقد الماركسي لبورجوازية تشكيل حقوق الإنسان أيضا نفسه كونيا[٥١]. فى عرض الكثير من خطوط الخطأ الجينى فى النماذج البورجوازية والاشتراكية لحقوق الإنسان. وفى سياق الخطاب المتناثر بشأن الإسهامات الماركسية (على الأقل فى أفلاك المثقفين الأكاديميين الأنجلو - أمريكيين) فى نظرية وتاريخ تشكيل حقوق الإنسان المعاصرة، أسرد تاليا قائمة عشوائية لأنماط التأثير. أولا، الصناعة المنزلية الفلسفية لخطاب القانون اليسارى يعلمنا جميعا فضائل فك لغز لغات وخطاب حقوق الإنسان[٥٢]. ثانيا، النقد النسوى لحقب ما بعد الاشتراكية وما بعد الليبرالية يمثل الإشكالية الواضحة للاعتراف بحقوق المرأة باعتبارها حقوقًا للإنسان، والتى يتم الإعلان عنها حاليا فى إطار "معضلة الاعتراف/إعادة التوزيع" (الفصل السادس) ثالثا، النقد الماركسى للامبريالية غذى العديد من المسارات الكاريزمية، التى عززت الخلاص الراديكالى من الاستعمار فى العالم، فضلا عن العديد من مسارات إلغاء الاشتراكية[٥٣]. رابعا، أسهم النقد فى تشكيل التعبير المعيارى عن سيادة الشعوب على الموارد

(٥١) Wendy Brown (1995, 2002); Bon Fine (2002); Upendra Baxi (1993)

(٥٢) طالع : Brown and Halley (2002); Alison M. Jagger (1983)

(٥٣) طالع على وجه الخصوص : Robert Young (2001)

الطبيعية[٥٤]. خامسا، هو يثبت المفاهيم الدقيقة للعدالة العالمية المتعلقة بكل فرد، التى فى إطارها فقط يمكن القول بأن قيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة مازالت عادلة. وبذلك يكون النقد الماركسى قد أثار السؤال الأهم عن عدالة حقوق الإنسان. سادسا، على الأقل من حيث الخطاب المعيارى أسهم النقد (خلال المراحل العديدة للحرب الباردة) فى ابتكار مفاهيم دستورية وطنية لحماية حقوق الإنسان والترويج لها. والعديد من التجارب الدستورية فى حقب ما بعد الاستعمار شاهدة على تراث الماركسية[٥٥].

ومواجهة بلعناتها الذاتية بدأت التقاليد الغربية/الحديثة لحقوق الإنسان أخيرا رحلتها الطويلة الجديدة للارتباط النقدى مع إمكاناتها المنطوية فى استجاباتها لانتهاكات لحقوق الإنسان. وكانت قد وصلت إلى ذلك من خلال عملية طويلة ومتعرجة من بناء نموذج دولة الرفاهة داخل البنية البورجوازية بكل تناقضاتها

(٥٤) إن مجرد وضع قائمة دون تحليل تاريخى ملائم ربما ينتج عنه تضليل . لكن للأغراض الحالية تكون المرجعيات الملائمة كما يلى : الغياب الواضح لحماية حقوق الملكية للبورجوازيين فى الميثاق الدولى للحقوق، وما تلاه من إعلانات صدرت عن الأمم المتحدة بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية والثروة ، والتقدم والتنمية الاجتماعية ، والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، والإعلان (الذى تم إجهاضه) بشأن نظام إعلامى عالمى جديد ، وإعلان الحق فى التنمية.

(٥٥) يحدث ذلك بصور شتى . أولا ، شكل دولة ما بعد الاستعمار يحط من شأن قدسية حقوق الملكية الخاصة . ثانيا ، تبدو الدولة ليس فقط فى صورة جهة لتوزيع الموارد العامة، بل أيضا وكيلاً اقتصادياً مخولاً دستوريا . فهى تملك وتدير خدمات البنية التحتية الوطنية والمشروعات المؤممة والشركات المنشأة حسب النظام الأساسى للدولة والشركات الحكومية . ثالثا ، فى بعض المواقف تبدو بعض النظم الدستورية التى أقيمت فيما بعد الاستعمار وكأنها تؤشر لنشوء منتظم للدولة فى أشكال الرأسمالية المالية . رابعا ، صارت الخطط الخمسية الكبرى للدول بمثابة مركبات للحكم الاقتصادى الوطنى من جهة وفى ذات الوقت أدوات لخدمة اقتصادات حقوق الإنسان . وفى حقبة العولمة المنقشية حاليا صرنا بحاجة لاستعادة القصص التاريخية للنظم الدستورية، التى كانت قائمة فى دول الجنوب من منظورات مرتبطة بحقوق الإنسان .

وتعقيداتها. وهو تاريخ صعب، قص أثره لنا جورجن هابرماس Jurgen Habermas في باكورة أعماله(٥٦).

(هـ) أشكال جديدة للتضامن العالمي:

جدليا، خلق التنافس الأيديولوجي الوحشي على سيادة العالم فضاء سياسيا للتضامن مع أصوات المجتمع المدني لتظهر في مساع منوعة في إطار السياسة من أجل حقوق الإنسان. وتظل قصص التضامن العابرة للقوميات والمولدة لثقافات جديدة لحقوق الإنسان - حتى في أصعب حالاتها - قيمة لمن يريد أن يقرأ الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان. ومن وجهة النظر الحالية، ظهرت حقوق الإنسان المعاصرة إلى الوجود مع حركات التخلص من العبودية والدعم الدولي لتقرير المصير (أو على الأقل للتحرر من الاستعمار) وعدم قانونية الحروب بوصفها سياسة لكن من نوع آخر وتوسع مسار التضامن ليشمل الطبقة العاملة الدولية، إضافة إلى الحركات البيئية والنسوية. وسياق التضامن الناشئ مكسو بالتناقضات الأيديولوجية، ولا يمر فقط من خلال التحريفات المتنوعة للماركسية الأوروبية. ويثير هذا السياق علاوة على ذلك أسئلة صعبة تتعلق بسبل فهم ولادة شكل جديد تماما من الفكر والفعل العالميين حيث يتجاوز الاهتمام بحقوق الإنسان الحدود القومية والمرحلة الوسطى ما بين الفكر السياسي والنظرية السياسية في صورة ممارسة اجتماعية محايدة اجتماعيا وأخلاقيا (٥٧). وكل ذلك يقف حينئذ مترقبا وصول منظومة الأفكار المحددة لمعرفة حقوق الإنسان على طريقة ميشيل فوكو Michel Foucault.

(٥٦) Jurgen Habermas (1996).

(٥٧) أفكر الآن في التحول من القول المأثور لديكارت " Descartesأنا أفكر . إذن أنا موجود" إلى الشعار الراديكالي لألبرت كاموس " : Albert Camusأنا أتمرد لذا نحن موجودون".

وبوصفها مانحة للمرحلة الوسطى المشار إليها أو للنقد المثار بشأن الحكم وسلطة الدولة فى كل مكان، صارت حقوق الإنسان بمثابة إشارات زائفة ليست متضمنة لدى تحديد الأراضى ذات السيادة. ويدل التأسيس العالمى لحقوق الإنسان [٥٨]. على التداخل - المنطوى على تسلل - بين عوالم السياسة من أجل حقوق الإنسان وعوالم القوة والسلطة. والعنف فى أثناء الحرب الباردة، وما تكشف من حرب باردة جديدة كان سببا فى ابتكار سياسة حقوق الإنسان التى تشكلت حسبما أرى خلال نشأة وتطور تشكيلات الحرب الباردة، وما تلاها من سياسة واقعية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة أو الحرب الباردة الجديدة. وهذه القصة الموجزة تدعم بشدة افتراض قوالب العنف التى نشأ بداخلها نموذج حقوق الإنسان المعاصرة. ويبدو أن خطاب حقوق الإنسان الناشئ يكون دائما بمثابة كائن طفيلى يعيش على المعاناة الإنسانية .

٩- نشأة سياسة حقوق الإنسان و السياسة من أجل حقوق الإنسان :

كما آمل فى أن تجعل تلك القصة المركزة من النص الذى أقدمه نصا مقروءا واضحا . حيث إننى أصر فى هذا النص على أن تاريخ نشاط حقوق الإنسان المعاصر كان له أصول فى ممارسات مقاومة التشكيلات العالمية للحرب الباردة التى ارتبطت بسياسات القسوة. فقد شهدت نضالات وحركات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية فى حقبة الحرب الباردة ممارسات جديدة لسياسة القسوة لدرجة أنها فى بعض الأوقات حولت العالم بأسره إلى مجتمعات متفرقة تعيش فى معسكرات اعتقال. وعندما كان القمع هو الوضع السائد، كان ذكر مصطلحات مثل التحرير والديمقراطية وحقوق الإنسان ينقل صور وواقع إرهاب الدولة العدوانى. إنه فى هذا

(٥٨) Ronald Robertson (1992) 133

الرحم التاريخى بدأت حياة جنين سياسة حقوق الإنسان المتقلبة - لا السياسة من أجل حقوق الإنسان - فى الدفع بآلام ولادته القيصرية .

وتنشر سياسة حقوق الإنسان رأس المال الرمزى والثقافى لتلك الحقوق لتصل بها إلى آخر إدارة لتوزيع السلطة على الصعيدين الوطنى والعالمى. وصارت حقوق الإنسان مسعى للسياسة - بل للاعتداء والحرب - بوسائل أخرى. وتكون سياسة حقوق الإنسان أحيانا مقترنة بالقمع الإرهابى لعوالم الاستقلال والتعبير الإنسانيين حيث تصير المعارضة خيانة وتملقا ذليلا للأيديولوجية الحاكمة التى تفترض الوجود القوى لحرية التعبير. وتستخدم الدبلوماسية الدولية بأناقة - فى هذا الشكل من السياسية - رؤى الآفاق المستقبلية العالمية بوصفها مهيمنة على الالتزام الأيديولوجى .

ولا توجد عبارة أو تعبير رومانسى معبر عن العبور من "سياسة حقوق الإنسان" إلى "السياسة من أجل حقوق الإنسان" باستثناء عبارة "ثورة فى الإحساس الإنسانى". وهذا الشكل الجديد من الإحساس النابع من استجابات للأصوات المعذبة للمنتهكين يوضح لنا وجود سياسة بديلة تسعى - فى مواجهة شذوذ القصص التاريخية للسلطة - إلى نظام تقدمى يجعل الدولة أكثر أخلاقية والحكم أكثر عدالة والسلطة أكثر خضوعا للمحاسبة. إن تلك النضالات التى تذكرها تلك الأصوات تعتمد بشدة على الموارد الثقافية والحضارية أكثر من الموارد التى يمنحها زمن وفضاء تصور حقوق الإنسان المتعلق أوروبيا الذى تسعى تلك الأصوات أيضا لطرقه والإبداع فيه(٥٩).

(٥٩) بالفعل ولدرجة أنه حتى فيما يطلق عليه الآن اسم حقبة حقوق الإنسان نرى مسئولين سابقين بالولايات المتحدة والحزب الشيوعى يسعون بملء حناجرهم لتبرير النظام الستالينى أو المكارثى والتكنيكات المتعددة للنيل من الطموحات والنظم الديمقراطية، وذلك بوصفها بأنها برامج معقولة سياسيا .

ويتشكل الإنجاز التاريخى لحركات حقوق الإنسان المعاصرة من وضع حكم الشعب فى مقابل حكم الدولة، أو فى التوكيد والتعبير عن رؤى لمستقبل الإنسان - من خلال ممارسات السياسة من أجل حقوق الإنسان - ينبغى بموجبها على الروح الذابلة للسياسة الواقعية أن تقاوم للأبد. وفى الوقت ذاته، هذا النضال تم تجاوزه بعد أن صارت الممارسات المعاصرة لحركة حقوق الإنسان تاريخية. وأتحول فى الفصل اللاحق إلى سبل حدوث ذلك. وهو ما يتضمن عرضا بأساليب متباينة متعمقة لمزاج وأسلوب ورسالة حركات حقوق الإنسان المعاصرة .

الفصل الثالث

ممارسات نشاط حقوق الإنسان المعاصرة

١- أسئلة أساسية:

تنشأ ممارسات حقوق الإنسان على نحو مختلف فى إطار تطور كل من حقوق الإنسان الحديثة أو المعاصرة. وكانت كثافة وتنوع وتوجه القصص التاريخية لتلك الممارسات ومازالت موضوعا رئيسيا للكثير من المناقشات المفعمة بالحيوية. والتنوع الثرى لأدوات وأسس ومعايير حقوق الإنسان، وكذلك التدفق اللا منتهى المتعلق بتأويلات تلك الحقوق، يزيد من تعقيد أى عرض للقصص التاريخية لنشاط حقوق الإنسان سواء الحديثة أو المعاصرة .

لكن يظل مهما فهم نشاط حقوق الإنسان باعتبارها مجموعة من الممارسات وأشكال التفاعل الاجتماعى المرتبطة بجهد تحولى[١]. إذن مع أى الأشياء تعمل وتتحول ممارسات نشاط حقوق الإنسان ؟ فى الرأى الحالى يعمل نشاط حقوق الإنسان مع المادة الخام للمعاناة الإنسانية الناتجة عن إنكار الحق الإنسانى فى الكرامة والمساواة بين كل بنى البشر. والممارسات التحولية تقاوم حالة انعدام حقوق

(١) . 166 (1969) Louis Althusser يوفر ألثوسر Althusser نظرية مادية للتطبيق تستخدم عملية تحويل مادة خام محددة فى إنتاج محدد. وهى عملية تتأثر بجهد إنسانى محدد باستخدام وسائل (إنتاج) محددة .

الإنسان المتفشية فى عدد لا يحصى من المواقع المؤسسية والقائمة على توجهات أيديولوجية مختلفة. ويظل ذلك موجها إلى الإنتاج المعيارى لأسس ومعايير حقوق الإنسان على كل المستويات (المحلية والإقليمية والقومية والأعلى من القومية والعابرة للقوميات والعالمية) إضافة إلى ممارسات حفظ وحماية وترويج وإحياء وإصلاح أسس وممارسات حقوق الإنسان. النتيجة تكون "سياسة حقوق الإنسان" و "سياسية من أجل حقوق الإنسان". وبمعنى آخر تعزيز وإعادة اكتشاف ممارسات "سياسة الإنتاج" و "إنتاج السياسة"[٢]. ومخافة أن يبدو ذلك غارقا فى التجريدية بالنسبة للقراء غير الصبورين، فكل ما ينبغى على فعله هو إحالتهم لنماذج وثيقة حقوق (شعب) أوجونى[٣]. وإعلان (حركة) زاباتيستا عام ١٩٩٦[٤].

أركز هنا بالأساس على بعض الملامح الخصائصية لممارسات نشاط حقوق الإنسان المعاصر دون جعل الأمر جوهريا على ما آمل، أولا، لأن حقوق الإنسان فى حد ذاتها مفهوم واسع النطاق، فإن ممارساتها تتضمن أشكالا متباينة عديدة من الجهود التحولية. وتوضح تطبيقات حقوق الإنسان (اقتباسا من عبارة للويس ألثوسر Louis Althusser) أن "كل مستويات التواجد الاجتماعى تمثل مواقع للممارسات"[٥]. ثانيا، رغم أن ممارسات حقوق الإنسان ذاتية نسبيا، فإن موقعها يظل داخل هيكل الإنتاج[٦].

---

(٢). Michael Burawoy (1985)

(٣) . Ken Saro-Wiwa (1992)

(٤). Manuel Castells (1996)

(٥) تبنيت هنا بعض ملامح الممارسة التحولية التى وصفها ألثوسر . Althusser

(٦) نظرية مادية بشكل كاف عن نشاط حقوق الإنسان بإمكانها أن تثير أسئلة مألوفة متعلقة بـ "التقرير فى آخر لحظة". أتجنب هنا هذه المشكلة ! لكننى أتفق مع مايكل بوراووى (Michael Burawoy (1985:9 فى أن ممارسات حقوق الإنسان تبقى لا محالة فى منطقة أجهزة السيطرة الجزئية وعلاقة الأخيرة بأجهزة الدولة. وقد تم التطرق لهذه المسألة بصور عديدة من خلال النقد الماركسى، والقانون والتنظير بالنمط الاقتصادى، والقانون والتنمية، وأخيرا فى نقد العولمة الاقتصادية المعاصرة. ولنظرة عامة موجزة طالع : . Upendra Baxi (2003 a) 469-70

وفى هذا المعنى تحديدا أتخذ لاحقا منهجا متشعبا (فى الفصول من السابع إلى التاسع) إزاء الميل أو نزعة تحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان وأشكال الاتجار بحقوق الإنسان عبر وسطاء، وهى الأشكال المدعومة عالميا بقوة. ثالثا، هذه الممارسات تفترض أشكالا مختلفة. وهكذا فنحن نتحدث عن مجموعات أو أنماط مختلفة للممارسات منها سياسية وأيديولوجية وفنية وعلمية أو نظرية ترتبط بحقوق الإنسان. رابعا، تثير الممارسات النشطوية لحقوق الإنسان بعض الأسئلة العميقة المتعلقة بتأليف أو ابتكار تلك الحقوق وسلطة فاعلى حقوق الإنسان الانعكاسيين .

٢- تحويل نشاط حقوق الإنسان إلى منظمات غير حكومية :

تأخذ غالبية ممارسات حقوق الإنسان المعاصرة شكلا ترابطيا يتمثل فى المنظمات غير الحكومية. وتأثير تلك المنظمات على صنع وعمل حقوق الإنسان كبير جدا لدرجة أن حقوق الإنسان المعاصرة ربما تظل غير واضحة أو مفهومة خارج نطاق ممارساتها الشبكية. وصار جعل مسألة حقوق الإنسان فى إطار منظمات غير حكومية حقيقة متفشية. كما صار مصطلح "منظمة غير حكومية" مربكا فى كل كلمة منه .

فأولا، قيد كلمة "غير" - فى إطار أى تحليل منطقى - تجعل الأمر واضحا بصورة مباشرة وأكثر شمولا. وبادئة "غير" فى اللغة الإنجليزية تسبق وصفا لأمر هرائى. ومنطقيا، فإن بادئة "غير" هنا يقصد بها أى شىء غير "حكومى"، من السناجب إلى النجوم ومن الأفيال إلى خط الاستواء !

وفى مواجهة مع تلك الصفة الهرائية المنطقية ربما يريد المرء أن يحد نطاق كلمة "غير" بقول إنها تدل على أى شىء أو عملية ربما تمثل "الآخر" بالنسبة للحكومة أو الحكم أو أسلوب الحكم. وبمعنى آخر هى تشير إلى أى شىء وكل شىء لا علاقة له أو فى

وضع معارض أو مضاد لأى شىء نقصد به "حكومة". ومع ذلك، فإنه من الصعوبة تحديد ما يمكن استبعاده من ذلك القصد .

الكثير هنا يعتمد على مدى رغبتنا فى فهم تلك الكلمات الثلاث. فأولا، كلمة حكومة هى فكرة عادة ما نربطها بالدولة عندما نشير لأشكال من السلطة على الشعوب والأراضى والموارد(٧). وتعبير "غير حكومى" ربما يشير إلى أن منظمات نشاط حقوق الإنسان غير الحكومية تصارع فى ممارساتها أنماط ممارسة تلك السلطة. غير أنه ليست كل ممارسات تلك المنظمات بالضرورة معادية أو صدامية. فعلى وجه الخصوص تسعى المنظمات غير الحكومية الإنسانية والتنموية إلى إنتاج برامج وسياسات حكومية فعالة بأساليب تساهم فى الوفاء بحقوق الإنسان، بل وإدراكها. وفى هذا الصدد تظل جهود تلك المنظمات تعاونية مع الحكومة لا غير حكومية. كما أن جهودها الإجمالية تدعم الحكومة المستدامة من خلال ممارسات صديقة لحقوق الإنسان ظاهريا لمسئولين منتخبين ومسئولى دولة ومجموعة كاملة من السياسات العابرة للحكومات والفاعلين السياسيين.

وعلاوة على ذلك، هناك حقيقة مفادها أن معظم المنظمات غير الحكومية تعمل فى إطار متغير فى تجربة أيديولوجية الدولة القومية. ولا يجادل كثيرون فى اعتباطية المفهوم الذى يربط مصير أو عقيدة حقوق الإنسان بحقيقة غير جوهرية عن ميلادها فى أرض تسيطر عليها الدولة. وحتى المنظمات غير الحكومية التى تعمل بمهام العدالة العالمية لا تذهب إلى حد تأكيد - بواسطة نظرية كوزموبوليتانية - أن فكرة المواطنة

---

(٧) يقترح ميشيل فوكو Michel Foucault (2000: 208-9) أن تظل الحكومة مهتمة "بالبشر. لكن البشر فى علاقاتهم مع بعضهم البعض وفى تداخلهم مع أشياء مثل الثروة والموارد وسبل العيش والأراضى التى يعيشون عليها بخصائصها المميزة لها والمناخ والرى والخصوبة وغيرها ... والبشر فى علاقاتهم مع أشياء ربما تكون مثل الحوادث والمحن فى صور مجاعات وأوبئة وموت وغيرها".

التى تبرزها الديمقراطيات الليبرالية الغربية هى المرادف الحديث للامتياز الإقطاعى الذى يمثل حالة موروثة من تعزيز فرص الفرد فى الحياة[8].

ويؤشر المفهوم الثانى وهو الحكم إلى أنماط التحول إلى كيانات تحول بدورها بنى البشر إلى مراقبين أو الأساليب التى يحول بموجبها الإنسان نفسه إلى مراقب[9]. وتلك الأنماط والأساليب للسلطة فى الدولة والمجتمع تشكل موضوعا يتسم بالحرية والحزم فى آن واحد[10]. والنقد التقدمى لحقوق الإنسان يحافظ على أن تشكل لغات حقوق الإنسان الحديثة مراقبين لحقوق الإنسان مثل البشر الممنوعين من ممارسة السياسة والقوى الأنوية الموجهة لوضع سياسة خادعة متعلقة بالمساواة والحرية والمجتمع فى نطاق الدولة بأساليب تلبس أقنعة للظروف المادية لمجتمع مدنى للعبيد وغير المتمتعين بالمساواة[11]. وفى هذه الحالة، فإن الممارسات غير الانعكاسية للمنظمات غير الحكومية بشأن نشاط حقوق الإنسان تكون مشاركة فى إعادة إنتاج الخضوع، وهو ما يتنافى مع الجوهر النقى الذى ربما يقال إنه يسم كينونة "غير الحكومى".

كما أن عبارة "غير حكومى" تحجب الرؤية عن حقيقة أن المنظمات غير الحكومية لكونها منظمات فهى ذاتها متأثرة بعمليات الحكم والحكومة. فغالبية تلك المنظمات

(٨) . Joseph Carens (1995) 331-49, 332 بناء على هذا التبصر، يرى تشارلز جونز Charles Jones (1999: 2) أنه "بوضع مسألة اعتباطية سلسلة النسب ومكان الميلاد والموطنة المفترضة فى الاعتبار، ينبغى علينا أن نسأل عن السبب فى ضرورة ذهاب تلك الخصائص إلى حد تحديد احتمالية امتلاك شخص ما لثروة زائدة عن احتياجه أو حاجته للعيش والتمتع بحياة إنسانية كريمة يمكن تمييزها .

(٩) Michel Foucault (2000) 326

(١٠) طالع: E.B. Pashukanis (1978); Wendy Brown (1985); Peter Fitzpatrick (1992);: Costas Douzinas (2000: 183-28); Patricia Tuitt (2004).

(١١) . Wendy Brown (1985) 114 كما أنهم تناولوا فى نقد مماثل تشكيل حقوق الإنسان المعاصرة (كما نشير لذلك فى الفصل الخامس).

ولدت - سواء طبيعيا أم من خلال أنماط قيصرية - فى إطار مواصفات لرعاية قانونية. فهى تكتسب وجودها الشرعى فقط داخل إطار صارم من أشكال الروابط التابعة للدولة أو المجازاة بقانون تلك الدولة. وحتى شبكات التأييد العابرة للقوميات تظل معرضة لأشكال من اللوائح العابرة للقوميات. وعلى سبيل المثال حصولها على الاعتماد داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن كل المنظمات غير الحكومية لديها لوائح داخلية للإدارة تجسد تباينا فى أنساق قيادتها وعمليات اتخاذ القرار بداخلها والتسلسل الهرمى لمسئوليها ونظم المحاسبة بها. وحقا تعانى تلك المنظمات ذاتها من معضلات تمس شرعيتها ليست متباينة تماما مع تلك المعضلات التى تواجه هياكل الحكم ذاتها، التى تعارضها تلك المنظمات منهجيا(١٢).

وتسمية "غير الحكومى" مضللة لأن معظم مساعى المنظمات غير الحكومية موجهة للإصلاح الهيكلى أو المؤسسى للدولة أو التحسين المسلسل لسياسة وسلوك الدولة. كما أن تعبير "غير الحكومى" لا يمكننا من التفريق بوضوح، أو من تمييز أشكال نشاط حقوق الإنسان المرتبطة بالحركات الشعبية عن الحركات التى ترعاها الأنظمة السياسية لتخدم بها نفسها، أو تلك التى ترعاها شبكات التجارة والأعمال والصناعة التى تعبر عن مصالحها بكلام يرتبط بحقوق الإنسان .

المصطلح الثالث هو أسلوب الحكم. وهو يلفت الانتباه إلى ...

... الثوب الذى صممته المؤسسات والإجراءات والتحليلات والانعكاسات والحسابات والتكتيكات التى تسمح بممارسة تلك الأشكال الخاصة والمعقدة من السلطة على مجموعة مستهدفة من السكان فى صورة شكل رئيسى من الاقتصاد السياسى المعرفى أو وسيلة فنية جوهرية مثل أجهزة الأمن(١٣).

---

(١٢) على سبيل المثال، الوعى الممتد والمنتشر بمسألة التحرش الجنسى فى أماكن العمل بدأ يبلى (على الأقل فى الهند) سبل الإدارة الداخلية للمنظمات غير الحكومية .

(١٣) Michel Foucault (2000) 219-20 .

كما يبلور نشاط حقوق الإنسان "أشكالا معقدة للسلطة". أيضا هو يطور أشكاله الخاصة والمميزة من ذلك الثوب (المشار إليه فى الفقرة السابقة). وعلى الرغم من أن المرء ربما يظن بأن نشاط حقوق الإنسان يسعى لأن يثبت بعمق قواعد للسلوك بنصه على معايير " أسلوب الحكم " التى تسيطر على "سلوك السلوك" ذاته، فإن ذلك النشاط فى نهاية الأمر يظل منغلقا فى إطار أشكاله. وعلى سبيل المثال، عندما يكون فعل حقوق الإنسان سببا فى تفعيل قوى المراجعة القضائية، بل وعملية المراجعة القضائية ذاتها، فذلك يعنى أن ذلك الفعل يعزز أشكالا خاصة ومعقدة للسلطة إضافة إلى الشكل الرئيسى لاقتصاد المعرفة. ويتضمن ذلك الشكل – على حد قول كلود ليفورت Claude Lefort – تطويرا لجسد قانونى وتنمية لطبقة منغلقة من المتخصصين تدعم إخفاء آليات أساسية لا غنى عنها بالنسبة للممارسة الفعالة للحقوق من جانب الأطراف المعنية، حتى ولو كان ذلك مانحا للدعم الضرورى للوعى بشأن الحقوق(١٤). ودائما ما يتم إخراس نشاط حقوق الإنسان بالوسيلة الفنية الموجهة للحفاظ على أجهزة الأمن كما علمنا بشأن الأنظمة العالمية التى نشأت فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر / أيلول، رغم الحكم التاريخى الأخير للمحكمة العليا الأمريكية بشأن المحتجزين بمعتقل جوانتانامو.

ومصطلح "منظمة" أيضا مضلل بقدر إغفاله لإمكانات الحركات الاجتماعية غير المنظمة أو التلقائية الموجهة لدعم وحماية حقوق الإنسان. كما أن ذات المصطلح يضفى عقلانية مبالغا بها على ما يتعلق بنشاط حقوق الإنسان. والملمح الرئيسى للعديد من المنظمات غير الحكومية المشهورة (كما سنرى فى الفصل السابع) يكمن بدقة فى شخصيتها غير المنظمة .

وربما يكون السبيل للخروج من كل ما سبق ذكره متمثلا فى جهود تبذل لوصف المنظمات غير الحكومية من حيث انتماؤها لقطاع ثالث مستقل نسبيا عن الدولة

---

(١٤) . Claude Lefort (1998) 260

والسوق. وواضح أن ذلك الاختلاف يوحى - فيما يتعلق بالأسواق - إلى الغياب الواضح لدافع الربح. لكن (وكما سنذكر فى الفصل السابع) يبدو حاليا أن الاختلاف بين حركات وأسواق حقوق الإنسان آخذ فى التحول بشدة. وعلاوة على ذلك، إذا كنا نطور مفهوما للرأسمالية الرمزية على غرار نمط بورديو (نسبة لعالم الاجتماع الفرنسى بيير بورديو Pierre Bourdieu)، سيمثل التوكيد على الخصائص غير الربحية إشكالية. وحقا، تسعى المنظمات غير الحكومية لبسط نفوذها وزيادة قواها. ومفهوم أن نشاط حقوق الإنسان ينأى بنفسه عن السلطة هو مفهوم مضاد للإدراك البديهى ويؤدى لنتائج عكسية. فممارسات حقوق الإنسان تطمح بالضرورة لكسب قوة مضادة ونفوذا سياسيا لا يتسم بالسيطرة، وربما نرغب فى تسميته بشكل من السلطة المحبة للغير أو السلطة بالوكالة. وهو شكل يقدم نفسه على أنه أكثر قدرة تاريخيا على الاهتمام بالمعاناة الإنسانية والاجتماعية مقارنة بأشكال السلطة الحكومية. ومثل هذه الصورة الذاتية تمكن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من تمييز نفسها بحدة عن اتحادات الأعمال والاتحادات الصناعية وعلى وجه الخصوص عن المنظمات غير الحكومية التى تحظى برعايات من الأنظمة السياسية الحاكمة. وأرجح لاحقا فى هذا الفصل أن هذا الوضع أيضا يمثل إشكالية عميقة. وإجمالا أؤكد أننا لا نملك حاليا إثنوجرافيات ملائمة عن ممارسات نشاط حقوق الإنسان التى ربما تعزز من مفهوم "القطاع الثالث" إلى أبعد من وضعيته الكامنة الحالية التى تستبعد بقوة حسابات المكسب والسلطة .

٣- المنظمات غير الحكومية وشبكات الممارسات :

إن قراءة ممارسات حقوق الإنسان من خلال تحول العالم نحو شكل المنظمات غير الحكومية يثير السؤال الثانى : كيف يمكننا التفريق بين المنظمات غير الحكومية ؟ وهل من الخطأ الفادح تضييق مجال نشاط حقوق الإنسان إلى مجرد منظمات غير حكومية معنية بصفة أساسية بحقوق الإنسان ؟ قطعا هذا السؤال يعتبر سطحيا

بالنسبة لنوعية – فى سبيلها للزوال – من قراء كتاب رأس المال (المجلد الأول – الفصل السابع) لكارل ماركس Karl Marx الذى يصف بمزيد من التفصيل كيف بدت الشراكة مع السياسة التقدمية، أو على الأقل مع السياسة الميالة بشدة نحو حقوق الإنسان، والفاعلين السياسيين، وأهالى المهن التى تم تعلم حرفتها (بما فيها الثيولوجى) وكأنها سبب فى الميلاد والترميز الأكثر تقدمية للماجنا كارتا Magna Carta (الميثاق الأعظم – الميثاق العظيم للحريات) من خلال تنظيم ساعات عمل العمال وكذلك تجريم الاستغلال غير القانونى للسجناء. كما تظهر ممارسات نشاط حقوق الإنسان المعاصرة أكبر إنجازاتها من خلال الأداء الإبداعى المتعدد للشراكة بين المهن التى تم تعلم حرفتها وصحافة وسائل الإعلام الجماهيرية و الأكاديميين النشطاء والعلماء المعارضين والتكنوقراطيين. وهو ما يولد سباقا للمبادئ والفاعلين وشبكات النفوذ(١٥).

وفى سياق آخر، مازال سؤال القراءة يفرض نفسه. كيف بإمكاننا قراءة تلك السياقات من العمل معا ؟ هل تميل نحو إضفاء الشرعية وتعزيز اعتماد الهيمنة أم أنها تشحذ آفاق أداء للسلطة موجه نحو حقوق الإنسان بدرجة جديرة بالتصديق ؟ وبحق، إلى أى مدى يجوز لنشاط حقوق الإنسان الذى تمارسه المنظمات غير الحكومية ذاتها أن يبدأ مسارات تآكله الأخلاقى التى توظف – بتنوع – المعاناة الإنسانية بوصفها مشهداً لافتًا للنظر، وبذلك، توجد شبح التعقيد واختيار الشركاء، بل والفساد فيما يتعلق بنشاط حقوق الإنسان؟ وبأى وسائل يمكن لمفهوم نشاط حقوق الإنسان المتسع تعقيد مهام المقاومة والنضال ؟ هذا الفصل، بل ومعظم هذا الكتاب سيركز على (ما يسميه بعض المنظرين الأدبيين) "القلق من الحكم" .

---

(١٥) . John Braithwaite and Peter Drahos (2000) 475-301 على المرء أن يدخل ذلك فى إطار الحركة بين مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. طالع : . Sonia Cardenas (2004)

وبشكل أكثر تحديدا، كيف يمكن أن يقرأ المرء أو يصنف - على طول محور الهيمنة والمقاومة - الممارسات العديدة المتقاطعة مهنيا لنشاط حقوق الإنسان ؟ هذا السؤال يوحى بأهمية على مختلف المستويات والأصعدة. فالتعاون والازدواجية أو التناقض تمثل أنماطا لها علاقة ببعضها البعض. أولا، بينما شجع النشطاء ورحبوا بظهور قضاة ناشطين - فى شمال الأرض وجنوبها - كانت لهم إسهاماتهم المميزة نحو تأمين حقوق الإنسان داخل دوائرهم القضائية، إلا أنهم مازالوا يتعاملون بازدواجية وتناقض فيما يتعلق بدور السلطة القضائية فى تحسين إعادة إنتاج أشكال قديمة وحديثة من انعدام حقوق الإنسان. ثانيا، بينما تسعى شبكات تأييد حقوق الإنسان العابرة للقوميات إلى تعزيز التعاون مع الدولة والفاعلين السياسيين على أرضية متنوعة مثل السياسة الخارجية الأخلاقية[١٦]. أو التجارة النزيهة أو الاستثمار الأخلاقى، أو يسعى نشطاء حقوق الإنسان للتعاون مع موظفين دوليين أو محليين[١٧]. أو مؤسسات مالية دولية وإقليمية ومجمل شبكات وكالات ومؤسسات المعونة وتمويل التنمية، إلا أن النشطاء سواء أفرادا أم شبكات مازالوا انعكاسيين وقليلى الثقة بتلك الشراكات التى تأسست بين المهنيين. ثالثا، كذلك فإن شبكات تأييد حقوق الإنسان العابرة للقوميات - التى حققت إنجازات ضخمة لحقوق الإنسان من خلال علاقات واسعة مع الحكومات فى العديد من المواقع[١٨]. - ظلت غير مؤمنة بمستويات الترجمة داخل الوطن الواحد لما تم إنجازه بالرضا من أعمال يمكن وصفها بالبطولية. رابعا،

---

(١٦) بوسائل تعهد حاليا طرقا "للأنسنة العسكرية". طالع : David Chandler (2001)

(١٧) أتعقب بعضا من هذه العلاقات فى هذا الفصل وفى الفصل التاسع. لكن يبقى جديرا بالذكر أنه فى العديد من مجتمعات دول الجنوب ينغمس البيروقراطيون الذين تحاصرهم المشكلات أو المتقاعدون فى بذل جهود جديرة بالاهتمام من أجل تعزيز ثقافات حقوق الإنسان .

(١٨) طالع: Arturo Escobar (1995); John Braithwaite and Peter Drahos (2000); Leslie Sklair (1995); Shirin Rai (2002). إن بوادر الأمل تتضمن على سبيل المثال الحركة المعاصرة ضد الأغذية المعدلة جينيا والمنظمة حاليا ببروتوكول قرطاجنة للأمان الحيوى .

كما سنرى وبإيجاز لاحقا فى هذا الفصل، صارت ممارسات نشاط حقوق الإنسان منغلقة فى إطار علم لحقوق الإنسان يتسم بالتحرك البطىء، وهو ما يحدث على مستويين مميزين على الأقل. فلم يعد أمام نشاط حقوق الإنسان الخيار للبقاء قيد المستويين القضائى والسياسى عندما يتم التعامل مع مجالات مغطاة بكثافة بعلوم كبرى وتقنيات عليا مدعومة من شركات متعددة الجنسيات، مثلما هو الحال تماما مع صعوبات أساسية لدى صياغة خطاب متعلق بحقوق الإنسان حول التكنولوجيا الحيوية والرقمنة واستخدامات الطاقة النووية لأغراض سلمية أو شبه حربية (طالع الفصل الثامن).

وعلاوة على ذلك، فإن خطاب أداء حقوق الإنسان ذاته وإنجازاته يميل إلى الكشف عن أشكال جديدة من العلمية فى حديث متخصص ونام باضطراد عن حقوق الإنسان، يتعلق بالمؤشرات والعلامات والقياس. وكلا المجالين يواجهان نشاط حقوق الإنسان بمهام انخراط فى السياسة التقنية. وهو ما يعنى أشكالا إبداعية من الانخراط تؤسس بطريقة أو بأخرى للحوار بين مجتمعات العلم والتكنولوجيا من جانب ومجتمعات حقوق الإنسان من جانب آخر [١٩].

٤- تنوع الأنشطة :

ويأتى سؤال ثالث ليزيد الأمر تعقيدا يجعل صياغة مفهوم "النشاط" ذاتها تمثل إشكالية ! كما أن هذا السؤال يتخذ موقفا ملتبسا إزاء العديد من الفروقات المهمة بين "الحركة" و "المقاومة" و "النضال". وربما يكون النشاط عرضا لدرجة أنه ليس بحاجة ليظهر فى مظهر حركة. وربما يشارك النشاط الحركة فى ملامحها دون أن يشير

(١٩) يشركنا فى مناقشة هذه المسائل . Richard Pierre Claude (2002)

بالضرورة إلى باقى علاقات النضال والمقاومة. أو ربما يكتسب النشاط ملامح المقاومة دون الاقتراب من ثراء مفهوم النضال [٢٠]. وفى عالم يعيش لحظة ماركسية / اشتراكية تاريخية كانت الكلمة الرئيسية هى " النضال ". وفى عالم ما بعد الماركسية نتاجر فى رموز شديدة الحياد تجاه القيم مثل "الحركات" [٢١]. أو مفاهيم المقاومة [٢٢]. المشربة بالأيديولوجيات. ويهدف اختيارى لمصطلح "النشاط" إلى الجمع بين عنصرى النضال والمقاومة بأساليب تسمح بأمرين هما الوصف الموضوعى على نمط النظرية الاجتماعية، ومراعاة المذاهب الذاتية للفئات المناضلة والمجتمعات المقاومة. وفى ذلك أنا أتبع تماما ميشيل فوكو Michel Foucault الذى يصر على أن النضالات - إذا جاز التعبير - هى "معارضة لتأثيرات السلطة المرتبطة بالمعرفة والاختصاص والأهلية مثل النضالات ضد إخفاء المعلومات والتشويه والتمثيل الخادع المفروض على الناس" [٢٣].

السؤال الرابع ذو الصلة والمختلف أيضا يتعلق بالأصول التاريخية الاجتماعية لنشاط حقوق الإنسان .

ويلفت السؤال الخامس ذو الصلة الانتباه إلى عدد من القضايا الشائكة المتعلقة بأشكال نشاط حقوق الإنسان من أهمها الفرق بين الأشكال العرضية والهيكلية لنشاط حقوق الإنسان. ونشاط حقوق الإنسان العرضى الذى يستجيب لخرق أو انتهاك لحظى للإنسان أو لحقوقه بهدف مباشر نحو الحد من معاناة إنسانية معيشة أو مجسدة

---

(٢٠) الفروق المشار إليها هنا أتمنى أن تتضح خلال التحليل اللاحق بهذا الفصل .

(٢١) طالع : Manuel Castells (1996) . ولمطالعة خلاف كبير فى الرأى، طالع : Upendra Baxi (2000) .

(٢٢) طالع : Balakrishnan Rajagopal (2003) .

(٢٣) Michel Foucault (2000) 330 .

يجوز أو لا يجوز أن يلبس مظهر حركة لحقوق الإنسان. أما نشاط حقوق الإنسان الهيكلى، الذى يطمح لإصلاح حكم الدولة، أو ما يتخطى الدولة فهو بالأساس يستهدف مسببات (وفى حالات أفضل إصلاح) حالة انعدام حقوق الإنسان. وهكذا تظل دوافع وتأثيرات هذا النشاط غير محددة. ويظل هذا النشاط منفتحا كذلك على تخصيص، بل واستيعاب لغات تمرد مرتبطة بحقوق الإنسان وموجهة ضد الخطاب المضجر الكثير والممل الذى يصدر من جهة الحكم .

وربما يكون هذا الاختلاف فريدا فى درجته أكثر من كونه فريدا من نوعه. ولأخذ أمثلة أكبر يواجه النشاط العرضى ممارسات التمييز الكريهة على أساس الجنس. كما يواجه العنف وممارسات التعذيب يوما بيوم على أمل أن التقدم (ويسمى الآن على نحو غريب بالتوجه الجنسى) فى ثقافة حقوق الإنسان يأخذ خطوات للأمام. بينما يضع النشاط الهيكلى مخططا أو برنامج عمل يتضمن تصميما لثورة اجتماعية وثقافية وسياسية (تحولات على مستوى أكثر دقة) تسعى للحد من نزعات الانتهاك للإنسان وحقوقه .هذا التطلع وهذا البرنامج اللذان كان لهما أثر كبير فى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يوفر نتيجة جلية لنشاط حقوق الإنسان الهيكلى(٢٤).

وتمثل حالة (أو الأنماط حسب وصف بيير بورديو Pierre Bourdieu) أو قوالب نشاط حقوق الإنسان أمرا حاسما لدى أى تأمل أو دراسة لمستقبل حقوق الإنسان. وهكذا فإنه على سبيل المثال تختلف الحركات العظيمة المناوئة للاستعمار - التى بشرت بقرب حلول نموذج حقوق الإنسان المعاصر - اختلافا كبيرا للغاية عن بعض الحركات المعاصرة التى مازالت معتمدة بدرجة كبيرة على موارد تأتيها عبر البحار فى

---

(٢٤). Pierre Bourdieu (1977)

صورة سياسات وبرامج معونة وتجارة وتنمية أو موارد تأتيها من هيئات خيرية وإنسانية متعددة الجنسيات تمثل حاليا تحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان.

٥- أسئلة متعلقة بأصول النشأة والتاريخ :

والسؤال السادس ذو الصلة - لكنه مختلف - يتعلق بأصول النشأة الاجتماعية التاريخية المعقدة لنشاط حقوق الإنسان. فالتطبيقات العملية لهذا النشاط تظل رغم استقلالها مطوقة ثقافيا بإحكام. كما أنها تبقى فى إطار التاريخ السياسى الوطنى والعمليات السياسية الوطنية حتى ولو كانت مفوضة من شبكات عمل وتأييد لحقوق الإنسان عابرة للقوميات. وفى كثير من الأحيان تكون التأكيدات الكونية بشأن أسس ومعايير حقوق الإنسان سببا فى إطلاق حروب ثقافية تواجه خلالها تقاليد حقوق الإنسان الوطنية أنماطا من الفرض العالمى لحقوق الإنسان. وأنا أتطرق بالشرح لتلك الحروب والمسائل فى الفصل السادس. ويبقى سؤال لا يقل فى الأهمية عن العلاقة بين الحركات الاجتماعية القديمة والحديثة وحركات حقوق الإنسان : كيف بإمكاننا الإبحار بين بديلين كلاهما خطر الأول تقليص كل الحركات الاجتماعية إلى حركات لحقوق الإنسان. والثانى تقليص كل حركات حقوق الإنسان إلى مجرد حركات قانونية ؟

إن السؤال المتعلق بالنشأة يلفت الانتباه بدرجة أكبر إلى عالم الإقليمية. وهذا هو السؤال السابع : كيف بإمكاننا إدراك أقاليم وحدود تشكيلات نشاط حقوق الإنسان ؟ كيف تحدث السياقات المتغيرة للحد من إقليمية أو إعادة رسم إقليمية نشاط حقوق الإنسان، وبأى تأثير تاريخى. وبمسألة الحد من الإقليمية أشير إلى نقل المسائل والمجالات ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لنشطاء حقوق الإنسان من مستويات غارقة فى

المحلية إلى مستويات أكبر تضم شبكات تأييد أوسع عابرة للحدود القومية. كذلك تشير مسألة إعادة رسم الإقليمية إلى إعادة المسائل والمجالات سالفة الذكر إلى المحيط المحلى. وبمعنى أقدم (ما قبل جيل دولوز Gilles Deleuze) تشير الإقليمية أيضا إلى النضال من أجل الاعتراف والسلطة حتى ولو بين فاعلين لا يتمتعون بالسيادة، بما فى ذلك المنظمات غير الحكومية، وتشكل صراعاتهم تاريخا سريا لنشاط حقوق الإنسان المعاصر. لكن أى شخص معنى بحقوق الإنسان ويعمل ميدانيا فى هذا المجال يدرك مدى أهمية تلك الأمور. وعلاوة على ذلك، تنتج الاختلافات بين دول الشمال والجنوب لدى السعى لإدراك حقوق الإنسان المعاصرة تناقضا بين أنواع حركات حقوق الإنسان الشعبية وتلك الوهمية والتى تتظاهر بأنها شعبية. وما سبق ذكره يقدم مجالين كبيرين للإقليمية من حيث جغرافيا الاختلاف والتنوع المعيارى. كيف بإمكاننا تطوير سرديات موثوق بصحتها عن تاريخ العلاقة بين المنظمات غير الحكومية سواء كانت تلك العلاقة تكاملية أم قائمة على الصراعات فيما بينها. إضافة إلى ذلك، كيف يمكننا اقتفاء أثر الفرق بين الحركات والأسواق من جانب والتحول الثابت لحركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان ؟

كل ما سبق، وخاصة السؤال الأخير، يلفت الانتباه إلى تاريخ الممارسات النشطوية لحقوق الإنسان. وصارت ممارسات المقاومة والنضال المرتبطة بالعرف العام تسمى باسم حركات اجتماعية "قديمة" لم تعد لديها قدرة التواصل فى إطار اللغات المعاصرة لحقوق الإنسان رغم أنها مهدت طرقا عديدة لظهورها(٢٥). وتتضمن الحركات الاجتماعية القديمة خمسة أشكال محددة على الأقل : حركة إبطال الاسترقاق والحركة من أجل القانون الإنسانى الدولى والحركة المنادية بمنح المرأة حق الاقتراع وحركات التخلص من الاستعمار وحركات الطبقات

(٢٥) تم اقتباس النص المذكور فى : Upendra Baxi (2000) 33-45 at 36-7.

العاملة[٢٦]. ووضع كل الحركات السابقة فى سلة واحدة يلفت الانتباه إلى تفاوت أصول نشأتها وتطورها وكذلك آفاقها المستقبلية.

ويتطلب مجرد شرح الخطوط العريضة لما سبق شجاعة استثنائية ترقى إلى مستوى المجازفة بعمق. لكن هذه هى مخاطرة السرد التى ينبغى على التعرض لها حتى أشير إلى التنوع الثرى لتلك الحركات عندما تتصل ببعض القصص التاريخية التكوينية لحقوق الإنسان. فأول حركتين استلهمتا من الالتجاء إلى تنوع تقاليد الحقوق الطبيعية التى تؤكد – أولا وقبل أى شىء – حق الفرد فى أن يكون وأن يظل إنسانا. وتشير الحركة الثالثة إلى النضالات ضد الإقصاء – القائم على الجنس – عن المشاركة المدنية فى السياسة، ما كان بشيرا بنشوء حركة أوسع تطالب بحقوق المرأة باعتبارها حقوق إنسان. والحركات المتعددة للتخلص من الاستعمار أنتجت مبدأ تقرير المصير ونزع الشرعية عن الحق الإنسانى الجماعى للشعوب الأوروبية فى السيطرة.

وتقدم حركات الطبقات العاملة التاريخ المتناقض لحق التجمع. وهى بذلك تشير إلى بداية تاريخ كل حركات حقوق الإنسان المعاصرة. والنضال من أجل الشرعية والحصول على الاعتراف – اللذين يمثلان شفرة تاريخ حركات النقابات العمالية فى كل مكان – شهادة على قدرة الحركات الاجتماعية على تقييد وإجبار الدولة على الاعتراف بشرعية وقانونية أشكال محددة من نشاط التجمعات[٢٧]. وهذه الصيغة القانونية

---

(٢٦) لم يعد صحيحا من الناحية السياسية أن تضم القائمة ثورة أكتوبر العظمى وتوابعها. وربما يقدم أحد المؤرخين مستقبلا على تجميع هذه القائمة وتصنيفها إلى درجات المشاركة الشعبية فى كل منها، ونظمها الداخلية والخارجية، ومدى التحديات التى فرضتها تلك الحركات على النماذج المطوقة لحقوق الإنسان البورجوازية أو البطريركية، ومدى تأثيرها التاريخى على المستوى العالمى لاحقا.

(٢٧) وحتى إلى يومنا هذا يستمر هذا النضال فى أنحاء عديدة من العالم. طالع بصفة عامة Beverly J. Silver (2003) لمراجعة معمقة لحركات العمال والعولمة منذ سبعينيات القرن قبل الماضى، حيث إن هذا المصدر يقتفى أثر نضالات الطبقات العاملة بلغة المقاومة لا بوصف تلك الطبقات ضحايا. وللتعرف إلى سرد لتشكيل الطبقات العاملة تتكشف خلاله الأحداث بصورة ديناميكية تصف الزمان والمكان، طالع أيضا : Michael Burawoy (1985) .

تشكل ملمح ازدهار – متعذر اجتنابه – لكل التجمعات المجتمعية المدنية تقريبا. وتنتج حركات الطبقات العاملة أنظمة قانونية جديدة تعترف بالحقوق الإنسانية للعمال. وفى ذات الوقت يؤدى ذلك الإنتاج للسياسة (تحرير من البؤس) أيضا إلى سياسة إنتاج (أشكال وفرص جديدة للهيمنة والقمع تبرر القيود على الحق الجماعى للإضراب فى حال إذا مهد ذلك الإضراب إلى وصف لقوة المضربين شبه السيادية). والعلاقة بين إضفاء الصبغة القانونية والحركة ذاتها تظل حقا معقدة ومتناقضة. فهى تفتح مساحات عديدة لممارسات نشاط حقوق الإنسان كلما زادت تلك العلاقة. وحتى عندما يكون التعبير عن حركات حقوق الإنسان بأشكال قانونية مصرح بها وتمنح مميزات اجتماعية وسياسية مقارنة، فإن إضفاء الشرعية على الحركات (أنماط اعتراف الدولة وسبل التنظيم القانونية المرافقة) يؤثر بالضرورة على قوة صوتها.

وبالفعل بدأ قانون العمال والسلطان القضائى فى تنظيم وتشذيب قوة أعدادهم وتشكيلات القوى الاجتماعية لنضالهم قبل دمجها. وعلى الرغم من ذلك، فإن القصص التاريخية لنضالات الطبقة العاملة تسرد الجهد التحولى للممارسات التى كانت تواجه الأمر الصغير بشجاعة الجماعة. وفى المقابل، نجد أن غالبية إنتاج حقوق الإنسان الحالى يظل عمل الصفوة وأصحاب المشروعات من المهتمين بحقوق الإنسان .

وخارج إطار التاريخ الدموى والجريح لحركات النقابات العمالية الساعية للحصول على الشرعية والوضع القانونى، وكذلك خارج إطار التناقض العميق مع نموذج حقوق الإنسان الحديث، توجد مواقع الحركات "المضادة للمنهجية[٢٨]. والتى تجمع رؤى تحول اجتماعى واسع النطاق. وتحقق تلك الحركات بعمق فى الهيمنة

(٢٨) طالع على سبيل المثال: Giovanni Arrighi (2000), Andre Gorz (1982), Etienne Balibar and Immanuel Wallerstein (1991).

والسيطرة العالميتين فى كل أماكن وجودها وتناشد بلغات حقوق الإنسان والعدالة العالمية[٢٩]. وقد تعلمنا، مع ذلك، أن نقرأ مواقف تلك الحركات التى تنزع عن ذاتها - بصورة أو بأخرى - الراديكالية فيما يتعلق بفضاء (الاستقلال والشرعية) وأيديولوجية توجهها. وبذلك تكون النضالات ضد وجود الاستعمار - على سبيل المثال - نضالات من أجل الاستقلال فى إطار تشكيلات وطنية فى مرحلة ما بعد الاستعمار تعمل داخل شبكات جماعية متينة من الإقليمية والتمثيلية والقمع. وهو ما تفعله العديد من النضالات الحالية ضد العولمة، كما توضح لنا تماما أحداث المنتدى الاجتماعى العالمى فى بورتو أليجرى ومومباى. وصارت الحركات المضادة للمنهجية تترجم إلى ممارسات للمقاومة موجهة بالأساس إلى إصلاح الدولة والحكم العالمى .

والإعلانات المبكرة للحركات المناوئة للمنهجية كانت علامة على ولادة المنظمات غير الحكومية المعاصرة[٣٠]. وكانت تلك الإعلانات قد تم التمهيد لها بموجب التقاليد المعيارية للحداثة، التى صاحبت حلول النظم القانونية الأوروبية - الأمريكية التى توفر بدورها سياقات التناقض : على سبيل المثال، الإنكار القمعى لحركات حقوق الإنسان فى الأماكن الواقعة تحت سيطرة المستعمرين وازدهارها القانونى فى المدينة أو الولاية الأم فى مستعمرة ما. وفى نمط ذى صلة - لكنه مختلف - يظهر ذلك مجددا فى مسار وضع الدساتير فى أثناء الحرب الباردة .

---

(٢٩) طالع على سبيل المثال: Naomi Klein (2001, 2002); Anonymous (2001); Jai Sen, Anita Anand, Arturo Escobar, Peter Waterman (ed.) (2004); Jai Sen and Madhuresh Kumar (2003).

(٣٠) مثل جمعية بنسلفانيا لدعم الخلاص من العبودية فى عام ١٧٧٥ والجمعية البريطانية لمناهضة العبودية فى عام ١٨٣٩ وهنرى دونانت وجمعية جنيف للرفاهة العامة (وهى ماسبق الصليب الأحمر الدولى) والجمعية الوطنية التى تضمنت الاتحاد الدولى للنقابات العمالية التى أسفرت عن ظهور النموذج الأصلى للمفوضية العليا لشئون اللاجئين فى عام ١٩٢١. طالع : Karsten Nowrot (1996) 582 at 582-3

ليست كل أشكال ممارسات نشاط حقوق الإنسان بالضرورة تشير إلى حركات ضد المنهجية[٣١]. لكنها قد تعرض مظهرا جانبيا تطوريا. ومثال ذلك الشكل الثلاثى للإنتاج التوافقى للنظام القانونى الدولى من خلال منظمة العمل الدولى[٣٢]. أو إنتاج حقوق الإنسان تحت مظلة منظومة الأمم المتحدة. وبأحد المعانى، أدت العملية إلى خلق بيئة مشاركة فى ثقافة الحكم العالمى تتجه فيما بعد إلى جعل ذاتها كونية بطرح أنها أفضل نتاج لكل أشكال الحكم العالمى. وإذا أسفرت العملية عن زيادة شرعية الجسد المتنامى لوكالات الأمم المتحدة - بما فيها الوكالات المتعرضة لأزمة كبيرة تمس شرعيتها[٣٣]. فإنها بذلك وبلا شك خلقت فضاء حقيقيا متجاوزا للحكومات يسمح بمبادرة عالمية للعدالة والحقوق[٣٤].

ومازال ضروريا كتابة تاريخ الكيانات التى بشرت بحلول مجتمعات المنظمات غير الحكومية الموجودة فى عالمنا اليوم. ولكننا نعرف عنها على الأقل كثيرا. أولا، المنظمات غير الحكومية الدولية فى أوائل القرن العشرين كانت على الرغم من قلة عددها واسعة التأثير خاصة فيما يتعلق بتأسيس القانون الإنسانى الدولى[٣٥]. ثانيا، فى الواقع لم

---

(٣١) طالع على وجه الخصوص :. John Braithwaite and Peter Drahos (2000)

(٣٢) . Braithwaite and Drahos (2000) 222-55

(٣٣) طالع تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٦. فهذا التقرير مرتبط بتقرير مرحلى للسنة المالية ١٩٩٥ عن التعاون بين البنك الدولى والمنظمات غير الحكومية. ويشير التقرير المرحلى إلى أن نحو ٤١٪ من مشروعات البنك تضمنت أحكاما متعلقة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية .

(٣٤) على سبيل المثال، كانت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بارزة فى تعبيرها عن فكرة المحكمة الجنائية الدولية : طالع : Steve Charnovitz (1997) 183, 266، وأذكر هذا المثال: لأنه الأكثر إيضاحا للمدى الزمنى الطويل الذى مرت به المنظمات غير الحكومية فى مسعاها لتحقيق التحول الهيكلى بالغ الصعوبة للنظام العالمى. طالع أيضا وبصفة عامة : John Braithwaite and Peter Drahos (2000).

(٣٥) على سبيل المثال، مثل إنشاء هيئة الصليب الأحمر والجهود المجمعة للمنظمات غير الحكومية، التى أدت لإنشاء المفوضية العليا لشئون اللاجئين فى عام ١٩٢١. طالع:,David B. Forsyth (1995) 235 Steve Charnovitz (1997) 183.

يكن بالإمكان التمييز بين منظمات المجتمع المدنى وحركات اجتماعية كبرى مثل المناهضة للعبودية وحركات العمال والحركات المنادية بمنح المرأة حق الاقتراع. ثالثا، تولت عناصر المجتمع المدنى المتروبوليتانى - خاصة المجموعات والحركات التى اتخذت من الكنيسة مقرا لها - تكوين أشكال اتحادية تطوعية بأساليب عززت وقاومت ممارسات السلطة الاستعمارية[٣٦]. رابعا، الحركات المستقلة نسبيا والسلمية - لكنها فى ذات الوقت تلجأ للعنف - مثل حركات تقرير المصير والتخلص من الاستعمار كان لها إسهامات بارزة كانت مفهومة ومعترف بها مقارنة بالإسهامات الحالية. خامسا، لا يمكننا إغفال - كما حدث تقريبا مع القصص غير المكتملة لنشوء حقوق الإنسان المعاصرة - الأهمية والتأثير الكبير للحركات الدولية الاشتراكية والشيوعية. كل ما سبق يشير إلى الحاجة القوية لوجود تاريخ عام لحركات حقوق الإنسان بوصفها حركات اجتماعية. وهو ما لم تتضح معالمه بدرجة كاملة حتى الآن .

٦- فضاءات :

هذه الملاحظات التمهيدية لا تتناول بصورة كاملة مهام النظرية والتاريخ، لكنها فقط تحرك للأمام وبصورة انتقائية بعض المخاوف التى تصاحب فهم التنوع والكثافة المذهلتين للمنظمات غير الحكومية المعاصرة[٣٧]. وأتعقب هنا هذا الفهم فى إطار

(٣٦) مع بدايات حقب الاستعمار الذى ينشأ فى صورة سيطرة تجارية لشركات مساهمة، كانت العلاقة بين المرتزقة والتبشيريين الأوروبيين متأزمة للغاية. مع فرض الحكم المباشر للقوة المستعمرة، لعب النشاط التبشيرى دورا كبيرا من حيث العمل على محو الأمية ونشر التعليم فى المستعمرات وخلق كوادر من بين الكيانات الخاضعة للاستعمار لنشر الدين الجديد. وهذه الملاحظات العامة تكفى حاليا مع الوضع فى الاعتبار مدى التنوع الاستثنائى والتعقيد والتناقض فى العلاقة بين الكنيسة والدولة فى أثناء الاستعمار .

(٣٧) هنا ربما أحيل القراء المهتمين إلى خطاب Santos (2002)، ولتحليل مركز بدرجة أكبر عن العنف قدمه : . Michael J. Watts (2001)

قصص تاريخية - متنوعة على نطاق واسع - عن تشكيلات وتطور تلك المنظمات بثلاثة أساليب مختلفة، لكنها مرتبطة ببعضها البعض. الأول من حيث المسمى والوصف والثانى يتعلق بأنماط التنظيم والصلات والثالث من حيث نطاق الموارد والأجندة والرعاية والأيديولوجية .

هذا الفضاء سمح بتنوع كبير لممارسات المنظمات غير الحكومية. ويمكن باختصار إجراء مسح لتلك الممارسات على النحو التالى :

ابتكار من أجل المستقبل : على نقيض المصطلح العقيم " زيادة الوعى " تعمل مجمل الممارسات المتنوعة لنشاط حقوق الإنسان على تصور رؤى بديلة لمستقبل الإنسان ونزع الشرعية عن المفاهيم السلطوية. والممارسات البسيطة فى شكلها - لكن قوية فى مضمونها - التى تحقق على سبيل المثال فى أمور مثل العنصرية والاستعمار والعنف والتمييز ضد المرأة والإقصاء الاجتماعى أو النبذ المجتمعى وتراجع البيئة الصحية، تخلق مفاهيم لعدالة بديلة وللاهتمام بالآفاق المستقبلية للإنسان .

وضع الأجندة : تهدف العديد من ممارسات المنظمات غير الحكومية إلى وضع أجندة للعمل السياسى والاجتماعى نابعة من مفاهيم خاصة بها عن الآفاق المستقبلية البديلة للإنسان. وأبرز أمثلة على ذلك نجدها فى ممارسات حركات حقوق الإنسان المعنية بالبيئة والمرأة .

القدرة على وضع أسس : تصل المنظمات غير الحكومية إلى منظمات الأمم المتحدة (وغيرها من المواقع) إما من خلال كونها صانعة أو مشاركة فى صنع تعبيرات حقوق الإنسان. وتتساوى تلك المنظمات فى الصراع مع تطورات بالغة النشاط والقوة تهدد المعيارية الهشة لحقوق الإنسان[٣٨].

---

(٣٨) الحشد الأخير للرأى العام الواعى ضد الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار، ما أسفر عن توقف إحراز تقدم فيها، يمثل أحد الأمثلة البارزة. طالع : . Sol Piccotio and Ruth Mayne (1999)

القدرة على الإنجاز : فى ظل استمرار الوضع الكئيب للانتهاكات المباشرة لحقوق الإنسان أو تلك التى تحظى بحماية من النظم، تؤدى المنظمات غير الحكومية مجموعة متنوعة واسعة النطاق من المهام أو الأدوار التى تسفر عن إدراك حقوق الإنسان. وتتضمن تلك المهام أو الأدوار التحقيق فى الشكاوى خاصة الشكاوى ضد موظفى الدولة والكشف عن الانتهاكات والحشد والدفاع فى قضايا عامة. وتستتبع تلك المهام / الأدوار تعاونا مع وسائل الإعلام الجماهيرية المطبوعة والإلكترونية ومن يرتبط بها من أصحاب المهن .

التضامن : تهدف ممارسات المنظمات غير الحكومية إلى دعم وتمكين نشاط الحقوق الذى يمارس على المستويين الوطنى والمحلى ضد ممارسات السياسة الوحشية. وقد خلقت الإدانة العالمية القوية لقمع نشطاء حقوق الإنسان أنفسهم ثقافة عالمية للتضامن مع من يناضلون لإنجاز حقوق الإنسان. وشبكات التضامن الناشئة بين المنظمات غير الحكومية تمنحهم قوة تفويض تيسر مسعى حقوق الإنسان لنشر الخطاب الصحى للأمم المتحدة فى أصعب المواقف.

وفى ذات الوقت، واضح تماما أنه لا يوجد عالم واحد للمنظمات غير الحكومية، بل عوالم عديدة. وحقا بوسع المرء أن يقول - ولو كان فى القول بعض المبالغة - إنه بنهاية الألفية الثانية تساوى عدد المنظمات غير الحكومية مع عدد حقوق الإنسان ذاتها. وأحد الموضوعات الرئيسية المرتبطة بالنظرية الاجتماعية المقارنة لحقوق الإنسان هو بناء خرائط تحدد مناطق الحشد والتعدد والتأزم فى التطبيقات العملية التى تمارسها المنظمات غير الحكومية. وحيث إن تلك الخرائط تمتلك قدرات فائقة لتعريف الذات، يظل أى مسعى لمحاكاة عوالم المنظمات غير الحكومية محكوما عليه بالفشل. وحين نضيف إلى ذلك فئتى المفكرين والأيديولوجيات اللتين تؤثران على المنظمات غير الحكومية تكون المهمة بالغة الصعوبة. ورسم أى خريطة سيكون محفوفا بإشكالية خليط العناصر الوصفية والإلزامية. ويظهر ذلك جليا بمجرد السعى لاتفاق بشأن فئات مفاهيمية مثل الفئات التالية :

النطاق : أى جغرافيا الاختلاف (على مستويات الموقع الوجودى : محلى، إقليمى، وطنى، بين عدة أقاليم، عابرة للقوميات، عالمية) .

التاريخ : من حيث الأصول والسرديات التى تكشف مدى استمرارها الزمنى .

الأجندة : تصنيف المنظمات غير الحكومية من حيث التكوين الخاص لحقوق الإنسان الذى ترغب المنظمة فى الترويج له وحمايته .

السلاسة / تحديد إمكانات التحول فى الأجندة التى تم تأييدها فى بداية نشأة المنظمة .

الانعكاسية : توفير سجل لجمع خبرات دفع التعلم دعما لأفق التطبيقات العملية التحولية المستقبلية .

الاستقلال : فيما يتعلق بضغوط الانضمام إلى مجموعة مثلا .

التسامح : تطوير فهم الاختلاف والحشد داخل منظومة العمل الديناميكية اليومية، وكذلك تطوير مفهوم احترام المنظمات غير الحكومية الأخرى العاملة فى ذات المجال .

المساءلة : مباشرة للدوائر الانتخابية التى تقع فيها انتهاكات ضد البشر لا للأشكال غير المباشرة التى ترتبط بمساءلة المانحين وممولى العمل الحقوقى .

التميز : المراقبة الانعكاسية لما تم إحرازه، بما فى ذلك الإنجازات .

التضامن : توفير مجال للإيثار فيما يتعلق بحقوق الإنسان لا لمجرد تكوين شبكات.

وفى عالمنا الواقعى تتعرض المنظمات غير الحكومية بصورة دائمة للتقييم من جهات وكيانات مختلفة مثل الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والوكالات المانحة والتمويلية ومناصرى حقوق الإنسان وأحيانا من المستهلكين / المستفيدين من النشاط الحقوقى بل ومن قوات الأمن. وأصف بعض تلك الكيانات فى الفصل السابع مجازا

باسم "أسواق" حقوق الإنسان. لكن لا يوجد على حد علمى أى مناهج معيارية كاملة لفهم العوالم المتنوعة للمنظمات غير الحكومية. ويظل ذكر ذلك مهما فى وجهة النظر الحالية بسبب الظهور السريع لمنظمات غير حكومية مرتبطة بالتجارة وصديقة للأسواق تسعى لترتيب لغات وخطاب لحقوق الإنسان يخدم أهدافها الخاصة. وأوضح هذا الجانب بإيجاز خلال الفصل الثامن .

وعلاوة على ذلك، تتصادم السياقات المختلفة لارتباط المنظمات غير الحكومية بالحكومات مع سياقات المجتمع السياسى المنظم (تشكيلات الدولة / القانون). ويحدث ذلك بالأساس فى سياق نظرية التمثيل وتطبيقه. وراديكاليا ترى العديد من التشكيلات النشطوية لحقوق الإنسان أن التمثيل هالسياسى للفئات من جانب مسئولين منتخبين لا يستنفد فكرة التمثيل ذاتها. وفى هذا الإطار، تعمل تلك التشكيلات على تنويع ذات فكرة التمثيل السياسى التى تصارع أشكالا من الشرعية الانتخابية. وهذا الهدم المعقد والاستثنائى يستقبل قوى السيطرة والهيمنة بمعادلة متساوية بين الإذعان والمواجهة. غير أن المنظمات غير الحكومية تقبل بإضفاء الشرعية على وجودها بالصورة المتاحة إذا كانت تسعى لتواجد شرعى فى إطار القانون والإدارة الحاكمة من خلال أجهزة مثل نقابة عمال أو اتحاد أو جمعية خيرية أو تعاونية أو حتى شركة. وبذلك تكون تلك المنظمات غير الحكومية قد تشكلت وتأثرت بسلطة الدولة التى تخضع هياكلها الأساسية وعملياتها السارية لإشراف ومراقبة حكومية. إلا أنها فى ذات الوقت تعارض أحيانا وبصورة راديكالية شرعية الدولة .

وكل ذلك يؤدى إلى ممارسات متنوعة للغاية مرتبطة بسياسة تسمية هذا التحول المتواصل. وبذلك نجد أن تأسيس الهوية الذاتية لتشكيلات نشاط حقوق الإنسان يمر بمراحل متنوعة من المعالجة المرتبطة بالتسمية أشير لاحقا إلى بعضها بصورة عشوائية على النحو التالى :

منظمات المجتمع المدنى .

المنظمات غير الحكومية الدولية .

منظمات تنمية غير حكومية .

منظمات غير حكومية معنية بالبيئة .

منظمات غير حكومية معنية بالحقوق الإنسانية للسكان الأصليين .

منظمات غير حكومية معنية بحقوق المرأة بوصفها حقوقا إنسانية.

منظمات غير حكومية معنية بحقوق المثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسيا .

منظمات غير حكومية معنية بحقوق الطفل .

ولمناسبة هذه القائمة الرائعة، كنت قد اقترحت في كتابة سابقة :

المنظمات الشعبية للحقوق الديمقراطية .

منظمات للفقراء في الريف .

منظمات مشتركة للفقراء في الريف .

مجموعات عمل اجتماعية .

منظمات مشتركة لمحاربة الفقر في المناطق الريفية .

منظمات غير حكومية في صورة اتحادات معنية بالفقراء في المدن .

منظمات غير حكومية عالمية للعموم .

وحتى هذه القائمة لا تستنفد الكون. فعلى سبيل المثال نشهد أيضا اليوم على انتشار:

منظمات غير حكومية تحظى برعاية من قطاع الأعمال والصناعة .

منظمات بيئية غير حكومية برعاية قطاع الأعمال والصناعة .

منظمات غير حكومية ترعاها أنظمة الحكم .

منظمات غير حكومية مرتبطة بالميثاق العالمى الذى قاده كوفى عنان .

منظمات غير حكومية برعاية أو بوساطة مؤسسات التمويل الدولية .

ولكل من ممارسات التسمية السابقة تاريخ خاص. وهى إجمالا - وبتنوع - علامة على أساليب الاختلاف الداخلى فى إطار التطبيقات العملية لنشاط حقوق الإنسان. وهى أيضا توفر مفاهيم مختلفة لمزيج اجتماعى وتاريخى لقيم ومعايير وأسس حقوق الإنسان المعاصرة .

وربما تسعى محاولات حل مشكلات ممارسات التسمية إلى تحرير المنظمات غير الحكومية - المخترقة من الأسواق، أو تلك التى تحظى برعايات من دول - من كونها منظمات غير حكومية خالصة. كيف يمكننا تفكيك الاتحادات المدعومة من الأسواق، أو الاتحادات التى ترعاها ائتلافات تجارية وصناعية دولية، أو الوضع القانونى للمنظمات غير الحكومية ؟ وطالبت المنظمات غير الحكومية التى يرعاها قطاع الأعمال بأن تتحول لمنظمات غير حكومية معنية بالبيئة وحصلت بالفعل على مطلبها. وعلاوة على ذلك، فقد فاق عددها عدد المنظمات التى كانت مشاركة فى مؤتمر كيوتو للتغير المناخى[٣٩]. ولأخذ مثال آخر، كانت لدى شخصيا فرصة رئاسة اجتماع حاشد وماراثونى للمنظمات غير الحكومية خلال مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان الذى انعقد عام ١٩٩٣ حيث طالبت المنظمات غير الحكومية التى ترعاها نظم الحكم بحقها فى المساواة فى وقت مشاركتها حسب الإجراءات المتبعة. وحقا لو كان عددها فاق عدد المنظمات الأخرى لكانت النتيجة الحتمية النهائية لهذا الاجتماع مختلفة تماما ! فالمنظمات غير الحكومية المدعومة من الأنظمة لديها من الفصاحة والبلاغة الكثير لتبرر انتهاكات حقوق الإنسان فى المنتديات الدولية مقارنة بمسئولى الحكومات

---

(٣٩) طالع : . Chiara Giorgetti (1999) 201

أنفسهم. وهى تطلب صلاحيات تمثيلية بالتساوى مع المنظمات غير الحكومية القائمة على قاعدة شعبية .

والإشكاليـة المطروحـة إزاء هذه النقطة هى بحق خطيـرة. فـأى إنكار لوضع الجماعات التى تحظى برعاية من الأنظمة الحاكمة أو من قطاع الصناعة باعتبارها منظمات غير حكومية هو فى حد ذاته - وبداية - انتهاك للحقوق الإنسانية لحرية التعبير ولحرية تكوين الجمعيات. والواقع أن تلك المنظمات تحشد موارد تتقدم بها على الموارد المتاحة للمنظمات غير الحكومية الشعبية. غير أن منطقيات ولغات حقوق الإنسان تعمل أحيانا على إضفاء الشرعية على سلطاتها ونفوذها .

٧- منظمات غير حكومية معادية لحقوق الإنسان :

على وجه الدقة، فإنه لهذا السبب صار من الصعب رسم خطوط واضحة بين الممارسات النشطوية المؤيدة لحقوق الإنسان وتلك المناوئة لها. وتعبير معادى أو مناوئ أو مضاد لحقوق الإنسان توصف به حركات المنظمات غير الحكومية التى تسعى على سبيل المثال لتبرير جرائم ضد الإنسانية والإتجار بالبشر وممارسات العمل، التى تنطوى على شكل من أشكال الاستعباد للعامل والإبادة الجماعية والتطهير العرقى والفصل العنصرى والتعصب الدينى ورهاب الأجانب، وغيرها من أسوأ أنماط التجاوزات البطريركية وتلك المرتبطة بعمالة الأطفال[٤٠]. وفى عالم ما بعد الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول يمتد أيضا إلى منظمات غير حكومية "إرهابية" حددت لنفسها نمطا خاصا ونمت بسرعة على مواقع الإنترنت حيث تبث تهديدات دموية وعمليات

---

(٤٠) كل تلك التعبيرات ترشد لنطاق معنى استقر عليه فى القانون الدولى العام وقانون حقوق الإنسان، بل والسلطان القضائى المرتبط بحقوق الإنسان. وحقا، استطاع بعضها اكتساب وضع أمر مثل أسس القانون الدولى القاطعة التى لا يمكن انتهاكها فى أى سلوك للدولة .

إعدام دموية لرهائن. وهذه من أمثلة إعمال سياسة القسوة والوحشية التى تحاكى بالرد - غير المبرر فى هذا السياق - على "الحرب على الإرهاب" وضياع حقوق الإنسان فى معتقل جوانتانامو وما يماثله من سجون أو معتقلات بدائية فى أى مكان آخر على الأرض .

لكن بنظرة أبعد من ذلك، يمثل تعبير "مضاد لحقوق الإنسان" لحظة خطر. وتستلزم حقوق الإنسان احتراما للجريات الأساسية مثل حرية التعبير والالتزام بما يمليه الضمير وحرية اعتناق الأديان وحرية التجمع والانضمام إلى جمعيات، مهما كانت القيود المفروضة على تلك الحريات ومهما كان بناؤها أو شكل ارتباطها فى الحياة اليومية بقانون حقوق الإنسان والسياسة والحكم. وقبل كل شىء، فإن تضمين كل حقوق الإنسان "هو الحق الإنسانى فى تفسير كل حقوق الإنسان". وممارسات نشاط حقوق الإنسان تعمل وتتمتع بهذا الحق تماما وبكل عدالة. وفى ذات الوقت تتعدد الأصوات المتعلقة بمعنى حقوق الإنسان الذى يظل حرفيا فى كثير من الأحيان على المحك. وهكذا فإن مؤيدى إلغاء عقوبة الإعدام مازالوا على غير وفاق مع المجتمعات المقبلة على الحياة، التى تعتبر القتل الرحيم والإجهاض انتهاكا للحق الإنسانى فى الحياة. كما أن خطاب الكراهية يحدث انقساما بين أنصار الخطاب الحر. كذلك القراءات التى تحتفى بالحياة الجنسية الإنسانية بطرق تحظر زواج المثليين، وما يرتبط بها من أشكال العلاقات الجنسية غير الشرعية تواجه بخلاف عميق مع النشطاء المطالبين بحقوق المثليين والمتحولين جنسيا. كما يشهد نطاق الحقوق الإنسانية للأطفال الكثير من المواجهات بين البراجماتيين والأصوليين (الذين يميلون لحظر كل أشكال عمالة الأطفال، والذين مازالوا راضين بالقوانين المنظمة لتلك العمالة).

ينبغى مقاومة إغراء التسمية. وتسميتنا لبعض أشكال تأييد حقوق الإنسان بأنها مضادة لحقوق الإنسان لمجرد أنها ربما تكون مخالفة لمساعينا التأويلية المفضلة هى

فى حد ذاتها أمر يرقى لانتهاك للحق الإنسانى فى تفسير حقوق الإنسان. وعموما، بوسع المرء أن يقول – ولديه كل التبرير فى ذلك – إن ما قدمه من قراءة أخلاقية لحقوق الإنسان (مع تعميم النظريات المرحب بها لرونالد دوركين Ronald Dworkin خلال السياق الحالى) يتسم بدرجة عالية من النزاهة؛ لأنه يسعى للوصول إلى أفضل معنى يناسب الخطاب الجارى(٤١). وهذا السمو العام لتلك القراءة المفضلة لقيم ومعايير وأسس حقوق الإنسان يتطلب منطقا تأويليا جاداً، وكذا جهودا فى الحوار. وقطعا، يجوز اعتبار ذلك الجانب التأسيسى، بل والإشكالى لنشاط حقوق الإنسان المعاصر(٤٢).

ما الذى بوسع المرء أن يقوله إزاء تشكيلات نشطوية لحقوق الإنسان تتبنى وسائل عنيفة لتحقيق ما تفضله من تفسيرات لحقوق الإنسان ؟ الإجابة الدقيقة على هذا السؤال تحتاج لتحديد بعض الفروق بين العنف المجاز وغير المجاز(٤٣). وربما يبدو أن درجة معقولة من العنف الرمزى سواء خلال الاحتجاجات العامة المناصرة لحقوق الإنسان أم عن طريق فضح انتهاك ما – لم تعد تعتبر عملا فاقدا للشرعية بصورة كلية. وأشير بقولى "عنف رمزى" إلى تخريب الممتلكات عمدا، بل وتدمير الممتلكات العامة (مبانى ومركبات مواصلات عامة ومقرات حكومية مثل مراكز الشرطة، بل والمشاتل الزراعية التى تديرها الدولة لإنتاج زراعات معدلة جينيا(٤٤). وربما يكون

---

(٤١) تم الاقتباس من مادة : Upendra Baxi (2003) ودوركين .

(٤٢) يمتد نفس الرأى إلى القراءات المعتدلة إزاء المنظمات غير الحكومية المدعومة من قطاعى الأعمال والصناعة سواء فى مجال التنمية أم البيئة أم التجارة العالمية الحرة. وأتناول ذلك بالشرح فى سياق مختلف – لكنه ذو صلة – فى الفصل التاسع .

(٤٣) لتحليل معمق، طالع : . Patricia Tuitt's (2004) 91-114

(٤٤) هناك نماذج حية فى حركة "أبيكو" فى الهند التى اجتثت ودمرت أشجار الأوكالبتوس من المشاتل الزراعية للدولة ومشروع "السلام الأخضر" المماثل فى المملكة المتحدة والمرتبط بالأغذية المعدلة جينيا .

لمارسة مثل ذلك العنف تأثير غير مباشر على الحقوق الإنسانية للمتضررين. لكن فى هذه الحالة لا يعتبر ذلك انتهاكا لحقوق الإنسان، بل خروجا على القانون الجنائى. ولو كان قد تم ذات يوم إعداد دليل عالمى عن التسامح العام بشأن العنف الرمزى، لكان أظهر على الأقل - مقارنة بشمال الكرة الأرضية - أن هذا العنف روتينى فى دول الجنوب حيث المقاضاة الجنائية الفعالة غائبة بشكل واضح. وفى المقابل يبدو أن الموقف تجاه العنف الموجه للممتلكات الخاصة أقل تسامحا.

وتجلب إلى الأوطان - وبأنماط عديدة - الحدود والقيود الفاصلة بين العنف الرمزى الذى ربما يظل بصورة أو بأخرى مجازا والعنف الفعلى. ويتخذ ذلك أشكالا غير مترابطة بل وتصل إلى حد التناقض. وتتراوح تلك الأشكال بين النشاط الموجه للمطالبة بحقوق الحيوان والحركات الإرهابية. وتوسع الممارسات السابقة نطاق نشاط حقوق الإنسان بمحاولة إكساب تلك الممارسات صفات بشرية مرتبطة بحقوق الإنسان. وهذا يتضمن أفعالا عنيفة مباشرة منها الإكراه بالتهديد واعتداءات بدنية تستهدف مواقع تجريبية ومنازل لباحثين. وحسب إحصاء أعلن فى الولايات المتحدة، وقع أكثر من ٦٠٠ حادث جنائى بالولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٦، ما أسفر عن خسائر تجاوزت ٤٣ مليون دولار[٤٥]. وفى مواقف اللجوء للعنف فيما يرتبط بحماية حقوق الحيوان (وليس كل نشطاء حقوق الحيوان يلجأون للعنف) تكون الحقوق الإنسانية للعلماء أكثر عرضة - وبصورة مباشرة - للانتهاك والتهديد. لكن مازالت الشكوك تحوم حول تلك المواقف وارتباطها بالعنف الرمزى .

ويعتبر العنف الذى ينطوى على هجوم أو إيذاء أو تدمير موجه لفرد أو جماعة - ماديا أو معنويا - انتهاكا لحقوق الإنسان. والسؤال الذى يثور الآن هو عما إذا كان

---

(٤٥) طالع : . http://www.amprogress.org ربما تكون استثمارات الدولة لحماية المواقع البحثية القائمة على الصناعة كبيرة جدا. ففى يناير/كانون الثانى من عام ٢٠٠١، دفعت وزارة الداخلية البريطانية مليون جنيه إسترلينى لإعانة شرطة "كامبردج شير" فى الإدارة الفعالة للاحتجاجات .

العنف المماثل من جانب فاعلين غير منتمين للدولة يمكن وصفه بأنه عنف جنائى أكثر من كونه انتهاكا لحقوق الإنسان. كما أثار نموذج موقف الحركات المسلحة والانفصالية مسألة متعلقة بإمكانية تطبيق معايير القانون الإنسانى الدولى على المجموعات المتمردة أو على الأقل ما اكتسبت منها "صفات الحكومة". واقترح أحد رواد النشاط الجنوبيين أن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ربما يكون لديها التزام بأن تظل (قطعا دون إيجاز ممارسة أى أعمال من إرهاب الدولة ضدها) قريبة من تلك التشكيلات(٤٦). وبسبب حقيقة أن عمليات التخلص من الاستعمار وتقرير المصير لا يمكن أبدا استنفادها بتشكيل مجتمعات جديدة ما بعد استعمارية (والآن ما بعد اشتراكية) فإن إدانة حركات العنف الساعية للانفصال أو الحكم الذاتى بأنها معادية لحقوق الإنسان تمثل أمرا لا يخدم تقدم الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان (سواء من حيث مهام السياسة أم الحوار أم التضامن). ولا شك أن مسألة العنف والذاتية أمر بالفعل بالغ التعقيد .

كما أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر /أيلول وتوابعها تزيد هذه الصورة تعقيدا باللجوء - الذى تفهم دوافعه - إلى لغات "الإرهاب" بصورة جاهزة ومكثفة ومتنوعة. وفيما قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول، كانت صور النهج لتعريفات معنى الإرهاب فى القانون الدولى تتسم بعدم التحديد، وتعرقلها دلالات لفظ الإرهاب فى مقابل التحرر (على الأقل سياسيا) الإنسانى. أما تطورات ما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول فتظهر خطابا تسطيحيا يصف أى عمل جماعى دون مظلة من الدولة وينطوى على عنف سياسى بأنه "إرهاب"، لذا فإنه انتهاك صارخ ومستمر لحقوق الإنسان. وهكذا فإنه من غير المتصور حاليا أن يفلت أى تحرك انفصالى موجه نحو حقوق الإنسان من تهمة الانتماء لتنظيم القاعدة. وحقا فإن

---

(٤٦) طالع : Ravi Nair (1998) وخطاب منظمة العفو الدولية الذى حضره. طالع: David Chandler (2001) .

التشريعات التى سنت فى أنحاء العالم فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول تعتبر أى عمل - يدفعه أى اعتناق - لقراءة مثل هذه الحركات ممارسة تواطؤية يكمن بها إرهاب دولى جماعى حقيقى ! ويمثل تحويل هذه النزعة السياسية العالمية شديدة الارتياب إلى نزعة كونية تهديدا بالغا لمستقبل حقوق الإنسان لا يقل عن التهديد الذى تتسبب فيه القسوة الملازمة والمتواترة منذ وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول .

وهذه النزعة المعززة عالميا تعيد تنصيب أسامة بن لادن كاتب نعى رئيسا لموت الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان. غير أن التحقق من العنف البالغ الموجه ضد إعادة صنع عالم آمن لحقوق الإنسان يستلزم عدم إقرار الانتهاكات الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان التى يسببها الإرهاب الدولى المكثف. وبذلك يظل على المحك "عدم عقلانية" الالتزام العنيف والمتحمس فى مواجهة "عقلانية" حقوق الإنسان .

إن سياسة حقوق الإنسان توفر فهما سياسيا واقعيا وسهلا وملائما للأنظمة إزاء "حروب الإرهاب" و "الحرب على الإرهاب" الجارية والمستمرة. كما تفتح السياسة من أجل حقوق الإنسان المجال لممارسات القراءة التى تحترم الوجود الحى للميت رغم غرابته، كما تحترم الحقوق الإنسانية لأجيال مقبلة لم تولد بعد رغم بعدها[٤٧]. وفى لحظة فزع حالية بمرحلة ما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول، أدرك أن مثل هذه الاستدعاءات تظل عرضة لاتهام بالإرهاب ترعاه الدول. وأى سعى جاد فى إطار السياسة من أجل حقوق الإنسان يستتبعه أعمال مقاومة ضد مثل هذه الأشكال المفروضة من "الاستشهاد" .

---

(٤٧) أقتبس هنا من : . T.S. Eliot (1962) 44 ولتحليل إضافى للحرب الإرهابية والحروب ضد الإرهاب، طالع : . Upendra Baxi (2005)

٨- الخصائص التكوينية لتشكيلات نشاط حقوق الإنسان :

تجدد السياسة من أجل حقوق الإنسان - كما تستنفد - الطاقات والصياغات التعاونية لحقوق الإنسان. وتشكو بعض تشكيلات نشاط حقوق الإنسان من الانتهاك (وهو ما أسميه ضجر من نشاط حقوق الإنسان). ويشك البعض - واضعين فى الاعتبار تاريخ سياسة حقوق الإنسان - فى المناورات الإمبريالية الفاسدة المحركة لكل وأى تعبير أو إعلان عن حقوق الإنسان (وهو ما أسميه بالحذر المرتبط بنشاط حقوق الإنسان). ويحتفى بعض النشطاء بفضائل الحوار بين مجتمعات المعتدين من جهة ومجتمعات المتعرضين للانتهاكات من جهة أخرى (وهو ما يسمى بحوار حقوق الإنسان). كما يحتفى بعضهم بحقوق الإنسان على أنها عقيدة عالمية جديدة و دين مدنى جديد (وهو ما أسميه التبشير بحقوق الإنسان). وهؤلاء الذين يتبعون نداء باطنيا أو شعورا داخليا بوقوع إصلاح تاريخى من خلال دبلوماسية لحقوق الإنسان ترعاها الأمم المتحدة (عن طريق تحريك أو إعادة تحريك "اللغة بين الأقواس" فى إعلانات قمم وبرامج عمل الأمم المتحدة) يؤدون تبشيرا منخفض الكثافة وعملا أصفه بالرومانسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وبعض نشطاء حقوق الإنسان يؤمنون بما كان يتم من "إجهاض" لأدوات عالمية فضلت حقوق رأس المال العالمى على الحقوق الإنسانية الكونية لبنى البشر (وهو ما أسميه سياسة الاختيار الحر من أجل حقوق الإنسان). وتعتقد بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بأن معيارية حقوق الإنسان يمكن إنتاجها بصورة أفضل بالتأثير فى مسارات المهن عالميا فى مجالات الدبلوماسية، وفيما بين الحكومات وإقليميا ووطنيا. والمقصود مهن من يكسبون أرزاقهم من خلال رأس المال الرمزى لحقوق الإنسان (وأسمى ذلك بجعل حقوق الإنسان بيروقراطية).

ويصر البعض (ومنهم أنا) على أن الأماكن الحقيقية التى شهدت ميلاد حقوق الإنسان لم تكن غرفا مزخرفة للمؤتمرات الدولية، بل كانت فى مزارع ومصانع وبيوت شهدت نضالات (وهذا ما أسميه واقعية حقوق الإنسان) .

وتحمل مواقف ومناهج تلك الضروب من حقوق الإنسان المعاصرة تضمينات لبناء الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان. وأضمن فى السرديات الصوتية بجانب المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان مفكرين معنيين بتلك الحقوق. وهو ما يمثل مقياس تأثير على العوالم المعاصرة للنشاط .

٩- ضجر حقوق الإنسان :

يتخذ ضجر حقوق الإنسان أشكالا عديدة والضجر المعيارى دليل على إجهاد معنوى من لغات ومنطقيات حقوق الإنسان. وما يتبقى من الطاقات المبددة لذلك الضجر يتصارع مع ذات مفهوم حقوق الإنسان باعتباره لغة وخطاباً أخلاقياً بضربات مختلفة ترتجل بسرعة وبتنوع سياقات الهجوم العنيف لبنثام Bentham الذى وصف الحقوق الطبيعية بالهراء(٤٨)، وفكرة أن مفهوم حقوق الإنسان فى حد ذاته غير مترابط تؤدى إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد أصلا تلك الحقوق وأن الإيمان بها هو مثيل للإيمان بالعرافين وبوجود حيوان أحادى القرن الخرافى(٤٩)، وفى السياق نفسه إلى حد كبير يقال إنه بسبب أن حقوق الإنسان تعنى أشياء مختلفة لأناس مختلفين(٥٠)، فإن تلك الحقوق ليس لها هوية وجودية متينة، كما أن الحديث بشأن الحقوق لا يسهم إلا فى جعل المشكلة أكثر إرباكا(٥١).

---

(٤٨) طالع على سبيل المثال التحقيق الذكى فى: . Maurice Cranston (1983) 1-17

(٤٩) Alasdair MacIntyre (1981)

(٥٠) تكون الحقوق فى صور مادية أو فى صورة علاقات أو أطر، كما تكون أسسا للإصلاح السياسى أو العمل القانونى، أو تكون فى صورة أليات تحل من خلالها النزاعات، أو على الأقل يتم الوصول فيها إلى حل وسط، أو تكون بمثابة نقاط نهاية فى النضالات السياسية والقانونية، أو مشاهد أو وكالات أو أغراض لأفعال. وإيجازا يمكن تسجيلها على كل أنواع القوالب والشبكات، على حد قول : Pierre Schlag (1997) 236 at 264

(٥١) Schlag (1997) at 265 .

ويدل الشكل الثانى من الضجر - وهو مرتبط بالشكل الأول - على توق إلى العادات القديمة المشكلة للنظرية الأخلاقية. والاتهام هنا هو أن الحديث بشأن الحقوق، بدلا من أن يتناول الفضيلة والخير والواجب والمسئولية، فإنه يعزز مفاهيم خلافية مثل التعاون الاجتماعى وتبديل المفاهيم القديمة بشأن الكمال الإنسانى والتناغم التواصلى. ويقال إنه كلما زادت درجة الإحلال أو التبديل، كلما اتسعت الهوة بين الفرد والمجتمع بطرق تعزز التجزؤ على حساب الارتباط والتجريد على السياق والحقوق على الواجبات والاستقلال على العقلانية الترابطية التى تتناقض مع المفاهيم النسوية والمجتمعية بشأن حقوق الإنسان(٥٢).

والنوع الثانى من ضجر حقوق الإنسان يظهر مضايقات معنوية بسبب قوة فرضية أن فكرة حقوق الإنسان نفسها ما هى إلا خطأ معنوى. وليس من الضرورى - لغرضى الحالى - التعامل مع هذا النوع من الرأى المسبب للجدل(٥٣)، لكن يظل من الضرورى لفت الانتباه إلى ذلك الضعف الأخلاقى الكبير المتعلق باللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان .

١٠- حذر حقوق الإنسان :

أولا : أنواع القوى التمثيلية :

يسم حذر الحقوق مجتمعات مرتكبى انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك مجتمعات المعرضين للانتهاكات الذين تتحدث نيابة عنهم، وليس دائما بطلب منهم، أمام العالم، ممارسات نشاط حقوق الإنسان. ويتضمن لفظ "حذر الحقوق" إشكالية القوة التمثيلية .

(٥٢) لتحليل ممتاز طالع : . Susanna Sherry (1986) 543 at 590

(٥٣) غير أن الدفاع عن فكرة حقوق الإنسان ومهمة كشف أن الحقوق ليست ضد المجتمع تم تناول أولى مراحل تطورها فى العمل الحى لآلان جيورث Alan Gewirth. طالع عمله الأخير (١٩٩٦)

مع الوضع فى الاعتبار منطقية التمثيل السيادى للشعوب من جانب الدول وللدول بدورها من جانب النظم والزمر السياسية، يكون عادة بإمكان رؤساء الدول والحكومات (بغض النظر عن كيفية وصولهم إلى سدة الحكم) الادعاء بسلطاتهم التمثيلية الأعلى للتحدث نيابة عن شعوبهم. وهم بذلك يعبرون عن أشكال نمطية من الحذر المرتبط بالحقوق. وأخذ تلك الأشكال يجعل تمثيل تقاليد حقوق الإنسان المعاصرة تهديدا للقيم الحضارية والثقافية التى يدعى الزعماء والأنظمة أنهم حراس وأوصياء أمناء عليها. وهناك شكل آخر ذو صلة يتكون من التمثيل الذى يدين حقوق الإنسان المعاصرة بوصفها أحد أشكال الشر الراديكالى الذى ينبغى محاربته باسم الرب وكل مقدس. لكن هناك نوعًا آخر من حذر الحقوق يمثل صوتا علمانيا حادا يقول بأن حقوق الإنسان المعاصرة التى نشأت فى الغرب هى لغات للاستعمار الجديد تخفى خططا جديدة تهدف لتقدم المركزية الغربية(٥٤).

غير أن هذه الصفة التمثيلية غامضة ومتعددة الأوجه وتؤثر على ممارسات ما أسميه "سياسة حقوق الإنسان" و "السياسة من أجل حقوق *الإنسان*". والحذر المرتبط بالحقوق – بوصفه موقفا مواجها لسياسة حقوق الإنسان – عادة ما يكون مصيره الانهيار عندما يتم دعم الأنظمة المتعذر الدفاع عنها فى مواجهة "إمبريالية" قوة عظمى منزوية عن الناس .

وفى هذه اللحظات، يصير – وبصورة غريبة – الدفاع الوطنى عن سيادة الدولة والمساواة بشأن سيادة كل الدول أمرا لا يمثل إشكالية حتى بالنسبة لممارسى السياسة من أجل حقوق الإنسان. وبالفعل حملت السياسة العالمية فى مرحلة السلام النسبى فى العالم الغربى، التى بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية (السلام الأمريكى) وتسببت فى إحداث حالة من السعادة البالغة، حملت معها تكلفة عالية من تصعيد حذر

(٥٤). Cf. Slavoj Zizek (1999)

حقوق الإنسان فى مجتمعات شكل فيها الحماس تجاه حماية وتعزيز حقوق الإنسان موردا - مهما كانت هشاشته - للممارسات التحولية للسياسة. وهذا قطعا نذير شر لمستقبل حقوق الإنسان.

وفى لحظات أخرى عندما تسعى الأنظمة السياسية القمعية والوحشية ومعها النخبة إلى احتكار الصوت السردى بلغة وقواعد المنهج الآسيوى أو الإسلامى أو الأمريكى اللاتينى أو الأفريقى تجاه حقوق الإنسان، يكون حذر حقوق الإنسان هو الاستجابة الوحيدة المتاحة للمشتغلين بالممارسات الصعبة للسياسة من أجل حقوق الإنسان. والتمسك بالتقاليد الحضارية الغنية والمتنوعة من جانب أنظمة شريرة أو زعماء فاسدين ليس إلا - من وجهة نظر المتعرضين للانتهاكات - مصادقة على قوة خلقهم وحفاظهم على نوع خاص بهم من الاستبعاد الاجتماعى العنيف، وذلك عن طريق مناداتهم بمستوى أقل أو معدوم من حقوق الإنسان لمن هم فى عرف الحضارات والثقافات أقل شأنا أو أدنى مرتبة.

غير أنه - وبمعدل متسارع - تسعى مجتمعات حقوق الإنسان إلى ممارسة السلطة التمثيلية نيابة عن المتعرضين للانتهاكات. وهو ذات زمان وفضاء ما أطلق عليه السياسة من أجل حقوق الإنسان. وكما يدين مسئولو الدول فى غالب الأحيان جعل حقوق الإنسان كونية، يفعل المثل بعض النشطاء المفكرين والمتعرضين للمعاناة. فبعض المفكرين النشطاء يصرون على أن أجندة حقوق الإنسان الكونية هى بعد كل شىء أجندة عالمية تهدد تعدد الفكر والفعل والانعكاس[٥٥]. وهم يؤكدون - ولديهم غالبا الحجة القوية - الحاجة لكسر القيد الظالم للإعلان العالمى لحقوق الإنسان[٥٦]. وتوابعه

(٥٤). Cf. Slavoj Zizek (1999)

(٥٥). Gustavo Esteva and Madhuri Suri Parakash (1998) 25

(٥٦). Ibid., 126

(أو ما نشأ عنه) وللنضال من أجل تجنب التقوقع فى دائرة إعادة الاستعمار وحصان طروادة المعاصر المسمى بحقوق الإنسان الكونية[٥٧]. وهذا النوع من إبداء الحذر بشأن حقوق الإنسان يدل على القلق من تعدد الإدراك النشطوى الذى يثرى ويضعف فى ذات الوقت التطبيق العملى المستقبلى لحقوق الإنسان. وهناك حاجة ملحة وعاجلة لإجراء بحوث فى النظرية الاجتماعية المقارنة لحقوق الإنسان لدراسة الإمكانات المتنوعة لحذر الحقوق بالنسبة لمستقبل حقوق الإنسان.

ثانيا : الالتحـــام :

وهناك مناسبات أخرى أقل دراماتيكية تلتقى خلالها مجتمعات السلطة مع النشطاء الاجتماعيين على رصيف حذر الحقوق. ويحدث ذلك فى ممارسات أيديولوجية :

تكشف ازدواجية معايير تقييم أداء حقوق الإنسان [٥٨]:

تثبت أن الشمال يرفض بإصرار أى التزامات حقوقية نحو الجنوب سواء فى صورة تضميد لجراح الماضى وعلاج الأضرار التى لحقت بالمجتمعات التى تعرضت لاستعمار وبالسكان الأصليين فى العالم أم فى صورة تكريس – ولو بنسبة ضئيلة للغاية – لموارد الشمال للحد من ظروف الفقر العالمى المدقع الذى تسببت فيه سياسات الشمال للهيمنة الاقتصادية العالمية :

---

(٥٧) Ibid., 133-4 .

(٥٨) الشمال غير قادر – رغم زهوه بذاته – على جعل العالم واحة أمان للديمقراطية، وليست لديه الإرادة لوضع شروط فى نطاق سلطانه القانونى للحد من الظروف والممارسات التى تشجع الانتهاكات الضخمة والمتواصلة والصارخة لحقوق الإنسان داخل الوطن .

توثق خداع الشمال بشأن التزامات حقوق الإنسان، خاصة من خلال ترويجه لأنظمة المديونية وسياسات توفيق الأوضاع الهيكلية (٥٩)؛

تنتقد في مجال سياسات التنمية المستدامة عدم تحمل الشمال للأعباء التي تتناسب مع الدور القيادي الذي رسمه لنفسه(٦٠)؛

ترثي دبلوماسية حقوق الإنسان التي يتبناها الشمال، والتي تضمنت أسوأ أشكال انتهاك الحقوق الإنسانية لشعوب الجنوب سواء في حقبة الحرب الباردة أم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة الحالية (٦١).

إن سياسة حقوق الإنسان في الجنوب تسعى بطبيعة الأمور نحو استخدام هذه العمومية بين ذاتها والآخر بالنسبة لها - وهي السياسة من أجل حقوق الإنسان - خدمة لأهدافها. وحذر الحقوق في هذا السياق عليه أن يواجه - في جانب الفكر النشطوي وتطبيقاته العملية - ذلك النهب السياسي لمنتقدي النظام العالمي والمتمثل في ذلك الإنكار الاستثنائي للحقوق من جانب أنظمة عديمة الضمير. وهذا السطو المتواصل والمخيف سيكون له تأثير كبير على مستقبل حقوق الإنسان .

ثالثا : حذر المتعرض للانتهاك :

يمثل حذر حقوق الإنسان وبدرجة متزايدة إحدى سمات وعي المتعرض للانتهاك الذي يجد أن مرتكبي أبشع الانتهاكات جاهزون تماما لاستدعاء أخلاقيات حقوق

---

(٥٩) Susan George (1994).

(٦٠) طالع بصفة عامة تقرير اللجنة الدولية للسلام والغذاء (١٩٩٤) التي ترأسها - دون أي وجه للدهشة - إم. إس. سواميناثان M.S. Swaminathan أبو الثورة الهندية الخضراء !

(٦١) Noam Chomsky (1994) .

الإنسان خدمة لأغراضهم الخاصة المتعلقة بالحصانة. وتوفر المواطن الأصلية للثقافات الأوروبية - الأمريكية ملاذا آمنا لمرتكبى أبشع انتهاكات حقوق الإنسان بدءا من أوبوتى إلى بينوشيه. هم يشعرون بالحيرة بسبب تبادل المواقع والمواقف بين العملية القضائية والسلطة القضائية. يندبون يوما لدى سماعهم أن كبير قضاة المملكة المتحدة لم يبطل اعتقال بينوشيه فقط؛ لأنه بوصفه حاكمًا سابقًا ينبغى معاملته باحترام يتماشى مع حقوق الإنسان، لكن أيضا بسبب التكاليف القانونية الباهظة لذلك. وفى اليوم التالى يندبون أيضا - لكن وسط مظاهر بهجة - لإلغاء ذات القرار بأغلبية ضئيلة من قبل مجلس اللوردات [٦٢]، وفى اليوم بعد التالى على إلغاء حكم مجلس اللوردات بسبب أن أحد أعضائه كان منحازا ! ثم يبدءون فى اليوم الذى يليه فى الاحتفال بأحكام رأفة قضائية ضئيلة العدد سمحت بالملاحقة القضائية لما يزعم بأنه أعمال تعذيب تم ارتكابها بعد أن دخلت المملكة المتحدة فى اتفاقية دولية تحظر التعذيب أو المعاملة أو العقوبة الوحشية واللا إنسانية والمقللة من شأن الإنسان .

وفى حالات ابتهاجهم وإحباطهم يجدون من الصعوبة فهم فكرة أن مرور خمسة عقود على محاكمات نورمبرج وطوكيو جعلت القضاة العالميين مترددين إزاء القانون الدولى فيما يتعلق بوضعية الحقوق وقراءة الحصانة السيادية. وكل ذلك يعزز اعتقادهم بأن كل حديث الحقوق ما هو إلا خديعة من النظام الحاكم. هم يعرفون فى نهاية الأمر أن ما تمنحه السلطة اليوم مثل الحقوق يمكن سلبه غدا بكل سهولة. وسيكون ابتهاجهم جديرا بالتصديق عندما يصدر حكم قضائى ضد الطرف الأقوى. لكنهم أيضا يظلون على وعى بأنه حتى الخطاب القضائى التقدمى الذى يحفظ استقلالية وحصانة رؤساء الحكومات والدول باسم سيادة نطاق عمل صاحب المنصب، ربما مازال يحافظ - دون مساس - على هياكل القمع. ويعلم الضحايا أن حماية حقوقهم الإنسانية تحت مظلة

---

(٦٢) طالع : R.V. Bow Street Metropolitan Stipendiary Magistrate, ex. Pinochet Ugarte (House of Lords) 25 March 1999.

سياسة حقوق الإنسان هو مجرد عمل بطولى طارئ، وهم يشاركون بحذر كبير فى الإعلان عن انتصارات قضائية نادرة على أنها تاريخية بالنسبة للسياسة من أجل حقوق الإنسان .

١١- الحوارية :

يطلب من كل فرد - وعلى نحو متزايد - أن يصدق أن أفضل سبيل للتقدم هو الحوار بين فئات المتعرضين للانتهاكات وبين مرتكبى الانتهاكات، لكن إنتاج ذلك السبيل يختلف اعتمادا على موقعه بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان. وهو ما يتفق مع موقفى بدرجة كبيرة .

فى نموذج سياسة حقوق الإنسان تجسد لجان تقصى الحقائق وأبناء عمومتها الفقارى المسماة بجلسات الاستماع الدولية (٦٣)، ذلك الميل نحو الحوارية. والكشف ولو بخطوط عريضة عن تاريخ لجان تقصى الحقائق ووظائفها والاختلالات الوظيفية التى تشوبها (٦٤)، قد يأخذ هذا العمل الذى بين أيديكم إلى مناطق بعيدة. وواضح تماما أن لجان تقصى الحقائق تستعيد سرديات المعاناة فى سعيها لنقل تخم المعاناة الإنسانية إلى منطقية حقوق الإنسان. وبسبب الرعايات القومية والإقليمية والعالمية التى تحصل

---

(٦٣) دشنتها فى أغلب الأحوال المنظمات غير الحكومية المعنية، فى أثناء إقامة الأمم المتحدة لمؤتمرات قمة عديدة خلال السنوات الأخيرة .

(٦٤) طالع: Priscilla B. Hayner (1997) 255; United Nations Commission on Human Rights, Sub-Commission on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities: Study Concerning the Right to Restitution, Compensation and Rehabilitation for Victims of Gross Violation of Human Rights and Fundamental Freedoms UN Doc E/CN.4/SUB.2/1990/10, July 26, 1990, Theo van Boven, Special Rapporteur; وما يرتبط بما سبق من مواد ذكرت فى الفصل الأول .

عليها، فإن لجان تقصى الحقائق تجمع عادة نطاقا من البيانات السلطوية التى لا يسمح بالاطلاع عليها من جانب المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. والأهم من ذلك أن لجان تقصى الحقائق لديها بعض إمكانات الفعل السياسى الذى تهيمن عليه تلك المنظمات بدرجات متفاوتة. وربما تكشف تقارير المنظمات غير الحكومية بصورة أساسية الضحايا، وربما تؤثر عليهم لكنها لا تعرضهم بصورة مباشرة أو ترد إليهم اعتبارهم. كما لا تمارس تلك التقارير دور المعاقب أو المسامح. فذلك يظل من مهام سلطة الدولة بغض النظر عن الكيفية التى ربما يتنبأ بها المرء بشأن نهاية الدولة القومية .

كل ذلك معروف تماما مثل الأسئلة الكبرى التى تحيط بعمليات ومخرجات لجان تقصى الحقائق. فهى ترتبط بالطرق التى تحدث بها تلك الأدوات تعزيزا وحماية لحقوق الإنسان. وبوضوح، فإنه عندما تسفر تلك المخرجات أو النتائج عن عفو تام وصريح عن مرتكبى أكثر الانتهاكات بشاعة، يمتد الخيال إلى تأكيد أن معاهدات حقوق الإنسان الملزمة دوليا، وكذلك القانون العرفى تحظى جميعا بحماية بذات الطريقة [٦٥]، وعلى أقل تقدير يمكن القول بأن نظم العفو مرتبطة، على نحو لا يقبل الجدل، بالانتهاكات المستقبلية الجريئة لحقوق الإنسان [٦٦].

والمفارقة أن لجان تقصى الحقائق غالبا ما تؤسس لسياسة ذاكرة فقط لتعزيز ممارسات سياسة النسيان المنظم، على الأقل بالنسبة لفئات مرتكبى الانتهاكات. ومن غير المرجح فى أقصى الحدود أن يشعر الضحايا بالتعافى بسبب استدعائهم لأخلاق

---

(٦٥) العفو العام (كما فى هاييتى والسلفادور) أو الممارسات الانتقائية للعفو (كما هو الحال ربما فى جنوب أفريقيا) تحمل ميلا نحو تقويض مبادئ حقوق الإنسان الجديدة التى تناولت، على سبيل المثال، مسائل الإبادة الجماعية والتعذيب والتمييز .

(٦٦) طالع: United Nations Commission on Human Rights; Report on the Consequences of Impurity, UN Doc E/CN.4/1990/13 (1990).

التسامح الرفيعة وتجاوز ما حدث بالنسيان. فمن تعرضن على سبيل المثال لتجربة اغتصاب جماعى [٦٧]، سيسامحهم بالتأكيد مجتمع نشطاء سياسة حقوق الإنسان إذا رفضن الاقتناع بأخذ هذه المشورة مأخذ الجد .

وهناك شكل مسئول آخر للحوارية يحدث مع تأكيد فكرة التعددية لا الكونية. وهذا يعنى حديثا يتناول حقوق الإنسان من وجهات نظر راديكالية ومعتدلة. فالكونية تعتمد على حقيقة الخبرة الأساسية والرؤية التى تمكننا من تصور أننا ....

> **... لا نعيش فى كون بل فى عدة فضاءات كونية، وأن الكونية فى الظرف الإنسانى الذى يتحدث عنه المنادون بحقوق الإنسان تتواجد فقط فى رؤاهم القاصرة على عالمهم الذى يتسمون فيه بأنهم أقلية [٦٨].**

ويستدعى هذا المنظور مسألة "كرم المعاملة بين الحضارات " أو "قبول الآخر" اعتمادا على حوار احترام ومحبة أو حوار قادر على تغيير شروطه الخاصة [٦٩].

وعلى النقيض، تصر الأشكال المعتدلة للحوارية على بناء السياقات الجوهرية للشرعية الثقافية الكونية المتعلقة بمعايير وأسس حقوق الإنسان[٧٠]، وبطريقة أخرى، تعترف الحوارية بتبادل مسئوليات حقوق الإنسان من خلال إعادة تشكيل تقاليد منها أنه لا يجوز مطلقا التفكير فى تقليد ثقافى أو حضارى بمنأى عن أفكار مثالية أساسية مثل كرامة الإنسان وعزته وحتمية تمتعه بالمساواة مع أى فرد وبالتقدير الاجتماعى.

---

(٦٧) طالع : . Alexander Stiglmayer (1992) 82-169

(٦٨). Gustavo Esteva and Madhuri Suri Parkash (1998) at 125

(٦٩). Ibid., 129

(٧٠). Abdullahi Ahmed An-Naim (1992) 431

وتعتمد حوارية عبد الله النعيم Abdullahi An-Naim على ما يسميه "منهجية بناءة" (لإدخال تغييرات إصلاحية فى الشريعة الإسلامية بأساليب تجعلها متسقة مع أسس ومعايير حقوق الإنسان) تؤسس لوجود تفاوض دائم وإبداعى وتفاعلى بشأن الموروثات القيمة فى المسارات السردية للتقاليد والحداثة والمستقبل العام للإنسانية المنقسمة على نفسها. وأيا كان مصير النظرية الكامنة، فإن المهام الحوارية الواضحة التى تستدعيها للنقاد والتبشيريين المعنيين بحقوق الإنسان تظل ذات أهمية كبرى من وجهة نظر المتعرضين للانتهاكات من جانب تشكيلات القوة فى المجتمع المدنى والدولة فى الظروف العالمية. ومع كل اختلافاتهم، فإنه من وجهة نظرى لا يبدو أن لدى راديكاليى ما بعد الحداثة الأصوليين الكثير ليقدموه فيما يتعلق بالتطبيقات العملية بعد أن تم أخيرا ذبح أشباح "الكونية" أو قتلها .

وعلى سبيل المثال، تمارس بعض الأشكال الأخرى لحوارية حقوق الإنسان فكرة أن عددا قليلا من المنظمات غير الحكومية بإمكانها التحاور مع عدد قليل من الرؤساء التنفيذيين لشركات متعددة الجنسيات لإنتاج نتائج لتطبيق حقوق الإنسان. وبأحد المعانى، يظل ذلك ببساطة أمرا مثاليا؛ لأن الرؤساء التنفيذيين عليهم لا محالة نشر مثل هذا الحوار بوصفه ممارسة واضحة من ممارسات العلاقات العامة أو الاستثمار الإعلامى تهدف إلى تعزيز تنافسية أعمالهم. وربما يبدو ذلك غليظا بالنسبة لأصدقاء حقوق الإنسان الذين يكرسون طاقاتهم ومواهبهم لإنتاج أكواد سلوك تطوعية ويرتبون المقاومة الفعالة للمستهلك. وأشيد بهذه الجهود مع التنبيه بأن مثل هذه الحوارية ربما لن تؤدى دائما إلى إنجاز حقوق إنسانية تدوم عبر الأجيال، خاصة عندما يصير الاستثمار الأخلاقى فى نهاية المطاف مجرد ممارسة لسوق عالمى مكرس لزيادة حدة التنافسية. ولا أمل فى أن أبدو ناكرا لما تطرحه ريح حقوق الإنسان المرحلية، وهو الأمر الذى يمثل أهمية بالغة للمستهلكين من ضحايا الممارسات التجارية الجائرة (٧١).

---

(٧١) لمعرفة حية، طالع : (1995) Leslie Sklair والفصل التاسع من هذا الكتاب .

كما لا أرغب فى التقليل من شأن ثقافات حركة حماية المستهلك فى عهد رالف نادر وما بعد ذلك العهد، وتأثير تلك الثقافات فى جسد ممارسات المقاومة المتنامى والمعتمد على حقوق الإنسان. فمثل تلك الجهود مجتمعة فتحت بلا أدنى شك الأبواب المغلقة التى تستتر خلفها خطايا الشركات بأساليب تهم الإنسان المعاصر. ورغم الاعتراف بحقيقة ما سبق، فإنه ينبغى الإشارة إلى أن هياكل رأس المال العالمى تبقى مستجيبة لحقوق الإنسان فقط بشروط المميزات التنافسية للأسواق أو الصناعة (٧٢).

ومع قرب انتهاء القرن العشرين، لم تعد الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان قاصرة على دول ذات سيادة. فالتشكيلات الضخمة للرأسمالية العالمية - سواء الممثلة فى شركات متعددة الجنسيات أم مؤسسات مالية عالمية وما يتبعها - أبدت مرونة ملحوظة وتساهلا واضحا تجاه انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة التى أضفى عليها شرعية كما حدث لضحايا أوجونيلاند وبوبال وغيرهم. ولاشك أن أجهزة المحاكمات الشعبية (مثل المحكمة الشعبية الدائمة التى خلفت محكمة برتراند راسيل لجرائم الحرب فى فيتنام بستوكهولم) وفرت طرقا إبداعية لفضح الانتهاكات. لكنها نادرا ما توثق أى توجه ولو مبدئى نحو التعبير عن التحول إلى نظام لحقوق الإنسان، أو إلى أشكال ربما تنطق "بحق استدعاء رأس المال التاريخى للمحاكمة أمام محكمة عالمية" (٧٣)، وبالنسبة لضحايا عمليات العولمة لا يوجد اليوم ما هو أكثر إلحاحا من مثل هذا المشروع .

وتأخذ الحوارية على عاتقها عقلانية تداولية إجرائية تتلاءم مع منزلة واجبة الأداء لدى مرتكبى أبشع انتهاكات ضد الإنسان وحقوقه أو بالنسبة لمن أقدموا على تصفية

---

(٧٢) إذا شككت فى هذه الفرضية عليك المطالعة ولعدة مرات متتالية لنوع الأدب الممثل فى A Civil Action

(٧٣) . Bouaventura de Sousa Santos (1995) 359-60 الخوف من "الجدوى" لا ينبغى أن يستبعد هذه الخطوة المهمة من البرنامج، رغم أن أجندة سانتوس Santos تحتاج لتطوير قائم على المشاركة .

بالجملة لهذه الفكرة ذاتها. لكن ذلك ينشر خطر عدم شرعية فكرة حقوق الإنسان ذاتها بين المتعرضين للانتهاكات. فهم ربما يشجبون - ولديهم المبرر - إعادة الإنتاج المذهلة لتلك العملية الموجهة لحقوق الإنسان، والمقصود بها توفير غطاء حماية لهؤلاء الذين كان لديهم وعى بضرورة نشر بسالتهم الإبادية ضد من يناضلون فى مواجهة تشكيلات القوة[٧٤]، وتسبب التقديس الأعمى لتلك العملية والتدخل الحكومى المتعمد فيها (الذى تمثل على سبيل المثال فى لجنة تقصى الحقائق والمصالحة بجنوب أفريقيا) فى إثارة عدد من المسائل الخطيرة المتعلقة بنمط إنتاج الإيمان بفكرة حقوق الإنسان داخل المجتمعات المتنامية لسوء الحظ وانعدام العدالة [٧٥]، وبالنسبة للمتعرضين للانتهاك، تبدو تلك الأشكال من الحوارية خادمة أكثر باعتبارها درعًا واقيًا لا باعتبارها سيفًا فى مواجهة الاعتداءات الإرهابية بوصفها نمطًا للحكم .

١٢- التبشير بحقوق الإنسان :

يمثل ظهور المجتمعات المؤمنة بحقوق الإنسان - كما ذكرنا سلفا - ملمحا بارزا للترويج والحماية العالمية لحقوق الإنسان. ويمثل الإعلان الدولى لحقوق الإنسان نصهم المقدس وثقافة حقوق الإنسان رسالتها وشعوب العالم طوائفها. ويؤمن المبشرون بحقوق الإنسان بقوة تعويذة عدم القابلية للتحول وعدم القابلية للانقسام وأهمية الاعتماد على بعضهم البعض والكونية. وهم يهدفون لنوع من التجديد الأخلاقى، بل والروحى من خلال خلق ثقافات لحقوق الإنسان يتحول بموجبها أى نضال إنسانى إلى

---

(٧٤) حتى الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية يعترف بشرعية تعليق حقوق الإنسان فى أوقات الطوارئ حيث تجسد الطوارئ نفسها بوصفها نظامًا مبررًا لبتر الحقوق الأساسية للإنسان.

(٧٥) طالع الحكم المعذب للقاضى إسماعيل محمد Ismail Mahomed فى: Azanian Peoples' Organization (Azapo) V. President of the South Africa (1996) (4) SALR 671. وكذلك النقد من وجهة نظر القانون الدولى فى : John Duggard (1999) 277-312.

نضال من أجل حقوق الإنسان. وفى مسعاها نحو ذلك الهدف تلجأ بعض المنظمات غير الحكومية إلى حوارية فظة مع عوالم القوة وفئات المعتدين. فتلك المنظمات تؤمن بأن طموحات وقيم حقوق الإنسان يمكن أن تنفذ إلى هياكل قوة الدول والشركات العالمية. وتشكل حقوق الإنسان بالنسبة للمبشرين بها دينا مدنيا جديدا .

وتعمل مجتمعات الأديان والمبشرون ورفقاء المبشرين العلمانيين بحقوق الإنسان البارزون على دمج مناحى الإيمان بحقوق الإنسان باعتباره جزءًا لا يتجزأ من عقيدتهم وممارستهم. وكان من أبرز الأمور تاريخيا نشاط المجموعات الكنسية التى لم تكتفِ بإعادة إعمال مبادئها العقيدية (مثلما فى حالة لاهوت التحرير) بل انخرطت فعليا فى نضالات حقوق الإنسان بدءا من التمييز بجنوب أفريقيا ووصولا إلى تيمور الشرقية. كما قادت الاتحادات الكنسية – فى أوقات حصولها على تمويل – أنشطة جماعات حقوق الإنسان فى أنحاء العالم .

ويعمل المبشرون العلمانيون والمتدينون معا للترويج لرؤية أخلاقية قوية. وحقيقة أن تلك الرؤية قابلة للتعرض وبشدة لتلون سياسى (مثلما كان الحال خلال الحرب الباردة وبشكل ما – كما يقال – وباعتباره أحد ملامح سياسة مرحلة ما بعد الحرب الباردة) ليس له أى أثر على مصداقيتها. إن تاريخ التبشير بحقوق الإنسان لم يكتب بعد. لكن عندما يكتب سيجد دور المبشرين، فى تشكيل مبادرات التثقيف بحقوق الإنسان؛ بل وفى خلق الأسس ذاتها، مكانا بارزا .

وللتأكيد فإن التأثير الإجمالى لسياقات التبشير (الذى هو ليس مجرد ظاهرة واحدة بل عدة ظواهر) يجب أن يظل قابلا للنقاش. وربما يتساءل البعض عن مفهوم حقوق الإنسان ذاته بوصفه دينًا مدنيًا. وربما يخضع البعض الآخر هذا المفهوم لنفس النقد الذابل الذى طرحه ماركس Marx لدى تناوله لمفهوم الدين، رغم أنه من الصعوبة تصور حقوق الإنسان باعتبارها مخدرًا للجماهير فى الوقت الذى مازالت تلك الحقوق ينظر لها بتلهف من جانب المظلومين. وربما يقال أيضا إن إضفاء صورة مقدسة على ما هو – فى نهاية الأمر – حسابات سياسية متسمة بالفوضى يمثل تدنيسا لمفهوم المقدس ذاته،

رغم أن تلك الحسابات ضرورية فى الدبلوماسية العالمية المسئولة عن خلق أسس حقوق الإنسان. وهؤلاء الذين قد يصعدون كل الحوارات والنضالات بشأن "تعويذة" حقوق الإنسان يظلون وبحق عرضة لاتهام خلق جدل كبير ورئيسى، وبالخداع فى إطار عمليات الإبداع والتنوع والتضامن إزاء المقاومة الإنسانية للانتهاكات .

١٣- رومانسية حقوق الإنسان :

يتمثل أحد ملامح حقوق الإنسان المعاصرة فى الوجود المكثف للمنظمات غير الحكومية فى مواقع خلق الأسس بالمؤتمرات والقمم العالمية بدءا من ريو إلى إستانبول، وكذلك فى مؤتمرات المراجعات الحتمية لمجموعات تشكلت أطلقت على نفسها "+٥" و "+١٠". وقد وفرت مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة فرصة لا نظير لها لحشد النمو المزدهر لمجتمعات المنظمات غير الحكومية حول مسائل تم الإعداد لها مثل التنوع البيولوجى والتخطيط للنمو السكانى والتنمية والموطن واعتبار حقوق المرأة حقوقا للإنسان. وكل من هذه الأحداث يتسم بسلسلة من اجتماعات اللجان التحضيرية وتتبعها اجتماعات المراجعة لمجموعتى "+٥" و "+١٠" التى تسمح بتقييم تشاركى لالتزامات الدول الأطراف ورؤساء الحكومات. وتتمتع جماعات حقوق الإنسان المعتمدة بصفة المراقب خلال الاجتماعات الدبلوماسية حيث تسعى تلك الجماعات لحشد الحكومات تجاه ما تعتقد بأنه نصوص وصيغ أكثر تقدمية .

وهذه الخلاصة لا تمثل إنصافا للتنوع الثرى للعملية. وهى مهمة رسالة أخرى أو بحث آخر. وأى شخص كانت له ميزة المشاركة أو المتابعة القريبة لتلك الأجواء يعلم بوجود تحالفات وائتلافات وتحزبات وصداقات وعداوات كبرى، إضافة إلى شبكات القوة والنفوذ التى تمثل ضخامة تفاعل المنظمات غير الحكومية مع بعضها، من جهة، ومع الآخر، الذى تمثله حكومات الدول التى تعمل بها، من جهة أخرى. وأنا أبحث فقط فى جانب رومانسية حقوق الإنسان الذى تولده تلك العمليات .

ويمصطلح رومانسية، أشير إلى عمليات سياسة الأمل وحسن النية المتواجدة بوفرة فى تلك الفعاليات التى تمنح المنظمات غير الحكومية المشاركة إحساسا بالإنجاز لا يتناسب مع إنجاز الحياة الواقعية. لكن "البنائية" تعلمنا جميعا التعامل بحذر مع فكرة "الواقع". ولتكن متاكدا من أن الكثير من المنظمات غير الحكومية التى تشارك بمؤتمرات القمة تشعر بأنه قد تم تمكينها بالفعل. وفى ذات الوقت تكون معظم النتائج الملموسة فى صور نصوص واعية ومكتوبة بعناية لإعلانات وبرامج عمل. ويستتبع ذلك المعارك ذائعة الصيت على الفئات. كما تستلزم دائما عملية الصياغة عددا كبيرا من العبارات التى يتم الاعتراض عليها قبل أن يتم الاتفاق على صياغة نهائية. وتسعى المنظمات غير الحكومية المشاركة إلى التأثير - سواء بالمناصرة أم الرفض - على العديد من الصياغات الفئوية. وتكرس أفضل المنظمات غير الحكومية وأبرزها طاقاتها الاستثنائية لهذه المهمة. وتقدم نتائج الحشد الناجحة عادة فى صورة إنجازات تاريخية لمجتمعات المنظمات غير الحكومية.

والخلاص من مركزية خلق أسس حقوق الإنسان الدولية هو بالقطع ابتكار إبداعى تم خلال ربع القرن الأخير من عصر حقوق الإنسان. لكن هناك أيضا تكاليف [٧٦]، ولا أقصد بالتكاليف هنا أن ألفت الانتباه للاستثمار الضخم فى الموارد اللازمة لتلك الفعاليات والتى تيسر التفاعل بين المنظمات غير الحكومية والدول، رغم أنها ربما تتجاوز بعدة أضعاف الميزانيات الوطنية للعديد من الدول الأقل تقدما والدول النامية سواء منفردة أم مجتمعة. لكنى أشير إلى التكاليف العالية لمسعى سياسة الأمل .

---

(٧٦) أعتمد فى وصف التكاليف على مراقبتى الشخصية القائمة على انخراطى مع عدد من المنظمات غير الحكومية التى شاركت بقمة كوبنهاجن الاجتماعية بشأن التنمية ومؤتمر بكين العالمى بشأن المرأة وقمة إستانبول بشأن المواطن ومشاركتى الشخصية فى مؤتمر فيينا العالمى بشأن حقوق الإنسان. وأظل مدركا لحقيقة أن ملاحظاتى فى مرحلة سابقة لمرحلة أن تكون علمية (فهى معتمدة على خبرة شخصية لا على تحليل تجريبى). لكن يظل مهما إتاحة مفهوم رومانسية حقوق الإنسان للنقاش والتفنيد .

وباختصار تتضمن تلك التكاليف :

تحولا بطيئا للمنظمات غير الحكومية المخرطة وكثافة فى صورة الموظفين الدوليين؛

إزاحة أجندة العدالة فى إعادة توزيع الثروة ليحل محلها أجندة الحكم العالمى [٧٧]؛

إضعاف قوة أشكال المقاومة الإبداعية وتحويلها سريعا لمواقف عقلانية تقبل بالحلول الوسط والتعاون[٧٨]؛

العمل على فتح آفاق مستقبلية لنشاط المنظمات غير الحكومية من خلال برامج عمل يكون لها تأثير على تخصيص الموارد[٧٩]؛

فقدانا كبيرا للانعكاسية داخل مجتمعات المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتلك التكاليف .

إن الرومانسية تضر فى بعض الأحيان بالجماهير التى تضفى شرعية على مجتمعات المنظمات غير الحكومية .

---

(٧٧). Upendra Baxi (1996 b) pp. 525-49

(٧٨) حيث إن قيود الوقت المخصص لإنتاج نصوص التفاوض والإعلانات النهائية والبرامج تضغط بشدة. وهو الأمر الذى يلزمه صدور بيانات القلق التى تبدد الجهود المتضافرة مثلما كان الحال مع إعلان منظمة الأغذية والزراعة للحق فى الغذاء وبرنامج العمل. وتحول الحق فى الغذاء إلى الحق فى الأمن الغذائى، ثم حاليا إلى نظام الأمن الغذائى الذى ولد أشكالا هجينة من النشاط الاجتماعى لدرجة دفعت بنكا مثل بنك جرامين للتفكير فى عقد اتفاقية مع شركة مونسانتو !

(٧٩) كان بالإمكان تحقيق أفق نجاح أفضل بالنسبة لتطبيقات المشروع على تمويل المنظمات غير الحكومية لو ربطت المنظمات تلك التطبيقات ببعض الفقرات الموجودة بالإعلانات وبرامج العمل .

١٤- بيروقراطية نشاط حقوق الإنسان :

إن تحول حقوق الإنسان نحو البيروقراطية يحدث فى الكثير من مواقع ممارسات ومنظمات وشبكات نشاط حقوق الإنسان. ولا يمكن وصف كل المنظمات غير الحكومية فى صورة المنظمات الملتزمة بقواعد أو بالهرمية أو الخاضعة للمحاسبة بصورة خاصة أو المهنية غير أن تلك المنظمات وبصورة متزايدة - خاصة الكبرى منها (من حيث الانتشار الجغرافى أو نطاق عملها بمجال حقوق الإنسان أو قاعدة دعمها أو نطاق ارتباطها بشبكات) - تكتسب بعض السمات التى تجعلها مختلفة عن المنظمات البيروقراطية[٨٠].

وتستلزم إعادة الإنتاج الاجتماعى للمنظمات غير الحكومية كذلك تجاوز القيادة الكاريزمية إلى القيادة الأكثر روتينية[٨١]. كما تتطور ثقافات المنظمات غير الحكومية البيروقراطية مع الحاجة لجلب موارد ملائمة لمشروعات حقوق الإنسان. أى أنه فى إطار مسيرة العمل أو خلال العمليات يجرى تحويل الانتهاكات للإنسان وحقوقه إلى مشاريع. ونشير إلى تعقيد هذا الجانب من بيروقراطية حقوق الإنسان ببعض التفصيل فى الفصل السابع .

ولغرضنا الحالى، أقول إن تطوير المعاهد الوطنية لحقوق الإنسان يظل ملائما لتوضيح سياقات بيروقراطية حقوق الإنسان. فهذه المعاهد عادة ما تضم محققين فى الشكاوى ولجانا لحقوق الإنسان وطنية وغيرها من الوكالات التى تأسست برعاية

---

(٨٠) وهذا لا يمكن الفكاك منه : لأن المنظمات غير الحكومية، حتى تعمل بفاعلية، تحتاج لوضع سياسات ومنهجيات تتعلق بتوظيف الأفراد وتحديد المهام والمسئوليات والتنسيق الكامل لبرامج وآليات العمل المرتبطة بالمحاسبة والولاء والزمالة وبناء القدرات وأدوار القيادة المستدامة. طالع بصفة عامة : A. Fowler (1997) .

(٨١) يوضح M. Shameen Siddiqui (2001) بعض المشكلات عسيرة المعالجة المرتبطة ببناء وإعداد صف ثان من القيادات .

الدولة (على سبيل المثال، لحماية الحقوق الإنسانية للمرأة والفئات المحرومة - منذ ألف عام - والمعاقة والأطفال والعمالة غير المنظمة). وتقدر دراسة مقارنة أجريت أخيرا وجود عدد يتراوح بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ معهد وطنى لحقوق الإنسان يندرج تحتها نمط أكثر شعبية تحت مسمى لجان حقوق الإنسان الوطنية التى تضاعف عددها أربع مرات منذ عام ١٩٩٠[٨٢]. ويصعب تقييم مدى تأثير المعاهد الوطنية لحقوق الإنسان بشكل عام واللجان الوطنية لحقوق الإنسان بشكل خاص. ورأت دراسة مقارنة لمؤشرات وضع الأجندات وتشكيل الحكم والمحاسبة وتحول الأنشطة إلى علاقات اجتماعية فى إقليم آسيا - الباسيفيك عدم وجود تأثير محدد مرتبط بتعزيز حقوق الإنسان فى الوقت الذى أظهرت فيه الدراسة مشكلات الاستقلال والشفافية والعلاقات مع المنظمات غير الحكومية[٨٣].

إذن فالحكاية مكررة فى كل مكان. ويزيد عدد إنشاء الوكالات التابعة للدولة ويبرر بأنه استجابة إبداعية من الدول لطموحات الشعوب فى مستقبل يؤمن حقوق الإنسان. وتزدهر فى كل مكان وكالات كبرى بتمويلات ضخمة ورؤية حكومية بالغة الوضوح تتباين بشدة قدراتها على العمل الفعال اعتمادا على ثقافاتها السياسية الخاصة بها والتى تتضمن الثقافات المعززة بوسائل الإعلام الآخذة فى التوجه الزائد نحو الخصخصة والعولمة. ويمثل غياب المشاركة العامة الفعالة فى تأسيس تلك الوكالات وتعيين الأفراد العاملين بها أمورا تفضلها وتعتمد عليها نظم الحكم. فهل يكون لتلك الوكالات بعد ذلك أداء فاعلا ؟ إن منطقيات "الشرك المؤسسى" تبدو بمرور الوقت أكثر وضوحا لدرجة مؤلمة حيث تنمو أجندتها وتتضاعف مهامها مع توفير موارد ملائمة لتنفيذها. وباستثناء الحالات التى تكون خلالها تلك الوكالات أشكالا قضائية فعالة، فإنها تميل لأن تكون سجنا لطموحات إنجاز حقوق الإنسان. وحتى عندما

---

(٨٢) Sonia Cardenas (2004) .

(٨٣) 44 at (2002) من المرجع السابق نفسه.

تكون فى شكل قضائى، فإن لحظات أحزانها على أعمالها تفوق لحظات احتفالها بتلك الأعمال.

وبصرف الانتباه عن كل ذلك يظل الحال هو أن مثل هذه الوكالات تعمل على تحول حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية نحو البيروقراطية. ونادرا ما يعزز إصلاح الدولة أو الحكم من جانب مجتمعات حقوق الإنسان المنغمسة فى إطار أيديولوجية وأجهزة الدولة. وعادة ما تصادر تلك المجتمعات الإبداعات القانونية ذات الصلة. إن مستقبل حقوق الإنسان - إذا قدر لتلك الحقوق أن يكون لها مستقبل - يكمن فى ابتكار أشكال من الحكم التشاركى .

١٥- واقعية حقوق الإنسان :

بمصطلح "واقعية"، أمل أن ألفت الانتباه إلى منظور يؤكد أن قيم ومعايير وأسس حقوق الإنسان تخرج إلى النور بفضل التطبيقات العملية للمقاومة والنضال من جانب الشعوب. ونشاط حقوق الإنسان بالكاد يوفر جانبا من تلك التطبيقات.

ومن هذا المنظور، فإن السرديات الأولى التى ترجع ميلاد حقوق الإنسان إلى إعلانات حقوق الإنسان يتعين استبدالها بتاريخ النضالات الإنسانية من أجل الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان[٨٤]. وأرى بأن واقعية حقوق الإنسان هى التى بشرت

---

(٨٤) تتيح Cardenas (2004) صورة أكثر تأهيلا وتعقيدا. غير أن الملاحظات التى ذكرتها فى النص ترتبط بالازدواجية التى تم بها استقبال المعاهد الوطنية لحقوق الإنسان. ومبدئيا، وعلى سبيل المثال، هناك تعصب شديد يسم اقتراح إنشاء اللجان. وكنت قد تعرضت لإقصاء من جانب زملائى فى الحركة الهندية النسوية الوطنية بسبب اعتراض على نوع التشريع الذى تتأسس عليه حاليا اللجنة النسائية. وهو ما فعله معى أيضا أصدقائى من نشطاء حقوق الإنسان لاعتراض على أسلوب هيكلة اللجنة الهندية لحقوق الإنسان. واعتمد معارضتى على مقدمة منطقية مفادها أن تلك الكيانات ربما تمثل فى نهاية الأمر عقبة أخرى فى طريق نشاط حقوق الإنسان ! ولحسن الحظ لم يكن الحال ذاته مع لجنة حقوق الإنسان. وقطعا توجد حالات يكون فيها وجود تلك الوكالات مفيدا ولو بدرجة هامشية. لكن الإجماع النشطوى يرى بأن وجودها وعملها أسهم فى تعقيد عمل الحركات الحقوقية والشعبية .

بحقوق الإنسان المعاصرة. ولإدراك ذلك نحتاج فقط لأن نسأل بعض الأسئلة : هل صار التخلص من الاستعمار أحد الأسس الدولية دون نضالات الشعوب المصحوبة بزعماء مثل غاندى ومانديلا وغيرهما ؟ هل صار التمييز العنصرى فضيحة لولا غاندى ومانديلا وأتباعه ؟ هل كان يمكن تصور عبارة "حقوق المرأة هى حقوق للإنسان" فى غياب البطل المنادى بمنح المرأة حق الاقتراع والحركات العمالية ؟ ليس مجرد ذلك. فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان والميثاقان وكل المواثيق المتعلقة بالتمييز على أساس الجنس والعرق تلخص انتصار حركات حقوق الإنسان. تلك الحركات التى نجحت فى نهاية الأمر فى تحويل نموذج حقوق الإنسان الحديث إلى معاصر .

١٦- أطفال الحرية و أطفال منتصف الليل :

هكذا تظل ممارسات حقوق الإنسان المعاصرة متنوعة ومتأزمة إلى حد بعيد. فهذه الممارسات تجسد توجهات متباينة المصالح والقيم تقع كلها تحت شعار "حقوق الإنسان". وهى تمكن ازدهار أشكال مختلفة من سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان اللتين تنقلان قدرا من قوة الحجة وعدم الترابط فى آن واحد إلى مجال حقوق الإنسان بوصفها كلاً واحداً. وهذا التنوع الثرى فى حد ذاته ربما يشكل نوعا من الإنجاز المتعلق بحقوق الإنسان بالقدر الذى يتماثل مع الأساليب المتعددة لحديث الحقوق وما يرتبط به من أشكال العمل الاجتماعى الذى يسعى لخلق (واستعير عبارة مناسبة لأولريش بيك Ulrich Beck) "شىء مثل الفردانية التعاونية أو المحبة للغير" [٨٥].

---

(٨٥) للتوكيد، كان هناك رجل يدعى تيلاك Tilak نادى فى بداية القرن العشرين بأن يكون التخلص من الاستعمار والاستقلال والحكم الذاتى حقوقا أساسية يتمتع بها المرء بمجرد ولادته، وهو الأمر الذى تسبب فى حبسه منعزلا فى الهند التى كانت تحت الاستعمار البريطانى. كما كان هناك رجل يدعى المهندس غاندى كتب أول مقال عن الأشكال الأولى للتمييز العنصرى. كما واجهت أجيال المرأة الأسطورية السياسة البطريركية فى الغرب التى اكتشفت أن الديمقراطية الليبرالية تتسق مع منع المرأة الحق السياسى والمدنى فى التصويت.

ولكن بمعنى آخر، فإن أشكال حذر وضجر حقوق الإنسان - التى يشعر بها بصفة خاصة المتعرضون للانتهاكات - ربما تشكل نكسات جوهرية للتطورات المستقبلية للترويج لحقوق الإنسان وحمايتها .

وربما يكون شعار الغد هو "اتحدوا يا أشرار الأرض، ليس لديكم شيئا لتخسروه سوى سلاسل نشاط حقوق الإنسان". فعندما يشعر المتعرضون للانتهاكات بأن لغات حقوق الإنسان الحالية - مثلها مثل لغات حقوق الإنسان السابقة (التى ذكرت عدالة التوزيع والتحول الثورى وغيرهما) التى لم تتناول مسائل انعدام الحقوق والانتهاكات، سيكون مستقبل حقوق الإنسان غير آمن بالمرة. ونموذج أولريش بيك عن الفردانية التواصلية مهما كان مرضيا لـ "أطفال الحرية" (كما يفضل أن يسمى مشروع الشباب فى أوروبا بوارثى "الحداثة الثانية")، فإنه ربما يحول العالم بالنسبة لهم. لكن ذلك النموذج ربما سيترك للأبد - وبدون مساس - هياكل الظلم العالمى (تعميما لمجاز سلمان رشدى) لـ "أطفال منتصف الليل" فى كل مكان بالعالم الرابع. وكلما بنت الممارسات المستقبلية لفردانية حقوق الإنسان جسورا للأمل التواصلى بين الاثنين، كما كان مولود مستقبل حقوق الإنسان فى صحة جيدة .

---

(٨٦) Ulrich Beck (1998) 9.

الفصل الرابع

هل هى حقوق إنسان كثيرة للغاية أم قليلة للغاية؟

١- إنتاج السياسة وسياسة الإنتاج :

هل بالفعل لدينا تعبيرات لحقوق الإنسان كثيرة للغاية لدرجة أنها قد تسفر عن أزمة إنتاج زائد لمعايير وأسس حقوق الإنسان ؟ هل الانتشار اللا متناه لأسس ومعايير حقوق الإنسان يستتبعه حمل زائد من السياسات والموارد لا تطيق احتماله أى حكومة أو نظام مهما بلغت درجة التزامهما؟ هل يمثل الإنتاج المفرط أحد جوانب الإنتاج العالمى لعقيدة أن كل وأى مشكلة إنسانية أو اجتماعية كبرى من الأفضل أن يتم تعريفها وحلها باللجوء إلى تعبيرات حقوق الإنسان باعتبارها تعويذة؟ أم أنها ببساطة جانب من المصالح الاستراتيجية التى تسعى إليها الدول والشبكات الحكومية العابرة للقوميات ومشروعات نشاط حقوق الإنسان بصفة عامة ؟ وعلاوة على ذلك، ما الذى يجوز لنا قوله إزاء النشر المعاصر المتنوع لخصائص التعويذة تلك[1] ؟ أى

(١) هل يجوز منع تجمعات رأس المال والتكنولوجيا دائما من التصرف بناء على المعتقد الرأسمالى بأن حماية حقوقها باعتبارها حقوقًا للإنسان هى أفضل ضمانة متاحة لتحسين الظروف المعيشية لطبقة العمال والكادحين ؟ وعلى سبيل المثال، فإن جماعات المصالح المنوعة - المتمثلة فى خطوط الطيران والفنادق الدولية ووكلاء السفر الدوليين - دائمة الاجتهاد فى حث الأمم المتحدة على المناداة بالحق الإنسانى العالمى فى السياحة. وقد نجحت مجموعة منظمات استثمارية شرسة فى إنتاج مسودة اتفاق استثمارى متعدد الأطراف يمثل بمعناه الحرفى شهادة وفاة لحقوق الإنسان التى نعرفها. وللمزيد، طالع الفصلين الثامن والتاسع.

سياسة إنتاج وأى إنتاج سياسة يشكل جزءا رئيسا أو جوهرا أو مادة رئيسية للإنتاج المفرط لحقوق الإنسان[٢] ؟ .

إن مفهوم الإنتاج المفرط يعتمد قطعا على افتراضات كثيرة تتعلق بالمجالات والمواقع والفاعلين والموارد والانعكاسية. وتتنوع مجالات إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان من حيث الفضاء (دولى وعابر للقوميات وإقليمى وقومى ومحلى) والزمان (من حيث تاريخ ثقافات حقوق الإنسان والتطور المؤسسى فقط؛ لأن المقتضيات المختلفة لسياسة السلطة تشكل الأجندة الجديدة لتعبيرات حقوق الإنسان).

وليس واضحا أى مجالات بالتحديد يشملها اتهام الإنتاج المفرط. وتتنوع مواقع إنتاج حقوق الإنسان داخل تلك المجالات. فمواقع الإنتاج المعيارى والمؤسسى تظل متمركزة فى إطار الدولة. وتنتج نضالات الشعوب والحركات الاجتماعية العديد من المواقع المتحولة لصالح إعلانات حقوق الإنسان والالتزام بها. كما أن هناك العديد من الشبكات المشكلة للسلوك والعمليات بين الحكومات والسلوك والعمليات العابرة للحكومات. وتمثل تلك الشبكات - وعددها آخذ فى الزيادة - مواقع جديدة لأعمال وإنجازات حقوق الإنسان. واختار الفاعلون مجالا معقدا رسمنا خطوطه العريضة جزئيا فى الفصل السابق[٣]، وتوفر جهودهم التداولية لتشكيل إجماع بشأن الأسس والمعايير مجرد لمحة جزئية عن الإنتاج والإنتاج المفرط. وتمثل إشكالية موارد إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان بعدا حاسما. فبطريقة أو بأخرى، يربط اتهام الإنتاج المفرط تكاليف الإنتاج مع تكاليف إنجاز حقوق الإنسان على كل المستويات. ويستتبع الانعكاسية جهود النقد وإعادة البناء وتأثيرات إضافية على الإنتاج الجارى لأسس ومعايير حقوق الإنسان .

---

(٢) Michael Burawoy (1985)

(٣) لتحليل دقيق طالع : . John Braithwaite and Peter Drahos (2000)

وعموما، تبقى سياسة إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان مقيدة موسوعيا. فتلك الأسس والمعايير عليها أن تمر مثل الجمل المقدس من ثقب إبرة سيادات الدول التى تتسم بالتعددية والتداخل والتأزم. وهذا هو السبب الرئيسى وراء بطء النشوء والتشظى الذى تعانى منه معظم تعبيرات حقوق الإنسان على كل المستويات (القومية والعابرة للقوميات والإقليمية والدولية). وتاريخ وأشكال سياسة الإنتاج تشكل وتعيد تشكيل الفرق الأولى بين القانون الغليظ والناعم. كما أنها تحدد مجال المقايضة بين تلك الأشكال التى سنتناولها لاحقا فى هذا الفصل. وعلاوة على ذلك تظل العلاقات بين سياسات الإنتاج الكبرى والمتوسطة والصغرى فى العديد من مواقع صنع أسس حقوق الإنسان ذات أهمية بالغة.

ويشغل تلك المواقع خبراء وكيانات معترف بها من الشبكات السياسية وبين الحكومية ومكلفة بمهمة صياغة أسس ومعايير حقوق الإنسان. وترسخ وجود الخبراء بفعل ديناميكيات القوة والحماية المعقدة والفوضوية إلى حد ما. كما أن المبادئ العامة التى تمثل جوهر تشكيل تلك المواقع تنوعت. ومع نهاية الحرب الباردة، لم يعد يسود التمثيل الأيديولوجى فى تشكيل الخبراء داخل منظومة الأمم المتحدة. وصارت اعتبارات التمثيل الإقليمى المتكافئ والمساواة بين الجنسين هى جوهر تشكيل خبراء حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المواقع الحكومية. وإجمالا، هناك مزيج من القيود الهيكلية والاستقلال الوظيفى الذى يسم هؤلاء الخبراء. وهذه منطقة لم يتم بعد استكشافها بعمق فى سياق النظرية الاجتماعية المقارنة لحقوق الإنسان[٤].

---

(٤) هذه منطقة بدأ العمل فيها بجدية فى مجال العلوم السياسية، وأسفرت عن إسهامات واعدة من حيث الاستقلال التباينى لفاعلى السياسة والدولة. طالع: . E.A. Nordlinger (1983) وفى سياق مختلف يتناول (1983) Roberto M. Unger استغلال القانون منهجيا ومؤسسيا ومهنيا وموضوعيا .

وتوفر السياسة الجزئية أو الصغرى - لدرجة أن بعضها لا يرى فى المشهد العام العالمى - المتبعة فى العديد من المواقع منظورا مختلفا يتعلق بالاستقلال النسبى لإنتاج حقوق الإنسان. وكان هذا هو مستوى الإنتاج الذى لم تحدده تماما السياسة الجزئية. إن العمل فى إطار قيود قاسية إلى حد ما تتعلق بالميزانية والالتزام يجعل الخبراء المستقلين والمكلفين بمهام المقرر الخاص للجان وكذلك المستشارين المتخصصين داخل منظومة الأمم المتحدة (مهما كانت مسمياتهم أو المهام الموكلة إليهم أو رفعة مستوياتهم) فى حاجة لمزيد من التفاوض بشأن استقلالهم الوظيفى داخل الهيئة كلها، أو فى إطار التسلسل الهرمى الإجمالى الذى ربما ستمر من خلاله إعلانات حقوق الإنسان. وتعكس سياسة الإنتاج فى تلك المواقع الإنتاج المشترك والمتفاوت للخبرة بين دول الشمال والجنوب. وهكذا تكون معظم مسئوليات الصياغة فى يد خبراء الشمال الذين فى المقابل ينبغى عليهم إبداء بعض الإذعان لزملائهم الجنوبيين الذين يعوضون عجزهم الفنى بالإصرار على إبراز بعض مواقفهم الأيديولوجية. ولتفادى أى سوء فهم، يتعين على أن أضيف مباشرة أن بعض خبراء الجنوب يكونون على دراية أكبر من زملائهم الشماليين بالإنتاج العالمى لانعدام الحقوق الإنسانية. لكن ذلك بالقطع لا يقلل من حقيقة أن خبراء الشمال يسيطرون على صياغة نصوص حقوق الإنسان وعلى بناء نماذج تفسيراتهم المسئولة.

وعموما، تظل السياسة الجزئية لإنتاج حقوق الإنسان حاسمة من حيث توزيع الأصوات والزعامة والشرعية. وهناك مسائل مازالت فى حاجة للاستكشاف التجريبى مثل مدى إمكانية أن يخدم الطرح السابق شبكات الإنتاج التى تدعم علاقة الزبون الدائم ومدى إمكانية أن ينتج ذات الطرح تعاونا ذا مصداقية بين الشمال والجنوب .

وعلاوة على ذلك، فإن المواقع الكبرى والمتوسطة والصغرى لإنتاج تعبيرات حقوق الإنسان تسفر عن إنتاج وإغواء (وقد رسم جين بودريلارد **Jean Baudrillard** فرقا بين

الأمرين فى سياقات مختلفة)[٥]. وبينما يجعل الإنتاج ما هو خفى مرئيا، يقوم الإغواء بالعكس. وأى شخص على دراية بأساليب إنتاج منطقية حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة يدرك تماما كيف تجعل النصوص النهائية ما كان بالأصل طموحا نبيلا ورفيع المستوى شيئا آخر محجوبا وغير منظور .

وهناك أيضا بعد آخر متمثل فى نرجسية المنتجين الذين يعتبرون أنفسهم أول من طرقوا مجال حقوق الإنسان الدولية وأول صناع الدساتير الحديثة أو أول مؤسسى المنظمات غير الحكومية التى تشكل (أو تظن أنها تشكل) العديد من التعبيرات الجديدة. وهكذا، فإنه بأحد المعانى غالبا ما يستتبع إنتاج حقوق الإنسان سياقات إغواء وفقدان لنظم انعكاسية لما يتم إنتاجه. بمعنى أنه على حساب من ؟ ولمصلحة من ؟ لدرجة أنه يصير ويحق إنتاجا منفرا .

ويخفى مجاز "الإنتاج المفرط" عن الأعين الأولوية الحقوقية الإنسانية الأصيلة للمتعرض للانتهاك. وعندما تكون النظرة بالأساس أو إجمالا إلى إنتاج معيارية حقوق الإنسان بوصفها جهداً جماعياً لصائغى وثائق ومفاوضين ضعيفى البصر إلى حد ما يهدفون للوصول إلى إجماع فى اللحظات على الصياغة النهائية، ينظر المرء بصفة خاصة إلى عملية الإعلان بوصفها جانبا من المشروع البطولى لبيروقراطيين ودبلوماسيين دوليين ومنظمات غير حكومية مهنية تحصل على امتيازات. ويكون الجهد الكوزموبوليتانى الذى تم استثماره بذلك قد سمح بوجود أدوات لحقوق الإنسان. ولم يكتب بعد التاريخ المفصل لعمليات الدبلوماسية الحكومية والنشطوية المختصة بصنع حقوق الإنسان المعاصرة. فتلك السرديات - وبلا شك - ستكون شهادة وإثبات على إنجاز المنظمات غير الحكومية من حيث تعلمها السريع بشأن معالجة المفاوضات العالمية ونزاهتها غير التامة فيما يتعلق بإنتاج أسس ومعايير لحقوق

(٥) Jean Baudrillard (1975)

الإنسان ذات مصداقية. ولأن الحل الوسط حتمى لدى إصدار نصوص نهائية تعكس حالة الاختلاف وأجندة ومخاوف النشطاء، تهدف نزاهة النشطاء لإنتاج "إجماع متداخل"[٦]. هو الإجماع الذى يسم – بصورة لا تصدق – أعمال دبلوماسية حقوق الإنسان العالمية .

٢- المعاناة :

تظل الحكايات عن إنتاج السياسة وسياسة الإنتاج – رغم ذلك – غير ملائمة ما لم تضع فى الاعتبار التجارب التاريخية والحياتية للمعاناة الإنسانية التى يسببها الانتهاك الإنسانى الذى لا يعلق فى الذاكرة العامة. ونحتاج فى هذا السياق إلى أن نميز بين الفرض الكارثى للمعاناة والانتهاك اليومى للإنسان وحقوقه. وغالبا ما يمهد الانتهاك الكارثى الطريق لإجماع ذى مصداقية فيما يتعلق بتسمية نظام الشر الراديكالى (الإبادة الجماعية والتمييز العنصرى والتعذيب والاستغلال الجنسى، على سبيل المثال). كما أن ذلك الانتهاك يكيف تكنولوجيات حقوق الإنسان لتكبح – أينما يكون ذلك متاحا – وتعاقب عند الضرورة تلك الأشكال من الانتهاك الإنسانى البالغ والمستمر والصارخ. وحتى بالنسبة لمثل تلك المواقف، مثلما فى القصة البطولية لرفاييل ليمكين Raphael Lemkin (الذى ابتكر مصطلح الإبادة وعاش حياته فى فقر مدقع فى سبيل إقناع الحكومات والدول بضرورة حظرها) ظلت مفاهيم سلوك حرمان الدولة والفرد من الحد الأدنى للحماية القانونية هى السائدة والمتفردة باتخاذ القرارات[٧].

(٦) أستدعى هنا المفهوم الخصب لـ : . John Rawls (1993 a)

(٧) . Samantha Power (2002) pp. 15-60

وبين معاناة الهولوكوست والنطق بحقوق الإنسان يقع ظل السيادة. وتظل ترجمة المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية إلى ترتيب استجابية ومسئولية حقوق الإنسان ترجمة بطيئة لكنها الجهد الدءوب للإنتاج عبر أجيال، كما يظهر بجلاء مثال الجهود التى استمرت على مدار قرن كامل على الأقل وأسفرت عن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية؛ التى يتضمن قانونها الأساسى نظاما مثيرا للإعجاب لإمكانية المعاقبة على الانتهاك الكارثى لحقوق الإنسان. فمن منظور أن حقوق المرأة هى حقوق إنسانية، تظل المادة السابعة (٢) (و) (Article 7 "2" "f") تقدما بارزا للغاية[٨]. وعلى الرغم من ذلك، فإن جرائم الاعتداء التى تركت على وجه التحديد دون تعريف محدد (وبالتالى دون توجيه الاتهام لمرتكبيها) يلزمها عقودا من الجهد التعريفى. وعلاوة على ذلك، فإن الحكم الذى يتيح لمجلس الأمن إلغاء محاكمات على جرائم نص عليها قانون المجلس الأساسى ربما يحد إجمالا من عملية الحياة الواقعية لإجماع هش يعكف حاليا على وضعه داخل نصوص[٩]. وحتى إذا كان ذلك غير ملائم على الإطلاق، فإن هذا التعاظم فى إنتاج حقوق الإنسان يظل أفضل ما يراهن عليه إذا جاز التعبير. وحتى فى سياق الثورة على الانتهاك الرهيب للإنسان وحقوقه، فكل ما فى أيدينا هو النطاق الزمنى للعالم التاريخى النشوئى. ومازالت إشكالية ترجمة الأشكال الكارثية للمعاناة إلى لغات للإنسان وحقوقه تطارد الآفات المستقبلية لحقوق الإنسان التى يجرى صنعها .

كما تعرض الأشكال المتمردة من الانتهاك اليومى للإنسان وحقوقه إشكالية الترجمة كذلك. وبخلاف مأساوية إنتاج المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية ذات الطابع

(٨) تعزز تلك المادة نطاق الجرائم ضد الإنسانية بتضمينها للاغتصاب والعبودية الجنسية والإجبار على ممارسة الدعارة والحمل القسرى والتعقيم القسرى وأى نوع أخر من العنف الجسدى المشابه فى الخطورة .

(٩) طالع : Kriangsak Kittichaisaree (2001) at 27-37. 206-55 .

الذى اتسمت به المعاناة أبان وقوع الهولوكوست، توجد الخبرة اليومية للمعاناة الناجمة عن الجوع وسوء التغذية والمجاعات، وما يرتبط بها من أشكال للفقر الجماعى المدقع وكذلك تزع حق الانتخاب من أيدى المحرومين أفرادا وجماعات. وتمهد تلك الخبرة فقط لتحرك بطىء لمسئولية واستجابية حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، ينبغى على المرء فقط أن يقرأ جيدا محاضر قمة الأمم المتحدة بروما التى ناقشت حق الإنسان فى الغذاء، واستعراض مراجعات مجموعة "٥+" لإدراك الغموض الذى اعترى تشكيل تلك القمة، والذى يكشف ويقيس المسافة بين النطق بالمعيار أو المبدأ وبين المعاناة الإنسانية. وسأحجم هنا عن أى تحليل مبالغ فيه لإعلان الألفية أو لمسودة التقرير الصادر تاليا عن مشروع الأمم المتحدة بشأن الألفية[١٠].

وإجمالا، يشير إنتاج معيارية حقوق الإنسان إلى علاقة صعبة بالمعاناة الإنسانية وتمثل الترجمة البطيئة أحد مواقع تلك الصعوبة. أما ثانى تلك المواقع فتمهد لها أشكال الإجماع غير المكتمل أو انقسام الآراء وكذلك الصياغات التوافقية اللازمة للوصول لإجماع بين الدول. إضافة إلى السلوك الفوضوى بين الدولة والحزب المغلف داخل القوة والقدرة على تأطير التحفظات والاستثناءات حتى إذا كانت متعلقة بالأهداف الرئيسية لمعاهدات تم التفاوض قبل إبرامها بحرص شديد[١١]. كما أن موقع التنفيذ يتسم بقدرات تفاوتية سواء للدولة أو المجتمع المدنى أو الفاعلين. وتوصيل حقوق الإنسان إلى الفئات والأفراد المحرومين منها لهو أمر أكثر صعوبة من إنجاز إعلان معيارى[١٢]. ويوفر الموقع الرابع سياقا يتجاهل التمرد والقمع .

(١٠) طالع : . United Nations (23 September 2004)

(١١) طالع الفصل السادس .

(١٢) يبدو ذلك واضحا بجلاء حتى فى دستور جنوب أفريقيا الراديكالى فيما بعد مرحلة التمييز العنصرى. وقد ساعد ذلك الدستور على إنفاذ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وقد بدأت المحكمة الدستورية بالفعل عملية تحويل تلك الحقوق المفروضة بالقوة إلى بيانات للسياسة العامة تذعن للإرادة السيادية للدولة. ومثال على ذلك هو أن الحق فى السكن يتمثل فقط فى حق الوصول إلى سياسة وعملية تخصيص موازنة ملائمة. طالع بيانا أحدث فى : . Arthur Chaskalon (2003)

وحينما تتعامل الفئات المتعرضة للمعاناة بحدية إزاء حقوق الإنسانية لدرجة تصل إلى التمرد - من خلال سياقات مقاومة يومية صغيرة كانت أم كبيرة أحيانا - نشهد بعض التأكيدات الراديكالية على ضرورة إنتاج وإنجاز حقوق الإنسان. ويكون مصدر تلك التوكيدات من القاعدة. وهو ما يصفه مايكل بوراوى Michael Burawoy بطريقة مثيرة :

> **إن سياسة الدولة لا تسقط من السحب، بل إنها تخرج من القاعدة. وعندما تهتز الأرض فإن ما يحدث. واختصارا، رغم أن سياسة الإنتاج ربما لا يكون لها تأثير مباشر على السياسة، فإنها مع ذلك تضع قيودا على الدولة وتعجل بتدخلات من جانب الدولة**[١٣].

واستجابة لذلك، غالبا ما يأتى دور حقوق الإنسان عاجلا فى صورة لغات للحكم. والسلوك والحركة المسلحة التى تحدث تحولات سياسية كبرى ترتبط بإعادة التوزيع (مثل أعمال الشغب المرتبطة بنقص الغذاء واحتلال المرافق العامة من جانب المشردين الذين لا يجدون مأوى لهم والإهلاك للمنتجات الغذائية المعالجة جينيا، والعصيان المدنى الموجه ضد مشروعات الرى والمشروعات الحضرية الكبرى وتقرير المصير والتوجه نحو الانفصال لتغيير شكل نظم الحكم) تظل مقدمة على الساحة فى هذا السياق على أنها مهددة لحقوق الإنسان. وشأنها شأن لغات الحكم، تنشر كذلك لغات حقوق الإنسان فى كثير من الأحيان فى خدمة إنتاج المنظومات العقائدية المرتبطة بالقانون والنظام والأمن العام ومكافحة الجريمة والإرهاب. وتؤثر أشكال مقاومة الدولة تلك عكسيا على طرق إنتاج وإنجاز حقوق الإنسان .

(١٣) Burawoy (1985) at 139 .

وفى الكثير من المواقف، تتفوق منطقيات الأمن الإنسانى الجماعى على الحد الأدنى من مراعاة حقوق الإنسان الأساسية. وهؤلاء الذين خضعوا لخبرات يومية من انعدام الحقوق والانتهاك الإنسانى يظلون معرضين لمدونة مسئوليات حقوق الإنسان. ويصير الاحتجاج على محنهم شرعيا فقط فى إطار المنطقيات الأوسع للأمن الإنسانى الجماعى والتنمية. وتبقى على المحك فى هذا السياق وبوضوح مسائل أكبر بكثير مما يمكن أن يستحضره اتهام الإنتاج المفرط.

غير أن العلاقة بين خبرة المعاناة والدافع نحو المقاومة وجهد المعاناة يظل مشروطا بثلاثة اتجاهات على الأقل. أولا، سياقات التضامن التى تقود البرامج العامة للمقاومة تتنوع طبقا لطبيعة ونطاق إنتاج وتوزيع المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية. وعلى سبيل المثال لا تقع أعمال الشغب المرتبطة بالغذاء دائما فى أثناء حدوث المجاعات(١٤)، بل إنها تقع بوتيرة أقل ولأسباب مفهومة فى أثناء حروب الجوع(١٥)، ثانيا، الأنظمة العقائدية التى تشكل المجتمعات الإيمانية تقلل إمكانات المقاومة. فلغات حقوق الإنسان لا تقوى على هزيمة المعاناة التى يتعرض لها البشر سواء بوصفها منحة إلهية أم بوصفها ابتلاء من الله. وبنفس المنطق لا تقدر مجتمعات التأويل المعارضة أو الهرطقية على إعادة بناء التقاليد من خلال اللجوء بقوة إلى تعبيرات حقوق الإنسان العلمانية. وقد نشأت المساواة أمام الله راديكاليا لضمان المساواة أمام البشر(١٦)، وحقا فقد يساعد ذلك على دعم حقوق المرأة باعتبارها حقوقًا للإنسان. وفى ذات الوقت، تظل طاعة الله والإخلاص له المعتقد الأساسى حتى بالنسبة لنساء المسلمين فى أثناء المقاومة .

---

(١٤). Amartya Sen (1981); Mike Davis (2001)

(١٥) طالع : . Joanna Macrae and Anthony Zwi (1994)

(١٦). Shaheen Sardar Ali (2002)

ثالثا، بينما تساهم القوة الظاهرة، وشجاعة الحركات الاجتماعية القديمة منها والحديثة فى زيادة وضوح المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية (جعل المعاناة واضحة كان بذاته روح نشاط حقوق الإنسان والنشاط الاجتماعى)، يمكن للمرء أن يلاحظ بحزن أن تلك الحركات تمثل وبصورة انتقائية إشكالية للمعاناة الإنسانية أو الاجتماعية بأفضل تعبير. ولا تخدم اللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان بالمساواة كل أوضاع المعاناة الإنسانية. فهى تضع أولوية تفاضلية للعلاقة بين المعاناة الإنسانية وحقوق الإنسان، فى أثناء تقدم عملها داخل الشبكات الوطنية والإقليمية والعالمية. وعلى سبيل المثال، يكون بذلك على المطالبين بحقوق الإنسان الأساسية لذوى الإعاقات أن يجدوا حركة قادرة على تحويل تلك المطالبات إلى إعلان معيارى كامل. وعلاوة على ذلك، فإن (نطاق) السلطات القضائى للحركات لا يناسب التطبيقات العملية لقوة السيادة الشعبية فى أعمق معنى لمقاومة أو حشد أو فرض ولاء تام للدولة والمجتمع .

وتؤدى أشكال الطموح والإنجاز التاريخى والبرامجى بالضرورة إلى التخصص فى الاستجابة للمعاناة الإنسانية أو الاجتماعية. ولقول ذلك فإنك تعرض التناقض بين الجهد الواقعى للمعاناة الإنسانية والجهد التجريدى لإنتاج لغات حقوق الإنسان الكونية.

وفى أى حال، تمهد جهود المعاناة (المتمثلة فى أفعال وممارسات وتشكيلات للمقاومة تتحقق من شرعية مصادر المعاناة) لتاريخ الآخر بشأن ابتكاره لحقوق الإنسان والآفاق المستقبلية لتلك الحقوق. وأى كتابة مستقبلا لتاريخ الإجماع التوافقى فيما يتعلق بالإنتاج الدولى لحقوق الإنسان ستمثل منطقة نزاع. كيف يمكننا بذلك ربط الجهود المعيشة للمعاناة بدبلوماسية حقوق الإنسان، تلك الدبلوماسية التى هى بالضرورة يغلب عليها مهام التفاوض التى تمكن – بصورة أو بأخرى – إحداث تعديلات بالنصوص، ووضع الكثير من كلماتها بين الأقواس، لدرجة تجعل تلك النصوص جاهزة لقرار لغوى من جانب المجتمع البطولى لمنتجى الحقوق ؟ وكيف

يمكننا كذلك أن نميز الفرق فى الدرجة أو حتى النوع بين القطاعات غير الرسمية - لكن حيوية - للإنتاج الدولى لحقوق الإنسان والقطاعات الرسمية للاقتصاد السياسى لحقوق الإنسان التى تخلق الأعراف ؟ أى جهود لإعادة الإنتاج الاجتماعى لجهود المعاناة يجرى التعامل معها ؟ كيف تعيد سياقات دبلوماسية نشاط حقوق الإنسان إنتاج - أو حتى تحل محل - ذلك القطاع غير الرسمى الواسع ؟ وربما يقول المحسوبون على "ما بعد الماركسية"، الذين يتسمون بالقسوة وباقون على قيد الحياة بأعجوبة، إن الابتكار المستمر فى أشكال المعاناة الإنسانية والاجتماعية دليل على أداء محير، بمعنى أنه كلما زاد إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان، كلما قل وضوح المصادر المادية للانتهاكات. كما أن الأنماط المختلفة للإنتاج تستغل بالكاد مشهد المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية باعتبارها موادًا خامًا للإنتاج الإستراتيجى أو الإنتاج المفرط الذى يخدم الأهداف الإستراتيجية المتنوعة للحكم والهيمنة .

٣- الإنتاج والأسواق :

عادة ما يرتبط مفهوم الإنتاج بالأسواق. وتتضمن أسواق حقوق الإنسان (التى يشار إليها باختصار فى الفصل السابع) أسواقا من أجل حقوق الإنسان وأسواقا لحقوق الإنسان. وفى المشهد السوقى، تبدو إعلانات حقوق الإنسان قطعا أفضالاً وخدمات عامة رمزية تهدف لاستدامة أنماط محددة من إنتاج العقيدة[١٧]. غير أن إنتاج البرنامج الثقافى لحقوق الإنسان المعاصرة عملية معقدة ومتناقضة ومتعددة الطبقات وفهمها ضرورى لإدراك مفهوم الإنتاج المفرط بصورة تامة .

وفى غياب النظرية الاجتماعية المقارنة لحقوق الإنسان، أو بالأحرى فى ظل وجود تلك النظرية فى مرحلة البداية، أتناول هنا فقط مسألة الإنتاج المفرط باعتبارها أحد

(١٧) طالع بصورة عامة : . Inge Kaul, et al. (2003)

المواقع المتنازع عليها. إن الإنتاج المفرط يتضمن ممارسة أعمال غير فعالة نسبيا. وتلك الممارسة قابلة للإصلاح بسياسات إغراق مخطط لها تظهر على سبيل المثال (وعلى نحو قاس بالنسبة للأسواق الأسيرة) فى سياسات الحكم الرشيد الموجهة لحقوق الإنسان التى ينتهجها البنك الدولى. ويحمل الإنتاج المفرط معه عبء الإدارة المقترن على نحو نمطى بإدارة الإفراط. ونموذجيا ينبغى أن يتسم إنتاج البضائع والخدمات بالكفاية من حيث الحكم والكيف. وفى الأسواق العالمية، تمرر تكلفة الإنتاج المفرط للبضائع والخدمات أحيانا إلى دوائر الاستهلاك الأسيرة بالعالم الثالث. ومن الصادم بما فيه الكفاية أنه قد يكون هذا صحيحا كذلك حتى بالنسبة لإنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة. وعلى سبيل المثال، فإنه ليس فقط البيت الأبيض أو الكونجرس الأمريكى، بل أيضا هناك أكاديميون أمريكيون بارزون سمعوا يقولون إن نفور الولايات المتحدة من إجراءات التصديق فيما يتعلق بالأدوات الدولية لحقوق الإنسان مفهوم، بل وإنه مبرر كذلك لوجود تقليد مزدهر للحقوق الدستورية إضافة إلى المراجعة القضائية[١٨]. وفى عبارة واضحة كاملة، هذا يعنى أن الإنتاج المفرط لحقوق الإنسان ممارسة غيرية موجهة لمجتمعات العالم الثالث – التى تعيش فى حالة ظلامية – فى أثناء التقائها بالحكم الذاتى الديمقراطى. وللتأكيد على ذلك، فإن المنطق يماثل ذلك المنطق الذى ساقه ونشره مسئولو المنتجات الدوائية الرديئة لدى تبريرهم تصدير أدوية خطرة محرم تداولها داخل الوطن !

(١٨) على سبيل المثال، أصر على هذا الرأى دائما عميد مجتمع حقوق الإنسان الأمريكى البروفيسور لويس هنكين . Louis Henkin وفى اجتماع لبرنامج هارفارد لحقوق الإنسان، احتفالا بمرور ١٥ عاما على البرنامج (من ١٦ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٩٩)، أكد البروفيسور أن الأسس والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ربما لا تكون ضرورية أو حتى غير مرغوب فيها بالنسبة للولايات المتحدة بسبب تقليد المراجعة القضائية الراسخ فيها منذ مئتى سنة .

وفى موقع الإنتاج، أى منظومة الأمم المتحدة، تثير كفاية إنتاج المعايير الدولية لحقوق الإنســان المعاصرة مسائل جديدة وصعبة[١٩]. مثلما يفعل مفهوم الجودة [٢٠].

وربما ترمز الكفاية للإنتاج الفعال من حيث التكلفة لأسس ومعايير حقوق الإنسان. وهذا جزئيا أمر متعلق بنفقات الميزانية المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة والنفقات الداخلية الإضافية للدول الأعضاء ذات الصلة بالأولويات الأخرى فى مجال الترويج وحماية السياسات والبرامج الموجهة لحقوق الإنسان. وإذا كانت الكلفة الإجمالية لإنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان كبيرة للغاية لدرجة أن الوفاء بالأولويات الأخرى المرتبطة بالحقوق صار صعبا، بإمكان المرء حينئذ أن يعتبر عملية الإعلان غير

---

(١٩) تظل الأحكام بشأن كفاية إنتاج حقوق الإنسان معقدة، وتختلف الآراء حولها، ويرمز لها كثيرا، خاصة فى صورة نكات عن النشرات الإعلامية المتكررة - ذات الدرجة الأولى ودرجة رجال الأعمال - التى تصدر بعد مناقشات تدور فى فنادق "خمس نجوم" ويخرج عنها إستراتيجيات تتعلق بالحد من الفقر أو بالحق فى الغذاء. والسؤال بشأن النفقات غير المثمرة فى إنتاج حقوق الإنسان يرتبط بالأساليب التى يمكن من خلالها توصيل الموارد إلى برامج الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها.

(٢٠) تشير إشكالية الجودة إلى المناطق التالية :

أولا : فعالية العملية التداولية التى تؤدى لإنتاج مشروعات أو مسودات الوثائق. وتقاس تلك الفعالية هنا باعتبارات التمثيل المتكافئ؛ والمشاركة ومستويات الخبرة أو التبصر ؛

ثانيا : اتسام النصوص التى يتم التوصل إليها بعد المفاوضات بالوضوح والقابلية للاتصال (أو القابلية للتفسير)؛

ثالثا : مستويات الإجماع التى يتم التوصل إليها (سواء فى الصياغات الفردية أم النص بصورة إجمالية)، ومستويات الإجماع التى تقاس جزئيا بحجم الملاحظات والنواقص والإعلانات وبيانات التفاهم عندما يأخذ إعلان أحد الحقوق شكل معاهدة دولية أو بواسطة أنساق قوة التصويت عندما تكون فى أحد أشكال الإعلانات أو القرارات، الخصوصية أو الإسهاب فى التعريفات الخاصة بالسلوكيات الانتهاكية ومستويات مراقبة وتنفيذ المحاسبة ؛

رابعا : آليات أو عمليات الترويج والدعم، بما فيها من إستراتيجيات للتثقيف بحقوق الإنسان ؛

خامسا : إجراءات المراجعة وإعادة المراجعة الجماعية التى تتجاوز الإجراءات المتبعة حاليا فى مؤتمرات المراجعة بالأمم المتحدة ("+٥" و "+١٠") والمتعلقة بالإعلانات الدولية لحقوق الإنسان .

كافية إلا إذا وجد المرء أساسا آمنا لافتراض أن مثل تلك العمليات - أولا وقبل أى شيء - تهدف لإنجاز حقوق الإنسان .

وتزداد مفاهيم الكفاية تعقيدا بسبب الإصرار على كونية وترابط وعدم تجزؤ وعدم انحياز حقوق الإنسان. وهذه التعويذات الأربع مرغوب فيها بشكل بارز حسب النماذج السائدة لسيطرة نشاط حقوق الإنسان. فهى تقدم ما هو غير قابل للوزن بدقة فى أسواق صناعة وإنتاج بضائع عامة رمزية تسمى حقوق الإنسان. إن الأحكام المتعلقة بكفاية وجودة إعلان أسس ومعايير حقوق الإنسان هى بحق صعبة للغاية، وفى بعض الأوقات مستحيلة حتى مع بذل مساع حثيثة لتحقيق ذلك.

ويصير ذلك واضحا خاصة فى أثناء النضالات الرامية لإعادة تعريف نطاق حقوق الإنسان من خلال ترجمة الاحتياجات المادية وغير المادية إلى لغات لحقوق الإنسان. والسعى المتواصل لتحويل الاحتياجات إلى حقوق - مهما كان ذلك يمثل إشكالية - هو السمة المميزة لحقوق الإنسان المعاصرة. غير أن مثل تلك المشروعات المتعلقة بحقوق الإنسان تجعل من الصعوبة إصدار أى أحكام جادة بشأن الكفاية والجودة. وأشير هنا لمثال أكبر : عندما يستتبع مجموعة محددة من الحقوق واجبات واجبة التنفيذ (مثل ميثاق الحقوق المدنية والسياسية)، بينما تخضع مجموعة محددة أخرى فقط لنظام التحقيق أو الإدراك التقدمى (مثلما فى حالة ميثاق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، كيف يكون بوسع المرء تطبيق التعويذات الأربع فى تقييم مدى فعالية النظم الحقوقية ؟

ويؤدى السعى المتواصل لتحويل الاحتياجات لحقوق إلى أمواج من الإعلانات الحقوقية. وأحيانا توصف بأنها "أجيال" من الحقوق. وفى أحيان أخرى تعلن وفق مخطط لونى. بمعنى حقوق إنسان زرقاء وحمراء وخضراء[٢١]. وهذه الناس المصابة

(٢١) طالع : . Johan Galtung (1994) 151-6

فى نظرها (اللياقة السياسية تمنع استخدام تعبير المصابين بالعمى السياسى) ربما لا تعلم أى لون هو الأصلح للإشارة إلى الإدراك الناشئ للحقوق الجماعية للمستثمر الأجنبى والشركات العالمية ورأس المال الدولى، وإجمالا لرأس المال العالمى. وهذا يوضح تماما أن حقوق الإنسان الجماعية الناشئة لرأس المال العالمى تمثل تحديا هائلا للنموذج الذى دشنه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

وقد شرحت فى الفصل السابق الأساليب التى يولد بها هذا الكم المذهل لإنتاج حقوق الإنسان الخبرات المنوعة للشك والإيمان. فهذه الخبرات تشكل سبل قراءة حقوق الإنسان سواء من حيث إنتاجها المفرط أم القليل. وأسلط الضوء هنا على أربعة سبل رئيسية للقراءة .

٤- مراقبة الجودة فى الإنتاج الدولى لحقوق الإنسان :

منذ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، استمر تساؤل عن كيفية تنظيم إنتاج حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة بصورة أفضل. وقد شهدت المرحلة الوسطى من الحرب الباردة منافسة شرسة بين دول العالم الأول على القيادة المعيارية - التى لم يسبق لها مثيل - لدول العالمين الثانى والثالث الأعضاء فى الأمم المتحدة .

وتضمنت جهود دول العالم الأول على سبيل المثال أطرا معيارية مذهلة مثل إعلانات النظام العالمى الجديد للمعلومات والنظام الاقتصادى الدولى الجديد. وقد أثارت تلك المنافسة من وقت لآخر مسألة شرعية ومراقبة أداء خلق الأسس. وعندما تفشل دول العالم الأول فى إجهاض أو تعديل النصوص الدبلوماسية كانت تمتنع عن التصويت أو تصوت ضد تلك النصوص داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد أدى كل ذلك إلى بعض الخلافات والمستجدات المذهبية أو العقائدية. وعلى سبيل المثال، تبنى البعض مفهوم أن قرارات وإعلانات الجمعية العامة المتعلقة بحقوق الإنسان تنتج قانونا ناعما (تعبير لطيف عن قول إنها خالية من أى تطبيق أو تأثير

سياسى أو واقعى متعلق بحقوق الإنسان). وأصر البعض الآخر على أن ذلك القانون الناعم عندما يتم تأكيده مرارا، وفى صورة ممارسة نصية لاحقا، يتحول بالفعل إلى قانون غليظ. أى أنه يكتسب حالة ملزمة بالاعتياد[٢٢]. ومفهوم أن التوكيد النصى المتتابع لما لم يكن بالأصل قانونا يحول أفعال التوكيد إلى قانون (مدونة للأعراف الملومة لسلوك الدولة) يمهد لمورد مهم لتنمية القانون الدولى لحقوق الإنسان. وتظل سرديات نشأة وتطور هذا المفهوم جانبا مهما لأى نظرية اجتماعية مقارنة لحقوق الإنسان. وهذه مهمة لا أقوم بها فى السياق الحالى .

إن القلق المتعلق بالفعالية التنظيمية لإنتاج معيارية حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة تطارد عصر حقوق الإنسان المعاصرة. ومفهوم أنها تثير أسئلة عن السيطرة الهرمية على إنتاج الحقوق. وهى أسئلة تظل ملائمة تماما للفضاء الزمنى لحقبة ما بعد الحرب الباردة. وينظر لتنامى استغلالية الوكالات داخل المنظومة على أنها خطر ينبغى احتواؤه، كما أوضح النقاش بشأن الحق فى التنمية[٢٣]. وبالمثل فإن الطريقة التى تعجل بها كيانات معاهدات الأمم المتحدة - من خلال الأداة المميزة المسماه بالتعليقات العامة - بعض الالتزامات التى لم يسبق لها مثيل على الدول الأطراف بالمعاهدات بصورة أو بأخرى بدأت فى الظهور باعتبارها موقعًا محل نزاع. وعلى سبيل المثال، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فى صياغتها النصية - باستثناء العزلة المتضمنة فى المادة السادسة المتعلقة بتحريم المتاجرة بالجنس - كانت معنية بالأساس بالتمييز لا العنف ضد المرأة. وحتى عندما تسعى

---

(٢٢) بهذه الملاحظة المضادة أود أن أشير إلى الغياب العمدى للاقتباسات ! فقد ولدت ستينيات وسبعينيات القرن الماضى أدب الجدال الذى سيملأ أرضيات عديدة للمجموعة المكتبية ! وأحيل القارئ المهتم هنا إلى متابعة هذا الخطاب بنفسه ودون أن يقوده النمط التقليدى للاقتباس الذى قد يطول لصفحات !

(٢٣) طالع : Jack Donnelly (1985); Philip Alston (1991)، لكن طالع كذلك : Upendra Baxi (1998 a) .

المواد (١٤) و (١٦) بالاتفاقية لإلزام الدول الأطراف للقضاء على الممارسات التمييزية على أساس الجنس أو حتى مواجهة تلك الممارسات فى العلاقات والترتيبات العائلية، فهى لا تتناول ذلك فى صورة أنها نظم انتهاك فطرى ومتأصل ومتواصل للمرأة أو فى صورة عنف ضد المرأة. ومن خلال أداة التعليقات العامة، سعت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى إصلاح هذا النقص بمحو الفرق بين التمييز والعنف وبالنسبة للتقارير المطلوب تقديمها من الدول الأطراف إلى اللجنة (وفقا للمادة ٢٨) فهى تستلزم حاليا المزيد من الالتزامات المعلوماتية بشأن إجراءات السياسة فى كلتا الحالتين. ورغم الترحيب بذلك، فإن المسائل المتعلقة بتحول التزامات الاتفاقية بهذه الصورة مازالت مثار جدل .

كما أن منظومة الأمم المتحدة بشأن مقررى اللجان الخاصين (الأشخاص المتخصصون فى مجالات عملهم أو من فرضت عليهم الخبرة) تؤكد خطاب الفعالية من خلال الحاجة الناشئة المحسوسة لإدارة الجودة الشاملة (وهو مفهوم لعلم إدارة تسلسلى آمل ألا يؤثر أبدا على عملية خلق حقوق الإنسان المتنوعة والفوضوية !).

غير أن المسائل المثارة تحتاج لإشارة موجزة. أولا : بعيدا عن مسائل الضبط والتحكم داخل المنظومة الهرمية للأمم المتحدة والمتعلقة بإنتاج أسس حقوق الإنسان، هناك سؤال عن إدارة النشر. وهو السؤال الحيوى بالنسبة لمصداقية مشروع صنع الحقوق خاصة لدى تحول الاحتياجات الإنسانية إلى حقوق للإنسان. هل من الضرورة ترجمة كل احتياجات الإنسان إلى لغات لحقوق الإنسان ؟ قال ميلان كونديرا Milan Kundera:

> **صار العالم حقا للإنسان. وسيصبح كل شىء حقا : الرغبة فى الحب ستصبح حقا فى الحب، والرغبة فى الراحة حقا فى الراحة، والرغبة فى الصداقة حقا فى الصداقة، والرغبة فى تجاوز حد السرعة حقا فى تجاوز حد السرعة، والرغبة فى**

السعادة حقا فى السعادة، والرغبة فى نشر كتاب حقا فى نشر كتاب، والرغبة فى الصراخ بالشارع فى منتصف الليل حقا فى الصراخ بالشارع فى منتصف الليل[٢٤].

وربما كان كونديرا يتجاهل الحاجة لترجمة احتياجات إنسانية محددة إلى حقوق للإنسان[٢٥]، لكنه فى ذات الوقت جلب إلى السياق فكرة انعدام العقل فى مشروع تحويل كل رغبة أو حاجة إنسانية إلى نظام لحقوق الإنسان تحكمه التعويذات الأربع! وأعتقد أن اتهام انعدام العقل يكتسب أهمية وفقا للانتقال النموذجى من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إلى نمط إنتاج حقوق الإنسان الصديق للسوق والمرتبط بالتجارة (أوضح ذلك فى الفصل الثامن). كما أن رأس المال العالمى يبدأ مشروعات تسعى لتحويل احتياجاتها إلى نموذج لحقوق الإنسان. فهل ذلك فى حد ذاته أقل مشروعية أو استحقاقا ؟

ثانيا، التحول المتواصل للحاجات إلى حقوق يفترض أن نظام الحقوق هو الآلية الرئيسية لترتيب حياة إنسانية كريمة. وحقا إن ذلك التحول المعيارى يخلق فضاء يمكن الحركات الشعبية من كشف التناقضات بين الخطاب السياسى وهياكل الجور . وبين فينة وأخرى، ربما تسفر القوة والعملية التحكيمية النشطوية، إضافة إلى جعل التناقض حادا، عن بعض النتائج الواقعية مثلما تشير خبرة قضاء العمل الاجتماعى الهندى[٢٦]، لكن كثيرا ما تبدو لغات الحقوق وكأنها تعزز قوة الدولة.

---

(٢٤) . Milan Kundera (1991) وحتى كونديرا لم يتوقع – لسوء الحظ – منطقيات خليج جوانتانامو وأبو غريب : طالع التحليل الصائب فى Mark Danner (2004) and the Lawyer's Committee on Human Rights (2003).

(٢٥) طالع : John Galtung (1994) الذى يتناول التغيرات فى معايير حقوق الإنسان المعاصرة الخاصة بعدم الاعتراف بالحق فى النوم أو التغوط فى حالات التعذيب القمعى .

(٢٦) طالع : Satyaranjan P. Sathe (2002) والمادة المذكورة فيها .

وعلى سبيل المثال، الحق فى الصحة ينبغى بنحو ما أن يعظم عمل الدولة فى التعليم الطبى ومهنة الطب، والحق فى السكن ينبغى أن يمكن الدولة من تنظيم أسواق الملكية العقارية لدرجة أنه في بعض الأحيان قد يمكنها من مصادرة أراضى حضرية واسعة النطاق بأساليب قد تمثل انتهاكا صارخا للحق الإنسانى فى التملك، والحق فى التعليم ومحو الأمية يتعين أن يمكن الدولة من تنظيم السوق الحر فى توفير الخدمات التعليمية .

فى أثناء العملية، فإن جعل حقوق الإنسان بيروقراطية أو ميكنة حقوق الإنسان تحدث بأساليب عديدة لا تلائم اكتساب الحقوق. كما أن ذلك التوجه نحو البيروقراطية، فى المقابل يزيد بين المستفيدين الظاهرين ثقافة اليأس من حقوق الإنسان .

٥- تكلفة تضخم حقوق الإنسان :

إن بعض القراءات تتساءل عن قيمة وفائدة تضخم حقوق الإنسان. وسؤال تكاليف الإنتاج المفرط يثير العديد من الاعتبارات. أولا، هناك مسألة الموارد المخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة لإنتاج وترويج وحماية حقوق الإنسان. وبنظرة أوسع لتلك العبارات، فإن معظم الموارد قد تبدو بصورة أو بأخرى مكرسة لتلك الأهداف، لكن بحساب أى وكالة يظل المخصص لحقوق الإنسان فى حاجة متواصلة للزيادة. وتستلزم البروتوكولات الإضافية لأى معاهدة لحقوق الإنسان (مثلما هو الحال فى البروتوكول الأخير – الذى حظى بترحيب – لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) مخصصات موازنة فورية. وتكثفت المناشدات من أجل زيادة المخصصات لنشاط الترويج لحقوق الإنسان بداية من عقد مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان. وأيا كان القرار الخاص المتعلق بالأمر، ستظل المسألة الأكبر المتعلقة بمدى ملائمة التكلفة للفائدة التى تعود من الاستثمار فى حقوق الإنسان مثار جدل مستمر بين الدول الأعضاء والوكالات ومجتمعات المنظمات غير الحكومية المعترف بها .

ثانيا، أدت مسألة ربط تكاليف أنشطة حقوق الإنسان التى تقوم بها منظومة الأمم المتحدة بالحاجات الاجتماعية إلى علاقة حرجة بين المنظمات غير الحكومية والمنظومة. فالاتجاه السائد بشأن حقوق الإنسان داخل برنامج الأمم المتحدة للتنمية برر تحصيل موارد من شركات عالمية (منها شركات مارست أسوأ أشكال انتهاك حقوق الإنسان) صورت بطريقة نابضة بالحياة مسألة التنافس باعتبارها دلالة على الأزمات المقبلة الخاصة بتوفير موارد لأجندة حقوق الإنسان(٢٧). ويضفى حاليا ربط تكاليف تنفيذ أجندة حقوق الإنسان بالحاجات الاجتماعية شرعية على الشراكة مع بعض الشركات متعددة الجنسيات المنتهكة لحقوق الإنسان، خاصة من خلال الميثاق العالمى الذى اقترحه كوفى عنان (كما سنشير فى الفصل التاسع).

وتبدو الشراكة على قدم المساواة عبارة لطيفة ومفاجئة. إلا أنها مع ذلك تحمل فى طياتها التكاليف الرمزية والواقعية لجعل ثقافات حقوق الإنسان شرعية. وهناك بعض الدروس الحقيقية التى يمكن تعلمها من حالات الجدل المقارن بشأن التمويل الأجنبى للمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية فى دول الجنوب .

هل لهذه المعيارية اللا متناهية أى دور مفيد فى عالمنا الواقعى ؟ هل هناك تواصل فعال (استحضر هنا ثلاثية جالتونج Galtung) بين مرسلى المعيار (منظومة الأمم المتحدة) ومستقبليه (الدول ذات السيادة) وأهداف المعيار (المستهدفين بإعلان حق ما) ؟ (٢٨). من هو المستفيد الأكبر بأشكال أو منتديات الإنتاج المفرط لأسس ومعايير حقوق الإنسان ؟ أم أن ذلك مجرد عرض لنمو العجز الديمقراطى

(٢٧) ناقشت مجموعة من المنظمات غير الحكومية أخيرا مبادرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية بإنشاء مرفق عالمى للتنمية المستدامة بتكلفة مليارى دولار تمنح بداية من شركات عالمية ذات تاريخ فاضح فى انتهاكات حقوق الإنسان. إذا كنت فى حاجة لقراءة النص الكامل للمراسلات ومحضر اجتماع مجموعة المنظمات غير الحكومية مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يمكنك مطالعة : . www.corpwatch.org

(٢٨) طالع : . Johan Galtung (1994) 56-70

الموجه لتخفيف زحام الشرعية بين مرسلى المعيار (منظومة الأمم المتحدة) ومستقبليه (الدول الأعضاء)؟

٦- التسييس المفرط :

وتحذر قراءة ثالثة - من منظور نظرية الأخلاق العالية - من خطر افتراض أن لغات حقوق الإنسان هى المتفردة أو الأفضل بين اللغات الأخلاقية التى نتحدث بها. إن لغات حقوق الإنسان هى لغات أخلاقية هجينة تؤكد قيما متناقضة : السيادة وتقرير المصير، الملكية وإعادة التوزيع، الاستقلال والتضامن، المساواة والتسلسل فى النظم الدولية (مثلما هو الحال مع مجلس الأمن والتفوق النووى)، وعولمة ظروف الإفقار الشديد والكرامة الإنسانية .

وإذا كنا نصور حقوق الإنسان على أنها دلالة على أنها دعاوى متناقضة تستلزم بالضرورة توسطا من خلال أجهزة الدولة الرسمية بما يتضمنه ذلك من أعمال بطولية مشروطة خاصة بالنشاط القضائى، فإن نظرية الإنتاج المفرط تضع الحركات الاجتماعية فى شبكة السلطة. وكونها مرتبطة ارتباطا مطلقا بالدولة، تعمل ممارسات الحقوق - حتى لو كانت أفضل ممارسات (كما تم الإشارة مرارا فى النقد التقدمى لحقوق الإنسان) - نمطيا على جعل طاقات المقاومة الاجتماعية متوجهة نحو إطار المهن ومتسمة بالتشظى والانقسام، ولا تعمل دائما على شحذ طاقة السياسة الاجتماعية واستجابة الدولة والتعاطف المدنى والحشد السياسى. إن هذه القراءة لا تنكر على نحو تام إبداعية لغات الحقوق، لكنها تقلل من دورها وتؤكد بديلاً الإمكانية التاريخية لعلاقات معيشة من التضحية والدعم والتضامن فى خضم المعاناة .

٧- المشاركة باعتبارها قيمة :

وترى قراءة رابعة أن إنتاج حقوق الإنسان ربما يكون أفضل أمل للصنع وإعادة الصنع التشاركى للآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان .

وهذه القراءة توحي بلحظة تاريخية للعالم لا تستطيع فيها مؤسسات الحكم أو عمليات السوق - منفردة أو جماعة - أن تكون معدة لتهيئة آفاق مستقبلية إنسانية عادلة. إن هذه القراءة تنمو على الإمكانات السياسية للشعوب (لا باعتبارها منظومة بل باعتبارها فوضى) التى قد تنشأ فقط عن تجمع لطاقات فردية مكرسة من جانب المنظمات غير الحكومية (المحلية والقومية والإقليمية والعابرة للقوميات والعالمية). ولا يمكن أن يكون هناك فهم للحركات النسوية التى تحتفى بشعار "حقوق المرأة هى حقوق للإنسان" سوى الذى يرى بالضرورة والجدوى التاريخية لانقلاب التطبيقات العملية العالمية على البطريركية الكونية سواء كانت راسخة أم مكتسبة. وهذه القراءة تسعى لمواجهة البطريركية المتواصلة حتى لدى صنع حقوق الإنسان. كما أنها تسعى لاكتشاف سبل لكسر حدود لغات حقوق الإنسان التى تشكل فى أغلب الأحيان حدود العمل بمجال حقوق الإنسان .

ورغم ذلك تمثل المشاركة أمرا معقدا ومثيرا للخلافات. ونحتاج على الأقل للتفريق بين عوالم متعددة : المشاركة بوصفها نضالات طليعية لصياغة أسس ومعايير صلبة - لا مجردة - لحقوق الإنسان، والمشاركة للتنفيذ فى خضم الأسس والمعايير المكتسبة والتى تمت صياغتها فى إطار دبلوماسية حقوق الإنسان، والمشاركة فى صورة أشكال من حركة مساواة للقوة أو المقاومة من أجل إصلاح الأسس والمعايير الموجودة بالفعل. إن هذه اللحظات (المشاركات) المختلفة والمرتبطة فى أن تتحدث بوضوح شديد عن مستقبل حقوق الإنسان بلهجات وتصريفات مختلفة. وعلاوة على ذلك، هناك دائما مسائل تكاليف ومكاسب المشاركة التى تظهر بصورة واضحة فى البيانات الساخرة

المتعلقة بمشاركة العمال القابلة للتطبيق بالمثل على إنتاج حقوق الإنسان : "أنت تشارك ونحن نشارك وهو يحصل على كل المكسب" ! إن اكتشاف الغموض المكون للمشاركة يظل إحدى المهام المهمة لهؤلاء الذين يسعون وراء استشكاف الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان. وحقا، فهذه الأمور تشكل هاجسا لمفهوم المشاركة ذاته(٢٩).

٨- التحقيق فى نظرية الإنتاج المفرط :

وهناك قراءة خامسة تسأل عن مفهوم الإنتاج المفرط لأسس ومعايير حقوق الإنسان ذاته. إن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لا يستلزم مجرد فترات حمل فيلى طويلة(٣٠). بل إن النشاط المعيارى المتزايد ينتج فى كثير من الأحيان قانونا ناعما لحقوق الإنسان (عبارة عن قرارات وإعلانات ومدونات سلوك أو أشكال أخرى تحذيرية) لا تصل - أو حتى تطمح - فى بعض الأحيان لمكانة الأسس السلوكية الفعالة.

وربما يقال إن إعلانات القانون المغلظ لحقوق الإنسان التى تصير أسسا نافذة هى قليلة العدد للغاية كما أنها محدودة التطبيق. ويظل إنتاج حقوق الإنسان المعاصرة دون المستوى الأمثل (أيا كان ما يمكن قوله مقارنة بالحقبة الحديثة) وغير مؤهل. ومن هذا المنظور، تكون المهمة هى تحقيق إنتاج أمثل لحقوق الإنسان القابلة للتنفيذ دوليا .

---

(٢٩) لخطاب مصقول، طالع : . Harry Brighouse (1996) pp. 187-208

(٣٠) مثلما هو الحال فى إعلان حقوق السكان الأصليين الذى يبدو وكأنه أقصى ما انتهى إليه تطور حقوق الإنسان المعاصرة. ويوفر ام. شريف بسيونى (1994) M. Cherig Bassiouni منهجا مفيدا للمراحل المعيارية التى يصنفها إلى مراحل النطق باللفظ والإعلان والمنظور والإنفاذ والتجريم .

٩- حقوق كثيرة للغاية أم قليلة للغاية ؟

إن هذه الأساليب من القراءة تحمل فى طياتها كل أنواع التأثيرات على طبيعة ومستقبل حقوق الإنسان. والفهم الأكثر شمولية لهذه التأثيرات هو جانب مهم من النظرية الاجتماعية لحقوق الإنسان. وبوضوح، فإن هؤلاء الذين يميلون للاعتقاد بنظرية الإنتاج المفرط سيحشدون دعما كبيرا لوجهة نظر أننا نملك عددا كبيرا للغاية من تعبيرات حقوق الإنسان. وبنفس قوة الحجة، فإن هؤلاء الذين يميلون لإعمال حقوق الإنسان ربما يصرون على أن حقوق الإنسان الواقعية قليلة جدا. والذين يشعرون باستبعادهم من نظام حقوق الإنسان المعاصرة (وبالأخص المناصرين الفعالين للحق الإنسانى فى التوجه الجنسى، أو بصورة أكثر عمومية ثقافة الحكم السائدة التى لا تبغض بشدة المثلية) ربما يصرون - ولديهم تبرير جدير بالاعتبار - على أن مهام التعبير عن حقوق الإنسان مازالت فى بدايتها. وبإضافة محبة للاستطلاع والتعلم، أقول إن وكلاء ومديرى العولمة يؤكدون وجود مجال أكبر وحاجة أكبر لحماية الحقوق الإنسانية لرأس المال العالمى فى مسيرته العظيمة نحو التقدم من خلال الرقمنة والتكنولوجيا الحيوية[٣١]. وبالتساوى، فإن المهتمين بحقوق الطبيعة والمخلوقات رقيقة الحس (غير الإنسان) يرثون ندرة الأسس والمعايير المناسبة لحقوق الإنسان .

إن الإفراط فى التصورات المتعلقة بالإنتاج المفرط أو القليل لمعيارية حقوق الإنسان ينشأ بسبب الصدام عظيم القوة بين ثقافتين لحقوق الإنسان : ثقافة سياسة حقوق الإنسان وثقافة السياسة من أجل حقوق الإنسان. الثقافة الأخيرة تواجه - مثل الإنتاج المفرط - أنظمة حماية حقوق رأس المال العالمى بينما تحتفى بالحقوق الناشئة حديثا للشعوب. وتسعى الثقافة الأولى لاقتصاد فى إنتاج المعايير والأسس الجديدة لحقوق الإنسان، التى تخدم قيم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، بينما تبدو حسنة

(٣١) طالع الفصلين الثامن والتاسع لمزيد من الإيضاح بشأن نموذج حقوق الإنسان المرتبط بالتجارة والصديق للأسواق الذى بدأ ينشأ مرتبطا برأس المال العالمى .

التقبل لتعبيرات حقوق الإنسان الصديقة لرأس المال (شاهدة على نشر شرعية منظمة التجارة العالمية ومسودة المقترحات المورثة أخيرا بشأن الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار).

ويكون بذلك أى حكم مسبب بشأن نمط إنتاج حقوق الإنسان فى حكم المستحيل. بل ربما يذهب المرء للقول بأن تلك الأحكام غير مرغوب فيها أصلا. وبرأيى ستكون لحظة حزينة فى التاريخ المستقبلى لحقوق الإنسان عندما يصير إنتاج الاعتقاد بالإنتاج المفرط لحقوق الإنسان كونيا رغم الأسئلة الثقيلة التى أثيرت فى هذا التحليل.

١٠- استطراد فى قياس حقوق الإنسان :

فى الطبعة الأولى من هذا الكتاب، لم أهتم بالكتابة المعقدة - أو بالأحرى الممنوعة - عن قياس حقوق الإنسان من خلال مؤشرات وعلامات تم إنتاجها داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة[٣٢]؛ لأننى اعتقدت حينئذ أن هذا الخطاب ينتمى إلى نوع الوصول لتحقيق حقوق الإنسان لا إنتاج تلك الحقوق. لكننى الآن أدرك أننى كنت مخطئا؛ لأن أشكال حديث قياس حقوق الإنسان لا يمكن أن تفصل تماما عن حديث إنتاج تلك الحقوق. كما أن حديث القياس بذلك يثير بعض المسائل الإضافية لفهم إنتاج أو إعادة إنتاج حقوق الإنسان. وأتمنى أن يوفر ما تجدونه تاليا بإيجاز فهما أكثر تعقيدا لإنتاج أو إعادة إنتاج حقوق الإنسان المعاصرة .

ما الذى يجوز قياسه عند قياس حقوق الإنسان ؟ هذا السؤال المكرر يتعلق بالأساليب التى يتقدم بها إلى الأمام حديث القياس لدى البدء فى تحديد جزء من قائمة أساسية لحقوق الإنسان. فتحديد الأساسى يجعل العديد من تعبيرات حقوق الإنسان

---

(٣٢) توفر Maria Green (2001) مسحا حديثا وعمليا وكفؤا لهذا الخطاب .

سطحيا. وحتى القائمة الأساسية تخضع لتحديدات مختلفة[٣٣]. وبذلك تظل الصعوبات المستعصية على المعالجة، التى يفرضها إنتاج حقوق الإنسان أمرا لا يمكن اجتنابه. وهكذا لا يمكن قياس ما يتم السعى لقياسه !

وبحق يرتبط الكثير من هذا الحديث بالإدراك التقدمى لحقوق الإنسان الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وبعد كل ذلك، ماذا نقيس ؟ هل نقيس الاستحقاقات المعيارية أو اللائحة الناشئة لالتزامات الدولة ؟ أم أننا نقيس حالات التحقيق أو الإدراك ؟ أى أنواع القياسات تظل ملائمة للحقوق المدنية والسياسية الأساسية، من ناحية، والحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من ناحية أخرى[٣٤] ؟

أدرك أهمية أدب القياس باعتبارها لحظة فرصة ولحظة خطر. وتحتاج لحظة الفرصة لأخذها بجدية؛ لأنها تغمر حدود لحظات فرحة القياس "التكنو - نرجيسى" لحقوق الإنسان .

إن مختلف بناءات القياس الموصوفة إلى حد ما بلباقة بأنها مؤشرات أو علامات ربما تساعد فى أداء عمل يوم واحد فقط لدى قياس حقوق الإنسان، لكنها فى ذات الوقت تتحمل الكثير من وحماتها الإحصائية والمنهجية والأيديولوجية. ويرتبط القياس بعمق بسياقات سياسة الإنتاج وكذلك بالإنتاج المفرط لسياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان. ويحدد فيليب ألستون Philip Alston - وبنظرة مميزة - المهام التى تم إدخالها بالتالى فى شروط الترويج لاستخدام المصطلحات الملائمة وتأسيس المحاسبة الاجتماعية[٣٥]، وعلى مستوى أوسع يسعى حديث القياس

(٣٣) تشير Maria Green (2001: 1069) إلى John Gibson's Dictionary of Human Rights Law (1996, 37-8) الذى يحدد ٦٤ حقا إنسانيا منبثقا من المعاهدات القانونية الدولية وأربعة حقوق من إعلان الأمم المتحدة. ومعربة عن عدم رضاها بذلك كتبت (at 1072-6) العديد من المفاهيم الأخرى المتعلقة بالمحتوى الأساسى لحقوق الإنسان .

(٣٤) Green (2001) 1089 .

(٣٥) Philip Alston (1998) .

بذلك لتيسير تحرر مؤشرات التنمية من المؤشرات الخاصة بحقوق الإنسان. وبعبارة أخرى تجعل المؤشرات الأولى حقوق الإنسان قابلة للتفاوض فى أثناء السعى لتحقيق مشاريع سياسة تطويرية أوسع، بينما تثبت الأخيرة عدم قابلية التفاوض بشأن نتاجات حقوق إنسان محددة (حقوق الإنسان باعتبارها ورقة رابحة) فى أى شكل من أشكال السعى المخطط للتنمية. وبوضوح، فإن بعض مؤشرات التنمية تخدم كذلك باعتبارها مهاماً لقياس حقوق الإنسان(٣٦) لكن ليس بالضرورة أن تقوم كل مؤشرات التنمية بذلك(٣٧).

إن لحظة الخطر، فى المقابل، تشكل بواسطة نمو الاتجاه العلمى لحديث أو خطاب حقوق الإنسان. إن استقلال قياسات حقوق الإنسان – سواء من خلال لغات المؤشرات أم اللغات النوعية للعلامات – تمهد فى النهاية لعرض غزير للروابط المتصلة بين ما هو فنى وما هو أيديولوجى فى ذات تشكيل حديث حقوق الإنسان. وتقع فائدة – بل وقيمة – ذلك الحديث فى نشر هذا الفرق بطرق تمهد لمعايير المحاسبة الفورية. وربما يجد نشاط حقوق الإنسان الأساسية – وباستحسان – فى هذا الخطاب الفنى ترسانة أكبر من أسلحة الضعفاء. وفى الوقت ذاته، فإن حديث القياسات يحتاج لترجمة إلى لهجات حقوق الإنسان العامية والشعبية .

وحتى مع ذلك، فإننى مازلت لا أدرك كيف بإمكان علمية حقوق الإنسان – بعد كل ذلك – أن تيسر الآفاق المستقبلية الجديدة لحقوق الإنسان. أقول ذلك؛ لأن العلمية فى مجالات أخرى (كما نشير فى الفصل الثامن) تروج حاليا لبعض نظم التفريق المثير للاستياء بين العلوم الصحيحة والعلوم البالية. ولا أعلم تماما هل نمو العلمية فيما يتعلق بحديث القياس سيخلق على الفور نظاما يعتبر الأساليب الشعبية والنشطوية لقياس أخطاء ومواطن ضعف إنتاج حقوق الإنسان علوما بالية .

---

(٣٦) على سبيل المثال، معدل وفيات الرضع وصحة الأم والأمية والتعليم الأساسى ومؤشرات الفقر المدقع .

(٣٧) على سبيل المثال، الدخل القومى والمدخرات ومؤشرات الإنتاجية الصناعية والزراعية .

الفصل الخامس

نقد الحقوق

سياسة الهوية والاختلاف

١- بعض الملاحظات المهمة بشأن الانعكاسية :

فى أعمال الحياة الفردية والمجتمعية، يكون علينا أن نتأمل الخيارات والقرارات التى نتخذها أو ربما أخذناها بالفعل، ثم نراجعها فى سياق الظروف التى نواجهها والفرص التى نمتلكها والقدرات التى نطورها. ويشير التأمل أو الانعكاس هنا إلى نوع حكيم من استعادة الأحداث الماضية أو استعراضها وإلى قدرة على التقييم لسلوكنا ومراجعة خياراتنا. كما أن هذا الانعكاس يقودنا لدى ربط أو تقييم سلوكنا الحالى أو ارتباطنا بالعالم الذى نمثل جزءا ضروريا منه على الأقل بمعنى أننا نعيش فيه وبكوننا فى حوار تأملى أو انعكاس مع الموقف الذى نكون فيه[١]، كيف نتأمل ظروفنا وقدراتنا وخياراتنا ؟ وإلى أين نذهب فى حياتنا الواقعية بقوى تأملنا ؟ وإلى أى حد بالفعل لدينا الرغبة فى تطوير هذه القوى ؟ تظل كلها أسئلة كبرى ومفتوحة[٢]، كما أنه ليس

---

(١) D.A. Schon (1983) 242 .

(٢) على سبيل المثال، نحن باعتبارنا بشراً نتنازل عن قدراتنا الفردية والجماعية على الانعكاس لقوة أكبر أو لكيان خارجى : الله أو لقوة كونية عليا ما أو لمجموعة مشكلة من شخصيات لها بريقها أو لمؤسسات مثل الدولة وعمليات الإنتاج والتبادل والاستهلاك الذى تمثله الأسواق والهويات التى تنتجها الثقافة أو الهيمنة أو التاريخ .

من الواضح أن قوانا وقدراتنا التأملية أو الانعكاسية تظل دوما أدواتية من حيث علاقات الوسيلة بالغايات التى نختار السعى لتحقيقها. كما أن الخيار والفعل العقلانيين لا يخدمان بالضرورة المصالح والطموحات الغيرية. وبهذا المعنى يجوز للمرء أن يرى التأمل أو الانعكاس من حيث التفكير الحسابى مضاداً للتفكير الوسطى(٣).

إن قدرة الانعكاس ذاته تظل مشكلة متعددة الأوجه فى النظرية الاجتماعية العليا وتسمى بالانعكاسية. ولهذا المفهوم قصص تاريخية عديدة(٤).

وبأحد المعانى، تتضمن الانعكاسية، بل وتستلزم ممارسات الشك الراديكالى وعدم الأمان فيما يتعلق بمصادر قدرتنا على معرفة وفهم العالم وقوانا التى تساعدنا على العمل فى إطار هذا العالم. ونستكشف ذلك فيما يلى (وكذلك فى الفصل التالى) فى سياقات سرديات الكونية والنسبية واللا أصولية. وهذا النقد الانعكاسى يجعل أشكال الثقة – التى ربما يؤكد بها بعضنا مثاليات وقيم ولغات ومعايير وربما أسس حقوق الإنسان التى تتناول كونيتها – مفتوحة أمام عدم اليقين الراديكالى .

وبمعنى آخر، فإن الحديث المتعلق بالانعكاسية موجود فى لغات التحديث الانعكاسى الذى يشير لعمليات واسعة النطاق من التحول التاريخى العالمى(٥). وتتضمن الانعكاسية مفهومين – مرتبطين ببعضهما لكنهما مختلفان – متعلقين ببناء الذات فى المجتمع وإنتاج ما هو اجتماعى. وتشير الانعكاسية الهيكلية أو المؤسسية إلى استخدام معلومات عن ظروف النشاط وسيلة للترتيب وإعادة تحديد ماهية ذلك النشاط(٦). وبعبارة أخرى، تتألف هذه الانعكاسية من حقيقة أن الممارسات الاجتماعية

---

(٣) بالمعانى التى يوفرها . Martin Heidegger (1996)

(٤) لنظرة مشوقة، طالع : . Martin O'Brien, Sue Penna, and Colin Hay (eds) (1999)

(٥) طالع على سبيل المثال : Ulrich Beck, Anthony Giddens, and Scott Lash (1994)

(٦) . Anthony Giddens, and Scott Lash in Back et al. (1994) 86

فى حالة اختبار وإصلاح مستمر فى ضوء المعلومات المدخلة عن نفس تلك الممارسات وهو ما يغير شخصيتها(٧).

وبهذا المعنى، فإن إنتاج واستهلاك أو نشاط صنع حقوق الإنسان وممارستها هى بوضوح ممارسات اجتماعية. والممارسات الاجتماعية التى لا تعد ولا تحصى لصنع حقوق الإنسان - سواء كانت إنتاجا يوميا أم غير اعتيادى(٨)، لأسس ومعايير وقيم حقوق الإنسان وعلى كل المستويات (الدولية والعابرة للقوميات والإقليمية والقومية) - تظل وبدون شك عملية انعكاسية. وفيما يتعلق بصنع حقوق الإنسان، تحدث الانعكاسية المؤسسية فى العديد من المواقع. وهناك سجلات مختلفة مذهلة عن هذا الأمر سواء فى منظومة الأمم المتحدة أم فى الحركات الشعبية .

وتتضمن الانعكاسية الذاتية فهما للذات كونها مفهومة انعكاسيا من الشخص من حيث سيرته(٩)، وهذا يظهر بوضوح قدرة إنسانية فريدة على التحول إلى مادة للذات لتكون فى آن واحد موضوعا (مراقبا) ومادة (خاضعة للمراقبة)(١٠)، وفى هذه البنية المزدوجة التى غالبا ما يشار إليها فى التأملات الفلسفية بشأن حقوق الإنسان - ومنها ما برز أخيرا من جانب ميشيل فوكو Michel Foucault - نجد أن حقوق الإنسان تقرر ذاتها كما أنها تخضع للتقرير(١١).

---

(٧) Anthony Giddens in (1990) 38.

(٨) فرق العمل هذا يشير إلى أشكال تميل أكثر إلى الروتينية مقارنة بإنتاج حقوق الإنسان الاستثنائى. وربما نختلف فيما يتعلق بمبررات إسناد الإنتاج إلى فئة أو لأخرى. غير أن معظمنا سيوافق - على سبيل المثال - على أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ينتمى إلى النوع الاستثنائى مقارنة بالكثير من توابعه. ولا أطور هنا مزيدا من الأمثلة.

(٩) Anthony Giddens (1991) 53.

(١٠) Peter Callero (2003).

(١١) ما هى ؟ وبأى ترتيب فى قائمة الأولويات يمكن وضعها ؟ تبقى أسئلة صعبة. ولتحليل حديث، طالع : Martha Nussbaum (2000).

إذا تشكل المراقب (أفرادًا أو جماعات) بالحصول على حقوق تخدم بصفته مخابئ للمادة الأساسية أو لإرضاء حاجات إنسانية غير مادية، فإن هذا الامتلاك للحقوق (مثل القوى والقدرات والتخويلات) يحول المراقب لحقوق إنسان إلى خاضع للمراقبة فى إطار الهياكل السياسية والقضائية للحكم. وبعبارة أخرى، يكون حامل حقوق الإنسان فى ذات الوقت فى وضعية حامل لمسئوليات حقوق الإنسان التى يحددها النظام القضائى والسياسى المفترض. والممارسات الانعكاسية لمقاومة الهيمنة تظل كذلك وبازدياد موجهة لحقوق الإنسان. وهذا بدوره يشير إلى أن مصادر الذات ستصير وبازدياد مشربة بحقوق الإنسان. كما أن الذوات الإنسانية - وبازدياد أيضا - تميل إلى أن ينظر إليها بشكل بارز على أنها ذوات لحقوق الإنسان .

إن تشكيل الذات كذات باعتبارها ذاتًا الإنسان يستلزم احتفاء بمنطقيات لغات حقوق الإنسان والمنطقيات المحاذية لها على حساب اللغات الأخلاقية للواجبات والعناية. وهذا يدعو لقياس عادل للقلق[١٢]. غير أن القليلين منا ربما يتساءلون من منطلق أخلاقى عن فئة الجرائم ضد الإنسانية التى تصادر الحقوق الإنسانية للآخرين فى أن يكونوا بشرا متمتعين بحقوق إنسانية أساسية. وكذلك فإن حركات حقوق الإنسان المعاصرة مطمئنة لعقيدة أساسية أو افتراض أساسى بأنه لا يمكن سواء للأفراد أم الجماعات أن تنكر حقوق الإنسان. كما أن مفاهيم تقرير المصير التأسيسية لا تمتد لتخويل بيع الذات فى إطار عبودية جنسية أو فى موقف شبيه بالعبودية .

ثانيا، تعقد الانعكاسية الذاتية بناءات الهوية؛ لأنها تنتشر وتبارى أشكال ولغات أسس ومعايير وقيم حقوق الإنسان المعاصرة. وخيار الانتماء لمجتمع مؤمن يستلزم سلسلة كاملة من ممارسات الهوية أو تحديد الهوية. وهى الممارسات التى تنمو على مناشدات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للممارسة والتمتع بالحق الإنسانى فى

---

(١٢) طالع : Upendra Baxi (2003) ونوع الأدب المذكور به .

حرية الالتزام بما يمليه الضمير وحرية الدين. لكن فى ذات الوقت تقيد تلك المجتمعات نطاق الحقوق التى قد يمارسها أعضاء المجتمعات المؤمنة. وبالفعل ربما يبارى المؤمنون والمؤمنات أشخاصا آخرين لديهم الحقوق فى الحرية، كما هو موضح فى الخطاب المتعلق بالحقوق الإنجابية للمرأة. وهكذا فإن الكثير من التقاليد الدينية ترتبط ببعضها انعكاسيا لتجميد المفاهيم المهيمنة لاشتهاء أفراد الجنس الآخر المتعلقة بالارتباط الإنسانى من خلال تفاسير منوعة ومكثفة لنصوص كتاب مقدس .

ثالثا، إن نشوءات التشكيل الذاتى لحقوق الإنسان الفردية والجماعية يتم عندما تكتسب ممارسات الانعكاسية الذاتية لفئات الأشخاص منعدمة الحقوق شكلا اجتماعيا محددا وديناميكية تاريخية. مثل هذه الممارسات تكتل الانتهاك المنهجى للإنسان وحقوقه وتحوله إلى قصص تاريخية من الانتهاك والأذى يتم التعريف بها ومشاركتها جماعيا .

وتحتج هذه القصص التاريخية - كما تشير حركات الطبقة العاملة - على التعبيرات الهيكلية والتصادفية عن انتهاك الإنسان وحقوقه، رغم أن هذا الفرق غير محدد إلى درجة كبيرة. وبذلك تصير الذات الفردية منعدمة الحقوق لأحد العمال بؤساً كونيًا لذوات أبناء الطبقة العاملة، وهو ما يستدعى حينئذ نضالات تاريخية من أجل تجمعات تعبيرية عن التحول تنطوى على تطبيقات عملية انعكاسية متشددة ذات صلة بحقوق الإنسان. وفيما يبدو أنه تناقضا حادا، فإن مجتمعات سوء الحظ التى تشكلت نتيجة لسياسات الدول تنشأ من وضعها فيما يسميه ألريتش بيك Ulrich Beck مجتمع الحظر العالمى. غير أن ضحايا بوبال وتشيرنوبل وأجونيلاد يرون أن مآسيهم كانت ظلما لا سوء حظ. وتناضل أشكال انعكاسية حقوق الإنسان بجدية من أجل رسم خطوط واضحة بين سوء الحظ والظلم .

رابعا، وبطريقة مماثلة، وفى لحظات تاريخية محددة تبدأ ممارسات الانعكاسية الذاتية الفردية والجماعية فى البحث عن، بل والإطاحة بأنماط الهيمنة الاستعمارية والعنصرية الصادرة عن الآخر غير الأوروبى. وتثبت هذه الممارسات على الفور ويطرق

متنوعة حق شعب ما فى تقرير مصيره وفى السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية أو الحق فى الحصانة ضد الأشكال التاريخية للاستعمار والحق فى أن يعامل باعتباره إنسانا له كامل الحقوق الإنسانية بغض النظر عن مكان نشأته أو عرقه أو جنسه أو دينه .

خامسا، ليست كل الممارسات الانعكاسية الموجهة لحقوق الإنسان دليلا على جدل المقاومة أو الخلاص. وبعبارة أخرى، لا تجعل كل الممارسات الانعكاسية أنماط القوة المهيمنة ذات إشكالية. غير أن بعض تلك الممارسات يقوم بذلك الدور. وفى كثير من الأحيان، ربما نقول فى لحظة وضوح الفكر - التى تحدث عنها ميشيل فوكو Michel Foucault - إن تلك الممارسات ترقى إلى مجرد المقاومة التى تغير اللاعبين لا قواعد اللعبة. وعلى النقيض، نجد أن ممارسات النضالات هى فقط التى تتبنى الهجمات هدفًا رئيسيًا لها ضد مؤسسة ما تشكل قوة أو جماعة أو صفوة، لا بصورة مكثفة، لكن بصورة تكنيكية وضد أحد أشكال القوة[١٣].

وإجمالا، نحن بحاجة لتقصى أثر القصص التاريخية واستكشاف الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان، على أن يكون ذلك على نقاط تقاطع متعددة من انعكاسية الذات المؤسسية أو الهيكلية. وهذه مهمة هائلة أتناولها هنا بحكم الضرورة وبنمط روتينى. ويتسم نموذجا حقوق الإنسان الحديث والمعاصر اللذان وصفا فى الفصل الثانى بأعمال انعكاسية. غير أن صنع حقوق الإنسان الحديثة وفر بالأساس قواعد خبرة سياسية لهيمنة الشعوب غير الأوروبية وعدم صنع قاس لعوالم حيواتهم التى كانت معيشة قبل التمثيل أو التحليل الانعكاسى. وأنتجت الانعكاسية المؤسسية ممارسات وجهت نحو تشكيل ذات ليبرالية مشربة بفكرة حقوق الإنسان فى المدينة العاصمة أو بانعدام تلك الحقوق فى المستعمرات .

(١٣) Foncault (2000) 331 .

وفى المقابل، توفر الانعكاسية المصاحبة لإنتاج حقوق الإنسان المعاصرة نطاقا جديدا تماما للتعلم الاجتماعى (والموجه لحقوق الإنسان) المتعلق بالقوة والمقاومة والنضال. وهى إجمالا توفر كذلك بعض المواقف المحددة المأمولة بالنسبة لأساليب لعب السياسة، ربما لأن المرء قد يأمل فى أن تظل ممارسات ومفاوضات الهيمنة مركبة بالضرورة بفعل بعض اللجوء إلى لغات ومنطقيات حقوق الإنسان، سواء كانت مأسورة بشكل كامل أم غير مأسورة بالفروق بين السياسة القائمة على المصالح أو القائمة على القيم، التى تعقد الخطاب المتعلق بالأيديولوجية .

ويكون التخيل أو التصور مهذبا أو منضبطا بفعل الوعى باثنين من الحقائق العمياء المتعلقة بأشكال إنتاج السياسة ذات التوجه نحو حقوق الإنسان المعاصرة. أولا، بينما تولد عمليات التعبير عن حقوق الإنسان لغات لتلك الحقوق وللحريات السياسية، فهى كذلك توفر فرصا انعكاسية لممارسات الحكم الرافضة للحقوق. وفجأة تقر القوى والميول السياسية بحقوق الإنسان الشاملة كما تمنح بالزيادة وسيلة ونطاق هدم ذات الحقوق باللجوء إلى مبررات تعتمد على نفس اللغات[١٤]. وحقا، فإن التوسل بلغات حقوق الإنسان والحريات الأساسية فى إطار أعمال سياسة حقوق الإنسان غالبا ما يرتد إلى صاحبه كما تؤكد تقارير صدرت عن لجنة مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة ولجنة اللورد بوتلر البريطانية[١٥].

(١٤) وهكذا، على سبيل المثال، يكون تعليق الحقوق المدنية والسياسية مبررا بخدمة السعى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وحالات الطوارئ تبرر تعليق حقوق الإنسان لاعتبارات الأمن الجماعى. وعلاوة على ذلك، يخلق الوباء الأخير المتعلق بانتهاك حقوق الإنسان بسبب الحرب على الإرهاب بعض أشكال انعدام حقوق الإنسان الجديدة والمتعذر إصلاحها .

(١٥) تشير الاثنتان - ولو بأساليب مختلفة - إلى أنه لا يمكن محاسبة أى فاعل محدد معتمد على نظام سياسى فيما يتعلق بالأكاذيب المبررة لوجود أسلحة الدمار الشامل التى كانت سببا وحيدا تم سوقه فى غزو تحالف دول الإرادة للعراق.

ثانيا، إن الصياغة اليومية لتعبير نص معقد ومتناقض ومتعدد الطبقات عن أسس ومعايير حقوق الإنسان يمهد السبيل لعمليات إعادة تعريف متواصلة تتعلق بالمواجهة بين الانعكاسية المؤسسية والذاتية. وتتضمن الانعكاسية الذاتية فى عصر حقوق الإنسان تطبيقات عملية ثنائية الاتجاه تنشأ خلالها الذات بوصفها كائنًا فى شكلين أحدهما مقيد ومهيكل (نحن) والثانى له استجابة مرنة ومطيعة وخلاقة (أنا)(١٦). وتظل حالتا (أنا) و (نحن) المنتجتان من أسس ومعايير وقيم حقوق الإنسان معرضتين لتهديد من أنماط غير محددة للممارسات الانعكاسية إلى درجة تثير الارتباك .

ولا تظل كل أنساق الإنتاج اليومى لقيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان انعكاسية ببلاغة. وعلى خلاف ذلك، سيبقى إنتاج حقوق الإنسان - أو إنتاج السياسة - بوضوح أو حتى بشكل مثير للعجب تعصف به الأزمات. وبالفعل هو يحتاج لإبداع نشطوى كبير لكشف انعكاسية الهيمنة التى تلزم - على سبيل المثال - المفاوضات بشأن المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف، خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار، التى هى بوضوح تتاجر فى حقوق الإنسان (طالع الفصلين الثامن والتاسع). وتنتج الانعكاسية المؤسسية فى كثير من الأحيان "انعكاسية من أعلى". وهى انعكاسية تسمى حينئذ مهاما تاريخية تواجه "الانعكاسية من أسفل"(١٧). والأخيرة غالبا ما تستدعى التفكير المتأنى للعامة وتحتج على تيسير إسقاط بعض ممارسى السلطة الذين يعيدون. ويتنوع. إنتاج هياكل انعدام حقوق الإنسان. والسؤال الذى قد يطرح هنا - رغم ذلك - هو : هل انعكاسية حقوق الإنسان من أسفل تحول فقط اللاعبين فى اللعبة أم أن أثرها يمتد كذلك إلى قواعد اللعبة ذاتها ومفاهيم اللعب واللعبة ؟ الخلاصة هى أن أيا من المفهومين ليس قائما بذاته تماما. وبعبارة أخرى، فإن الانعكاسية الذاتية المقاومة غالبا

---

(١٦) Peter Callero (2003).

(١٧) Laurence Cox (1999). طالع كذلك : Paul Bagguley (1999) 65-82 and Balakrishnan Rajagopal (2003).

ما قد تخدم غايات الهيمنة (سياسة حقوق الإنسان) كما قد تخدم (من خلال السياسة من أجل حقوق الإنسان) غايات التحول فى الأساليب أو فى نمط الحكم .

وعلاوة على ذلك، تؤشر الانعكاسية لمارسات سياسة إنتاج حقوق الإنسان التى تقسم العرف والحقيقة إلى مجموعتين. وليس بالضرورة أن تؤدى كل قيم حقوق الإنسان، التى بنيت بفعل الإنتاج اليومى لحقوق الإنسان، مباشرة إلى أسس معايير فعالة. كما أنه ليس بالضرورة أن تخدم تلك الأسس والمعايير غالبا وبشكل كامل القيم التى تم تثبيتها. وهذا يتضمن علاوة على ذلك الروتين اليومى المتعلق بتفسير المواطن وتفسير القضاء. وهى الأنماط التى تشير فى كل مكان إلى حياة خاصة بهم. وبغض النظر عن مدى العناية بها، تبقى المعانى الفعالة لأسس ومعايير حقوق الإنسان، وكذا نطاق التعهدات المدان بها، معرضة لجدال لا محدود يفضى لنضالات داخل مجتمعات التأويل التى لاتكون دائما مجتمعات قوة. وحقا، هناك حقيقة اجتماعية عالمية لافتة للنظر وذات صلة بتطور حقوق الإنسان، ألا وهى أن مجتمعات المعاناة الضعيفة نسبيا تدعم ادعاء بأنها كانت وراء أول عمل تاريخى فى مجال حقوق الإنسان .

٢- التبارى على الأشكال :

وعلى أى حال، تبقى تشكيلات عناوين ومضامين ونطاق عمل حقوق الإنسان والالتزامات محل نزاع تنمو عليه قوة السياسة من أجل حقوق الإنسان بحذر وبضجر.

وتتسم السياسة من أجل حقوق الإنسان بالتنوع الاستثنائى (كما أشرنا جزئيا فى الفصل الثالث) خاصة عندما تسعى المجتمعات المستضعفة للمطالبة بشراكة على قدم المساواة مع الفاعلين التابعين للدولة فيما يتعلق بإنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان وبمستقبل ذلك الإنتاج. وهذا يوفر دفعا أساسيا لفحوى ومسئولية التفريق الذى طرحته بين شكلى سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل تلك الحقوق. كما

توفر السياسة من أجل حقوق الإنسان العديد من أشكال النقد المتشبعة لسياسة حقوق الإنسان على العديد من المستويات أولا، يختلف البعض على نمط حقوق الإنسان ذاته وإضفاء وصف الكونية عليه. وثانيا، يحتدم الجدل فيما يتعلق بعدالة حقوق الإنسان. ثالثا، ربما لا يستطيع المرء أن يفهم بشكل كامل أن أنماط حقوق الإنسان يقابلها انعدام حقوق الإنسان. رابعا، يختلف النقاد على تصنيف حقوق الإنسان والتبرير الضمنى للتقسيم والتسلسل الهرمى لتلك الحقوق. خامسا، تقف بعض ممارسات السياسة من أجل حقوق الإنسان على النقيض من تنوعات الأسس الجوهرية لحقوق الإنسان التى تؤكد أن مفهوم الإنسان ذاته يدخل فى عملية إعادة تعريف متواصلة. وهذا بذلك يثير موضوعا رئيسيا هو الهوية والاختلاف. وتؤكد بعض أشكال السياسة من أجل حقوق الإنسان مسألة الهوية والبعض الآخر يضفى على الحق الإنسانى ميزة أن يكون ويظل مختلفا. سادسا، السياسة من أجل حقوق الإنسان فيما بعد الحداثة تستدعى فكرة تدمير احتكارات السرد خاصة القدرة على تثبيت سرديات التقدم. ويعرض الفصل الحالى باختصار لبعض نواحى هذا الجدل .

رغم أن كونية حقوق الإنسان تمثل موضوعا رئيسيا لنظرية عميقة الجدل (وهو ما سنطرحه ببعض التفاصيل فى الفصل المقبل)، فإن أشكال النقد المعاصر تبقى غافلة بدرجة غير كافية عن ذات فكرة الشكل وأنماط إنتاجه. وتوجه المخاوف البراجماتية الانتباه غالبا نحو المضمون الافتراضى لحقوق الإنسان لا شكل تلك الحقوق. لكن المضمون يظل واضحا فقط فى إطار بعض الجهود العامة والخاصة والتاريخية للممارسات التكوينية التحولية[18].

---

(١٨) إن مفهوم الشكل أساسى بالنسبة لماركس . Marx طالع : Georg Luckas (1971); Fredric Jameson (1981); J.M. Bernstein (1984) and Bob Fine (2002) . واستحضر هنا التحليل الموضح فى Gerog Simmel (1959)، خاصة فى المقال الذى كتبه : R.H. We ingart-ner (1959) .

وتشجع هذه الممارسات التشكيلية جهدا تحوليا يتم فيه تركيب عناصر متنوعة فى وحدة واحدة تظهر من خلالها المضامين المشكلة فى علاقات حاسمة مع بعضها البعض[١٩]. وبذلك توفر الممارسات التشكيلية نقطة دخول إلى المضمون المشكل لدرجة أنه يكون للمضامين معنى فقط فى إطار الشكل. وبذلك تكون طبيعة التغلب على الانفصال المنعزل لأجزاء الشكل أمرا أساسيا ومركزيا بالنسبة لمفهوم هذا الشكل[٢٠]. ويشكل كل شكل أو نمط أسلوبا مختلفا للنظر إلى المضامين، كما أنه يستغل نوعا مختلفا من المبدأ المنظم[٢١]. غير أنه، وكما أظهر ماركس Marx، تكون العلاقة بين الشكل والمضمون محيرة ومعقدة ومتأزمة[٢٢]. وعلاوة على ذلك، ربما تكون بعض الأشكال خادعة لكن فى الواقع تظل كل الأشكال متغايرة الخواص أو العناصر لدرجة يتعذر الحد منها[٢٣].

وحتى هذه الخلاصة العاجلة ينبغى أن تمكننا من تصور أن نفس مفهوم حقوق الإنسان يستتبعه نطاق واسع من الممارسات التشكيلية أو الانعكاسية. وتنتج بعض تلك الممارسات قانونا ملزما (ما يطلق عليه القانون الغليظ لحقوق الإنسان سواء كان قانونا عرفيا أم معتمدا على معاهدة)، بينما ينتج البعض الآخر أسسا طموحة (أو ما يطلق عليه القانون الناعم فى شكل إعلانات ومواثيق لحقوق الإنسان). وبالمثل، تنشأ

---

(١٩) . Weingartner (1959) 33 at 40, 50

(٢٠) . Weingartner (1959) 41

(٢١) Weingartner (1959) 78, and 41-3 على التوالى .

(٢٢) كما هو الحال، على سبيل المثال، مع شكل العمالة الحرة الذى يحمل فى مضمونه جملة متنوعة من القيود على الحريات .

(٢٣) طالع النص التالى فى Karl Marx and Fredrich Engels (1970) Part 1, 53 : " كل الصراعات داخل إطار الدولة : الصراع بين الديمقراطية والارستقراطية والملكية ؛ والنضال من أجل كسب امتيازات وغيرها، هى مجرد أشكال خادعة تتم من خلالها صراعات أخرى حقيقية بين مختلف الطبقات".

الفروق بين الحقوق المدنية والسياسية، من جانب، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من جانب أخر، بسبب اللجوء إلى نوع مختلف من المبدأ المنظم. وهو نفس ما تفعله الممارسة التقليدية التى تصف الأجيال الأولى والثانية والثالثة لحقوق الإنسان. ويظل مجمل تنويعات أشكال حقوق الإنسان حاضرا، خاصة بصورة تصارعية، سواء كانت تلك الأشكال عامة أم مجردة أم ذات خصوصية تاريخية .

وما يعرفه ويسميه التابعون لإيمانويل كانت Immanuel Kant - القدامى والجدد - فكرة تنظيمية للكرامة الإنسانية يمثل الشكل الأعم والمجرد لحقوق الإنسان الكونية الذى يوحد التنوع اللامتناه لطرق الكينونة الإنسانية مع المفهوم المجمل الذى يلزم بالمساواة فى احترام ومراعاة كرامة وقدر كل بنى البشر. وعند هذا المستوى، يكون من المنطقى تماما القول بأن حقوق الإنسان غير قابلة للانقسام ومترابطة ولا متناهية وكونية. والحقيقة المقررة أو البديهية تعمل على توليف عناصر عديدة وجمعها فى كيان موحد إلى حد ما من أول لحظة لتبنى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إلى كل ما يدهش من نتاجات ذلك المتنوعة. وهنا، كما قد يقول جيروج سيمل Gerog Simmel، يوفر الشكل ذات قاعدة الخبرة[٢٤]، حتى عندما يصف بعض النقاد لحقوق الإنسان المعاصرة هذا الشكل بأنه مخادع، كما سنرى لاحقا فى هذا الفصل الحالى .

والكثير من ذلك يمكن قوله فيما يتعلق بأشكال حقوق الإنسان ذات الخصوصية الإنسانية، التى تكون دائما فى حالة جاهزية ورضاء عام لتسميتها والاعتراف بها باعتبارها حقوقًا مدنية واجتماعية واقتصادية وثقافية. وللتأكيد هنا، فإن مشهد المضامين يظل قابلا للإدراك فقط بالإشارة إلى خصوصية الممارسات التشكيلية .

---

(٢٤) طالع : . Weingartner (1959) 41

وتمنح تشكيلتا حقوق الإنسان شكلا يمثل الفكرة التنظيمية للمراعاة والاحترام على قدم المساواة لكل بنى البشر. غير أن هذه الممارسات التشكيلية تستلزم الآن نوعا مختلفا من المبدأ المنظم يقسم حقوق الإنسان بطرق تجعل مضامينها غير قابلة للقياس (بنفس الوحدات) فيما بينها. ويسعى المبدأ المنظم - الذى يكشف على وجه الخصوص عن أشكال مجردة للحقوق المدنية والسياسية - لحكم العلاقات بين المواطنين (والأشخاص الذين يشملهم السلطان القضائى للدولة) ومجتمعات وشبكات الحكم المنظم سياسيا (بما فى ذلك الأشكال التابعة لدول أو لعدة دول أو تتجاوز الدول). والمبدأ المنظم الفعال لهذا الشكل هو مفهوم الانتهاك المحظور أو غير الجائز الذى يصاحبه تنفيذ أو إصلاح فورى. وعلى النقيض، فإن الأشكال المجردة - خصوصا - للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية هى أشكال موجهة لتلك المجتمعات والشبكات فقط من حيث التنفيذ التقدمى لتلك الحقوق، حتى إذا أعيد صياغتها فى صورة التزامات بالاعتراف والاحترام والترويج والحماية .

وبعبارة أخرى، فإن المبدأ المنظم لهذين النموذجين من حقوق الإنسان ينشئ وياتساع الاختلافات بين توكيد بعض الاحتياجات الأساسية (المادية وكذلك غير المادية) باعتبارها فروضًا لا سبيل لتجاهلها وينبغى التعامل الفورى معها، وبعض الاحتياجات الأساسية الأخرى التى يستلزم مراعاتها فى مستقبل إنسانى جماعى ملتبس. إن الحرمان من الكرامة الإنسانية الأساسية (المراعاة والاحترام على قدم المساواة) من خلال ممارسات التعذيب التى يرتكبها مسئولو الدولة تظهر فى شكل الحقوق المدنية والسياسية لحظيا انتهاكًا محظوراً للإنسان وحقوقه. وفى المقابل، فإن الحرمان من الحق فى المأكل والملبس والسكن يظهر فى الشكل الثانى، ليس بمصطلح التعذيب، لكن بمعنى الإخفاقات فى إدراك تقدم. ويثير هذا البناء المقسم لحقوق الإنسان غضب النقاد المعاصرين الذين يصرون على الترابط العميق بين الشكلين (بخطاب عدم القابلية للتجزؤ أو التحول إضافة إلى كونية تلك الحقوق). إن خطاب حقوق الإنسان، من ناحية، يوفر بذلك شكلا غليظا ذا علاقة بعلم الوجود، ومن ناحية أخرى، يظل غير متجانس إلى حد يتعذر إصلاحه، وكذلك غير مستقر.

ويظل مهما كذلك الاعتراف بأن كل هذه التصنيفات المعلن عنها بشأن حقوق الإنسان المعاصرة (مثل الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وما يطلق عليه الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان، وما يرتبط بها من أشكال وصيغ) تدين كثيرا للقصص التاريخية لممارساتها التشكيلية ولما يتحد معها من ممارسات الأيديولوجية. وعلى مستوى الذاتية السياسية المشكلة بحقوق الإنسان – لكن مازالت انعاكسية – تكون مهمة النقد هى تحليل المنطوقات التاريخية المعقدة لتلك الهياكل التى تنتج نصوصا منوعة لحقوق الإنسان[٢٥]. وعلى مستوى الأيديولوجية، يتحول الصراع إلى الطرق التى تولد بموجبها الأنواع المختلفة للمبادئ المنظمة أشكالا لحقوق الإنسان[٢٦]. ويظل على المحك فى خضم ذلك كله بعض الأسئلة الأساسية المتعلقة بتكوين موضوع حقوق الإنسان الذى يفتح الباب لقلق بشأن تشكيل الذات والهوية والاختلاف. وعلى مستوى انعكاسى، يثير ما سبق كله مسائل متعلقة بعدالة الحقوق، التى سنتحول إليها أولا باختصار.

٣- عدل/ عدالة حقوق الإنسان :

بهذا التعبير الروائى والقابل للجدل والاستفزازى بعض الشيء، آمل الإشارة للممارسات الانعكاسية التى تنتج حوارا متعلقا بالسمات المميزة للعدل أو عدالة أسس ومعايير حقوق الإنسان القائمة بالفعل، وذلك بأساليب تتصارع مع قيمها الضمنية. ولا يعتبر كل فرد أن كل أسس ومعايير، بل وقيم، حقوق الإنسان والتأويلات المهيمنة ذات

(٢٥) يوفر Terry Eagleton (1976) 44-5 تحليلا للنمط الأدبى للإنتاج داخل إطار النمط العام الذى مازال يمكن تطبيقه بحسم على سياسة قراءة حقوق الإنسان.

(٢٦) مثل المفاهيم التحررية البورجوازية المعارضة للمفاهيم المجتمعية. وكلا النوعين من المفاهيم يقف ضد الأشكال المجتمعية للدولة سابقا وبعض المجتمعات الاشتراكية التى هى فى الواقع مازالت قائمة، إضافة إلى تلك المجتمعات التى تخوض غمار تحول ما بعد الاشتراكية .

الصلة، عادلة. وأرى بأن المفاهيم المتنافرة للعدل تلعب دورا مهما في نشوء وتطور الشكل التاريخي الانعكاسي - على وجه الخصوص - لحقوق الإنسان. وربما ترتبط تلك المفاهيم بجوهر الحقوق(٢٧)، أو بعدالة الإجراءات التي تم تبنيها لدى اللفظ أو التعبير عن قيم حقوق الإنسان(٢٨)، أو حتى بالاستجابات العادلة الملائمة التي ربما تؤدي إلى حالة خرق أو انتهاك(٢٩).

ويقع السقوط في نقد الممارسات التشكيلية لحقوق الإنسان على مستويات عدة. أولا، يشير بعض النقد المعاصر لحقوق الإنسان إلى ظلم متعلق بقلة احترام الاختلاف. وأخطأ الإعلان العالمي الأصلي لحقوق الإنسان عندما أعاق إدخال مسألة

---

(٢٧) لتحليل ثاقب، طالع : . Alan Norrie (2000) على مستوى أكثر دنيوية، ربما يسأل المرء : هل الحق في حماية سلامة حياة الإنسان يمكن التساهل بشأنها مقابل الاعتراف وإعادة تأكيد حقوق المرأة الإنجابية ؟ وبأي طرق يمكن تسوية عقوبة الإعدام إلى الحق في الحياة المنصوص عليه في الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبروتوكول الميثاق ؟ وبأي أساليب يمكننا القول بأن أشكال القتل الرحيم - التي تتم بمساعدة طبيب لمصلحة المريض - تمثل انتهاكا لحق الإنسان في الحياة ؟ أي مفاهيم عدل يمكن أن تبرر رسم خطوط ساطعة بين حرية الخطاب والتعبير والحدود الناشئة من تجريم خطاب الكراهية ؟ وأي مفاهيم عدل للتعددية المعقولة يمكن أن تبرر دعاوى الاعتراف الكامل بالحقوق الإنسانية لتجمعات المثليين والمتحولين جنسيا أو للمظاهر العامة - غالبا متشددة - لحريات الضمير والعبادة واعتناق الأديان ؟

(٢٨) إن أدب حقوق الإنسان لا ينشغل كثيرا بسؤال أساسي : أي متطلبات للديمقراطية التداولية يمكن أن تمتد لنصوص إعلانات حقوق الإنسان والحريات الأساسية الكونية ؟ هل عدل إجراء صنع معايير حقوق الإنسان يسم المشاركة الديمقراطية بميزة فضيلة عليا ؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف يكون باستطاعتنا الحكم على الصنع الدولي لمعايير وأسس حقوق الإنسان بأنه عادل، خاصة وأنه يستبعد مشاركة الناس. كيف يمكن الحكم بعدالة مفهوم أن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أو ما يرتبط بها من كيانات دولية تمثل كل الشعوب ؟ هل سلطة تأجيل المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لأجل غير مسمى، وهي السلطة المنوط بها مجلس الأمن، عادلة، خاصة مع استمرار تمسك الدول دائمة العضوية بحق النقض (فيتو)؟ وهل استبعاد لجوء الأفراد - بداية - إلى المحاكم الدولية عادل ؟

(٢٩) كيف يجوز لنا تقييم - من حيث العدالة - بادرة التأجيل اللا محدود للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال أداة التنفيذ التقدمي؟

احترام التقاليد الثقافية والحضارية المختلفة على الممارسات التشكيلية لحقوق الإنسان (كما سنشير لاحقا)[٣٠]. ثانيا، وهى مرتبطة بأولا، إنه بسبب تنوع أساليب مفاهيم العدل عبر التقاليد الثقافية والحضارية، فالسؤال الدقيق هو : أى مفاهيم عدل ربما تبرز لدى إعلان حقوق الإنسان الكونية ؟ ولسنا فى حاجة لمن يذكرنا فى عالم ما بعد الحادى عشر من سبتمبر/أيلول بأن بعض المجتمعات (الدول) وأشباه المجتمعات السياسية المنظمة تبحث وبأساليب قاسية فى عدالة المفاهيم العلمانية لحقوق الإنسان ؟ ثالثا، وعلى أى حال، فإن ما يطلق عليه بصورة صحيحة المفاهيم العلمانية لحقوق الإنسان المعاصرة يحتوى على عناصر تولد خصاما. وإحالة الدين إلى عالم الترتيب الخاص للممارسات الانعكاسية الذاتية تقف على النقيض من مواقف النقاد فى مجال حقوق الإنسان الذين يواصلون التعبير عن أشكال هوية جماعية قائمة على الدين[٣١].

رابعا، تظل أسس ومعايير حقوق الإنسان الحالية جاهلة بعدالة التمثيل الشرعى[٣٢]. ولا توجد أساليب معروفة يمكن للمرء من خلالها الحكم على عدالة التمسك بالمبادئ الدستورية القائمة نتيجة لعدم وجود معايير معيارية تقودنا للوصول

(٣٠) الاحتفال بيوبيله الذهبى كان ملء السمع والبصر. ولن أقتبس هنا أى إشارة عن أدب اليوبيل .

(٣١) ونجد هنا على كفة الميزان أن المفاهيم المتناقضة للعدل تكشف عن أمور صعبة غير محددة المعالم. ما التبريرات الملموسة التى تحظر بداية وعلى سبيل المثال عمل وكالة إنسانية ذات مصداقية لدى اختيار المرأة المسلمة المتدينة للامتثال لتعاليم الشريعة ؟ وبصورة أعم، هل يجوز منح التبرير لوكلاء أخلاقيين مستقلين اختاروا إنكار حالة حقوق الإنسان والتفاوض بشأن حقوقهم وحرياتهم الأساسية بدعوى انتظار مكان أكثر أمنا لهم فى إطار أشكال الحياة فى الآخرة ؟ وبعبارة أخرى، كيف يجوز لهؤلاء الفاعلين التفاوض من أجل الخيار بين حياة علمانية حالية، علما بأنها لمرة واحدة ولمدة محدودة، وأنظمة الاعتقاد الدينية بوجود حياة دائمة فى الآخرة ؟

(٣٢) ينقل Hamma Fenichel Pitkin (1972) وصفا عميقا عن لودفيج فيتغنشتاين Ludwig Wittgenstein بشأن عدالة التمثيل التى ينبغى أن تمنح الجوهر فى بناء العلاقة بين لغات حقوق الإنسان والعدالة .

لذلك الحكم. كما أن الحق الإنسانى فى حرية اختيار أشكال الحكم (انتخابات حرة ونزيهة) - إن وجد هذا الحق - لا يتناول مسائل عدالة أساليب وصول المسئولين المنتخبين للسلطة العامة والسيطرة عليها. ولا توجد طريقة تمكننا من حقنا الإنسانى العميق فى الخيار - بناء على معلومات - بين نظام انتخابى فردى وأخر للتمثيل بقائمة نسبية. كذلك ربما يظل النطاق والقوة النسبية لمبدأ انتخابات حرة ونزيهة بعيدة تماما عن معرفة الوسيط عالى التقنية الخاص بإجراءات التصويت التى جاءت على سبيل المثال بحاكم ولاية تكساس جورج بوش إلى البيت الأبيض من خلال المحكمة العليا الأمريكية. كما لا توجد أى أسس أو معايير خاصة متعلقة بحقوق الإنسان تقودنا على نحو لا يخطئ إذا حدث نفس الأمر مع العدالة النسبية التى تختار أو تتفاوض بشأن أشكال الرئاسة الإمبريالية فى مقابل أشكال الحكم برئاسة مجلس وزراء .

خامسا، كيف يكون بوسعنا صياغة مفاهيم عادلة للأمن الإنسانى الجماعى ربما تبرر اختصار أو بالأحرى إلغاء الضمانات الدستورية لحقوق الإنسان ؟ ولا يحظر ميثاق الحقوق المدنية والسياسية (وما يرتبط به من أدوات حقوق الإنسان) على سبيل المثال إعلانات حالات الطوارئ حتى إذا كانت تهدف لتشريع القصر المعيارى لأى من تلك الحالات. غير أن الخبرة الدستورية المقارنة والسلطان القضائى يشيران لمبررات عديدة للانتهاكات التى يتعرض لها الإنسان وحقوقه باسم الأمن الإنسانى الجماعى .

سادسا، كيف يمكن لأى مرء أن يقيس بشكل كامل ويحكم على ملاءمة الممارسات الانعكاسية بالدساتير الوطنية بمقياس احترام مضامين أسس ومعايير حقوق الإنسان التى تم التعبير عنها دوليا ؟ ولأخذ مثال قاس، ما أساليب القول التى نملكها للحكم على دستور جنوب أفريقيا فيما بعد مرحلة الأبارتيد بأنه أكثر عدلا من نظيريه الفرنسى والأمريكى اللذين مر عليهما مئتا عام ؟ وأى مفاهيم عدل يمكنها تبرير نطاق حقوق الإنسان الذى تم التعبير عنه دستوريا ؟ وهل تعمل النظم الدستورية، على اختلافها، معانى الحقوق المدنية والسياسية بصورة عادلة ؟ وهذا السؤال ينطبق كذلك

على الهياكل الدستورية التى تبنى التسلسلات الهرمية لحقوق الإنسان. أتناول بعض هذه الأسئلة فى الفصلين الجارى والتالى .

سابعا، كيف يمكننا تقييم الممارسات الانعكاسية للحكم فيما يتعلق بشئون حقوق الإنسان بغض النظر عن مستوى التعبير عن تلك الحقوق ؟ أى مفاهيم عدل/عدالة يمثل جوهر سياسة الحكم فى حال بدت حقوق الإنسان حقوقا فى حالة صراع بغض النظر عن كيفية التعبير عنها[٣٣] ؟ ثامنا، وهذا هو السؤال الذى أعود إليه فى القسمين التاليين، كيف يمكننا الاقتراب - من حيث العدل/العدالة - من مشكلة إنتاج انعدام حقوق الإنسان ؟

إن مجرد إثارة مثل هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة ذات الصلة يزيد من تعقيد حديث وحالة وخطاب حقوق الإنسان. وأخاطر هنا بصفتى ناشطًا ضاق صدره من الانصراف عن أمر يطالب به لأقول إن الكشف ذاته عن تلك الأسئلة يشكل انحرافا أكاديميا عن المسائل الحقيقية. غير أننى أؤمن بأن مشكلة عدالة حقوق الإنسان المعاصرة تشكل أساس بعض الآراء النقدية الحديثة ذات الصلة بحقوق الإنسان، ومن ثم فهى تستحق اهتماما دقيقا .

٤- دول القانون الدولى وحقوق الإنسان :

لم تكن عقيدة وممارسة القانون الدولى أبدا بمنأى عن المخاوف المتعلقة بمشكلات الممارسات التشكيلية لحقوق الإنسان والهويات. غير أن تلك المخاوف ظلت فقط متعلقة

---

(٣٣) أى معايير عدل ينبغى أن تكون جوهر نظرية وتطبيق الحكم فى مواقف حقوق الإنسان التى تبدو فى حالة صراع ؟ متى يمكن تبرير القيد القضائى فى تفسير حقوق الإنسان ؟ وهل النشطوية القضائية البطولية فى تعدد أشكالها المقارنة هى فى غالب الأمر فضيلة ؟ وهل أسس ومعايير حقوق الإنسان القائمة تضع منهجيات ذات صلة بهذه الأسئلة وما يرتبط بها من أسئلة ؟ علاوة على ذلك، كيف يجوز لنا قراءة الأخلاقيات القانونية وتأييد فكرة المحاماة (التأييد العام) من حيث دورها فى صياغة سياسة وممارسة حكم عادل ؟

بالمنشـأ فيما يتصل بمهام بناء الهويات الجماعية لمجتمعات سياسية بأكملها. وكانت الذات التى يتعين بناؤها فى القانون الدولى الكلاسيكى هى ذات الدول ذات السيادة. وأدت المفاهيم الافتتاحية فى معاهدة ويستفاليا - المتعلقة بالقانون والنظام الدوليين - ست مهام (أو خدع).

أولا، تضفى أنانية جماعية على المجتمعات السياسية المستقلة المسماة دول ذات سيادة. ثانيا، وحسب التعريف، تصنف المناطق والجماهير الخاضعة على أنها غير قابلة لهذا الشكل من الأنانية. وليست كل الشعوب، لكن فقط المتحضرة منها، تمثل دور المراقب للقانون الدولى. أما بقية (الشعوب والمناطق والتقاليد) فتمثل الكيانات الخاضعة للمراقبة فى القانون الدولى[٣٤].

ثالثا، ظل توزيع الحقوق السيادية بالأساس (مثلما ذكر روبرت يانج Robert Young) مسألة مقتصرة على البيض. رابعا، رغم أن التمرد كان سببا فى ظهور أشكال من التشكيلات الابتدائية الجديدة والحملة الجدد للآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان، فإن هذا التمرد كان يواجه بتجريم شديد وعقوبات قاسية. خامسا، صنعت الحضارة ذاتها بشروط الغزاة الذين تغلبوا على قوى الطبيعة (الطبيعة العادية والطبيعة الإنسانية)[٣٥]. ويبدو أن الحضارات السابقة افتقدت القوة الثنائية للسيطرة على الطبيعة وبدت فقط فى صورة حضارات بالمجاملة؛ لأنها كانت دوما خاضعة للغزاة

---

(٣٤) ويبتكر القانون الإنسانى الدولى معياريا مجتمعات علاماتية من غير المقاتلين فى النزاعات المسلحة الدولية وحالات الحرب الأهلية التى ربما تبتعد عن وضعهم باعتبارهم عناصر تحت المراقبة، بل وتحمل بقايا حرجة من نقد لاحترام آدميتهم حتى فى أوقات الحروب والاعتداءات. وكذلك تكنولوجيا "عقيدة الإعلان" فى مقابل العقيدة التأسيسية للاعتراف بالدول والحكومات ثبت أنها متسعة بدرجة كافية للتصريح بأعمال تفسر التحول من متعرضين للمراقبة بصورة صرف إلى مراقبين للقانون الدولى. وكل ذلك يخلق تفاوتا يسمح بابتكار مواقع جديدة للمراقبين، إضافة إلى أشكال تأسيس الفكر الروائى .

(٣٥) طالع : Julius Stone (1966) 94-121، وأحدث منه : . Peter Fitzpatrick (1992, 2001) .

والمحتلين. وبذلك تكون الرأسمالية العالمية والحضارة مترادفتين. سادسا، لأن ما يطلق عليها اسم الدولة القومية هى بالأساس دولة متحضرة ارتبطت بنظام عال عابر للقوميات من المسئولية الأخلاقية التى عرفت بالعبء الذى تحمله الرجل الأبيض، والذى تحدث عنه الكثيرون من حكام وجيوش ومغامرين ومرتزقة ومبشرين وتجار وملوك(٣٦). وقد تأثر العديد من النقاد المعاصرون لحقوق الإنسان بميراث الذاكرة التى حملت جوانب مشكلة للقانون الدولى الحديث(٣٧).

وفى ذات الوقت، حقق العنف التأسيسى(٣٨). لعقيدة وممارسة القانون الدولى الحديث - على الأقل معياريا فى عالم ما بعد صلح ويستفاليا (النصف الأول من القرن العشرين) - الاعتراف بأن كل مجتمعات الأوطان المنظمة سياسيا التى تظل عرضة لمراقبة القانون الدولى ستحصل فى نهاية المطاف على المساواة فى السيادة. وتأكيدا، لا ينشأ هذا الاعتراف نتيجة لمنحة معيارية، بل نتيجة نضالات لا حصر لها من أجل تقرير المصير يقوم بها فئات ممن هم أدنى مرتبة فى كل مكان.

---

(٣٦) طالع السرد الشامل فى : . Robert Young (2001)

(٣٧) ومثال على ذلك، الدعوة الافتتاحية لفرانسيسكو دى فيتوريا Francisco de Vitoria المتعلقة بالحقوق الطبيعية للسكان الأصليين فى العالم الجديد. فهذه الدعوة تتخذ من تفسير الشك ما بعد الحداثى منطلقا لها. طالع تحليل أنتونى أنغى Anthony Anghie فى سياق نقد لـ : Peter Fitzpatrick (2001) . وقطعا، فإن قراءة فيتوريا باعتبارها نذيرًا للقصص التاريخية الناتجة عن نضالات تقرير المصير والخلاص من الاستعمار والعنصرية تنطوى على مفارقة تاريخية. غير أن تأويلات ما بعد الحداثة بشأن الغموض التأسيسى لفكره تظل كذلك قاصرة عند محاولة نبذها والكثير يمكن قوله فيما يتعلق بالمعاملة ذاتها التى لاقاها هوجو جروتيوس Hugo Grotius خاصة فيما تعلق بواجب تقليل المعاناة التى يمكن تجنبها لدى شن الحروب، حتى إذا كانت تلك الحروب عادلة، وهو ما يصب فى جوهر القانون الإنسانى الدولى. وقطعا، إنه لأمر مختلف عند كشف (مثلما حقق العمل المتسم بالمثابرة فى بذل الجهد لتشارلز ألكساندروفيتش Charles Alexandrowicz) حقيقة أن هذا الميراث ليس أوروبيا خالصا، وأنه نشأ نتيجة للتفاعل مع التقاليد الطبيعة فى أسيا وأفريقيا .

(٣٨) لهذا المفهوم طالع : . Jacques Derrida (2002) 228-98

كما يعلم جيدا طلبة القانون الدولى الجادون عذاب الانتقال من النظرية التكوينية إلى النظرية الإعلانية لاعتراف الدول والحكومات باعتباره دلالة على الارتباط بين الهوية والقوة الموجهة للسلطة العالمية. وتضع النظرية التكوينية لاعتراف الدول (التى يمكن للدول الجديدة التواجد تحت كنفها فقط فى حالة اعتراف الدول القائمة بها) الجهود المبذولة لتحقيق الجهود حق تقرير المصير محل اختبار. فهؤلاء الطلبة يعلمون تماما كيف تم بناء ثم تفكيك ثم إعادة بناء تلك الذات فى لعبة القوة العالمية المهيمنة[٣٩]. التى رافقها إضفاء للشرعية رغم ما سببته من بؤس هائل للإنسانية. وترى بعض القراءات - باعتبارها حقيقة وحيدة - أن تقرير المصير ما هو إلا دليل على قدرة الدول المهيمنة على تقرير الذات التى يكون لها حينئذ الحق فى تقرير مصيرها، أو هو إجمالا الحق فى الوصول إلى ذات مقرر مصيرها سلفا فى لعبة القوى العالمية المسيطرة. وفى ذات الوقت، تجعلنا مثل هذه القراءات غير قادرين على فهم الجدل بشأن تاريخ نضالات تقرير المصير فى حقبتى ما بعد الاستعمار وما بعد الاشتراكية. ورغم وضوح كل ذلك، فإن وثاقة الصلة الجدلية بالمذهب الكلاسيكى لمساواة الدول فى السيادة تظل حاسمة بالنسبة لأى فهم جاد للانتقال من أوائل عهد صلح ويستفاليا إلى أواخر ذلك العهد وما بعده فى النظم القانونية الدولية[٤٠].

---

(٣٩) طالع : (1993) Hurst Hannum الذى يعقد مقارنة فعالة بين تحفظ الهند المقيد لحق تقرير المصير المنصوص عليه بالمادة الأولى من الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، الذى قصر هذا الحق على الفئات الخاضعة لحكم أجنبى من جانب، وبين الرفض الألمانى لذلك والإصرار على إتاحة هذا الحق لكل البشر .وتنشأ حماسة الدول المتقدمة الساعية لتوسيع نطاق حقوق تقرير المصير من قدرتها الفريدة على تنظيم إحداث فقدان ذاكرة جماعى لبراعتهم الفائقة التى لا ترحم فى قمع (وذلك ليس من فترة طويلة) حتى الأصوات الخفيضة التى دعت للتحرر من عبودية الاستعمار. ومع قول ذلك، ينبغى كذلك التوكيد بأن تحفظ الهند القائم على الكرامة الوطنية يحاكى بإبداع نفس نظام تطويق سياسة الهوية والاختلاف فى ظرف مختلف بشدة فى مرحلة ما بعد الاستعمار : ألا وهو الصورة الاجتماعية للتمثيل الاستعمارى أو الإمبريالى للدول القومية فى أوروبا .

(٤٠) طالع التحليل المنير فى : . (1998) Benedict Kingsbury

ويحكم الأمر الآن مجاملة منطقية عامة تحدد القانون الدولى الناشئ فيما بعد صلح ويستفاليا. ويتوافق هذا التعبير أكثر مع المزاج والطريقة والرسالة فيما بعد الحداثة. ويولد بعض النقد المثير للقلق بشأن حقوق الإنسان المعاصرة مثل عودة فكرة الكونية التى تمثل تراثا من عصر التنوير الذى ساعد فى وجود تبريرات مثالية لكلاسيكيات مثل الاستعمار والعنصرية والبطريركية الكونية(٤١). والأشكال المعاصرة للإنتاج المجرد لحقوق الإنسان تحتفى بالنقد الذى يتعرض لفكرة الكونية بوصفها تحدث نسخا جديدة من الجوهر المتعلق بالطبيعة الإنسانية، مثل الكشف المستمر عن السرديات الكبرى المتمركزة حول أوروبا (القصص العالمية الكبرى عن فكرة التقدم)(٤٢). التى لا تكتفى بمجرد إنكار الاختلاف بل وتحتكر الصوت السردى ذا المصداقية. وبذلك تدون سياسة الاختلاف فى أشكال جديدة من الإنتاج القضائى لحقوق الإنسان المهتم بالتضمين التشاركى لأصوات المرأة والسكان الأصليين والعمال المهاجرين وحقوق الطفل وحقوق المتحولين جنسيا أو المثليين لدرجة لا يمكن بها التفريق بين حالات القانون الدولى وحالات القانون والسلطان القضائى المتعلق بحقوق الإنسان .

٥- الغموض المشكل لانعدام حقوق الإنسان :

نعود مرة أخرى معكم إلى الغموض المشكل لفكرة أن تكون إنسانا. فحقوق الإنسان الكونية عندما تعتبر منحدرة فقط من سلالة إعلانات حقوق الإنسان الأمريكية

---

(٤١) بالنسبة للبطريركية، طالع : Sally Sedgwick (1997) 77-110 . طالع كذلك : Joan Mancn-her (1995) in Johanna Meehan (1995) .

(٤٢) Peter Fitzpatrick (1992, 2001); Geoffrey Robertson (1999) 388-405; Jane K. Cowen, Marie-Benedicte Dembour, and Richard S. Wilson (eds) (2001) .

والفرنسية تذكرنا - بعيدا عن منح تلك الحقوق إذا كان فى الواقع لها وجود - بأن مفهوم الإنسان يظل غالبا مبنيا فى إطار تحكمه تأثيرات عميقة من إنكار حقوقه الناتجة عن سياسة حقوق الإنسان ذاتها. وهذا بوضوح هو ذات حال الممارسات التكوينية فى نموذج حقوق الإنسان الحديث (الفصل الثانى). هل تعرضت الممارسات المنطقية لحقوق الإنسان المعاصرة لتأثير مماثل ؟ وهل هذا الاشتمال يحدد ويقنع على قدم المساواة النظم الحديثة للنبذ الاجتماعى العنيف ؟

وحقا، يمثل هذا الاشتمال سمة مميزة لحقوق الإنسان المعاصرة المعروفة بتوسعها الأسى فى مفهوم الإنسان ذاته، إضافة إلى الوفرة المعيارية فى مفهوم الإنسان الكونى المعاد تشكيله. وليس أقل فى الحقيقة (مثلما أرانا فيما سبق حنا أرندت Hannah Arendt) من الإقصاء الاجتماعى العنيف والمتطرف لأناس لم يكتب لهم إمكانية الانتماء لأى نظام حكم. وارتبطت مسألة حقوق الإنسان بمجملها - فى سرعة وبشدة - بمسألة التحرر الوطنى[٤٣]. ومن ثم بمفهوم حقوق الإنسان القائم على الوجود الافتراضى لكائن إنسانى تدهور فى لحظة التعبير عن هذا المفهوم[٤٤].

وتقع حقوق الإنسان تحت الحماية فقط فى منطقة السيادة المتسمة بالغموض وبصورة متزامنة فى إطار الأبعاد الخلاقة والهدامة فى ذات الوقت لعائلة الأوطان (عائلة الأمم). والشعوب الواقعة خارج هذه المنطقة تتعرض لأسوأ أشكال انعدام الحقوق .

وبذلك تكون حقوق الإنسان وانعدام تلك الحقوق قد ولدا فى ذات الوقت. ورغم تصوير حقوق الإنسان باعتبارها نموذجًا على أنها تنتمى لكل بنى البشر، فإن تلك الحقوق فى نفس لحظة التعبير عنها لا تكون ذات معنى إلا فى إطار مناطق السيادة.

---

(٤٣) Hannah Arendt (1950) 291 .

(٤٤) المصدر السابق نفسه، (١٩٥٠) ٢٩١-٢ .

وفى سياق حالات اللاجئين والبدون، تبدأ لغات حقوق الإنسان فى منح كل المعنيين - سواء ضحايا أم رجال ادعاء أم مراقبين - دليل المثالية الميثوس منها أو التظاهر الكاذب بالفضيلة الذى يبدو فى صورة مرتبكة وغير فعالة(٤٥).

ويمثل اللاجئون أو البدون نهاية حقوق الإنسان. وفقدان نظام حكم بالنسبة لهم يطردهم من الإنسانية ذاتها(٤٦). الشخص المنتمى لفئة البدون هو ليس مجرد شخص يعانى فقط من فقدان الوطن، بل كذلك من استحالة عثوره على وطن جديد(٤٧)، وهو الأمر الذى ينشأ بدقة من إدراك مفهوم العالم الواحد. وفقط مع إنسانية منظمة تماما يمكن لفقدان الوطن والحالة السياسية أن يصبح مطابقا للاستبعاد من الإنسانية بكل ما فى التعبير من معنى(٤٨).

إن فاجعة انعدام حقوق الإنسان التى تصيبهم ...

لا تتمثل فى كونهم محرومين من الحياة والحرية وطريق السعادة أو من المساواة أمام القانون وحرية الرأى ... بل فى عدم انتمائهم لأى مجتمع على الإطلاق. ومأزقهم ليس فى أنهم لا يتم التعامل معهم على قدم المساواة أمام القانون، بل فى أنه لا يوجد قانون صالح للتعامل مع حالتهم ... فقط، وفى آخر مرحلة من عملية طويلة تشملهم، يكون لهم الحق فى العيش مهددين. وربما تصبح حياتهم فى خطر إذا ظل التعامل معهم باعتبارهم زائدين عن حاجة المجتمع أو غير ضروريين فيه أو توقفت المطالبة بمراجعة

---

(٤٥) المصدر نفسه.، (١٩٥٠) ٢٦٩

(٤٦) المصدر نفسه.، (١٩٥٠) ٢٩٧

(٤٧) المصدر نفسه.، (١٩٥٠) ٢٩٣

(٤٨) المصدر نفسه.، (١٩٥٠) ٢٩٧

أوضاعهم. والنازيون أنفسهم بدءوا فى إهلاك اليهود بحرمانهم من أوضاعهم القانونية (وضع المواطنة من الدرجة الثانية) ثم اجتثوا وجودهم من عالم الحياة بسياقتهم بوصفهم قطعانًا فى جماعات إلى معسكرات اعتقال. وقبل إعمال غرف الغاز اختبروا الأرض بعناية وارتضوا بأنه لن تسأل أى دولة عن هؤلاء البشر. والنقطة المراد الوصول إليها هنا تتمثل فى أن الحالة الكاملة لانعدام حقوق الإنسان خلقت قبل تحدى الحق فى الحياة [٤٩].

إن حالة البدون أو عدم الانتماء لدولة هى بذلك ظاهرة مزدوجة. وقد طور جيورجيو أجامبين Giorgio Agamben البعد الأول بحدة عندما أقر وصف حنا أرندت Hannah Arendt للاجئ بأنه "بحق رجل الحقوق". وبالنسبة لأجامبين، يضع اللاجئ الرواية الأصلية للسيادة فى مأزق بسبب قطع التواصل بين الإنسان والمواطن وبين الميلاد والجنسية[٥٠]. وعدم تقديم سوى مفهوم محدود يثير راديكاليا سؤالا عن الفئات الأساسية للدولة القومية بداية من رابط الميلاد - الوطن إلى رابط الإنسان - المواطن [٥١] ومثلما تفرض بالقوة نظرة أجامبين Agamben، فإنها كذلك ربما تضيف تحولا لغويا نحو ما عرضه أرندت Arendt بشأن حقوق الإنسان، حيث قال إن الحقوق تعزى إلى الإنسان بمفرده لدرجة أن الإنسان هو الأساس فورى التلاشى ... للمواطن [٥٢]. ووراء ذلك، لا أعرف تماما كيف يمكن استقبال مقولة أجامبين Agamben بأن اللاجئ - بحقيقة كونه كذلك - ربما يسبب أى أزمة حقيقية أو متخيلة لسيادة الدولة القومية .

---

(٤٩) المصدر السابق نفسه.، (١٩٥٠) ٢٩٥-٦

(٥٠) . Agamben (1998) 131

(٥١) نفس المصدر السابق.، (١٩٩٨) ١٣٤

(٥٢) نفس المصدر السابق، (١٩٩٨) ١٢٨ .

وكل ذلك يمثل دليلا إضافيا على الاختلاف التكوينى بين معيارية القانون الإنسانى وقانون حقوق الإنسان. ولا تؤكد الممارسات التشكيلية المعاصرة لحقوق الإنسان حتى الآن أى حق إنسانى كونى يتعلق بعدم تشريد أو اجتثاث أى فرد من مجتمعه أو إقصائه عن عقيدته أو انتمائه، كما أنه لم يفعل حتى الآن أى حق إنسانى ضد التجريد من الجنسية. كذلك لم يقم أى حق إنسانى يمكن تمييزه بصورة صحيحة بشأن اللجوء السياسى، ويكون خارج إطار القرارات المنكوبة بالذعر الصادرة من بيروقراطيات الهجرة بدول الشمال حيث تمنح أو تنهى صفة اللاجئ بقليل من المراجعة القضائية. ومن المفارقات أن تشكيلات دول الشمال التى تدهس - بخطى واسعة لتمثال ضخم - باقى العالم لدى تنفيذ خططها وأعمالها الإمبريالية تقدم الآن نفسها على أنها شديدة الهشاشة وعلى أنها سياسية معرضة للهجوم ولخطر الإغراق الوشيك القادم من مراقبين كانوا موالين لها !

غير أن أجامبين Agamben أصاب كبد الحقيقة عندما أصر لدى تناوله لمنظور أرندت Arendt على أن الحالة التى نحن بصددها هنا تمثل أزمة قاسية ومستمرة لحقوق الإنسان المعاصرة. وقد بدأ القانون الإنسانى الدولى فى عزل نفسه عن قانون حقوق الإنسان وذلك بجعل البدون خارج نطاقه. وبعيدا عن كون هذه الحالة من انعدام حقوق الإنسان دالة على أى أزمة سيادية، فإنها تولد مشهدا مرعبا للمعاناة الإنسانية التى ربما نستجيب لها أحيانا - وعندما نختار ذلك - بقائمة روتينية من الإجراءات الهزيلة والتحولية والخاصة(٥٣)، ولدى أجامبين Agamben بالتأكيد الحق فى أن يتحسر على الفصل بين ما هو إنسانى وما هو سياسى ويصفه بأنه المرحلة الأكثر تطرفا للفصل بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن(٥٤)، وهذا الفصل العنيد سيكون

---

(٥٣) وأحيانا بطريقة تثير العجب. ومثال ذلك الجهد الخارق لإنقاذ حياة طفلة صربية نقلت لأفضل مستشفيات لندن فى أوج الأزمة البوسنية .

(٥٤) Agamben (1998) 131 .

دليلا على نهاية حقوق الإنسان المعاصرة من منظور الإنسانية المتعرضة للانتهاك. والتى مازالت تعتبر التبجح بكونية حقوق الإنسان نكتة قاسية .

غير أن التحرك الثانى فى أوصاف أرندت Arendt لانعدام حقوق الإنسان يدرك بوضوح حالة من الحرمان داخل مجتمع المصير سواء من المنشأ أم العقيدة أم الانتماء السياسي. ويتقدم هذا الحرمان بطرق تحافظ على المواطنة لكن تفرغها من مضمونها . ورغم اختلاف هذا الوضع عن حالة البدون، فإن حالات انعدام حقوق الإنسان للفئات المحرومة (التى غالبا ما توصف بأنها حالات إقصاء أو نفى داخلى أو بحالات المشردين أو تطور لحالات اللاجئين الذين يمكن التخلص منهم عند الحاجة) تظل غالبا معرفة بالإنكار المتكرر لحقهم فى الحياة وأسباب العيش. وقطعا علينا فى خضم هذه الأشكال العديدة من معاداة الإنسان أن نضع فى الاعتبار ملايين البشر الذين يقتصدون فى معيشتهم بطريقة أو بأخرى للبقاء فى قلب العولمة المعاصرة .

وتنمو العولمة المعاصرة بقوة على جيش الاحتياط الصناعى الضخم المؤسس حديثا فيما بعد الماركسية تحت مظلة الاستغلال المشترك للحكومات ولرأس المال الوطنى والمتعدد الجنسيات. وتغذى الأشكال الموسوعية للانتهاك الإنسانى متعدد الجنسيات بواسطة ممارسات الحرمان المميزة فى العالم الثالث. وقد تم توثيق هذه الممارسات بصورة حادة وبطريقة مؤثرة من جانب سامانثا باور Samantha Power[٥٥]، ومحمود ممدانى Mahmood Mamdani[٥٦]، وفى نصوص انعدام حقوق الإنسان التى تكتب كل عامين من جانب دولة إسرائيل. ولأخذ مثال على ذلك، هناك شعب ميانمار الذى يخضع حاليا لاستغلال كبير، وذلك بعملهم بالسخرة فى شركات

---

(٥٥) (2002)

(٥٦) . (2001, 1996)

الأعمال التايلندية. وكل هذه الأشكال من انعدام حقوق الإنسان تصرخ بأعلى صوت بأن دول الشمال هي المصدر الوحيد والوثيق للانتهاك.

والفئات معدومة الحقوق تظل فئات من المواطنين لكن من منظور المعاناة الإنسانية والاجتماعية هم من شعوب عالم الجنوب الذى يجرى صقله وإعادة برمجته لاستخدامه عمالة فى إطار العولمة. ولا تخلصهم بقايا مواطنتهم أو حتى الصورة الزائفة لكونهم بشراً من مصير أنهم لا يستحقون الحياة[٥٧]، وهؤلاء الأشرار[٥٨]، الخاضعين لإعادة إنتاج وتأسيس مستمر بدأوا فى مواجهة أشكال جديدة من انعدام الحقوق منذ بداية القرن الحادى والعشرين. فهؤلاء المواطنون والبشر المتلاشون بدأوا فى الدلالة على عدم وجود أى مستقبل مفتوح لحقوق الإنسان بل وعلى الخضوع لأسر انعدام تلك الحقوق المؤسس له حديثا فى إطار العولمة .

٦- أصولية حقوق الإنسان :

الأصولية أو طرق التفكير التى تكشف الخواص العامة أو العوامل المعتادة فى كل الظواهر التى تخضع للتحقيق ثبت أنها مهمة ومتفشية ومتواصلة حتى وإذا أخطأنا لدى تناولها فى النظريات العامة والخاصة وإعمال العقل[٥٩]، كما أنها لن تختفى قريبا؛ لأن نتائجها شديدة التنوع[٦٠]، ولن يكون مفاجئا حينئذ أن تتسم منطقية حقوق الإنسان بممارسات الفكر الأصولى خاصة فيما يتعلق بهويات حاملى حقوق الإنسان

---

(٥٧) Agamben (1998), 136-43 .

(٥٨) الآن فى صورة الشعوب المحررة حديثا فى أفغانستان والعراق .

(٥٩) Garth L. Hallett (1991) 126 .

(٦٠) المصدر السابق ذكره، . at 180

ومسئوليات تلك الحقوق. ونستكشف خلال القسم اللاحق الصعوبات التى تحيط بتسمية الأصل الذى يشكلنا جميعا من حيث الملكية العامة أو سمة الكينونة الإنسانية. غير أننا ربما نشير هنا سريعا إلى أنه سواء فى النموذج الحديث أم المعاصر لحقوق الإنسان هناك أصول لهوية حملة مسئولية حقوق الإنسان تصور الدولة على أنها المراقب النموذجى لمسئوليات حقوق الإنسان. ولاشك فى أن بعض التعبيرات المعاصرة لأسس ومعايير حقوق الإنسان تسعى للوصول إلى مواقع مسئولية حقوق الإنسان غير المرتبطة بالدول. غير أن عادات الفكر الأصولى لحقوق الإنسان متفشية للغاية ومتواصلة ومهمة لدرجة أنها تستلزم جهود سيزيفية (نسبة إلى سيزيف أو سيسيفوس (Sisyphus) لجعل المدرسة والكنيسة والعائلة والسوق متساوية كلها تماما فى حمل مسئولية حقوق الإنسان. وتضفى أوصاف كثيرة على حملة تلك المسئولية من حيث السلطة السيادية لا الانضباطية بحسب التفريق الذى أشار إليه فوكو Foucault (ونشير لبعض العقبات التى تواجه حقوق الإنسان فى هذا السياق خلال الفصل التاسع).

وأحد الملامح اللافتة لانعكاسية حقوق الإنسان هى أنها تتقدم المخاطر المتعلقة بالطرق التى تظهر من خلالها هويات حملة حقوق الإنسان أصولية من خلال نشر الفئات الشاملة؟ التى تصنف الاختلاف ضمن فئة أكبر أو أنها تذكر هذا فى الاختلاف. وحقا يتحدث البعض أحيانا عن فرض حقوق الإنسان بغض النظر عن تنوعات مواقف الخضوع وحالات الاختيار (وكالة)[٦١]، ودائما ما يذكر أن حملة حقوق الإنسان، عندما يتم تصويرهم من حيث أصل الكينونة الإنسانية، تكون نهايتهم فى بناء لإنسان كونى غير تاريخى، وبذلك يشكلون سجنا واسعا من المفاهيم والمعايير .

---

(٦١) طالع على سبيل المثال : . Heather Montgomery (2001) 94-6

وتضلل الأمثلة كالعادة. غير أنه بإمكاننا أن نشير بشكل مفيد إلى بناءات نماذج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهى الاتفاقية التى تعنى بالمرأة فى كل مكان. وتشكل هذه الاتفاقية المرأة على أنها شكل بالغ التجريد العام. وحتى عندما تفرق هذه الاتفاقية بعض المجموعات المحددة (مثل المرأة الريفية أو المرأة المنغمسة قسرا فى شبكات الاتجار الجنسى، على سبيل المثال) فهى تنشر فئات مختلطة وغير مميزة. إن الحق الإنسانى للمرأة فى عدم الخضوع لأنماط ثقافية منصوص عليها فى الاتفاقية يبدو مغمورا بنمط ضخم للغاية ! وهو لا يتناول مشكلة تصوير هوية المرأة خارج إطار "الزوجة والمومس والأم" (٦٢)، أو إطار "الأمهات والأشباح والآلات"(٦٣)، ولم تضع الاتفاقية فى حسبانها بصورة كاملة القصص التاريخية المتنوعة لمواقف خضوع المرأة. وهذه الحالة من عدم الشعور تجذر وضع المرأة باعتبارها حاملة لحقوق الإنسان وتضع حدودا للحقوق المعلن عنها(٦٤)، ويصر بعض المفكرين النسويين بالفعل على أن محاولات تعريف مفهوم "المرأة أو الأخت عبر الحدود" تبدو حينئذ "كحصان طروادة للتمركز الإثنى النسوى الغربى"(٦٥)، وبالمثل فإن جهود الدولة والنشطاء، التى تركز على إساءة الاستغلال الجنسى واستغلال الأطفال المنصوص عليها فى المادة الرابعة والثلاثين، تتجاهل تنوع مواقف خضوع الأطفال(٦٦)،

---

(٦٢) . Mary Jo Frug (1995)

(٦٣) طالع، فى سياق متصل، . Rosi Bradiotti (1994) 75-94

(٦٤) طالع : ;Elizabeth V. Spelman (1988); Judith Butler (1990); Anne Giffiths (2001) Sally Engle Merry (2001).

(٦٥) . Spelman (1988) x

(٦٦) فى العديد من مجتمعات العالم الثالث، تكون دورة الحياة بين الطفل والكبير قصيرة إلى حد قاس. ويرى Montgomery (2001: 86-7) أن تأكيد احترام (فى المواد ١٢، ١٣، ١٤) حق الأطفال والشباب فى التعبير عن آرائهم الشخصية، لهو تأكيد يتعين أخذه مأخذ الجد لدى بناء التزام أحزاب الدولة (وفقا للمادة ٣٤)، وذلك لحماية الطفل من كل أشكال الاستغلال الجنسى .

غير أن الاحتجاج الانعكاسى على الفكر الإنسانى الأصولى يصل إلى أقصى مداه فيما يتعلق بوصف السكان الأصليين على مدار أكثر من نصف قرن تمت خلاله المطالبة بإعلان رسمى عن حقوقهم الإنسانية الأساسية. ولم تعبر الأنظمة المنطقية لحقوق الإنسان المعاصرة عن ميثاق رسمى لحقوق الإنسان، ليس بسبب المقاومة الثقافية للأصولية، بل بسبب المقاومة الحضارية لها. والعديد من مسودات الإعلانات المتعلقة بالسكان الأصليين بدأت الآن فى الاعتراف بأن ما يشكل كينونة السكان الأصليين (أو جوهر هذه الحالة) يقع فى إطار ما تجسده تلك المسودات ذاتها بانعكاسية. وببساطة، وبشكل أساسى، تظل فئات السكان الأصليين ملقبة بذات الصفة إذا خلقت تلك الفئات بممارساتها الثقافية معيارا يحدد من يمكن اعتبارهم سكانا أصليين[٦٧]. وعلى النقيض، فإن تنظيم إجماع حقوق الإنسان الدولى يتحقق بوتيرة أسرع فيما يتعلق بالحقوق الإنسانية للمرأة والطفل .

والنقد المناوئ للأصولية، الذى يتناول الإنتاج المهيمن لسياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان يصر على أن تلك الحقوق لا تسمح بلعبة الحشد الراديكالى، وإن سمحت فإن ذلك يكون بمقدار ضئيل. وقطعا، فإن هذا النقد القوى يتجاوز احتمالات قراءات بديلة لنص أو لآخر يعبر عن حقوق الإنسان المعاصرة. وتظل هنا الممارسات التكوينية لمفهوم حقوق الإنسان على المحك. ومن بينها تلك الممارسات التى تحدد نمط إنتاج المراقب والمتعرض للرقابة ذى الصلة بحقوق الإنسان ونمط إنتاج طبيعة الحقوق التى ربما يمكن الحصول عليها وكذلك منطق الحدود التى ربما تؤثر على الحقوق .

وكل ذلك يقودنا إلى مسألة أعم. إذا اعتبرنا حقوق الإنسان مفهوما فلسفيا، فإن ذلك لا يشير إلى الذى يعاش ... بل يتألف من إقامة حدث يجرى مسحا لكل المعيش

---

(٦٧) Stephen Marquardt (1995); Russel Barsh (1994); Rachel Seider and Jessica Witchell (2001)

ولكل أمر. وكل مفهوم يشكل ويعيد تشكيل الحدث بطريقته الخاصة[٦٨]. وهذا يثير مسائل تشكيل الشخصية المفهومية فيما يتعلق بمنطقية حقوق الإنسان[٦٩]. ودور هذه المفاهيم يتمثل فى إظهار مناطق الفكر والحدود المطلقة لتلك المناطق وآفاق إعادة تحديد تلك المناطق [٧٠]. وحركات الأنماط الاجتماعية النفسية وأسبابها المتصلة وأنماطها المتواجدة وحالاتها القانونية [٧١]. ولكون المجالات الاجتماعية عقدا لا تنفصم وتمتزج فيها حركات وضع الحدود وإزالتها وإعادة تحديدها، فإنه حتى نتمكن من فصلها علينا أن نشخص الأنماط أو الشخصيات الواقعية [٧٢]. والتحرك من أحداث الفكر [٧٣]. إلى اكتشاف الشخصية الواقعية يمثل أمرا حاسما بالنسبة لنضالات حقوق الإنسان. غير أن هذا التحرك فى ذات الوقت لا يمكن تصوره خارج الصورة المفهومية لحقوق الإنسان .

ويفترض مسبقا الحديث عن حقوق المرأة باعتبارها حقوقًا للإنسان على سبيل المثال الشخصية المفاهيمية لحقوق الإنسان. وما تسعى الحركة لتحقيقه هو امتداد

---

(٦٨). Gilles Deleuze and Felix Guttari (1994) 34

(٦٩) استدعى هنا التحليل الغنى المذكور فى : . Gilles Deleuze and Felix Guttari (1994, 61-84) فهما يتحدثان عن هذا الكيان أكثر من الوسائل التى يفترض بها مفهوم ما المفهوم الآخر (وعلى سبيل المثال الرجل يفترض مسبقا الحيوان والعقل "٦٢") .

(٧٠) Deleuze and Guttari (1994) 69

(٧١) نفس المصدر السابق، . at 71

(٧٢) فى الرأسمالية تلغى حدود رأس المال أو الملكية ثم يعاد تحديدها من خلال الإنتاج، فى حين أن العمالة تتحول إلى عمالة مجردة يعاد تحديدها أو تاطيرها من خلال الأجور ...". طالع نفس المصدر السابق، at 68 .

(٧٣) نفس المصدر السابق، .at 70

للمفهوم بإضافة مكونات أخرى والعديد من لحظات إعادة رسم الحدود بصورة قانونية تجعل الشخصية المفاهيمية بمنأى عن تبرير ذاته (٧٤).

ووجود هذا النمط التحليلى بوصفه معطى يعنى أن اتهام الأصولية يكون غير مفيد خارج ما يسميه جياترى تشاكرافورتى سبيفاك Gayatri Chakravorty Spivak الآن أصولية إستراتيجية. وفى صورة التفكير تلك فإن جعل المرأة أصولية يمثل شكلا يخدم الأدوار التاريخية المفيدة فى الصراع القائم على حقوق الإنسان ضد الأشكال الكونية أو العالمية للبطريركية .

٧- جوهر ما يسمى إنسانيا :

إن هذه المسألة تقع فى قلب حقوق الإنسان بإثارتها لسؤال قديم عن عناصر تكوين ما هو إنسانى. لو أن هناك أى جوهر لما هو إنسانى، يكون اكتشافه ممكنا فقط من خلال ممارسات منطقية تميز بعض السمات أو الخصائص التعريفية على الأخرى. وتنشأ الفئة المعروفة كونيا باسم "إنسانى" بحسب (طبقا للوصف الدقيق لماركس Marx) كينونتها النوعية أو الصنفية التى تمكننا فى المقابل من تحديد ما هو إنسانى وما هو غير إنسانى، وما هو إنسانى عما هو أدنى مرتبة من ذلك. ومع ذلك فإن سمات هذه الكينونة النوعية يتم تصويرها ويتنوع على أنها ذات آثار مصيرية. والشخصية المفاهيمية التى تشكل الموضوع الإنسانى وموضوع حقوق الإنسان تمثل بالفعل حقل ألغام حقيقى. وهنا ستطفو إلى السطح بعض الملاحظات السريعة لتوضيح التعقيد المتعلق بالفكرة الرئيسية .

(٧٤) Deleuze and Guttari (1994) at 72 .

وتخلق التقاليد الدينية العظيمة، ومنها تلك المتعلقة بالحضارات القديمة، أساطير عن أصل الإنسان بنمط سماوى واسع إلى أبعد حد يرفع الإنسان وكل أشكال الحياة الحسية إلى مرتبة التقديس. والتقاليد المشكلة للنظم الحديثة والمعاصرة للمعارف العلمية - على النقيض - تضع أصول الإنسان والأصناف فى وضع الفرصة والضرورة النشوئية. وعكس ما تقره الأديان عن خلق الحياة، تقدم التطورات المعاصرة فى العلوم الحية معنى "إنسان" من حيث تعقيد مسألة الاستمرارية وعدم الاستمرارية فى تطور كل أشكال الحياة. وبينما تبنى العقيدة والأيديولوجية الدينية مفاهيم تقدس الحياة الإنسانية وتطالب الدولة والقانون باحترامها، تذكرنا علوم الحياة النشوئية بأن بنى البشر يشتركون بنحو ٩٦ فى المئة من جيناتهم الإنسانية مع الشمبانزى .

وكل ذلك يستقر بشكل غريب مع السرديات الثيولوجية التى تميز الإنسان بوصفه مخلوقًا إلهيًا فريدًا، حتى وإن كان السبب فى ذلك هو تشكيل الإنسان لسلسلة البشر العظيمة. ولعب تقديس حياة الأصناف أو الأنواع دورا بارزا فى بعض الجدالات الأخيرة بشأن حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، تلك المتعلقة بالإعدام والإجهاض والقتل الرحيم والتقنيات الإنجابية وبحوث أنسجة الأجنة وإمكانيات استنساخ الإنسان.

كما تمهد المفاهيم ذات التوجه العلمانى بشأن الأنواع إلى مناطق خلاف عميقة. ويظل ذلك عرضة لبعض البناءات العنيفة والقاسية المتمركزة أوروبيا (كما رأينا ببعض التفصيل فى الفصل الثانى) حيث ينتج عن القدرة الإنسانية الفريدة للعقل والإدارة ممارسات ترتبط بأنواع زائفة تؤدى إلى الإقصاء الاجتماعى العنيف وكأنهم ليسوا ببشر (حالة السكان الأصليين) ومن ينظر إليهم على أنهم فى مرتبة أقل من الإنسان (المرأة والعبيد والقصر والمختلين عقليا). وفى القسم السابق، لاحظنا كيف يتم استبعاد اللاجئين، حتى فى إطار النموذج الشامل لحقوق الإنسان المعاصرة. وسيكون علينا الاعتراف أكثر بالاضطراب العنيف الذى أحدثته وقائع هجوم الحادى عشر من

سبتمبر / أيلول وتوابعه التى وضعت مفهوما للإرهابيين، غير المنتمين لدول، بل ولكل الخارجين عن القانون، يصفهم بأنهم فى مرتبة أقل من الإنسان. وبالنسبة لهؤلاء الخارجين، فهم يظلون مؤهلين إنسانيا لكن بدرجة أقل، وبالتالى محرومين من الحقوق لعدم قدرتهم على تقديم أنفسهم بفاعلية على أنهم عقلانيون. وهم بالتعريف فى مرتبة من يعيشون حياة لا تستحق العيش[٧٥]. ومن جانب آخر، يتعارض ذلك مع الأشكال العلمانية الأوسع لحقوق الإنسان المعاصرة، التى تصر على أن كل الأنواع متساوية فى الجدارة والكرامة؛ لأنها ولدت حية .

وفى ذات الوقت، يبقى مفهوم الطبيعة الإنسانية ذا صلة بالثقافة. وباعتباره أحد الأنواع، يظل الإنسان مميزا عن باقى الكائنات الحية الأخرى بقدرته على التواصل باللغة. فمن خلال الكلام والكتابة تكتمل إنسانيتنا[٧٦]. وتصبح الكلمة عالمنا و(مع فتغنشتاين Wittgenstein) حدود لغتى تصير حدود عالمى". ويرث البشر فى كل مكان مجتمعات لغة تسم انتماءاتهم المجتمعية. والانتماء لمجتمع ما هو غالبا، وأولا وأخيرا، انتماء إلى لغة يكون من خلالها فقط تصور وحدوث كل الأشكال الأخرى من الانتماءات والأشواق. وهنا تمثل المواضع الأصلية لكل حقوق الإنسان نموذجيا فى حق حرية الخطابة والتعبير والرأى والمعارضة، إضافة إلى حقوق الأقليات. وتبدو الطبيعة الإنسانية هنا متباينة ثقافيا وتقدم أساسا لحقوق هوية الفرد والجماعة بصورة متزامنة وفى ذات الوقت جدلية .

وتمنح لغات حقوق الإنسان - أكثر من أى لغات رمزية أخرى - أسسا لظهور الفردانية الانعكاسية أو ببساطة الوكالة الإنسانية التى تمنح المجال لإمكانية الاختيار

(٧٥) Agamben (1998) 136-43 .

(٧٦) لا أسعى هنا لكشف العلاقة بين الخطاب والكتابة والعنف الواضحة فى كلام كل من: Jacques Derrida, Emmanuel Levinas, and Martin Heidegger .

والمراجـعـة[٧٧]. ويتـوغل الدور المحـيـر للأيديولوجـيـات فى أنماط تمثـيل المصـالح الإستراتيـجية - ذات الخصـوصيـة التاريخية - للطبقة المهيمنة بوصفها المصلحة العامة لكل أعضاء المجتمع[٧٨].

ونشـيـر هنا باختـصـار إلى كـيـفـيـة حدوث الخصـومـة على مـسـتـويات عـديدة : الأيديولوجية والثقافية والتاريخ والحركة[٧٩]. وهذه المجالات الواسعة تتقاطع وتتعايش رغم عدم إمكانية لوجود اتفاق على أى مفهوم فريد أو خاص يجمع بين هذه المجالات الأربعة. وحتى مع وجود هذا التحذير الواضح، يظهر الاتهام بالأصولية أكثر حدة عندما نعتبر أن تلك المستويات الأربعة منفصلة تماما لأغراض تحليلية[٨٠].

أولا : الأيديولوجية :

إن حـقـيـقـة أن الأيديولوجـيـات السـائدة تلعب دورا كـبـيـرا فى بنـاء جوهر مـا هو إنسـانى هى حـقـيـقـة ليست مـفـاجـئـة. غيـر أن طرق حدوث إنتـاج أيديولوجـيـة حـقوق الإنسان تظل مهمة لدى الإقدام على أى محاولة جادة لفهم حقوق الإنسان المعاصرة. وهذا على الأقل يستلزم جهد إنتاج وتوزيع أفكار الهيمنة عندما تفهم بوصـفها علاقات مادية مـهيمنة تجعل طبقة ما هى الطبقة الحاكمة. ولدى تشكيل الأيديولوجيات، فإن الأمر والمعنى والعلاقات الاجتماعية لا تتفاعل فقط بل تتداخل مع بعضها البعض[٨١].

---

(٧٧) عن هذا المفهوم، طالع : . Mikhail M. Bakhtin (1981) 291

(٧٨). Will Kymlicka (1995)

(٧٩) Sir Henry Maine (1931) and Wolfgang Friedman (1945, Fourth edition, 1990)

(٨٠) أتجاهل هنا النقد المرتبط بعلمى السلوك والأحياء الاجتماعى الذى يذكرنا أن الفرق بين ما هو إنسانى وما هو غير إنسانى يتجاهل بقاء الأنواع.

(٨١) . Upendra Baxi (1993) 99-100; Bob Fine (2002)

ويحدث هذا الإنتاج داخل مجموعة معقدة من المؤسسات والممارسات والأدوات سماها جرامشى Gramsci جهازًا مسيطرا، بينما كان يسميها ألثوسير Althusser أجهزة الدولة الأيديولوجية والقمعية(٨٢). وينغمس الدور المحير للأيديولوجيات فى التعبير عن المصالح الإستراتيجية ذات الخصوصية التاريخية باعتبارها مصالح عامة لكل أعضاء المجتمع، وبذلك تكون المصالح الخاصة تهديدا عالميا(٨٣).

وكل ذلك معروف تماما الآن ويعاد التعبير عنه بصياغات ما بعد ماركسية لإشكالية الموضوع وتقلباتها المعروفة، وهى صياغات يتعذر نسبيا بلوغها .

إذا كان هناك جوهر يمكن أن ينسب لما هو إنسانى، فإن هذا الجوهر يظل بكل تأكيد هو جهد تشكيل الممارسات الأيديولوجية. وبذلك تشكل الأيديولوجيات البورجوازية جوهر الإنسان من حيث إمكانية إدراك حرية إنسانية مطلقة من خلال حقوق الملكية والتعاقد. ويحل الإنسان البورجوازى محل الإله فيلعب دور من يشكل مصير الأفراد. وتصير السياسة الإنسانية مشروع إعتاق. وبهذا تمكن ضمانات حقوق الإنسان كل فرد من نصيبه فى رسم الآفاق المستقبلية الإنسانية الجماعية، وكذلك مشروعات الحياة الفردية دون تحمل أى شكل متعجرف للدولة(٨٤). وتثرى حريات الملكية والتعاقد المقدسة الحافز والجهد الإنسانى الفردى. وتعمل تلك الحريات بصورة جماعية على تأسيس الأسواق الحرة، تلك الجنة التى تزدهر فيها بشكل مطلق كل الحريات الإنسانية .

وقطعا يحدث أن إنتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وإعادة إنتاجها قد يشكل لفترات تاريخية طويلة قيمة الفرد الإنسان من خلال وصول متباين متسم

---

(٨٢) Upendra Baxi (1993) 95-132 .

(٨٣) Upendra Baxi (1993) at 112 .

(٨٤) طالع بشكل عام : Upendra Baxi (1993) .

بالعنف إلى وسائل الإنتاج. ويظل صحيحا أن الرأسماليين والعمال كليهما من البشر، لكن بمواقع متفاوتة فى التكوين المادى للعلاقات الرأسمالية. وكل ما يمتلكه العمال من قوة هو المجهود الذى يبذلونه، والذى يصير فى حد ذاته سلعة يمكن إبعادها أو جعلها الموضوع ذاته. وهى بذلك تجعل ذاتها مجرد أحد عوامل الإنتاج. والطبقات المسيطرة التى تملك وسائل الإنتاج تستحوذ كذلك على ملكية صورة حقوق الإنسان. وبذلك يعرف الشكل التابع المتعلق بالإنسانية - على الأقل مبدئيا - من حيث انعدام الحقوق الإنسانية. غير أن هذا ليس ترتيبا أبديا للأمور. فدائما ما تنفجر الحريات البورجوازية عندما ينجح أحد أبناء طبقة العمال الكادحين فى استعادة آدميته، حتى لو كان مضطرا لإخفاء ذلك فى ظروف الأزمة المحسوسة للرأسمالية. أى عندما يدرك العامل وعيه الصحيح بأهمية الطبقة التى ينتمى إليها[٨٥]. وحتى فى خضم ذلك كله، يتعين على العامل أن يظل خاضعا لأنماط وجود من خلق هذه الطبقة، كما أن عليه ألا يذهب وراء النقد الذى يعتبر الشىء المجرد شيئا ماديا، وبذلك يظل فقط متفوقا سلبيا على خصومه[٨٦].

وفى هذا المعنى، تنشأ الكينونة الإنسانية، بعيدا عن كونها معلومة أنثروبولوجية مشروع نضال محاط بالنمط المسيطر للإنتاج. وتبدو حدود هذا المشروع فى ذات الوقت واضحة تماما داخل النمط. وهكذا يمهد لجوهر الإنسان من خلال نفس أيديولوجية طبقة العمال المعاصرة الذين ينحصر مشروعهم التعبيرى النضالى فى تحقيق الحرية السياسية من خلال اقتراع كونى راشد والحق فى تشكيل نقابات عمالية وما يرتبط به من حقوق للجماعات، مثل التفاوض الجماعى والحق فى الإضراب[٨٧]. وهذا ربما يشكل - بحسب ماركس Marx - تعبيرا إنسانيا بطريقة غير مباشرة من

(٨٥). Georg Luckas (1971) at 76

(٨٦) . Luckas (1971)

(٨٧) Georg Luckas (1971) 258-9

خلال أشكال السياسة التى تعظم من الحريات المجردة فى إطار هياكل عدم المساواة المادية وتنوع أشكال الاستغلال(٨٨). وهذا التكبير فى ذات الوقت ربما يشكل تعزيزا للجوهر الإنسانى(٨٩).

وهكذا نجد أن المشروع الكلاسيكى الاشتراكى الثورى يثبت نفسه فى إطار العملية المواجهة للأصولية البورجوازية. وهذا المشروع يصور الإنسان على أنه فى حد ذاته جوهر ينمو على الهياكل والعلاقات الاجتماعية غير الاستغلالية، ولذلك يكون قادرا على خلق آفاق تاريخية ومستقبلية لتحرر حقيقى موجه لحقوق الإنسان. ولكون إنتاج وإعادة إنتاج رأس المال علاقة نماذجية للاستغلال قائمة على حقوق إنسان شبه مطلقة فيما يتعلق بالملكية الخاصة والتعاقد، تكتسب إعادة البناء لجوهر الإنسان صلة وثيقة تاريخية عالمية بالمشروع الثورى للإطاحة به. إن الشخصية الإنسانية والمواطن الاشتراكى ليمثلان نموذجا للتحرر بامتياز. ويسعى المواطن - غالبا الرفيق فى الحب أو السلاح - لتحقيق الحرية والمساواة من خلال ممارسات جماعية منظمة لغرض مشترك والمواطن الرفيق - بحكم مولده ومعيشته فى مجتمع اشتراكى - هو شخص تحرر سلفا من مفاهيم حقوق الإنسان القائمة على ملكية الأفراد .

إن هذه الصور المبتورة بقسوة تواجه خطر إيماءات الخبراء الغاضبة التى قد تطالب بصرفها تماما. ومع ذلك فهى تظل للأغراض الحالية متسعة لتوضيح ملفات أيديولوجية جوهرية تبنى الإنسان. وفى الأشكال المعيشة للوجود والخبرة دون المستوى، تظل سرديات تحرير الإنسانية مقيدة بممارسات تشكيلية عنيفة للدولة سواء تحت مظلة الأمير الحديث الجديد (بحسب جرامشى Gramsci(٩٠). وحزب الطلائع الذى يضم أوصياء أخلاقيين مرعبين على الموضوع الإنسانى المشكل حديثا.

---

(٨٨) لتحليل للأشكال أو الأنواع الستة للاستغلال، طالع : . Upendra Baxi (1993) 60-8

(٨٩) على الأقل بمعنى العملية التاريخية لإزالة القيود الجوهرية، طالع : . Amartya Sen (1999)

(٩٠) أو كما يسميه الآن Stephen Gill (2003) أمير ما بعد الحداثة .

وحتى دون اللجوء لفتنة طائفية مع الليبرالية - الخطاب المستمر بين مؤيدى مذهب حرية الإرادة (أو مؤيدى مبادئ الحرية بخاصة فى الفكر والعمل) ومؤيدى المذهب المجتمعى[٩١] - تظل النقطة التى أود أن أذكرها هنا هى أنه ربما لا يوجد أى جوهر ناقل لأيديولوجيات ما يشكل الإنسان. وسنتطرق لهذا الأمر ببعض التفصيل فى الفصل اللاحق. لكن ينبغى هنا التوكيد على ما قاله جيورجيو أجامبين Girogio Agamben:

> **حان الوقت لوقف اعتبار إعلانات حقوق الإنسان بيانات لهياكل قضائية كبرى أبدية تعوق عمل المشروع (وفى الواقع دون نجاح كبير) حتى نحترم المبادئ الأخلاقية الأبدية. ولنبدأ فى النظر إليها طبقا لوظائفها التاريخية الحقيقية فى الدولة القومية الحديثة (٩٢).**

ثانيا : الثقافة :

لم تعترف البناءات الأصولية لإنسان الكون بالتنوع الثقافى. فالديانة واللغة والفنون فى كل مجتمع تشكل جوهر الإنسان بصور مختلفة. وأى مساع لتقليل التنوع الثقافى تظل معرفيا متسمة بالعنف. وهى بذلك غير صديقة لحقوق الإنسان. وتحصد الثقافات لنا مفاهيم متباينة ومختلفة بشأن الإنسانية. وهى تمهد لذخيرة واسعة من الهويات تتجاوز عادة الولاء السياسي أو الوطنى. وبالفعل فإن ابتكار واستثمار الهويات السياسية ربما يحتاج الوقوف على الحقائق السابق ذكرها. إن دعم أحقية كل

---

(٩١) بصفة عامة، طالع : Stephen Mulhall and Adam Swift (1990); Richard Rorty (1993) 186-201

(٩٢) Giorgio Agamben (1998) 139

فرد فى أن ينظر إليه بصفته إنسانًا كاملاً لا ينتج عنه وجود مفاتيح جاهزة لحل ألغاز التركيبات المتنوعة للبشر، فقط لأن من ينتمى لفئة البشر يظل مختلفا داخل إطار الثقافة التى ينتمى إليها، كما يظل مكتفيا بمحصلاتها من الثقافات الفرعية (وهنا لا أجرؤ على تقديم فئة "الحضارة" المعقدة بلا حدود) [٩٣].

ولا تسمح المفاهيم المسيطرة لحقوق الإنسان سوى بدور قليل - أو بأى دور على الإطلاق - للحشد الراديكالى. وبالفعل، طرح حديثا أن تستكمل الثقافة الأحادية لحقوق الإنسان[٩٤]. الإمبريالية الثقافية للاستعمار، التى تؤيد الإيمان بأن الثقافات دون مستوى التحضر هى ثقافات فقيرة للغاية أو بالأحرى بدائية لدرجة أنها غير قادرة على ترويج الخير للمنتمين إليها، فى الوقت الذى تفرض فيه مفاهيم الثقافات المسيطرة بشأن الرفاهة الإنسانية [٩٥].

ومن هذا المنظور فإن الجماعات والمبادرات الشعبية التى لم تقع ضحية لحصان طروادة (إعادة الاستعمار) تستحق الاحتفاء لتحررها من المشروع العالمى لحقوق الإنسان الكونية؛ لأنها ....

> **فتحت عيوننا وأحداقنا وقلوبنا وعقولنا للأساليب الثقافية المتنوعة فى التفكير بشأن الحياة الكريمة. كما فتحتها للحشد الراديكالى الذى يمكن من خلاله فهم وتنمية الرفاهة للمرأة والرجل والحيوان فى إطار فضاءات محلية متباينة فى أنحاء العالم. إن التنوع الثقافى يعنى عدم منح تفوق لمفهوم أخلاقى ثقافى واحد - مرتبط مثلا بحقوق الإنسان أو المرأة - على المفاهيم الأخرى، وإنزال**

(٩٣) نظرا للتعقيد المتكرر لهذا المفهوم، طالع : Ronald Robertson (1992) 129-37

(٩٤) Gustava Esteva and Madhuri Suri Prakash (1998) 124

(٩٥) Esteva and Prakash (1998) 119

حقوق الإنسان من "برجها العاجى" ووصفها ضمن باقى المفاهيم الثقافية المهمة والمحددة لحياة كريمة (٩٦).

إن التوتر الواضح الذى يجعل حقوق الإنسان فى منزلة أعلى يمهد لفكرة رئيسية جدلية. كما أن التناقض بين الثقافات الأحادية والمتنوعة هو تناقض ملخص وجامع بالتأكيد. وما سبق ذكره يشكل مذكرا قيما بالاضطرابات المضاعفة وتبادل المواقع بين مرسلى ومستقبلى أنظمة حقوق الإنسان (٩٧). وبغض النظر عن مدى التوهم أو التحاور، فإن هذه البصيرة الموحية تقودنا للإنتاج الثقافى المشترك لحقوق الإنسان المعاصرة التى تم توارثها داخل ثقافة أحادية. وهو ما ذكرته حنا أرندت Hannah Arendt ببلاغة قبل فترة طويلة حيث جزمت بأن كل محاولات الوصول لمسودة جديدة بشأن حقوق الإنسان كانت برعاية شخصيات هامشية ومنهم عدد قليل من القضاة الدوليين عديمى الخبرة السياسية أو محسنين مهنيين مدعومين بمشاعر ملتبسة لمثاليين. وهو الأمر الذى أدى لعدم وجود أصوات للفئات التى تعرضت للمعاناة وعاشت أسيرة خلف أسوار شائكة من المتاهات بسبب الأحداث التى أجبروا على الدخول فيها (٩٨).

وربما نختار تجاهل هذا الاختلاف الذى بدا أخيرا فى الخطاب بين حنا أرندت Hannah Arendt ونقاد ما بعد الحداثة تجنبا لبعض المخاطر. وتعلق أرندت Arendt بصفة خاصة على أول من ابتكروا حقوق الإنسان الدولية المعاصرة، فى حين يقبل النقد ما بعد الحداثى كل الذين يشاركون فى مزيد من التعبير عن معايير وأسس وأدوات حقوق الإنسان. وتحلل أرندت Arendt ما يسمى بالنقاط العمياء المميزة فى

---

(٩٦) Esteva and Prakash (1998) 118-19 .

(٩٧) Galtung (1994) .

(٩٨) فى أفضل الحالات حينئذ تنشأ حقوق الإنسان مجموعة فى صورة قانون إضافى أو حقًا استثنائيًا ضروريًا يستند إليه من لا يملكون شيئًا أخر يدعمهم. طالع: . Arendt (1950) 33

آراء المثاليين والأيديولوجيين المهتمين بحقوق الإنسان فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وفى المقابل يقول ما بعد الحداثيين إن مجمل التطور للحركات المعبرة عن حقوق الإنسان منذ ذلك الحين هو أرشيف للنقاط العمياء المتنوعة (بعبارة بول دى مان Paul de Mann جدلية العمى والبصيرة). غير أن السؤال البادى فى الصدارة هو : هل المفاهيم المتنوعة للحياة الكريمة والملازمة للغات حقوق الإنسان واضحة فقط لهؤلاء الملتزمين مسبقا بالمفهوم الذى ينسب ابتكار حقوق الإنسان حصريا لمجتمعات الشمال وما يتبعها من مستنسخات عديدة ومتنوعة فى أماكن أخرى ؟

ومع ذلك تظل الإثارة مختزلة بشكل كامل وتدمج الفروق الحاسمة التى ينبغى رسمها بين الأيديولوجية المفروضة وثقافة السكان الأصليين من جهة، وبين الثقافات العالمية الناشئة المتفاعلة مع الثقافات القومية والأقل من المستوى القومى بل والثقافات الغارقة فى المحلية، من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الإثارة تميل نحو وجهة نظر تقول بأن ثقافات حقوق الإنسان العالمية التى يتم بناؤها هى ثقافات "اللاثقافات"، لا ثقافات تجمع بين ثقافات عديدة. وقطعا، يظل من المهم أن نسجل صوت السيطرة العالمية الذى يهتز فى جنبات ثقافات حقوق الإنسان العالمية الناشئة (وأتطرق لذلك فى الفصل الثامن من خلال التحول فى نموذج حقوق الإنسان). وفى ذات الوقت، يظل كذلك – فى اعتقادى أيضا – من المهم إدراك أنه خلال صنع حقوق الإنسان المعاصرة لعبت مجتمعات المقاومة والفئات المناضلة بالعالم الثالث دورا معادلا [٩٩]. إن استقلالية ونزاهة أصواتهم واضحة تماما فى إطار ذلك الصنع الذى يواجه إمبريالية وعنصرية وبطريركية السيطرة العالمية. والنقد ما بعد الحداثى لحقوق الإنسان المعاصرة يظل بالقطع مهما، لكن بوصفه مذكرا مؤثرا بأن الأشكال الحالية للعولمة تستدعى المقاومة للاستيلاء المونولوجى على حقائق حقوق الإنسان الخادمة للرأسمالية العالمية. وأبعد من ذلك، فإن تصوير حقوق الإنسان فى حالة العبد والخادم لرأس المال العالمى هو تصوير

(٩٩) طالع الفصل الثانى.

مضلل، فضلا عن أنه يربك حركات حقوق الإنسان التى تجرؤ على مواجهة التشكيلات العالمية المهيبة .

ثالثا : التاريخ :

لكوننا نفتقد لتأريخ رسمى لحقوق الإنسان أو أشكال فهم العلاقات المتداخلة بين التواريخ المفاهيمية والاجتماعية (١٠٠)، فإننا لا نفهم لعبة البناء المتباين للإنسان الكونى الذى يلعب دورا لا ينتهى فى أشكالها وعملياتها المعاصرة. إن ما يصنعه عالم حقوق الإنسان فيما بعد الاستعمار يتيح لنا تواريخ مفاهيمية واجتماعية مختلفة عن تلك التى كانت ملازمة لصنع حقوق الإنسان الحديثة فى حقبة الاستعمار. وهو ما تقوم به كذلك أشكال حقوق الإنسان المعاصرة التى تحتفى بقصص الاختلاف المدركة بصورة أفضل من خلال الحركة المطالبة بحقوق المرأة باعتبارها حقوقًا للإنسان أو بالحقوق الإنسانية للسحاقيين والمتحولين جنسيا. وتحول النموذج من سياسة الاعتراف إلى النقيض من ذلك ؛ ألا وهو إعادة التوزيع، ينشر قصصا عن سياسة الهوية والاختلاف بأساليب أكثر إدهاشا(١٠١).

غير أن ما يمكن اعتباره تاريخيا أو ما بعد تاريخى يظل محل نقاش يؤشر على الواقع الحالى باعتباره شكلاً وسطيًا بين الماضى والمستقبل. وبسبب عدم إمساكنا لمساعى تأريخ رسمى لحقوق الإنسان، فنحن نفتقد لمفاهيم التوقيت الأنثروبولوجى لحقوق الإنسان. وتنمو معيارية حقوق الإنسان المعاصرة على ضغط الزمان - الفضاء النماذجى. وبعبارة أخرى، تسعى تلك المعيارية لإبطال الحشد والتنوع المرتبطين بالوقت التاريخى للعيش والهرطقة فى أنظمة العقائد الدينوية والعديد من أشكال النسبوية الثقافية المؤقتة (١٠٢)، والاعتقاد بأن حقوق الإنسان المعاصرة تؤشر لتوقيت متفجر

---

(١٠٠) Reinhardt Kosselleck (2002)

(١٠١) Nancy Fraser et al., (2003)

(١٠٢) Georges Alfred et al., (2003)

يقف فى مواجهته (من حيث الأنواع الثمانية لخبرات الوقت فى تصنيف جورفيتش Gurvitch[١٠٣]، الوقت الثابت ... والوقت الخادع والوقت الشارد والوقت الدورى والوقت المتأخر والوقت المتقدم والوقت المتناوب". كما أن تلك العقيدة مطوقة بفروق أخرى مطبوعة فى الأذهان مثل الوقت الخيالى والوقت الممل والوقت الضئيل المرتبط بعلم الاجتماع والوقت الضخم الاجتماعى والوقت العلمانى والوقت المقدس. ولا تتحاور المفاهيم العلمانية إلا بقدر ضئيل للغاية - إذا حدث حوار - مع مفاهيم المواقيت المقدسة والأسطورية والأبدية. وعلى حد علمى، لم يتم التطرق من قبل لسؤال عن موقع الزمان فى قصص حقوق الإنسان ؟

ويقف مستقبل قيم وأسس حقوق الإنسان المعاصرة ومعاييره فى مواجهة أليمة مع مفاهيم الوقت الأبدى والكونى والثابت. وعلى سبيل المثال، الدراما (مصطلح يشير إلى الترتيب الخفى فى الطبيعة والحياة الإنسانية وسلوك المخلوقات) الهندوسية مازالت تقبل بعقيدة وممارسة "عدم المساس" المجسدة لمفاهيم الوقت الكونى. ومن ناحية أخرى، فإن الحركات من أجل حقوق الطبيعة (من منظور بيئى عميق، لا من منظور التنمية المستدامة) وحركات حقوق الحيوان الراديكالية (راديكالية بمعنى أنها تتحدى المنطق النفعى للبحث التكنولوجى العلمى التجريبى المعتمد على الحيوان) تنطلق من مجموعة مختلفة الأنواع من تواريخ مفاهيم الوقت. ويظل ضمنيا فى كلا النوعين من الحركات منظور كلى متعلق بالطبيعة باعتبارها إحدى حلقات سلسلة الوجود الكبرى. والنقطة التى أحب أن أؤكدها هنا هى أن وقت تعبيرات حقوق الإنسان ليس دائما وقتا ممهدا دنيويا، دون أن تشويه مفاهيم الوقت المتناوب. وربما يتجاهل بعض نقاد حقوق الإنسان بصورة خطرة مفاهيم الوقت المتصارعة .

---

(١٠٣) Gurvitch (1961); Gell (2001) 62-8

وعندما ننتقل من زمان أنظمة التعبير إلى زمان إدراك حقوق الإنسان، فإن ما يهم بحق، ليس مفاهيم الوقت الضخم الاجتماعى، وإنما الوقت للعيش لفئات البشر معدومى الحقوق .

وعلى المرء فقط أن يقارن التعبيرات الطنانة لحقوق الإنسان المعاصرة بالوقت المعيش لمعدومى الحقوق حتى يتسنى له تقدير المسافة. كما أن المرء بحاجة لمقارنة النشر الأسى لأسس ومعايير حقوق الإنسان - على سبيل المثال - ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية "الواشى" وما يرتبط به من مؤشرات تنمية متعلقة بجودة الحياة الإنسانية تحت وطأة ظروف التنمية والعولمة .

إن السلطات الزمانية لحقوق الإنسان هنا تظهر الصفات المميزة للوقت الشارد؛ الوقت الذى يتم تبطيئه أو تسريعه وفقا للتقلبات دون أن تحكمه إيقاعات قابلة للتوقع (١٠٤)، وحقا، فإن ذلك يدل كذلك على الوقت الخادع الذى يمر بوتيرة أبطأ، لكن يتم تسريعه لفترات غير منتظمة وبصورة غير متوقعة كذلك (١٠٥)، ومن وجهة نظر الأشخاص والفئات المتعرضة للانتهاك، فإن هذا التوقيت الشارد والخادع هو كل ما يهم. وبالفعل فإن زمن حقوق الإنسان وزمن الانتهاك الإنسانى يبدو بالنسبة لهم وقتا دوريا تكرر فيه أحداث الانتهاكات نفسها (١٠٦)، وبذلك فإن مسألة انعدام حقوق الإنسان تنفذ إلى مدارات الأوقات الخادعة والشاردة والدورية .

إن تواريخ إنكار حقوق الإنسان الحالية تتعرض لها فى المقابل تواريخ مستقبلية لإنجاز حقوق الإنسان. وينبغى على لغات ومنطقيات حقوق الإنسان، وكذا المنطقيات الموازية أن تناضل ضد ممارسات تاريخية يجرى تبريرها مثل استئصال الأعضاء

---

(١٠٤) استدعى هنا التشخيص المذكور فى: Gell (2001) 62 .

(١٠٥) Gell (2001) at 62 .

(١٠٦) Gell (2001) at 68 .

التناسلية ومهر الزواج والطقس المتعلق بحرق امرأة المتوفى طوعا أو كرها مع جثة زوجها وثقافات الاغتصاب المحلية ووأد الإناث لتفضيل الذكور عليهن والتوظيف على أساس الجنس والتفاوت التعليمى وأشكال التحرش الجنسي المدنية، وغيرها من الأشكال المروعة للتفرقة العنصرية غير الجائزة وغير الإنسانية، التى ترمز لتواريخ متنوعة المواقع من الفاشية الصغرى البطريركية. ويقع مستقبل حقوق الإنسان فى خضم هذا الصراع داخل كل إطار تاريخى أو ثقافى أو حضارى منفصل، حيث يضع كل منها حدودا أو إمكانيات معينة للسياسة التحريرية لنظرية وممارسة حقوق الإنسان التى تكتسب معنى فقط فى إطار مفهوم يرفض الاعتراف بالتاريخ باعتباره مصيراً .

التواريخ الاجتماعية هى تواريخ معيشة وحية وثقت فى كثير من الأحيان حالات الأذى والضرر والتشويه الجسدى المستديم المتعمد والقتل والإنزال من شأن الإنسان وتشويه السمعة والاستبعاد والتهميش والإضعاف وافتقاد المعايير الأخلاقية. وكلها أمور أسست ومهدت لسرديات عن الهوية. وكل حصة من انعدام الحقوق الإنسانية المعيشة تواصل طريقها فى التاريخ المستقبلى باعتبارها دليلاً على سهولة الانقياد أو على المقاومة. وتدل سهولة الانقياد على سياسة حقوق الإنسان، أما المقاومة فعلى نشوء السياسة من أجل حقوق الإنسان. وبذلك يكون ما يطلق عليه تأريخ حقوق الإنسان قد وفر سرديات عن السيطرة، وكذلك عن المقاومة .

رابعا : الحركـــة :

تشكل حركات حقوق الإنسان أنماطا معقدة - وفى كثير من الأحيان - متناقضة من الإنسان على المستويات الثلاثة : النوع والثقافة والسرديات التاريخية بشأن الإنسان. وعلى سبيل المثال، التوكيد على أن حقوق المرأة هى حقوق للإنسان يطالب - على مستوى النوع - بضرورة تساوى كل البشر. والقول بأن المرأة هى إنسانة كاملة تساوى الرجل فى كل شىء هو مطالبة (ضد المنظور البطريركى) عمومية راديكالية

بتساوى كل أنواع البشر. وتتناقض هذه البديهية مع منطقيات الممارسات التمييزية التى تدعو للتخفيف من خطورة ملامح التنوع الثقافى، التى بدورها تسمح على سبيل المثال بظواهر ثقافية متشعبة غير مقبولة مثل استئصال أعضاء تناسلية للأنثى (الختان) وحرق زوجة المتوفى طوعا أو كرها مع جثة زوجها والزواج القسرى والتوظيف على أساس الجنس والتمييز فى التعليم والإكراه على ممارسة الجنس والتحرش الجنسى فى أماكن العمل. وعلى مستوى التاريخ لا توفر الحركات فقط سرديات عن السيطرة، بل كذلك عن المقاومة. وفى إطار عملياتها تفقد المنطقيات والمنطقيات الموازية للتعبير البطريركى عن أسس حقوق الإنسان ومجتمعات وممارسات التأويل وهياكل الدولة والهياكل العالمية وغير ذلك كثير. وهذا الكثير هو كل ما يهم فى النضال. ويظل ذلك بصفة عامة صحيحا كذلك فيما يتعلق بحركات اجتماعية أخرى ذات توجه حقوقى أو قائمة على حقوق الإنسان. ومنها حركات معنية بالبيئة والسكان الأصليين وحقوق الطفل والسحاقيين والمتحولين جنسيا وكل ما يرتبط بذلك من حركات تناضل من أجل أنماط تفضيلية تؤصل للإنسان .

٨- سياسة الهوية :

تتعلق المشكلة الرئيسية هنا بما يمكن تسميته فى خطاب حقوق الإنسان الحديث بسياسة الهوية والاختلاف. هل يؤصل هذا الخطاب هوية الحامل الكونى لحقوق الإنسان ويحجب حقيقة أن الهويات ذاتها ربما تكون واسطة لنقل القوة التى غالبا ما تهدى أو تفرض .

إن بعض الحقائق المعروفة تماما، وعلى الأقل تلك المتعلقة بالهوية السياسية، قادرة على الإيجاز. أولا، تظل الهويات ممنوحة تاريخيا ومؤسسة اجتماعيا ومتحولة فى إطار التطبيقات العملية الحساسة. ثانيا، تتكون تشكيلات الهوية دائما من خلال ممارسات التعريف. ثالثا، هذه التشكيلات بدورها تضعف هوية ما يخضع

للمراقبة (١٠٧)، رابعا، إن تأصيل المفاهيم عرضة للتوزيع والنشر بواسطة ممارسات تعريف عديدة ومرنة ومعقدة ومتناقضة(١٠٨).

خامسا، إن سرديات سياسة القسوة والإقصاء الاجتماعى العنيف تضع إطارا للهوية السياسية والقانونية التى تعكس السيطرة والمقاومة وتواريخ مهمتها "عدم اكتشاف جذور هويتنا بل إلزام أنفسنا بتبديدها" (١٠٩)، سادسا، أحد الملامح البارزة للهويات والحقوق الجماعية هو أن أشكال المشاركة فى عضوية أو تاريخ أو الانتماء لمجموعة لا يحول دون المنافسة المتعلقة بالظلم وانعدام الحقوق التى تسببها عادات تلك المجموعة للأفراد المتعرضين لذلك (١١٠)، سابعا، إن سياسة الهوية بذلك تثير إشكالية "معضلة الاعتراف - إعادة التوزيع" التى تواجه القوة المفرطة للدولة والمؤسسات أو الشبكات الاجتماعية (١١١)، ثامنا، إن منطقيات الهوية والاختلاف تعبر عن ذاتها فى سياق سياسة القسوة والعنف الاجتماعى التى ترعاها الدولة والنظام .

المشكلة شديدة الوضوح إذن تتمثل فيما يلى : هل تؤصل اللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان الهوية أو تحتفى باختلاف حملة حقوق الإنسان؟ وليس هناك من شك - كما ذكرنا سلفا - بأن حق تقرير المصير كما تم تصويره فى القانون الدولى المعاصر يؤصل هوية الفئات داخل الشكل الحدودى للدولة القومية. ورغم أن الذات - الفردية أو الجماعية - قادرة على حمل حقوق الإنسان، فإنها تظل

(١٠٧) . Laclau and Zac (1994) 14

(١٠٨) على سبيل المثال، يفرق بيشو Pecheux بين ثلاث ممارسات هى التعريف والتعريف المضاد ونزع الصفة التعريفية.

(١٠٩) . Aletta Norval (1994) 121

(١١٠) . Veena Das (1994); Martin Chanock (1994)

(١١١) . Nancy Fraser et al., (2003)

فى حالة حية طالما أنها معرفة - سواء بحقيقة الميلاد أم الأصل أم الإخلاص لقضية ما - بالانتماء لمجتمع سياسى منظم. وكما أشرنا سلفا، فإن الأشخاص المنتقدين لهذه الصلة لا تكون لديهم الفرصة للمطالبة بذات شخصية تضمن وصولهم لحقوق الإنسان المعاصرة .

وعلاوة على ذلك، تشكل حقوق الإنسان العديد من مواقع الخضوع. وينظر لموضوع حقوق الإنسان باعتبارها تعبيراً عن مجموعة من مواقع الخضوع التى تأسست داخل خطابات محددة، وغالبا ما تم حياكتها بشكل مشكوك فيه عند تلاقى مواقع الخضوع (١١٢)، وعلاوة على ذلك يظهر المجتمع سطحًا منطقيًا عليه عبارات منقوشة (١١٣).

ويتسم مفهوم تشانتال موفى Chantal Mouffe بشأن التصور اللا فردى للفرد بجاذبية شديدة. فهذا المفهوم يرفض - فيما يتعلق بحقوق الإنسان - فكرة الفرد من حيث "الفردانية التملكية"(١١٤). ويتضمن المفهوم أكثر من ذلك. فالفرد يصور من وجهة نظر موفى Mouffe باعتباره تلاقيًا لتعريفات عديدة وهويات جماعية تفسد كل منها الأخرى (١١٥). وتبديد مواضيع حقوق الإنسان وتحويلها لحملة مواقف خضوع متنوعة ومفسدة تبادليا لا يشهد فى الواقع للإمكانية التحررية للتطبيقات العملية لحقوق الإنسان الانعكاسية المعاصرة. وحامل حقوق الإنسان من وجهة النظر تلك ليس إنسانا فردا أو جماعة لها جوهر محدد سلفا، بل هو كائن ولد بحق فى ابتكار ممارسات التعريف ومواجهة الهويات سابقة التشكيل بفعل التقاليد، كما أنه يمتلك القوة للتفاوض

---

(١١٢) Chantal Mouffe (1992) 237 .

(١١٣) Mouffe (1992) 14 .

(١١٤) طالع التأملات التنويرية فى : Wayne C. Boothe, Helene Cixous, Julia Kristeva, and Paul Ricoeur (1993)

(١١٥) Chantal Mouffe (1992) at 97, 100 .

بشأن مواقع الخضوع. ولهذا السبب أساسا، يظل حملة حقوق الإنسان أفراد طوارئ [١١٦]. ربما يطالبون بحقوق إنسانية كونية فى إطار مشروعات الهوية التى يختارونها لأنفسهم من وقت لآخر. ورغم أن الأمثلة مازالت غادرة، إلا أن كل ممارسة تعريف ذكرت سابقا تحتاج لموقع يتسم ببعض الصلابة فى التاريخ المعاصر .

(١) الحق الإنسانى فى اختيار ممارسات التعريف :

يستلزم هذا الحق الإنسانى تركيبة محتوى افتراضى للعديد من أسس ومعايير حقوق الإنسان تتضمن حقوق حرية الخطابة والتعبير والتجمع والحركة والضمير والدين. وإجمالا، هو حق فى اختيار تقاليد العقيدة ومجتمعات الانتماء سواء كانت اجتماعية أم ثقافية أم دينية أم سياسية. وتحت هذه التركيبة من حقوق الإنسان، ربما يختار البشر أفرادا الإلحاد أو ربما يختارون الانتماء لمجتمعات العقيدة الأصولية. والممارسات المنجزة وفقا لما يمليه الضمير فيما يتعلق بحرية الضمير تمكن من الخروج التحولى من التقاليد الدينية المكتسبة بفعل الميلاد أو بمراجعة الخيار العقائدى التى يكون من الصعب جدا بعدها الرجوع وتغيير العقيدة. كذلك ربما يختار المرء الانتماء (مع مراجعة خياراته) إلى تنظيم نقابى أو حزب سياسى، أو يختار طواعية عدم الانتماء إلى أى منهما. النقطة الحاسمة فى ذلك كله، وفى كل الأمثلة المرتبطة بذلك، هى أن ممارسات التعريف التى تتم تحت اسم حقوق الإنسان المعاصرة تؤمن مستقبلا معياريا منفتحا بالنسبة لكل بنى البشر. وعلاوة على ذلك، فإن الحق الإنسانى فى اختيار ممارسات التعريف هو بالضرورة يواجه محاولات (من جانب الدولة والمجتمع المدنى) لفرض الانغلاق .

---

(١١٦) طالع : . Agnes Heller (1990) 52-69

(٢) الحق الإنسانى فى الانتماء للهوية المجتمعية أو الاختلاف معها :

كما تمكن وتعزز لغات ومنطقيات حقوق الإنسان والمنطقيات الموازية لها السابق على تقاليد الانتماء والعقيدة عن طريق الخيار القائم على إعمال الضمير. والنضال بشأن الحق الإنسانى فى التجمع الحميمى يمكن انتماءات السحاقيين أو المتحولين جنسيا لاحترام اختيار ممارسات التعريف. وهذا موضح بطرق عديدة معقدة (كما أكتب) فى نقاشات مجتمعات الكنيسة الأنجليكانية (الإنجليزية) بشأن رسامة القساوسة المثليين. وحتى على الرغم من عرض هذه المسألة أحيانا بشكل مجرد تماما - من حيث حقوق الإنسان - فإن الصراع يستلزم سلسة كاملة من تفسيرات حقوق الإنسان. وأعنى بذلك الحق فى أفضل ممارسة لتفسير كلمة الرب أو الكتاب المقدس ولا يمكن استمرار هذا الصراع دون الاعتراف بالحق الإنسانى فى قراءة أو تفسير كلمة الله .

ولأخذ مثال آخر، هناك قضية شاه بانو **Shah Bano** المشهورة [١١٧]، وهى مسلمة مسنة تقية دفعت المحكمة العليا بالهند لمساندة حقها فى النفقة بعد طلاقها طبقا لنصوص القرآن. غير أن البرلمان الهندى أحيا ما اعتقد بأنه القراءة الأورثوذوكسية للقرآن الكريم[١١٨]، وسعت المنظمات والحركات النسوية بمختلف انتماءاتها الدينية لمراجعة قانون ذى صلة بهذا الأمر، وهو الذى مازال معلقا حتى الآن أمام المحكمة العليا بالهند[١١٩].

---

(١١٧) Mohd Ahmed Khan V. Shah Bano Begum AIR1985 SC 946 ، طالع كذلك : Zia Pathak and Rajeswari Sunder Rajan (1989) and (2003); Flavia Agnes (1999)

(١١٨) قانون حماية حقوق المرأة المسلمة .

(١١٩) رفعت الالتماس بنفسى فى عام ١٩٨٥ حيث شاركنى فى ذلك تارا على بايج Tara Ali Baig ومادو ميهتا Madhu Mehta ولوتيكا ساركار Lotika Sarkar . وقد توفى بايج Baig وميهتا Mehta . أما أنا وساركار Sarkar، فقد صرنا على حافة الموت ! واضح أن المحكمة بسلطاتها الإدارية نجحت فى إخراس الالتماس والسبب الجيد الوحيد فى هذا التنازل عن الحق القانونى هو اعتبارات النزاهة المؤسسية للمحكمة والمواءمة السياسية بين السلطة التنفيذية العليا والسلطة القضائية العليا.

وعندما نجح بعضنا فى الوصول إلى شاه بانو Shah Bano سيدة فى الستينيات من عمرها كانت متزوجة لأكثر من ثلاثة عقود) ذكرتنا - فى ذروة جدل وطنى مشبوب بالعاطفة - بأنها ليست فقط امرأة، بل إنها أيضا مسلمة التزمت بالشريعة التى كرمتها بالمساواة ولا ترغب فى الاستسلام لسلطة مجتمعات التأويل العلمانية .

إن استجابة شاه بانو Shah Bano لهى مثال لافت لتنوع التعريفات والهويات الجماعية التى تفسد بعضها البعض. وتعريفها باعتبارها مواطنة هندية قادها للتحرك باعتبارها ناشطة أمام السلطة القضائية للدفاع عن حقوقها. لكن الحقوق التى سعت للحصول عليها كانت فى إطار الشريعة الإسلامية، ولا يوجد لها مكان داخل علمانية الخطاب القضائى السامى. إن اللجوء للسلطة القضائية فى هذه الحالة كان مجتمعيا بصورة إبداعية ودون القبول بالمشروع العالمى لحقوق الإنسان الكونية[١٢٠].

(٣) الحق الإنسانى فى إدارة ممارسات إفساد الهوية :

يظل إفساد الهوية أمرا معقدا بكل ما فى الكلمة من معنى. ويقع موقعه داخل الإطار الجيوفلسفى أو الوقت الشارد (الذى أشرنا إليه سابقا). وهكذا، وعلى سبيل المثال، ربما تختلف المرأة المسلمة المتدنية مع الأنظمة البطريركية للتفسير القرآنى داخل وطنها، لكن فى ذات الوقت تعبر عن نوع من التضامن العالمى فى الخارج. والمرأة التى تعيش فى بلد يحكم بنظام شريعة مفروض بحزم، وترفض الأشكال الطالبانية فى أفغانستان أو الأشكال الأخرى ذات الصلة ربما تشارك أخواتها فى احتجاج عالمى (ومثال على ذلك ما يحدث ضد الأمر الفرنسى بحظر الحجاب) يطالب باحترام الحق فى الاختلاف. ونشر المرأة للمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق

(١٢٠) طالع كذلك : . Upendra Baxi (2004)

الإنسـان يهدف لإفسـاد وجهة النظر أحادية المنطق لحقوق الإنسان من خلال تطبيقات عملية تتسم بالحشد الجماعى على مستوى كونى[١٢١].

وهنا نواجه ببعض المشكلات عسيرة المعالجة تتعلق بصراع الحقوق حيث الاختيار الذاتى بترسيب الهوية داخل التقليد الدينى يتنافر مع أشكال الأنماط الكونية التى تعمل على انتزاع التقاليد من سياسة الاختلاف المطالبة بالمساواة والعدالة بين الجنسين. والأمر الحاسم من وجهة نظرى هو حقيقة أن صراع حقوق الإنسان (بشأن حرية اختيار العقيدة والممارسة الدينية والمساواة والعدالة بين الجنسين) صار مرئيا على المستوى الاجتماعى عندما تم تأمين وضع نموذج عالمى لحقوق الإنسان. وهذا ما يجعل دور قوة ثانوية فى الإفساد المستمر للهويات عملا واضحا .

٩- أسئلة طرحتها الهويات المفروضة بشأن سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان :

إن الاحتفاء بالهويات المتعددة والمرنة والطارئة يشكل قصة مهمة، لكنها ليست الوحيدة. وتقودنا القصص الأخرى لمشكلة الهويات المفروضة. وهذا يثير أسئلة عديدة من وجهة نظر المنخرطين الفعليين فى نضالات حقوق الإنسان. إن أشكال المنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان التى صيغت بواسطة نضالات تاريخية تدعم بالطبع طرق تنظير القمع[١٢٢]. وتسمح لنا تلك الأشكال بالتفكير فى التمييز بسبب الميلاد والجنس ومحل الإقامة والعرق والإعاقة والتوجه الجنسى - على سبيل المثال - على أنه انتهاكات لحقوق إنسان معلنة دوليا. ومن وجهة النظر تلك، تظل رسالة المنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان هى إزاحة الهويات البدائية التى تضفى شرعية على المعاناة المفروضة بالأمر، لدرجة تصل أحيانا إلى إخفائها تماما عن المجتمع بما فى ذلك المتعرضون للقمع أنفسهم .

---

(١٢١) طالع بصفة عامة : . Marie Dembour (2001)

(١٢٢) طالع : . Iris Marion Young (1990) 39-66

وهذه الرسالة محفوفة بالكثير من الصعوبات. وعندما يظل تعزيز المجتمع المدنى للهويات الأساسية هو نظام اليوم، فإن المنطقيات والمنطقيات الموازية المشار إليها تلقى بمسئوليات على الدولة فى مقاومته، الأمر الذى يثير مستويات ضيق ليبرالية تتعلق بزيادة ظهور الدولة الديكتاتورية الجديدة. وإضافة إلى ذلك، فإن الدولة والقانون ربما يكافحان هذا التعزيز فقط بإعادة بناء الهوية الجماعية. والذين لا يمكن تناولهم فى الهند، ويسمون دستوريا " الطبقات المضطهدة " يمثل هذا الدستور ذاته حملا زائدا عليهم. كما يظلون فى الحياة اليومية من الأمور التى لا يمكن المساس بها. وعلى سبيل المثال، تعتمد مسوغات برامج العمل الإيجابى فى كل أنحاء العالم على استمرار النزاهة السردية للقصص التاريخية الألفية بشأن الإيذاء الجماعى. وبالفعل فإن تلك القصص تؤصل الهويات التاريخية باعتبارها مواقع جديدة للجرح. هل هناك طريقة لتجنب التواريخ الموقعة فى المعارك، التى تشكلت بلهجات حقوق الإنسان ؟

وعلاوة على ذلك، تحد الهويات المفروضة بدرجة كبيرة من ذخائر ممارسات تحديد الهوية. وتخيل وضعك (غير المنتمى لنظرية العدالة لجون رولز (John Rawls الأصلى بوصفه شخصاً ينتمى لطبقة أو فئة مضطهدة (مثلا بمنطقة نائية فى بيهار بالهند). هل سيكون بإمكانك الموافقة على أن الهوية الطائفية أو البطريركية صارت مرنة ومتعددة ومشروطة ؟ باعتبارها منتمية لإحدى الطبقات المضطهدة، ليس مهما كيف تتصورين هويتك (أماً وزوجة وابنة). أنت مازالت عرضة لعادات سائدة تغتصبين فى إطارها مثلا لانتمائك لطائفة ما .

وعلى هذا النحو، ستمنع من الوصول للمياه الموجودة بآبار فى القرية التى تسكن بها؛ لأنها مخصصة للمنتمين لطبقات عليا. كذلك ستخضع مكرها لكل ما هو بغيض فيما يتعلق بعملك. وسيحرق كوخك، وستتم مصادرة صوتك لدى الاقتراع فى الانتخابات على يد الميليشيات الهندوسية

الطائفية[١٢٣]. ويمكن أن تنطبق نفس القصة على العديد من المجتمعات التاريخية والمعاصرة التى تأصلت على منطقيات التقليل من شأن الآخر[١٢٤].

ثانيا، ما يدمر فعلا هو سؤال مهم بحق. حيث إن الهويات والتعريفات المختارة ذاتيا ربما بالفعل تكون متعددة ومشروطة ومرنة، هل يمكن القول بأنها خارج عالم الممارسات الثقافية لتحديد الهوية وللهوية ذاتها ؟ وقال محمود ممدانى Mahmood Mamdani أخيرا أنه حتى عندما تكون ...

> **... الهويات المدفوعة من خلال العنف قد تمت صياغتها خارج إطار السياسة - مثل السلالة (من علم الأحياء) والعرق (من الثقافة أو الدين) - نحن نحتاج لنزع السمة الطبيعية لهذه الهويات بشرح تاريخها وتوضيح علاقاتها بالأشكال المنظمة للقوة[١٢٥].**

كما أن مشروع ممدانى Mamdani ذا الصلة بالعنف فى أفريقيا فيما بعد الاستعمار يلفت الانتباه بدرجة أكبر لتلك القصص التاريخية العلمانية ذات

---

(١٢٣) طالع ما جاء بدقة بالغة فى رواية روهينتون ميسترى Rohinton Mistry بعنوان : A Fine Balance (1995). طالع كذلك : Upendra Baxi (2005) فيما يتعلق بممارسات السياسة الهندية فى أعقاب الانتهاك العنيف للمرأة فى جوجارات Gujarat عام ٢٠٠٢ دليلاً على ثقافة الاغتصاب.

(١٢٤) يحتاج المرء فقط للتفكير فى الهويات المفروضة فى تاريخ الولايات المتحدة قبل الحرب أو المقاومة للتعديلات الدستورية فيما بعد الحرب الأهلية. كما عليه أن يفكر كذلك فى أنظمة الأبارتيد التى كانت مفروضة بالقانون فى جنوب أفريقيا ومأساة الأقليات فى مجتمعات الدولة القومية والسكان الأصليين بصفة عامة. طالع بصفة عامة كذلك (2003) Socialist Register

(١٢٥) يتم البروفيسور ممدانى Mamdani بدقة تحليله الخاص عن العنف السياسى بأفريقيا فى مرحلة ما بعد الاستعمار، وخصوصا رواندا. فى : Mahmood Mamdani (2002) 6

الطابع الحميد للأشكال المنظمة للقوة، والتي - على سبيل المثال - تشكل مفاهيم الجنسية والمواطنة. فمن جانب تمكن تلك المفاهيم من ممارسة حقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى، فهي تهيكل أشكال إنتاج وإعادة إنتاج انعدام حقوق الإنسان. وتوضح لنا تواريخ العدالة السياسية كيف يتحول المواطنون فى كثير من الأحيان إلى مجرد مراقبين فى تشريعات الطوارئ والأمن التى تم اليوم تعميمها وعولتها فى القصص التاريخية المعاصرة فيما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر/أيلول.

ثالثا، على مستوى عام، إذا لم يعد هناك وجود للمراقب وصار كل الموجودين مجرد خاضعين للمراقبة، كيف يمكننا بناء أو مواصلة السياسة من أجل حقوق الإنسان؟ وبعبارة أخرى، كيف يمكننا تنظير تشكيل الذوات العنيفة ؟ نحن بحاجة لزيادة حدة هذه الأسئلة والاهتمام بأصلها وإنقاذ إمكانية الحوار بشأن حقوق الإنسان من حطام خطاب ما بعد الهوية(١٢٦).

رابعا، كيف يمكن لهذا الشتات من سرديات الهوية تمكين هؤلاء المطاردين بشبح ممارسات الانتهاكات الصارخة والهائلة والمستمرة لحقوق الإنسان ؟ وبالنسبة لمعلم روحى (فى الهندوسية) لأخلاقيات ما بعد الحداثة، فإن هذا الأمر لا يشكل أهمية

(١٢٦) إن هذه الأسئلة الصعبة والمعقدة بحاجة لتحليل مفصل خارج نطاق العمل الحالى. أولا، تستلزم المهمة طرقا للقص (لا جهود تحليلية فى دراسة البنية أو الشكل) بشأن الذى يشكل تاريخا متماسكا للمعاناة الإنسانية باعتبارها نظاماً منطقيًا أو غير منطقى للواقع المعيش يوميا. ومن جانب آخر، نحن بحاجة للعمل فى تواريخ البؤس أو صنع البؤس الإنسانى التى جعلتها النظرية الاجتماعية الكبرى (سواء فى أنماطها السردية الأصلية أم بعد إحيائها فيما بعد الحداثة) غامضة. ثانيا، تظل هناك طرق لسرد تواريخ هياكل التعذيب والرعب التى تستهدف تدمير أو إخضاع المقاومين. ثالثا، هناك حاجة لتعطيل نضالات استعادة حواس التاريخ الإنسانى التى بنيت فيها ممارسات المقاومة الإنسانية للهيمنة فى اختبار ما قبل وما بعد حقوق الإنسان .

كبيرة حيث إن التركيز الشديد يكون على تحديد ومواجهة كل أخطاء الليبرالية والاشتراكية (١٢٧).

خامسا، هل ذلك مضاد للإنتاجية فى مسار حقوق الإنسان (الذى يستلزم استيعاب الهوية الأساسية) خاصة عند اعتبار الدولة والقانون حكما محايدا بشأن الإيذاء لا لديهما سلطة الإيذاء(١٢٨). ؟ ورغم كون حقوق الإنسان فى أصلها تحررية، فإنها فى مسار التعبير والإدارة ربما تصير خطابا تنظيميا ووسيلة لعرقلة أو استمالة المطالب السياسية الراديكالية أو ببساطة أعمق جوف للوعود الفارغة. ومن السخرية أن تكون المطالب الحقوقية لجماعة سياسية خاضعة لنقاش أفراد غير سياسيين (١٢٩).

وحقا، تسلم تنمية حقوق الإنسان ذاتها فى لحظات معينة لخدع الحكم. وتتحول ركيزة التحرير إلى ركيزة التنظيم (١٣٠). كما سنرى ببعض التفصيل المدهش

(١٢٧) هاجم جاك ديريدا Jacques Derrida، وعن حق، التفاؤل المندفع بشأن ليبرالية فوكوياما Fu-kuyama، متسائلا عن معقولية التفكير بأن كل هذه التغيرات العنيفة (إرهاب وظلم وقمع وإبادة وإبادة جماعية وغيرها) تشكل حدودا طارئة أو غير مهمة بالنسبة للحظة تحرر فيما بعد الحرب متسمة بالفوضى والابتهاج بالنصر. لاحظ هنا لفتة الإنهاك فى كلمة "وغيرها" المذكورة فيما سبق فى وصف التغيرات العنيفة ! وفى ذات الوقت يؤكد قائلا : إن ارتباكنا هنا ينشأ من حقيقة أنه لم يعد هناك وجود لاسم أو تكنولوجيا لتحديد الانقلاب الماركسى وموضوعه. ماذا يلى ؟ إن ديريدا Derrida بعد التفاف رائع على عمل الحداد والترجسية يفرض علينا التالى : على المرء أن يتذكر دائما أن المستحيل .... صار واحسرتاه ممكنا. وعلى المرء أن يتذكر دائما أن الشر المطلق ... يمكن أن يحدث. على المرء كذلك أن يتذكر كذلك أنه حتى على أساس هذه الإمكانية المروعة لحدوث المستحيل تظل العدالة مرغوبا فيها. طالع : Derrida (1994) 57, 98, 175 . من هو ذلك المرء الذى يخاطبه ديريدا Derrida؟ المنظر الطليعى ؟ أم الكائن الخاضع دائما لأمر الشر المطلق ؟ لاشك فى أنه من الضرورى إشعار الرحالة المنظرين بأخطار فقدان الذاكرة. لكن ماذا يعنى ذلك - أو ماذا ينبغى أن يعنى - لضحايا أوامر الشر المطلق ؟

(١٢٨) . Wendy Brown (1995) 27

(١٢٩) . Brown (1995) 98

(١٣٠) أكيف هنا تحليل سانتوس Santos لجدلية التنظيم والتحرير : . Santos (1995) 7-55

خلال القسم التالى. ألا يمثل الخطاب التنظيمى فى لحظة ما مجالا للصراع فى لحظة أخرى ؟

إذا أراد محامو حقوق الإنسان الدوليون الاهتمام بنوع الاستجواب المثار، فإن المفكرين الأخلاقيين فيما بعد الحداثة هم بحاجة لمصارعة التاريخ الحديث لسياسة القسوة، التى أعادت بناء وابتكار المجتمعات البدائية الجديدة التى تمثل مجتمعات المتعذبين وسجناء الضمير حول العالم، الذين تناصر قضيتهم منظمة العفو الدولية بكل حدة وببطولة أخلاقية لا نظير لها. فهل يكون من الصحيح القول بأن هويتهم باعتبارهم ضحايا هى هوية عشوائية أو طارئة أو متعددة، أم أنها هوية نتجت عن لعب السياسة العالمية ؟ وفى غياب سعى جاد للإجابة على هذا الاستجواب، كيف يمكننا تبرير أن تعبيرات وحركات حقوق الإنسان ارتكبت خطيئة الأصولية المهلكة بإصرارها على معيارية كونية؟

ورغم فوضى البناء تلك، كيف يمكن لما بعد الأصولية الاستجابة للإشكالية التى عرضتها الحالة البدائية لأونج سان سوى شى Aung San Sui Kyi؟ فهى تجسد أصولية حقوق الإنسان. وهو حال المرأة فى أفغانستان التى تحتج على نظام حكم طالبان، لكنها فى الوقت ذاته تعارض الغزو الأمريكى. ويحاول كذلك صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) وحركات مثل "أنقذوا الأطفال" التى تسعى - بفضل الإعلام المتعولم - أحيانا لتحقيق المستحيل. وأحد الأعمال البطولية المستحيلة هو تحريك الضمير الضامر لدى أبناء الطبقات المتوسطة المتعولمة لعمل خيرى، وذلك بعرض قناة مثل "سى. ان. ان" لصور أطفال فى السودان وهم يتضورون جوعا، بل وتزهق أرواحهم بسبب الجوع فى أثناء تناول أبناء تلك الطبقات لفاتح شهية قبل تناول وجبة العشاء مباشرة [١٣١].

---

(١٣١) غير أن المعاناة باعتبارها مشهداً لا يمكنها فعل المزيد؛ لأن ذات الفعل الذى يقوم به إنتاج وسائل الإعلام لمشهد المعاناة يحتاج لتجريد هذا المشهد من أى فهم هيكلى لإنتاج المعاناة ذاتها. وبطريقة ما ربما يتشكل فورا مجتمع الناظرين أو المتابعين للمشهد من خلال محو أقل وعيا بالتعقيد الكامن فى الأمر برمته. طالع : Guy Debord (1970, 1990)

وحقا، فإن التصدى لخطاب حقوق الإنسان يمكن فهما أعمق لسياسة الاختلاف، طالما كان فى إطار عملية فكر المعاناة لا الإحساس فقط بها. هذا الخطاب يؤكد أن الآخر ليس أقل شأنا. ويؤكد مقولة الحاخام الإسرائيلى سالنتر Salanter بأن "الحاجات المادية لجارى هى حاجاتى الروحية" (١٣٢). ورغم أنه تحت لواء هويات متشتتة، فإن هذا الخطاب يرفض تماما الحاجة لعدم تأصيل المعاناة الإنسانية .

١٠- دعوات تدمير الاحتكارات السردية :

ربما يواصل نقد حقوق الإنسان تأكيد أن سرد القصص العالمية الكبرى (السرديات الضخمة) لم يعد وظيفة أى مشروع تحريرى مثل مشروعات سياسة الرغبة بين الحكومات، التى تستوعب سياسة المقاومة. وبعبارة أخرى، هذه السرديات الضخمة تخدم فقط فى مجال استمالة لغات حقوق الإنسان إلى عمليات وآليات الحكم .

وليس مدهشا على الإطلاق أنه بقدر ما كان انتهاك حقوق الإنسان صارخا، بقدر ما أعلنت نظم السلطة ولاءها لنظام حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، كان التصديق على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة أقرب لشبه إجماع كونى، لكنه لم ينذر بأى أداء تاريخى عالمى نحو التحرير الإنسانى للمرأة. هذه الاتفاقية فقط منحت أى دولة السلطة لإطلاق المزيد من أكاذيب نيتشه Nietzsche (١٣٣). وفى كثير

---

(١٣٢) مقتبسة من : Emmanuel Levinas (1994) at 99

(١٣٣) الدولة هو اسم أكثر الوحوش الباردة برودا. فببرود هى تطلق كذلك الأكاذيب، وتكبر الكذبة وتخرج من فمها. وقال نيتشه فى " Nietzsche (1954) 160-1 أنا الدولة ... أنا الشعب". وتكشف هذه الأكاذيب بحدة شديدة فى أثناء تحول تبريرات تحالف دول الإرادة لدى الاعتداء الأحادى بالغ القوة على العراق.

من الأحيان، تكون لغات حقوق الإنسان إحدى حيل السياسة الخارجية الإمبريالية سواء في الغزوات العسكرية أم الدبلوماسية الاقتصادية العالمية [١٣٤].

إن دبلوماسية القوى العظمى داخل الأمم المتحدة ليست كارهة لإحداث معاناة لا توصف لبني البشر من خلال عقوبات هدفها الظاهر تقديم بعض الخدمة لمستقبل حقوق الإنسان [١٣٥]. وفي نهاية الألفية الثانية، جعلت القوة العظمى الوحيدة نظام العقوبات، من أجل دعم الترويج لحقوق الإنسان في الخارج، مطبخا للخبراء في البيت الأبيض والكونجرس الأمريكي. وكل ذلك يكتسب الآن انفعالا حادا، في قصص تبرير العنف في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر / أيلول، سمي بالحرب على الإرهاب داخل الوطن أو خارجه كما حدث في أفغانستان وحرب الخليج الثانية .

وربما يصر النقاد على تأكيد أن نموذج حقوق الإنسان الكونية يحتوي على عناصر متناقضة. ويعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشخصنة رأس المال العالمي[١٣٦]. سواء فيما يتعلق بحقوق بني البشر أم الأشخاص الاعتباريين. وهذا جدليا يسمح بتحوله - خلال هذه الأيام الذهبية للعولمة - إلى نموذج لحقوق الإنسان مرتبط بالتجارة وصديق للأسواق (حيث يبدأ مساره مع منظمة التجارة العالمية وينضج بشكل كبير في اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) التي نتناولها في الفصل الثامن. وتستثمر العلاقات التجارية الدولية مع الخطاب الرنان للغة الأخلاقية لحقوق الإنسان (طالع على سبيل

---

(١٣٤) طالع : Noam Chomsky (1996) 169-221 . وطالع كذلك : Chandra Muzaffar (1993).

(١٣٥) الجمعية الأمريكية للصحة العالمية ومنع الغذاء والدواء وتأثير الحظر الأمريكي على الصحة والتغذية في كوبا. طالع : http:// www.Usaengage.org/studies/cuba.html . وأنا هنا لا أتناول الأرشيف المثير للمشاعر والخاص بنظام العقوبات على العراق.

(١٣٦) تحمي المادة (١٧) الحقوق الفردية والجماعية في الملكية. وهذا الشرط لأغراض عملية بحته ينكر التطمينات التي تبدو راديكالية في المواد (٢٣-٦). وليس غريبا الاعتراف الكامل بحقوق الملكية الفكرية في المادة ٢٧ (٢) .

المثال الخطاب بشأن الشروط الاجتماعية داخل منظمة التجارة العالمية والعديد من الأنساق الاقتصادية أو التجارية الثنائية أو الإقليمية). وللاقتراب أكثر من هذه النقطة، فإن العديد من المنظمات غير الحكومية بدول الجنوب، والتى كانت من أوائل منتقدى العولمة، تنظر اليوم إلى المؤسسات المالية الدولية بوصفها أدوات للتحرر من أمراض الدولة القومية .

إن نطاق وعمق الأنهار العديدة للنقد ما بعد الحداثى لحقوق الإنسان مشابه لنقد كارل ماركس Karl Marx بشأن المسألة اليهودية [١٣٧]. رغم أن المصطلح الفريد "ما بعد الحداثة" لم يكن متاحا بصورة وفيرة بالنسبة له. وفى هذا السجل، نحتاج لتأمل التبصر العميق الذى قدمه ديلوز Deleuze وجوتارى Guttari :

لو لم تكن هناك دولة ديمقراطية كونية [١٣٨]. ...، فإن ذلك بسبب أن السوق هو الأمر الكونى الوحيد الذى يمكن أن يكون كونيا فى الرأسمالية. كما أن الحقائق البديهية يمكنها التعايش فى السوق بجانب بديهات أخرى، خاصة تلك المتعلقة بأمن الممتلكات، وهى التى لا تعى أو أنها تعلق هذه الحقائق بدرجة أكثر من مناقضتها[١٣٩]. .

وهكذا فإن دعوات تدمير الاحتكارات السردية[١٤٠]. فى نظرية وتطبيق حقوق الإنسان هى دعوات ذات أهمية بالغة؛ لأنها تمكننا من إدراك حقيقة أن ابتكار حقوق الإنسان يستند إلى المجتمعات الواقعة فى نضال ضد تشكيلات السلطة غير الشرعية وسياسة القسوة. ويظل المحلى - لا العالمى - موقع النضال الحاسم بالنسبة

---

(١٣٧) طالع كذلك الفصل الثامن ... وطالع : . Wendy Brown (1995) 97-114

(١٣٨) . Deleuze and Guttari (1994) 106

(١٣٩) نفس المرجع السابق، ١٠٧

(١٤٠) يؤكد ليوتارد Lyotard فى Lyotard (1989) at 153، قائلا "دمروا كل الاحتكارات السردية ... انزعوا كل الامتيازات التى منحها الراوى لنفسه".

للتعبير عن حقوق الإنسان وإنفاذها والتمتع بها وممارستها. إن التاريخ السابق لتقريبا لكل عمليات جعل حقوق الإنسان العالمية مؤسسية تقريبًا هو ممهد بالأساس من المستوى المحلى(١٤١).

ومن هذا المنظور، فإن الادعاءات بابتكار حقوق الإنسان فى الغرب يمكن الشعور بها فى إطار تقاليد السرديات الضخمة التى خدمت قديما أهداف السيطرة للتشكيلات الاستعمارية أو الإمبريالية، وهى تخدم حاليا أهداف المجتمع الأورو - أطلنطى أو دول الثالوث (الولايات المتحدة والمجتمع الأوروبى واليابان). وفى خضم هذا الخطاب المسيطر تبدو مفاهيم حقوق الإنسان الحديثة والمعاصرة - ولو بأنماط مختلفة - وكأنها رؤية لنظام جديد فى العالم كله (١٤٢). وعلاوة على ذلك، فإن هذا الخطاب يمنع الاعتراف بأن المجتمعات المناضلة ضد الانتهاك الإنسانى هى المبتكر الأول لحقوق الإنسان. ولا توجد مهمة أكثر أهمية من تقصى أثر تاريخ حقوق الإنسان من وجهة نظر المجتمعات التى اتحدت فى نضالها وسط معاناة إنسانية مفرطة .

وقد عارض العديد من المفكرين النسويين الفكرة الرئيسية لتدمير السرديات الضخمة لكونها معادية لسياسة الاختلاف(١٤٣). وفى ذات الوقت، يصر هؤلاء المفكرون

---

(١٤١) بغير تواضع، أقتبس ما قلته بنفسى سابقا : بعد كل شىء كان هناك رجل يدعى لوكمانيا تيلاك Lok-manya Yilak أطلق نداء للهند فى العقد الثانى من القرن العشرين جاء فيه "إن الاستقلال هو حقى منذ مولدى وينبغى أن أحصل عليه". وكان ذلك قبل فترة طويلة من المناداة بحق تقرير المصير باعتباره أحد الحقوق الإنسانية الدولية وكان هناك شخص اسمه غاندى Gandhi وقف فى أوائل القرن العشرين متحديا التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، وهو الأمر الذى أسفر بعد عقود عن وضع أسس المعاهدات والإعلانات الدولية بشأن الحد من كل أشكال التمييز العنصرى والأبارتيد. كما أن الحملة الحالية المعتمدة على شعار "حقوق المرأة هى حقوق إنسانية" هى نتيجة لتاريخ حافل من النضالات المحلية من حولنا. إن الأماكن التاريخية التى شهدت ميلاد كل نضالات حقوق الإنسان هى البيت والوطن، الكنيسة والقلعة، السجن ودائرة قسم الشرطة، والمصنع والمزرعة. Upendra Baxi (1996) .

(١٤٢) . David Jacobson (1996) 1

على أن سرد قصص الانتهاكات والمقاومة اليومية، التى تعترف بدور المرأة باعتبارها أحد مبتكرى حقوق الإنسان، يدعم عملية التمكين من حيث خلق تضامن، لا نسج قصص عن البطريركية الكونية أو تنظير القمع فقط من حيث كونه علاقة منطقية(١٤٤). إن ثقافات جعل حقوق الإنسان نسوية تبدأ فقط حيث يبدأ المرء مناقشة الصراع بين السرديات الكبرى والصغرى للنساء المناضلات. وربما يسمى المرء هذه المهمة أو الرسالة "أنسنة حقوق الإنسان"، ويسعى لتجاوز الخطاب المخلخل بشأن تنوعات ما بعد الحداثة وما بعد البناء ليصل إلى تواريخ الإيذاء الفردى والجماعى. إن قصص الطرق الملموسة بشأن إرهاب المرأة (١٤٥). لا تظهر بشكل بارز فى نظرية حقوق الإنسان. وفى رأيى، إن تنظير القمع لا يكون فى أفضل حالاته بعقد مقارنة بين لوكان Locan وديريدا Derrida وفوكو Foucault، بل عندما يشارك المنظر المظلومين فى كوابيسهم وأحلامهم. إن إضفاء تأثير اللغة على الألم والشعور بألم الآخر هما المهمة الدائمة للسرديات. وإذا ساعدتنا تنوعات ما بعد الحداثة فى تحقيق ذلك، عندئذ سيكون هناك مستقبل أفضل لحقوق الإنسان. وإذا لم يحدث ذلك، ستكون رقصة الموت لكل حقوق الإنسان .

---

(١٤٤) Ernesto Laclau and Chantal Mouffe (1985) at 87-8, 115-16 .

(١٤٥) Mary Jo Frug (1995) 7-23. إن الواقع المعيش للتجارة الجنسية واستغلال العمال على نحو غير إنسانى، وعمل المزارعين فى أراضى الأسياد الملاك، والتمييز فى أماكن العمل، والقتل بسبب المهور، والاغتصاب فى أوقات السلم والحرب باعتبارها وسيلة لإعمال السياسة، وتعذيب المرأة وإخضاع أجساد النساء لتجارب طبية وغيرها من الأدوات فى يد الدولة والمجتمع تمثل فى مجملها إشكاليات جعل الإرهاب روتينيا. وفى حين أن الثقافة النسوية كشفت قوة السرد، فإن النظرية الاجتماعية لحقوق الإنسان عليها أن تضع تصورات لطرق ووسائل استثمار السير الذاتية للأشخاص الذين تعرضوا لانتهاكات.

الفصل السادس

ما الحى والميت فى المذهب النسبى (النسبوية)؟

١- نظرية الكونية :

إن تأكيد "كونية" حقوق الإنسان المعاصرة "تعرض لهجوم عنيف من وجهة نظر مؤيدى النسبوية والمناهضين للأصولية والتعدد الثقافى . إن فكرة "الكونى" فى العلوم البشرية ترتبط بشكل نمطى بمشروع التحول نحو الكونية. وعلى وجه الخصوص ، منذ عصر ماركس Marx، علمنا أن ما يسمى بالكونى يعد ملكية محدودة التفكير للثقافة السائدة وأن "القابلية للتحول نحو الكونى" أمر لا يتجزأ عن الامتداد الإمبريالى[١]، لذلك يظل من غير المفهوم أن بعض ناشطى حقوق الإنسان ذوى الجذور العميقة يهاجمون بعنف كونية حقوق الإنسان فيما يتعلق بالإمبريالية السياسية والثقافية ، وأن بعض رؤساء الدول والحكومات يقيمون العديد من المبررات حول حصانتهم ضد انتهاك أسس ومعايير حقوق الإنسان عن طريق نداءاتهم للفوارق الثقافية . إن مشروع التحول نحو كونية حقوق الإنسان يؤكد أيضا فكرة عالمية حقوق الإنسان . كلا الشكلين من تأييد وانتقاد الكونية يظلان مفعمين بتضمينات مصيرية متعلقة بمستقبل حقوق الإنسان .

Judith Butler (2000) 15 . (١)

إن مشكلة "الأكوان" لا تبدأ ولا تنتهى بحقوق الإنسان ، فالأشكال التاريخية التى تم التفكير من خلالها فى العلاقة بين الكونية والخصوصية كثيرة ومتنوعة[٢]، إن بناء "الأكوان" يتضمن الجوانب التحليلية والأيديولوجية والعلاقة بين كل منهما مازالت مثيرة للمشاكل ؛ حيث إنه دائما ما يتم تأويل التحليلات داخل الإطار الأيديولوجى[٣]، ويتناول الملمح الأيديولوجى مشكلة تبرير "حقوق الإنسان" وإنشاء ما يعتبر "إنسانيا"، ثم يتم تحديد وتعريف التحليل فيما بعد من خلال هذا الإطار . وعلى الجانب الآخر ، فإن المحلل يصر غالبا على حكمه الخاص[٤]، فى الواقع تشير العلاقة بين الأيديولوجى والتحليلى إلى وضعية كل من المعرفة البشرية والاستقلال النسبى لممارسات التفكير المنطقى . وتعد هذه منطقة جدل رائعة كما سنرى بعد قليل فى هذا الفصل فيما يتعلق فقط بكونية حقوق الإنسان .

فى إطار هذا النمط من التفكير ، يمكن أن يتقدم المرء بتحليل يشير على الأقل إلى ثلاثة معانى مختلفة رغم ارتباطها ببعضها البعض . أولا فى معنى الكونية ، تظل الملكية أو العلاقة شبيهة بأشياء أو ظواهر أو أحوال كثيرة من نواحى متعددة ، وبالتالى ربما يمكننا التحدث عن حقوق بنى البشر من ناحية كونهم الكائنات العاطفية التى لديها القدرة على التحدث . أو ربما يمكننا القول ، بالإشارة إلى المرجعية الذاتية إلى حد ما ، بأنه أن تكون إنسانا هو أن تكون مميزا بين كل تلك الكائنات الحساسة

---

(٢) طالع : . Ernesto Laclau (1994) 22 طالع أيضا أخر الحوارات بين: Judith Butler, Ernesto Laclau, and Slavoj Zizek (2000) .

(٣) كما يوضح كل من مؤيدى الماركسية، وأخيرا الحركات النسوية وحركات المثليين أو المتحولين جنسيا .

(٤) منذ عدة عقود قرأت على سبيل المثال كتابا شيقا أثار لدى السؤال حول ما إذا كان هناك فعلا مؤيد لنظرية الماركسية يكون مختلفا عن البورجوازى، نظرية الصفر! وبالمثل ربما يسأل المرء ، بغض النظر عن فهمنا بالغ الدقة للمفاهيم الثقافية الراسخة بشأن العلوم ،سواء كان هناك فعلا ما يسمى بالنظرية الماركسية (أو حتى ما بعد الماركسية!) أم الكيمياء والفيزياء والوراثة وعلوم الحياة وعلوم الذكاء الاصطناعى أم الفلك .

بامتلاكك بعض المزايا المشتركة من الإدراك واحترام الاهتمامات والمصالح المتعلقة بالكرامة التى تفرق بين الإنسان والكائنات غير البشرية الأخرى(٥).

ثانيا، ربما تقع الكونية بشكل مستقل عن الأشياء الأخرى والأحوال أو الظواهر، وبالتالى، بضرب مثال معقد وصعب إلى حد ما، ربما يمكننا أن نتحدث عن حقوق الإنسان باعتبارها حقوقًا طبيعية مستقلة ومتاحة فى مقابل الأشياء أو الأحوال الظواهر السياسية. ثالثا ، يمكن للإنسان القول بأن كل الأكوان شكلية أو اسمية؛ بمعنى أن الأمر بمجمله متعلق بمجرد مسألة تسميتها فى إطار ممارسة أو بروتوكول لغوى . من خلال وجهة النظر هذه يكون الادعاء بأن حقوق الإنسان كونية يشير إلى قابلية الوصول لاتفاق لغوى مشترك على نطاق واسع(٦).

وعلى المستوى الأيديولوجى الذى أدرج فى إطاره أيضا ما هو أخلاقى ودينى(٧). فإنه يمكن تصور الكونية بطرق مختلفة . أولا ، يسعى واضعو النظريات الأخلاقية

(٥) تستفسر حركات حقوق الحيوان عن هذه الميزة من عدة اتجاهات . فالأسس العقلية تفترض تقليل ألم ومعاناة الحيوانات سواء كانت تعد مصدر غذاء للبشر أم حيوانات لحمل الأعباء أم حيوانات تستخدم فى الرياضات والألعاب ووسائل الترفيه العامة أم مثل خنازير غينيا التجريبية. ورغم اتساع تلك الأسس، فإن نطاق هذه الواجبات لمنع إلحاق أى أذى أو ضرر غير ضرورى بالحيوانات يظل غامضا بسبب أن ما نقوم به مع الحيوانات لا ينبغى أبدا فعله مع البشر . أما الأسس الأخلاقية الجوهرية لحركات حقوق الحيوان، فتتجاوز ذلك حيث تتعلق بفئة مفضلة من قائمة الاستخدامات السابقة للحيوانات ويصر النباتيون الروحانيون، على سبيل المثال على أن معاملة الحيوانات بوصفها مصدراً للغذاء للبشر يعد أمرا مثيرا للاشمئزاز أخلاقيا فى إطار فكرة احترام الحياة، كما يمتد نفس المبدأ ليشمل الحركات التى تنادى بالحد من رياضات قتال الحيوانات، على الرغم من أن وصف ما سبق بالجوانب الخاصة بالنباتيين الروحانيين ربما يبدو غريبا . وعلى النقيض فإن الحركات التى تنادى بحظر الأبحاث التجريبية ترى بأن السير فى مبدأ تعذيب الحيوانات بوصفها مصدراً لحماية البشر والصحة العامة ينتهك احترام الحياة

(٦) بهذا المعنى ، تعد "الكونية هى الاسم الذى يخضع لكثير من الجدارة والاستحقاق والتقلبات أيضا". Judith Butler (2000) 24 .

(٧) أنا لا ألاحق هنا الأسئلة التى يمكن أن تنشأ بصورة طبيعية ، وتتعلق بالخلط بين الأخلاقيات والأيديولوجية . وفيما يتعلق بالأشكال التى تتخذها الأكوان فى الخطاب الدينى ، راجع الاستكشاف الشيق فى : Arvind Sharma (2003) 122-36 .

لتبرير مبدأ حقوق الإنسان[٨]، في الفكرة الكونية للمجتمعات الإنسانية المنظمة سياسيا باعتبارها مجتمعات أخلاقية . وتعد هذه المجتمعات أخلاقية؛ لأنها تقر مبدئيا بأن الإنسان ، نظرا لكونه بشرا ، مخول للتمتع بالكرامة والاحترام . ربما تختلف تلك المجتمعات في وسائل تأويل هذه القيم ، وبعيدا عن ذلك تختلف كذلك في تأكيد طبيعة وعدد حقوق الإنسان والمستوى الذى يمكن الحصول عليه من الالتزامات والمسئولية . لكن ربما ترفض هذه المجتمعات أيضا الاعتراف بفكرة حقوق الإنسان وتتبرأ منها تماما أو بشكل شامل ، إلا أنها مع ذلك تحتفظ بالمطالبة بالتمسك بأفكارها باعتبارها مجتمعات أخلاقية . أما بالنسبة للمجتمعات السياسية المنظمة كالمجتمعات الاستعمارية الأوروبية ، التى احتفظت بشكل شامل بفكرة أن تلك الشعوب الخاضعة للاستعمار لا تعتبر من البشر ، وبالتالى لا تعد مجتمعات أخلاقية . وكذلك ظلت دولة جنوب أفريقيا العنصرية غير مؤهلة لتكون مجتمعات أخلاقية من هذا المنطلق . مثل هذه المجتمعات السياسية البشعة تخاطر بوضعها المنسوب إليها (فى الفلسفة السياسية المعيارية) بكونها مجتمعات أو دول أو نظم حكم "خارجة عن القانون". إلا أن طريقة استجابة المجتمعات الأخلاقية الحالية فعليا لمثل هذه المجتمعات المنظمة سياسيا مازالت تمثل سؤالا عويصا[٩].

ثانيا ، منذ عهد ماركس Marx وحتى الآن تكافح التحليلات الأيديولوجية من أجل إثبات أن الكونية هى الشكل الذى تستطيع من خلاله الأيديولوجية السائدة تعميم أشكال مجموعة من المصالح الخاصة (كما أشرنا باختصار فى الفصل الخامس). كما أن نظرية اليسار الراديكالى تعتبر نشأة حقوق الإنسان الكونية مجرد ممارسة لبعض الأدوات وتطبيقا أيديولوجيا عمليا لتحويل تعددية التنوع تحت مظلة الشعار الكامل

(٨) والذى يظل ، Alan Gewirth (1996)، هو أفضل مثال لها .

(٩) أشير هنا لعمل جون رولز John Rawls للعام ١٩٩٩ ، وتصنيفه المعقد ، بموجب قانون الشعب ، لخمسة أنواع من المجتمعات مرتبة تبعا لثمانية مبادئ تمثل الأخلاقيات العالمية لقانون الشعب .

للوحدة . ومع ذلك ، فإن بناء النماذج الاجتماعية لكون الإنسان بشرا وله حقوق تعرف بحقوق الإنسان تخاطر أيضا بإلقاء نفس الاتهامات . وعلى هذا المستوى ، تنشأ مشكلة عنيفة هي "الأكوان المزيفة".

ثالثا ، ربما يرى المرء ، تماشيا مع إرنستو لاكلو Ernesto Laclau الكونى مؤشرا خاويا ذا قيمة ، "أو مؤشرا بدون شيء يشير إليه"[١٠]. ويحظر تحليل لاكلو النظرى أى اختصار بسيط ، إلا أن نظرته العميقة المركزية بأن كل تعبير خاص أو محدد للمطالب أو المصالح يظل فاصلا - من البداية - بين خصوصيته وبعده الكونى الأشمل[١١]. إذا كان يسهل على رجال القانون ونشطاء وممارسى حقوق الإنسان التمسك به . إن المفاهيم الكونية للديمقراطية والحكم بالقانون والعدالة وحقوق الإنسان ، على سبيل المثال، تظل جميعا مؤشرات أو دلالات خاوية حتى يتم جمع كل المطالب أو المصالح المتخصصة المحددة والمتعددة أو ، كما يفسر ذلك لاكلو Laclau، يتم صياغتها إلى مطالب متكافئة عبر سلسلة من المعادلات والتكافؤات[١٢].

إن إدراك المطالب الخاصة فى قطاع واحد يمكن أن يوحى بنشأة بعض العداءات، بل والثورة من أجل المطالب فى قطاعات أخرى . ولا ينبغى على المرء سوى اكتشاف

(١٠) . Ernest Laclau (1996) 36-46 وأقتبس هنا بعض الأسئلة التى طرحت ، ولكن ليس بنفس الصيغة ، فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، من الخطاب الأنثروبولوجى والخطاب الحالى لعصر ما بعد الحداثة . أرجع فيما يخص ما سبق إلى : . John Ladd (1973) وفيما بعد إلى Laclau (1996)، و . Ernesto Laclau and Lilian Zac (1994) 11-39

(١١) . Laclau in Butler et al., (2002) 302 إن رواية روسكو باوند Roscoe Pound عن القانون فيما يتعلق بالنظرية العامة للموازنة بين المطالب والمصالح ، كما أثراها يوليوس ستون Julius Stone فيما بعد لدى إصراره على ضرورة أن تظل المطالب الفردية جديرة بالتحول والترجمة إلى مصالح عامة واجتماعية تؤدى إلى نفس النقطة . راجع ، بشكل عام : . Julius Stone (1966)

(١٢) تتماشى نفس العملية مع تشريع هيئات معاهدة الأمم المتحدة للأبد ، التى تجسد بطريقة التعليقات العامة التزامات معاهدة لحقوق الإنسان غير مقصودة .

السلطان القضائى لا للمحاكم الدستورية ومحاكم حقوق الإنسان العابرة للقوميات ومحكمة العدل الدولية لإدراك كيفية تعبير "سلاسل التكافؤات" تلك عن نفسها(١٣). ومع ذلك ، كلما زاد امتداد أو التعبير عن هذه السلاسل ، كلما زاد ضغط الحاجة لمكافئ عام يمثل السلسلة بالكامل ، وصار(١٤).علامة على الصفة المميزة للحركة المهيمنة حيث "يتحمل هيكل أحد الخصوصيات المحددة وظيفة التمثيل الكونى(١٥).

يجب على المرء أن يقرأ ، كلمة بكلمة ، الحديث المدهش لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية(١٦). أو قرار المحكمة العليا الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان لمعتقلى خليج جوانتانامو(١٧). للإمساك والإلمام التام بالصياغة ، وأيضا بتأثير مثل هذه

(١٣) Laclau in Butler et al., (2000) 302، يعطى مثالا على ذلك بتوضيح كيفية انتشار هذه الصياغة أو التعبير باتجاه الكونية مع الإشارة إلى المطالب غير النظامية؛ كتلك التى تبحث عن إدراك التشريعات المتعلقة بالإضرابات الجماعية التى تسفر عن "مطالب من الطلاب لتخفيف قيود الانضباط فى المؤسسات التعليمية ومن السياسيين الليبراليين بشأن حرية الصحافة ، وما إلى ذلك"

(١٤). Laclau in Butler et al., (2000) 302

(١٥) . Laclau in Butler et al., (2000)

(١٦) محكمة حقوق الإنسان الأوروبية فى قضية : Refah Partisi (The Welfare Party) and Others V. Turkey (application nos 41340/98, 41342/98, and 41344/98, 13 February 2003)، فى هذه القضية أيدت المحكمة قرار حل الحزب السياسى الحاكم لمدة خمسة أعوام على أساس أن استمرار الوجود الدستورى للحزب ربما يهدد فى المستقبل ذات أشكال وجود الديمقراطية التركية المؤسسة تاريخيا . ويكشف القرار بدقة بالغة السلطة القضائية المهيبة والعابرة للقوميات لمجتمعات المعرفة القضائية. وقد قدم البروفيسور كيفن بولى Kevin Boyle ذلك فى ندوة لطلبة الدراسات العليا بتاريخ الثالث من ديسمبر ٢٠٠٣ بجامعة وورويك ، عنوانها "الديمقراطية وحقوق الإنسان : أيهما أولا ؟" وفى رأيه ، تسبق حقوق الإنسان مفاهيم الديمقراطية.

(١٧) طالع : Hamdi V. Rumsfeld, Secretary of State et al.,; Rumsfeld, Secretary of State V. Pallida; Rasual et al., V. Bush, President of the United States، تم تقرير كل ذلك بالإجماع فى ٢٨ يونيو ٢٠٠٤ . طالع أيضا تحليل : . Ronald Dowrkin (2004)

الحركات المهيمنة . إجمالا ، يقوم لاكلو Laclau بتعميق فهمنا (بغض النظر بالطبع عن النوايا السلطوية) للتطبيقات العملية التعبيرية لحقوق الإنسان، والتى تحول المطالب غير النظامية بشكل صارم (السياسة من أجل حقوق الإنسان) إلى ما يتعلق بلغة الحكم (سياسة حقوق الإنسان).

٢- المبررات والكونية :

مازالت مسألة الكونية تزداد تعقيدا بسبب اختلاف بناءات مبررات حقوق الإنسان . ويتطلب التبرير إعطاء أسباب جيدة ، وبالتالى بناء ذات مفهوم "ما هو جيد" لإقرار أو لوجود أى مجموعة من حقوق الإنسان الكونية . وتقريبا فإن المبررات النصية بشأن كونية حقوق الإنسان تبقى طول الوقت غير متماسكة ، وتبدو حالة النموذج هى ذات الوثيقة الأساسية لحقوق الإنسان المعاصرة .

ويذكر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ديباجته مجموعة متنوعة من التبريرات. وتؤكد الفقرة الأولى من المقدمة بعض الحقائق الأخلاقية الشاملة المحددة المتعلقة بالكرامة المتأصلة والحقوق غير المنحازة والمتساوية لكل أعضاء العائلة البشرية . وفى نفس الوقت تقدم نوعا فعالا (وسائل/غايات) من المبررات لحقوق الإنسان . وتصر الفقرة الثالثة ، على سبيل المثال ، على أن الإقرار بحقوق الإنسان أمر ضرورى بدونه سيضطر البشر إلى اللجوء ، باعتباره ملاذًا أخيرًا لهم ، إلى التمرد ضد الطغيان والاضطهاد ، وفى الفقرة الرابعة "لتعزيز العلاقات الودية بين الأمم ". ولا تفتقر المقدمة كذلك إلى أى مبررات تاريخية [١٨]، بل إنها تقدم مبررات مؤسسية محددة.

---

(١٨) طالع الفقرة الثانية التى تبرر حقوق الإنسان بالإشارة إلى "الأعمال الوحشية التى أغضبت ضمير الإنسانية ...."

وتشير الفقرتان الخامسة والسادسة اللتان ترتبطان ببعضهما البعض إلى أن ترويج وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لحقوق الإنسان هو "التزام وتعهد" ينبغى تحقيقه عبر التعاون مع الأمم المتحدة . أما الفقرة السابعة فتعمل على تمييز نظرية معينة من نظريات المعرفة المتعلقة بحقوق الإنسان، وهى أن "الفهم الشامل والمشترك لحقوق الإنسان هو أمر ضرورى" (١٩)، كما تمهد تلك المقدمة لبعض معايير المسعى الإنسانى الجماعى ، وبالتالى فإن الفقرة الأولى تشير أيضا إلى حقوق الإنسان بوصفها "أقصى طموحات عامة الشعب". أما الفقرة الخامسة فتجذب الانتباه إلى تعزيز "التقدم الاجتماعى ومعايير أفضل للحياة بمزيد من الحرية"، كما أن القوانين المسنونة تدعو حقوق الإنسان بأنها "معيار عام للإنجاز".

هذه الأنواع المختلفة من التبريرات تحمل بداخلها تنبؤات ناقصة عن النقد المستقبلى . ومن ثم فإن المبررات التاريخية تتضمن بشكل خاص إشارات إلى الهولوكوست وهيروشيما - ناجازاكى، ولكنها لا تذكر الاستعمار والإمبريالية باعتبارهما دلائل على الوحشية التى تتجاوز وتنتهك ضمير الإنسانية .

ويظل التحليل النسوى قادرا على الاحتجاج على الإشارة إلى "أفراد الأسرة البشرية" (وأكثر من ذلك فيما يتضمن الإشارة إلى "البشرية" بدلا من "الإنسانية")، كما يوضح النقاد البيئيون العمى البيئى المتأصل للتعبير. وتحتج نظرية العرق أو الأصل الحاسمة على "العنصرية" المتأصلة والمتضمنة فى أفكار "الإنسانية" و "الشعوب".

وفى النهاية ، (ودون أن نكون مرهقين لكم)، كما سنرى فيما يلى فى هذا الفصل فإن دليل أو فهرس حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، حتى وهو يحتفى بتجاوز

---

(١٩) ووفقا لذلك ، فإن الصياغة التشغيلية أو التنفيذية فى نهاية الديباجة تضع مهمة وواجبا محددا على عاتق الدول والمجتمع المدنى والمنظمات الدولية والأفراد والجماعات للنضال من أجل تعزيز حقوق الإنسان عبر التعليم.

بعض الأشكال الخبيثة من السيادة ، يحتفظ بسلامة إمكانية الإنتاج وإعادة الإنتاج لأشكال انعدام حقوق الإنسان فى كل مكان . وتظهر على السطح عدة أشكال من الانتقادات خلال الاحتفالات الإلزامية بيوم حقوق الإنسان كل عام، وتلك التى تتوالى فى سبل من الانتقادات – التى تعد كثيرة جدا بدرجة يصعب على أطول الهوامش السفلية للصفحات تحمل عبئها – خلال المهرجانات المنظمة أخيرا احتفالا باليوبيل الذهبى للإعلان العالمى . ويثير كل ذلك التساؤل حول مدى النقص الأيديولوجى لإنتاجات حقوق الإنسان المعاصرة من "التبريرات" من أجل حقوق الإنسان الكونية ، إذا كان تقديم بعض السياقات يبدو مخربا للادعاءات بالكونية.

ومن ثم فإنه من الواضح أننا فى حاجة للتراجع عن التعبير (نصا) عن التبريرات بأن أدوات حقوق الإنسان تلفت الانتباه إلى حقيقة أن أفكار "الخير" لا تتجنب الجيوفلسفية (اقتباسا لأحد مصطلحات Deleuze and Guttari[٢٠]) ، أو الفضاءات الزمنية المتعارضة التى ينشأ داخلها تركيبة من المؤشرات الخاوية وتشكيل محتوياتها . إن الطلبة الدارسين لتقاليد قانون الطبيعة المنطقية المتنوعة يعرفون جيدا هذه الحقيقة غير المريحة . ويعبر كل من جيليز ديلوز Gilles Deleuze وفيليكس جوتارى Felix Guttari عن نفس الحقيقة بشكل مختلف: إن كل من إنجلترا وأمريكا وفرنسا تتواجد باعتبارها ثلاث أراض لحقوق الإنسان . وهذا لأن التاريخ الإنسانى وتاريخ الفلسفة ليس لهما نفس النمط[٢١].وتتوقف الجيوفلسفية لذكر حقيقة أن تاريخ الفلسفة "يتميز بصفات قومية أو النزعة القومية ... تشبه الآراء الفلسفية[٢٢]".

---

(٢٠). Gilles Deleuze and Felix Guttari (1994) 85-116

(٢١) المصدر السابق نفسه، ١٠٣ .

(٢٢) المصدر نفسه، ١٠٤ .

إن مفاهيم وتجمعات الدلائل الخاوية تكتسب صفة الكونية فيما يتعلق بـ "الجيرة الخارجية" أو "الاتساق الخارجي" [٢٣]. كما أن نموذج حقوق الإنسان الحديث تميز بهذا الاتساق الخارجي في بعد محدد من التاريخ الإنساني حيث يمكن امتداد تلك الكونية الوشيكة لحقوق الإنسان إلى الآخر غير الأوروبي بناء (كما رأينا بالفصل الثاني) على الأداء الناجح لمهمة "عبء الرجل الأبيض"[٢٤]. ويوضح الخطاب المعاصر لحقوق الإنسان شكلاً مختلفا تماما للاتساق الخارجي أو إعادة تقسيم حدود مبادئ حقوق الإنسان عبر وبين كل المجتمعات القومية . ورغم ذلك فإن حدا رفيعا من "الجيرة الخارجية" أو "الاتساق الخارجي" ينطق بشكل مختلف تماما عن مستقبل حقوق الإنسان[٢٥].

وقد بدأت منطقية حقوق الإنسان المعاصرة حاليا في إعادة تأسيس وتناول جيوفلسفية حقوق الإنسان من حيث إشكالية النظام العالمي العادل؛ وهو نظام عالمي يعتمد على الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها داخل وعبر المجتمعات والتقاليد والثقافات الإنسانية . إن احترام حقوق الإنسان يستلزم استدامة وتداخل شبكة المعاني والسلوكيات (وتحديثها وصقلها) على كل المستويات : فردية ، مجتمعية ، أسواق ، دول ، منظمات إقليمية للدول ، والوكالات والمنظمات الدولية. في الواقع ، إن

(٢٣) المصدر نفسه، ٩٠ .

(٢٤) لا أعرف أي ناقدة نسوية تثير اعتراضات الرجال بهذا التعبير .

(٢٥) Arvinid Sharma (2003) at 131-4، يوضح بما يفيد الفارق بين المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٨ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ فالأول تم نصه أحد ملامح حق الضمير والديانة ومعتقد أو دين "حرية التغيير"، بينما نص الثاني على الحق في اختيار دين . كما يشير الكاتب إلى أن هذا التحول الطفيف في اللغة كان أحد ملامح دبلوماسية حقوق الإنسان، التي احترمت الفوراق في العادات الدينية . فالدول الإسلامية التي تعارض الإعلان العالمي على أساس أن الشريعة تعتبر تغيير الدين ردة عقابها الموت كانت راضية عن لغة العهد الدولي . وأنا استدعى هنا هذا النقاش لتوضيح جانب عدم الاتساق الموجود في تعبيرات حقوق الإنسان المعاصرة .

كونية الحوار المعاصر لحقوق الإنسان تشير إلى انقطاع راديكالى عن أنماط الفكر التنويرى السابقة(٢٦).

إن هذه الاستراحة المعرفية لها نفس ترتيب ما وقع فى القرن السابع عشر للتقاليد الأوروبية . وإذا كانت الحكومات ، قبل القرن السابع عشر ، لم تشر للحقوق باعتبارها معيارًا للشرعية(٢٧). فقبل منتصف القرن العشرين لم يعتبر النظام الدولى العالمى احترام حقوق الإنسان أحد معايير شرعية العلاقات أو الشئون الدولية . إن هذه الاستراحة المعرفية تعقد اللجوء إلى منطقة التنوير بشأن حقوق الإنسان باعتبارها حقوقًا طبيعية؛ حيث إنه ، وكما رأينا ، ظل مفهوم "أن تكون إنسانا" قائما فى إطار حدود المركزية أو العنصرية الأوروبية .

٣- ثلاث لحظات للكونية :

تثير فكرة "كونية" حقوق الإنسان مجموعة من الأسئلة الثقيلة والمعقدة التى ربما تبدو بعيدة عن واقع نماذج وممارسات حقوق الإنسان . غير أن هذه الأسئلة تنشأ أيضا فى العالم الواقعى . إن إهمال هذه الأسئلة يجعل حالة ترويج وحماية حقوق الإنسان أكثر صعوبة ربما مما يمكن أن تكون عليه .

ومن ناحية ، فإن الموضوعات تتعلق بكيفية بناء "الكونية" ذات الصلة بـ "الخصوصية" فى إطار "كونية" حقوق الإنسان المعلنة ، وبعيدا عن ذلك ، ما هو المجتمع التأويلى الذى يمكن أن يشعر بالتميز إذا قام بذلك ؟ إن طريقة نشأة ذلك

---

(٢٦) فعلى سبيل المثال ، حين ذكر هيجل Hegel أن حق الاعتراف أو احترام الشخص أو "الشخصية الحرة" بهذا الشكل هو أساس الدولة الحديثة . Smith (1989) 112 ولكنه لم يكن ينتقد الاستعمار أو الإمبريالية أو البطريركية أو العنصرية .

(٢٧) . Smith (1989) 61

البناء والنزاع بشأنه ، كما سنرى لاحقا ، أمر مهم للغاية . ويشير هيجل Hegel باعتباره أمراً نهائيًا (إذا كان ذلك ممكنا) إلى أن أنماط البناء حين يميز بين اللحظات الثلاث هى : الكونية المجردة، الخصوصية المجردة ، والكونية الصلبة[٢٨]. وتمثل اللحظة الأولى "الهوية غير المميزة"، والثانية تمثل "الفارق بين الهوية والاختلاف" أما الثالثة فترمز إلى "الكونية الصلبة، التى هى الإدراك الكامل للفردية"[٢٩]. إن دعوى كونية حقوق الإنسان تقدم نفسها للتأسيس عبر هذه اللحظات الثلاث . إن الكونية المجردة تناقش الهوية غير المميزة لكل حاملى حقوق الإنسان بغض النظر عن التاريخ أو المستقبل[٣٠]. أما اللحظة الثانية من الخصوصية المجردة فتحدث حين تعرف هوية حامل حقوق الإنسان من حيث الجنس أو كونه من السكان الأصليين أو ضعفه أو تعرضه للاضطهاد . أما اللحظة الثالثة وهى الكونية الصلبة فيمكن إدراكها عندما تسود اللحظتين الأوليين : لحظة هوية للكل بوصفهم بشراً "كاملين" ولحظة التفريق الداخلى بين هؤلاء البشر .

وإذا اخترنا التمييز بين هذه اللحظات الثلاث ، ستتراجع العديد من الاعتراضات أو الصعوبات التى تقابل "كونية" حقوق الإنسان. ويتشكل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان من الكونية المجردة . وهو يتناول "كل البشر" و "كل شخص" و "الجميع" وحتى "لا شخص" (من الناحية الأساسية التى ربما يكون فيها "لا أحد" يمثل انتهاكا

---

(٢٨) Mark C. Taylor (1987) at 16-17 . لا أزال مدركا لعدم توازن أى قراءة لنصوص هيجل Hegel وحاليا لاكان Lacan المنشورة فى : Judith Butler, Ernesto Laclau, and Slavoj Zizek (2000)، ولكننى فى نفس الوقت غير قادر على متابعتها " فى إطار الحدود الضيقة لهذه الدراسة ، مكتفيا بإهداء عندما أجد مناسبة .

(٢٩) Taylor (1987).

(٣٠) الاعتراف المتبادل بحقوق الآخر "تبعا لهيجل Hegel " يجب أن يتم على حساب الطبيعة عن طريق إنكار أى فوارق بشرية بيننا حتى نصل إلى تعريف ذاتى صريح ونقى ، وللإرادة الحرة أو "الضمير الكونى"، يقع فى أساس وجذور هذه الفوارق ... " . Steven B. Smith (1989)

لحقوق الإنسان التى تم الإعلان عنها). كل هذه الكيانات لها حقوق إنسانية. لذا فإن المناسبة الوحيدة التى يتم فيها إدراك لحظة "الخصوصية المجردة" بشكل شامل تكون ربما فى آخر المواد[٢١]. أما إعلانات حقوق الإنسان التالية لذلك فتناقش بصورة كبيرة "الخصوصيات المجردة": على سبيل المثال ، حقوق المرأة باعتبارها حقوقًا للإنسان وحقوق السكان الأصليين وحقوق الأطفال والمهاجرين ، ومن بينهم العمالة المهاجرة ، وأيضا الحقوق الإنسانية المأمولة للمعاقين .

وتعد كل هذه الأمور خصوصيات؛ لأنها تميز " الإنسان المجرد" فى الإعلان العالمى. وتعد هذه "مجردة"؛ لأن الهويات التى تشكلها مازالت غير متناولة لخصوصية مواقف الخضوع أو الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان ، وهو ما تناقشه اللحظة الثالثة، وهى "الكونية الصلبة". ففى هذه اللحظة تعود الحقوق إلى موطنها كما كانت فى الحالة الحية المتجسدة لكون الإنسان بشرا فى المكان والزمان بتوقيع الوجود الفردى المحدد . فى لحظة "الكونية الصلبة" لا تكون مشروعات وفترات حياة الفرد محدودة فقط، بل تحكمها بذاءات السلطة والنزوات والأهواء لممارسات سياسة العنف والسياسات الكارثية .

وما زالت العلاقة بين اللحظات الثلاث مثيرة للمشاكل . فتبدو قوة الكونية الصلبة ، فى أحد دراسات حقوق الإنسان ، أمرا طارئا فى القوانين الأدائية للحظتين الأوليين . فتفترض الكونية الصلبة مسبقا من ناحية كلا من الكونية المجردة والخصوصية المجردة . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه القوى قابلة للعكس حيث لا تتضمن أى منطق لتسلسل أو تقدم اللحظات بالمعنى الكافى غالبا (كما فسرنا من

---

(٢١) المادة ٣٠ تنص على أنه لا يوجد فى هذا الإعلان ما يمكن تأويله على أنه يخص أى دولة أو جماعة أو شخص بعينه فيما يتعلق بالحق فى خوض أى نشاط أو أداء أى أفعال تهدف لتدمير أى من الحقوق أو الحريات التى تم توضيحها (مع التأكيد). وأحمل هذه الإشارة للأشخاص على أنها تمثل الأشخاص الاعتباريين بالإضافة إلى الأشخاص الطبيعيين أى الكائن البشرى الفرد .

قبل). فهى التأكيد الفورى للحقوق الإنسانية التى يفتقدها كائن ما فى عالم يخلق بدوره فضاء (الجيوفلسفة) اللحظتين الأخريين أو لأجلهما. فالكونية الصلبة لحقوق الإنسان مدرجة دائما ضمن أفعال التطبيقات العملية المتوقعة أو المأمولة. نظريات لحظات حقوق الإنسان إلى نزاعات بشأن إنهاء الاستعمار أو احتجاجات غاندى Mohandas Gandhi أو تأويلاته الكاملة للأشكال الأولية، التى مازالت تعتبر أشكالا سيئة من نظم الحكم العنصرى المبكرة (الأبارتيد). ومازال بعض من ذلك حقيقيا فيما يتعلق بحركات الحقوق المدنية التى قادها مارتن لوثر كينج جيه. آر. Martin Luther King Jr أو حركات الحقوق البيئية أو النسوية (٣٢).

كما أن التفريق بين الكونى والقابل للتحول للكونية فى حقوق الإنسان يعد أمرا متعلقا بتاريخ القوة والتمرد . إن التفاعل بين لحظات الكونية الثلاث يشكل تاريخ حقوق الإنسان الماضى والمستقبلى . فكل منها علامة على نوع من التقدم أو على الأقل الحركة نحو كونية حقوق الإنسان . وبدون مفهوم أن كل إنسان – لكونه فى الواقع بشرا – فهو موضوع رئيسى لحوار حقوق الإنسان ، يظل الحوار كله غير مدرك . والمثل ينطبق على كل المحاولات الأخرى لمد المفهوم حتى يشمل أى كائنات عاطفية أخرى (مثلما يحدث فى حركات حقوق الحيوان) أو الطبيعة (الفكرة التى تقول بأن الأشجار والأنهار والجبال والنظم البيئية الهشة هى حاملات لنظام معين من الحقوق ضد الاعتداء عليها).

غير أن الكائنات الإنسانية مزيج من المقومات الحيوية والاجتماعية. إن لحظة الخصوصية المجردة تعرف الكائن الإنسانى عبر عدة شبكات من قوى التصنيف على أساس العرق والنوع والجنسية والطبقة . كما تساعد الخصوصية المجردة فى التعبير

---

(٣٢) يمكننا الإشارة هنا أيضا ، مع Judith Buter in Buther et al., (2002:24) إلى أن "الكونية لا يمكن أن تتقدم بدون تدمير ما تضمنته". ومع ذلك فهى تذكرنا أيضا بأن "الشخصية الاستبعادية ... للأسس التقليدية للكونية لا تعوق أى لجوء آخر للمصطلح ..." (at 39).

عن ترتيب الكيانات الجماعية بربطها بتكوينات الحقوق الرأسية المميزة بالإضافة إلى الحقوق الأفقية لهذه الكائنات الإنسانية . أما الكونية الصلبة فتشكل عالم النضال من أجل إعلان الحقوق والتمتع بها في الوجود الحي للحظتين في المسرح التاريخي . وعلى هذا المستوى ، تكون النضالات الحاسمة بين تكوينات قوى إنكار الحقوق وتكوينات القوى المضادة المطالبة بالحقوق قد بدأت رقصة الموت وإعادة الحياة للضمير والتنظيم المجتمعي. إن هذا النضال عنيف بذاته ويمر عبر محور عنف القانون وقانون العنف(٣٣). ومما لا يعترف به عادة أن ممارسات العنف تشكل ذروة كونية حقوق الإنسان الصلبة سواء كانت الخاصة بالممارسات التحملية أم المتمردة أم ممارسات العنف المسيطرة أم المضادة للسيطرة (٣٤). وتتمثل لحظة الكونية الصلبة في عنف المضطهدين والقائمين بالاضطهاد من خلال تواريخ مميزة للتنوع الزائف (الذى سأشير إليه لاحقا في هذا الفصل).

٤- عولمة حقوق الإنسان وكونيتها :

يشير كل ما سبق إلى إمكانية وجود نوعين من الفروق الصعبة : أولا ، بين الكونية والقابلية للكونية ، وثانيا ، بين العولمة والكونية . المجموعة الأولى من الفروق تبرز بشكل تحليلي باعتبارها جدلاً بين اللحظات الثلاث السابق ذكرها من حيث الكونية المجردة والخصوصية المجردة أو الكونية الصلبة في علاقاتها الداخلية الكامنة. ومن ثم ، فإن القابلية للكونية تحدد المر بين اللحظات الثلاث ، في حين أن عولمة حقوق الإنسان تميز بالكاد صعود وبروز صدف ألعاب قوى الهيمنة.

---

(٣٣) Upendra Baxi (1987) 247-64

(٣٤) Upendra Baxi (1987) 275-290

وتعد "عولمة" حقوق الإنسان عملية تبحث عن الوصف الدقيق . وتكمن هذه العملية فى معتقدين قابلين للسقوط إلا أنهما مازالا متسمين بالقوة: " المعتقد الخاص بالأصل "الغربى" لحقوق الإنسان، والمعتقد بأن بعض المجتمعات الأوروأمريكية الرائدة فقط ربما تروج ثقافات حقوق الإنسان العالمية بشكل أكثر فاعلية . وربما يستطيع المرء وصف النظام الأول من المعتقدات فيما يتعلق بروايات الأصل والثانى فيما يتعلق بإرث المهيمن (كما تم مناقشته فى الفصل الثانى). ومن الناحية التحليلية ، فإن هذا الأمر نافذ بالفعل على سبيل المثال حين تستهدف الدول المهيمنة إنفاذ مجموعة معينة من حقوق الإنسان أو مجموعة من تفسيرات حقوق الإنسان داخل الدول الأعضاء وبين أبناء الشعوب الأضعف فى النظام العالمى [٣٥]. إن الهيمنة لا تقبل - باعتباره معيارًا كونيًا - بأن يكون مجال سيادتها الذى يعج بانتهاكات الإنسان وحقوقه مسئولا عن تدخل أو مراقبة مماثلة معتمدة على حقوق الإنسان ، كما لن تخضع أى أمة أوروأمريكية كبيرة نفسها للتدقيق المؤسسى أو للنقد لأداء حقوق الإنسان بها من قبل دول العالم الثالث .

وعلى سبيل المثال ، فإن قسوة اللجنة الدولية لمراقبة نزاهة الانتخابات لن تجد أبدا أى قبول حتى بعد الفوضى الانتخابية التى صعدت جورج بوش إلى البيت الأبيض ، على الرغم من أن الإصرار على مثل هذه الرقابة يعد شرطا روتينيا

(٣٥) ومع ذلك فإن إدانة المركزية الأوروبية تعمل فقط على تعزيز نوع من الفخر فى هذه المعتقدات . كما أن مؤيدى ورواد الدعاية لا يواجهون أى صعوبات فى الإشارة إلى أن مثل هذه الإدانات تصير وتظل ممكنة فى المقام الأول فقط عبر اللجوء إلى الأصول الأوروأمريكية وتطوير لغات حقوق الإنسان . كما تزدهر المعتقدات التراثية بالمثل حين تناشد الدول والشعوب التابعة أو الأدنى مرتبة الدول والشعوب الأوروأمريكية الرائدة لمراعاة أسس ومعايير حقوق الإنسان ، على سبيل المثال ، فى الحد من ديون دول الجنوب أو تعزيز التزامات المساعدة التنموية للمجتمعات "النامية" أو الدعاوى لاستئناس الشركات الدوائية متعددة الجنسيات للتخلى عن احتكارها لبراءات اختراعها لعقاقير مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (إيدز) التى تحافظ على الحياة . وبعبارة أخرى ، فإن عملية عولمة حقوق الإنسان تستلزم أشكالا جديدة من الوصاية أو النفوذ العالميين، وهو ما يعزز إنتاجية معتقدات حقوق الإنسان التراثية .

للمساعدة والحكم الرشيد بالنسبة للشعوب والأمم الجنوبية . إن مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان المعتمدة على الجنوب فى المجتمعات الأوروأمريكية تظل غير متصورة أيضا على الرغم من أن مراقبة السياسات الخارجية المعتمدة على الشمال والمشروطيات التنموية الآن تؤثر على كل الشعوب والمجتمعات الجنوبية بشكل روتينى. كما أنه لا يسمح سوى بالقليل أو لا يسمح على الإطلاق بالتطرق إلى الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان ضد فلسطين وشعبها . بل إنه تم السماح لإسرائيل أخيرا بالاستهزاء بقرار الأمم المتحدة – على مرأى ومسمع من العالم بأسره – الذى أمر بإجراء تحقيقات بشأن حقوق الإنسان تتعلق بالأعمال الوحشية بمعسكر جنين للاجئين الفلسطينيين .

لذلك تعد عولمة حقوق الإنسان عملية "تمييزية" تحشد منطقيات الحصانة لبعض المنتهكين البارزين بينما فى نفس الوقت تعامل بمنتهى القسوة منتهكين مماثلين فى أماكن أخرى . وتزدهر تلك العولمة على التمييز بين الصديق والعدو . ولاشك فى أن الممارسات المتنوعة لعولمة حقوق الإنسان تزدهر كذلك على الضرورات الطارئة للواقعية السياسية أو سياسة حقوق الإنسان . وكما يعلم العالم الآن فإن الدعم الأوروأمريكى لأسامة بن لادن وصدام حسين قد لاقى عددا من "المبررات" المتنوعة، التى تعد فى بعض الأحيان صديقة لحقوق الإنسان خلال مراحل الحرب الباردة ، غير أنه عقب نهاية هذه الحقبة التاريخية ، ظل هؤلاء اللاعبون ممثلين على أنهم مخربون لأنظمة عولمة حقوق الإنسان . فقد ارتكب صدام حسين العديد من الكوارث المشابهة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر/أيلول التى لا حصر لها مع الشعب العراقى والكردى ، ولكن بدأت هذه الكوارث تحتل أهمية كبرى فقط حين سعى لضم الكويت لدولته ، غير أنه استطاع الصمود عقب حرب الخليج . ولم يتم التعامل مع نظام حكمه على أنه شرير إلا عند إطلاق الحرب العالمية على الإرهاب فى أعقاب الهجوم المروع على برجى التجارة العالميين فى نيويورك والبنتاجون على الرغم من حقيقة أنه حتى التحقيقات التى تتم تحت رعاية الدولة تظل غير قادرة على توضيح أو اكتشاف أى رابط بين كل

من صدام حسين وأسامة بن لادن (٣٦). ومما لا معنى له أن نقوم بحصر أى أمثلة بنفس البشاعة (٣٧). وبذلك تتجاوز عولة حقوق الإنسان ، بل إنها تحل محل ، فصاحة أو بلاغة كونية حقوق الإنسان حين تكون مناسبة ونفعية . ويحتج بالضرورة أحد المبادئ الأخلاقية الحية بفعل منطقيات كونية حقوق الإنسان على منطقيات عولة حقوق الإنسان .

وتتضح نظم عولة حقوق الإنسان حاليا بصورة أكبر فى الأنظمة المتحولة تماما لتبرير استخدام القوة الموجهة نحو "الحرب على الإرهاب". فأى دول أو شعوب يكون هناك شك فى أنها تأوى "إرهابيين" تصير معرضة للعنف الشديد بواسطة تحالفات "الدول ذات الإرادة" بقيادة الولايات المتحدة . وكذلك إذا ثار الشك تجاه أى دولة بامتلاكها مخزون من أسلحة الدمار الشامل، فإنها تظل عرضة لهجمات وقائية كبرى بغض النظر عن إنكارها لامتلاك أى منها أو وجود أى قدرات لنشرها أو أى نوايا عدائية . وعلاوة على ذلك ، فإن مجرد الفهم – دون وجود أى دليل – بأنه ربما تكون هناك دولة ما على علاقة بشبكة إرهابية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول مازال مبررا كافيا لما يسمى بالحروب الوقائية "لنزع السلاح". وحين تثبت صحة خرافة تلك الأكاذيب الأولية لمثل هذه العلاقات بين الدولة المستهدفة والشبكة "الإرهابية" بواسطة وكالات التحقيقات التى أسستها الدول المسيطرة ، يتم ترويج عدد من المبررات اللاحقة بصورة دائمة ومستمرة فى إطار القواعد المعقدة لـ "تغيير نظام الحكم".

(٣٦) طالع : Elizabet Drew and Thomas Powers (2004), James Mann (2004), James Bamford (2004), Emmanual Todd (2004).

(٣٧) طالع : Samantha Powers (2002), Geoffery Robertson (1999) . .

وتتقدم عولمة حقوق الإنسان بناء على قواعد أخلاقية لم يتم الإعلان عنها بعد باعتبارها أسساً دولية تحكم سلوك الدولة، وذلك لأنها غير مقبولة من جانب المهيمنين أنفسهم. أما عن الحوار العام المتعلق بالإطاحة بالرئيس صدام حسين (التى تكررت صراحة فى تصريحات الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء البريطانى فى ديسمبر ١٩٩٩) وخصوصا منذ حرب الخليج الثانية ، على سبيل المثال ، فيبدو مبنيا على فكرة إزالة الطغيان المبرر (بمعنى قتل الطغاة). وتمتد إزالة ومحو الطغيان الآن لتشمل قتل كل من كان يعمل أداة طغيان للطاغية المنشود ، وكلاهما يمثل الآن بضائع عامة لحقوق الإنسان العالمية . وعلاوة على ذلك ، فإن فكرة تغيير نظام الحكم تقلل من شأن فرض الموت السياسى على أى "نظام سيئ" أو "حتى محور الشر" بحيث يضمن ذلك الاستخدام الضخم للقوة المبررة ضد كل الشعوب ، بغض النظر عن أى قيود معيارية تم فرضها عبر محظورات ميثاق الأمم المتحدة المعتادة لاستخدام القوة (بعيدا عن مواقف الدفاع عن النفس) [٣٨]. إن تحالفات اتجاه ما بعد الحداثة للدول ذات الإرادة فى ظل مقطوعة أدبية للمنافع الإستراتيجية المشتركة ، تظهر هذه التشكيلات لبروميثيوس Prometheus غير مرتبطة لتحرر حضارة حقوق الإنسان العالمية !

(٣٨) الازدواجية الأخلاقية التى تقع فى موقع مبكر بالفقرة الرابعة للإعلان العالمى لحقوق الإنسان تقيم حقوق الإنسان على أنها أحد ملامح "تطور العلاقات الودودة بين الأمم" ، وبالتالى يكون لها مكان كبير وواضح فى عولمة حقوق الإنسان . وتظل هذه الأنظمة للحكم هى المعلنة على أنها الشر الذى يتناسب مع المصالح الإستراتيجية أو الرفاهية المشروطة لتكتلات القوى السيادية بالشمال . كما أن منطقية تغيير نظام الحكم التى تبررها تكتلات قوى السيادة العالمية تجعل حقوق الإنسان عالمية فيما يتعلق بضرورات فلسفتها الجيولوجية . وتحتج شعوب ميانمار والسعودية وزيمبابوى على إنكار أى من مظاهر التصديق الدولى لهم تحت شعار حكم حقوق الإنسان ، أو أى تعاون دولى بارز للحث على تغيير نظم الحكم . لكن كانت هناك سرعة فى الإشارة إلى ذلك فى أعقاب حرب الخليج الثانية . وبالطبع ، عقب العراق ، شعرت تلك الشعوب بالفزع – وهذا مفهوم – من التبرير الأحادى للاعتداء ، فى حين كانت تتوقع إجماعا على خطوة أخلاقية استنادا على الفصل (V11) من ميثاق الأمم المتحدة .

وعلاوة على ذلك ، فإن محو الطغيان أو تغيير النظام يظل هو الحالة الاحتكارية للهيمنة العالمية . وأى لجوء إلى المنطق الخاص بتغيير نظام الحكم عبر عنف شعبى يمثل "خيانة" فى الوطن و "إرهابا" بالخارج . ويجب اعتبار الخيانة (بما فى ذلك الانشقاق) خروجا عن القانون؛ لأنها تعقد افتراضات المسئولية العالمية الشاملة عن القدرة على تسمية نظام الحكم الشرير والإطاحة به عبر الاستخدام المستدام للقوة . أما "الإرهاب" فيجب محاربته بعيدا عن قيود أسس ومعايير حقوق الإنسان ، وذلك للحفاظ على هياكل القوة العالمية . إن الكشف عن قانون دولى جديد عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر /أيلول فى سياق حرب الخليج الثانية واستمرار عواقبها القاسية يسفر عن عصر جديد من عولمة حقوق الإنسان العنيفة .

إن القيادة الأنجلو - أمريكية السائدة لدعايا الحرب والحروب الفعلية أثارت بشكل كبير قضايا فنية تتعلق بمشروعية اللجوء إلى القوة الأحادية (من المنطلق غير الموكل بشكل خاص عبر مجلس الأمن)، وأيضا نشأة الغزو العسكرى الأكثر بعدا عن القانون. وسوف تستمر تلك العوامل فى التمهيد لخلافات بين المقيمين خاصة حين يتقلص نطاق التوضيح القضائى الباقى [٣٩]. ومع ذلك ، لا يوجد أى نزاع راق يتعلق بالنقاط الدقيقة للقانون الدولى يمكنها أن تخفى الحقيقة الوحشية لتركيب

(٣٩) إصرار الولايات المتحدة الناجع على أن تمحو بلجيكا من دستورها التشريع العالمى لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية سيخفف بالضرورة من حدة العرائض المرفوعة حاليا ضد الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير . إن المحكمة الجنائية الدولية لا تتعامل بعد مع جرائم الاعتداء أو الغزو. وفى أى الأحوال ، اختارت الولايات المتحدة عدم التصديق على المعاهدة، وفى أداء غير معتاد سحبت كذلك توقيعها المبدئى على المعاهدة ! وعلما بذلك صارت المحاكمات الشعبية ولجان تقصى الحقائق هى المكافئات الأخلاقية الوظائفية الوحيدة ، رغم أنها ظلت عقيمة من الناحية التاريخية.

مرجعيات تبرير حروب القرن العشرين ذات الطراز الحديث والمسماة بحروب العدالة . ويخلق ذلك ثلاثة مفاهيم : أولا، الحرب ضد الإرهاب الدولى (أو ببساطة الحرب ضد الإرهاب)، ثانيا، المعتقدات التى تم تجميعها بسرعة فيما يتعلق بحروب نزع السلاح الوقائية، وثالثا ، قوة التأكيدات الموحدة وغير المتحقق من صحتها، التى تطالب بالروابط السلطوية بين الاثنين أو تعمل على إنشائها. وهذه القوة تؤسس حقائقها الافتتاحية بوفرة غزيرة .

وخلال هذه العملية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية النصير الأول للسلطان القضائى العالمى المؤسس حديثا والمتعلق بالشك . كما أصبح جنون العظمة للقوى العظمى الأحادية هو معيار الحضارة البشرية . ومع الحصانة ربما يمكن تسمية أى دولة جنوبية براعى أو موطن الإرهاب الدولى الجماعى ، والادعاء بعد ذلك بأنها تمتلك أسلحة دمار شامل لا يمكن التحقق منها، ويجوز أن تكون متاحة فى النهاية بطريقة أو بأخرى لعملاء "الإرهاب" الدولى الجماعى . كما أن تكرار هذه الروابط وحدوثها ، حتى بدون أى إثبات ، يصير حقيقة ثابتة تبرر محاولات التملق (مع الحلفاء أو بدونهم) والفساد والمصادرة وإجبار جميع الدول وكامل نظام الأمم المتحدة على شتى حروب نزع السلاح. ويضطلع البنتاجون والبيت الأبيض حاليا بالدور الجديد لـ "أمير ما بعد الحداثة"(٤٠)، إن الحامل الطليعى لاستخدام القوة العسكرية بلا معايير ربما يكون ساعيا بشدة نحو رؤية للنظام العالمى تحتفظ بسيطرته السيادية الإستراتيجية باعتبارها شرطًا لا غنى عنه للعالم المتحضر . وبذلك يتم التأسيس لنظام عالمى استعمارى جديد حسب صياغة كوام نكروماه Kwame Nkrumah بشأن وصفه "لقوة بدون محاسبة واستغلال بدون تعويض".

(٤٠) طالع فى امتداد لمفهوم جرامشى لـ "الأمير العصرى" . Stephen Gill (2003)211-22 طالع كذلك : Upendra Baxi (2005) .

وبـذلك أيضا يبدأ عـمـل ومستقـبل عصر الحرب الباردة الجـديد[٤١]، وتنشر أيديولوجيـة الحرب البـاردة الجـديدة وممارسـتـهـا خطاب حـقـوق الإنسـان من أجل أغراضها الخاصة المميزة . أولا ، وقبل كل شيء ، فهي تولد حوارا إصلاحيا يؤسس حـاليا لنظم حكم ودول "مـارقـة" في جنوب الكرة الأرضـية ، (والتي تـعرف بتلك التي كـانت تعـمل ذات مرة من أجل مصـالح الشـمـال، إلا أنهـا تعـتبـر تهـديدا لهـا حـاليـا) تقدمها باعتبارها تهديداً جماعيًا لمستقبل حقوق الإنسان في كل مكان . وحروب العدالة ضدها تشكل مساع نبيلة، بل وتحمل معنى التضحية لتحرير مستقبل حقوق الإنسان لشعوب الجنوب المتضررة . ثانيا، فإن المعاناة الإنسانية البالغة للشعوب الجنوبية، التي تسبب فيها الاعتداءات العسكرية المكثفة تقدم باعتبارها شكلاً عادلاً وضروريًا وربما محرراً من فروض وقيود المعاناة البشرية . هذه الأفكار العنيفة للغاية ، كما يقال الآن ، تولد في الواقع ملامح جديدة لمستقبل حقوق الإنسان . ثالثا ، تبرر المعاناة الاجتماعية أو الإنسانية المصاحبة المفروضة بممارسات عنيفة لتغيير النظام . إن الانتهاك الزائد عن الحد الحالي للإنسان وحقوقه يجب مقايضته بوعد غير مؤكد بحياة ديمقراطية في المستقبل . وتدخل المعاناة دوائر من التكاثر والتبادل العالمي . رابعا ، يتم ترسيخ الإدراك والوجود العالي بعد ذلك . وتعد معارف الشعوب الواقعة في المعاناة حاليا أشكالا قابلة للفناء حين يتم مواجهتها بخبرات أعلى تضمن مستقبلا أكثر أمانا لحقوق الإنسان . وبذلك ربما لا تسوء أوضاع الشعوب العراقية والأفغانية عقب الصراع في هذا العالم الساعي للأفضل . إن الاحتجاج ضد نظام الاحتلال يجب أن يظل مؤشرا على الوعي

(٤١) القوة لتسمية أي نظام بالشرير، أو اسم "محور الشر" ، في الواقع تعد قوة مذهلة ترمز إلى بداية الحرب الباردة الجديدة . وعلى عكس الحرب الباردة القديمة، فهي لا تنتهي مع زوال قوة عظمى منافسة. وفي الواقع ، يبدو أنها تنتعش بما يتناسب مباشرة مع الحد من هدف فوري للشك ، ومن ثم تظهر، حتى في خضم حرب الخليج الثانية ، أعراض تحول للبرنامج المستقبلي . وتظهر كوريا الجنوبية باعتبارها أفقًا متحركًا، كما تظهر بسرعة أهداف ما بعد حرب الخليج (مثل سوريا وإيران ، وربما الدول النووية الحديثة باكستان والهند). وفي الواقع، فإن كل الدول الممتلكة للأسلحة النووية أو التي على عتبة امتلاكها لتلك الأسلحة تظل واقعة في نطاق شك القوى العظمى، علما بالسهولة النسبية لإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية . وتقع كل دول الجنوب ضمن هذه الدول.

الخاطئ . خامسا ، تقف الدبلوماسية الخاصة بإعادة التركيب السياسى الجغرافى الإقليمى على المحك . وينتج عن الحرب الباردة الجديدة بعد ذلك "خرائط طرق" يمكن استبدالها لإعادة بناء السلام الإسرائيلى الفلسطينى ، بغض النظر عن عدم التناسق لسياسة عدم نزاهة تغيير نظم الحكم التى أثرت على (الرئيس الفلسطينى السابق) ياسر عرفات فى المقام الأول ، والنزاهة التى ضمنت بصورة شبه دائمة لنظم السعودية والإمارات ونظم حكم أخرى . سادسا ، يجب أن تؤمن أشكال الرأسمالية العالمية مستقبل حقوق الإنسان المتضرر، الذى يظهر فى المشاحنات غير الواضحة حتى بين الحلفاء الرئيسيين (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) فيما يتعلق بتخصيص العطاءات العالمية من أجل إعادة تأسيس من العدم لكل منشآت البنية التحتية فى العراق فيما بعد الأزمة، إضافة إلى فحش أكبر متمثل فى الاندفاع نحو منجم ذهب البترول العراقى . وربما يعتقد بعضكم أن هذا الوصف سياسى بحت، لكن ذلك قد يكون صحيحا إذا لم نفرق خلال مجمل هذا العمل بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان .

إن هذه الملاحظات الملخصة، التى تفسر الفرق بين عولمة وكونية حقوق الإنسان تشير إلى أن عولمة حقوق الإنسان تشتت بالضرورة كونيتها المتبجحة ، وعلى النقيض ، فإن الكونية تجعل ممارسات العولمة الجديدة لإنتاج سياسات حقوق الإنسان ذات إشكالية. وتدل عولمة حقوق الإنسان (مستخدمين عبارة جوديث باتلر **Judith Butler** بعيدا عن نصها) إلى شكل من الأداء السياسى الذى يشير بصورة مطلقة إلى مطالبها الخاصة[٤٢]، وعلى النقيض من ذلك فإن المنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان الكونية مازالت أخلاقية للغاية وممزقة بفعل الانعكاسية طول الوقت[٤٣].

---

(٤٢) . Butler in Butler et al., (2000) 41

(٤٣) الحوار فى : Butler, Laclau, ?i?ek (2000)، على الرغم من أنه لا يركز بشكل مباشر على كونية حقوق الإنسان ، فإنه يمثل الالتزام المنعكس لتحديد موقع "المكان المناسب للمطالبة بالكونية" وما يجب أن يكون عليه ، ومن الذى ينبغى أن يتحدث عنه؟ وكيف ؟ . Butler in Butler et al., at 38-9
وطالع أيضا : . Allan Gewirth (1996)

ويتمحور السؤال الرئيسى الآن بشأن فك شفرة مستقبل حقوق الإنسان حول الأساليب والنماذج التى وضعها نشطاء حقوق الإنسان عبر التاريخ ، فى استجابة وثيقة الصلة بموضوع عولمة الإنسان فى أشكالها العنيفة الحالية .

٥- المناوءة للأسس :

تخضع المطالبة بكونية حقوق الإنسان أيضا إلى مجموعة من الانتقادات المناوئة للأسس . وتعتمد فكرة كونية حقوق الإنسان ، فى مستوى أعلى من المبررات ، على قوة النظرية الأخلاقية والباعث الأخلاقى . وربما آلان جيويرث Alan Gewirth فى عمله "مجتمع الحقوق" يتيح لنا صورة أكثر تعبيرا عن الأسس الأخلاقية "الموضوعية" لحقوق الإنسان الكونية [٤٤]. وبالطبع فإن النظرية الأخلاقية المعيارية تخضع الحوار حول الحقوق إلى تدقيق وفحص منطقى حازم ، فيما يقدم مفكرون مختلفون مبررات متنوعة عن الأسس. ومع ذلك فإن كل المؤيدين يوافقون على أن فكرة كونية حقوق الإنسان تكون صالحة فقط حين تقوم على أسس أخلاقية مبررة، وأن تأسيس النظرية الكونية للحقوق ذو جدوى ومرغوب فيه . وبدون مثل هذه الإثباتات فلن يكون هناك أى طريقة نستطيع من خلالها التفرقة بين المصالح والسياسات والأهداف ، من ناحية ، والحقوق ، من ناحية أخرى .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن معارضى العودة للأسس ينكرون ويتساءلون عن مدى رغبة الباعث الأخلاقى فى التمهيد لبعض الأسس الكونية لحقوق الإنسان . ويصر البعض على أنه لا توجد أى قوة "غير تاريخية" تعمل على إرساء الحقوق ؛ قوة تسمى الحقيقة أو الرشد الإنسانى الكونى . كما لا توجد فى الواقع قوى يمكنها أن تحضر

---

(٤٤). Allan Gewirth (1977, 1996)

هؤلاء الأشخاص المتوحشين الأقوياء الظالمين بيننا للوصول إلى معنى من حقوق الإنسان الكونية الانتقامية . "وإذا لم يكن إلها منتقما ، فسيكون عندئذ طبقة عمال انتقامية ثائرة أو على الأقل أنا عليا انتقامية ، أو على أقل تقدير السيادة المهاجمة لحكمة كانت Kant للعقل العملى المحض ... " [٤٥]. كما يشار أيضا إلى أن حقوق الكونية مستحيلة ببساطة؛ لأنه ما يتم اعتباره إنسانيا أو حقوقا إنسانية محدد بسياق معين ويعتمد على التقاليد . ولا توجد حقيقة عابرة للثقافات أو كينونة إنسانية يمكن إرفاق حقوق الإنسان الكونية بها . وقد حث إدواردو رابوسى (Eduardo Rabossi) (قاضى أرجنتينى) أخيرا على أن ظاهرة حقوق الإنسان جعلت أسس تأسيسية حقوق الإنسان قديمة الطراز وغير مناسبة [٤٦]. وبظاهرة حقوق الإنسان ، يقصد رابوسى (على ما أعتقد) حقيقة الانفجار التعبيرى عن حقوق الإنسان . فبالنسبة له هذه الحقيقة هى كل ما يهم . وليس من الضرورى إعادة النظر فى الأسس الفلسفية التى ربما قامت عليها حقوق الإنسان.

إن المناوءة للأسس قريبة الصلة – فيما بعد الحداثة – بالنسبوية . كلاهما يدفعنا للانتباه إلى سياقات الثقافة والقوة . وكلاهما يصر – رغم اختلاف الأسلوب – على أن أجندة حقوق الإنسان يمكن صياغتها بصورة أفضل دون مشقة تأسيس الحقوق داخل أى حقيقة أو جوهر عابر للثقافات يسمى "كائن إنسانى" .

والدعوى هنا هى أن مثل هذه الاجتهادات المتعلقة بالممارسات النظرية إما عقيمة أو خطيرة . فهى عقيمة لأن من أو ما يمكن اعتباره إنسانا هو دائما فى حالة هدم وإعادة بناء اجتماعى ولا يمكن تشريعه بأى ضرورة أخلاقية ، بغض النظر عن كيفية أو صعوبة أو طول المدة الزمنية اللازمة للقيام بذلك . وتكون خطيرة؛ لأنه تحت شعار

---

(٤٥). Richard Rorty (1993) 112 at 112, 130

(٤٦) اقتباس بدون إشارة : . Richard Rorty (1993) 15, 112 at 116

كونية الطبيعية البشرية تزدهر نظم الانتهاكات الإنسانية وتنتعش . ويتشكل الخطر على حقوق الإنسان بفعل بناء ذات " الإنسان" ، مما يسمح بعد ذلك بقوة (ما سماه إيريك إيريكسون Erick Erickson) التنوع الزائف ، وهى العملية التى يمكن أن تحدث من خلالها نظم الحكم المختلفة للممارسات السيكوباتية لسياسة القسوة انقساما بين ما هو إنسانى وما هو غير إنسانى وبين البشرى وغير البشرى [٤٧]. ويلزمنى نقدى الخاص لنموذج حقوق الإنسان الحديث بالاعتراف بمدى قوة هذا الخطر .

ويظل هذا الخطر مركبا حين ننظر لعبء الرجل الأبيض الذى استمد استمراريته من خطاب كونية حقوق الإنسان . وللجمعية الأمريكية الأنثروبولوجية فى نقدها لمسودة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، التى جاء فيها نصا عام ١٩٤٧ أن عقائد "عبء الرجل الأبيض ...." [٤٨].

> **"قد تم توظيفها لتنفيذ الاستغلال الاقتصادى وإنكار الحق فى تقرير الشئون الخاصة لملايين البشر فى أنحاء العالم ، حيث لم يعنى توسع أمريكا وأوروبا الإبادة الحرفية لكل السكان ، وكانت تبرير نسب دونية ثقافة هذه الفئات من البشر أو تراجع تنمية "عقولهم البدائية" سببا فى كونهم باقين تحت نفوذ ووصاية من هم أعلى منهم شأنا . وتميز تاريخ العالم الغربى بانحطاط أخلاق الشخصية الإنسانية وعدم تكامل حقوق الإنسان بين الشعوب التى تم تأسيس السيطرة عليها [٤٩].**

---

(٤٧). Tu Weiming (1996) 149 at 166-7

(٤٨). Robert Young (2001)

(٤٩) الجمعية الأمريكية للأنثروبولوجى ، بيان حول حقوق الإنسان (١٩٤٧).

وكما تم تبريره فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، بدا هذا الإنذار واضحا بشكل راق فى العهد الذى سبق إشارات ما بعد الحداثة المتعلقة بالجانب المظلم للتنوير ، حتى إنه أثار شكوكا عميقة بشأن تاريخ مستقبل التمركز التقدمى حول أوروبا. ويستمر القلق لدى النقاد المعاصرين لما بعد الحداثة لكونية الحقوق . ومع ذلك ، فإن صوت هذا الإنذار فى نفس الخط ببساطة يعبر عن خلل وظيفى . وفى الواقع عانت الجمعية كثيرا عام ١٩٨٨ من أجل إعلان جديد حول حقوق الإنسان حيث تم إدراك أن .....

> **"الشعوب والجماعات لها حق شامل فى إدراك قدرتها الثقافية وإنتاج وإعادة إنتاج وتغيير الظروف والأشكال الخاصة بوجودها المادى والشخصى والاجتماعى طالما أن هذه الأنشطة لن تقلص من نفس القدرات لدى الآخرين ... وباعتبارها منظمة محترفة للأنثروبولوجيين ، ستظل الجمعية مهتمة طالما ظلت الفروق البشرية أساسا لإنكار حقوق الإنسان ، فى أى مكان ينظر فيه للإنسان فى نطاق أوسع لمعنى الكلمة من النواحى الثقافية والاجتماعية واللغوية والنفسية والبيولوجية[٥٠].**

وبغض النظر عما إذا كانت هذه "دعوة أو صرخة عن بعد" [٥١]، أو مجرد تحول متواضع فى وجهة نظر الجمعية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، فإن شكل المناهضة للأسس حين يتم التعبير عنه بهذه الطريقة يظل ذا قيمة بالنسبة لمستقبل حقوق الإنسان . وأقول ذلك لسببين : أولا ، ينكر ذلك عولمة حقوق الإنسان ، على الأقل حين تتخلله ظاهرة سياسة حقوق الإنسان التى تتميز بالتمركز حول الإثنية . وهذا النوع

---

(٥٠) مقتبس من : . Sally Merry Engle (2001) 38-9

(٥١) . Engle (2001) at 39

من التمركز يوصف فى أفضل شكل بأنه "وجهة النظر بأن أسلوب أو نمط الشخص فى حياته يجب أن يكون مفضلا على الأساليب الأخرى" (٥٢)، وهو ما يصير أمرا ضارا ، على الأخص حين "يتم تعقله ويصير أساسا لبرامج الأفعال الضرورية لخير ورفاهة الشعوب الأخرى ... " (٥٣)، ثانيا ، هذا الأمر يناقض المفهوم قديم الطراز للتطور الثقافى لدى المختصين بعلوم الإنسان فى بداية القرن العشرين ، الذى تأكد باعتباره أمراً "ثابتًا وغير مرن"(٥٤)، إعادة نظر الجمعية لتصورها للثقافة باعتبارها مقدرة ثقافية يشكل فكرة الثقافة باعتبارها عملية تطوير وتغيير من خلال الأفعال والنضالات فيما يتعلق بالمعنى (٥٥)، كما يشير للشخصية الاجتماعية المتأصلة للجمعية ومرونتها الافتراضية غير المحددة (٥٦)، لا إلى مجرد مجموعة من المسارات غير القابلة للتغيير .

ويعيدنا نقاد المناهضة للأصول أو الأسس فيما يتعلق بحقوق الإنسان إلى لحظة الكونية الصلبة وانفتاحها اللا متناهى على أشكال عنف التنوع الزائف . ويعد هذا درسا قيما ، نحتاج للأسف لتعلمه مرارا وتكرارا . وفى نفس الوقت ، لا يدرك كل نقاد مبدأ المناهضة للأسس أن النضالات الثانوية تظل بلا معنى أو غير مدركة بأى شكل ، بعيدا عن الإطارات التى تستدعى تصورا كونيا عن معنى الكينونة الإنسانية . أما إذا بررت المعتقدات الأساسية ممارسات الاستبعاد الاجتماعى العنيفة ، فسوف يضع ذلك أيضا أساسا لأخلاقية الإدراج أو التضمين . ولنتخذ على ذلك مثالا حضاريا ، وليس مجرد مثالا تاريخيا ، يكون صعبا ، إن لم يكن مستحيلا ، بالنسبة لطبقة الهنود

(٥٢) Malville J. Herskovits (1995)، الفصل ١٩ .

(٥٣) Herskovits (1995)، ويشير هيرسيكوفيتس هنا بشكل خاص إلى الترشيد فى "الثقافة الأوروأمريكية".

(٥٤) Sally Merry Engle (2001) at 39 .

(٥٥) Engle (2001) .

(٥٦) Terence Turner (1994) 406 at 420 .

المنبوذين المطالبة بالكرامة والحقوق فى مواجهة الهيكل العنيف والسائد للاستبعاد الاجتماعى المبرر عالميا ببعض التنويعات للهندوسية الكلاسيكية.

وسيرفض قطعا ريتشارد رورتى Richard Rorty ذلك ولن يوافق عليه. ويستحق هذا الرفض الذكر لتوضيح مثال على خطر الأنثروبولوجية الفلسفية فيما بعد الحداثة ، حيث يقول :

"معظم الناس - خاصة هؤلاء الذين لم يمسهم التنوير الأوروبى - هم ببساطة لا يفكرون فى أنفسهم أولا وأخيرا على أنهم بشر ، بل على أنهم نوع جيد من البشر . وهذا نوع معرف بالمعارضة الواضحة للنوع السيئ . هم يهتمون بدرجة كبيرة بصورتهم على أنهم ليسوا أناسا غير مخلصين أو سيئين وليسوا أدنى مرتبة . ولكن إلى حد بعيد هم أناس مسهم الفقر ، ونظرا لأن حيواتهم دائما معرضة للخطر فليس لديهم سوى الفخر بما هم عليه للاحتفاظ باحترامهم لذواتهم[٥٧].

هذه الفقرة المختصرة تثير مجموعة كبيرة من التساؤلات . أولا : ما المعنى الفعلى للأشخاص الذين لم يمسهم التنوير فى حين أن كل فرد فى العالم الثالث تقريبا قد مسه شيء من جانبه العميق المظلم العنيف سواء عبر الاستعمار أم الحرب الباردة أم العولمة الاقتصادية الحالية ؟ ثانيا ، هل هى حقيقة أنه يوجد بالفعل أشخاص يقيمون فعليا قيمتهم الأخلاقية بأفكارهم حول الخير والشر ولا يعتبرون أنفسهم بشرا ؟ ثالثا ، ماذا عن الأشخاص الذين يفكرون وينفذون بطريقة أخرى ، على سبيل المثال ، هؤلاء النسوة وهؤلاء الأدنى مرتبة الذين يقاومون الطبقية والبطريركية ومازالوا يعتبرون أنفسهم بشراً ؟ رابعا ، هل يفتقر الفقراء إلى طرق للمحافظة على احترامهم

(٥٧) Rorty (1993) 126 (مع إضافة تأكيد فى الجملة الأولى).

لأنفسهم بأشكال أخرى غير افتخارهم بالهويات الاجتماعية التى شكلها الاستبعاد الاجتماعى العنيف ؟ خامسا ، كيف يفسر المرء التغيير فى المعتقدات والممارسات لمعظم الناس فى حين أنهم إما يغيرون أفكارهم حول ما يصنع النوع الصالح من البشر أو يبدل تسامحهم مع الأشخاص السيئين ؟ مما لا معنى له هنا أن نوسع هذه المجموعة من الأسئلة . غير أننا فى حاجة لأن نذكر على الأقل أنه إذا كانت هذه الفواصل فى الأنثروبولوجيا الفلسفية هى كل ما نملكه بطريقة المناوئين للأسس ، تبقى قضية صنع نظريات تأسيسية هنا معززة بالشكل الكافى !

٦- تواريخ الكونية :

عند هذا المفترق ربما يجوز للمرء طرح قضية إمكانية رواية تواريخ "كونية" حقوق الإنسان . ويشير تفريقى بين نماذج حقوق الإنسان الحديثة والمعاصرة إلى الطرق التى يتم بها بناء مفاهيم الكونية بطرق مختلفة بصورة راديكالية . وهذا هو أيضا الحال بالنسبة للتفرقة التى قمت بها بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل هذه الحقوق، والتفاعل بين هذين الشكلين. ومن وجهة النظر هذه، ومهما كانت حالة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، فإن الجدل المتعلق بالنسبوية يعد أمرا غريبا ومثيرا للتساؤلات فيما يتعلق بالتاريخ الفعلى لصنع أسس ومعايير حقوق الإنسان الدولية المعاصرة .

إن تاريخ دعاوى كونية حقوق الإنسان وجد فى سجلات مختلفة، ولكنها على صلة ببعضها البعض . وأحاول هنا تتبع هذه السجلات الثلاثة للأفكار المتعارضة حول تأليف أو ابتكار حقوق الإنسان والتوكيدات المتنافسة للحقائق الثقافية "الغربية" و "الآسيوية" وأى ثقافات أخرى ذات صلة وأى قيم أو سياسات لحقوق الإنسان ومن أجل حقوق الإنسان.

(أ) التأليف :

إذا كنا سنقبل بوجهة النظر التى تقول بأن تأليف حقوق الإنسان المعاصرة يكمن فى مجتمعات الدول ، فإن ما نحتاجه لا يبلغ اللجوء إلى النظرية الكبرى أو إلى مجموعة من النهايات(٥٨)، ولكننا نحتاج فقط إلى مجرد دراسة عن قرب لما يسميه المحامون الدوليون بمصادر القانون . أما طريقة نشأة كونية حقوق الإنسان من خلال هذه المصادر فليست مجرد مسألة تحديد للموارد الرئيسية مثل التقاليد والمعاهدات الدولية ، ولكنها مسألة تفاعل وتداخل بين هذه المصادر ، وهو الأمر الذى لا يعد هينا؛ حيث إنه من الصعب عمل قائمة بهذه المصادر أو إدراج ما يلى على الأقل . أولا ، السياسة القضائية وممارسات محكمة العدل الدولية والمحاكم الإقليمية وغيرها من المحاكم المتعلقة بحقوق الإنسان . ثانيا ، رأى العامة والمتخصصين . ثالثا ، ممارسات صنع القوانين المتجسدة فى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التى تنتج مبدئيا "قوانين ناعمة" . رابعا ، أثر مشروع التنظيم التقدمى للقانون الدولى تحت رقابة وإشراف هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان (وتتضمن بالطبع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوض حقوق الإنسان وكيانات معاهدات الأمم المتحدة واللجنة السادسة للجمعية العامة). سادسا، أسس ومعايير الأمم المتحدة الناشئة عن المؤتمرات بين الحكومية واجتماعات القمة المتعددة للأمم المتحدة . وبذلك ينشأ التاريخ القضائى لكونية حقوق الإنسان بتنوع .

وقد ركزت فى الطبعة الأولى من هذا العمل على ما يتعلق بقانون معاهدة حقوق الإنسان ، فأى محام دولى لحقوق الإنسان يستحق لقبه يدرك شغب التحفظات والفهم والإعلانات التى تحاكى على سبيل السخرية نصوص الإعلانات الكونية(٥٩)، إن الطبعة

---

(٥٨) . Upendra Baxi (1996a)

(٥٩). Upendra Baxi (1996b) 34-53; Elizabeth Ann Meyer (1996) 727-823

الجيدة للتحفظات تلغى عادة الخطوط العريضة للكونية، ولكنها لا تلغيها مطلقا؛ حيث إنه مازالت هناك حدود قانونية للسلطة السيادية تحد من ذلك . ومن ثم لا ينبغى على أى معاهدة أن تنتهك القوانين الدولية لحقوق الإنسان غير القابلة للتفاوض. مثل هذه الأسس المسماة بالأسس القاطعة ربما كانت قليلة العدد فى الماضى، ولكنها تنمو حاليا كما نوضح ، على سبيل المثال ، بسبب التزامات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التى تمنع التمييز على أساس الجنس والانتهاكات والتعذيب والقسوة والحط من القدر والمعاملة أو العقاب بطريقة غير آدمية أو الظروف الشبيهة بالعبودية أو عمالة الأطفال والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التى تمت إعادة صياغتها حاليا بمزيد من التفصيل فى قانون محكمة العدل الدولية . إن ما يعد أمرا كونيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان هو أنها تشير إلى نظام التزام مسبق فيما يتعلق بعدم انتهاك أنواع محددة من حقوق الإنسان . وعلاوة على ذلك، فإنه فيما يتعلق بهذا الكم الضخم من إعلانات حقوق الإنسان، تكون الكونية ملزمة فى منطق الطموحات المزعوم ، حتى حين لا تتوجه بالضرورة أو تقترب من واقع تحقيقها. وفى أى الأحوال ، فإنه من سوء الطالع أن الخطاب الراقى للنسبوية ومناوءة الأسس أو الأصول وما بعد الحداثة لا طائل من ورائه أو أنه يفيد بصورة قليلة فيما يتعلق بتفاصيل صنع حقوق الإنسان الملزمة دوليا أو التاريخ القضائى الذى ينشئ كونيتها .

وتظهر عدة أنواع مختلفة من التاريخ المتعلق بالكونية إذا كان سيتوجب علينا ، من الجانب الآخر ، التمتع بوجهة نظر أكثر راديكالية عن تأليف حقوق الإنسان (التى قمت بتفسيرها وشرحها أكثر من ذلك) حيث تكون الشعوب والمجتمعات هى المبتكر الأساسى لحقوق الإنسان . من وجهة النظر تلك (كما أشرنا بالفعل فى الفصل الثانى) فإن مقاومة السلطة لها دور إبداعى خلاق فى صنع حقوق الإنسان "المعاصرة" التى يتم ترجمتها ، فى مستوى ثان ، إلى أسس ومعايير عن طريق مجتمع الدول . وخلال صنع حقوق الإنسان ، تتحول اللغات المحلية إلى عالمية فيما يتعلق بواقع طموحاتها لعالم عادل .

وعلى سبيل المثال ، فإن النضال ضد الاستعمار ينشئ مختبرا واسعا لخلق حقوق جديدة للإنسان ، نادرا ما كان يمكن تخيلها فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اللذين تخصصا فى الممارسات النسبوية السافرة ، تلك التى تطالب بحقوق فردية وجماعية لبعض الأشخاص والحكومات وتنكرها بالكامل على الآخرين . وقد تنكر هذه الحقوق سالفة الذكر، إما لأنها لم تكن إنسانية بالقدر الكامل، أو أن مهمة جعلها إنسانية تماما تتطلب إنكار حقوق لهم . وعلى العكس ، ألا تستنفد النضالات ضد الاستعمار هذا المستودع من ممارسات الكونية ؟

ومع ذلك فإن كونية حقوق الإنسان تبدأ إلى حد ما فى أن تصبح مثيرة للمشكلات مع حلول نهاية الاستعمار وقيمة تقدير الذات المعلن عنها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ! وحقا ، فإن الإعلان جاء كذلك فى بداية الحرب الباردة ، متضمنا اعتبارات استثنائية لحقوق الملكية (مادة ١٧ ، ٢٧ "٢") ، ولكنه فى نفس الوقت تضمن حقوقا اجتماعية حيوية (التعليم والعمل والصحة) يمكن استخدامها ، بل استخدمت بالفعل فى فرض مجموعة من القيود المعقولة على حقوق الملكية . ولم تعد تلك القيم ، التى تم كبحها بواسطة الإمبراطورية أو عقائد عبء الرجل الأبيض، تعتبر قيما مشروعة . ألم يكن النضال ضد الاستعمار يدور بأكمله حول إدراك الحق فى "نظام اجتماعى ودولى" عادل يحترم كرامة وحقوق الإنسان لكل الناس (المادة ٢٨)؟ أو حول الحق فى حرية الرأى والتعبير المدرجة (بالمادة ١٩) ؟ أو الحق السلمى (المادة ٢٠) ؟ والحق فى ديمقراطية (تؤكدها المادة ٢١) ؟ وما زال الخطاب السائد يأمل فى أن نؤمن بأن النضال ضد الاستعمار يعتمد على ، ويحاكى بشكل كامل ، خطاب حقوق الإنسان النمطى للغرب . حتى إن جاياترى سبيفاك **Gayatri Spivak** الموهوب يستدعى فكرة التلاعب بالألفاظ ، مشيرا إلى نقص المرجع التاريخى الملائم فى ثقافات الآخر(٦٠)، وتكمن النقطة هنا فى أن الآخر يتضمن أيضا ذاتا وعادات حقوق الإنسان الجماعية للغرب .

---

(٦٠). Gayatri Chakravorty Spivak (1995) 155

(ب) نسبوية القيم :

يدور الكثير من الجدل حول القيم "الغربية" وغير الغربية . وكما أشرنا بالفعل فى الفصل السابق ، فإن هذا يتجاوز تلك المناطق الفكرية والمتعلقة بالتطبيقات العملية المتنوعة والشاسعة لكل من القوة والمقاومة . إن محاولة وصف قيم حقوق الإنسان باعتبارها غربية المنشأ يؤدى ، كما اتضح من قبل ، إلى تشوهات كبيرة فى كل من تاريخ حقوق الإنسان ونظرية حقوق الإنسان الاجتماعية . ولا توجد أى قراءة لأدوات حقوق الإنسان الإقليمية تقوى من الافتراض غير العقلانى لمحاكاة الغرب . وأنا هنا أحث القارئ على التركيز عن قرب، وعلى سبيل المثال، فى الإعلان الأمريكى لحقوق وواجبات الإنسان (الذى تمت مواءمته فى بوجوتا فى الثانى من مايو ١٩٤٨ ، وتلاه ميثاق جان جوسيه – المعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان ١٩٦٩) وبروتوكول سان سلفادور لعام ١٩٨٨ الذى يزيد من مهام ومسئوليات تلك المعاهدة، والميثاق الأمريكى لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب لعام ١٩٨١ وإعلانات القاهرة بشأن حقوق الإنسان فى الإسلام عام ١٩٩٠ . ولا شك فى أن كل هذه الأدوات تمثل أكثر من مجرد اختلاف فى إعلانات حقوق الإنسان العالمية .

فى الواقع وفى عدة نماذج ، جعل ما سبق ذكره التاريخ أكثر احتواء لكونية حقوق الإنسان . وربما يجوز لنا الآن أن نضيف إلى كل ذلك الإشراف والرقابة الرائعة لقيادة العالم الثالث (فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى) فى بلورة مفاهيمها المميزة للعدالة العالمية وحقوق الإنسان . ومن ثم ولد عالم جديد تماما لحقوق الإنسان وانتشرت الأسس والمعايير ممتدة نحو الحقوق الجمعية للدول والشعوب المتخلصة من الاستعمار ، بداية من إعلان السيادة الدائمة على الموارد والثروات الطبيعية وحتى إعلان النظام الاقتصادى الدولى الجديد وحقوق الدول والشعوب فى التنمية . وأشير إلى أن الخطاب بشأن النسبوية مازال متسما "بعدم الإدراك السياسى الخاص به" (وذلك اقتباسا من المفهوم الخصب لفريدريك جامسون Fredrick Jameson)[٦١].

---

(٦١). Fredrick Jameson (1981)

إن عدم الإدراك السياسى هذا فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومنطقيتها يتحمل عدة أشكال من الفظاظة التاريخية والثقافية والحضارية وحتى الإدراكية نحو الآخر المتعلق بالتنوير وما بعد التنوير والتفكير والعمل السياسى . هذه الفظاظة ، التى تتخيل أن حقوق الإنسان هى من الممتلكات الغربية التى لا يمكن للآخرين فى أفضل الأحوال سوى محاكاتها ، وتمنع الاعتراف بتأليف أو ابتكار حقوق الإنسان بواسطة دول وشعوب العالم الثالث . هل يجب تقليص كل التاريخ اللاحق إلى النظرية التى تنص أن "كونية" حقوق الإنسان هى العارض الخاص بالهيمنة الغربية ؟ ألا يتجه خطاب النسبوية الثقافية أو الأخلاقية ظاهريا نحو إدراك أداء التنوع ، وهو فى الواقع جهد لإعادة ترسيخ أسطورة نشأة حقوق الإنسان فى الغرب ؟

(ج) سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان :

إن الأمر المهم والشيق فى هذا الموضوع هو حقيقة أن ممارسات سياسة حقوق الإنسان تتقارب من بعضها البعض فى بعض الأحيان مع السياسات من أجل حقوق الإنسان. إن نظم الحكم والاتحادات التى تنكر الحرية والكرامة وشرائع المحاسبة السياسية تدين "كونية" حقوق الإنسان باعتبارها مؤامرة إمبريالية شريرة تلقى الدعم من النشطاء الاجتماعيين والمفكرين الذين ينتقدونها فى نفس السياق . ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة والجماعات التى تماثلها معياريا قد استنفدت حقوق الإنسان وبلاغتها بوضوح وبصورة أشد وحشية خلال تحركاتها نحو "صنع عالم آمن للديمقراطية" (اقرأ الرأسمالية العالمية) خلال الحرب الباردة وما بعد ذلك . إن عرض مثل هذه الممارسة السيئة لسياسة حقوق الإنسان يمثل أمرا ضروريا باستمرار ومرغوب فيه . ومن الطبيعى أن تقوم الشعوب والدول التى تؤمن بـ "المصير الظاهر" أن تقود العالم وتنشر كل المصادر المعيارية المتاحة ، التى تتضمن لغات حقوق الإنسان سعيا لإدراكها . ومع ذلك هل يعمل ذلك بالضرورة على تأسيس اتهام لمفهوم حقوق الإنسان الكونية أو فكرة كونية حقوق الإنسان . وهل ينبغى أن يصير هذا النقد الحتمى لسياسات حقوق الإنسان هو النموذج للسياسة من أجل حقوق الإنسان ؟

إن هؤلاء المؤرخين التحرريين ذوى الأفكار لا يتوقفون عن إخبارنا بأن التقاليد الآسيوية أو الأفريقية أو أى تقاليد "غير غربية أخرى" ليس لديها نظير لتعبير "حقوق الإنسان"[٦٢]، غير أن "التقاليد الغربية" ذاتها لم يكن لديها ما يسمى بكلمة "حقوق" حتى منتصف القرن التاسع عشر[٦٣]، كما أن عبارة "حقوق الإنسان" هى مصطلح جديد فى الواقع. وبعيدا عن هذا الاكتشاف الاجتماعى اللغوى لحداثتها ، فلا يوجد ما هو أكثر من ذلك! لاشك أن الكلمات والعبارات تحمل أعباء من القصص التاريخية . لكن تلك القصص كانت سببا فى بزوغ أنظمة من العبارات التى تشكل المستقبل . وبالتأكيد فإن خطاب النضال البشرى والحركات التى تمكن الكائن البشرى فى الوقت والمكان والظروف على مقاومة الاضطهاد (سواء فى شرق تيمور أم ميانمار) مخولة أيضا للقيام بنفس الدور المتميز الذى يطالب به مؤرخو الأفكار أو الأنثروبولوجيين الثقافيين لأنفسهم !

ولا يناقش هذا العمل المهام الشاقة لتتبع هذه الهيمنات المبعثرة لرغبات "مؤيدى النسبوية" ، وهى مهمة حتمية بالنسبة لنظرية حقوق الإنسان الاجتماعية. ومع ذلك ، فهى تعتبر خطوة أولى نحو ذلك . وأتولى هنا نظرة نقدية لبرنامج النسبوية فيما يتعلق بالصياغة المنطقية لحقوق الإنسان المعاصرة .

ومع القيام بذلك سأتجاوز وأنتهك المنطق البسيط . وهناك طريقة منطقية ، فى عرض الخط الخاطئ للنسبوية ، وهى تقديمها بوصفها حقيقة مقررة تؤكد أنه لا توجد حقائق سوى أن كل الحقائق نسبوية ! وربما تستطيع أن تستبدل بـ"الحقيقة" فى هذه الحقيقة المقررة "القيم" ، أو "حقوق الإنسان" أو أفكار الكينونة الإنسانية (أو مهما كان ما

---

(٦٢) ربما يلاحق القراء الشغوفين الاقتباس من المطبوعات ذات الصلة فى الهامش الموسع رقم ٢ فى : Stephen P. Marks (1998) 459 at 460 .

(٦٣) Alasdair MacIntyre (1981) 69.

يتطلبه السياق). ومن المعروف جيدا فى هذا الوقت أن هذا الموضع المنطقى هو ببساطة غير مناسب .

وإذا كنا ، على الجانب الآخر ، سنتمتع بوجهة نظر أكثر راديكالية حول تأليف حقوق الإنسان (والتى أوضحتها كثيرا) مفادها أن الدول والشعوب هى المؤلف الأساسى لحقوق الإنسان ، سيظهر تاريخ كونية حقوق الإنسان بشكل مختلف .

"الكونية" هنا هى ممارسات مقاومة القوة أو السلطة التى تلعب دورا إبداعيا فى صنع "حقوق الإنسان" المعاصرة . إن الأسس والمعايير وحتى القيم التى يطالب بها الشعب المناضل ومجتمعات المقاومة تنتشر على مستوى ثانوى باعتبارها معايير وأسسًا يتم تبنيها فى النهاية من جانب مجتمع الدول. فى أثناء صنع حقوق الإنسان ، فإن الأمر المحلى يحول طموحاته بعالم عادل إلى واقع اللغات العالمية . ومع ذلك ، فإن الحوار الغالب يرغب فى أن نعتقد بأن النضال المناهض للاستعمار يعتمد على ، ويحاكى تماما ، خطاب حقوق الإنسان المنطقى "للغرب".

وعلى عكس هذه الطريقة فى التفكير ، تأتى الفكرة التى تستدعى فكرة "التلاعب بالألفاظ" مشيرة إلى نقص "المرجع التاريخى الكافى" فى ثقافات الآخرين[٦٤]، إلا أن النقطة هنا تكمن فى أن الآخر نفسه يشير أيضا إلى عادات وثقافات حقوق الإنسان التكوينية للغرب أيضا.

٧- المطلق مقابل الكونى :

يأتى فى المقام الأول بين تلك الأمور المربكة والمقلقة التى تحيط بفكرة كونية حقوق الإنسان هذا الخلط بين كونية حقوق الإنسان وكونها مطلقة . ومع ذلك ، فلا يوجد

---

(٦٤) Gyatri Chakrovotry Spivak (1995) at 155

شىء بشأن منطقيات الكونية يجعل حقوق الإنسان مطلقة، وذلك لسببين على الأقل .
أولا ، وقبل كل شىء ، فبين تلك الأمور المربكة والمقلقة التى تحيط بالفكرة ، يذكرنا هيرسكوفيتس Herskovits بأن :

"الأمور المطلقة ثابتة ، وبقدر ما يتعلق الأمر بالاتفاقيات ، فليس من المسموح لها أن تحتوى على أى متغيرات وأن تختلف بين ثقافة وأخرى وبين عصر وآخر . أما الكونية ، على الجانب الآخر ، فهى تلك الأمور الأقل شيوعا، التى يمكن استخلاصها من سلسلة من الظواهر فى العالم الطبيعى والثقافى"(٦٥).

ثانيا ، فإنه من الواضح أن حقى فى أن أقوم بشىء ما أو أمتلكه أو أكون عليه (أو أمتلك مناعة ضد أى شىء) يحدد بحقك الشبيه فى ذات الشىء (والمناعة ضد الشىء الآخر). إذا كانت حقوق الإنسان تنبعث عنها طاقات ومواهب ومنح فردية فى الطريق لتحقيق مشاريع الحياة الفردية والجماعية ، فإنها كذلك تضع بعض الحدود لهذه المشاريع الباسلة . ومن ثم يصبح لحقوق الإنسان معنى فقط فى إطار نسيج المسئوليات الإنسانية. وتستلزم منطقيات الكونية ترابط حقوق الإنسان : كل شخص أو كائن بشرى مخول للقيام بسلسلة من الحقوق؛ لأن كل شخص آخر مخول للقيام بذلك أيضا. وإذا لم يكن الأمر كذلك، ستتوقف لغة حقوق الإنسان عن أن يكون لها أى مبررات أخلاقية مهما يكن .

ومن الحقيقى أن الحال لم يكن كذلك دائما ، فقد كانت منطقيات حقوق الإنسان الحديثة تتميز بأنها مطلقة لا كونية . بينما حقوق الإنسان المعاصرة فهى على النقيض كونية؛ لأنها تنكر أى وضع مطلق للحقوق على الرغم من القول بأن بعض حقوق

---

(٦٥) Herskovits (1955) at 74 .

الإنسان شبه مطلقة كما هو الحال بالنسبة لمجموعة من الحقوق الأساسية التي غالبا ما تكون متنازع عليها"(٦٦). وعلاوة على ذلك فإن منطق الكونية يفسد دائما بسبب "مبدأ نفعية الحقوق" بمعنى أنه يفسد بسبب الجدل الذى تسببه العواقب . وترمز كونية حقوق الإنسان إلى كونية الطموحات البشرية المجمعة لجعل القوة والسلطة أكثر مسئولية والحكم رشيدا بصورة تدريجية والدولة أخلاقية تدريجيا أيضا . وأنا لا أعرف عن أى فكر نسبوى يتنافس على هذه الأمنية .

٨- التعددية الثقافية :

تتعلق التعددية الثقافية فى هذا الإطار بالخطاب حول مستقبل حقوق الإنسان واحتياجات التمسك بثلاث طرق مختلفة على الأقل . أولا ، نحن فى حاجة لنسأل ، هل تعبيرات أسس ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة ليست سوى مجرد نسخ مختلفة للمواضيع والتقاليد الأوروأمريكية ؟ ثانيا ، علما بعمليات العولمة ، وعلما أيضا بالتواريخ السابقة فى تكوين "الأقليات" ، ما الموارد المفاهيمية المتواجدة التى تجعل أسس ومعايير حقوق الإنسان ملائمة لمواقف الهجرة الطوعية والقسرية للبشر عبر الحدود الوطنية ؟ ثالثا ، نحتاج إلى أن نسأل أيضا ، وبصورة أعمق مع زيزك Zizek هل "التعددية الثقافية" بعد كل ذلك مجرد نوع من عنصرية ما بعد الحداثة ؟

(١) أشكال التعددية الثقافية :

"التعددية الثقافية" هى كلمة جديدة، ولكنها تضم عدة تواريخ قديمة عن العنف فى الاستبعاد الاجتماعى. بوجه خاص فإن التعددية الثقافية المحافظة أو المؤسسية ذات أصل

---

(٦٦). Allan Gewirth (1996) 47-8

عنصرى واستعمارى[٦٧]. وفى هيئتها ما بعد الاستعمارية والمتعولمة حاليا ، مازالت "بيضاء" بشكل لا يعوض وذلك من خلال رفض معاملة الأبيض باعتبارها شكلاً من أشكال العرقية ، ووضع الأبيض أساساً غير مرئى يتم من خلاله الحكم على كل العرقيات الأخرى[٦٨]. إن مفاهيم تلك التعددية عن التنوع تظل استيعابية . وهى تفشل فى التحرى عن أنظمة الخطاب المهيمنة والممارسات الثقافية والاجتماعية المتداخلة مع الهيمنة العالمية والمكرسة فى الافتراضات العنصرية والطبقية والجنسية والخوف من المثليين[٦٩]. كما أن الخطاب بشأن التعددية الثقافية الليبرالية يؤكد المساواة والتماثل بين البشر فى كل الأعراق ويتخذ أشكالا كثيرة سوف نحاول إدراج ملامحها باختصار فيما يلى .

وعلى النقيض ، فإن الشكل النقدى أو "المركزى المتعدد" يرى "كل تاريخ الثقافة فيما يتعلق بالسلطة الاجتماعية" حيث تبرز "مجتمعات الأقلية" ليس باعتبارها جماعات مصالح يتم إضافتها إلى النواة التى ظهرت مسبقا، ولكن تظهر بوصفها مشاركًا نشطًا ومبدعًا فى قلب التاريخ المشترك والمتأزم. وتظل الأنماط "التبادلية والحوارية" فقط هى القادرة على "إدراك الوقائع القائمة من ألم وغضب واستياء" من جانب المتعرض للانتهاك والمستبعد ومعدوم الحقوق[٧٠]. والسؤال بعد ذلك لن يدور فقط حول التواصل عبر الحدود، ولكن حول تمييز القوى التى تنشئ الحدود فى المقام الأول[٧١].

وبالتغاضى التام عن حقيقة أن أسس ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة ليست أحادية المنطق، بل تعددية إنتاجا وتشريعا (وتظل خاضعة للسمسرة والوسائط من خلال الدبلوماسية العالمية متضمنة تلك المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية). ومازال بعض

---

(٦٧) أرجع إلى تحليل "الرعب الأبيض" فى : Peter McLaren (1994),Cedric Robinson (1994) والعمل ذى النظرة الثاقبة: . Achille Mbembe (2001b)

(٦٨) McLern (1994) at 49.

(٦٩) نفس المرجع السابق.

(٧٠) Robert Stam and Ella Shohat (1994) 296 at 300-1, 320.

(٧١) نفس المرجع السابق، at 320.

نقاد حقوق الإنسان المعاصرة يذكرون أن ذلك يتجاهل التنوع الثقافى والحضارى، وهذا أمر سيئ فى الواقع وربما شرير من الناحية الاجتماعية . فقد اصطدم خطاب قداسة البابا المفتوح للمؤتمر مع الجماعات النسبوية المؤيدة للاختيار فى مؤتمر الأمم المتحدة ببكين، وكذلك المشاركين فى قمة الأمم المتحدة بالقاهرة حول التخطيط السكانى.

إن إدخال حقوق الإنسان فى السياسات الاجتماعية الوطنية يظل خاضعا للوساطة بصورة أكبر عبر تنوع الثقافات والديانات وحتى العادات الحضارية . ويدرك مؤيدو الحركات النسبوية الأمريكية ذلك فى كل مناسبة ، كما يدرك ذلك أيضا جماعة الأخوات الأفريقية التى تعدل السياسة العامة بشأن الختان ، وحركة الأخوات الهندية أيضا فى توجهها نحو تجريم القتل بسبب المهور . ولا توجد على حد علمى أى نظرية لحقوق الإنسان مرتبطة أو ممارسة فى الواقع تتبع حقوق الإنسان الكونية دون أى اعتبار للعادات الثقافية والدينية ، كما أنها لا تستسلم بشكل كامل للقيم والفضائل الخاصة بالنسبوية الأخلاقية "النظرية".

وعلى عكس الجدل حول النسبوية ، فإن منطق كونية الحقوق مفتوح لطرح تساؤلات حول العادات القائمة (وفى المعنى المتعارض الذى يوضحه بيير بورديو Pierre Bourdieu لهذه الفكرة) وحتى عادة عرض "الثقافة" و "الحضارة". كما أنه من المثير للمشاكل أن ما كان يمكن اعتباره من قبل واضحا بذاته وطبيعى وحقيقى ، يجعل من الممكن ممارسة قراءة صديقة لحقوق الإنسان مرتبطة بالعادات أو الكتابات [٧٢]، وكذلك الادعاء بأن حقوق الإنسان المعاصرة يمكن التنبؤ بها بهذه الطرق .

---

(٧٢) إن قراءات تقاليد النصوص الإنجيلية لها نتائج قمعية وتحررية أيضا . وكما هو معروف - أو هكذا ينبغى أن يكون - قبل بدء الحركة النسوية ولدت الآيات القرآنية بشأن تعدد الزوجات جدلا استمر لأكثر من قرنين قبل الإعلان عن غلق أبواب الاجتهاد فى هذا الأمر فى القرن العاشر الميلادى . والأمر كذلك فيما يتعلق بالسماح بحرية التوجه الجنسى فى عدة قراءات دينية عالمية ، بفضل الجهود التفسيرية لتطبيقات حقوق الإنسان .

وبالطبع ، كما هو معروف جيدا ، فإن الصراع على تفسير التقاليد لا يكون فقط على القيم ولكن أيضا حول القوة ، وبالتالى صار كل من مؤيدى الأصول والمبشرين بحقوق الإنسان سجناء شيطان جديد . فكلاهما يميل إلى أن يتم تصويره ، فى الحروب[٧٣]، التالية والتى لا تكون دائما بلاغية، على أنه شيطان ، لا إنسان كامل ، ولذلك فهو غير جدير بكرامة الحوار . وقد بدأت ممارسات سياسة عدم التسامح تنتعش فى كل العالم ، كما بدأت ممارسات التضامن بين نشطاء حقوق الإنسان – القوميين والعابرين للقوميات – فى التوافق مع شبكات قوة وممارسة التأثير داخل الوطن وخارجه . كما صارت سياسة كونية حقوق الإنسان مولعة بالقتال بصورة كبيرة . وفى هذه الأحداث تسجل روايات الاستشهاد لنشطاء حقوق الإنسان تزايدا ملحوظا .

عند هذا الحد تتوقف كونية حقوق الإنسان عن كونها فكرة مجردة مع تاريخها الحافل بالنزاعات على العقائد والمذاهب ، وتصير ممارسة حية ، ونوعا من النضال وممارسة للرؤية التحولية المتأزمة . وتسعى حقائق مقاومة الكونية فى تعارضها الثابت مع حقائق القوة ، لجعل نفسها كونية. وتظل حقائقها تتشكل بصورة عنيفة ، لا بما يتماشى مع أريحية الحياة التأملية ولكن داخل وعبر معسكرات العمل . من هذا المنطلق تعد الدعوى والمطالبة بكونية حقوق الإنسان علامة على طموح وحركة لإكساب السلطة بالكياسة فى مجتمع الدول والمجتمعات الإنسانية . إن هذه الكياسة تتألف من جعل السلطة قابلة للمحاسبة تدريجيا . فهل الحوار حول النسبوية يهم كثيرا عندما تكون الكثير من الأمور على المحك ؟

---

(٧٣) هؤلاء الذين ينادون بقراءات "راديكالية" للتقاليد التى أقرتها النصوص الإنجيلية لم يعد يتم إعدامهم بالحرق ، بل هم يخضعون للأسف إلى قمع وعقاب داخل وخارج أوطانهم .

(٢) حقوق الإنسان وتحدى التعددية الثقافية:

إن معظم المجتمعات متعددة الثقافات ومعظم الدول متعددة الجنسيات. لذلك ففى كل الأحوال توجد حقيقة واحدة لا تتطلب، مع نهاية الألفية المسيحية الثانية وبداية الثالثة ، أى جهد للإيضاح أو الإثبات. إن الاعتراف بالتنوع واحترامه أمر ذو شأن كبير فى تعبيرات وحركات حقوق الإنسان. ومع ذلك فإن مراعاة التنوع تظل إحدى الشئون المعقدة والمتناقضة. وبمعنى آخر ، فإن الكونية الصلبة للاعتراف بالتنوع واحترامه ترتبط بالثقافة والتاريخ . وهذه الثقافة والتاريخ لا تستلزم فقط أعمالا بطولية متعلقة بالنظرية الاجتماعية عالية المستوى ، بل كذلك أشكالا من ممارسات حقوق الإنسان التوليدية(٧٤). والتدميرية ذات الصلة بسلطة الدولة وأشكال العنف المنبعثة(٧٥).

وعلى الرغم من تاريخ المنطق الراديكالى تجاه حق تقرير المصير ، فمن الواضح أن كلا من النظام القانونى الدولى القائم ونظام الدول متعددة الجنسيات لا يدركان حقوق الإنسان الخاصة "بالقوميات" للانسحاب من أطر وجبهات الدولة القومية القائمة (٧٦). وفى هذا النطاق تكون أى ممارسة "لحق" الانسحاب تتضمن أشكالا من الإرهاب الدولى وإرهاب المتمردين ، حيث لا يوجد مكان لحقوق الإنسان مهما كان ما سيقال عن آفاقها المستقبلية . ومن المفهوم إذن أن خطاب حقوق الإنسان المعاصرة يركز على حقوق الأقليات والشعوب الأصلية والعمال المهاجرين واللاجئين والشعوب المشردة حيث يصيغ كلمات للمجتمعات القائمة المتصورة (أستعين بهذه

---

(٧٤) راجع . Eobert Cover (1983) 4

(٧٥) راجع . E. Valentine Daniel (1997)

(٧٦) راجع التحليل الشيق فى : . Allen Bushanan (1991)

العبارة مع الاعتذار لبنديكت أندرسون Bendict Anderson) المؤمنة بمفهوم ذائب للدولة القومية .

ما بقى حاليا (وهو أمر مهم) هو مشكلة حقوق الأقليات . هذه المشكلة شائعة فى كل مكان. ولكننى سأتخذ للأغراض الحالية العمل النظرى الفذ الذى قدمه كيمليكا Kymlicka الذى يصر – ومعه الحق فى ذلك – وعلى أن "النظرية الملائمة للحقوق يجب أن تتماشى مع المطالب العادلة للمجموعات الاجتماعية ؟(٧٧). وعلى هذه النظرية أن تعترف بثلاثة أشكال عريضة من الحقوق المميزة للأقليات : حقوق الحكومة الذاتية وحقوق التعدد العرقى وحقوق التمثيل الخاص (٧٨).

وفى حين أن الشكلين الأول والثالث حقوقا تتكامل مع القانون الدولى لحقوق الإنسان، فإن الشكل الثانى ذو أهمية لنا فيما يتعلق بالنسبوية الخاصة بالتقاليد والليبرالية(٧٩).كما تهدف حقوق التعدد العرقى لمساعدة المجموعات العرقية والأقليات الدينية على التعبير عن خصوصياتها الثقافية والافتخار بها دون أن يعوق ذلك نجاحهم فى المؤسسات السياسية والاقتصادية؛ لأن "المجتمع السائد" ربما لا يدعم هذه المجموعات بالشكل الكافى فى السوق(٨٠). أو ربما يتم نزع امتيازاتها غالبا عن غير قصد من خلال التشريع القائم(٨١). إن هذه الحقوق تتراكم نمطيا للمهاجرين واللاجئين(٨٢).

---

(٧٧). Kymlica (1995) 19

(٧٨). Kymlica (1995) 10-34

(٧٩). Kymlicka (1995) 31

(٨٠) . Kymlicka (1995) 38 من الأمثلة على ذلك تمويل برامج لغة المهاجرين أو المجموعات الفنية .

(٨١) Kymlicka (1995) من أمثلة ذلك : الإعفاء من تشريع أو قانون إغلاق يوم الأحد أو قوانين الكساء التى تتعارض مع المعتقدات الدينية .

(٨٢). Kymlicka (1995) at 98-9

إن الاعتراف بحقوق تعدد الأعراق هو أمر أدواتي يمكن كل من المجتمع السائد والثقافات للتواجد معا فى إطار نمط فعال . أما الاحتفاظ ببعض من الهوية الثقافية فيعد أمرا مهما لجماعات المهاجرين واللاجئين . كما أن المجتمع السائد يستفيد على المدى البعيد من حماية "نرجسية الفوارق الضئيلة"(٨٣). والأمر الأكثر أهمية من ذلك ، فى هذا النطاق ، هو أننا بحاجة إلى الانتباه لضمان أن هذا الاعتراف لا يعوق نجاح هذه الجماعات فى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع السائد . بمعنى آخر ، يجب أن تخضع الثقافات الثانوية دائما لأشكال متعارضة من القوة التهذيبية والقوة السيادية من خلال إستراتيجيات حقوق تعدد الأعراق وتبرير إدخال قيم المؤسسات السياسية والاقتصادية للمجتمع السائد(٨٤).

إن تعدد الثقافات التى يتم تصورها عبر حقوق تعدد العرقيات هو فى النهاية تأقلم عبر التقاليد الثقافية التحررية لحقوق الإنسان الكونية ومعاييرها . وهذا التأقلم يزدهر خارج الثقافات الأوروأمريكية أيضا . وفى كل حالة تأقلم ، تظل الكونية المجردة والخصوصية المجردة لحقوق الإنسان واقعة تحت ضغط وفى حالة توتر مع الكونية

(٨٣) هذه العبارة مقتبسة من Michael Ignastif (1993) 21 بواسطة Kymlicka (1995) at 88 .

(٨٤) أعلم أن هذا ليس ما يعنيه كيمليكا Kymlicka، وأننى أقابل عمله المنقح جدا عن التقاليد الليبرالية بكل عنف ، إلا أن بعض هذه القراءات معقولة ظاهريا من وجهة نظر نفعية العديد من حقوق تعددية الأعراق . كما يتوقع من القراء الاتفاق مع كيمليكا على أن "الحل الوحيد طويل الأجل هو إصلاح التوزيع الدولى غير العادل للموارد". Kymlicka (1995) 99، وهى مشكلة تواجهها إعادة الإعمال القائمة للتقاليد الليبرالية ، التى لا يفكر بها أى طرف . وبشكل طارئ ، فإن التفسير المفيد جدا لكيفية قيام صياغة الهوية الإستراتيجية بتقديم لحظات للمقاومة (حتى يتم علاج مشكلة التوزيع غير العادل للموارد فى العالم ، يوجد فى : Anna Marie Smith (1994) 171. إن الحركات الطوعية والكرهية أيضا للأفراد والشعوب تعمل أكثر على تعقيد أى اعتبارات لمسألة إصلاح التوزيع غير العادل لموارد العالم . إن الحقوق القانونية والأخلاقية للهجرة ، أو إجمالا ، حرية التحرك عبر الحدود القومية ، تظل مشكلة كبيرة فى التقاليد الليبرالية . طالع : Philip Cole (2000)، لتحليل استفزازى حول "فلسفات الاستبعاد".

الصلبة . إن الإصرار على ثقافة حقوق الإنسان يجعل مشروع الكونية الصلبة ذا إشكالية . كما أن التعريفات القومية لحقوق الأقليات تصير مجالا متنازعا عليه من وجهة نظر الكونية المجردة والخصوصية المجردة .

(٣) التعددية الثقافية باعتبارها عنصرية لما بعد الحداثة :

علق سلافوج زيزيك Slavoj Zizek أخيرا على "التناقض المعاصر الواضح للاستعمار حيث توجد مستعمرات فقط ولا يوجد دول مستعمرة. لم تعد القوة الاستعمارية هى الدولة القومية ، ولكنها أصبحت الشركة العالمية نفسها" . وتنشئ أيديولوجية الرأسمالية المعاصرة عدة أنواع مختلفة من "الاستعمار التلقائى" كما تضع التعددية الثقافية أنماط الاستعمارية الجديدة :

> **... العلاقة بين الاستعمارية الإمبريالية التقليدية والاستعمارية الذاتية الرأسمالية الخاصة بالعولمة هى نفسها العلاقة بين الإمبريالية الثقافية الغربية والتعددية الثقافية - وبالضبط كما تتضمن الرأسمالية العالمية تناقض الاستعمار بدون استعمار عاصمة الدولة القومية ، فإن التعددية الثقافية تتضمن مساحة متمركزة حول أوروبا واحتراما للثقافات المحلية التى ليس لها أى جذور فى ثقافة الفرد(٨٥).**

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان فإن التعددية الثقافية تؤمن بوجود كل من "الكثير جدا، وما لا يكفى" . وهى تتسامح مع الآخر ليس باعتباره آخر فعليًا "ولكن الآخر الزاهد ..." . ويتضح ذلك جيدا عبر فكرة حقوق تعدد الأعراق للمهاجرين من الجنوب إلى الشمال .

---

(٨٥) ٬ Slavoj Zizek (1999) 215-16.

ولكن وجهة نظر زيزيك Zizek تتجاوز ذلك ، حيث تتقدم تعددية الثقافات وتشيد بالإلغاء التدريجى لعقوبة الإعدام باعتباره نوعًا من الكونية الناشئة لحقوق الإنسان . وعلى الجانب الآخر ، تظل تلك التعددية متحملة لجميع الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان خوفا من أن تتسبب فى اتهام فرض القيم المفضلة(٨٦). ويحتاج الآخر إلى الاعتراف الكامل : من ناحية فيما يتعلق بـ "الانتفاع" الثقافى بأنه حتى "الضحية" يمكنه أن يجد فى ممارسة ثقافة أخرى أنها قاسية ووحشية بالنسبة لنا (هنا بالطبع يعد طلال أسد ، الذى أشير إليه لاحقا مرشدا أكثر تبصرا من زيزيك) ، ومن ناحية أخرى ، وعلى الناحية الأخرى فيما يتعلق بالانقسام لدى الآخر (وهى نقطة تداولتها بعدة أنظمة مختلفة من العبارات حتى الآن). وفى الموقف الأخير ، فإن الإشارة لحقوق الإنسان (التى عرفها الغرب افتراضا، وعند هذه النقطة مازال زيزيك يتخذ موقفا متمركزا حول أوروبا فيما يتعلق بأصول حقوق الإنسان) تكون كالمحفز الذى يعمل على تحريك أى احتجاج جدير بالتصديق ضد القيود الثقافية الخاصة بالفرد نفسه(٨٧).

ويأتى زيزيك Zizek ببعض التصحيحات القيمة للمفاهيم الحالية لشأن التعددية الثقافية بوجه عام والنتائج المترتبة على حقوق الإنسان منها بوجه خاص . ولا يتخذ أى منها أى أنماط جديدة من إعادة الإنتاج الاجتماعى للاستعمارية العالمية. ولا ينبهنا أى منها أيضا بصورة كاملة للاحتمالات الخاوية لتعددية الثقافات باعتبارها ثقافة بلا ثقافة . كما أن التذكرة بالعنصرية المعرفية تسدى دائما خدمة كبرى للآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان . ومع ذلك ، فإن الأمثلة التى ترشد زيزيك Zizek تظل مثيرة للمشكلات سواء كانت الإلغاء التدريجى لعقوبة الإعدام باعتبارها مؤشر تطور غربى (كما لو أن بعض تقاليد الهندوسية والبوذية والكونفوشية أو أى ديانات أصلية أخرى ليس لديها فضاء إنكار

(٨٦). Zizek (1999) 219

(٨٧). Zizek (1999) 220

جزاء بهذا الحجم) ، أم ممرًا نحو "الكرامة النسوية" ، أم حتى شكلاً من أشكال الانتفاع الثقافى للضحية . إن تقاليد ونقد نظرية وتطبيق التعددية الثقافية التى تبرر هذه الممارسات ستؤدى إلى إثارة القلق عبر التقسيم الشمالى الجنوبى فى كونية حقوق الإنسان . فى النهاية فإن زيزيك Zizek لا يأخذ مفهومه الخاص عن الآخر المنقسم على محمل الجد !

إن الأمر هنا ، من منظور حقوق الإنسان ، هو ببساطة أن الطرفين (الكثير جدا وما لا يكفى) موجودان بقوة فى التحليل الأخير ، من منظور المركزية الأوروبية التقدمية ومتناقضاتها . فإذا ما تحدث الثانوى أو التابع فسوف يكون الآخر هو الموضوع المركزى الأوروبى المنقسم "الغائب" لما بعد الحداثة !

٩- الانقياد إلى الغرب :

ربما لن أقوم هنا بملاحقة المسارات التاريخية المعقدة لفكرة الانقياد إلى الغرب[٨٨]، ولكن أبعادها المتداخلة المعرفية والسياسية باعتبارها أحد اهتمامات مستقبل حقوق الإنسان تتطلب بعض الانتباه . إن فكرة الصحوة الإسلامية تنافس فكرة أن الحضارة الغربية فقط هى التى تعد كونية ، مما يجعل مركز الحوار بشأن الحداثة (وما بعدها) محتلا بهوية معينة[٨٩]، ومن وجهة النظر هذه ، فإن كل المسلمين الذين يتحدثون باستعارات إسلامية يتحررون عن ألعاب اللغة المهيمنة خلال المئتى عام الماضية[٩٠].

(٨٨) راجع لمزيد من الروايات الثرية عن تاريخ النشأة John L. Esposito (1995) 188-253، وطالع أيضا التحليل المثير لـ : . Bobby Sayyid (1994)

(٨٩) . Sayyid (1994) at 277

(٩٠) . Sayyid (1994) at 279

التى ساهمت بطرق مختلفة للغاية – عن طرق مرحلة ما بعد الحداثة – فى فك التمحور حول الغرب(٩١)، إن التفريق بين كل ما يوصف بأنه عالمى أو كونى يكون أوضح عند التفرقة بين " سياسة الاختلاف" عند المركز و"سياسات الأصالة" فى المحيط الخارجى(٩٢)، وباختصار ، توجد عدة طرق مختلفة للمعرفة وللكينونة جلبتها الأسلمة إلى العالم النظرى والتطبيق العملى، وهو ما يمثل "استمرارية وراديكالية لعملية الخلاص من الاستعمار"(٩٣).

ويصر نقاد الانقياد نحو الغرب على أن تعبيرات حقوق الإنسان وثقافتها نسخا علمانية من الحق فى تولى الحكم على غير المتنورين . ويوضح النقد أن الغرب يسعى لفرض معايير الحق والعدل التى انتهكها كثيرا فى سعيه نحو المجتمعات والدول الإسلامية(٩٤)، كما أنه يرفض فكرة أن إجراءات ولوائح وزارة الخارجية الأمريكية وما يشابهها معياريا من كيانات تستنزف إجمالى خطاب حقوق الإنسان المعاصرة . وهو يسعى نحو تحديد موقع سياسة حقوق الإنسان فى إطار الشريعة(٩٥)، وقال العلامة محمد حسين فضل الله ببلاغة رائعة :

نحن بوصفنا مسلمين نعتبر السياسة جزءا من حياتنا؛ لأن القرآن يؤكد ضرورة تأسيس العدالة باعتبارها مهمة مقدسة ... فى هذا الإطار تعد سياسة المؤمن نوعا من الصلاة (٩٦).

---

(٩١). Sayyid (1994) at 276

(٩٢). Sayyid (1994)

(٩٣). Sayyid (1994) at 281

(٩٤). Chandra Muzaffar (1993)

(٩٥) طالع إعلان القاهرة لحقوق الإنسان فى الإسلام (١٩٩٧).

(٩٦) مقتبس من . Esposito (1995) 102 at 149

وفى قلب هذا النقد تكمن سياسة الاختلاف الخاصة بالعصور والأزمان، التى بالطبع لا ترى الإسلام فى "صورة الأسطورة الغربية المكررة" للتقاليد المتآلفة والثابتة[٩٧]، وتسعى المفاهيم المسئولة للانقياد نحو الغرب إلى جلب عنصر المعتقد الدينى إلى المنطقيات والمنطقيات الموازية لبناء حقوق الإنسان . وإذا كانت السياسة من أجل حقوق الإنسان تعد نوعا من صلاة المؤمنين المسلمين تظل بالتالى بالنسبة للمجتمع العلمانى ديانة مدنية تدعى حقوق الإنسان .

إن الإسهام الذى يقدمه هذا النوع من الفهم يجلب لمستقبل حقوق الإنسان (بترتيب مختلف تماما عما أتاحته أشكال نسبوية ما بعد الحداثة) أشكالا لحوار بين العقائد تحث عليه بشكل جرثومى بعض ترتيبات المنطقية غير الملائمة : من المهندس غاندى **Mohandas Gandhi** إلى إيمانويل ليفيناس **Emmanuel Levinas**. وسينتج عن هذا الحوار نوع من العدالة لعوالم السلطة يعد مصدرا لا يقدر بثمن بالنسبة لكونية حقوق الإنسان .

١٠- أنواع النسبوية :

تتهم النسبوية ، بوصفها معطفا متعدد الألوان [٩٨]، منطق كونية حقوق الإنسان (كما أشرنا) على أساس أن التقاليد الحضارية والثقافية المختلفة تنطوى على أفكار متنوعة حول معنى ما يمكن أن يكون إنسانا ومعنى أن يكون للإنسان حقوق . فإذا ما تحتم علينا اتباع الخطاب السائد، سنجد أن هناك على الأقل ثلاثة أنواع من النسبوية مازالت ذات صلة بأى حوار يتعلق بمستقبل حقوق الإنسان . أولا ، تؤكد النسبوية

---

(٩٧). Esposito (1995) at 201

(٩٨) طالع : . Christopher Noris (1996), John Ladd (ed.) (1973) بالطبع تعد النسبوية كلمة غامضة ، ونحن فى حاجة لأن نفرق بين عدة أنواع من النسبوية . راجع الجهد الخارق فى Fernando R. Teson (1985) 869 Adamntia Pollis (1996) 316 .

الإدراكية أن كل الحقائق نسبية وتظل غير متعلقة بأى معتقدات فى المعايير الحتمية الكونية، التى تجعل مجموعة واحدة من المعتقدات الأخلاقية أعلى قيمة من الأخرى . ثانيا ، تنتهج النسبوية الأخلاقية وبصدق توجها بناء على المستوى الاجتماعى حيث تضع حقيقة المعتقدات فى إطار طرقنا المفضلة فى منح مميزات للمجتمعات الأخلاقية . ثالثا، وهو أمر ذو صلة ولكن مختلف إلى حد ما ، يظل هناك بعض أشكال النسبوية الموقفية التى تحثنا على أن نؤمن بأن معتقداتنا الأخلاقية ، بعيدا عن كونها مؤسسة بناء على أفعال العقل الفائقة ، تظل معتمدة على مواقفنا [٩٩]، وفيما يلى سأقوم بتوظيف الفئات التى ابتكرها أر. جي. بيفر R.G. Peffer100 [١٠٠]، بلا عناء ، التى تمكننا من تقييم التفرقة بين ما هو صحيح ظاهريا ولكنه تافه[١٠١]، فى ذات الوقت حول النسبوية التى لا تجعل المفاهيم عبر الثقافية أو بين الثقافية مستحيلة.

وبوضوح، إذا ادعت النسبوية أن ما يعتقده الناس صحيحا أو خاطئا يحدد ما هو صحيح أو خاطئ بالنسبة لهم[١٠٢]، فإن المعايير الكونية لحقوق الإنسان (مثل منع

---

(٩٩) يبقى Alain Badiou (2001) مرجعا مهما فى هذه النقطة .

(١٠٠) Peffer (1990) 268-316، يقدم تحليلا أكثر وضوحا للنسبوية حيث وضعها فى أربعة أنواع : أولا : النسبوية الأخلاقية الوصفية ... وهى المذهب بأن كل ما يعتقد الناس بأنه الصحيح أو الخاطئ يختلف من فرد إلى أخر ومن مجتمع لأخر ومن ثقافة لأخرى ، ثانيا : النسبوية الأخلاقية المعيارية ... المذهب القائل بأن ما هو صحيح أو خاطئ يختلف بين فرد وأخر وثقافة وأخرى ومجتمع وأخر (لأن الناس يعتقدون فيما هو صحيح أو خاطئ بناء على ما هو صحيح أو خاطئ بالنسبة لهم)، ثالثا : نسبوية الأخلاق الضخمة ... المذهب القائل بأنه لا توجد طريقة أكيدة لإثبات ما الصحيح وما الخاطئ أخلاقيا (بما يرضى جميع الأطراف) ، رابعا : نسبوية التقييم الضخم ... المذهب القائل بأنه لا توجد طريقة أكيدة لإثبات ما الصحيح وما الخاطئ (بما يرضى الجميع) .

(١٠١) لأن ما يمكن أن يعتقده الناس يعد أمرا مهما اجتماعيا ، ولا يوجد أى شئ ينبثق من ذلك فى موضوع ما ينبغى عليهم اعتقاده . . Cf. Peffer (1990) at 272-3

(١٠٢) لمزيد من التفسير حول فكرة "النسبوية الأخلاقية المعيارية" لكونها تتضمن موضعين مختلفين ، طالع : . Peffer (1990) at 273-4 هل يشير الموضوع النسبى الأخلاقى المعيارى إلى معيار فردى للاستقامة الأخلاقية أم أنه يشير إلى معيار يقبله المجتمع والثقافة معاً ؟

الإبادة الجماعية والتعذيب والتمييز العنصرى والعنف ضد المرأة، إضافة إلى حقوق المرأة باعتبارها حقوق الإنسان) ستظل كونية فقط بالنسبة لجماعات الأشخاص الذين يعتقدون أنها كذلك . والإصرار على الكونية أيضا يتم الخطأ فيه حين يبنى على فكرة أن الأحكام الأخلاقية لا تطبق فقط على "فعل محدد ولكن على مجموعة من الأفعال" وأن هذه الأحكام تطبق على الجميع وأن الآخرين بجانب المتحدثين من المفترض أن يتشاركوا فى ذلك(١٠٣).

وللأسف فإن الأخبار الجيدة لا تنتقل سريعا وتقع فى حقيقة أن هذا الشكل من النسبوية يتحول إلى شكل معيب منطقيا أو تحليليا . ويكمن الخطأ القاتل فى حقيقة أنه حتى الذين يعتقدون بأن القتل أو التعذيب أو الاغتصاب "جيد" و "أخلاقى" ، فإن ذلك لا يعد واجبا على عاتق الآخرين (الذين يعتقدون العكس) بالتدخل فى ممارستهم "للفضيلة" (وكما رأيت ، يجب أن أضيف ، حسب رؤيتهم)(١٠٤)، أما الأخبار السيئة فهى أنه حتى أى فيلسوف موهوب مثل ريتشارد روتى Richard Rorty يمكن أن يؤسس تفكيره الكامل حول حقوق الإنسان فى محاضرات أوكسفورد - أمنستى Oxford-Amnesty Lectures بالبيان الأولى التالى :

> **... القتلة والمغتصبون الصربيون لا يعتبرون أنفسهم منتهكين لحقوق الإنسان، لأنهم لا يقومون بهذه الأمور ضد أتباعهم بل ضد المسلمين . وهم بذلك ليسوا غير إنسانيين، ولكنهم يفرقون بين البشر الحقيقيين والبشر المزيفين . كما أنهم يقومون بنفس أنواع التفرقة التى قام بها الصليبيون بين البشر والكلاب غير الأوفياء، وتلك التى يقوم بها المسلمون ذو البشرة السوداء بين**

---

(١٠٣) . Bernard R. Mayo (1958) 91-2 وهذا مقتبس من . Peffer (1990) at 276

(١٠٤) طالع الإيضاح المنطقى لذلك فى : . Peffer (1990) at 275

البشر والشياطين ذوى الأعين الزرقاء . لقد كان مؤسس جامعتى قادرا على امتلاك العبيد واعتبار ذلك دليلا على المساواة بين كل البشر .... فمثل الصرب ، لم يعتقد السيد جيفرسون Mr. Jeffer-son بأنه ينتهك حقوق الإنسان(١٠٥).

ما الذى يلى ذلك مع كل التفاوت فى ممارسات السخرية لرورتى Rorty؟ هل ما يلى ذلك هو أن "المغتالين والمغتصبين "تبرر أفعالهم ؟ من منظور النسبوية الذى تم استطلاعه حتى الآن يمكن الإقرار بذلك . ولكن رورتى يشير إلى أن الطريق للخروج من كل ذلك يكمن فى "صنع ثقافتنا الخاصة – ثقافة حقوق الإنسان – وأن نجعلها أكثر دقة وقوة"، وليس بإظهار تفوقها على الثقافات الأخرى باستنادها إلى أمر عابر للثقافات(١٠٦)، ومن خلال ثقافتنا أو ثقافة حقوق الإنسان يقصد روترى فى الأساس ثقافة الولايات المتحدة (وبشكل أكثر استفاضة ثقافة الأورو – أطلطنى). ويجب أن يتم تثقيف الآخر حول حساسية حقوق الإنسان . والاعتراف بشأن جيفرسون Jefferson والصليبيين يشير بصورة كبيرة إلى أنه كان هناك تقدم كبير فى العواطف الأخلاقية فى الولايات المتحدة (والثقافات الشمالية الحليفة) (١٠٧)، التى مازال عليها الوصول إلى الصرب الجاهلين .

(١٠٥) Richard Rorty (1993) 111 at 112 .

(١٠٦) Rorty (1993) 117 .

(١٠٧) من الملاحظ أن رورتى Rorty يهدم نماذج حقوق الإنسان لما قبل الحداثة (الحروب الصليبية) والحديثة (الاستعمارى/ الإمبريالى) والمعاصرة (حقبة حقوق الإنسان) ليحولها إلى رواية واحدة رئيسية ! وفى تناقض النموذج الذى يمنحه هذا العمل ، نجد أن جيفرسون Jefferson كان متسقا مع المنطقيات والمنطقيات الموازية لممارسات حقوق الإنسان الحديثة للاستبعاد ، بينما يقع صربيو رورتى Rorty فى عالم ابتكر حقوقا للإنسان ، تتضمن ربما الحقوق الرئيسة ضد "التصنيف الزائف للأنواع" (اقتباسا لمصطلح إيريك أيريكسون Eric Erickson مرة أخرى). طالع أيضا Tu Weum-ing (1996) .

فى الغالب فإن الأمثلة التى ضربها رورتى Rorty لا تعبر بدرجة كبيرة عن تنوع النسبوية الأخلاقية المعيارية بل عن أشكال نسبوية أخلاقية أو تقييمة كبرى أو كلاهما . وفى الغالب لا توجد أى وسائل أكيدة أو موضوعية تثبت بما يرضى كل وأى شخص أن هناك شيئا صحيحا أو خاطئا من الناحية الأخلاقية أو أن هناك شيئا صحيحا أو خاطئا فقط . ولكن من هو كل وأى شخص ؟ من الواضح أن هذا السؤال يثير غضب المنظرين الأخلاقيين (١٠٨)، وربما يظل كذلك لفترة كبيرة فى الألفية المقبلة ، ومع هذا ، فإن هذين الشكلين للنسبوية يعتمدان على أو يستدعيان احتمالية "الإجماع الموضوعى" على صلاحية النظرة الأولى لأسس أخلاقية بعينها . كما أن ذلك لا يمنعنا من الإدعاء بأن "هناك مبدأ أخلاقيًا محدداً (على سبيل المثال ذبح الأطفال العزل هو من الوهلة الأولى خطأ (١٠٩)).

وإذا كانت النسبوية المتعقلة فعلا تشير إلى أن بناء تلك المسئولية هو فى حد ذاته شأن أخلاقى معقد، وبالتالى يتطلب عناية خاصة لدى الإعلان عن أسس ومعايير حقوق الإنسان، فإن هذه الرسالة تعد ذات أهمية ملحوظة لكل من يقود مستقبل حقوق الإنسان. وأى شخص على دراية بالمواثيق والعهود الآسيوية أو العربية أو الأفريقية أو الأمريكية اللاتينية بشأن حقوق الإنسان يعلم تماما أن إعلانات حقوق الإنسان تتسم بهذا الألم والعذاب الأخلاقى على الرغم من أنه لا يأتى دائما فى اللغات التى تريح الفلاسفة الأخلاقيين . إن الجدل الناشئ عن النسبوية ، والذى يظل متجاهلا أو غافلا بإرادته عن تاريخ بناء "كونية" حقوق الإنسان ، لا يفيد مطلقا . ومن

(١٠٨) طالع : William K. Frankena (1963); Kurt Baier (1965) والنقاش فى : Peffer (1990) at 281-5, 305-13 .

(١٠٩). Peffer (1990) 273

وجهة نظر سوسيولوجيا المعرفة ، ربما يبدو للبعض أيضا على أنه ممارسات فى الواقعية السياسية غير الواعية حيث تكون مهمة حقوق الإنسان المعاصرة جعلها ذات إشكالية .

١١- الكونية وأصوات المعاناة :

ربما لا يصبح أى نقاش حول الكونية كاملا بدون الفهم الواعى للطريقة التى تقوم من خلالها نظرية وتطبيق حقوق الإنسان بجعل المعاناة الاجتماعية أو الإنسانية غامضة بل ومبالغا فيها . وقد ركزت خلال هذا العمل كله على طرق التعبير عن هذه العلاقة المعقدة والمتغيرة بصورة دائمة. كما لاحظنا أيضا مرارا كيف أن تاريخ كونية حقوق الإنسان "المعاصرة" أسهم فى معاناة اجتماعية وإنسانية بالغة خلال فترات طويلة من الاستعمار والإمبريالية. كما أثرنا المخاوف بشأن إنتاج انعدام حقوق الإنسان والإقصاء للبشر الذى تتم ممارسته حتى من جانب لغات ومنطقيات حقوق الإنسان المعاصرة . ونحن الآن نطرح التساؤل التالى : كيف يمكننا أن نفهم سيناريوهات المعاناة فى الخطاب المتعلق بالكونية أو النسبوية لحقوق الإنسان المعاصرة أو نجعلها واضحة ؟

إن ما يعد مفيدا هنا فى خطاب أو حوار النسبوية فيما يتعلق بحركة حقوق الإنسان المعاصرة ربما يكون هو مفهوم أن معاناة البشر ليست واضحة بالشكل الكامل خارج إطار النصوص الثقافية . ونظرا لأن المعاناة ، سواء تلك التى تعرف بالمعاناة الفردية أم المعاناة الاجتماعية ، هى أمر سيئ للغاية ، فإن مختلف الديانات والتقاليد الثقافية تحدث سلسلة هرمية متفرعة من تبريرات تجربة أو فرض المعاناة، متيحة فى بعض الأوقات لغة الألم والمعاناة ومنكرة إياها فى أوقات أخرى .

وقد ذكر طلال أسد أخيرا أن كونية حقوق الإنسان تحصن بشكل منيع الفهم الثقافى للمعاناة الاجتماعية (١١٠)، وتعمل على صرف خطاب حقوق الإنسان عن التجربة المعيشة للإنسانية المؤسسة حضاريا أو ثقافيا . ويلقى أسد الضوء على حقيقة أن حديث الاستعمارية الغربية بشأن المعاناة جعل "الألم المحتمل فى عملية أن يصبح الإنسان إنسانا كاملا ذا قيمة ... وأن ذلك كان يرى باعتباره أمرًا ضروريًا لأن الأسباب الأخلاقية أو الاجتماعية بررت سبب فرض المعاناة "(١١١) ، كما يوضح لنا الطرق التى من خلالها تصير فكرة العنف والاستهانة غير مستقرة بسبب أن الطموحات والممارسات التى ترتبط بها هى ذاتها متناقضة وغامضة أو متغيرة وتظل كذلك(١١٢) هذا التشتت وعدم الاستقرار ، كما يشير ، نادرا ما يمكن إصلاحه أو علاجه سواء بمحاولة الأوروأمريكيين لفرض معاييرهم بالقوة على الآخرين أم بالاحتجاج المعتمد على هذه المعايير عبر الأناس الأضعف فى العالم الثالث(١١٣)، كما أنه ينبهنا إلى حقيقة أن العنف يمكن تناوله بطرق أخرى غير عنف الحقوق ، على سبيل المثال باعتباره غيابًا لبعض الفضائل المحددة أو تعبيرا عن رذائل محددة (١١٤).

وتعد تلك ممارسة مسئولة للنسبوية الثقافية بحق؛ لأنه بينما تستمر لدينا بعض الشكوك فيما يتعلق "بالخطابات الكونية" حول اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، فهى لا تواجه أسسها الأخلاقية ، ولكنها توضح لنا كيف أن الأنثروبولوجيا الوصفية للقسوة يمكن

---

(١١٠) Talal Asad (1997) at 285 .

(١١١) نفس المرجع السابق، . at 295

(١١٢) نفس المرجع السابق، . at 304

(١١٣) نفس المرجع السابق .

(١١٤) نفس المرجع السابق (مع توكيد إضافى).

أن تدعم الترويج والحماية التقدمية لحقوق الإنسان المنصوص عليها بطرق ووسائل تحترم التقاليد المنطقية لا تقاليد حقوق الإنسان .

وبالمثل ، فإن الأنثروبولوجيا الوصفية للمعاناة تذكرنا أيضا بالتركيز على العلاقة الصعبة بين العنف والحقوق . ودائما ما يستلزم تعزيز وحماية الحقوق نظما لممارسات العنف المبرر أو المشروع على الرغم من أن حديث الحقوق يجعلنا معتادين على فكرة أن العنف هو المقابل المباشر للحقوق . وعلاوة على ذلك، فإن منطقية حقوق الإنسان نادرا ما تعترف بأن عنف المظلومين يمكن أن يكون سببا فى نشأة الحقوق ، كما يمكن أن يكون مدمرا بصورة بشعة .

هذا التدمير يثير مشكلة العلاقة بين الألم والمعاناة ولغات الفعل التواصلى . وتحدد فينا داس Veena Das أسماء بعض أشكال المعاناة على أنها ببساطة "لا اسم لها" . ومع ذلك ، فما يلى ذلك من عواقب ، ومن وجهة نظر المتعرضين للانتهاك ، قابل للوصف والتسمية . وتسمى داس Das عواقب رعب تقسيم الهند المنقوش على أجساد النساء على أنه يؤدى إلى ولادة مواطنين وحوش : إذا خرج الرجال من قمع استعماري مواطنين مستقلين لدولة مستقلة ، فهم يخلقون وحوشًا أيضا فى نفس الوقت [١١٥]. كما يظل ما يسمى بمواقف ما بعد الصراع فى مكان آخر موسوما بلهجة المواطن الوحش .

وتدعونا النسبوية المسئولة للتفكير بشأن ما سماه والتر بنجامين Walter Benjamin بعنف القوانين التأسيسى [١١٦]. ويمكننى أن أضيف هنا ، أنه هو العنف المذكور دائما فى الممارسات التاريخية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتقرير المصير وحاليا فى أفعال العولمة. والتحدى الذى يطرحه هذا النوع من الكتابات ، والذى يعرض الكتابة باعتبارها عنفًا ، بالنسبة للمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان، هو ببساطة كثير ويوجه الانتباه

(١١٥) Veena Das (1997) 139 طالع أيضا . Stanley Cavell (1997) at 93

(١١٦). Jaques Derrida (2002)

نحو الحقيقة المركزية بأن لغات حقوق الإنسان تقع على سطح المعاناة البشرية المجسدة والمعيشة وتتحرى بشكل كامل عن رعاة إنتاج هذه المعاناة (سواء كانت مفروضة من قبل الدولة أم ممنوحة من العالم أم حتى مختارة بشكل ذاتى).

إن ممارسات حماية وتعزيز حقوق الإنسان الكونية تستلزم بناء التسلسلات الهرمية الأخلاقية للمعاناة [١١٧]. وهذا البناء يحدث حين يتم تحديد أولوية بعض الحقوق الإنسانية (كالحقوق المدنية والسياسية). كما يحدث أيضا حين تخضع الحقوق السابقة لفكر الدولة (فيما يتعلق بتوقيت تشريع تعليقها فى أوقات الطوارئ العامة)[١١٨]. كما يحدث حين تسمح المعاهدات المناهضة للإبادة الجماعية والتعذيب والقسوة والمعاملات المهينة أو العقاب بمجال التحفظات والحط من القدر الذى يأكل قلب الإصلاحات التى أعلن أنها استهدفت المعرضين للانتهاكات . ولا يقوم مجتمع الدول وحده ببناء مثل هذه التسلسلات ، بل تقوم بذلك أيضا التطبيقات العملية لحقوق الإنسان [١١٩]. ويجعل ذلك تلك التطبيقات فى أفضل الأحوال عالمية لا كونية ، لكنها مصحوبة بتضمينات عميقة لمستقبل حقوق الإنسان .

---

(١١٧) اقتبست هذه الفكرة من : . Veena Das (1994) at 139

(١١٨) المادة ٤- العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية .

(١١٩) إن الطريقة التى تمت بها صياغة التزامات حقوق الإنسان داخل وكالات الأمم المتحدة وعبر المنظمات غير الحكومية توضح هذه المشكلة بصورة أكبر . وفيما يتعلق بالصياغة ، فغالبا ما يتم الإشارة إلى أن الوكالات أو الهيئات المتخصصة تطالب بنسخة من حقوق الإنسان لنفسها بدلا من المتعرضين للانتهاك . وقد أوضحت Katarina Tomasevski (1994, at 70-91)، أخيرا أن معظم حوار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ركز على حق التوصل إلى ضحايا حروب الجوع عبر الوكالات بين الحكومية، لا الحق الإنسانى فى وصول المتعرضين للانتهاك إلى تلك الوكالات .وفيما يتعلق بنحت التزامات حقوق الإنسان ، فغالبا ما يدين النشطاء منظمة العفو الدولية لتركيزها الشديد والزائد على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية فى الوقت الذى تغفل فيه أهمية حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية التى تتبنى التزاما لحقوق الإنسان خاصا بها (على سبيل المثال التنمية المستدامة أو التخطيط السكانى) غالبا ما تتحمل مسئولية إهمال حقوق أخرى ضرورية . وليس مفيدا أن نزيد من عدد الأمثلة . وفى كل موقف يتم تبرير النقد من وجهة نظر بناءات مختلفة لسلسلة المعاناة أو الشر ، ونادرا ما يتم توضيحها نظريا .

إذن ما الذى ينبغى القيام به ؟ لقد اقترحت فى مقال عام ١٩٩٩ أنه يجب أن يربط الحوار حول حقوق الإنسان بصوت النضال والمعاناة [١٢٠]. وكاتبا حول نفس الحقبة الزمنية، ومشاركا للعديد من المصادر الموضوعية، يقترح كلاوس جانثر Klaus Gunther أيضا أن حقوق الإنسان يمكن أن يتم فهمها بصورة أفضل باعتبارها نتيجة لعملية خسارة واسترجاع الصوت فيما يتعلق بالخبرات السلبية كالألم والخوف والمعاناة [١٢١].

وأنا أوافق على ذلك ، بل وأجد أيضا من المفيد فى نصيحته أن نتحرك بعيدا عن السياق النسبى لأسس ومعايير حقوق الإنسان ونعتبرها فقط مجرد مؤشر للعملية التى يستطيع من خلالها ضحية الظلم استرجاع صوته وسيطرته :

إن فكرة حقوق الإنسان تعد أمرا شبيها بالاختصار لهذه العملية التى يتغلب عن

> **طريقها الضحية على الخبرات السلبية للألم أو الذل وكل عواقبه المتمثلة فى عدم البوح والسلبية واللامبالاة . ويعتمد المحتوى الاقتراحى لحقوق الإنسان على نوع الممارسة الاجتماعية التى تعرض لها كالألم أو مهانة كالتعذيب والسجن الاعتباطى والاستبعاد من بعض الخيرات الاجتماعية الأساسية . وفى خلفية هذه الحقوق يوجد دائما أفراد يعانون ويتملكهم الخوف ويرفعون أصواتهم ويطالبون بأنه ينبغى على الآخرين الاستماع إليهم وإلى رواياتهم عن تجاربهم السلبية ويطلبون تبريرا ... لنوع الممارسة الاجتماعية التى تنتج هذه الخبرات السلبية [١٢٢].**

---

(١٢٠) طالع : . Baxi (1999)

(١٢١) طالع : . Klaus Gunther (1999) 117 at 123 غير أن طلال أسد يصر على أن مثل هذه التجارب ربما لا تكون سلبية دائما من وجهة نظر الأشخاص الذين يخضعون للمعاناة ، وبالتالى فهو يقصر تحليله على "الإصابة بالألم ضد إرادة الضحية فقط" ، (. at, Footnote 22)

(١٢٢) . Gunther (1999) 135

ويصف جانتر Gunther هذا التوجه فى قراءة حقوق الإنسان بـ "الكونية المعقدة" وهو شكل يتناسب تماما مع "الاختلاف فى الحوار" ومع البشر الذين يتحدثون ويعملون من أجل الصوت والوكالة(١٢٣). ويظل ذلك تسليما ذكيا لقوة الكونية الصلبة الثالثة - بحسب هيجل Hegel - فى النضال مع قوى الكونية المجردة والمتخصصة لتفرض نتيجة تنص على أنه "حين نبدأ فى تصور حقوق الإنسان باعتبارها تراثًا للظلم والخوف ، ربما يحدث أن كونية حقوق الإنسان لم تعد إشكالية(١٢٤). ومع ذلك ، فما بدأ يبدو مشكلة هو منظور "نحن" الذى يمثل أحد الملامح التى سنكشف عنها فى الفصلين القادمين فيما يتعلق بتحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق . كما سنتحدث عن نموذج جديد لحقوق الإنسان التى تنشأ تحت شعار العولمة المعاصرة.

(١٢٣) . Gunther (1999) 119

(١٢٤) . Gunther (1999) 144

الفصل السابع

حركات حقوق الإنسان وأسواق حقوق الإنسان

١- سؤال مبدئى:

عرض الفصل الثالث تحليلا جزئيا لأشكال محددة من مجموعة أعمال اجتماعية تسمى ممارسات حقوق الإنسان النشطة. و السؤال الذى قد نواجهه الآن هو هل ترقى تلك الممارسات لمستوى الحركة "الاجتماعية"؟ وإن كان ذلك هو الوضع، فكيف لنا أن نتفهم العلاقة بين حقوق الإنسان النشطة و الحركات الاجتماعية. والسؤال الأولى تتبعه أسئلة أخرى متعلقة مثل: ما المكتسبات الناتجة عن وصف ممارسات حقوق الإنسان النشطة فيما يتعلق بالحركات "الاجتماعية"؟ أو بطريقة أخرى، ما نقاط البداية الجديدة التى تفرض نفسها على أعمال حقوق الإنسان، التى تطلعنا عليها نظريات الحركات الاجتماعية؟ هل تنظر تلك النظريات إلى حقوق الإنسان بأى نوع من الجدية؟ كيف نرى ونفسر صمت الحركات الاجتماعية تجاه مناقشة حركات حقوق الإنسان؟ وأين نجد الفرص المحتملة لمناقشات هادفة بين حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية؟ ما أعراض المجالات و المواد المتعلقة بحركات حقوق الإنسان؟ وكيف يمكن أن نؤسس لها؟ وبعبارة أخرى إلى أى مدى يتصل إنتاج المعانى ودلالات حقوق الإنسان بمجال الإنتاج الاقتصادى؟ كيف تتشكل الأسواق وتؤثر فى ممارسات نشاطات حقوق الإنسان؟ كيف لنا أن نفهم تحول حركات حقوق الإنسان نحو أسواق حقوق الإنسان؟

قد يبدو غير ضروري أن نقول في البداية إن الأشكال والممارسات ووظائف نشاط حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية ذات الصلة ما زالت غير متجانسة دائما، خاصة التي تنطوي عليها مجموعات من الممثلين الاجتماعيين التي تقع في أزمنة وأماكن ومواقع فلسفية مختلفة. ولكن اتجاهات إضفاء الطابع المادي في العمل قوية لدرجة أن التعليم في الأمور الواضحة أصبح ضرورة ثابتة! وفي كل من حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية، تقدم العلاقة بين "الأيديولوجية والمظالم والهوية الجماعية" مظاهر متضادة[١].

فكلاهما تسخر إمكانات العمل الاجتماعي المتمردة التي تقدمها لتوسيع الفرص السياسية التي توفر "هيكلة محتملة معينة وموضوعية" لعمل سياسي جماعي[٢].

هذه الفرص تأتي بأشكال مختلفة، على الرغم من أنها كثيرا ما تنتج بثبات نتيجة لمظالم مفروضة فجأة [٣]، أو لضعف فجائي في النظام[٤].

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الحركات الاجتماعية بتنسيق "إطارات احتجاجات رئيسية" كونها "حسابات أيديولوجية تشرع أنشطة الاحتجاجات"، التي يتشاركها مجموعة متنوعة من الحركات الاجتماعية[٥].

---

(١) فيما يتعلق بالحركات الاجتماعية، طالع: Hank Johnston, Enrique Larana, and Joseph R. Gusfield (1994) 21-30.

(٢) McAdam (1982) 48 .

(٣) طالع: Edward Walsh (1981)

(٤) McAdam (1982) 41-3.

(٥) بعد عمل: David Snow and Rober Benford (1998), McAdam (1982) .

وبينما توفر الحركات الحقوقية الأطر العامة لتلك الاحتجاجات، فهى تبقى غير شائعة وغير معترف بها بدرجة كبيرة فى أغلب نظريات الحركات الاجتماعية، التى لا تقر بالأطر العامة لحقوق الإنسان التى تحتوى على لغة ومفهوم لدراسة الحركات الاجتماعية "الجديدة". وحتى القراءة السريعة لنظرية الحركة تقترح بأنه ليس هناك اتفاقية على ما سيشكل سمات رئيسية من الفكرة، حيث توجد شكوك حول فكرة الحركة الاجتماعية "باعتبارها وعيًا جماعيًا منظمًا يحاول جلب أو مقاومة تغير على نطاق واسع فى النظام الاجتماعى بالوسائل غير المؤسسية"[٦]، بينما هذا التعريف يهدف نحو توفير وصف موضوعى كاف ومحايد. لكن العبارات المستخدمة تثير عدة أسئلة. فماذا سنقول لنعبر عن تغير على نطاق واسع فى النظام الاجتماعى؟ كيف يمكن أن نفهم فكرة الطرق غير المؤسسية؟ أى نوع من رد الفعل قد نشير إليه حينما نطالب الحركات الاجتماعية بأن تكون "حركات جماعية واعية"؟ وكيف يمكن أن نقترب من فكرة محاولة "منظمة" للترويج أو مقاومة التغير الاجتماعى واسعة النطاق؟ كيف يمكن أن يفسر تعريف معمم للوكالة[٧] ؟

وعلاوة على ذلك، فإنه رغم أن قمع دولة للحركات الاجتماعية ربما يتطلب اعتبارها "حركات جماعية واعية" تهدد سيادتها بوصفها جمعية اجتماعية عظمى، فإن هناك اختلافًا كبيرًا فى مستويات التنظيم بين المجموعات والحركات المتمردة[٨].

وقد لوحظ أن فكرة الحركات الاجتماعية، تقاوم التعريف أو الوصف. إن الفكرة بنفسها ضبابية بسبب مشكلة التعرف على النوايا الجماعية لمن يبدأ فى إنشاء تلك الحركات ، ويشارك بها ويدعمها. ولا تستمر كل الحركات الاجتماعية بوضوح، ووعى،

(٦) John Wilson (1973) 8.

(٧) طالع على سبيل المثال: Robin Cohen and Shirin M. Rai (ed.) (2003) 3.

(٨) طالع: Fredrick H. Buttle and Kenneth A. Gould (2004).

ونية أصلية متماسكة، كما لا تشكل دائما تلك الحركات حقولا مقاومة للسلطة؛ ففى أغلب الأحيان هى تساهم كذلك فى تعزيز تراكيب الهيمنة. وعلى أى حال، تخضع النية للتغير، بينما تمضى الحركات فى اكتساب بعض مستويات التماسك الداخلى بمرور الوقت والمكان، حيث تبدأ بتنظيم مستوى معين من الشرعية الاجتماعية والقوة السياسية. ولا ينبغى الإهمال أيضا فى التفريق بين الحركات الرمزية (الحركات التى تريد تغيير أو مقاومة تحويل الرموز، المعتقدات، المشاعر، والمواقف) والحركات ذات الدور الفعال (تلك التى تريد تحقيق نتائج إيجابية بشكل واضح). فهذه التعريفات النظرية السلسة تنقصها الممارسات الاجتماعية. فالخطوط الواضحة بين الاثنين تمحى بسرعة حينما ننظر إلى العناصر "الرمزية" وتلك "ذات الدور الفعال" فى الحركات الاجتماعية، أو بطريقة أخرى، عندما نتحرك من الوصف المنطقى للغرض إلى عالم التأثيرات الفعلية، وذلك من "قائمة طلبات" اللاعبين (إذا جاز التعبير)، إلى مؤثرات ونتائج يمكن ملاحظتها وقياسها. هذا بسبب المشكلة المعروفة التى تشكلت نتيجة التفريق بين التأثيرات المقصودة وغير المقصودة أو المستترة. ويعرقل تراكم التأثيرات المستترة، فى أغلب الأحيان، النوايا الظاهرة التى توجه لحظات تشكيل الحركات الاجتماعية. فمسار النية الجماعية يتحول بينما يتجلى الحراك الاجتماعى ؛ لأن ممثلى الحركة الاجتماعية يتعلمون فقط من خلال التجارب الصعبة غير المتوقعة، وفى أغلب الأحيان، يصاحبها تأثيرات وطرق. وفى أى حال، يصير وصفنا للحركات الاجتماعية أكثر تعقيدا، بل ومتناقضا. كل هذا معروف لدى ممثلى الحركة الاجتماعية أنفسهم، بدرجات مختلفة، وهؤلاء الذين يختارون المخاطرة القصصية لتنظير الحركات الاجتماعية.

وما من شك، رغم هذا، فى أن ممارسات نشاط حقوق الإنسان، جديرة بأن توصف بأنها حركات اجتماعية فى الإطار ، فى أدنى حد؛ لأن الجهات الإنسانية الفاعلة تتنافس وتسعى إلى تغيير الشريك فيما يخص العلاقات الاجتماعية اليومية

والهياكل التى تحدث فى إطارها. ورغم ذلك، ليس هناك من النظريات ما يعبر عن حقوق الإنسان بصورة جادة فى إطار نظرية الحركة المعاصرة. والأسباب وراء ذلك عديدة ومعقدة، وهو ما يمثل قضية لبحث آخر. ولكن من أجل الهدف الحالى، أقترح هنا أن "التقنية" المتنامية لمجال حقوق الإنسان، التى أصفها هنا فيما يتعلق "بالتقنين" (الإجازة القانونية)، تحول دون أى استكشاف حقيقى لواضعى نظريات الحركات الاجتماعية. كما يدخل فى صلب الموضوع المفاهيم والافتراضات ، غير المكتوبة (الضمنية) المتعلقة بدور وحدود قانون الدولة باعتبارها أداة للتحول الاجتماعى. إن أشكال وممارسات نشاط حقوق الإنسان قد تسهم فى مظاهر الافتقار القانونية والقضائية. وتطمح الكثير من الجهات الفاعلة وأصحاب المبادرات فى مجال حقوق الإنسان إلى الحفاظ على الخصوصية التاريخية التى يخشون أن يبدد قوتها أنها متضمنة فى نطاقات أخرى من الحركة الاجتماعية. وتكتنف المخاطر هنا دعاوى الاستقلال النسبى لحركات حقوق الإنسان عن الحركات الاجتماعية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تحيط المخاطر أيضا بخصوصية الشخصية "التحررية" لحركات حقوق الإنسان، التى تتناقض إلى حد ما، مع معتقدات الحركات الاجتماعية الأخرى.

٢ - الشخصية التحررية لحركات حقوق الإنسان:

كيف لنا إذن أن نقدم الإصرار على الشخصية "التحررية" لخطاب حركة حقوق الإنسان؟ فى الحقيقة، يمثل هذا سؤالا معقدا له تواجد ضخم فى تاريخ الأفكار، خاصة فيما يتعلق بالتمييز والتعارض بين "الإصلاح" و "الثورة"، بين التغيير الذى يسير بوتيرة بطيئة (الذى وصفه إدموند بيرك **Edmund Burke** مرة بـ "النمو بدرجات غير محسوسة") وبين تسريع الوتيرة الزمنية التى تؤدى إلى تحويلات ضخمة فى الفروق الجذرية، التى عادة ما تكون عنيفة، تنفصل عن الماضى، وهو يسفر بدوره فى معظم الأحيان عن وضع أشكال جديدة من الهيمنة.

وتمثل حركات حقوق الإنسان، باعتبارها حركات إصلاحية، صراعا من أجل تعزيز الحريات الإنسانية الفردية مقابل السلطات التى تتسم بالصلف لأشكال الدولة الحديثة والقوى القمعية للمؤسسات الاجتماعية، والعمليات الثقافية. كما تحد هذه الحركات من هذا الطموح والإنجاز عبر عمليات التفاوض و التسوية (الحلول الوسط، كما تم الإشارة فى الفصول السابقة). وفى الوقت التى تسعى فيه حركات حقوق الإنسان إلى تجريد الدولة من القوة فيما يتعلق بالقوة الفردية للإنسان، فهى تسعى أيضا إلى إعادة تمكينها فى سياق تحسين، وحتى اجتثاث، بعض الأنماط التنظيمية للهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تنتج عنها المعاناة الإنسانية والاجتماعية. ولكن، وكما هو معروف، لا تسفر دائما إعادة تمكين الدولة، حتى فى قضايا حقوق الإنسان، عن إنجاز حياتى حقيقى "للتحرر" من الهياكل القمعية للقوة والهيمنة.

وتنفصل موضوعات حركات حقوق الإنسان (كما يظهرها ماركس Marx فيما يخص تاريخ الطبقة العاملة) عن "القفص الحديدى" لتتعرض لقيد أكبر؛ ولكن بـ "سلاسل حريرية". وقد عبر ميشيل فوكو Michel Foucault عن فكرة مماثلة، ولكن بصورة مختلفة فيما يتعلق بـ "القوة الدنية"؛ فهذه الأنظمة التى تتمتع بـ "قوة قليلة، مؤسسات قليلة" تنسج شبكة من القوة الميكروسكوبية الدقيقة.. التى تقيد الرجال بجهاز الإنتاج، فى حين تصنع منها أدوات للإنتاج، وعمالا، وبذلك تخلق "رباطا سياسيا صناعيا" بين "الأرباح المفرطة" و"القوة الدنية"[٩].

إذن، وبهذا المعنى تحمل حركات حقوق الإنسان، باعتبارها حركات اجتماعية، علاقة متناقضة مع أنظمة تشكيلات القوى/المعرفة الدقيقة والدنية.

يدعو كل هذا إذن إلى أن نضع فى الاعتبار العلاقة بين حركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية. وهذا هو السياق الذى تبزغ فيه بصورة جلية، التعقيدات التى

---

(٩) طالع - Foucault (2000) at 86-7. طالع أيضا الفصل الخامس.

تنتشر فى الاختلاف فى إطار نظرية الحركة الاجتماعية المعاصرة، بين "القديم" و"الجديد". وفى إطار أكثر عمومية، يكشف هذا التمييز عن مفاهيم وأشكال جديدة من الصراع مع نظم "الأرباح المفرطة" و"القوة الدنية". وعلى الرغم من ذلك تخلق لغات حقوق الإنسان اختلافا. إحدى طرق التعبير عن هذا الاختلاف هى أن الحركات الاجتماعية "القديمة"، المتضمنة فى إطار الظهور المتنوع للرأسمالية الصناعية، قادت الحركات الاجتماعية إلى ضمان التعبير عن قواعد ومعايير حقوق الإنسان، التى لم تكتب حتى الآن، بل تكاد تكون غير معروفة تماما(١٠).

كما أنها تعزز تدريجيا، ولكن بصورة مضمونة، قيمة جديدة لحقوق الإنسان وثقافات القوة والمقاومة. وتواصل الحركات الاجتماعية "الجديدة" ترتيبا مماثلا من الصراع ضد المصانع الاستغلالية والمناطق الاقتصادية وعمالة الأطفال والأشكال ذات الصلة من الاستغلال، من ممارسات عمالة "التعهيد" فى الأزمات العالمية الثقيلة(١١).

ورغم هذا، فإن هذه التحولات الحاسمة جديرة بالملاحظة. فقد شكلت الحركات الاجتماعية "القديمة" صراعات تاريخية للتعبير، بصورة تامة، عن أنظمة جديدة من حقوق الإنسان. وعلى النقيض من ذلك، يزدهر خطاب الحركات الاجتماعية "الجديدة" بصورة كبيرة فى لغات حقوق الإنسان المطبقة بالفعل. ورغم هذا يظل موضع حركات حقوق الإنسان غير آمن، إلى حد ما(١٢).

---

(١٠) طالع Karl Marxs, Chapter Ten, Capital Volume 1, والخاص بتحديد ساعات العمل عبر صراع معقد استمر على مدار ستة عقود، والذى واصل فى نهاية المطاف إلى "قانون العشر ساعات" القياسى ضد المصادرة الضارة بأعمال العمال وعالمهم. انظر أيضا Baxi (1993) 39-43.

(١١) طالع، على سبيل المثال: Peter Waterman (2004).

(١٢) طالع: Roben Cohen and Shirin Rai (ed) (2000)، من أجل بيان كامل للمصاعب المقدمة هنا فى دراسة الحركات الاجتماعية العالمية. ولكن طالع أيضا: Mary Klador (2004)، للمزيد من التحليل المطرد للعلاقة بين الحركات الاجتماعية والمجتمع المدنى العالمى.

ويقدم تاريخ الحركات الاجتماعية "القديم" بصورة كاملة صعوبات قراءة "الشخصية التحررية" وحركات حقوق الإنسان. كيف يمكن لنظرية حركة حقوق الإنسان قراءة التقسيم المعلن بحدة بين الحركات الاجتماعية "القديمة" و"الجديدة"؟ يعتمد الكثير هنا على ما يمكن أن نتمناه فيما يخص النماذج اللغوية الخاصة بالحركات الاجتماعية "القديمة". وإذا أردنا أن ننظر إلى صراعات الطبقات العاملة ضد الطبقات الرأسمالية من هذا المنظور، تقاوم التوجهات المهيمنة فى الخطاب الماركسى وصف حركات حقوق الإنسان باعتبارها حركات تخليصية أو تحررية. هذا الشكل من حقوق الإنسان يظهر فى هذا النوع من نظرية الحركات فقط فيما يتعلق بنقد النماذج القائمة للحقوق، والدولة، والقانون، كما يعرفها بالتأكيد أى قارئ لـ On the Jewish Question and the Critique of Gotha Programme. ورغم أن حقوق الإنسان تظهر "بوصفها ضروريات (كثيرة) للصراع الطبقى"(١٣)، فإن فكرة حقوق الإنسان كان ينظر إليها فى التحليل الأخير، بوصفها صانعة لنظام اجتماعى "ناقص بصورة جذرية"(١٤).

وعلى النقيض من ذلك، إذا أراد المرء وضع الصراع ضد الاحتلال باعتباره نموذجاً للحركات الاجتماعية " القديمة"، سيدرك الإمكانية الثورية التحررية للاختراع الأخلاقى الفريد الخاص بـ "تحديد المصير". ولكن حتى هنا، وكما أثبت النصير المبدع لحق تقرير المصير، المهندس غاندى، فإن الشخصية التحررية للصراعات من أجل

---

(١٣) طالع : . Upendra Baxi (1998a; 1999)

(١٤) طالع: . Alken Buchnan (1982) ولكن كما يشير بيفيرلى سيلفر (Beverely Silver (2003، ربما يقرأ المرء تواريخ مقاومة العمال بطريقة مختلفة مقسمة إلى إستراتيجيتين: الصراع الماركسى) Marxian struggle حول سياسة الإنتاج ، وإنتاج السياسات، بحسب التعبير الخصب لبوراوى Burwoy والصراعات البولانية) Polanyian التى تمثل مواقع المقاومة اليومية ضد مصادرة الحقوق الأساسية للمعيشة عبر مسرحية القوى الكاملة للسوق).

تقرير المصير يتبعها سمو عن اللغات الأخلاقية لحقوق الإنسان. لقد أمن بفضيلة "الحرية العادلة" وليس "الحرية فقط"(١٥).

وفى مزيد من التناقضات، تعطى بعض الأطر الاستطرادية الليبرالية المختلفة، قصص الحركات الاجتماعية "القديمة" (مثل الحركات ضد العبودية وحركات إنهاء العبودية وكذلك حركات السعى للحصول على حق الاقتراع العام) الإمكانيات التحررية لحركات حقوق الإنسان فيما يرتبط بالإزاحة التدريجية المؤلمة للنظام القديم القائم على التسلسل الهرمى ومكانته. وهو ما يوسع فى نهاية المطاف قيمة الاختيار الفردى لمشروعات الحياة ويحمى البناء الاستقلالى لعالم كل فرد. ولكن حتى هذه الكتابات التى تتناول حركات حقوق الإنسان، ليس باعتبارها غايات ولكن باعتبارها وسيلة لغاية، تعبر عنها مصطلحات وأساليب مختلفة من "الديمقراطية" و"سيادة القانون" و"التنمية"، أو لغات المنافع العامة المفعمة بالحيوية.

وعلى النقيض من هذا، ولأول وهلة، تظهر العديد من الحركات الاجتماعية "الجديدة" موجهة صوب حقوق الإنسان بصورة مميزة. وعلى سبيل المثال، فإن الحركات التى تواجه "المجتمع الأبوى، وتدهور البيئة والعنصرية بكل أشكالها، والسياسات المملاة،" فى كل مكان، يتبعها اللجوء إلى اللغات المعاصرة لقيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان. هذه الحركات تعزز من حقوق الإنسان، ولكنها فى نفس الوقت تبتكر حقوقا إنسانية ومعايير، وبذلك تظل قادرة على توليد المزيد منها. وفى سبيل تتبع طريق إدراك قيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان القائمة، تنتج الحركات الاجتماعية "الجديدة" قواعد ومعايير. وفى هذا الصدد، هى تشارك فى تشكيل الملامح التى تحدد الحركات "القديمة" أيضا. وحتى ذلك، يبدو أن نظرية الحركة الاجتماعية تستخدم

---

(١٥) طالع: Upendra Baxi (1995) والكتابات التى تستشهد بها.

حقوق الإنسان بصورة ضئيلة توفر علامة مميزة - بل حتى تأسيسية- للتمييز بين الحركات الاجتماعية القديمة والجديدة (١٦).

٣ - الفقه القضائى (الولاية القضائية) :

إن سبل تناول نظرية الحركة المعاصرة لحركات حقوق الإنسان فى حاجة إلى التفاوض بشأن الملامح الحتمية (الخاصة) بـ "التقنين" و"الولاية القضائية". إن هذين

(١٦) طالع، على سبيل المثال، .Alain Touraine (1981) cManuel Castells (1996) وحتى لدى اعتبار الحركات الاجتماعية الجديدة مميزة؛ لأنها تتجاوز حقيقة أنها متجذرة فى مواقع خاصة بفئات محددة، فهى تعكس طرقا جديدة تتشكل فيها الهويات التى تشكل السلوك الجماعى، وتمثل بزوغ السياسات التعددية الراديكالية، يظل هنا القليل من الإقرار بخصوصية حركات حقوق الإنسان. وتقترح مارى كالدور (Mary Kaldor (2003 فى تطويرها لخطاب "التعريف المتغير للمجتمع المدنى" أن نفهم الاختلاف بين الحركات الاجتماعية "القديمة" و"الجديدة" ليس باللجوء كثيرا إلى الإسهاب فى الأفكار واللغات التحررية، ولكن بالأحرى عبر "الطريقة المحددة التى تم خلالها إدراك المجتمع المدنى". هذه المحدودية " تربط" المجتمع المدنى إلى الدولة المحتلة التى تصنعها الحرب، والتى حددت المجتمع المدنى نفسه، وشكلت حاجزا للمجتمع المدنى فى أى مكان آخر (٤٤). وحيث إن الحركات الاجتماعية "الجديدة" عابرة للحدود، حتى فى اللحظات الانتقالية بالأساس، فهى تمثل بلا شك تجاوزا ، فى أبسط صورة، حيث تذهب إلى ما هو أبعد من الاحتمالات المكانية متعددة التواريخ. غير أن هذا يفرض تحديات للطرق الرصينة لفهم المجتمع المدنى العالمى الآخذة فى التكوين. إن الانفصال عن الموطن ضرورة، ولكن ليس شرطا كافيا لفهم التحولات فى المجتمع المدنى. وتصر كالدور Kaldor على أننا نفهم الحركات الاجتماعية "الجديدة" فيما يتعلق بالغايات التى تستجوب "مظاهر التحديد الأساسية التى تفرضها الحرب والاستعمارية أو المجتمعات المنظمة من أجل الحرب" (٤٩). وفى هذا الشأن، فإن الشخصية الأمورفية (أى بدون شكل) الفوضوية للمجتمع المدنى العالمى الآخذ فى التكوين (عكس Neera ChandokeK 2001K التى تستشهد بها كالدور فى ١٠٧) تشكلت قوتها؛ لأنها تسعى إلى مراجعة العقد الاجتماعى العالمى الذى يتجاهل حقوق الإنسان تحت عنوان الأمن الجماعى للبشرية قبل، ومنذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر/أيلول (٢٠٠١). بوضوح، هناك مجتمع مدنى عالمى فى طور التكوين الآن، عبر تحقيق السلام، ونزع السلاح، والحركات المناوئة للرأسمالية، التى تقدم "منبرا شرعيا للمطالب الراديكالية المتعارضة - وهو اسم يفسر لماذا يتعين على السلطات المعنية أن تأخذ =

المفهومين متداخلان ولكنهما مختلفان. وصف التقنين سهل، فهو يمثل بادئ ذي بدء، مجموعة من القوانين التي يستخدمها المحامي والمتعلقة بحقوق الإنسان مثل التشريع، والتفسير والتنفيذ والتطبيق. وعلى الرغم من هذا، فإن صياغة قانون معياري في حد ذاته شأن معقد[١٧].

وتتفاقم أوجه التعقيد عندما ننتقل إلى صياغة قانون لحقوق الإنسان[١٨]، التي يأتي في القلب منها الاعتقاد، مثل المدونات القانونية، بأن قواعد ومستويات حقوق

= هذه المطالب على محمل الجد (١٠٧). وفي حين يمكن للمرء أن يتحدى وصفها بأن هذه الطلبات من أجل "الوصول، والانفتاح، والنقاش" بالضرورة الجهات العالمية الفاعلة في السياسة إلى "طبقية هيجلية (نسبة إلى الفيلسوف الألماني هيجل) كونية، تقوم بالعمل من أجل البشرية" (١٠٨)، إلا أن الدليل المثير للإعجاب الذي جمعته (٥٠-٧٧، ١٠٩-١٤١) لفكرة المجتمع المدني العالمي "استجابة للحرب" هو حقا جذاب، في ظل "مجموعة من مظاهر الافتقار للأمان المهيمنة والعابرة للحدود"، ولنفس السبب، الحاجة الحتمية إلى حوار "متحضر" لايشويه "الخوف، والخزعبلات، والتحامل"، هذه "الجزر الجديدة من الانخراط" (١٦٠). إن القومية العرقية العالمية الجديدة ، التي عززتها الآن حربان ضد "الإرهاب (Baxi 2005) تضايق، وتختبر، في قسوة حادة بعض الأفكار المهمة للحوار "المتحضر" على كل الجوانب، والذي يقوى أيضا مجددا "المجتمعات المنظمة من أجل الحرب". وتركز كالدور على خمس قضايا (١٥٦-١٥٨) وهي التي:

من الممكن أن تمثل المضمون المحتمل للعقد الاجتماعي العالمي، أو صفقة يتوفر من خلالها الأمن العالمي عبر الالتزام بحقوق الإنسان والقانون الإنساني مقابل الاستعداد للالتزام بتقديم الموارد من خلال نظام الضرائب العالمي أو الأشكال الأخرى من التحويلات المالية، والاستعداد للمخاطرة بالأرواح ، ولكن ليس بطريقة متناهية، في خدمة البشرية (١٥٨).

يستحق كل هذا اهتماما جدليا كبيرا .

(١٧) تذكرنا Roscoe Pound (1933) أنه في خلال عملية "المواد القانونية السلطوية" التي حدثت على مستويات متعددة من التعميم: المثل القانونية، القيم، الأهداف، المبادئ، الأقوال المأثورة، والمذاهب والمعايير والقواعد. يقدم جريماس Greimas التقنين (الإجازة القانونية) مجالين مستقلين، ولكن متداخلين: الإنتاج القانوني والمراجعة القانونية يتجاوزان مظاهر الاختلاف. المهمة تلك. طالع: S. Jackson (1985) من أجل استكشاف Greimas Bernard.

(١٨) طالع الفصل الرابع ومناقشة الفصل الأول حول حقوق الإنسان وإعداد القوانين.

الإنسان تتطلب انخراطا دائما مع إعادة التفاوض بشأن "قانونية" و"شرعية" سلطة الدولة. ويتبع النشاط القانوني والقضائي نتيجة مفادها أن حركات حقوق الإنسان، وبحسب تعريفها، تسعى من أجل إصلاح وتجديد القانون. ويشكل إصلاح الدولة والمؤسسات شبه الحكومية والهياكل العالمية والممارسات جزءا حيويا من أجندات حركات حقوق الإنسان. ويظل الخطر يكتنف في هذه الحركات دافع أن تكون السلطة خاضعة للمحاسبة، تدريجيا، والحكم الرشيد عادلا، تقدميا، وأن يتسم سلوك الدولة بالأخلاقية، بصورة متنامية.

تكتنف المخاطر إذن إعادة تجهيز أو إعادة التفكير في اللغات الأخلاقية لسيادة القانون[١٩] إن "التقنين" الضمني هو شكل مما يطلق عليه فريدريك إنجلز Friedrich Engles، "الفلسفة القانونية" ، أي النظرة القضائية العالمية[٢٠]، وهي رؤية علمانية تعزز "العلاقات الاقتصادية والاجتماعية" كونها "تؤسس على القانون وتخلقها الدولة"، في حين أن كل الطموحات الإنسانية التعويضية تتحدث لغات الطبقة البورجوازية أو القانونية الاجتماعية، أو "التداخل القانوني" (بالرجوع إلى سانتوس Santos في سياق مختلف تمام الاختلاف). وبذلك، تظل المعاني الاجتماعية لأسس ومعايير حقوق الإنسان التي تم التوصل إليها معقدة، وعادة ما تكون متناقضة، كما تبين خلال هذا العمل حتى الآن[٢١].

---

(١٩) من أجل استكشاف التأثير المتناقض لحركات حقوق الإنسان على الثقافة السياسية، طالع، على سبيل المثال، .Martti Kosekenniemi (1999) وطالع أيضا تحليلي للولاية القانونية في كارثة بوبال (٢٠٠٤).

(٢٠) طالع: . V.A. Tumanov (1976)

(٢١) حتى "تأثيرات التمكين" الخاصة بإعداد حقوق الإنسان، التي يتفاخر بها كثيرون، تمثل مصدرا للجدل والنزاع.

ويظل فهم قانون حقوق الإنسان من خلال مركزية الدول مفتوحا للخلاف عبر ممارسات نشاط حقوق الإنسان المعاصرة والحركات الاجتماعية "الجديدة". وفى إطار هذا المنظور، فإن إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان قد لايفهم باعتبارها أحد مظاهر سيادة الدولة. وكما يشدد هذا العمل مرارا، فإن الشعوب المنخرطة فى صراع وجماعات المقاومة، تبزغ أيضا باعتبارها منتجًا لقواعد ومعايير حقوق الإنسان. كيف يمكننا إذن، وصف قوة نشاط حقوق الإنسان المعاصرة، بالمقارنة مع الحركات الاجتماعية "الجديدة"؟ قد يكون أحد الطرق لتحقيق ذلك هو القول بأن أكثر تعبيرات حقوق الإنسان ترجع إلى نوع "الفعل القولى" (أى عمل يطبق فور التلفظ به) "الذى يخلق الظروف التى يمثلها. وفى كل حالة، يكون الوضع حقيقة مؤسسية"(٢٢).

تشير نماذج إعلانات حقوق الإنسان الخاصة بالجودة وكرامة كل البشر فى أى مكان إلى هذه القوة الأدائية (القوة على الأداء). عندما دشن لوكمانيا تيلاك Lokmanya Tilak الصراع الهندى من أجل الاستقلال بشعار "سواراج (الاستقلال) حقى وسأناله"، وعندما ترجم المهندس غاندى هذا إلى أعمال جماعية رائعة من أجل استقلال الهند، انخرط الاثنان فى سلسلة من أعمال الفعل القولى. كذلك كان صناع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ومن خلفهم. وفى كل حالة من حالات التعبير عن حقوق الإنسان، "يخرج الوضع الذى يتضمنه المضمون اللفظى للحديث إلى الوجود عبر الأداء السليم لفعل القول"(٢٣).

إن هذا النوع من "البناء بأقل القليل" متأصل فى عملية اختراع وابتكار حقوق الإنسان. على النقيض من ذلك، تساعدنا الولاية القضائية (الفقه القضائى)، كما يفهم من هنا، على فهم "الهياكل العميقة" التى تمثل إجازتها القانونية المظهر الخارجى

(٢٢) طالع: John R. Searle (1995) at 34

(٢٣) نفس المرجع السابق.

فحسب. ويفهم من ذلك، أن حقوق الإنسان تظل (بحسب مصطلحات سيرل Searl) مشروطة باللغة والتفكير. وتظل أسس ومعايير حقوق الإنسان قابلة للإدراك فقط باعتبارها حقائق اجتماعية تخرج لحيز الوجود "عبر الاتفاق البشرى" لاستخدام رمزية اللغة بصورة مشتركة[٢٤].

وهى مشروطة بالتفكير من حيث إن كافة الحقائق المؤسسية "تستطيع أن توجد فقط.. إذا تم تقديمها على أنها موجودة" [٢٥]، وتقضى الولاية القضائية بأن هذه الحقائق "تستطيع أن توجد فقط إذا كان لدى الناس أنواع معينة من الاعتقاد والحالات العقلية" [٢٦]. وحيث إنهم ليس لديهم " وجود خارج التقديم، فنحن فى حاجة إلى طريقة ما لتقديمهم" من خلال اللغة. إن أسس ومعايير حقوق الإنسان هى "أهداف اجتماعية" تشكلها "أعمال اجتماعية" و"الهدف هو الإمكانية المستمرة للنشاط"[٢٧].

وتثبت أوجه التمييز التى أقدمها بين نماذج اللغات "الحديثة والمعاصرة" للغات حقوق الإنسان بصورة تامة (الفصل الثانى) تواريخ مختلفة من قانونية حقوق الإنسان. وتخلق اللغات المعاصرة (سواء عبر تحريم العبودية، أعمال الإبادة الجماعية، أم الفصل العنصرى، أم التمييز ضد المرأة، أم التفرقة العرقية ، على سبيل المثال) حقائق اجتماعية أو مؤسسية غريبة عن لغات حقوق الإنسان المعاصرة. وفى الحالتين، رغم ذلك، يبقى هناك ميل حتمى صوب المرجعية الذاتية. ويقول سيرل Searle "إن المفاهيم التى تعطى للحقائق الاجتماعية اسمها" يبدو أن لديها نوعا خاصا من المرجعية الذاتية[٢٨].

---

٢٤ Searle (1995) at 46.

(٢٥) Searle (1995) at 63.

(٢٦) نفس المرجع السابق.

(٢٧) Searle (1995) at 36.

(٢٨) Searle (1995) at 32.

إن مفهوم "حقوق الإنسان" فى أساسه يتضمن هذه الغزارة. عندما نسأل لماذا يتعين أن يكون للبشر حقوق على الإطلاق، تأتى الإجابة لأنهم بشر. وإذا سألنا ماذا تشكل "البشرية"، تأتى الإجابة بأنها النفس (سواء كانت فردية أم جماعية) التى تحمل الحقوق الإنسانية! والقول بأن الحقائق الاجتماعية هى بذلك ذات مرجعية ذاتية لا يمثل عملية تقييمية ولكنه تعليق توصيفي. ليست هناك ببساطة طريقة لوصف الحقائق الاجتماعية خارج هذه المرجعية. وبعبارة أخرى، "ليست هناك طريقة لشرح مضمون الاعتقاد دون تكرار نفس الخاصية مرارا"(٢٩).

---

(٢٩) Searle (1995) at 33. كما تتضمن الحقائق المؤسسية، مادية أو حسية ".. لاتوجد هنا حقائق مؤسسية دون حقائق صارخة" والتى تتطلب نوعا من الإدراك المادى" (٣٤). يستخدم سيرل Searle المال: "فقط أى نوع من المادة يمكن أن يكون مالا ولكن المال يجب أن يوجد فى شكل محسوس" والذى قد يأخذ أشكالا متعددة "مادام يمكنه القيام بوظيفته (٣٤-٣٥): الأشكال التى يأخذها ليست حاسمة. ويمكن للمرء أن يقول مثل هذا على منطوقات الحقوق. وهذه فى أشكالها المتعددة، يجب أن تفترض بعض المادية أو الوجود الحسى (الفيزيائى) لتقوم بوظيفة أسس ومعايير فعالة (نافذة). إن البنية الأساسية، وهى الناجمة عن المادية، عادة ما تظل متجاهلة فى سياق لغة حقوق الإنسان.

إن امتلاك، والقدرة على الوصول إلى، بعض الموارد المادية (الحسية) تظل ضرورة من أجل الأنشطة المعاصرة لحقوق الإنسان لتزدهر حتى فى إنتاجها للمعايير (أى الصياغة وإعادة الصياغة) وفى الإدراك الفعلى (تفسير وتنفيذ الأسس والمعايير). يظل هذا مستحيلا خارج الوجود المادى لمبانى الأمم المتحدة والمقار الأخرى، والأماكن المادية مثل قاعات المحاكم والدوائر الانتخابية، والسجون، على سبيل المثال. كما أنك فى حاجة إلى مطارات وطائرات وطرق ووسائل عدة من الانتقال والفنادق الفخمة و"أشياء" أخرى عديدة (مثل تقنيات الاتصالات) من أجل إخراج حقائق مؤسسية متعلقة بحقوق الإنسان، وعنها. إن ما تنتجه لغات حقوق الإنسان باعتبارها حقائق اجتماعية هى هيكل هرمى يضع هذه "هكذا يقال"، "على رأس الحقائق الصارخة" (٣٥) (باستعارة كلمات سيرل Searle).

إن "ترتيب" "الحقائق الصارخة"، رغم هذا، ليس من السهل تسميته تماما فى سياقنا هذا. وفى ظل صياغة نظرية وتطبيق حقوق الإنسان، فإنه من المغرى وصف ممارسات الهولوكست Holocaustian، للقوة السيادية "للحقيقة الصارخة (أجامبين ١٩٩٨ - Agamben 1998) وعلى الرغم من هذا تظل هذه حقائق اجتماعية/مؤسسية بقدر ما هى أسس ومعايير لحقوق الإنسان. ليست معسكرات التعذيب ومعسكرات العمل القسرى. "حقائق صارخة" مثل الجبال والجزيئيات. إن الحروب وسبل النفوذ، أو "الحكومية" ليست على الإطلاق حقائق طبيعية سابقة على استخدام اللغات. ورغم ذلك تظل =

إن نفاد صبر الناشط مع تقنين حقوق الإنسان له مايبرره تماما. ولكن ذلك يتجاهل "الهياكل العميقة" للولاية القضائية، التى تلفت الانتباه إلى اللاوعى السياسى- البنية الأساسية لإنتاج قانون لحقوق الإنسان، وأسسه ومعاييره. إن الفقه القضائى لحركات حقوق الإنسان ينتج بالفعل عقلياته، وتواريخه المتنوعة، عاداته اللغوية، الفكر، والقلب الذى يمكن أن يميز انتهاكات حقوق الإنسان، ويميزها من الانتهاكات الإنسانية. وتظل المخاطر تحيط بالأفكار النسبية غير المنطوقة "للبشر" و"حقوق الإنسان"، وهو جانب سنتناوله فى الفصل الثامن فيما يخص مادية العولمة.

وعلى الرغم من هذا، يظل هذا التميز له أهميته القصوى؛ لأن الأسس والمعايير العالمية لحقوق الإنسان، التى أسست على غير ذلك لا تصل إلى كل أشكال الانتهاكات البشرية. كما أن الحركات الاجتماعية لا تترجم الانتهاكات الإنسانية باعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان. تمثل هذه الحركات تدفقات عدة من المحلية إلى العالمية، وبالعكس. بطريقة أخرى، فإن حركات حقوق الإنسان فى أصلها تفاعلية، وبذلك يقف نطاق انتهاك حقوق الإنسان على كل المستويات متحولا إلى وقت لتحرك لعمل خاص بحقوق الإنسان (محلى، إقليمى، قومى، عابر للحدود، وعالمية). وفى هذا الإطار، تشكل حركات حقوق الإنسان أحد جوانب الحركات الاجتماعية[٣٠].

= لغات حقوق الإنسان مجالا يتحدى "الحقيقة الصارخة" للقوة. وبهذا الإحساس، فإن الحقائق الصارخة "لن تتضح باعتبارها أشياء مادية، باعتبارها أصوات آتية من أفواه الناس، أو باعتبارها علامات على الورق، أو.. حتى باعتبارها أفكار فى عقولهم". (٣٥).

وكما يقول سيرل Searle فإن " فاتورة قيمتها عشرون دولارا .. هى إمكانية قائمة للدفع مقابل شىء"، وتشكل قواعد ومعايير حقوق الإنسان ثروة تعهدية من أشكال عمل حقوق الإنسان. وبغض النظر عما إذا كانت العملة حقيقية أو مزيفة، فإن المهم هو قدرتها الشرائية لأفق مستقبل بشرى "عادل" و"منصف". وما نلاحظه فى هذه النقطة هو الطريقة التى تحل من خلالها الحقائق المؤسسية محل "الملكية والقرب" (٨٥-٦).

(٣٠) طالع: . Roben Cohen and Shirin M. Rai (2000); Jackie Smith (2004)

وعلاوة على ذلك، وهو أمر ذو صلة، يعيد التفاعل المتنامى بين حركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية تعريف المهام، والتفويض ومنهجية حركات حقوق الإنسان. وقد أعادت منظمة العفو الدولية بذلك مهمتها لتشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لحقوق الإنسان، وذلك فى عام ٢٠٠١، وبصورة متزايدة تبدأ المنظمات والحركات غير الحكومية الإنسانية، فى النهوض بتوجه جديد لحقوق الإنسان. قد يكون المثال الأكثر دلالة لهذا التفاعل يحدث عندما تتبع حركات حقوق الإنسان، والحكومات، وهيئات التنمية الدولية "منهجا حقوقيا فى مجال التنمية، وحملات تعاونية فيما بينها من خلال حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية، وكذلك تبنى توجه قائم على الحقوق الإنسانية من قبل جماعات حقوق الإنسان". هذه العمليات "عالية المخاطر" ، ولها "دلالة مثيرة محتملة"، "تتحدى وتوسع من نطاق تفويض وهياكل المنظمات القائمة"(٣١)، وبالمثل، فإن حركات حقوق الإنسان العالمية المناوئة للشركات يبدو أنها تبزغ باعتبارها "حركة الحركات"(٣٢)، وبصورة أخرى، لاتتحقق مهام حركات حقوق الإنسان أبدا. وتبزغ حركات حقوق الإنسان العالمية باعتبارها نوعًا من الثورة الدائمة!

ولا تتعلق الحركات الاجتماعية، وبينها الحركات الثقافية ، والسياسية، وحتى الروحية، على النقيض من ذلك، دائما بعالم حقوق الإنسان. ولا تتناول جميع الحركات الاجتماعية بصورة مماثلة نموذجية المخاوف الخاصة بالجماعات المنظمة سياسيا، أى الجهات السياسية الفاعلة وأعضاء الأحزاب (الشيوعية) والأجهزة. وبعيدا عن كونها ذات توجه لحقوق الإنسان، فإن بعض الحركات الاجتماعية بالفعل تتجنب لغة الحقوق كلية، وتشدد على لغات الواجبات والتضامن. ولدى البعض شك عميق فيما يخص

---

(٣١) طالع: Paul J. Nelson and Ellen Dorsey (2003), at 2014.

(٣٢) طالع: Frederick H. Buttel and Kenneth A. Gould (2004) at 39.

تقنين حقوق الإنسان عبر لغات القانون، التى هى فى نفس الوقت، لغات القوة. ويتردد أن الفقه القضائى الكثيف يصادر قوة صوت من تعرضوا لانتهاكات(٣٣). إن مقاومة هذا السطو تأخذ أشكالا عديدة - من النفى الصريح (كما هو الحال مع الحركات الاجتماعية التى تتبنى عدمية الحقوق) إلى الرجوع الإستراتيجى المشروط لأسس ومعايير حقوق الإنسان(٣٤). ويحتفى عدد كبير من الحركات الاجتماعية بأن تقانيها فى القضايا التى تشكلها الدولة نادرا ما تؤخذ على محمل الجد. وعلاوة على ذلك، يستهدف عدد آخر إصلاح تشكيلات المجتمع المدنى (على سبيل المثال، المواقع العائلية والدينية والسوق)(٣٥).

فى الحقيقة، فإن النظرية الاجتماعية والأخلاقية التى تسنها بعض الحركات للرجوع للغات بخلاف هذه اللغات التى توفرها حقوق الإنسان المعاصرة، التى يجب ذكر ثلاثة منها ، على الأقل، هنا: لغات القدرات والازدهار، بدلا من الحقوق(٣٦)، لغات نظرية المنافع العامة، ولغات غاندى/ ليفيناس (Gandhian/Levinasian) التى تتناول الخلق الروحى للمسئولية الإنسانية، حيث يدين كل إنسان بالتزام غير قابل للتفاوض للنظر بجدية إلى معاناة الآخرين. وهذه اللغات، مهما كانت غير ملائمة، فى العديد من

(٣٣) كما يحدث بصورة ملحوظة ، ولكن ليس فقط فى هذا الجانب، مع ضحايا كارثة بوپال الذين مازالوا فى صراعهم من أجل العدل على مدى عقدين. طالع: . Upendra Baxi (2004)

(٣٤) يشدد الفصلان الثالث والخامس على هذا التنوع، ولكن هناك حاجة جلية لمزيد من العمل لتتبع العلاقات بين الحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان.

(٣٥) مثل (خاصة فى مجتمعات الجنوب) توفير المنافع الأولية مثل التعليم والقدرة على إجراء العمليات الحسابية، ضد الأشكال الشريرة من العداء المدنى والتمييز على أساس العرق، وكذلك ممارسات المجتمع المدنى المتعلقة بعمليات الإفقار الضخمة، والممارسات التى تماثل العبودية للأطفال والعمالة المحلية.

(٣٦) فى اللغات الأخلاقية ، التى صارت الآن مألوفة من خلال أعمال مارثا نوسبوم Martha Nussbaum وأمارتيا سين Amartya Sen، تخلق معيارية حقوق الإنسان إحساسا بالنموذجية، فقط عندما يتم إدراكها من خلال لغات ما بعد الماركسية المرتبطة بقدرات وازدهار حقوق الإنسان. طالع: Sabina Alkire (2002).

الحالات، تصل إلى ما بعد نقد تقنين حقوق الإنسان، باتجاه حوار (محادثة-تداخل) مع الهياكل الأساسية للفقه القضائي(٣٧).

٤- حيادية القيمة

إن الخطاب المتعلق بالشخصية التحررية لحركات حقوق الإنسان مثل الحركات الاجتماعية يتضمن بالفعل مواقف حيادية القيمة. والذى يصر على أن ما نذكره بشأن توقع مجال الحركات الاجتماعية يحافظ على الوصف، إلى حد ما، مستقلا عن التقييم. وتصر نظرية الحركة على أى دراسة جادة تكشف عن إرادة لفهم "الحركات الاجتماعية.. فى مصطلحاتها؛ إنها ماتقول". وممارستها (وفى أقصى الحالات ممارستها القياسية) تعرف نفسها بنفسها (٣٨). وإلى جانب هذا الطلب من الواقعية التوصيفية، هناك وصف إضافى منبثق من أهمية حيادية القيمة عند Max Carl Emil Weber، أو شك ما بعد الحداثة المرتبط بـ "التوجهية المقررة سلفا". وهكذا يكتبها مانويل كاستلز: Manuel Castells

قد تكون الحركات الاجتماعية محافظة اجتماعيا، أو ثورية اجتماعيا ، أوالاثنين معا. فى النهاية، توصلنا الآن إلى نتيجة مفادها (وأتمنى أن يكون ذلك للأبد) أنه ليس هناك توجهية مقررة سلفا فى تقييمهم الاجتماعى، وأن يكون المعنى الوحيد للتاريخ هو التاريخ الذى ندركه. ولذلك، ومن منظور تحليلى، ليست هناك حركات اجتماعية "سيئة" و"جيدة". فكل هذه الحركات تمثل أعراضا لمجتمعاتنا وكلها تؤثر على الهيكل الاجتماعى، بكثافات متنوعة ونتائج لابد لها من أبحاث اجتماعية(٣٩).

---

(٣٧) طالع: . Unge Kaul et al. (eds) (2003)

(٣٨) . Manuel Castells (1996) at 69-70

(٣٩) طالع . Castells (1996) at 71

فى الحقيقة، مايلى ملاحظة قابلة للفهم: تستحق جميع الحركات الاجتماعية اهتماما نظريا متساويا. فالحركات التى تسعى إلى الحد من المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية، وتلك التى تسعى إلى تضخيمها ، الحركات التى ترتقى بالتحول الاجتماعى واسع النطاق وتلك التى تعارض هذا، الحركات التى تؤكد، وتلك التى تنفى، أو تقلل من قيمة حقوق الإنسان، على سبيل المثال، تضع بصورة متساوية الأساس الذى تقوم عليه الحركة الاجتماعية. فالأيديولوجيات الخاصة بها ومماينتج عنها وتأثيراتها التحويلية" يجب أن تستند إلى البحث الاجتماعى. "ليس من قبيل المنهج العلمى" تمييز شكل من الحركات على الآخر فيما يخص صياغة النظرية الاجتماعية. ليس هناك ثمة شك فى أن حركات حقوق الإنسان تتطلب مثل هذا البحث [٤٠].

تمكننا الواقعية الوصفية من فقدان السذاجة التى تصنف بعض الحركات، منذ البداية، كونها حركات فى أساسها مناهضة لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تصر حيادية القيمة على أننا نعترف بمنطق الحركات فيما يتعلق بمقاصدها (نواياها) الكتابية. وبذلك فإن الحركات الاجتماعية التى تصف نفسها بأنها حركات حقوقية مخولة تماما للإقرار بهذا الوصف. وفى الجزء الأكبر تروق، مثل هذه الحركات نفسها، لبعض المفاهيم المفضلة والقيم المتضمنة فى أسس ومعايير حقوق الإنسان الدولية وتلك ذات الصلة. وبذلك فإن الحركات الاجتماعية التى تدعم الحياة، على سبيل المثال، تروق لمنطوقات حقوق الإنسان الخاصة بالحياة والحقوق الأساسية لحرية الرأى والدين والكلام والتعبير، وحريات التجمع والانتماء. وكما هو معروف، فإن هذه الحركات تمتد إلى تبرير الحظر "الدنىء" على أشكال الحياة الجنينية، ضد ممارسات الإجهاض، إلى البحث فى الخلايا الجذعية للجنين، من الحظر التام للانتحار إلى تجريم أشكال المساعدة البدنية لإنهاء "الحياة العارية". وبالمثل، فإن الحركات التى تتبع حقوقا مميزة

(٤٠) طالع . Upendra Baxi (1998); (1999) 334-52.

(مختلفة) خاصة بالهوية واللغة والثقافة تشمل تنافسا خاصا بحقوق الإنسان من أجل تفسير نطاق أسس ومعايير حقوق الإنسان المعترف بها والمقبولة دوليا. تقف حقوق الإنسان التى تؤكد سلامة العقيدة (الدينية) فى عالم يشهد علمانية قوية فى مواجهة الحركات التى تعلن وتجذب، الحقوق المتزايدة للنساء، وهوية وثقافة الحقوق الخاصة بالتوجه الجنسى والسلوك. وتصر الواقعية الوصفية على أن نقر تماما بتعددية الحركات الاجتماعية وحركات حقوق الإنسان التى تبلور المفاهيم المتعارضة لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من ذلك، تظهر صعوبات عندما، على سبيل المثال، نأتى أمام التقديم الذاتى للحركات الاجتماعية التى تتتبع الانتهاك السافر لقيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان المتفق على بغضها (كراهيتها) دوليا، بصورة سافرة، والتى تعد خارجة على القانون الدولى المعاصر. وبذلك، فإن الحركات "الاجتماعية" الموجهة، على سبيل المثال، إلى تعزيز أحاديث الكراهية ورهاب الأجانب (كراهية الأجانب) والعنصرية والأشكال الأخرى من عدم التسامح الاجتماعى، وإعادة اختراع أشكال الفصل العنصرى، وحتى أعمال الإبادة الجماعية، والسياسة باعتبارها جانبًا من تتبع الخير "الشائع" والممارسات المبررة لـ "الإرهاب" الدولى، عادة ما تجذب فى نهاية المطاف نظم حقوق الإنسان المعاصرة القائمة، لترفع حقوق الإنسان لحرية الحديث وحرية التعبير وحرية الانتماء وحرية الرأى والحرية الدينية والحريات التفاعلية الإنسانية ذات الصلة. وفيما يتعلق بالواقعية الوصفية، تقدم هذه الحركات الاتجاه المعاكس لنظم الهيمنة الخارجية على القانون باعتبارها قضايا تستحق للدعم المخلص. وبعض الحركات، فى إطار هذا الشكل من السياسة "التمردية" لحقوق الإنسان، تقدم نفسها صانعة لمستقبل أكثر "أمانا" لحقوق الإنسان، إن المساواة المعرفية توصى بالاعتراف بمثل هذه الحركات الاجتماعية مثل حركات حقوق الإنسان لأنه، من الناحية التحليلية، "ليست هناك حركات /سيئة/ وأخرى /حسنة" ولكن فقط "أعراض لمجتمعاتنا".

ماذا بعد؟ كما قرأت (وأتمنى أن أكون على خطأ)، إن إصرار مانويل كاستلز Manuel Castells الإضافى على توديع "التوجهية المقررة سلفا"، يرى أن فهمنا المشترك لحركات حقوق الإنسان بوصفها حركات اجتماعية ما هو إلا الضرورات المشروطة لعصرنا. وربما لا يمكن تعريف محاولاتهم لإحراز تقدم فى مستقبل الإنسان فيما يتعلق بحقوق الإنسان العالمية لكل إنسان فى أى مكان، ربما لأن التاريخ يكذب كل غائية (الاعتقاد بأن لكل شيء غرض أو استخدام). ولذلك فإن العاطفة تجاه حقوق الإنسان وسياسة حقوق الإنسان التى تقوم عليها يجب أن تظل شكلا تاريخيا عابرا(٤١).

وربما تأمل مجتمعات ناشطى حقوق الإنسان فى توكيد شيء آخر. وقد يريد البعض القول بأن تواريخ حقوق الإنسان تحمل بالفعل التوقعات المستقبلية "للتوجهية المقررة سلفا". مثل هذه التوجهية تظل واضحة، على سبيل المثال، فى خروج احتلال الأراضى (أراضى الغير) على القانون وكذلك الاستعباد (أشكال الاحتلال فى الماضى)، وتبرير استبعاد البشر، ومؤسسات الفصل العنصرى والأشكال المفتوحة من النظرة الأبوية التى تنظر إلى المرأة كونها ذات منزلة دنية - حتى أنها دون البشر. وأكثر من ذلك، فإن حركات حقوق الإنسان التى هى فى صورة حركات اجتماعية تشمل تطبيقا عمليا لضمان عدم الرجوع مستقبلا لهذه الأشكال ذات الصلة فى تكوين "الإنسان". ومن هذا المنظور، تظل حركات حقوق الإنسان ذات توجه مستقبل ولا تستطيع أن تأخذ، بصورة بديهية (باعتباره أمرًا مسلمًا به) فكرة أن " المعنى الوحيد للتاريخ هو التاريخ الذى ندركه". بالأحرى، يظهر هذا محاولات تاريخية فى صياغة مستقبل البشرية.

---

(٤١) لست على يقين تام من أن كاستيلز Castells قصد أن يقرأ نصه فى سياق حقوق الإنسان، ولكن هذا يبزغ باعتباره دلالة قوية لما يقول.

إن دارسى حركات حقوق الإنسان الذين قد يخفون وصف حيادية القيمة، يظل لديهم رغم ذلك ميل للتفريق بين الحركات الاجتماعية "التقدمية" و"التخلفية". وقد يصرون على أنه فى حين أن الاثنين قد يكونا موضوعين للتحقيق الاجتماعى العلمى، تشدد حركات حقوق الإنسان "التقدمية" على الأشكال المفيدة من المعرفة "العضوية" التى تتقدم بآفاق حريات حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقبل وقت بعيد من ولادة نظام الانضباط المتخصص بشأن دراسة الحركات الاجتماعية، وضعت حركات حقوق الإنسان معرفة "عضوية". فعلى سبيل المثال، فإن المهندس غاندى Mohandas Gandhi ونيلسون مانديلا Nelson Mandela ومارتن لوثر كينج (الابن) Martin Luther King Jr. وقادة الحركات المطالبة بحق الاقتراع والمشاركون فيها، وعمال حركات الطبقة العاملة، وضعوا مسبقا تصورات مستقبلية فيما يتعلق بالحريات والإنجازات الإنسانية. لقد قلبوا وحولوا النماذج المهيمنة للحركات الاجتماعية التحويلية من قاعدة تقييمية وأخلاقية قوية. إن أى احتفاء معاصر بالواقعية الوصفية يتمم المنطق الأخلاقى العميق لحركات حقوق الإنسان عبر منع ، فى البداية، إمكانية التمييز بين الحركات الاجتماعية الملتزمة بقلب حقوق الإنسان المعاصرة وتلك التى تسعى إلى الحفاظ عليها، حتى من أجل مستقبل غير مؤكد (غامض).

وعلى نفس المنوال، ربما يكون للنظرية الاجتماعية لحقوق الإنسان صعوبة معقولة مع المنتظر الذى يطالب بأنه يتعين حتى على الحركات الاجتماعية أو الحركات حقوق الإنسان التى ترفض أو تقلص من الحقوق بصورة جلية أن تتجنب التقييم الأخلاقى ترقبا لإجراء البحث الاجتماعى اللازم. تحول مثل هذه الحركات قوة البلاغة والبيان التى تتسم بها حقوق الإنسان لتحديد نظم بعينها، رأسا على عقب! إن "تعليق اختيارى للمعتقدات الأخلاقية" (بحسب تعبير ويليام كولريدج William Coleridge) والتى تؤجل أعمال حقوق الإنسان لبحث علمى اجتماعى مستدام من الممكن أن يؤثر على قوة حركات حقوق الإنسان لتحديد شر وخلق اهتمام عام وقدرات على احتوائه او اجتثاثه.

إن النظرية الاجتماعية لحقوق الإنسان، للضرورة، يتعين عليها أن تجد قواعد للحكم الأخلاقى فيما يتعلق بمظاهر التمييز (الاختلاف) بين الحركات الاجتماعية "السيئة" و"الحسنة". ومهما كان يمكن تحديها، فإن حركات حقوق الإنسان لا تستطيع (للتأكيد) أن تأخذ بصورة بديهية فكرة أن " المعنى الوحيد للتاريخ هو التاريخ الذى ندركه". ولكن بالأحرى، فإن حركات حقوق الإنسان "التقدمية" تسعى إلى توفير "توجهية مقررة سلفا" فى التنمية الاجتماعية الإنسانية عبر الإعلان عن خلق للقوة، سواء كان ذلك فى الدولة، أم المجتمع المدنى أم السوق. إنها تجادل فى فكرة أن نظما بعينها من التعاملات الإنسانية تشكل مناطق تجميد للأخلاق[٤٢].

وحتى بهذا الشكل، وبصورة واضحة، خارج نطاق المواقف المحدودة التى وصفتها حتى الآن، فإن توصيف بعض حركات حقوق الإنسان، كونها "ارتدادية" لا يتحمل بصورة تامة تحليلا واقعيا. فعلى سبيل المثال، ليس واضحا تماما، أن مؤيدى عقوبة الإعدام، أو المنادين بالحق فى الحياة (الذين يعارضون مثلا الإجهاض، والقتل الرحيم، وإمكانية استنساخ البشر، أو أبحاث الخلايا الجذعية) أو هؤلاء الذين يدافعون عن حقوق متساوية للرجل (حركة من أجل الآباء أو الأزواج)، وهؤلاء الذين يعارضون زواج "المثليين"، ينخرطون "بالضرورة" فى نفى أو عدمية حقوق الإنسان. إنها حقيقة اجتماعية أن الفئات المقتنعة بذلك تدعو (كما هو مشار إليه سلفا) إلى حق الإنسان فى تفسير أسس ومعايير وحتى قيم حقوق الإنسان. ويتعين على نشاط حقوق الإنسان إذن، بالضرورة، تقييد وفرة (غزارة) لفئاتها التى تصف بصورة جوهرية الحركات "التقدمية". و الواقعية الوصفية (التصويرية)، بكل مافيها، تقدم بذلك ترياقا ثمينا لأشكال معاصرة من رومانسية حقوق الإنسان والتبشير بتلك الحقوق.

---

(٤٢) طالع: . David Gauthier (1986) 13, 83-112

٥- من الحركات إلى الأسواق:

منذ الإعلان المعروف لرونالد كواس Ronald Coase (تكاليف التعامل)، وجهت مجموعة متنوعة من الحركات القانونية والاقتصادية الاتجاه صوب الحقوق بوصفها عوامل للإنتاج لها دورها مثل الأرض والعمال ورأس المال[٤٣]، وفى الآونة الاخيرة، تأخذ طرق التعامل الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائى صوب "إدارة العولمة" فى الحسبان حقوق الإنسان فيما يتعلق بنظرية المنافع العامة العالمية[٤٤]، ووفق معنى مهم، توجه طرق التناول هذه الاهتمام بحقوق الإنسان، إلى تحويل "الحركات" فى لغة ومنطق الأسواق "الحرة". وبصورة متزايدة، وفى علاقة تقليدية (مماثلة) مع النظرية الاقتصادية العليا، تنظم حركات حقوق الإنسان نفسها فى صورة الأسواق التى تنتج وتتبادل وتخدم الإنتاج أو إعادة الإنتاج للبضائع الرمزية. وفى معنى مهم آخر، تسعى هذه الأسواق الرمزية إلى أن تحل محل ، كما كانت، الأسواق الاقتصادية. وبعبارة أخرى، تسعى هذه الأسواق الرمزية إلى فرض قيود "غير سوقية" (ليس لها علاقة بالسوق) على الأشكال الاقتصادية وأشكال التخصيص للعقلانية الاقتصادية. إن هذا بالفعل، مشروع استثنائى، أحلله ببعض التفاصيل فى الفصل التاسع. وفى الموضع الحالى، أواصل الاهتمام بأشكال الحديث عن حركات حقوق الإنسان فى أسواق حقوق الإنسان.

إن عملية الإنتاج - أى صناعة وتنفيذ - حقوق الإنسان هى مشروع جار (على حد سواء فى الشكل النصى والتنفيذ). وهى تظل تتمتع بكثافة الموارد. كما يتبعها تكاليف إنتاج أو إعادة إنتاج حقوق الإنسان، التى تشمل رأس المال والعمالة والمعلومات. وعلى سبيل المثال، تبرر اعتبارات التكاليف إنشاءات التسلسل الهرمى

(٤٣) راجعت هذا فى موضع آخر. طالع: . Upendra Baxi (2003a)

(٤٤) طالع: (٢٠٠٣) . Inge Kaul et al

لإنتاج وتنفيذ حقوق الإنسان (تلك التى تميز الآن حقوق الإنسان التى يمكن تنفيذها وتلك التى تؤجل إلى مستقبل غير واضح). وتملى الموارد المتاحة بصورة محدودة تكاليف توزيع الإنتاج وتحقيق حقوق الإنسان، فى لغات متعددة لها "توازن" ذو جدوى، أو مزيج المنتج الأمثل (الأفضل)، و"الإصلاحات" ، ونظم حقوق الإنسان "القوية" و"الناعمة". وتتطلب النظم الأولى نظاما مرتفعا من تخصيص الموارد عن الأخيرة. وعلى الرغم من هذا، تظل الجوانب الاقتصادية المتعلقة بإنتاج أو إعادة إنتاج حقوق الإنسان مفهومة بقدر ضئيل.

إن المنافسة على الموارد النادرة من أجل صناعة حقوق الإنسان وتنفيذها تقيد مستقبلها بقوة. إن جماعات حقوق الإنسان تتنافس فيما بينها من أجل انتزاع، أو احتكار الموارد النادرة أو المحدودة. وبذلك تخرج المنظمات غير الحكومية بأنواعها المتنوعة وعلى مستويات متنوعة بوصفها جهات اقتصادية فاعلة تسعى إلى احتكار الموارد المتاحة حول أجندات حقوق الإنسان المتبناه. وينتج هذا فى تزاحم للموارد، والتى لا توفر دائما ملعبا مستويا. ولا تجد بعض أجندات ناشطى حقوق الإنسان مستثمرين ثابتين كما تفسرها بشكل حاد الصراعات من أجل حقوق الإنسان للسكان الأصليين أو تلك الخاصة بالذين يعانون من إعاقة (عجز). وتظل بعض أسواق حقوق الإنسان - أى نظم تعاملات الموارد ونظم المعلومات - قوية من الناحية التاريخية مقارنة بالأخرى. على سبيل المثال، كان لمؤتمر بكين لحقوق المرأة باعتبارها حقوقًا للإنسان، والذى عزز من أسواق "تعميم مراعاة النوع" من أجل شبكات البحث والعمل، القليل من أوجه التوازى مع الاستثمارات العالمية فى حقوق الإنسان، التى تجسدت وتجددت بالفعل. وبالمثل، تزدهر أسواق "الحكم الرشيد" الموجه لإنتاج حقوق الإنسان بصورة أكبر من تلك التى تسعى إلى حماية حقوق الإنسان من اللاجئين، الذين لا ينتمون إلى دولة، أو تلك المتضمنة فى مكافحة تهريب البشر من أجل الدعارة، أو حتى حقوق الإنسان المتعلقة بالأطفال، التى تقع بصورة لا يمكن التراجع عنها فى أسواق دعارة الأطفال العالمية عبر الإنترنت. وفى مثال آخر، يتدفق المزيد من الاستثمارات فى أسواق حقوق الإنسان

فى "المجتمعات الانتقالية" ما بعد الاشتراكية مقارنة بمجتمعات "ما بعد الصراع" مثل يوغوسلافيا السابقة وأفغانستان والعراق.

وتمثل هيئات التمويل (سواء كانت وطنية أم إقليمية أم عالمية أم خاصة أم حكومية أم بين الحكومات أم دولية) جهات اقتصادية فاعلة تخصص الموارد من أجل الحصول على حقوق الإنسان. وتسعى منظمات غير حكومية، تتصدر هذه الأسواق، إلى توليد موارد إضافية عبر الأفراد أو المساهمات (التبرعات). وبذلك، تضم أسواق حقوق الإنسان سلسلة من التعاملات عبر نطاق من الجهات الاقتصادية الفاعلة التى تتبع المنافسة فى إطار من التعاون. يشير هذا، على الأقل، إلى أن نوعى هذه الجهات الاقتصادية يسعيان إلى تشكيل جدول أعمال (أجندة) المنافسة المتبادلة، أو تتبع الكمية الإجمالية لبضائع حقوق الإنسان والخدمات المنتجة، التى يتم الترويج لها واستهلاكها. ولكن هذه العملية من الإنتاج الاجتماعى تثير العديد من المشكلات التى يتعين على الجهات الفاعلة فى أسواق حقوق الإنسان بالضرورة، التفاوض بشأنها، مما يفتح الباب لظهور ما يمكن تسميته بـ "عقلانية أسواق حقوق الإنسان".

وعبر الزمان والمكان، تثار المسألة الصعبة المتعلقة بالتكاثر الاجتماعى للجهات الفاعلة فى أسواق حقوق الإنسان. وتظل بعض أسواق حقوق الإنسان متعرضة لتهديد الانقراض، كما هو الحال على سبيل المثال، فى تلك الموجهة إلى الحفاظ على العديد من السكان الأصليين أو الجماعات الأصلية، التى تفقد بسرعة القدرة على التكاثر الاجتماعى. وعلى النقيض من هذا، تزدهر بعض الأسواق الأخرى لحقوق الإنسان، كما ذكر بالفعل، بل وقد تنهار، بتدفق الموارد والاستثمارات، مما يشى بإمكانية إحياء مستقبلية لقضايا وجداول أعمال حقوق الإنسان التى خسرت بالفعل.

إن الجهات الاقتصادية الفاعلة غير الحكومية، والهيئات التى توفر التمويل - أو الموارد - للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان (لنطلق عليها المستثمرين) تظل متضمنة فى التقاليد الثقافية للإحسان. وهناك استعداد لتكاثر هذه التقاليد اجتماعيا (ليس من الممكن توضيح شامل هنا بسبب ضيق المساحة واختصاص الموضوع) فى

الجنوب عنه فى الشمال. ويظل تدفق الموارد بين الجنوب والجنوب بهدف الارتقاء وحماية حقوق الإنسان، صغيرا للغاية مقارنة بتدفق الموارد من الشمال للجنوب.

إن قضية إعادة الإنتاج الاجتماعى للمستثمرين هى قضية مهمة لمستقبل حقوق الإنسان، على الأقل لسببين، الأول ، يتعلق بتأثير التدفق، حيث إن التوزيع الجماعى وغير المتكافئ للمستثمرين خلق صعوبات، وفى بعض الأوقات، مشكلات مستعصية للمشاركين من الجنوب فيما يتعلق بالمحاسبة (المسئولية) والاستقلالية والشرعية الوطنية، فحكومات الجنوب تجد اللجوء إلى القمع ضد المنظمات غير الحكومية أمرا ذا سهولة نسبية، بذريعة تنظيم التمويل الأجنبى، حتى فى الوقت الذى تكون فيه ميزانياتها العامة تعتمد بشكل هائل على هذا التمويل. ثانيا، يظل معظم مستثمرى الشمال مرتبطين بالإحسان الذى تقدمه دول الشمال. إن هذه السمة تضع عادة حدودا على الأمور التى من الممكن تنفيذها، بقدر ما أن أحد أهداف حركات المنظمات غير الحكومية هو التغلب على الأخطاء ضد الإنسان، التى يقترفها رأس المال العالمى ويطيل من أمدها. إن اليد الخفية لا تحكم بصورة تامة، ولكنها تحكم.

وعلاوة على ذلك، تقف أشكال عقلانية السوق عادة متكاثرة بشكل كاف على المستويات العالمية، خاصة فى إطار نظام الأمم المتحدة. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، اتسم إنتاج الأجندات العالمية لحقوق الإنسان بصورة متزايدة، باهتمام مهيمن لجعل "المجتمع المدنى" مشاركا متساويا، سواء كان عبر "التنمية المستدامة"، "الحكم العالمى" أم الحكم الرشيد". لقد كانت قمم الأمم المتحدة الاجتماعية (قمة كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية، وقمة بكين لحقوق المرأة وحقوق الإنسان، وقمة القاهرة للسكان ، وقمة إستانبول للمستوطنات البشرية ، وقمة روما للحق فى الغذاء ، وكذلك مبادرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائى حول تعميم مراعاة المنظور الجنسى) تشدد جميعها على فكرة أنه يجب على الشركات والكيانات الاقتصادية الأخرى أن تظل شركاء على قدم المساواة فى إدراك حقوق الإنسان. وفى ظل ضرورات ميزانية الأمم المتحدة، فإنه يمكن فهم الدعوة للشركات، خاصة العالمية منها، للقيام بهذا الدور. وفى

نفس الوقت، فإن هذا يمثل عملية سميتها فى مواقع أخرى "خصخصة الأمم المتحدة". ومن المرجح أن ينمو هذا الاتجاه، ولن يتقلص خلال النصف الأول من القرن الحادى والعشرين.

إذن، وإلى حد قوى، فإن حركة المنظمات غير الحكومية، أيضا، تظل معرضة لنوع جديد من سبل الترابط بعقلانية السوق. إن عملية إنتاج بضائع وخدمات حقوق الإنسان يتبعها الآن ، فى عملية مرهقة، أشكال من التعاون الاجتماعى بين القضايا التى تتسم بالكفاءة فيما يتعلق بالانتهاكات البشرية وانتهاكات حقوق الإنسان وحركات حقوق الإنسان الاجتماعية التقدمية التى مازال يتعين عليها إقناع المنتهكين، عبر طرق تستحق التكاليف، لتقليص طبيعة ومدى الانتهاك.

تتكون أسواق حقوق الإنسان إذن، بصفة عامة، عبر العشرات من شبكات التفاعل، التى تمثل المصالح المحتملة وعلى المدى البعيد للمستثمرين ، والمنتجين، والمستهلكين. وتعتمد هذه التفاعلات على مدى إتاحة رأس المال الرمزى(٤٥) ، الذى يأخذ شكل نماذج ناجحة نسبيا من القيادة فى التوصل إلى أسس ومعايير ومبادئ لحقوق الإنسان الدولية ، ودعم الشبكات التنظيمية، وحتى اتحادات حقوق الإنسان.

وبما أن أساسيات القوة أو المعرفة تظل عالمية بصورة كثيفة، كما تخلق أسواق حقوق الإنسان، وتعزز، الشبكات أو الاتحادات العالمية، التى يتكاثر كل منها ويسعى إلى أن يكون له تأثير على سلوك هذه الجهات الفاعلة التى تنتهك أسس ومعايير حقوق الإنسان، وسلوك هؤلاء الذين يعلنون مقاومة مثل هذا الانتهاك، تتطلب عقلانية السوق إنتاج، وإعادة إنتاج، المهارات والكفاءات التى غالبا ما يفرضها المانحون، والتى بدورها تمكن من إجراء مفاوضات حول نتائج ممكن نقلها وتحملها بين المنتهكين ومن

(٤٥) طالع: . Pierre Bourdieu (1993) 74-142

انتهكت حقوقهم. ومثل مظاهر الإخفاق هذه لا تؤدى إلى تآكل شرعية شبكة التفاعلات الكلية. وبذلك، تبدأ أسواق حقوق الإنسان في القيام بالملامح البارزة "للصناعات الخدمية العالمية" والمشاركة فيها.

بالطبع، فإن استخدام مصطلحات "السوق" و"المتاجرة"، قد يسبب اتهاما عميقا لممارسى حقوق الإنسان. كما أن التماثل مع الأسواق قد يظهر، فى تحليل أقرب، أنها ليست قوية للغاية. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا التفريق بين سياق الحركات الاجتماعية و"العملية الاجتماعية" ،التى ترتبط بها مثل العولمة، ونشر المعلومات وأزمة الديمقراطية التمثيلية، وهيمنة السياسة الرمزية فى مجال الإعلام"[٤٦].

ومن هذا الموقف (وهو صحيح تماما)، تظل "الحركات" مختلفة من الناحية التحليلية من "الأسواق". وفى تحليل مختزل ، يتغاضى عن الاستقلال النسبى للحركات من الأسواق، لا يسهم فى تقدم التوضيح أو الإقناع. وفى نفس الوقت، فإن لهجة السوق تظهر بصورة أكثر حدة رؤية التعقيد والتناقض فى حركات حقوق الإنسان، ربما حتى بصورة أكثر حيوية من الرموز البديلة للتعاون الاقتصادى مثل "الشبكات" أو "الحكم الرشيد الترابطى". وفى حين أن هذه الصور، بلا شك، تعزز من فهمنا للتعاون الاجتماعى إلى ما هو أبعد من الاستعارة المجازية أن "الأسواق قد تجلب إلينا"، فهناك بعض الاستحقاق فى استعادة، على الأقل، فكرة " شبه السوق"[٤٧].

٦- المستثمر والمستهلك فى أسواق حقوق الإنسان:

إن حركات حقوق الإنسان على كل المستويات (العالمية، والإقليمية، وبين الدول، والقومية والمحلية) تميل إلى أن تصبح كثيفة رأس المال. والتطبيق العملى لحماية

(٤٦) طالع: .Castells (1996) 70

(٤٧) طالع: .Gary S. Becker (1981)

الترويج لحقوق الإنسان، كما ذكر بالفعل، يستتبعه القيادة فى حشد الموارد المادية، وبينها التمويل، من تشكيلة متنوعة من الموارد الحكومية، وبين الحكومات، والدولية والخيرية. يتم تنظيم ذلك فيما يتعلق بحتمية الإدارة، فيما يخص الخط الإدارى، والمسئولية الحسابية التصاعدية. إن أى منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان، أو أى فرد غير حكومى، منخرط حاليا فى برامج من أجل الاحتفاء باليوبيل الذهبى لإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يعرف ذلك بالتأكيد. وعلاوة على ذلك، فإن حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها يتطلب مشروعا يتبعه سهولة الدخول إلى الشبكات المنظمة للتأييد، وولاء المستهلكين والإدارة الداخلية التى تتسم بالكفاءة، وكذلك إدارة وسائل الإعلام و العلاقات العامة، والمهنية للمفوضين، والمهام والمناهج. إن تحليلا كاملا لهذه النماذج المتنوعة من شأنه أن يثقل من الحمل على هذا العمل. ورغم هذا، يتعين الإقرار هنا بأن المنظمات غير الحكومية تتنافس فيما بينها على الموارد النادرة. وهذا ما تقوم به هيئات التمويل. إن هذا الصراع على الموارد يولد سياقات تعاونية معقدة ومتصارعة تنتج خلالها المنظمات غير الحكومية والمانحين فى صورة تعاونية أشكالا من عقلانية المستثمر. قد يوصف هذا الشكل من العقلانية بصفة عامة بأنه يسعى إلى عودة ملموسة إلى الاستثمار(٤٨).

ويتعين التفاوض بشأن حشد دعم التعويضات المالية من الحكومة والشركات وكذلك مساهمات الجماعات عبر أشكال المجتمعات المتلقية والتنظيم الحكومى. وهذا التفاوض بدوره يتطلب تنظيما، على الجانبين، للمواهب القيادية العليا التى تتمتع بمدى بعيد من المميزات التفاوضية. ومن المفهوم أن عقلانية المستثمر فى أسواق حقوق الإنسان تتعرض دوما إلى كارثة من العقلانية العصبية.

---

(٤٨) طالع: . David Gillies (1996); Katarina Tomasevski (1997)

وتظل هناك أزمة تعتلى "عقلانية" المانحين فيما يتعلق بلهجات الاستثمار على المدى القصير، الذى يجب أن يخدم إلى حد ما أهدافه الملائمة على المدى البعيد. كما تحتاج عقلانية المتلقى إلى ربط أو إعادة ربط نماذج الاستقلال الوجودى الوظيفى مع منطقة حتمية الاستثمار المتواصل. وتظل المدخلات والمخرجات فى حقيبة الاستثمار فى حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها، غير محددة. وعلى الرغم من ذلك، يجب أن يتم تسجيل ذلك، وتعبئته وبيعه، وشراؤه، وفقا لأكثر الشروط "تكاثرا".

إن أزمة العقلانية العصبية تظل مكررة فى عقلانية المستهلك. ويتعين على المنظمات غير الحكومية، خاصة فى العالم الثالث، أن تتفاوض بشأن مشكلة الشرعية والحكم الذاتى. وتبدو شرعية شبكات حقوق الإنسان التى دائما لا تتمتع بالاستقرار معرضة للتهديد للأبد من خلال مزاعم الحصول على تمويل أجنبى، وذلك بتنسيق من الحكومات الوطنية أو تشكيلات المنظمات غير الحكومية الأخرى المنافسة، التى تريد أن تتفوق على المنظمات المنافسة. كما توجد هناك أيضا المنافسة من أجل انتزاع الجماعات المستفيدة التى تقيس شرعية شبكات حقوق الإنسان، ليس فيما يتعلق بأى "بضائع دينية" أو عقلانية عاطفية، ولكن بما يتعلق بالنتائج أو الإنجازات فى هذا الوقت.

وفى نفس الوقت، تسعى المنظمات غير الحكومية إلى سوق حرة لها علاقة بأجندة اهتماماتها المتعلقة بحقوق الإنسان التى تتمتع باستقلال شبه ذاتى. إنها تسعى إلى تحديد أسواق إنتاج خدماتها العالمية من أجل الارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها، ليس فقط فيما يتعلق بما يمكن أن يجلبه الاستثمار فى أسواق حقوق الإنسان فى أى لحظة، ولكن أيضا فيما يتعلق بكيفية إعادة توجيه هذه الأسواق فيما يتعلق بقوة المستهلك. وبالطبع، تتنوع قدرات وإستراتيجيات المساومة، استنادا إلى

مظاهر التنوع فى أنواع زبائن المنظمات غير الحكومية. وليس هذا بمسألة أستطيع تتبعها بالتفصيل هنا(٤٩).

٧- أساليب المتاجرة بالمعاناة الإنسانية:

إن المواد الخام للاستثمار وأسواق المستهلك بالنسبة لحقوق الإنسان توفرها أعمال التمثيل العالمى لمعاناة الإنسان وبؤسه. وعلى الرغم من أن ذلك يرثى له على المستوى الأخلاقى، فإنها حقيقة اجتماعية أن قدرات الإنسان الكلية على تطوير ألفة أو صحبة من معاناة حقوق الإنسان هى فى الحقيقة محدودة بصورة كبيرة. إنها حقيقة ملحوظة ومحزنة بشأن الموقف المعاصر لحقوق الإنسان، أن الفرد ومشروعات الحياة الترابطية للعديد من ممارسى نشاط حقوق الإنسان نادرا ما تتعرض للإزعاج،

---

(٤٩) ورغم هذا، وبناء على انخراطى فى نشاط حقوق الإنسان على مدى أكثر من ربع قرن فى الهند، ومناطق أخرى، أقترح ما يلى: أولا، المنظمات غير الحكومية التى تستطيع فقط التوصل لطلبات استقلال معتدلة تمثل أسواقا بديلة، وأحيانا فعالة، للاستثمار. وفى الواقع، لاتذهب هيئات التمويل فقط للتسوق، كما كان الحال سابقا لهذه المنظمات غير الحكومية، ولكن أيضا تجتهد من أجل أن تنتجها. ثانيا، تبدو الشبكات الوطنية للمنظمات غير الحكومية مسيطرة على المزيد من التأثير الذى يعزز الاستقلالية عن الآخرين. ثالثا، تنتج كل عملية تجديد للموارد فرصا للمساومة الملائمة، خاصة عندما تقوم المنظمة غير الحكومية (الزبون) بتحقيق نتائج طيبة. رابعا، عادة ما تعزز التحولات فى سياسات الاستثمار التى تحدث فى المدن حيث توجد مقار الجهات الدولية المانحة أفق المساومة بشأن المنظمات غير الحكومية. وهذه التحولات الموسمية فى أولويات التمويل تقريبا تختار من نفسها الدوائر المؤهلة من المنظمات غير الحكومية. وعلى سبيل المثال، أدى مؤتمر الأمم المتحدة الذى عقد فى بكين إلى تحول ضخم فى الموارد لبرامج حقوق المرأة باعتبارها حقوق إنسان، وبذلك تمكين الحركات النسائية على مزيد من المساومة. خامسا، تؤدى إستراتيجيات المساومة بصورة مختلفة بحسب "ملكية" المنظمات غير الحكومية، وبذلك يتمتع موظفو الحكومة الذين يؤسسون لتنمية المنظمات غير الحكومية لدى التقاعد فيما يتعلق بوضع جدول أعمال استقلالى. وفى النهاية، (دون أن يكون ذلك مرهقا) تحدث ممارسة القوة بصورة مختلفة فيما يتعلق بالأمم المتحدة وجهات التمويل الدولية، وكذلك مؤسسات إقليمية ودولية.

ناهيك عن تعرضها للإزاحة (الفصل-التشرد)، عبر حقيقة المعاناة الإنسانية أو مشهد المعاناة الإنسانية أو المعاناة الإنسانية باعتبارها مشهداً. وفى هذه البيئة ، فإن أسواق حقوق الإنسان، بغض النظر عما إذا كانت مدفوعة بالمستثمر أو المستهلك، يظل يواجهها الإحساس بحب العمل لدرجة الإجهاد. وهذه مشكلة أخلاقية، بالتأكيد، ولكنها أيضا مشكلة مادية. ومن قبيل الضرورة، تركز أسواق حقوق الإنسان على تمثيل المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية ربما يفسر كل ذلك، جزئيا، التواجد الكثيف والمشاركة من قبل أفضل وأرفع المنظمات غير الحكومية والأفراد غير الحكوميين، خلال هذا العقد، فى نحو نصف عدد قمم الأمم المتحدة : فيينا ، القاهرة، كوبنهاجن، بكين، وإستانبول. وعبر مشاركتها الحاسمة فى هذه القمم (واجتماعات المراجعة حتمية التفويض، +٥ و+١٠) سعت تلك المنظمات إلى إعادة توجيه أسواق الاستثمار العالمية فى مجال حقوق الإنسان. وفى إطار هذه العملية، تتناغم مصالح موظفى الدولة (على المستوى الوطنى والعالمى) مع تلك الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والأفراد غير الحكوميين، فقط بسبب أنه عندما تجف الشفقة فإن موارد تخفيف المعاناة الإنسانية عبر لغات حقوق الإنسان تتعرض للاستنزاف.

هذا التقاطع يسجل ضرورة متاجرة أصحاب مشروعات حقوق الإنسان بالمعاناة البشرية من حيث "تعبئتها وبيعها" بقدر ما يمكن أن تتحمله الأسواق. وتحتاج انتهاكات حقوق الإنسان إلى متاجرة عميقة وثابتة بالمعاناة الإنسانية. كما يتعين، بالإضافة إلى ذلك، حشد المعاناة الإنسانية بطرق تجدها وسائل الإعلام العالمية مربحة لتحملها جميعا[٥٠].

ولكن، ومن حيث التعريف، تستطيع وسائل الإعلام العالمية المتاجرة بالمعاناة الإنسانية فقط على أسس مثيرة ومشروطة. إن الظلم والانتهاكات الإنسانية تمثل

---

(٥٠) ندين جميعا فيما يتعلق بفكرة المتاجرة بالمعاناة الإنسانية أو الاجتماعية إلى Theodor Adoro and Max Horkheimer (1982). طالع ايضا: . Eric L. Krakauer (1998)

أخبارا مـهمة فقط حيث إن قوة السلطة وقدرتها على التلصص قد يسمح بحشد تأكيدى للانتهاكات التى تدغدغ وتفضح، فى الحاضر، على الأقل، الأحاسيس الهاوية لفئات العولمة. كما تلعب وسائل الإعلام دورا إبداعيا حيث إنها ..

> **"تخلق" فى إحساس مهم كارثة عندما تقرر الإقرار بها.. هى تعطى موافقة تأسيسية، أو شهادة على أحداث سيئة التى، خلافا لذلك، سيكون لها حقيقة مقيدة بدائرة محلية من الضحايا(٥١).**

وتفرض هذه الموافقة المؤسسية قضايا تفاعلية من أجل تسويق حقوق الإنسان. وفى ظل النماذج العالمية من ملكية وسائل الإعلام ، وثقافات المستهلك المتعلقة بالاستمتاع بالمعلومات، وهى اللاعب الأساسى فى أسواق حقوق الإنسان، تحتاج تلك الموافقة إلى تحويل الإعلام إلى تمثيل صادق لمعاناة من انتهكت حقوقهم. هى فى حاجة لتنظيم القوة من أجل قولبة وسائل الإعلام، دون القدرة على الوصول إلى الموارد التى تقودها شبكات القوى الاقتصادية أو السياسية باستعداد دائم، إلى أدوار يحتذى بها بوصفها أدوات اتصال من أجل التضامن الإنسانى. وحتى الآن، تكمن هذه المحاولة فى المتاجرة بمعاناة حقوق الإنسان، مستغلة أسواق الأخبار والرؤى الثابتة.

وفى دراسة أساسية، استحضر ستانلى كوهين Stanely Cohen الأعمال الشاقة التى تتضمنها المتاجرة بالمعاناة الإنسانية. ولفت كوهين Cohen انتباهنا إلى دليل كامل من تقنيات تستند إلى مقترفى الجرائم لنفى الانتهاكات الإنسانية والاستجابات المتنوعة التى تسير تحت راية "التواجد بالصدفة" ، سواء كان داخليا أم خارجيا(٥٢).

---

(٥١) طالع: Jonathan Benthall (1993) at 90.

(٥٢) تتكون هذه من (أ) نفى الإصابة، (ب) نفى الضحايا، (ج) نفى المسئولية، (د) إدانة المدانين، (هـ) المناشدة بقدر أعلى من الولاء. هذه التقنيات "الحيادية" مطبقة بحسم ويقدم مرتكبى الانتهاكات أشكالا متنوعة استنادا على هذه المسالة. طالع: . Cohen (1995)

إن عمل هذه المتاجرة بالمعاناة الإنسانية (وفقا لكوهين Cohen، الذى اتفق معه) هو التقارب الخاص "بسياسة النفى" إلى "سياسة الاعتراف" ، التى تحدد مواقع المواجهة بين السياسة من أجل حقوق الإنسان، وسياسة حقوق الإنسان.

وتنجح أو تفشل التقنيات المتنوعة الخاصة بتسويق المعاناة الإنسانية تحت عنوان حقوق الإنسان، وفقا لوجهة النظر التى تختارها من أجل التميز. وربما تملى العقلانية الكفوءة للسوق منطق الفائض. وكلما نجح منتجو ومستهلكو حقوق الإنسان فى نشر قصص الرعب، كلما زاد الاعتقاد بأنها تحمل، بصفة كلية، ثقافات عالمية لحقوق الإنسان. وكلما نجحت فى بناء مؤسسات للمحاسبة (لجان كشف الحقائق، ولجان حقوق الإنسان، ولجان حقوق الإنسان للمرأة والشعوب الأصلية، والأطفال والمناطق الفقيرة فى الريف والحضر و السكان الذين يعانون من غياب الاستقرار)، كلما كانت التجارة جيدة. ويعد إعطاء رؤية وصوت للمعاناة الإنسانية من بين أهم وظائف خدمات أسواق حقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا مشروع يتعين أن يتغلب على الحب القوى للعمل[٥٣]، وبصفة عامة تقليل الإحساس بالبؤس الإنسانى.

وعندما تكون أسواق حقوق الإنسان متصاعدة (تتسم بالتفاؤل)، يبدو أن منطق الوفرة يقدم الموارد الأمثل من المجتمعات الإنسانية المحرومة. ولكن فى المواقف التى تتراجع فيها أسواق حقوق الإنسان، التى وضعتها العولمة الاقتصادية المعاصرة فى قوالب، تنشأ قضايا جادة فيما يخص الطرق التى يتم بها المتاجرة بالمعاناة الإنسانية، أو التى يجب بها ذلك. وعندما يبدأ هؤلاء الذين يقاسون المعاناة مواجهة هذه الطرق، نشهد وقوع أزمات فى إدارة أسواق حقوق الإنسان.

---

(٥٣) طالع: Cohen (1995) at 89-116 . طالع أيضا التحليل الثاقب فى: Cohen (1995) .

وتزدحم أسواق حقوق الإنسان بتشكيلة متنوعة من الجهات الفاعلة، والهيئات وجداول الأعمال (أجندات). ولكنها تبدو متحدة فى تقنياتها العملية. إن أحد التقنيات القياسية هى التقارير الصحفية الاستقصائية حيث تتخصص العديد من المنظمات الرائدة فى توفير خدمات "مراقبة وإنذارات بأعمال" متعلقة بحقوق الإنسان. وتستهدف تقنيات السوق ذات الصلة - عبر حشد الرأى العام الرسمى أو الشعبى- انتهاكات وأحداث حقوق الإنسان، أو الأزمات الخاصة بها. وتقنية ثالثة هى تضامن الفضاء الإلكترونى (الإنترنت) فى أنحاء العالم. وقدم مانويل كاستلز **Manuel Castells** أخيرا أمثلة مذهلة لكيفية إحداث اختلاف مثير فى شبكات التضامن. ولكن، وكما يقترح تحليله نفسه، قد تعمل هذه الشبكات من أجل تقدم حقوق الإنسان .

كما يقدم البروفيسور كوهين **Cohen** تصنيف سلبية أو تأثير المارة. ويتكون هذا من (أ) نشر المسئولية و (ب) عدم القدرة على تحديد الضحايا و(ج) عدم القدرة على إدراك التدخل الفعال.

وكما فى حالة (زاباتيستا **Zabatista**) أو بصورة أكثر أهمية، ضد الثقافات الوليدة لحقوق الإنسان (كما فى حالة الميليشيات الأمريكية أو حركات أوم شينريكيو اليابانية **Japanese Aum Shinrikyo**) [٥٤] وبصورة واضحة، تكاد أيام خلق حركات تضامن (شعبية) ضخمة فيما قبل ظهور الفضاء الإلكترونى (الإنترنت) أن تكون معدودة أو أنها قد انتهت بالفعل، حتى وإن اعتقد المرء أن أسواق الفضاء الإلكترونى لحقوق الإنسان توفر الفضاء الاجتماعى الإبداعى الأفضل. وعلى أى حال، عندما نتعرف أخطار الرومانسية التاريخية للفضاء الإلكترونى، تظل هناك حقيقة مفادها أن الفضاء الإلكترونى يقدم تقنية تسويق مفيدة. وتتمثل التقنية الرابعة فى تحويل تقرير(ريبورتاج) الانتهاك فى العبارات الاصطلاحية والقواعد الترابطية للنشاط

(٥٤) طالع: . Castells (1996) at 68-109

القضائى. هناك ساحة مثالية يقدمها اختراع التقاضى فى مجال العمل الاجتماعى، التى تحولت فى إطاره محاكم الاستئناف الهندية، وبينها المحكمة العليا فى الهند، من أيديولوجية الأجهزة القمعية للدولة ورأس المال العالمى إلى حركة مؤسسية من أجل حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها (٥٥)، ولقد امتد صدى الحركة إلى العديد من المجتمعات فى العالم الثالث.

أما التقنية الخامسة فهى الحفاظ على شبكات تضامن أكثر تقليدية، التى يشكل تسهيل الحوار بين المنظمات غير الحكومية جانبا أساسيا فيها. ويتم ذلك عادة من خلال المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وتسهيل الزيارات الفردية للضحايا أو أقرب الأقارب، أخيرا، الذى امتد إلى عقد جلسات استماع لمجموعات الضحايا. تسعى هذه الوسيلة إلى إحضار الأصوات والنصوص المتعلقة بالمعاناة "دون وسيط" إلى المراقبين البارزين فى أنحاء العالم. وقدمت قمم الأمم المتحدة المختلفة ظهورا رائعا لهذه التقنية ولكن هناك المزيد من الترتيبات المؤسسة أيضا. ويخضع كل ذلك المواد الخام للمعاناة الإنسانية إلى المزيد من المعالجة والحشد فى وسائل الإعلام وأسواق حقوق الإنسان ذات الصلة.

أما التقنية السادسة فهى أكثر تخصصا، حيث تتضمن العديد من أعمال حشد الأجهزة التابعة للأمم المتحدة. ويتخصص هذا الشكل من تسويق حقوق الإنسان فى وضع السلطة التشريعية أو مدخلات السياسة فى عملية الإبداع المعيارية، مع نهوض قياديى المنظمات غير الحكومية بأدوار لشبه موظفين دوليين، أو شبه دبلوماسيين من أجل حقوق الإنسان، على الرغم من أن تفكير الدبلوماسيين الدوليين الشرعيين والموظفين الدوليين الشرعيين وسلوكهم هما المستهدفان. ومن خلال هذا التدخل المتخصص، يواجه هذا النشاط أخطار الاستقطاب أو الانعزال من مجتمع الذين

---

(٥٥) طالع: . Upendra Baxi (1989-2000a); Satyaramian P. Sathe (2002)

تعرضوا للانتهاكات، خاصة عندما يصبح نشاط المنظمات غير الحكومية صورة طبق الأصل من كيان حكومي. ويعرض هذا النوع من التدخل، لدى استثماره بنزاهة، مكاسب قوية لعملية الخلق التقدمية لقواعد حقوق الإنسان.

هناك تقنية سابعة وأخيرة، من أجل الأغراض الحالية، وهي الأعمال العالمية المباشرة ضد انتهاكات حقوق الإنسان الوشيكة أو الفعلية. وبعيدا عن المثال الرائع لمنظمة السلام الأخضر Greenpeace، لاترى المنظمات غير الحكومية العالمية والإقليمية الرئيسية هذه التقنية مستدامة. وفي هذا السياق، لايمكن تجاهل الرجوع المتكرر لتوجيه العمل عبر الأم الأرجنتينية ضد "عمليات الاختفاء" أو الحركات النسائية البريطانية (جرينهام كومنز Greenham Commons) ضد مواقع العمليات النووية المدنية أو العسكرية. إن الحركات المناوئة للعولمة أو حركات العدل العالمي تظل مترددة فيما يتعلق بالتبرير ونمط العمل المباشر. وفي نهاية المطاف، رغم ذلك، لا تعطي عقلانية سوق العمل المهيمن القائمة على تقييم فعالية التكاليف شرعية لمثل هذا اللجوء للعمل المباشر في دراما الحقوق الإنسانية.

إن النقطة من وراء هذه القائمة التوضيحية هي اقتراح مبادرات أسواق حقوق الإنسان، وهي التي تتسم بالتعقيد والتنوع، والتي يتبعها حواصل من المواهب الإدارية والقيادية والقدرة على تعزيز السوق أو ثقة المستثمر في مشروع حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الصمود أمام دوائر "الإخفاق والازدهار" الخاصة المتعلقة بسوق إعادة إنتاج حقوق الإنسان. كما أنه في نيتي جزئيا (أن أواصل ذلك في الفصل الثامن) لاقتراح أن "العلم" الخاص بإدارة مخاطر التحليل ومخاطر الإدارة له علاقة بأسواق الارتقاء وحماية حقوق الإنسان كما هو بالنسبة لتلك المتعلقة باقتراف الانتهاك.

إنه من قبيل الحقيقة القول بأنه في الوقت الذي تشهد فيه معاناة حقوق الإنسان كثافة، تميل أسواق حقوق الإنسان إلى النمو. ولكن هذا لايتبعه حكم أخلاقي فيما يتعلق بالمتاجرة بمعاناة حقوق الإنسان. وربما يشعر القارئ بأنه من المبرر التعامل مع

بعض النصوص الفرعية فى هذا الفصل بأنها تفوض نقدا أخلاقيا شاملا لأسواق حقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك، فإن مستقبل التطبيق العملى لحقوق الإنسان، كما هو الحال دوما، يرتبط بنجاح أو إخفاق مهام حقوق الإنسان بقدراتها الكامنة أو الصارخة لترويع ضمير البشرية. بالطبع ، فإن أنماط الترويع تظل يمكن المجادلة بشأنها بين مجتمعات الذين ارتكبوا الانتهاكات أو هؤلاء الذين تعرضوا للانتهاك. وواجب هؤلاء، الذين يجدون أن المتاجرة بمعاناة الإنسان تتم بدون وعى، يكمن فى الطعن فى طرق هذه الإنجازات، وليس فى رثاء الحقيقة العالمية لوجود أسواق حقوق الإنسان.

٨- مشكلة انضباط السوق:

تكتنف التعقيدات عملية ضبط الدولة لأسواق حقوق الإنسان. متى من الممكن أن يقال إنها تغزو حقوق الإنسان؟ وإلى أى مدى يجب أن تضبط الدول وجود أو أنماط تشغيل خاصة بالمنظمات غير الحكومية؟ هل يتعين على نظام الشهادات اعتماد المنظمات غير الحكومية داخل نظام الأمم المتحدة بأن يكون ليبراليا أم محافظا؟ كيف يمكن تحديد هذه العملية، ومن يحددها؟

إن تنظيم حركات حقوق الإنسان عادة ما يفرض مشكلات متنوعة عن تنظيم أسواق حقوق الإنسان. وعندما لا تطمح الحركات الاجتماعية أوحركات حقوق الإنسان إلى أن تصبح منظمات اجتماعية بصورة كاملة، فهى تهرب بذلك تماما من القبضة الانضباطية للدولة. وعندما تصبح انتقالية، فإن النماذج التقليدية للتنظيم من قبل الدولة تبقى غير ملائمة. وبالطبع تظل حركات الاحتجاج خاضعة للأشكال الروتينية من الحكم الرشيد التى تحددها نماذج بسيطة من الامتثال "للقانون والنظام". وعندما تكتسب مثل هذه الحركات وجه القانونية البديلة، وحتى الحكومية البديلة، تفهم الاثنتان على أنهما تمثلان تهديدا لأمن الدولة أو النظام. ويبدأ قمع منهجى لتحديد مفاهيم "الحكم الرشيد" التى ترتقى بالأمن الجماعى للإنسان حول الأشكال الموجهة لحقوق الإنسان

الخاصة بسلوك الدولة. وليس من الضرورى إثقال النص بأمثلة محددة من مثل هذه الأحداث، حيث إن اهتمامنا الحالى هو "تنظيم"، على الأقل، كونه متميزا عن "القمع". كما أننا لن نتتبع هنا (فيما وراء ما قيل بالفعل فى الفصل الثالث) مسألة المميزات التى توجه الاختيارات الواعية التى تدفع الحركات لأن تأخذ أشكال المنظمات الاجتماعية.

وتظل هذه الاختيارات منسقة بعدد من التشريعات "المظلية" التى تكون وتحكم الأنشطة الترابطية فى كل مكان. وبعض التنسيقات التشريعية صارت الآن وشيكة الكونية. ويأتى الاعتراف من قبل الدولة وكذلك الدعم والتنظيم والسيطرة من خلال توفير أشكال يتعين على الفعاليات المجتمعية أن تختار منها الأنشطة الترابطية "الشرعية". وهذه هى: الجمعيات المسجلة، الجمعيات التعاونية، المؤسسات والصناديق الخيرية، والنقابات العمالية، والشركات والمؤسسات. وعلى السطح، يسهل القانون والانضباط هنا اختيار العمل "غير الحكومى" أو المجتمع المدنى، وتظل هناك حقيقة عامة مفادها أن المنظمات غير الحكومية اختارت شكلا أو آخر. وعلى الرغم من أن بحثى لا يمتد إلى فهم لماذا تفضل المنظمات غير الحكومية بعض النسق للأنشطة الترابطية دون الأخرى، فليس من السهل، على سبيل المثال، فهم لماذا تشكل المنظمات غير الحكومية فى أقصى جنوب العالم باعتبارها شركات أو شراكات، أو حتى ملكيات خاصة.

ولكن كل شكل ترابطى، فى حين أنه لا ينصاع مع "النظام"، أيضا يمكن بصورة تلقائية بيروقراطية الدولة (وقوة الشرطة) لفرض مسار إعاقة أوليمبى للمنظمات غير الحكومية، حتى فى لحظاتها التأسيسية، بالضبط مثل تسمية نشاط ترابطى(٥٦).

---

(٥٦) وبذلك، عندما سعى س. دازجوبتا S. Dasgupta، وأنا معه، لتسجيل جمعية تحمل اسم "بيديت" PIDIT (People's Institute in Development and Training) عام ١٩٧٥ ، فى فترة الطوارئ الداخلية حيث كان تم تعليق كافة الحقوق المدنية، اعترضت هيئة تسجيل الجمعيات فى البداية على الاسم على أساس زائف بأن "التنمية" و"التدريب" يشكلان مجالا وشيكا تدخله الدولة، وليس مسموحا به لأى منظمة غير حكومية. كما حرم العاملون فى صناعة الجنس لفترة طويلة فى الهند من حقوقهم فى إنشاء رابطة باعتبارها نقابة عمال على أساس عدم وجود "علاقة موظف وصاحب عمل" فى نشاطهم.

وتتنوع نماذج المراقبة التى يخضع لها كل شكل من أشكال الترابط. ولكن هناك خيط رفيع يجرى خلاله كل هذا: الخضوع لاعتراف الدولة والانضباط من قبلها هو التكلفة الذى يتعين على الحركات الاجتماعية والإنسانية أن تجلبها من أجل الوجود والتشغيل داخل أطر قانونية مختلفة. يتبنى هؤلاء الذين يختارون تشغيل أسواق حقوق الإنسان بلهفة هذه التكاليف التجارية. وهذه تتضمن أشكالا ملائمة من أدوات التسجيل مع المكاتب الإدارية، والانصياع مع متطلبات الحوكمة الداخلية وبينها مراجعة الحسابات سنويا، والخضوع لجهات المراقبة (الانضباط) الخاصة بالاستفسارات "المتجولة" بشأن حشد الموارد والإدارة تحت عنوان " الصالح العام"، ومراقبة " الأنشطة غير القانونية" أكثر من التأثير الملح للمصالح الخاصة بنظام الحوكمة.

وبصفة خاصة ، يعرض التعبير الثرى "أنشطة غير قانونية" المدى الكامل للدور الرقابى والتنظيمى من قبل الدولة وكذلك قوة الملاحقة. إن هذا المزيج من القوة ، الذى تعرض لهجوم قاس إلى حد ما خلال "حرب الذهب" فى مناطق القوى الكبرى، الذى يلعب الآن دورا كاملا فى الأشكال الجديدة من حربى "الإرهاب": حرب الإرهاب، والحرب على الإرهاب[٥٧].

وخارج هذه السياقات التكوينية الخاصة بـ "الحرب الأهلية العالمية"[٥٨]، يتعلق هذا النظام العادى (اليومى) بأربعة محاور. الأول، أن أسواق حقوق الإنسان، مثل المنظمات غير الحكومية، يجب أن تنخرط فى أنشطة "غير ربحية". ثانيا، يجب أن يظل التعاون والتمويل الأجنبى أو التمويل عبر البحار خاضعا لسلطة الدولة. ثالثا، وبنفس الطريقة، يجب أن تظل المؤسسات أو الهيئات الأجنبية مسئولة أمام نظام

---

(٥٧) طالع المواد التى يستشهد بها . Agamben (2005) 3

(٥٨) طالع: . Agamben (2005) 3

رقابة حكومى صارم . رابعا، ربما لا ينخرط قياديو المنظمات غير الحكومية فى أنشطة "سياسية".

تؤسس كل من هذه المتطلبات أو الاستلزامات مواقع للحكم والمقاومة. وتظل متطلبات عدم الانخراط فى أنشطة ربحية تمثل مشكلة إلى الحد الذى من الممكن أن تمتد إلى ما يطلق عليه بورديو Bourdieu "رأس المال الرمزى". وبعبارة أخرى، تتبادل أسواق حقوق الإنسان القوة السياسية، والتأثير والفعالية، وليس من اليسير أن يكون ذلك سهل الانقياد للنظم الخاصة بالتنظيم أو الحظر غير القمعى. ويتجاهل المطلب الثانى بوضوح قوة شبكات الدفاع العابرة للحدود والخاصة المؤسسات التى تحظى بدعم، وعادة ما تخدم الأهداف التى تسعى إليها الحكومات، أو تلك الخاصة بالصناعات الإستراتيجية، التى تشكل هذه الأهداف، فى مجتمعات الجنوب. أما ثالث المتطلبات فهو يرسم الخط البيانى لعلاقات القوى غير المتناظرة بين الجهات المانحة (والتى عادة ما يضفى عليها نظام الأمم المتحدة الذى تم خصخصته بقوة الآن، شرعية) وبين الدول ذات السيادة. يظل الاستلزام الرابع شبه مبتور فى حال ظلت "السياسة" تصنيفا يمكن تحديثه دوما وفى أى مكان.

وبصورة أكثر روتينية، فى الجنوب "الديمقراطى"، يأخذ الانضباط من قبل الدولة شكل الإصرار على مطلب أن المنظمات غير الحكومية ربما لن تنخرط فى عمل "سياسى". وينجم عن هذه "الضرورة" المحيرة أساليب نظام لحركات حقوق الإنسان، وتنظيم السوق يشير إلى منتج مباشر لنماذج "الليبرالية العادية" (اقتباس التعبير المفضل لـ راناجيت جوها Ranajit Guha ، التى تصف تأريخ فترة مابعد الاحتلال فى الهند) . إن جهاز الدولة "فائق التطور" الذى أعقب فترة ما بعد الاستعمار يرتع فى تعذيب المنظمات غير الحكومية لانخراطها فى أنشطة "سياسية"، وكأن حشد الناس أو العمل الشعبى من الممكن أن يكون سياسة. وبصفة عامة، وفى كلمات بسيطة تماما، تظل المنظمات غير الحكومية أكثر مسئولية أمام الحكومات فى الجنوب أكثر مما قد تكون هذه الحكومات نفسها مسئولة تماما أمام جموع الناخبين. رسالة بسيطة،

ولكنها قوية فى نفس الوقت، تأتى من ميادين المقاومة التى شكلتها حركات وأسواق حقوق الإنسان، بصورة مستمرة تنخرط فى عرف "السياسة". كما أن التعريفات التى وضعت عبر التشريع التى تشكل "السياسة" أيضا ، وبنفس الطريقة، تشكل مجالا للمقاومة فيما يتعلق بشرعية الحق فى الارتباط والتنظيم فى ظل الظروف التاريخية حيث تسود الطوارئ الدستورية، أو حيث عادة ما تصبح الديكتاتورية الدستورية سمة لتعريف "التماسك" الوطنى والتنمية(٥٩).

ورغم ذلك، ليست هناك طرق متاحة لوصف نظم الرقابة التنظيمية وسبل السيطرة، خاصة عبر النظم "الديمقراطية" و"غير الليبرالية (المتعصبة)" فى الجنوب. وفى الديمقراطيات ذات الحزب الواحد (المتنوعة مثل أوغندا وكوبا وفيتنام وكوريا الشمالية والصين، على سبيل المثال) عادة ما يأخذ التنظيم من قبل الدولة منحى حظر حركات وأسواق حقوق الإنسان. وتمتد يد الرقابة هنا إلى ما هو أبعد من المنظمات غير الحكومية، كما هو مفهوم تقليديا، إلى "منظمات اجتماعية"، تهدد أمن النظام. إن الأنظمة التى تفرض الحظر قاسية بما يكفى: وفى نفس الوقت، فإن (الرقم ١٠ فى عجائب الدنيا) The Tenth Wonder of the World يكمن فى المرونة فوق العادية لحركات وأسواق حقوق الإنسان.

تمثل جمهورية الصين الشعبية مثالا طيبا حيث إن وزارة الشئون المدنية تقول إن أعداد المنظمات غير الحكومية المسجلة رسميا هو ٢٨٣ ألفا، فى حين أن العدد "الحقيقى" هو ثلاثة ملايين، وفقا لعمليات تحقق قام بها مركز المنظمات غير الحكومية

---

(٥٩) على مستوى النظرية العليا، تطور منطق الديكتاتورية الدستورية عبر التمييز بين "الديكتاتورية التفويضية" (وهى شكل يتم فيه تعليق الدستور بهدف ضمان مستقبل أكثر تأكيدا) و"الديكتاتورية السيادية" (وهى شكل تخلق فيه الظروف، خارج إطار العمل القائم لفرض دستور جديد تماما). يكرس Giorgio Agamben (2005) رسالة كاملة لنقد هذا التمييز كما صاغه كارل شميت Carl Schmitt .

جامعة تسينجهوا. يفرض هذا مشكلة التنظيم الواقعي لأسواق/حركة المنظمات غير الحكومية"، في حين أنها توفر في نفس الوقت نوعا من النعي لليد التنظيمية للدولة. يصف التنظيم الإداري الحالي الصادر عام ١٩٩٨ بشأن تسجيل المنظمات الاجتماعية، وهو تصنيف تندرج تحته المنظمات غير الحكومية، "نظام إدارة مزدوج" وهو "يتطلب أيضا أن تسجل المنظمات غير الحكومية نفسها مع هيئة رقابة صناعية ذات صلة". وأي إخفاق في عمل هذا، ينتج عنه الافتقار إلى التسجيل الرسمي، مما يسفر عنه قمع قاس من قبل الدولة أو الحزب.

ولكن، كما ظهر بعد ذلك، فإن ضخامة مشروعات المنظمات غير الحكومية أدى إلى موقف لا توجد به أي مكتب أو وزارة مناظرة! إن الأنظمة التنظيمية/القمعية هنا مختلطة أو محيرة.

وعلى سبيل المثال، لم يتم تسجيل القرية العالمية في بكين التي تأسست عام ١٩٩٥ رسميا بوصفها منظمة غير حكومية كاملة؛ لأنها لم تجد هيئة رقابة صناعية من الممكن أن تسجل معها. وحتى في هذه الحالة "مثل هذه الهوية تعني أن القرية لم تستطع أن تحصل على "المعاملة الضريبية التفضيلية من الحكومة". وتم تسجيل تلك القرية العالمية في بكين عام ٢٠٠٤، " باعتبارها مدرسة، باعتبارها كيانًا وليس باعتبرها مشروعًا " وهي هوية لاتزال تفتقر إلى المكانة الكاملة لمنظمة غير حكومية حيث إنها ليس بإمكانها أن توسع من عضويتها". وفي الوقت الذي ليس من المرجح فيه الالتفات إلى دعوات إلغاء "نظام العضوية المزدوجة" في أي نظام تعديلي، وهو جار الآن، فإن الإشارات المستقبلية تقترح على الأقل ما يلي، وفقا لمسودة المراجعة ٢٠٠٥، أولا، فإن "تنمية المنظمات غير الحكومية ستدخل في إطار الخطة الاجتماعية للبلاد". ثانيا "فإن السياسات التفضيلية مثل الضرائب وسياسة التفضيل في مجال المشتروات الحكومية كما ستمتد السياسات الأخرى لتشمل المنظمات غير الحكومية".ثالثا، فإن "العلامات الآخذة في البزوغ" صوب مزيد من الاستقلالية للسواد الأعظم من المنظمات غير الحكومية. وربما يكون هناك مطلب على طريق الخروج، بأنه "يجب على المنظمات غير الحكومية أن يكون

لديها ٣٠ ألف يوان (٣٦١٤ دولار أمريكى) لتمويل أنشطتها قبل أن تستطيع التسجيل. وفى نفس الوقت، يسعى التنظيم المقترح إلى إزالة الثغرات الخاصة بنحو ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ منظمة غير حكومية خارجية؛ لأن العديد من هذه المنظمات "التى دخلت البلاد بالفعل وبدأت التشغيل، رغم أنها لم "تسجل بصفة رسمية... تحت الإذعان للحكومة". ورغم أنها "صغيرة فى العدد"، تظل هذه، "قوية من الناحية المالية فى المجتمع". رابعا، ووفقا للتنظيم الجديد المقترح، فإن تسجيل المنظمات غير الحكومية الأجنبية، مثل "تلك المحلية، لايزال عليها مراعاة نظام الإدارة المزدوج، الذى يعنى أن هذه المنظمات غير الحكومية الأجنبية سيكون لها نفس المشكلة التى تواجهها مثيلاتها المحلية لدى سعيها لتسجيل نفسها "(٦٠).

استشهد بما ذكرت عاليه مثالاً زائداً للشخصية الجدلية لتنظيم الدولة لحركات وأسواق حقوق الإنسان، مواقف يتم خلالها إدراك قمع الدولة بصورة متزايدة باعتباره استجابة غير كافية لسلوك المنظمات غير الحكومية، خاصة عندما تنتشر الحركات الأهلية وتجد الشبكات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان، آفاقا جديدة للتأثير العالمى. وبصفة مستمرة، تبدو الأنماط المعولة للدولة وكذلك النسق، فى حاجة إلى نظم ضبط مبتكرة تجمع بين عناصر التنظيم والقمع.

وعندما نقول ذلك فإننا لانتفى الوظائف المتعددة لدعاوى سيادة الدولة. ينظر إلى "عدم استقرار" نظم الحكم الرشيد فى الجنوب ، وهو عادة كذلك، كونه الوظيفة والدور المميز فى ظل رعاية تمويلية أجنبية. وهذا صحيح بالنسبة لحقبة الحرب الباردة كما هو الحال بالنسبة للممارسات فيما بعد حقبة الحرب البادرة من تتبع لحقوق الإنسان باعتبارها جانباً من السياسات الأجنبية والاقتصادية العالمية التى تتبعها دول الجنوب

---

(٦٠) استقيت هذه المعلومات من: Xong He (Helping NGOs Develop Sterngth) - China Daily, 29 May 2005 . طالع أيضا: Edward T. Jackson, Gregory Chin and Huang Yixin (2005) .

صاحبة السطوة والهيمنة. وعندما يتحول هذا الإحساس إلى أساليب أو نظم الحكم الرشيد التى تتسم بجنون الاضطهاد، يصبح "التنظيم" نموذجا للاضطهاد ومحركا للانصيا ع الحكومى. وفى سياق هذه العملية، يتم فقدان حقيقة حيوية فى خضم التجربة الوطنية لتكوين الدولة:، ألا وهى، يظل تطبيق حقوق الإنسان دوما محطما للنص، كما يقول روبيرتو أنجر Roberto Unger عن السمة القياسية لكافة حقوق الإنسان. وهذه هى استجوابات متمردة للنصوص التكوينية الحالية التى ترسخ قوة القليلين مصيراً للملايين.

إن الأعمال التحليلية المتمركزة حول الدولة بشأن تنظيم أسواق حقوق الإنسان تأخذ نقطة الانطلاق من السيطرة على عشرات القنوات ،التى تستند إلى المستثمر، لنقل أجندات وتفاعلات حقوق الإنسان والسيطرة عليها. وفى نهاية المطاف، يولد كل هذا فقط خليطا من المنتج، وهو الذى يشكل الجوهر الأساسى لسياسة المراجعة الحسابية (للمحاسبة التصاعدية والإدارة المتسلسلة). وعلاوة على ذلك، تدعو المحاولة التنظيمية وتولد أشكالا من سيطرة الدولية أو التنظيم، أشكالا من خلالها يقيد المستثمرون العالميون فى أسواق حقوق الإنسان المجتمعات المضيفة والحكومات من أجل تسهيل، إستراتيجياتهم ومصالحهم الخاصة، وكذلك أسواقهم العابرة للحدود فى مجال حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها. وعلى نفس المنوال، يدعو كل هذا إلى بناء أشكال جديدة من المقاومة ضد الحكم الرشيد، وهو ما يشكل فى الأفق الحالى، وكما كان سابقا، "النصف الأفضل" من القضية.

إن القضية، على أى حال، لاتنتهى بأى شكل أفضل، مع سرد مفضل للمعضلات الضارة للتنظيم من قبل الدولة.

إن القائمين على تشغيل أسواق حقوق الإنسان المحلية أو العالمية، ولسوء الحظ، يواجهون مشاكل ذات صلة، ولكنها مختلفة، فى ابتكار الأطر ذاتية التنظيم وكذلك أطر تنظيمية موجهة. يجب أن تتناول الأطر ذاتية التنظيم الأزمات الخاصة بعقلانيات المستثمرين، فى تدافع للحصول على الموارد يتسم بالتنافسية العالية. وتقدم سبل

التناول الخاصة بالأطر التنظيمية الموجهة تعقيدات لاتقل عن هذه. من ناحية، هى تجرب الحاجة إلى الحفاظ على الأنماط المقبولة من تضامن المستهلكين فى أسواق الاستثمار العالمية: ومن ناحية أخرى، يسهم "العمل" "الجيد" لمارسات المنظمات غير الحكومية، من وجهة نظر المستفيد النهائى، فى ثقافة المراقبة الخاصة بالممارسات "السيئة" للمنظمات غير الحكومية التى تظهر الفساد، والتعاون أو التخريب من قبل قوى الرأسمالية العالمية(٦١).

وإذا لم يكن هناك تنظيم من قبل جماعات مناظرة لمناسبات التعاون، ربما مرت أسواق حقوق الإنسان بإخفاقات كبيرة.

ولكن الأنماط القائمة على مظاهر التدخل التنظيمية من قبل الجماعات المناظرة، تثير بعض القضايا المستعصية أو التى تتسم بالصلف. متى، وبأى تكاليف إنتاج، تخول بعض المنظمات غير الحكومية بدق ناقوس الخطر بشأن أداء المنظمات الأخرى، التى عادة ما تكون منافسة لها؟ كيف يمكن تعريف الأعمال السيئة لمارسات المنظمات غير الحكومية أو ناشطى حقوق الإنسان ووصفها ، من تلك التى وفرتها بالفعل نماذج المراقبة التنظيمية من قبل الدولة؟ هل المنابر الخاصة بأسواق أو حركات للمنظمات غير الحكومية التى تتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية من أجل تحقيق تحسن حقيقى فى حقوق الإنسان فى الحياة الواقعية وآفاق الخلاص من المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية، أكثر تقدمية "فقط" مقارنة مع هؤلاء الذين يتبنون موقفا سلفيا عدائيا يقضى بعدم إجراء أى حوار معها؟ ما الأخلاق النافلة (الزائدة) التى يمكن أن تطبق هنا، وتحت أى مبرر؟

---

(٦١) هناك مشكلة وجدت تفسيرا فى الآونة الأخيرة بشأن قضية بنك جرامين فى بنجلاديش التى تم إجهاضها. وكان البنك قد أعلن عن "صفقة" مع شركة مونسانتو متعددة الجنسيات لتكنولوجيا الحيوية الزراعية؛ كبرى شركات إنتاج البذور العادية والمعدلة وراثيا فى العالم.

بصورة أخرى، ما معايير الأخلاق النقدية المتضمنة فى أدوات حقوق الإنسان (التى تناولت أولا بشأن أخلاقية الدولة) التى توفر أسسا قوية لنقد المنظمات غير الحكومية "الأخوية"، التى تتطلب من الدولة التحرك؟ تحت أى أنشطة اقتصادية تاريخية وبأى احتمالات أو إمكانيات للتأثير التاريخى ، يمكن لبعض متعهدى حركات أو أسواق حقوق الإنسان استدعاء قوى أو نظم الدولة التنظيمية، التى تبرر تماما بلورة تقييم لجماعة مناظرة حول ممارسات الأعمال "السيئة لبعض أسواق أو حركات المنظمات غير الحكومية؟

إن مظاهر التأرجح هذه تفاقم من معضلات الأخلاق المتعلقة بالقبضة التنظيمية للدولة. كيف يتسنى لدوائر الجهات التنظيمية بالدولة أن تتناول بصورة واعية الدعوات لتنظيم أسواق حقوق الإنسان المنافسة؟ بأى طريق يمكن للمنطق، ومايطلق عليه الحتميات المعيارية الخاصة بـ "الديمقراطية التشاورية" أن توجهنا نسبيا إلى ملاذات آمنة لتنظيم رصين وذى معنى من تنظيم الدولة لأسواق وحركات حقوق الإنسان؟ ماذا يمكن للدوائر التنظيمية أن تتعلم من الرسائل الخاصة بالجماعات المناظرة المقامة ، وحتى المخولة، بشأن "إخفاقات السوق" المتعلقة بحقوق الإنسان"؟

بصفة عامة، يفرض هذا خطرا إلى حد ما على التمييز الذى أقوم به فيما يخص "أسواق" و"حركات" حقوق الإنسان. وبنفس الطريقة، أتمنى أن أكون تمكنت من إثبات، ولو إلى حد ما ، فائدة مجازية السوق التى تحدد بقسوة الآن التعقيد الأيديولوجى للممارسات الملونة لنشاط حقوق الإنسان. وبنفس الطريقة، هى تعرض ماديتها ، المتواجدة دوما فى التفاعلات عبر الحدود فى رأس المال الرمزى لحقوق الإنسان، والتقلبات المتنوعة لنصوصها التكوينية التى تقدم الفصول المقبلة تفسيرا لها.

الفصل الثامن

نشوء النموذج البديل لحقوق الإنسان

١- النموذج البديل :

ربما يكون من الأفضل أن نبدأ هذا الفصل بعرض صارم : يجرى حل نموذج الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بشكل مضطرد ولكنه ثابت، محل حقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة والصديقة للأسواق تحت رعاية العولمة المعاصرة. ويسعى النموذج الجديد للتخفيف أو بالأحرى عكس مفهوم أن يتم تصميم حقوق الإنسان من أجل تحقيق الكرامة ورفاهية البشر ومن أجل تعزيز أمن ورفاهية الشعوب والمجتمعات الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا . ويصر النموذج الناشئ على تعزيز وحماية حقوق الإنسان المشتركة لرأس المال العالمى بطرق "تبرير" رفاهية وكرامة الشركات حتى عندما يستلزم الانتهاك الصارم والجسيم المستمر لحقوق الإنسان للبشر والمجتمعات القائمين فى الواقع .

ويثير هذا مجموعة مختلفة متميزة من الأسئلة. أولا، بأى طرق ربما نفهم ونوسع مفاهيم النموذج والنموذج البديل لمجال حقوق الإنسان ؟ وما المبررات التى ربما نتحدث بها عن أى نموذج لحقوق الإنسان ؟ هل هذا، بعد كل شيء، ليس "خطأ" كليا يؤسس العوالم المتصادمة مع نظرية حقوق الإنسان والممارسة [1] ؟

---

(١) لبعض الاستخدامات الإبداعية الفكرية، طالع : David Trubek and Marc Galanter (1974) and Bouaventura de Sonsa Santos (1995, 2002)

ثانيا، هل تعبير "الحقوق الإنسانية لرأس المال العالمي" يعطى أى معنى على الإطلاق؟ هل هذا يجسد مجموعة مشتركة لحقوق الإنسان المترابطة ؟ هل تعنى أن تمنح مجموعات الاقتصاد والتكنولوجيا سمات حقوق الإنسان ؟ فى أفضل الأحوال، أليس من الأصح أن نتحدث عن الحقوق القانونية (العادلة) بدلا من حقوق الإنسان للشركات التجارية والشركات متعددة الجنسيات ؟

ثالثا، كيف يمكن أن نقرأ أو نرتب تواريخ حقوق الإنسان، على وجه الخصوص، علينا أن نسأل متى كانت حقوق الإنسان غير مرتبطة بالتجارة أو صديقة للأسواق ؟ هل ما يسمى "النموذج البديل" يشير إلى مجرد اختلافات بشأن موضوع أو انفصال جذرى أو انحراف ؟ وبعبارة أخرى، كيف يجوز لنا وصف الاتجاهات والعمليات والقوى ووكالات العولمة الاقتصادية المعاصرة على نحو أفضل باعتبارها فجوة جذرية منشأة .

رابعا، ما المعايير الأفضل التى تحدد فئات "التجارة المتعلقة" و "السوق الملائمة"؟ بعبارة أخرى، كيف يتم قراءة واستنتاج محتويات مثل هذه الحقوق ؟ هل يمكن أن تستنتج من المطالبات الفعلية على وجه التحديد باسم رأس المال العالمي؟ أو هل يمكن أن تقرأ فى ممارسات حقوق الإنسان المقاومة الموجهة لمثل هذه المطالبات؟

خامسا، ماذا لو كان هناك أى شيء غير أخلاقى أو خاطئ حول التجارة المتصلة والسوق الملائمة لحقوق الإنسان ؟ أليست هى الحالة التى ربما لا تزال حقوق الإنسان اللاإرادية السوق الحرة[٢] تبشر فيها بتاريخ مستقبلى بارز للاحتمالية الناشئة[٣] ؟ أى

(٢) طالع، على سبيل المثال : . David Gauthier (1986)

(٣) تم إبرازه بواسطة كارل ماركس Karl Marx وتمت إعادة الصياغة بواسطة أمارتيا سين Amartya Sen بطريقة ماركس بعد الحرب المتعلقة بالتنمية باعتبارها حرية. طالع: . Amartya Sen (1999)

مفاهيم لحقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة والصديقة للأسواق، فى فترة ما بعد الحرب وبعد الحرب الباردة للتنمية الاقتصادية العالمية[٤]، تعبر عن التحديات المفصلة للمستقبل الحقيقى لحقوق الإنسان ؟

إن الاهتمامات المعرفية والتحليلية والتاريخية والأيديولوجية والمخاطبة للمستقبل الكامن داخل تلك المجموعات الخمسة من الأسئلة الرئيسية يشجع على المحاولة الكاملة. إن هذا الفصل هو مجرد الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه، حتى لو كان فقط لوضع جدول أعمال من أجل إجراء مزيد من المحادثة البحثية .

٢- العولمة :

"العولمة" هى كلمة واحدة تضم حقائق متنوعة. إننا نعرف أن الأحداث والعمليات والحوادث المجموعة تحت هذا العنوان معقدة ومتناقضة وذات دلالات متفاوتة وتطورت غير محددة. نظريات عن العولمة تقدم (حسب عبارة مفضلة لهابرماس Habermas) قارة كاملة للمفاهيم المتنازع عليها. ولمشكلة التمييز المخططة للمناهج التحليلية والتاريخية أهمية خاصة؛ لأن مصطلح "العولمة" يستخدم غالبا للإشارة إلى العناصر المفاهيمية المجردة التى تدخل فى العلاقات الاجتماعية الملموسة ومجموعة معقدة من التغييرات الاجتماعية التى وقعت على مدار الزمن التاريخى[٥].

ومازال من الضرورى رسم خريطة لهذا التنوع، مهما كانت العرضية من وجهة نظر حقوق الإنسان. هذا فى حد ذاته يثير سؤالا معقدا : ما أشكال العولمة

(٤) طالع، على سبيل المثال، . Robert Brenner (1998).

(٥) Martin Albrow (1996) at 89 يقدم ألبرو تقريرا مثيرا للاهتمام لاختلاف تلك العناصر لصنع العالمية (at 88-118، إثارة الاهتمام على قدم المساواة هى دراسته لطرق صنع "حقيقة" العولمة : ميدان للبحث العلمى الاجتماعى (at 193-7).

المعاصرة التى قد تكون دراستها أفضل من خلال منظور حقوق الإنسان ؟ كيف يمكن لنظرية وتطبيق وحركة حقوق الإنسان أن تتصل بالأشكال المتنوعة للعولمة ؟ يبحث هذا الفصل فى معالجة بعض القضايا التى أثيرت فى هذا السياق .

(١) الاستمرارية وعدم الاستمرارية :

هل عمليات العولمة المعاصرة والنتائج التأسيسية للفصل الجديد الضخمة فى القصة اللانهائية لتدويل الدولة والاقتصاد، أو هل تلك الفريدة من نوعها، تميز عدم الاستمرارية الراديكالية ؟ فى أى شكل يمكننا أن نحدد الاستمرارية وعدم الاستمرارية؟ هل هنا نتتبع التغييرات فى أشكال الحكم أو فى أشكال المقاومة أو كلاهما على حد سواء ؟ أم ينبغى أن نفضل سرد قصص العولمة فيما يتعلق بالتفاعل بين الأشكال القديمة والجديدة للعولمة ؟ وكيف يتم صياغة القصص القديمة فى الجديدة ؟ من ربما نقول إنهم الفائزون أو الخاسرون فى العولمة، حتى لو كنا نعتبر ذلك لعبة غير صفرية[٦] ؟ أى أنواع مقاومة الإنسان التى تخضع لأشكال جديدة دائما وحالات انعدام الحقوق الإنسانية فى عمليات العولمة ؟ ما مسئوليات الفكر الانتمائى المملوكة لأجيال الحاضر والمستقبل من الفئات معدومة الحقوق فى الطريقة التى نختارها لسرد القصص المتعلقة بالعولمة ؟

إن قصص العولمة بوصفها عملية تاريخية عالمية لا توفر دائما بيئة آمنة أو مضمونة أو إرشادية لمؤرخى حقوق الإنسان. كانت عمليات العولمة خاضعة للعمل لقرون[٧]، وبالتالى "الأفق الزمنية" لبضع عقود من القرن العشرين فى مجال حقوق

---

(٦) طالع، على وجه الخصوص : . Jim Chen (2000, 2001)

(٧) تم تتبعها بصورة مبدعة للغاية من قبل : Tilly (1995), Abu-Lughod (1989), Wallerstein (1995), and Arrighi (1978, 1994, 2002) .

الإنسان حيث لم تقدم اللغات التى كانت بارزة أى إفادة أو طرقا لفهم مسارات العولمة المختلفة. ومن الواضح أن تصور حقوق الإنسان لا يبدو خاضعا لأى فهم تاريخى خطير متعلق بثلاث موجات من العولمة وقعت فى القرن الثالث عشر مع تشكيل الإمبراطورية المغولية[٨]، أو فى القرن السادس عشر، التوسع الأوروبى، وفى ثلث القرن التاسع عشر، الهيمنة الاستعمارية للشعوب والعوالم غير الأوروبية[٩]، ومع ذلك، يصر بعض المفكرين على أن دراسات العولمة هى مسألة العلاقات بين الدولة والعاصمة وبالتالى فتح احتمالات بأن تحقيق حقوق الإنسان يرجع إلى دراسات السياقات التكوينية للعولمة. على الأقل، يحدث تطوران رئيسيان فى الموجة الثالثة للعولمة: هيمنة الشركات الوطنية باعتبارها بوادر للاستعمار والنضال من أجل حقوق الطبقات العاملة. إن مسألة ترجمة العلاقات بين الدولة والشركات الوطنية تستدعى استجابتين. أولا، تحافظ العلاقات النمطية على الاستمرارية المميزة، ثانيا، أنها تتغير إلى حد كبير. ويصر إيمانويل والريشتاين Immanuel Wallerstein على أن الشركات العابرة للقارات تنتهج نفس الوضع الهيكلى باتجاه الدولة كما فعل جميع السلف العالميين[١٠]، ومن ناحية أخرى، يلاحظ جيوفانى أريجهى Giovanni Arrighi تغييرات جذرية فى الطريقة التى تشرع بها مجموعة متنوعة من الشركات متعددة الجنسيات فى تشكيل عدم التمكين لتشكيلات الدول الغربية. ويدخل الإبدا ع الناتج فى استجابة على نمط تاتشر ريجان Thatcher Regan التى تستخدم ...

> **دولة متضخمة لتقليل القوة الاجتماعية لشعوب العالم الأول والعالم الثالث فى محاولة لاستعادة الثقة والدعم لوطنية متزايدة ودولة مضطرية[١١] .**

---

(٨) Abu-Lughod (1989) .

(٩) Tilly (1995).

(١٠) Wallerstein (1995) 24-5 تأكيد إضافى. انظر أيضا، وإن كان فى مزاج مختلف : Paul Hirst and Grahame Thompson (1996), John Brathwaite and Peter Drahos (2000) .

(١١) Arrighi (2000) at 12 .

أعتقد أن "الاعتداء على حقوق العمال" وحقوق الإنسان لشعوب العالم الثالث يعطى طريقة مفيدة لوصف هشاشة حقوق الإنسان فى قصص العولمة سواء قديمة أم جديدة أم تفاعلية. ربما، بعد كل شىء، تشير الاستمرارية أو عدم الاستمرارية لأشكال مختلفة للعولمة توفر تواريخ متميزة لحقوق الإنسان. بالتالى، فإن تاريخ الاستعمار والإمبريالية على مدى قرنين (المكونة للعولمة ١ أو جى. ١) يطور نموذجا حديثا لحقوق الإنسان (الفصل الثانى). المرحلة الثانية (التى أصفها بأنها جى. ٢) لها حياة متحولة تاريخية قصيرة نسبيا، إنها تميز الفترة المتحركة بواسطة الرؤى الناشئة لمرحلة القانون والنظام الدوليين فيما بعد صلح ويستفاليا التى تقلب التواريخ السابقة التكوينية للعنصرية المتعولمة من خلال اختراع فريد لحقوق تقرير المصير والكفاح ضد التمييز العنصرى فى كل مكان(١٢).

المعروف الآن بـ "الجنوب المتعولم" ولد بالتالى وسط رؤى لنظام العالم الجديد يعبر عنها دائما غير المنحازين من العالم الثالث، ومجموعة الـ ٧٧ داخل الأمم المتحدة التى أظهرت نفسها "سلاح الضعيف". والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وانكشافه العظيم حتى خلال أهوال الحرب الباردة أسفر عن بداية حقبة مدهشة للجنوب قائمة على تجديد القانون الدولى الذى أدى لرفع شأن وتعزيز نموذج حقوق الإنسان المعاصرة (١٣).

---

(١٢) متضمنا بالتأكيد جنوب أفريقيا والولايات المتحدة .

(١٣) كان ذلك حقبة للتعبيّر عن النظام العالمى للمعلومات الجديد (الذى تم إجهاضه) والنظام الاقتصادى الدولى الجديد وإعلان الأمم المتحدة للتقدم الاجتماعى والإعلان العلمى والتكنولوجى لصلحة السلام والبشرية. وقد وصفت هذه الحقبة من حيث ارتباطها بالعولمة. طالع : Upendra Baxi (1994, 37-46), Albrow M. and E. King (eds) (1990), Balakrishnan Rajagopal (2003) .

وقد بدأ حاليا الحديث يتزايد بشأن أسس ومعايير حقوق الإنسان ويتم تناوله فى تشكيلات المجتمع المدنى أيضا(١٤). كما تثير التوجهات المعتمدة على حقوق الإنسان لفهم التاريخ السابق والمعاصرة للعولمة المشاكل بهذا الشأن أكثر من أى من المطبوعات الحديثة التى صدرت فى الآونة الأخيرة(١٥).

أما المرحلة الثالثة، التى نعيش جميعا بها حاليا فيعد أفضل وصف لها هو العولمة الاقتصادية المعاصرة (الموجة الثالثة أو الجيل الثالث). ومع ذلك تعد العولمة الاقتصادية عملية تفترض وجود عدة معان مختلفة تعتمد على "نوع العلاقات الاقتصادية التى تخضع لبعض المشكلات"(١٦). وهذه الأوصاف الكلية العامة بشكل كبير للجيل الثالث، التى تبدو سلسلة من زيادة العمليات عبر الحدود وتدفقات وتحركات الأشخاص والأفكار والصور والعمليات التقنية العلمية والمنتجات ومعلومات الممارسات والتكنولوجيا الحيوية وشبكات التمويل العالمية وسلاسل البضائع العالمية والبضائع والخدمات والثقافات الشعبية الشهيرة وشبكات التأييد الانتقالية (متضمنة أشكالا متعددة لسياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل تلك الحقوق)، تتيح جميعها صورة مستفيضة بما يكفى، ولكنها مع ذلك لا تمكننا من تحديد القوى ذات الصلة بالإنتاج والعلاقات الاقتصادية المتعرضة للخطر. وعوضا عن ذلك، فبداخل هذه

---

(١٤) على سبيل المثال، إعلان طوكيو ١٩٧١، الذى يناقش المهن الطبية فى التعامل مع التعذيب والقسوة والإنزال من شأن الإنسان والعقوبات غير الإنسانية، حيث أعلن المجلس العام قانون الأخلاقيات الطبية (١٩٨٢)، ولجنة الأمم المتحدة للحد من الجرائم والتعامل مع المعتدين، وجميعها استمرت فى تأكيد الهجوم على الانتهاكات المصغرة لمعايير حقوق الإنسان ونماذجه فى كامل المؤسسات، حتى إنها نطقت بقانون سلوكى لموظفى تنفيذ الأحكام والمحامين والقضاة .

(١٥) راجع : Ronald Robertson (1992), Paul Hirst and Grahame Thompson (1996), Winfried Ruigrock and Rob Van Tulder (1995) . ولرؤية حول التنظيم وإعادة التنظيم، راجع . John Braithwaite and Peter Drahos (2000)

(١٦). Anthony Woodiwiss (1998) 28

الصورة نحتاج إلى استكشاف "عولتنا الصغيرة" التى "تدعم" العمليات والصدامات أيضا مع بعضها البعض[١٧]. وقد أدى القلق بشأن "مجتمعات العولة الصغيرة إلى نشأة بعض نظريات حقوق الإنسان للتمييز بين عولة "المعاملات التجارية" والعولة "النظامية". وهى تعد جميعها بمستقبل واعد لحقوق الإنسان وفى نفس الوقت تعرضه للخطر[١٨]. وقد زاد انتقاد العديد من الأشكال البارزة لحركات حقوق الإنسان إمكانية انتهاك حقوق الإنسان لهذه الأشكال من العولة .

ومن الناحية الأيديولوجية، يحتفل الجيل الثالث بعالم خال من البدائل المتعلقة بالرأسمالية العالمية والتغييرات المرتبطة بها فى سيادة الدولة. لذلك فإن تلك المبادئ الشهيرة لفرانسيز فوكوياما Francis Fukuyama لا تحتفى فقط بنهاية الحرب الباردة ولكن أيضا بنهاية التاريخ البشرى. وهذه النهايات تشير إلى نهاية النشأة الأيديولوجية البشرية وتحول دون وقوع أى تغيير فى كونية الديمقراطية الغربية باعتباره شكلاً نهائيًا للحكومة الإنسانية[١٩]. هذا "الاتجاه الألف سنوى المعكوس" [٢٠]. يظهر حاليا فى شكل نموذجى من "التوجه الألف سنوى التحررى" فى النظرية المعاصرة للقانون والقوانين الداخلية [٢١]. إن تلك النهايات المتنوعة التى ترمز إلى "نهاية كل شىء"

(١٧) . Alex Y. Sietta (1997) كان التركيز الأساسى لسييتا حول التقاء القيم الناشئة عن العناصر السياسية والتكنولوجية والاقتصادية .

(١٨) راجع على وجه الخصوص " . Garcia (1999) عولة المعاملات التجارية" تشير إلى تدفقات لعناصر الإنتاج عبر الحدود (مثل تلك التى تتشابه فى تشغيلها مع سوق فردية حول العالم)، أما العولة النظامية فتشير إلى التغيير الكمى فى طبيعة تنظيمنا للأسواق . (at 366-7 راجع، لمزيد من الأحداث التاريخية حول العولة النظامية . Braithwaite and Darhos (2000)

(١٩) . Francis Fukuyama (1992) راجع أيضا : Jaques Attali (1982)، للمزيد من الاحتفاء. إلا أن، Michael Hardt and Antonio Negri (2004)، يقدم حاليا بعض الوسائل الأخرى فى فهم هذا التحول .

(٢٠) كما سماها فريدريك جيمسون (. Fredrick Jameson, 1991)

(٢١) راجع : Suzan Marks, (1997)، لمزيد من النقد .

(راجع قسم "النهايات" (٤) فيما يلى) تمكن وتتيح الفرصة فى نفس الوقت لنشأة نموذج لحقوق الإنسان متعلق بالتجارة وصديق للأسواق.

إن هذا الادعاء المزعوم بقلة البدائل لا يحول دون وقوع الكثير من الأحاديث واسعة النطاق التى تهتم بعولمة أفضل أو أكثر عدلا أو أكثر إنسانية. ولذلك فنحن نسمع عن العولمة بوجه بشرى أو "العولمة المتجهة نحو حقوق الإنسان"، "العولمة الاشتراكية"، "العولمة الخضراء صديقة البيئة"، "العولمة النسوية" وحتى "العولمة من أسفل" أو "العولمة ذات الجذور"(٢٢) إن مفهوم الألفية التحررية للعولمة يدرك على الأقل بثلاثة طرق مختلفة .

أولا : الطبقة الوسطى التى ظهرت أخيرا، والتى تنعم بالعولمة (إلغاء التقسيم بين الشمال والجنوب) مما نتج عن ذلك أيديولوجية رأسمالية للمستهلك، والتى لا يؤدى التساؤل عن أى بدائل نظامية خارجها إلى أى معنى تاريخى(٢٣) وبالتالى فمن التبعات الضرورية اللاحقة أنه ربما تتحسن حركات حقوق الإنسان والأعمال الاجتماعية وتحد من قسوة الجيل الثالث للعولمة، ولكن فقط فى إطار الضروريات العامة لهذه الأيديولوجية. ولكن بطريقة أخرى، فإن نشأة حقوق الإنسان وتوزيعها واستهلاكها تتميز بمستقبل محدود أو غير موجود على الإطلاق خارج ممارسات هذه الأيديولوجية، حتى حين تنقد هذه الممارسات بشدة العولمة بشكلها المعاصر .

---

(٢٢) الأفكار المبهمة أو الثورية لنزع العولمة تحدث بشكل غير متكرر. ومثل هؤلاء النقاد يتم اعتبارهم فى أفضل الأحوال على أنهم يعبرون بأمثلة صريحة عن نظرية لفوضى الفلسفية، وفى أسوأ الأحوال عن نظرية مرضية. ونحن نشهد فعليا انتعاشا لمصطلح "الهامش المجنون" المجازية فى سياق احتجاج الجماعات ضد العولمة، ومن ثم سياتل. ونجد عرضيا المهاتما غاندى Mahatma Gandhi الذى دعا لوقف التصنيع والاعتماد الذاتى على الاقتصاد التراكمى وعلى الملكيات بوصفها وديعة مجتمعية. وتظهر جميعها فى السياق الحالى باعتبارها زعيمًا رئيسًا لتلك الجماعة المهمشة المجنونة .

(٢٣) راجع : . Leslie Sklair (1995) 84-117

ثانيا : إن تميز الرأسمالية العالمية المعاصرة يكمن فى تطور بعض الاقتصادات ذات الرموز التى تتكون من "علامات" و "مسافات" تنشأ عن ممارسات "التراكم العكسى" [٢٤]، وتتنوع هذه الممارسات فيما بينها[٢٥]، ولكنها تستلزم بشكل عام تغيير مكانة "الهياكل الاجتماعية المحلية الموضوعة داخل إطارات مؤسسية ومنظمة عبر هياكل معلومات واتصالات تقع عالميا (أو محليا)" [٢٦]، ويبدو أن هذه العمليات ستجعل التراكم الرأسمالى تاريخيا أكثر استجابة لمطالب أصحاب المصالح الخاصة بحقوق الإنسان. ومازالت حوكمة الشركات والسلوكيات فى العمل، إجمالا من أكثر الأشياء التى يتم الاعتماد عليها فيما يتعلق بالأشكال الجديدة لقوانين أخلاقيات العمل أو السلوك المهنى، سواء المعلنة فى شكل قوانين سلوك أم لغات حقوق الإنسان أم الأنشطة الزائدة عن الحد والمعايير الزائدة للتنمية المستدامة (مظاهر نقوم بتحليلها بالتفصيل فى الفصل التاسع). وتشير سطوة وهيمنة حركات العولمة المضادة للشركات، بشكل أساسى، إلى أن انعكاسية حقوق الإنسان النشطة تتماشى بشكل أكبر مع ممارسات التراكمات الانعكاسية. فالعولمة الانعكاسية لم تعد تتحدث بلغة المتناقضات المادية والنزاعات الطبقية بكل تأكيد بسبب "تغيير وضعية الانعكاسية من الإنتاج إلى الاستهلاك"[٢٧]، ورغم أن العالم فى حد ذاته حاليا يحمل عدة دلالات على التجارة البشرية أو تسليع الإنسانية [٢٨]، فإن مقاومتها تؤدى إلى خطابات

---

(٢٤) راجع بالأخص : Lash and Urry (1994)، الذى يساعد على فهم وسائل متنوعة يكون فيها ما يتم إنتاجه "ليس عبارة عن أشياء مادية ولكن مجرد رموز" بدرجة كبيرة (٦) مما يؤدى إلى ترميز الاستهلاك" (٦١) والأكثر من ذلك، إلى "جعل الانعكاسية ديمقراطية"(٦٣)، حيث يكون الأشخاص "على علم ودراية كبيرة بأن ما يعلمونه قليل جدا فى الواقع (١١).

(٢٥) طالع : Scott Lash and John Urry (1994) .

(٢٦) Lash and Urry (1994) 64 .

(٢٧) Lash and Urry (1994) 57 .

(٢٨) Martin Albrow (1996) at 83 .

انعكاسية تصاغ على شكل حكم رشيد للجانب الآخر من التطور الاقتصادى "المشار إليه بواسطة" مناطق غير قابلة للتحكم فيها تشغلها الطبقات الدنيا الجديدة(٢٩).

البعد الثالث للمعايير الجديدة للجيل الثالث الذى تلا أحداث الحادى عشر من سبتمبر/أيلول يتضح فى "حالة الحرب العالمية"، وهى "آلية نشطة تخلق وتعزز لصورة ثابتة ومستمرة من النظام العالمى الحالى". وقد أصبحت الحرب هى "المنشأ العام لكل علاقات القوة وتقنيات السيطرة"، "نظام حكم ثنائى القوة .... شكل من أشكال الحكم لا يهدف فقط إلى التحكم فى السكان ولكنه يعتبر أيضا نظاما مثمرا تنتج عنه كل مظاهر الحياة الاجتماعية"(٣٠) وصارت ثقافات حقوق الإنسان، فى هذا العام الفلكى، تابعة لمجموعة متنوعة من المنطقيات والمنطقيات الموازية المتعمدة حول أمن وسلامة الوطن والحرب العالمية على الإرهاب التى تبرر جميعها تقريبا بأشكال جديدة سياسات النهب العالمية(٣١).

(٢) إستراتيجيات السرد :

جذبت عملية العولمة الاقتصادية المعاصرة الاهتمام نحو إجراء كم كبير من الأبحاث والدراسات. كما أن اختيار الإستراتيجيات السردية أو القصصية يختلف؛ فبعضها يقدم العولمة المعاصرة رواية فردية عن مسيرة الرأسمالية العالمية أو إمبريالية جديدة. ويصر البعض الآخر على تعدد اتجاهات عملية العولمة. فبعيدا عن كونها قوة هائلة، فإنها تسمح بالوصول إلى طرق مختلفة تعمل على تمييز الثقافات والعادات القومية للحضارات بشكل كامل. بينما يتحدث البعض الآخر ليس فقط عن

(٢٩). Scott Lash and John Urry (1994) 145-70

(٣٠) . Michael Hardt and Negri (2004)

(٣١) راجع الفصل الخامس .

نوع واحد بل عن عدة أنواع من العولمة. ومن ثم، نسمع كثيرا عن وجود "أشكال" متميزة من العولمة المعاصرة : السياسية والثقافية والاقتصادية .

الشكل الأول يوجه الكونية المهيمنة للغات الحكم والقانون العالمى والديمقراطية والحكم الرشيد. وهى ظاهرة أسميها عولمة حقوق الإنسان. ولكن هنا يتم خداع السياسة أيضا فيما يتعلق بمقاومة العولمة. إن المجال الناشئ للأنثروبولوجيا الوصفية العالمية الخاصة بحركات الاحتجاج، خاصة الاحتجاج ضد الشركات، يفسر كيف تشكل حركات الأشخاص فى الأساسيات الرئيسية للعولمة المعاصرة. إن مسألة ما أسميه فى موقع آخر المقاومة الجيدة، لا تظهر أبدا باعتبارها أحد ملامح بند بارز فى جدول الأعمال الخاص بالحكم الرشيد. أما النوع الثانى فيلفت الانتباه الشديد للعولمة الثقافية التى تصادر التنوعات المحلية[٣٢]. والأنماط التى تؤدى، من خلالها إستراتيجيات حوكمة الشركات، إلى تحويل حق حرية الخطاب والتعبير إلى شركة. ولكن الحوار التجارى الحر هنا يتفوق بشكل كبير على الأشكال المبكرة لحقوق الإنسان حول حرية التعبير والحديث وما يرتبط بها من أنشطة[٣٣] ، أما النوع الثالث فيقدم ملامح أنواع وتصنيفات الجيل الثالث. ومن هذا المنظور تعمل عدة قوى جديدة من الإنتاج (العمليات الرقمية، التكنولوجيا الحيوية، والطاقة النووية) بشكل مثير للجدل باعتبارها نموذجًا مدمرًا لحقوق الإنسان المعاصرة، وباعتبارها أحد الملامح التى سنقوم بدراستها بشكل أكبر فى هذا الفصل لاحقا .

أما طرق الروايات الأخرى فتؤسس كفاح الجيل الثالث فى السيطرة على "المحلى" فى إطار الهيمنة على "العالمى"[٣٤]. الكثير من الافتراضات تزاحم هذه الحركات المنطقية .

---

(٣٢) Rosemary Coombe (1998).

(٣٣) الإنجاز البارز الموثق فى : . Naomi Klein (2001, 2002)

(٣٤) طالع، على سبيل المثال، Arjun Appanurai 1997 (2001) و Mike Featherstone (1995) .

إن الاختلاف المحلى/ العالمى، مع أهميته، يزيد من غموض هذه التواريخ. ومن الصعب بما يكفى، إن لم يكن مستحيلا، تحديد محل الاختلاف "محليا" و "عالميا"، علما بازدحام المرور والتجارة بين هذين المجالين حتى حين نتبنى وجهة النظر (كتلك التى تبنيتها) التى تقول بأن تأليف أو ابتكار حقوق الإنسان يتبعثر بين الناس الذين هم فى حالة مقاومة وفى المجتمعات التى تقع فى صراعات. إن الملامح المحلية والعالمية تتواجد معا وتتشابك، حتى بشكل غير نهائى، فى الثقافات المتعددة أو الثقافات المتداخلة، وإنتاج قيم معاصرة لحقوق الإنسان ومعايير ونماذج. ومن ثم لن تستطيع أى من المظاهر "المحلية المقاومة، أو "العالمية" المتعولة أو المزيج بينهما "المحلى والعالمى" أن تتيح أى دلائل تاريخية عالمية تخليصية لمستقبل حقوق الإنسان فى خضم العديد من التحولات التى تحدث فى النماذج .

كما أنه مدرج هنا بعض الخصومات المتعلقة بـ "الأشكال" المميزة للعولمة المعاصرة "السياسة" و"الثقافية" و"الاقتصادية". وبعيدا عن كونها فئات "أنيقة"، إلا أنها تتداخل وتتشابك. ما الذى يمكن أن يؤسس الخطوط العريضة التى تفرق بين "السياسى" و"الاقتصادى" و"الثقافى"؟ ما حيلة التفاهم غير المختزل التى من شأنها أن تمكننا من تحديد السيادة النسبية والترابط بين المجالات الثلاثة ؟

(٣) التنوعات :

يستمر الجدل أيضا بشأن طرق التمييز والتفرقة بين الروايات حول العولمة. كيف يمكننا أن نروى قصصا حول العولمة مثل مسيرة رأس المال العالمى[٣٥]؟ وكيف يمكن لهذه الروايات أن تأخذ فى الاعتبار عدة مسارات مختلفة بشأن تطور الرأسمالية

(٣٥) طالع : . Leslie Clair (1995, 1996) , J.K. Gibson-Graham (1996)

والأنظمة الاجتماعية للإنتاج ومشاكل الترابط الداخلى والمزيج المثالى للنظم المؤسسية للنموذجين الاقتصاديين لكل نظام موسع من الإنتاج [٣٦]؟ هل مازالت التنويعات التاريخية والمعاصرة داخل حركة الرأسمالية العالمية تنتج أشياء منطقية تم تسميتها مسبقا باسم "الرأسمالية"؟ وإن كان الأمر كذلك، هل يجوز لنا أن نستمر فى تقديم ذلك على أنه متوحد أم منيع ؟ وهل سيعمل ذلك على انتصار الأمل على التجارب حيث نجد مجموعة متنوعة من الرأسمالية العالمية تعمل بوصفها هياكل تشتيت ذاتى ؟ ما الاستدلالات التاريخية التى يمكننا أن نستخلصها حين نعترف بشكل كامل، مع ماركس Marx ومنذ عصره، بالحقيقة الاجتماعية العالمية بأن هذه الأشكال تظل محاطة بالكامل بالأزمات ؟ هل ينبغى علينا أن نقص الحركات الاجتماعية الجديدة (لنقل حركة المرأة أو الحركات البيئية) أو نروى مجموعة مثيرة من الاحتجاجات ضد العولمة عروضًا يصعب تجنبها عن أزمات الرأسمالية الأخيرة ؟

علاوة على ذلك، وعلى المستوى الوصفى، تحيط الخصومات الحادة بمسار العولمة فيما يتعلق بالسياسة، التى تسمى عواملها ومصادر قوتها الرئيسية. هل من القليل أن نقرأ فى مجال العمل الحالى حول العولمة الاقتصادية عن الأيدى الخفية للتحكم أو السيادة الفريدة من نوعها، وهى الولايات المتحدة [٣٧]؟ أم أنه من الأكثر دقة أن نتحدث عن التاريخ فيما يتعلق بكتل القوى وآثارها السيادية الكلية [٣٨]؟ ما الذى

---

(٣٦) هذه القضايا صاغها بشكل مدهش : J. Roger Hollingsworth and Robert Boyer (1997) . 48-1ويقدم Anthony Woodiwiss (1998) مساهمة مهمة تعتمد على مستقبل حقوق الإنسان عن طريق تتبع الفوارق بين أشكال الرأسمالية اليابانية والأمريكية فى سياق ممارسات وأشكال "البطريركية" فى أسيا ـ الباسيفيك .

(٣٧) Michael Hardt and Antonio Negri (2002, 2004)، يشير إلى ذلك بالضبط.

(٣٨) راجع العروض المعقدة فى : Michael Hardt and Antonio Negri (2002, 2004); Stephen Gill (2003) .

سنقوم بتحديده فى إطار العوامل والقوى الرئيسية مثل مجموعة الثمانى ومجموعة العشرين التى تشكلت خلال مؤتمر كانكون لمنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الإقليمية والعالمية المالية والترتيبات التجارية العالمية متعددة الأطراف والشركات متعددة الجنسيات، أو كل تلك المؤسسات التى مازالت فى طور التطور؟ أين، بين شبكات القوى هذه، يمكننا أن نضع ممثلين وشبكات أخرى كتلك التى تمت تسميتها بواسطة أشكال "الجريمة" العالمية (٣٩)، والقوانين المزعجة التى تسن حاليا بشأن "الإرهاب" العالمى ؟ وبكم طريقة يمكننا أن نقرأ الخطاب الحالى المتعلق بـ "الحرب على الإرهاب" الذى يعتبر فى نفس الوقت حربا على حقوق الإنسان المعاصرة ؟ إن محنة السياسة المعاصرة بشأن ممارسات حقوق الإنسان تكمن فى تعقيد شفرات كتل القوى فى علاقتها الديناميكية الغامضة مع الجريمة العالمية، ومن بينها تلك الأشكال التى ترعاها الدولة و "الإرهاب" (٤٠).

وعلاوة على ذلك، كيف بإمكان الخطابات المتعلقة بأيديولوجية معينة أو الخطابات الأيديولوجية تمكيننا من تحديد الأيديولوجيات السائدة فى سرديات العولمة. ولا يزال السؤال مدهشا فى مدى صلته بالموضوع. من ناحية، تعمل العولمة الاقتصادية المعاصرة على توضيح (بمصطلحات صارت معتادة حاليا، استخدمتها ليزلى سكلير Leslie Sklair) انتشار الحرائق المندلعة بين أيديولوجية المستهلك/ الرأسمالى بتنمية طبقة متوسطة عالمية تشرع العولمة، بصورة أو أكثر، باعتبارها شكلاً من أشكال الاستعمار التلقائى ؛ بمعنى أنه "استعمار بدون مستعمرين". وعلى الجانب الآخر، يظل فى النهاية ممثلو الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة غير مدركين ببساطة ما يحدث خارج الاستهلاك الإنتاجى لنفس التكنولوجيات (خاصة تكنولوجيا المعلومات) التى ينتقدونها.

---

(٣٩). Manuel Castells (1997)

(٤٠) يقدم كاستلز Castells بعض الأمثلة الكاشفة لتواطؤ وتعقيد تشكيلات وممارسات الولاية الشمالية فى ساحات تجارة المخدرات، والقصص السائدة المتعلقة بأشياء أخرى، التى تسمى عادة تجارة الأسلحة "غير المشروعة". راجع أيضا : . Stephen Gill (2003)

(٤) النهايات :

ربما فى محاولة مقاومة مثل هذه الممارسات، بقراءة نظرية العولمة العكسية، نقوم بتعزيز صور متعددة حول النهاية، التى أسميها بالإنجليزية endology، والتى غالبا ما تتضمن أشكالا أخرى من جنون النهايات. إن نهاية أمر أو آخر يصرح بها بدون توقف وبشكل كبير بحيث يأتى كل شىء إلى نهاية محددة فيما عدا المهام الموهوبة للممارسات النظرية للنهايات ! وقد قمت فى موضع آخر بالتفرقة بين ممارسات النهاية الرسمية والانتقائية والمادية[٤١].

وهذه الأخيرة تلفت انتباهنا نحو نهاية العمل[٤٢]، ونهاية الفلاح[٤٣] (التى تيسر عبر أشكال جديدة من تحكم الشركات متعددة الجنسيات الكلية فى إنتاج العالم من الطعام) [٤٤]، ونهاية الطبيعة التى صارت موردا للشركات متعددة الجنسيات[٤٥]. (باعتبارها تنوعًا حيويًا وباعتبارها إنتاجًا لأشكال جديدة من الكائنات المعاد تخليقها بطفرات جديدة جينيا). إن هذا الشغب الذى تثيره تلك النهايات يحدد بداية "شركة النظام العالمى الجديد" مدعومة بنشأة الأصولية الاقتصادية [٤٦]. ويستتبع ذلك من بين عدة أشياء أخرى مفهوم أنه ليست فقط الدولة أو القانون هما اللذان صارا عالميا أصدقاء عالميين للرأسمالية بصورة كبيرة، بل أيضا الدفاع المشوب بالعاطفة عن حقوق

---

(٤١) Upendra Baxi (2000).

(٤٢) طالع : Andre Gorz (1982) . إن نظريته أكثر تعقيدا مما يشير إليه هذا الاسم. واهتماماته تقوم على تعزيز السيادة والكفاءة والإبداع فى الإنتاج المعقد القائم على المعرفة .

(٤٣) Paul Kennedy (1993) 74-5 .

(٤٤) راجع، لمزيد حول الأنماط الناشئة عن "دكتاتورية الغذاء": The Ecologist (1998)

(٤٥) Jeremy Rifkin (1998), Francis Fukuyama (2002) .

(٤٦) Jane Kelsey (1995, 1999).

الإنسان بها (كما سنذكر بشىء من التفصيل فيما يلى)، فى أوقات تنتصر فيها حقوق الإنسان الكونية للكائن البشرى بمفرده وللمجتمعات أيضا .

(٥) التقييم :

تحيط عدة تناقضات صعبة بنماذج تقييم عواقب وآثار العولة على الإنسان وحقوقه. وقد جعلنا ماركس Marx جميعا معتادين على إمكانية تعزيز حرية الإنسان فيما يتعلق بالأشكال المبكرة للكفاح الطبقى مع الرأسمالية منذ وقت ليس بطويل مما أدى إلى نتيجة مضاعفة. فقد زاد هذا الكفاح من الأمل فى الصعود وتفوق تشكيلات الرأسمالية الاستغلالية بشكل كبير. ويرى ماركس Marx متنبئا، فى الجزء الأخير من عمله Grundrisse مسيرة الرأسمالية العالمية تعجيلاً للوقت التاريخى لما بعد الاستعمار. وبالمثل، فيما يسمى بحقبة ما بعد الماركسية، استطاع أمارتيا سين Amartya Sen، الحائز على جائزة نوبل، فى سجل لهجات أقل ووسائل معقدة ومتناقضة، أن ينطق بالأطروحات فيما يتعلق بتطوير الحرية[٤٧]. التى تفضل كل من حقوق الإنسان المعاصرة وأيضا الجيل الثالث من العولمة بنفس المستوى .

ومازالت بعض روايات أو نظريات العولمة تفاؤلية بصورة متصلبة، حيث إنها تعطى صورة وردية للعولمة، تسعى لتوضيح أن الحركات المعاصرة لحقوق الإنسان تدين بالكثير "للمؤسسية العالمية" لحقوق الإنسان[٤٨]. بأشكال لم يكن من الممكن تصورها من قبل حتى قبل عقد أو اثنين، لدرجة أن وسائل الإعلام الاحتكارية تصير، من خلال وجهة النظر هذه، موردا لحركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية

---

(٤٧) . Amartya Sen (1999)

(٤٨) . Ronald Robertson (1992) at 133-4, 181-2 لنا لا أشير هنا إلى أن تحليل روبرتسون احتفائى .

لتحويل العالم المتعولم. وعبر كل وسائل الفساد ووسائل التجدد، يبدو أن نظام الأمم المتحدة ومجموعاته الإقليمية المعيارية يقدم أفضل المواقع التاريخية (بالنسبة لهم) التى مازالت متاحة إلى حد ما باعتبارها مواقع منطقية للمعيارية البديلة (أو بالأحرى المتمردة).

وسوف أقوم الآن باختصار بتفسير بعض صعوبات تقييم الجيل الثالث للعولمة فى سياقين بارزين يشكلان العلاقة بين الدولة ورأس المال : نهاية الدولة القومية وإعادة إنتاج الدول الناعمة /الفاشلة .

٣- نهاية الدول القومية :

مازال هذا الموضوع المثير للجدل عن العولمة يثير الكثير من المشاكل، فى حد ذاته، ومن حيث منظور حقوق الإنسان. وبسبب عدم وجود مساحة، فلن أقوم هنا بمتابعة مزيد من العبارات المتناقضة فى هذا الدمج بين كلمتى "الوطن" و "الدولة"، أو أسئلة تتعلق بدمج كلمتين متناقضتين " الدولة القومية"[٤٩].

تاريخيا، هذا الموضوع يثير تساؤلا وهو : ما الذى يبدأ وينتهى حين تنتهى الدولة القومية ؟ ومازال مهما، فى حل هذا السؤال، أن نعترف بأن نهاية شكل دولة ويستفاليا الاستعمارية أو الإمبريالية تشكل بداية نظرية وممارسة حقوق الإنسان المعاصرة، التى تبدأ عملها بعدد كبير من الحركات التاريخية المرتبطة بحق تقرير المصير. وكانت النتيجة هى انتشار دول جديدة تعمل جميعا على تحطيم المفاهيم الويستفالية للأوامر العالمية. وبذلك تعمل حركات حقوق الإنسان المعاصرة على تمييز

---

(٤٩) يكفى هنا القول بأنه من أجل الأغراض الحالية تتضمن عبارة "الدولة القومية" الفكرة المعقدة التى يصير عن طريقها شكل الدولة المنتصرة ممكنا فقط عبر دمج عدة شعوب وجنسيات متنوعة معا فى تشكيل تاريخى واحد، يظهر داخله بالتالى المسارات التى تهتم بتعدد الثقافات والعلاقة بين العرقية والأسواق والديمقراطية. فيما يتعلق بالأخيرة، راجع التحليل المتبصر لأمى تشوا Amy Chua فى محاضرتها عام ٢٠٠٤ بالجمعية الأمريكية للقانون الدولى .

بدء أشكال جديدة من وضع الحدود أو إزالة الحدود لعدة أشكال متنوعة ذات صلة بالدولة يتم داخلها إعادة صياغة وإجراء وممارسة واجبات تحالفات قوى الحكم بصورة روتينية وتقوم أفكار ما بعد الويستفالية بنقل هذه القوى والواجبات بأشكال منطقية من الديمقراطية والقوانين وحقوق الإنسان بحيث تجعل من الممكن الانخراط فى مشكلة "الدول الفاشلة" أو (كما يسميها جاياترى تشاكرافورتى سبيفاك Gayatri Chakravorty Spivak الآن) "فشل حل المستعمرات"(٥٠). وتتميز هذه النقطة فى حديثنا ذلك فقط إذا كانت بسبب أن لغة أو مصطلح "الدول الفاشلة" مقصورا بصورة ما على أشكال الدول الجنوبية. هذه المصطلحات تضعف بشكل ضرورى الأفكار الكلاسيكية لسيادة الدولة مع المذهب المرافق لها والمتعلق بالمساواة بين الدول فى القانون الدولى (٥١).

ويصف أرجون أبادوراى Arjun Appadurai ظاهرة "سيادة الحل الوسط"، حيث تصيغ الأشكال المعاصرة للرأسمالية العالمية إستراتيجيات "قابلة للتحرك بصورة عنيفة (فى الوقت والمساحة) التى تعرض بصورة كبيرة للخطر قدرات الممثلين فى موقع واحد وحتى قدرتهم على فهم هذه الإستراتيجيات، أو بشكل أقل التنبؤ بها أو مقاومتها(٥٢).

ولا شك فى أن أزمات المعرفة تشير إلى "تغييرات لحظية" فى سيادة الدولة بطرق تساعد شبكات التأييد العابرة للقوميات على إنتاج بديل للتشكيلات الدولية القديمة(٥٣)؛ مما يعنى تقريبا أن نمو الثقافات العالمية لحقوق الإنسان أسهم فى تآكل

---

(٥٠) Gayatri Chakrovorty Spivak (1999) . راجع أيضا: . Ruth Gordon (1997)

(٥١) Benedict Kingsbury (1998) .

(٥٢) Arjun Appaduri (2001) at 17-18 .

(٥٣) الشبكات العالمية لحقوق الإنسان (مثل منظمة العفو الدولية، والسلام الأخضر)، والمنظمات الإقليمية غير الحكومية، تحاسب وتتحدى العديد من قوانين الدول ذات السيادة .

الأفكار التقليدية حول السيادة (وهى المعروفة إلى حد ما لدى المهتمين العالمين بالقانون). ولكن حتى فى هذا السجل يجب على المرء أن يفرق بين ممارسات سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان (كما حاولت أنا التفرقة بينهما فى هذا العمل).

أما ما يعنيه فقهاء العولمة بموضوع نهاية الدولة القومية هو أن الدولة تصير نقطة فى شبكة من العلاقات الاقتصادية العالمية المكثفة فى "عالم بلا حدود"، وخارج الإطار السائد للتحكم العالمى المزاجى والمتفرد الذى يسعى نحو تقوية وتعزيز القيم المتصدعة والرؤى الخاصة بالقوانين الدولية، حيث تتواجد عدة شبكات تعمل بشكل إجمالى على إزالة حدود السيادات القومية. وتضم هذه الشبكات مؤسسات مالية دولية واتحادات عصرية (كالمجتمع الأوروبى) وإطارات حكومية بينية لحقوق الإنسان، إقليميا وعالميا، ومساحات تجارية عالمية (كمنظمة التجارة العالمية) وتدابير اقتصادية بدرجات متفاوتة من الوجود الفعال (من اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا، من جانب، إلى منتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادئ واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا، من جانب آخر).

إن النقطة الرئيسية التى تهم وتتعلق بنهاية الدولة القومية إذن، من المنظور السائد، هى خلق عالم بلا حدود للرأسمالية العالمية، على الرغم من أنه ذو حدود قاسية على الضحايا المنتهكة حقوقهم، الذين يخضعون لممارسات سياسية عنيفة وربما وحشية بسبب السلطة. وبالتالى فإن ميانمار بلا حدود بالنسبة لأنكوال **Uncoal** على الرغم من أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لأونج سان سوكى **Aung San Suu Kyi** وآلاف من البورميين الذين تمثلهم. كما أن الهند تفتقد الحدود مع شركات يونيون كاربيد **Union Carbide** ومونسانتو **Monsanto** ولكن ليس لجماعة من الهنود المنتهكة حقوقهم بشكل كارثى. كما أن أوجونيلاند بلا حدود بالنسبة لشركة مثل **Shell**، إلا أنها أصبحت مقبرة حركات العدالة وحقوق الإنسان التى يقودها كين سارو ويوا **Ken Saro Wiwa**.

إن فراغ سيادة الدولة (حيث إنه علينا ذكر ذلك) هو عملية متفاوتة بشكل كبير. وكنهاية الألفية النصرانية الثانية، احتفظت الدول الأورو- أمريكية بدرجة مثيرة للدهشة من المرونة بين الدول على الأقل حين يتم مقارنتها (وخاصة فى علاقتها) بقوانين الدين والأزمات للدول السيادية فى الجنوب(٥٤). وإجمالا، تظل مواجهات حقوق الإنسان مع سلطة الدولة أقل تهديدا للبورجوازية ما بعد المعاصرة فى الشمال متعدد الثقافات بصورة كبيرة أكثر منه فى الجنوب متعدد الحضارات المتأصلة فيه والفوضوى مقارنة بما سبق، والذى يطمح لأشكال من الديمقراطية الليبرالية فى سياق زيادة الفقر كما هو الحال، على سبيل المثال، فى الهند وجنوب أفريقيا .

كيف يمكن لممارسات حقوق الإنسان النشطة أن تقرأ نصوص "النقص" التقدمى الذى يصل إلى درجة التدمير لسيادة الدولة فى الجنوب ؟ من المؤكد أنه أمر مريح الاعتقاد بأنه، على الرغم من التوحد فى رؤية السلطة والأرباح، فإن الرأسمالية العالمية فى حد ذاتها تتأثر بالأحزاب المتشددة (حيث سعى ماركس Marx أن يخبرنا عن ذلك). وحتى نكون متأكدين، فإن بعض الجدل الدائر حاليا، الذى يضم العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى (على سبيل المثال، فى صراع الموز أو قانون بورتون - هولمز الذى يمنح السلطة للولايات المتحدة لفرض عقوبات تجارية انتقامية على الشركات الأوروبية التى تتجرأ على القيام بأى أعمال تجارية مع كوبا أو لوائح تنظيم الأطعمة المعالجة وراثيا) يوضح بعض ملامح الصراع الرأسمالى العالمى البينى. ومع ذلك فسوف تكون قراءة استثنائية عندما يشار إلى أن قلب الاتحاد الأوروبى ينزف دما على الفقر الذى تعانى منه الدول الكاريبية أو على الشعب الكوبى المبتلى بمأساة حظر التجارة الأمريكية منذ ثلاثة عقود. هذه الحروب التجارية بين الدول الأورو - أمريكية تنبض بحس المنافسة على التجارة الدولية. وعلى الرغم من تلك

---

(٥٤) من المحتمل أن تكون تلك الحالة النموذجية قد تحققت عبر الغزوات المتعددة المستمرة لهاييتى، راجع التحليل النقدى اللاذع فى : . Peter Hallward (2004)

الصرخات العالية التى تحيط بالذعر الأمريكى فى أحكام لوائح النزاع الحالية بمنظمة التجارة الدولية [٥٥]، فإن الاتحاد الأوروبى مثله مثل الولايات المتحدة يحتاج إلى جولة محادثات لمنظمة التجارة العالمية تتماشى مع الألفية الجديدة، التى ستعمل على تحرير العقول الذكية من أجل الرفاهية العالمية للإنسان .

إن تحالف القوى التى تنعش الرؤية العالمية لرأس مال عالمى بلا حدود تسعى نحو إنهاء هذا التفوق الذى لاقى التدابير الخاصة بالدولة القومية. وانطلاقا من وجهة النظر تلك، فإن العولمة تعنى تقليص دور الدولة باعتبارها مخططًا لتنمية الاقتصاد القومى ومالكًا للموارد المجتمعية (ووسائل أخرى للإنتاج) وباعتبارها مشاركًا نشطًا فى إنتاج البضائع والخدمات ومنظمًا نشطًا سباقًا دائما لأنماط سلوك الشركات متعددة الجنسيات. كما أنها تشير أيضا إلى أن هذه الدولة ستكون معززًا متحمسًا للسوق الحرة. كل ذلك يشير إلى نهاية عمليات وحكم الممارسات الموجهة نحو الحقوق وممارسات الحكم التى تعيد التوزيع بعدة طرق تعمل على تحويل تفويض "الإدراك التقدمى" للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للناس إلى خدعة قاسية مستمرة.

٤- إعادة إنتاج الدول الناعمة :

أولى نموذج الإعلان العالمى لحقوق الإنسان مسئوليات حقوق الإنسان إلى الدول. فقد دعا الدول لإنشاء نظام اجتماعى عادل تدريجيا، وفى مجتمع الدول على المستوى المحلى والعالمى، يفى على الأقل باحتياجات الإنسان. وينكر النموذج الجديد أى دور بارز يعمل على تدمير دور الدولة من جديد، حيث إنه يدعو الدولة و(النظام الدولى)

---

(٥٥) تفويض الولايات المتحدة، على سبيل المثل، لفرض عقوبات انتقامية تجارية على الاتحاد الأوروبى بسبب تمسكه بحق الإنسان فى الحفاظ على صحته، وذلك بمنع استيراد اللحوم المعالجة بهرمونات النمو أو أى إعانات خاصة بصناعات الحديد القومية .

لتحرير أكبر قدر ممكن من المساحات من أجل رأس المال أولا باتباع المعايير الثلاثة للعولمة المعاصرة : إلغاء اللوائح، إلغاء التأميم، وعدم الاستثمار. ويعد وضع نهاية لإمكانات التنظيم وإعادة التوزيع القومية هو دافع العولمة الاقتصادية المعاصرة، كما يعلم أى شخص قرأ مسودات الاتفاقيات المتبادلة المتعددة عن الاستثمارات. ومع ذلك، فإن برنامج إعادة الدولة يهدف إلى دور وأعمال قوية للدولة فى نفس الوقت حين تكون المصالح الرأسمالية العالمية معرضة للخطر. وعند هذا الحد، فإن إلغاء اللوائح لا يشير إلى نهاية الدولة القومية، ولكن إلى نهاية الدولة التى تعيد التوزيع[٥٦].

وقد أوضح التاريخ الحديث أن رأس المال متعدد الجنسيات يحتاج إلى دولة ناعمة ودولة قاسية فى نفس الوقت. ففى ذروة عملية التنمية، حدد جونار ميردال Gunnar Myrdal أزمات التنمية فى جنوب أسيا على أن السبب فيها هو "الدول الناعمة" التى تفتقر إلى القوة فى وضع منهج لممارسات السياسة والحكم [٥٧]، لذلك كانت الدول الناعمة تعد كيانات عقيمة غير قادرة على تحقيق أى من أدوار الرفاهة الاجتماعية الرئيسية الخاصة بها، وقد نشأت نعومتها من ملامح البيروقراطية المتقدمة بصورة مبالغ فيها والممارسات الفاسدة للسياسات وتشكيل الدول الذى يتميز بنقص النظام الواضح. إن ممارسات إنقاذ القوانين الفاسدة والمزاجية زادت من هذا النقص فى الثقافة المدنية الذى طالبت من خلاله الفئات المتوسطة الجديدة للمجتمع بالحقوق (وأساءت استخدام تلك) ولكنها لم تعترف بأى مسئوليات اجتماعية. إن طريقة التنمية

---

(٥٦) طالع : . Jane Kelsey (1999-1995) فيما يتعلق بالتحليل التجريبى، يشير ذلك إلى أشكال "أسر الدول" والتأثير عليها وفسادها، طالع : Joel S. Hellman, Geraint Jones, and Daniel Kaufman (2000) .

(٥٧) طالع : . Gunnar Myrdal (1963) ويهتم ميردال بتصوير دول جنوب أسيا على أنها تفتقر للانضباط المؤسسى والاجتماعى، وهو ما جعل المجتمعات والدول معرضة لخطر أزمات التنمية و "ثورة التوقعات الناشئة".

الاقتصادية والاجتماعية المخططة تكمن فى عكس هذه التوجيهات التى سوف تشرع فى النهاية وجود دولة تقدمية .

إن عمليات العولمة المعاصرة، التى تنتعش بسبب الأيديولوجيات المتقدمة بشدة للتنمية وفنائها فى النهاية، تسعى لإعادة إنشاء نسخ جديدة فى عصر ما بعد التنمية للدولة الناعمة. ويتم حاليا إعادة تأسيس الفكرة بعدة طرق مهمة. إن "الدولة التقدمية" على الأقل فى الجنوب ولأجله يتم تصورها حاليا باعتبارها دولة، ليس فى علاقاتها الداخلية مع شعبها، ولكن بعلاقتها مع المجتمع العالمى للمستثمرين الأجانب. إن الدولة التقدمية هى دولة عالمية مستضيفة لرأس المال العالمى. الدولة التقدمية هى دولة تحمى رأس المال العالمى من عدم الاستقرار السياسى وفشل السوق. الدولة التقدمية هى دولة تمثل مسئولية ليست مباشرة لأهلها بالقدر الكافى، ولكنها دولة تقدم نفسها باعتبارها تلميذًا صالحًا للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى. الدولة التقدمية هى دولة، بدلا من أن تعزز رؤى العالم عن النظام العالمى العادل، تتعلم فضيلة دفع الدين فى المواعيد المحددة، وأيضا فإن الدولة التقدمية الآن دولة مطلوب منها جمع مفاهيم الحكم الرشيد، ولكن ليس من تواريخ النضالات ضد الاستعمار والإمبريالية، ولا من حركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية الداخلية، ولكن من انتقال وصفات التحول لفقهاء العولمة المؤسسية العالمية .

إن نشأة "التقدم" هى تلك الخاصة بعالم ما بعد عصر فوكوياما **Fukuyama**، حيث لا يوجد بديل للرأسمالية، وهو ما يبدو واضحا بشكل كبير عالميا بأنماط بالغة التناقض. إن حكم القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هى أمور إلزامية ينبغى على الجنوب العالمى تحقيقها بطرق لم يتم الوصول إليها تاريخيا فى نشأة الديمقراطية الغربية. إن سرعة مرور الأوقات التاريخية المستقبلية بالنسبة لجنوب العالم توضح هذا التوتر الدراماتيكى بين حقوق الإنسان المتعلقة بالتجارة وصديقة السوق وحقوق الإنسان لكل شخص فى نصف الكرة الأرضية الجنوبى كما يلى :

تحولت الحرب ضد الجوع فى إعلان روما للحق فى الغذاء الصادر عام ١٩٩٨ إلى حالة حرة ذات توجه نحو السوق والإدارة الدولية لنظم الأمن الغذائى عبر مجموعة من شركات الطعام متعددة الجنسيات(٥٨).

فى القمة الاجتماعية للأمم المتحدة بإستانبول عام ١٩٩٨، صار النضال ضد التشرد سلسلة من التفويضات التى مكنت لسلسلة كبيرة من الممارسات المنتهكة لحقوق الإنسان ذات الصلة بصناعات البناء والمطورين المدنيين؛

صارت "التنمية المستدامة" سلاحا ذا حدين لحوكمة الشركات وسلوك الدولة بطرق تنتشر خلالها المشروعات العامة الضخمة بما فيها مشروعات الرى الكبرى بحيث تخدم ضرورات البنية التحتية للاستثمار الأجنبى المباشر وتعزيز وحماية ممارسات لحوكمة الشركات تتضمن نشر معلومات مضللة (٥٩).

إن مهمة تعميم حقوق الإنسان المستوحاة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والداعية لجمع مليار دولار بوصفها مقترحًا لمرفق التنمية المستدامة العالمى، يبدو أنها لاقت القبول، حيث إنه تم جمع المال من بعض الشركات متعددة الجنسيات المعروفة بدفاعها عن حقوق الإنسان .

باختصار فإنه من المعتقد أن يتم إحراز التقدم نحو إدراك الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل عن طريق نظام نقدى فى إطار منظومة الأمم المتحدة وبشكل تعاونى يؤكد الدوافع الكبرى لعمل الخير بالشركات متعددة الجنسيات تعزيزا لأهداف الأمم المتحدة. وتمت صياغة هذا الإطار بشكل كامل أخيرا فى خطاب

---

(٥٨) إن التحول من الحق فى الغذاء إلى الإدارة المتكاملة لنظم الأمن الغذائى فى إعلان روما يفتح ميادين للتعاون بين شركات الدول متعددة الجنسيات بعيدا عن النظم الموجهة نحو حقوق الإنسان بشأن العمل الزراعى، طالع : . FIAN (1996)

(٥٩) طالع : . Jed Greer and Kenny Bruno (1996); Andrew Rowell (1996)

الأمين العام للأمم المتحدة فى دافوس، حيث اقترح كوفى عنان أن يكون هناك "اتفاق اجتماعى" بين الرأسمالية والأمم المتحدة. وبينما تم حث الشركات العالمية والمستثمرين الأجانب على العمل مع الأمم المتحدة، لم يكن هناك أى تلميح على الأقل بأن الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان المدرجة فى حوكمة الشركات كانت فى حد ذاتها غير شرعية وأن الشركات يجب أن تكون ملتزمة بنظام صارم لمسئوليات حقوق الإنسان .

غير أن هذا الإطار الذى تم تعزيزه باجتهاد والإعلان عنه فى عدة إعلانات وبرامج عمل لقمم الأمم المتحدة يتلازم بصورة كبيرة وينسجم مع رأس المال الانتقالى وحشوده الأسطورية من الجماعات المعيارية؛ لأنه يفوض لشراكة متفاوتة بين رأس المال العالمى و"الدول النامية". إن تحرر هذه الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى من قيد ولو بسيط من قيود القانون الدولى الدنيا للسلوكيات التى تميل نحو تأييد حقوق الإنسان، جعلها، وهى المعلن عنها مرارا فى قرارات قمم الأمم المتحدة، تمكن وتقوى الشركات متعددة الجنسيات وتفوضها لصنع سياسات دولية وأغراض خاصة بغاياتها. إن إنتاج الدول الناعمة باعتباره بندًا إستراتيجيًا مهمًا من بنود جدول أعمال تلك الشراكة له أولوية خاصة؛ حيث إنه يعمل بمهارة على توظيف لغات التطور الإنسانى والحكم وحقوق الإنسان والرفاهية، والتى تمثل جميعها قانون الطبيعة.

ومثالاً أساسيًا أقتبسه على ذلك، فإن هناك تلك التقارير المستمرة لفاطمة الزهراء كسينتينى، المقرر الخاص لمفوضية حقوق الإنسان، حول الأثر العكسى لإجراءات التحرك غير المشروع بإغراق فضلات سامة وخطرة على حساب الاستمتاع بحقوق الإنسان[٦٠]. ويعد أعظم مصدرى الفضلات فى العالم بالطبع أكثر الدول المتطورة. ويستمر نقل الفضلات للمناطق التى تفتقر إلى القدرة الاقتصادية والسياسية لرفضها [٦١]. وهذا الافتقار ليس متأصلا، ولكن - فى المثال الأخير - السبب فيه هو تشكيلات الاقتصاد العالمى .

---

(٦٠) Commission on Human Rights (1999).

(٦١) Commission on Human Rights (1998) ، طالع الفقرات ٥٤ ، ٥٦ .

إن كل أنواع ممارسات الأعمال تزخر بما يلى : استخدام مستندات مزورة، ورشوة الموظفين، فى دولة المنشأ أو دولة الانتقال أو ... دولة الوجهة النهائية"، ووجود عقود خاصة "بين الشركات الغربية والشركات الأفريقية تدفع الدول بموجبها علاوة صغيرة على الأرض التى يتم فيها دفن المنتجات السامة"(٦٢). هذه الفضيحة الأخيرة أثارت قرارات كارثية من منظمة الوحدة الأفريقية منذ عقد مضى، حيث أعلنت أن دفن أو إغراق المواد السامة يعد "جريمة ضد أفريقيا والأفارقة"(٦٣). إن معدة التقارير الخاصة لم تجد صعوبة فى وضع قائمة لعدد كبير من الانتهاكات التى تتضمنها هذه الممارسات بشكل معروف وإجرامى(٦٤).

إن إعادة إنتاج الدول الناعمة والنظم السياسية أو فائدة رأس المال العالمى، التى تفيد مجموعة قليلة من المجتمعات هى ما تحدد ضرورة العولمة الاقتصادية المعاصرة(٦٥). كما أن معاناة الشعوب الفقيرة ليس لها علاقة بمعايير الحكم للرأسمالية العالمية، التى يجب أن تقيس مدى تميز الريادة الاقتصادية فى المشروعات وفق معايير أخرى تختلف عن تلك التى تقدمها المعيارية اللانهائية لحقوق الإنسان(٦٦). إن هذا السياق الذى وضعت فيه مثل هذه المشروعات يوحى بلحظة تفكير؛ حيث إن الشركات متعددة الجنسيات ربما لا تنفذ أى مشاريع لإغراق السموم بدون دعم نشط مقدم، على

(٦٢). Commission on Human Rights (1998)

(٦٣). Commission on Human Rights•(1998) Para 57

(٦٤) . Commission on Human Rights (1998) Paras 77-107 طالع كـــذلك : Anthony D'Amato and Kristen Engel (1998)

(٦٥) إذا وجدت هذا التعبير استعارى بدرجة كبيرة، يجب أن تتذكر الأطفال الذين يلعبون فى مواقع دفن الفضلات النووية الإشعاعية فى جزر مارشال أو ضحايا مدينة بوبال الذين مازالوا يعانون من الآثار المميتة للتعرض الكارثى لـ ٤٧ طنا من المخلفات العسكرية والصناعية .

(٦٦) Naomi Klein (2001, 2002) مازال نصا مؤثرا .

سبيل المثال، من عمليات المؤسسات المالية الدولية. وقد أدى ذلك إلى أن بعض دول العالم الثالث، التى تتحكم فيها الديون بصورة كبيرة مع انهيار أسعار المواد الخام، لجأت إلى التفكير فى استيراد تلك الفضلات الخطيرة واعتبار ذلك "أمرا جذابا" حيث تكون أخر مستودع لتحسين السيولة[٦٧]. وفى هذا السياق يجوز للمرء أن يتحدث عن عدم وجود ممارسات أعمال سيئة تستطيع أن تنقذها قوانين السلوك العالمية، ولكن بدلا من ذلك توجد نظم حوكمة للشركات والمؤسسات المالية عالمية تؤدى للإبادة الجماعية. وهذه النظم والممارسات للحوكمة العالمية المبيدة للحقوق تظل فى النهاية منتجات للدول "القاسية" التى تجد ذلك مأوى آمنا للفضلات الخطيرة، وما هو أكثر من ذلك، فى "البلاد الناعمة".

إن ممارسات العمل الدولية العنيدة تتطلب أيضا انتشار دول ونظم قاسية ينبغى أن تكون ذات كفاءة فى الأسواق فى إخماد وإضفاء عدم المشروعية على ممارسات المقاومة المعتمدة على حقوق الإنسان أو مساعى اللحاق بالسياسات البديلة. إن معايير وقيم الحكم بالقانون فى حاجة إلى التعزيز من جانب الدولة بالنيابة عن، وبأمر من تشكيلات التكنولوجيا والاقتصاد العالمية. ولهذا الغرض، حين يكون من الضرورى للدولة المضيفة تحرير سلطة الإرهاب ضد شعبها، فيجب أن تكون مخولة، محليا وعالميا، للقيام بذلك. إن هذه الدولة المضيفة (أو الدولة الرهينة) يجب أن تظل نشطة، فى كل الأوقات، بما يكفى لضمان زيادة الأمن للمستثمر العالمى والأجنبى والذى يدين بواجبات بدائية لمساعدة الدولة فى إدارة أو تحسين أى عجز ديمقراطى ناتج [٦٨].

(٦٧). United Nations (1998) at para 57

(٦٨) الانتهاكات الصارخة المستمرة لحقوق الإنسان يتبعها بذلك عدم الإعلان عن المتعرضين للانتهاك من جانب شركة يونيون كاربيد التى تعمل وفق أرقى المعايير التكنولوجية العالمية لإدارة استطلاعات الرأى العام والاستطلاعات السياسية محليا وعالميا منذ انتهاء مرحلة كارثة بوبال .

٥- نموذج جديد لحقوق الإنسان :

تحتاج فكرتى عن النموذج الناشئ (لحقوق الإنسان المتعلقة بالتجارة وصديقة السوق)، رغم أنه ضمنى، إلى مزيد من التوضيح. وتظل من المسائل المهمة قطعا سبل قراءة سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل تلك الحقوق. فالأولى تصر على أن حقوق الإنسان تنتمى إلى البشر كل على حدة بدرجة كبيرة كما تنتمى إلى المحصلات الاقتصادية بنفس القدر، أما الثانية فتشير إلى أن أسبقية أو أولوية الحقوق الإنسانية للبشر على حقوق الإنسان الخاصة بمجموعات رأس المال العلمية التكنولوجية، التى تحمل عواقب تجعل حقوق الإنسان صديقة السوق والمتعلقة بالتجارة أمرا ثانويا لحقوق الإنسان العالمية لبنى البشر .

وربما يذكر باستمرار أن الحقوق الأساسية والحريات التى نشأت عن ميثاق الأمم المتحدة تختص بالأفراد كما تختص بالجماعات. لكن أى نقاش يسعى لاستبعاد الشركات ومؤسسات الأعمال بدعوى حقوق الإنسان يظل معرضا لإدانته أو اتهامه بأنه غير دقيق بدرجة كبيرة حيث يتم قراءته وفهمه بصورة خاطئة فيما يتعلق بمعايير ونماذج حقوق الإنسان. إن الاعتراف بأى هيئة أو تجمع باعتباره أحد حقوق الإنسان الأساسية وفق الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يشير على الأقل إلى أن هذا الحق بالملكية (متضمنا الملكية الفكرية) يمكن ممارسته بشكل فردى كما يمكن مشاركته بشكل جماعى. وعلاوة على ذلك، طالما كانت حقوق الإنسان متاحة ومتوفرة لكل فرد فإن الأشخاص الاعتباريين كالشركات وهيئات الأعمال الأخرى يحرصون بشكل متساو على حماية حقوق الإنسان والترويج لها عبر نظم محددة. كما أن الأفراد والشركات، بموجب معايير القانون الدولية التقليدية والمتعارف عليها لمسئولية الدولة، عليهما بعض الالتزامات لحماية وتعزيز تلك الحقوق. وإذا كان الأمر كذلك، فإن ذلك من شأنه أن يثبت خطأ أى أفكار متعلقة بتحول النماذج .

ومع ذلك، فإن هذه الطريقة لقراءة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان هى فى حد ذاتها طريقة متعلقة بالتجارة وصديقة للسوق إلى حد الإفراط. إن المادة ١٧ التى تمنح "كل فرد" الحق فى الاحتفاظ بالملكية لنفسه أو مجتمعه مع الآخرين لم تحدد ما يمكن اعتباره ملكية، كما لم تحدد الإجراء ضد الحرمان الاستبدادى من الملكية. وبقراءتها عن قرب، سنجد أن المادة ١٧ لم تنص على أى حقوق ملكية فكرية أو صناعية، مكتفية فقط بالتحدث عن حق "حماية المصالح الأخلاقية والمادية الناشئة عن أى إنتاج علمى أو أدبى أو فنى" لمؤلفه (٦٩).

وحتى على افتراض أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يحمى إلى حد ما حقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة والصديقة للأسواق، فإنه يجب أن يكون من الواضح أن حق الملكية كان أحد حقوق الإنسان التى تم النص عليها. وبالتالى، فقد خضع لحدود متأصلة نشأت عن حقوق مثل الحصانة ضد العنصرية على أساس الملكية، من بين حقوق أخرى (المادة ٢)، وملكية البشر المعروفة بالاستعباد أو الخدمية (المادة ٤)، والحق بالعمل وفى وقت الفراغ (المادتان ٢٣ و ٢٤) والحق فى المساواة فى مستوى المعيشة (المادة ٢٥). وعلاوة على ذلك، فإنه يعد أمرا مهما توكيد أنه بينما يمكن تفسيره بصورة أوضح، فإن حق الملكية لا يتمتع بأى تفسيرات خاصة به فى معاهدتى حقوق الإنسان. ولذلك، فإن الفكرة التى تقول بأن نموذج حقوق الإنسان صديقة السوق والمتعلقة بالتجارة هى مجرد كشف لإمكانيات الإعلان العالمى لحقوق الإنسان هو رأى خاطئ بمنتهى الوضوح .

---

(٦٩) طالع النقاش المعقد فى . Rosemary Coonbe (1998) إن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لم يعمل على عولة مفاهيم الرأسمالية البورجوازية ولا الأفكار الماركسية - اللينينية حول الشركات وأشكال حماية حقوق الملكية الفكرية، ولكن ما قام بذلك هو صياغة قانون للملكية يلاقى أو يواجه ويحل دستور الحرمان والاستبدادية لأفعال الدولة. إن تحديد طبيعة ومجال حق الملكية، وما يرتبط به من مفاهيم، الذى ظل عرضة لقوى تقرير المصير الوطنية، يظهر فى أنماط مختلفة من حقوق مبتكرى دستورية الحرب الباردة .

كما أن الجدل القائم بشأن امتلاك الشركات حقوق ملكية ومؤسسية بموجب القانون الدولى التقليدى والعرفى ربما يلقى بعض الدعم من التاريخ المعيارى لمسئولية الدولة عن الإضرار بالأجانب بوجه خاص من خلال المنح لحق التعويض الفورى والفعال والعادل. وبالتالى فإن الأضرار التى تعانى منها الكيانات الخاصة بالشركات يتم تأويلها على أنها تضر بالدولة القومية وتقع واجبات التعويضات إن وجدت على عاتق الدولة المسئولة عن الانتهاك. وحتى إذا كان الأمر كذلك، فإن القانون الذى تم تفعيله عقب ميثاق الأمم المتحدة لم يعد يفرض أى عقوبات على غزو الدول الأعضاء باعتباره نمطًا مبررًا لحماية حقوق الملكية الجماعية للشركات .

وفى النهاية، فإن الاعتراض على عدم إذعان الشركات لأى التزامات خاصة بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولى مازال غير مقنع ؛ فقد حكمت محكمة نورمبرج لجرائم الحرب الدولية بالفعل على شركتين ألمانيتين لمشاركتهما فى إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية .

وتقدم المادة الرابعة من اتفاقية حظر الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨ توضيحا لعقاب الأشخاص الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم "سواء كانوا حكاما مسئولين بموجب الدستور، أم موظفين حكوميين أم أفرادًا خصوصيين". ومن المثير للجدل أن هذا التعريف الشامل يمكن أن يمتد ليشمل الشركات [(٧٠)]. وبالمثل تفرض اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ (المادة ٢ أى.) فى عدة مواقع من الاتفاقية عدة مهام من أجل احترام المرأة والوفاء بحقوقها المعلنة، التى يجب تطبيقها على أى شخص أو مؤسسة أو مشروع. هناك العديد من إعلانات قمم الأمم المتحدة وبرامج أنشطتها ونصوص معاهداتها البيئية وتدابيرها قابلة للقراءة والنقاش. وهى تضع مسئولية بعض حقوق الإنسان على عاتق الشركات العالمية. بالطبع فإن أى من هذه القراءات سيتيح الممارسات فى بناء ثانوى تابع من الأدوات التى تستهدف أشكالا

---

(٧٠) طالع : Anita Ramsastry (2002) والمواد المقتبسة منه .

أخرى فيما يتعلق بالتبادلات بين حقوق الإنسان وقيم التعاون الاجتماعى الدولى (٧١). وهذا يبعد عن مجال العمل الحالى لأسباب تتعلق بالمساحة حيث لن نستطيع الإطالة فى هذا الموضوع أكثر من ذلك .

أما المادتان ٢٨ و ٣٠ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، فهى تتضمن أكثر مبادئ حقوق الإنسان أهمية وبروزا (بالإضافة إلى الدول والأفراد). فالأولى تنص على "أن كل شخص ملزم بنظام دولى واجتماعى يمكن فيه تحقيق كل الحقوق والحريات المدرجة بهذا الإعلان. أما الثانية فتنص، على ما أتذكر، على أنه :

لا يمكن تأويل أى مما يرد فى هذا الإعلان على أنه يتضمن أى دولة أو شخص لتعنى بالمشاركة فى أى نشاط أو أداء أى فعل يهدف إلى تدمير أى من الحقوق والحريات الموضحة هنا .

وتمتد المادة ٣٠ لتشمل كل المستفيدين من حقوق الإنسان من بينهم تكتلات السلطة التكنولوجية والاقتصادية فى شكل مجموعات أعمال أو أشخاص اعتباريين كالشركات، أحد واجباتها التصرف على هذا النحو بعدم الاشتراك فى تدمير الحقوق والحريات المنصوص عليها .

وأنا أدرك تماما أنه يمكن أن يتم تسيير العديد من الإستراتيجيات التأويلية ضد هذه الخاتمة (٧٢). فإحدى هذه الإستراتيجيات غير المشروعة تؤكد الصفة التشجيعية

(٧١) راجع، لمزيد من المعلومات الشيقة حول موقف المقايضة المعقد فى جماعات الضغط الصناعية والمنظمات غير الحكومية التى ترعاها الشركات والمنظمات غير الحكومية البيئية، . Chiara Geprgitti (1999)

(٧٢) يجرم الاتفاق رشوة موظفى أى دولة أجنبية، مع استبعاد القوانين التى تضم رشوة الأحزاب السياسية وزعمائها وكوادرها من ذلك. والسبب فى ذلك واضح. إن تمويل الشركات للحملات الانتخابية حاز على أبعاد نمط التعدل الأول للحقوق فى الولايات المتحدة، أما فى عدة دول أورو-أمريكية فقد ثبت أن من الصعب وضع حدود لذلك كما أنه من الصعب تحديد واجبات الإفصاح. هذا التمويل، المشروع فى وطنه، يمنع من وصفه بالرشوة حين تتم ممارسته خارج البلاد. وفى كل الأحوال، الخروج عن قوانين هذه الممارسات متروك للإمكانات التنظيمية للدول الناعمة.

بصورة كبيرة وغير الإلزامية للإعلان العالمى لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإذا كانت قابلة لاستخلاص الحقوق الرئيسة للهيئات الاقتصادية منها، فيجب أن تظل قابلة بنفس القدر لاستخلاص الالتزامات من نفس النص، خاصة حين تكون مصاغة بشكل واضح وصريح. كما أن فكرة أن الشركات لا تخضع للقوانين الدولية ليست مقنعة فى ضوء التطورات التى ذكرناها بالفعل .

٦- لماذا الحديث عن الحقوق الإنسانية للشركات ؟

لقد لاقيت شخصيا درجة محددة من عدم الراحة بين مجموعة من نشطاء حقوق الإنسان والمحامين فيما يتعلق باعتقاداتهم فيما يخص ما هو خطير وما هو غير ضرورى، والتمادى فى استخدام لغة تنسب حقوق الإنسان للشركات. وهذا الأمر ليس بضرورى، نظرا لأن الاعتقاد الشائع لا يتطلب سوى مرجع أو إشارة لحقوق الشركات الدستورية والقانونية. وربما يكون من الخطير السماح بإمكانية حدوث مثل هذا الانتساب حيث إن هذا الانتقال فى المنطق والخطاب إلى تشكيلات من الرأسمالية والتكنولوجيا لن يسفر سوى عن تعزيز القوى الهائلة لتلك الشركات. وبالتأكيد ربما يمكننا القول بأن دورة نشاط حقوق الإنسان توضح قوة إنكار أى دعوى لحقوق الإنسان عبر تركيزات قوى تكنولوجية واقتصادية .

وفى عالم تحكمه المؤسسات متعددة الجنسيات، فإن هذا النوع من القراءة يمكنه حتى تعزيز سلطة عالم حافل بالفعل بانتهاكات إنسانية فظيعة. كما أن هذا النوع من القراءة بحاجة للتحقيق فيه عبر كل الدراسات الاجتماعية المتاحة وحتى المقارنة لإمكانات حقوق الإنسان. وفى حالة ترسيخ حقوق الإنسان الصديقة للأسواق والمتعلقة بالتجارة فى القانون الدولى المتعارف عليه، فسيكون من الصعب أن نفهم لماذا تسعى الرأسمالية العالمية بدون كلل إلى إثبات حقوقها من خلال نظم معاهدات. إن النموذج الأصلى لذلك هو بالطبع اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبوجه خاص الاتفاقية

الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس). إن هذا النظام الموسع من الحقوق الأساسية منظم بدرجة أكبر فى معاهدة حقوق الطبع والنشر العالمية لعام ١٩٩٦، التى تعمل حاليا على حماية الأعمال أو الإصدارات الرقمية، وبوجه خاص ملكية قواعد البيانات الإلكترونية والجينية (مشروع الجينات البشرية). وعلاوة على ذلك، فإن حقوق الإنسان حاليا يبدو مطالبا بها فى ميدان البحث العلمى والتجارب (الذى أصبح حاليا تكنولوجيا عالية تحظى بكثافة رأسمالية لذلك يتم إدخاله فى الشركات بصورة متزايدة) أحد العناصر الرئيسية لحق الإنسان فى حرية الخطاب والتعبير. كما طالبت الشركات أيضا وحصلت على حق "الخطاب التجارى الحر" وأيضا حق السمعة والشرف، ليس فقط باعتباره ملكية، ولكن أيضا باعتباره مصلحة شخصية .

ومن المثير للدهشة أيضا أن هذه التبريرات التى عرضت بصورة نمطية على نموذج الحقوق الفخم تنتعش فى المنطقيات والمنطقيات الموازية ولغات حقوق الإنسان. وتطالب القوانين المجمعة لرأس المال والتكنولوجيا بهذه الحقوق على أنها نواتج من حقوق الإنسان القائمة بالفعل والمتعلقة بالبشر كونهم جماعات تسعى، بطريقة التعاون الاجتماعى، نحو تحقيق أهدافها وطموحاتها المشتركة. وحين يتم التحقيق معهم بشكل مشدد، يبرر زعماء هذه الحقوق الجديدة تلك الحقوق بطريقة تتعلق بشرعية وقدرة الأسواق الحرة على تأمين مستقبل أفضل لحقوق الإنسان كما يلى ولنأخذ القليل من الأمثلة، فمن المثار أو بالأحرى المثير للجدل بالفعل حاليا أن ....

حقوق الإنسان فى الصحة خدمت بأفضل صورة فى عدة سياقات مختلفة عبر حماية حقوق البحث والتطوير المتعلقة بالصناعات الدوائية والتشخيصية ؛

الحق فى الإنجاب، حق المرأة فى جسدها، صار ممكنا فقط فى عصر تكنولوجى يعتمد على حماية الملكية الصناعية للتكنولوجيا الإنجابية ؛

مجموعة كبيرة وكاملة متنوعة من حقوق وعمليات التنمية المستدامة تعتمد على الإصلاحات التكنولوجية التى تجعل علوم تكنولوجيا الشركات ممكنة عبر تكنولوجيا جديدة تبتكر طرقا للتحلل وأشكالا أخرى من إعادة التدوير ومعالجة الفضلات ؛

المشكلات البيئية المهددة التى تواجه البشرية باعتبارها نوعًا (فناء التنوع البيولوجى، ثقب طبقة الأوزون وتغير المناخ) يمكن للعلوم التكنولوجية التعامل معها بشكل أفضل ؛

الحق فى الغذاء (الذى يعاد تصوره مرة أخرى بواسطة إعلان روما ليصبح الحق فى أنظمة الأمن الغذائى يتم خدمته بصورة جيدة عبر حماية حقوق شركات الصناعة الزراعية ؛

الحق فى المشاركة العامة السياسية (الوارد بالإعلان حول الحق فى التنمية) مؤمن بدرجة كافية بواسطة نمو تكنولوجيا المعلومات بصورة سريعة، الذى صنع أشكالا غير متوقعة من التضامن العالمى للحركات الاجتماعية الجديدة وجعلها ممكنة بكل ما تتمتع به من مرونة .

باختصار، فإن الجدل يدور حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعاصرة المعززة وهو الأمر الذى صار ممكنا فقط حين يتم الاعتراف بشكل كامل بقانون أو نظام الحقوق المتعلق بالرأسمالية العالمية. وتقدم المنافسة فى السوق العالمية خادمًا بشكل مباشر أو غير مباشر لحقوق الإنسان سواء حدث ذلك عبر استثمار أخلاقى أم تجارة مقبولة أم محاسبة من قبل المستهلك أم كما بدأ فى الحدوث أخيرا فيما يتعلق بدور قيادى على مستوى الصناعة بشأن خطر إنتاج أو تصنيع الأغذية المعالجة وراثيا الخطرة بشكل واضح. وتسعى العديد من الجماعات النشطة لحقوق الإنسان بصورة ملحوظة للتأثير فى سياسة التجارة العالمية بالعمل على وقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان فى قطاعات المجتمع المعرضة للخطر (عمالة الأطفال، أو التمييز العنصرى فى الرواتب اعتمادا على الجنس على سبيل المثال). ومع كل ذلك، فإنه حتى نذكر أن الشركات واتحادات الأعمال عليها التزامات نحو حقوق الإنسان، فإن ذلك يعنى فى نفس الوقت أن نذكر أنها جميعا مراقبة لحقوق الإنسان.

وربما لا يمكننا أن نلغى بالكامل من ذاكرة النشطاء المبادئ اللافتة لجنوب أفريقيا التى تطورت باسم ريفيريند ليون سوليفان Reverend Leon Sullivan عضو مجلس إدارة شركة جنرال موتورز. وقد تبنت ـ بأحد التقديرات ـ ٢٠٠ من ٢٦٠ شركة أمريكية تتعامل مع جنوب أفريقيا العنصرية هذه المبادئ. ويجب أن يقال الكثير من ذلك أيضا فيما يتعلق بمبادئ ماكبرايد McBride لأيرلندا الشمالية. وأخيرا، مثل الاتفاق الأوروبى بشأن الرشوة لعام ١٩٩٦ انتصارا لحقوق الشعوب فى الشفافية فى العمل الدولى رغم أن هذا الاتفاق يشوبه بعض الغموض البناء حول السلوك الذى يحرم من حماية القانون (٧٢)، كما أنه يسجل نجاح الضغوط الضمنية الواردة من الصناعة الأمريكية لخلق ميدان لعب متعادل .

وبالطبع فإن الموقف الاختزالى الراديكالى سوف يرفض الاعتراف بهذه المبادرات الصناعية ويعتبر أنها ليست أكثر من سياسة رمزية، واضعا فى الاعتبار أيديولوجية العمل السائدة التى تلخصها القاعدة السلوكية التى تنص على : المسئولية الاجتماعية للعمل هى زيادة الأرباح[٧٣]. ومن المؤكد أن مجتمع متعدد الجنسيات (لا يهم مدى تمزقه بسبب المنافسات الداخلية) يحتفظ بتضامن ـ على نحو لا يدعو للدهشة ـ ضد فرض أى أسس جديدة لحقوق الإنسان على هيكله وعملياته. ويظهر ذلك بوضوح فى الجهود الناجحة حاليا فى استبعاد متعددى الجنسيات من النطاق القضائى لمحكمة الجرائم الجنائية الدولية، ومنذ السبعينيات، مما يعوق كل الجهود المعتمدة على الأمم المتحدة لوضع مدونة سلوك للعابرين للقوميات أو لغير الملتزمين بقوانين وطن واحد. واتخاذ موقف أقل أصولية يعترف بالفشل سيؤكد أن الرأسمالية العالمية هى فى حالة نضال عنيف بفعل سياسة حقوق الإنسان، حيث تكون المهمة هنا هى السعى لتحويل ذلك إلى سياسة من أجل حقوق الإنسان .

---

(٧٣) أيده ميلتون فريدمان Milton Friedman، فى عدد صحيفة نيويورك تايمز، الصادر فى ١٣ سبتمبر ١٩٧٠. لمزيد من التحليل، راجع الفصل التاسع .

٧- طبيعة حقوق الإنسان ومحتواه المتعلقة بالتجارة والصديقة للأسواق :

تطالب الرأسمالية العالمية بصورة متزايدة بنظام جديد للحقوق العالمية بطرق لها آثار تدميرية عميقة على الحقوق الإنسانية لبنى البشر فى كل مكان، كما توضح قراءة نص النسخة المبكرة من مسودة الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، التى رعتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. إن حماية حقوق المستثمرين الأجانب هى بذات الأهمية الكبرى للإطاحة بكل حقوق الإنسان التقليدية، التى تظهر حديثا باعتبارها سياسة "تشويه التجارة" ومعوقاتها التى تحتاج إلى أن يتم التغلب عليها فى سياق جعل مستقبل حقوق الإنسان أكثر أمنا .

وفى عام ١٩٩٥، الذى واكب قمة كوبنهاجن للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، نشرت مسودة الميثاق التالية عن حقوق الإنسان الخاصة بالرأسمالية العالمية [٧٤]:

اعترافا بأن النمو الاقتصادى هو جوهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

وإدراكا لكون السعى وراء الربح، بأى تكلفة أو ثمن، هو جوهر النمو والتطور الاقتصادى؛

وبالإشارة إلى أنه عبر تاريخ البشرية بأكمله، وضعت التجارة أسس الاتصالات متعددة الثقافات أو الحضارات والتبادلات فى إطار التقاليد الشرعية الطبيعية المتعلقة بالداروينية الاجتماعية؛

وتقديرا لكون كل البدائل المتاحة للرأسمالية قد تم تجريتها واعتبرت ملحة للدول والشعوب فى العالم؛

(٧٤) طالع : Upendra Baxi (1995) . تم إعادة نشر هذه العبارة هنا مع بعض التغييرات التحريرية الطفيفة .

فنحن، الآباء المؤسسون للعولمة، نؤكد ونعلن الحقوق الحيادية التالية بشأن الرأسمالية العالمية على أنها أفضل ضمانة لتحقيق نظام عالمى جديد يمتلك كل إمكانات الإدراك التقدمى لكل حقوق الإنسان الإضافية .....

(أ) الحق فى الحصانة ضد أى عروض رمزية أو ما شابه أو ممارسات لسيادة الدولة.

(ب) الحق فى تملق وإفساد الأنظمة الوطنية لمصلحة التنمية البشرية والاجتماعية.

(ج) الحق فى قيادة، كما يتطلب الأمر، السيادات الوطنية لإجبار أو إفساد مجتمعات حقوق الإنسان المشتركة فى أفعال أو ربما أفكار ومعتقدات مخربة بصورة واضحة للعولمة.

(د) الحق فى تحريض كل المهن المتعلمة (بما فيها القانون والطب والإعلام والعلوم والتربية) لممارسة، والإعلان عن، قيم تخدم عمليات العولمة.

(هـ) الحق الجماعى لرأس المال فى استخدام العمليات والقوة الديمقراطية (وعند الضرورة حق تخريبها) بطريقة جماعات المصالح الخاصة لتعزيز عناصر الإنتاج.

(و) الحق فى الحصانة ضد ارتباك الشركات أو عدم التناسق الناشئ عن تعرض مهارات الإدارة بشكل غير جدير، بل ومعاكس، للغات الفاسدة لحقوق الإنسان، التى تكون لها نتائج عكسية.

(ز) الحق فى حرية خلق مخاطر بشرية وبيئية وجينية، بصورة محصنة مستديمة، وخلق نظام لانتهاكات البشرية يتساوى ويكون فعالا مع، تطوير قوى العولمة الإنتاجية بدون أى التزام غير ضرورى للإصلاح أو إعادة الإنشاء أو التأهيل.

(ح) الحق فى المقاومة، علنا وضمنا، لكل تهديدات الرأسمالية العالمية وبوجه خاص حرية تنظيم وإعادة تنظيم وعدم تنظيم الذاكرة العامة المتعلقة بما يسمى بانتهاكات الشركات لحقوق الإنسان باعتبارها أحد الملامح المكملة للحقوق الإنسانية للشركات فى الخصوصية والسمعة الحسنة، إضافة إلى الحق شبه المطلق فى حرية الخطاب التجارى.

(ط) الحق الجمعى لرأس المال، فى إنشاء وتشغيل منظمات دولية وبين ـ حكومية تعد متكافئات أعلى شأنا وظيفيا لحماية الحقوق المشار إليها.

وبهذا الإعلان، فإن هذه الوثيقة الكبرى **Magna Carta** للرأسمالية العالمية ربما تستدعى لحظة بهجة بين الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات متعددة الجنسيات، وحتى بين مجتمعات نشطاء حقوق الإنسان. ولكن بمنح الرضا بحق الإنسان فى الضحك، على الرغم من أنه لم يرد نصا ولكنه رئيسى، يظل رأيى هو أن مسودة هذا الإعلان تعكس العديد من العناصر أو التراكيب للحقوق الجماعية للرأسمالية العالمية الثابتة فى موضعها حاليا. وهذا عرض مجهد يمهد المجال لعمل آخر. وإليكم القليل من التوضيحات التى ستفى بالغرض .

أهتم بما ورد فى (د) و (ز)، مع بعض التفاصيل التى سترد فى القسم رقم ٩ (مادية العولمة). أما الحق الوارد بالفقرة (ب) فله تاريخ طويل من التمزق بطرق سعت فيها الشركات العالمية الأمريكية فى أثناء الحرب الباردة للتخلص من الزعماء الذين يتم انتخابهم بالشكل الصحيح (كما حدث فى شيلى على سبيل المثال)، وقد دعم ذلك النظم الاستبدادية المنتهكة لحقوق الإنسان فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. أما بالنسبة للحقوق الواردة بالعبارة (ط) فهى قيد التنفيذ بالفعل فى العمليات الحالية لخصخصة للأمم المتحدة [٧٥]. وتكوين منظمات قوية تجارية عالمية

(٧٥) لا توجد أى وسيلة أخرى لوصف حالة بعض المبادرات الحالية بشأن حقوق الإنسان الأساسية .

وإقليمية بين ـ حكومية. أما الحقوق الواردة بـ (ج)، فيتم تفسيرها فى السياقات المؤسسة بشكل جيد حاليا للدولة المستضيفة للجنسيات المتعددة، والتى نشأ عنها الاغتيال القضائى لكين سارو ويوا Ken Saro-Wiwa . كما تتواجد أشكال أخرى كثيرة من التواطؤ فى الجرائم القمعية، كما تفعل المنظمات غير الحكومية الصناعية التى تستغل حرية تشكيل الهيئات وحرية التعبير التى عادة ما تنكر للمضطهدين، أو يتم إدراكها عقب نضالات طويلة، غالبا تكون دامية .

إن النشأة الحالية للقضايا الإستراتيجية ضد المشاركة العامة (SLAPPs سلابس) تستحق تأكيدا خاصا فيما يتعلق بالحقوق الواردة بالفقرة (ح). ولن يظل أى قارئ لأعمال جورج دبليو برينج George W. Pring وبنيلوبى كانان Penelope Canan، أول من ابتكر هذا التعبير [(٧٦)]، فى موضع يتيح له مجادلة ما توصلا إليه بشأن الآثار التى تقشعر لها الأبدان لـ "سلابس" أو الأيديولوجية وتشكيلات المصالح المادية التى تمثلها. حيث قالا :

برفع (قضية) "سلابس"، تعبر المصالح الاقتصادية عن عدم تسامحها وسعيها لخنق التعبير وآراء المواطنين، ما ينكر بصورة فعالة المساواة فى المواطنة وهى الأمر الأساسى بالنسبة لصنع القرار السياسى. وكل من قام بالتوقيع والموافقة على "سلابس" يبرر حل الصراعات السياسية بشكل غير سياسى على أساس المصلحة الذاتية الاقتصادية العادلة مجتمعة مع عدم احتمال المشاركة العامة للعقول المدنية. ويعد ذلك جدلا أيديولوجيا للمصالح الاقتصادية بوصفها صاحبة الصوت الأعلى لدى تحديد السياسة العامة .

(٧٦) المسمى "سلابس" : . Getting Sued for Speaking Out (1996) 221

كما أن "سلابس"، وهو نموذج سائد لمساعى متعددة الجنسيات نحو إلغاء حق الخطاب الحر والتعبير للبشر، يعد كذلك منتهكا بصورة مباشرة لقيم المشاركة العامة التى أكدها إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق فى التنمية[٧٧]، وسيكون من الخطأ اعتبار "سلابس" ظاهرة أمريكية خالصة ومميزة. إن عولمة التقنيات القانونية تؤكد حاليا أن نشطاء حقوق الإنسان الجنوبيين يتساوون فى مواجهة إمكاناتها التى تقشعر لها الأبدان.

٨- الصراع بين النماذج :

ربما ينجح النموذج الجديد فقط إذا كان يمكنه أن يزيل إشكالية أصوات المعاناة. ويحدث ذلك بعدة طرق. أحدها هو إصلاح عقلانى، وذلك عبر إنتاج نظريات معرفية فلسفية تعمل على تطبيع الخطر (لا يوجد هروب من المخاطر) وتعمل على تحويل ذلك الخطر إلى أيديولوجية (بعض الأخطار القاسية يتم تبريرها لصالح التقدم والتنمية والأمن)، كما تعمل على جعل التسبيب ذا إشكالية (بطريقة لا يمكن معها تتبع الآثار الكارثية نحو نشاط الشركات العالمية)، وإثارة الأسئلة (القيمة جدا لمتخصصى القانون والاقتصاد فيما يتعلق بكفاءة النظم القانونية للمسئولية)، وحتى التحقيق والبحث فى بعض النشاطات ذات الصلة بالقضاء، (حقوق التعويض أو التسويات التى تتم خارج النطاق القضائى). وليس مدهشا أن تكون بعض أهم الأسئلة فى الحوار حول العولمة تتعلق بكيفية تصور الضحية الذى يمكن أن يتحدث بشكل أساسى عن كيفية تحوله إلى ضحية وما يمكن قوله بحق عما يسبب المعاناة .

كما يطلب النموذج الجديد منا أن نعمل على عزل معتقد الفتشية (التقديس الأعمى) لحقوق الإنسان وأن نقدر أنه فى غياب التطور الاقتصادى لن يكون هناك أى

(٧٧) Upendra Baxi (1998) .

مستقبل لحقوق الإنسان. ويحثنا بعض علماء السلوك على الاعتقاد فى وجود منهجية كمية ينشأ عنها نتائج توضح العلاقة الإيجابية، بالنسبة لهم، بين الاستثمار الأجنبى المباشر والرأسمالية متعددة الجنسيات ومراقبة حقوق الإنسان [٧٨]، وإنه لمن الأسهل مقاومة النظم الديكتاتورية التى تعلق حقوق الإنسان على أساس أولوية التنمية الاقتصادية، مقارنة بالنضال ضد "إنجيل" الترشيد الاقتصادى الذى يشوبه بعض الغموض، ويترافق مع بعض التوكيد لفكرة أن التنمية المتوسطة يمكن الترويج لها بصورة أفضل تحت كنف حكم استبدادى[٧٩].

ينبغى على مجتمعات حقوق الإنسان حاليا أن تعمل فى إطار اللغات والضرورات المتعلقة بالتعقل أو الترشيد الاقتصادى، فلا ينبغى عليها فقط أن تغطى مساحة كبيرة من النظرية السياسية فيما بعد الحداثة، بل كذلك الاقتصادات المؤسسية الجديدة، مع الحفاظ على حوار بشأن المعاناة الإنسانية .

إن نموذج حقوق الإنسان العالمى يسعى بصورة تقدمية نحو إجماع معيارى على تكامل حقوق الإنسان، على الرغم من أنه يتم الإعلان عن ذلك بعبارات مختلفة. إن الكيانات المتعددة لحقوق الإنسان اكتشفت أن أقصى محصلاتها من إعلان الحق فى التطوير والتنمية يصر على أن الفرد هو شخص مراقب للتنمية لا خاضع للمراقبة فى إطارها. ويعكس النموذج الناشئ هذا التوجه، حيث يسعى لأن يجعل ليس فقط الفرد الإنسان، ولكن أيضا الأمم والشعوب بأكملها خاضعة للمراقبة فى إطار التنمية، كما تحدده الرأسمالية العالمية المجسدة فى الترشيد الاقتصادى لشبكات عابرة للدول مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والتى لم تنشأ بصورة ديمقراطية، كما أنها ليست

---

(٧٨) . William H. Mayer (1996) 368-97 ولكن يمكنك أيضا لمزيد من الاكتشافات اللانهائية حول هذا المجال : . Welsey T. Milner (2002) 77-97

(٧٩) . World Bank xiv (1994)طالع كذلك . Catherine Caufeld (1996)

خاضعة لأى دائرة محاسبية باستثناء تلك الخاصة بالمستثمرين. إن وصفاتها المرتبطة بإعادة توجيه الهياكل الاقتصادية والسياسات للمديونية والفقر بمجتمعات العالم الثالث بعيدة كل البعد عن كونها مصممة لتجعل النظام العالمى عادلا، ولا تخدم سوى مصلحة اقتصادات الهيمنة العالمية بكل تعقيداتها وتناقضاتها. إن وصفات الحكم الرشيد يتم مناقشتها فقط فيما يتعلق بالدول والمجتمعات خارج قلب دول الأوروأطلنطى. وحتى مع ذلك، فإنه يتم الإعلان عن الحكم الرشيد فى صورة مجموعة من التدابير تتضمن الإبداع والتحديث المؤسسى الذى يميز ويفيد بالأساس المنتجين والمستهلكين العالميين .

وقد مكن نموذج حقوق الإنسان العالمى من ظهور ونشأة نظام الأمم المتحدة باعتبارها كتلاً من العقائد التى تمثل ساحة أو ميدان أزمات سهل الانكسار، وصار موقعا تاريخيا مميزا للممارسات التعاونية فى إعادة تشكيل العالم من خلال المصطلحات وعلوم النحو، بالإضافة إلى رؤية حقوق الإنسان. إن المعجبين بالعولمة الاقتصادية، والذين يتجهون نحو الأسواق الحرة التى تقدم أفضل أمل لتحرير الإنسانية، يتمسكون حاليا بهذا الميدان. ولكن بقايا الثقافة القديمة لحقوق الإنسان العالمى تظل موجودة كما اتضح أخيرا فى وثيقة الأمم المتحدة، التى تجرأت على الحديث عن أشكال العولمة الفاسدة، وخصوصا تلك التى تتجاهل أى درجة من احترام معايير ونماذج حقوق الإنسان [٨٠]، إن لحظة تأمل فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والاتفاق متعدد الأطراف للاستثمار المقترح يجب أن توضح حقيقة هذا التأكيد. ولكن بالطبع لن تتجاوز أى صيغة من صيغ الأمم المتحدة هذا المدى نظرا لدبلوماسيتها المعروفة فى إعادة اختيار وانتقاء النظام والوقائع الاقتصادية العالمية الناشئة. وقد لخص مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان كل ذلك بإشارته اللاذعة إلى "روح العصر الذى

---

(٨٠) طالع : . Commission on Human Rights (1999)

نحيا فيه" و "وقائع عصرنا"[٨١]، فـ "الروح" هى رؤية حقوق الإنسان، والـ "وقائع" مجهزة ومحددة بالعمليات المتهورة والغافلة للعولمة التى تخلق منطقا قاسيا حول الاستبعاد الاجتماعى ومجتمعات المحن الباقية .

إن الاستيلاء المستمر للقوات الرأسمالية على حقوق الإنسان التى تم الحصول عليها بصعوبة لصالح أغراضهم وميولهم الخاصة لا يعد حدثا فريدا من نوعه. فقبل أن يتم إلغاء العبودية بفترة طويلة وحصول النساء على الاعتراف بحقوقهن فى التنافس والتصويت فى الانتخابات، استولت الشركات على حقوق "الفرد" مدعية وجود حقوق عملية جديرة لنظم الملكية التى تنكر على الإنسان [٨٢]، إن كشف ما أسميه أنا بحقوق الإنسان "الحديثة" هو قصة شبه مطلقة لحق الملكية باعتباره أحد حقوق الإنسان الأساسية، كما هو الحال للروايات الاستعمارية/ الإمبريالية التى بدأت مسارها بشركة شرق الهند البارزة (التى حكمت الهند لمدة قرن) حين تم استهلال سيادة الشركات. وقد كانت السياسة هى التجارة وصارت التجارة سياسة .

لذلك فربما نقول بأن هذا هو الحال الآن. ربما يذكر البعض أيضا أن هذا هو الحال منذ العصور الهادئة لتعبيرات حقوق الإنسان اللافتة للنظر (منذ إعلان السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية وحتى إعلان الحق فى التنمية). ومع إزاحة الغطاء عن بلاغة خطاب حقوق الإنسان، سنجد أساسا للاستمرارية التاريخية، حيث تقبع التوكيدات البطولية لحقوق الإنسان وتظل فى الواقع والأثر العلامة المميزة على المصالح الاقتصادية المنتصرة .

إن نظرية الاستمرارية تلك تستحق هذه اللحظة. إنها تلفت الانتباه إلى حقائق وأعمال بطولية للدبلوماسية العالمية بشأن حقوق الإنسان بطرق تعمل على توسيط

---

(٨١) طالع : Upendra Baxi (1994) .

(٨٢) لتحليل ذلك، راجع : Carl J. Mayer (1990)، غير المعقد .

أو حتى شفاء التوجه الاحتفالى لحقوق الإنسان (سواء الرومانسية أم التصوفية أم الانتصارية أم المتعة الخاصة بحقوق الإنسان). كما أنها توجهنا نحو حقيقة كامنة فى إطار نماذج صياغة حقوق الإنسان التى تنبض بنبضات قلب منتظمة للمصالح التحكمية. كما توجهنا كذلك إلى طريقة تفكير تعيد وضع تأليف أو ابتكار حقوق الإنسان بعيدا عن سياسات الرغبة بين الحكومات إلى نضالات شعبية ضد الانتهاك الإنسانى .

وإذا كان الأمر كذلك، فهل يوجد تحول أو حتى مجرد امتداد لنموذج الرأسمالية الكامنة التى تحرك دائما (كما يعرف قراءة داس كابيتال Das Kapital بالتأكيد) عبر منحنيات البورجوازية ؟ إن هذا السؤال مهم وصعب. وإجابتى القصيرة فى الوقت الحالى هى أنه على الرغم من استيلاء رأس المال على منطق وخطاب حقوق الإنسان لا يعد ظاهرة معاصرة مميزة، فإن ما يدل على عدم الاستمرارية الراديكالى هو نطاق الانعكاس اللازم فى الوقت الحالى .

وعلى سبيل المثال، فإن ممارسات الأعمال العالمية تلغى العديد من المكاسب المعيارية لحركات حقوق الإنسان المعاصرة عبر تقنيات تشتيت هذه الشرور. إن استغلال الطفل والعمالة الكادحة عبر المناطق الاقتصادية الحرة، ومصاحبتها للعنصرية المعتمدة على الجنس أو النوع حتى فى رواتب المعيشة هو العلامة البارزة على العولمة الاقتصادية المعاصرة، كما هو الحال أيضا بالنسبة لأشكال خلق "مجتمع عالمى معرض للخطر" [٨٣]، و"مجتمعات الخطر" التى لا تنتهى [٨٤]، والسيناريوهات المقروءة بوضوح لعدم تحمل المسئولية المنظم، وكذلك "الحصانة المنظمة" للشركات المنتهكة لحقوق الإنسان. وتعد كارثة بوبال ذكرى مريرة لمثل هذه القضايا [٨٥].

---

(٨٣) . Ulrich Beck (1992) راجع أيضا . Dominick Jenkins (2002)

(٨٤) . Deepak Mehta and Roma Challerjee (2001)

(٨٥) طالع : . Upendra Baxi (1990) 1-lxix; Upendra Baxi (2004)

إن ما يميز التحول فى هذا النموذج هو مذهب "تشريع الفروض الاستثنائية على حقوق الإنسان" فى مسار المعاصرة للرأسمالية العالمية. وفى العهد الحديث لحقوق الإنسان، تكون هذه المعاناة فى حد ذاتها معاناة مشروعة. إن المنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان المعاصرة تتحدى، فى كل الأوقات، هذه الحقيقة المقررة الواضحة. ويسعى التحول فى النموذج نحو إلغاء أى مكاسب تاريخية لحركات حقوق الإنسان العالمية بطرق لا يمكن عكسها ظاهريا. كما أنه يسعى لإسكات أصوات المعاناة وعودة مستقبل حقوق الإنسان إلى الوراء .

٩- مادية العولمة :

لا يمكن أن يتم فهم التحول فى النموذج خارج إطار مادية العولمة. بهذا المصطلح، أود أن أشير إلى الطريقة العلمية التكنولوجية للإنتاج، وما يصاحبها من أيديولوجية عضوية" (بالمفهوم الألمانى)، والتى تقدم نفسها أداة تخليصية تحريرية لحقوق الإنسان. ويقدم هذا النموذج نفسه فى أوقات عديدة كاشفة : فى الاستخدام المدنى للطاقة النووية، وفى النمو المذهل لتكنولوجيا المعلومات (العالم الرقمى)، وتطور التكنولوجيا الحيوية الجديدة. كل واحد من هذه العناصر، مفردا ومجتمعة، يهددنا بأن تصبح لغات حقوق الإنسان المعاصرة ضربا من القدم. كل عنصر من هذه العناصر يتم تعزيزه فى إطار حقوق الإنسان ومستقبل البشرية ومفهوم الإنجازات، وتحت كل عنصر من هذه يكمن التعزيز اللانهائى لما يمكن تصوره والتحدث عنه بوصفه صناعات "إستراتيجية" جديدة تكمن قواها التنافسية فى، وتميل نحو، أن تظل فى إطار "أن تكون الكل أو تنهى الكل" بتشكيلات دولة أوروأمريكية معاصرة. كما يأمر كل منها ويرشد نحو الطاقات الإبداعية للجماعات المجتمعية المدنية المقاومة - فى شكل حركات اجتماعية جديدة وغالبا تكون تحت مسمى حقوق الإنسان - لهذه التشكيلات الجديدة لقوى العلوم التكنولوجية. وسوف يكون عبئا على هذا العمل أن أقدم، بأى شكل

مفصل، التحديات التى وضعت أمام نموذج حقوق الإنسان. إن رسم صورة ظلية لها ربما يكون كافيا الآن .

(أ) الطاقة النووية والأسلحة :

يعد تطور الأسلحة النووية والطاقة النووية للاستخدام المدنى أمرا معاصرا لنمو وزيادة حقوق الإنسان المعاصرة، التى ولدت فى سياق الهولوكوست وهيروشيما وناجازاكى. وهى تؤثر فى طبيعة حقوق الإنسان سلما وحربا كما تؤثر فى مسارها ومستقبلها. إن الكفاح ضد انتشار تلك الأسلحة والحركات المناوئة لها، كان من بين أكثر اللحظات تأثيرا فى تضامن البشرية فى العالم الأجمع. وقد أدى ذلك إلى شراكة بين المهن التى بدأت تكافؤا وظيفيا لمقاضاة العمل الاجتماعى أمام المحكمة الدولية حول قضية مشروعية الأسلحة النووية (٨٦)، كما أنها جنت بعض مكاسب حقوق الإنسان، لكن سيكون من الصعب، فى إطار إنجازاتها، الحصول على حق العيش فى سلام أو حق العيش فى نظام عالمى بلا طاقة نووية .

ومن أكثر الآثار عمقا فى ثقافات حقوق الإنسان الناشئة لتكنولوجيا الأسلحة النووية هو بناء دولة أمنة تعمل على تحويل نفسها بسهولة إلى نظام (كما يصفه إى. بى. تومبسون E.P. Thompson (٨٧)، إن ثقافة وعبارة السرية الرسمية احتكرت المعلومات فى يد قليل من الناس، وأسست لرقابة هيكلية تساعد بدورها على تعزيز جنون العظمة والدعاية. كما امتد ذراع الدولة نحو مصانع الطاقة النووية المدنية سواء

---

(٨٦) طالع، على سبيل المثال: Burns H. Weston, Richard A. Falk, Hailey Charlesworth (1997) 1306-19

(٨٧) E.P. Thompson (1989) 149-80 .

التى كانت مملوكة لها أم لا. ومنذ البداية قامت الصناعات الدفاعية على جعل عملية الأبحاث العلمية والتطوير التكنولوجية سرية وشرعت الانتهاك المريع لحقوق الإنسان : التجارب على البشر [٨٨]، وتعرض فئة العمال، خصوصا، لمستويات غير مسموح بها من الإشعاعات فى المجالات العلمية والتقنية والخدمية، بالإضافة إلى التصدير الجبرى والجماعى للفضلات النووية وعدة أنظمة تضر بالصحة والبيئة بسبب مواقع اختبار المواد النووية داخل أو خارج حدود الدولة، وتطوير ثقافة سياسية للعنصرية البيئية التى صادرت أراضى وحقوق السكان الأصليين. إن تلك الدولة السرية (شبكات من المؤسسات الدفاعية والصناعات والعلماء والتكنولوجيين المدنيين ومجموعة من السياسيين المنتقين بعناية) هى علامة على الإنكار الكامل لأى حقوق إنسانية. كما تصر الدعاية - التى زادت كثافتها عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر /أيلول - على أن الدول السرية تظل أفضل ضمان لتحقيق الأمن القومى والعالمى الذى ربما يكون حديث الحقوق فى إطاره ذا معنى. وبأحد المعانى، كان تطوير صناعات التكنولوجيا الحيوية، كما لاحظنا لاحقا، من أجل إنتاج بعض هذه الملامح.

إن الاستخدامات المدنية للطاقة النووية أعيد ترتيبها بكل جد واجتهاد باعتبارها بديلاً آمنًا، أو حتى بصورة نسبية باعتبارها صديقًا للبيئة (مقارنة بالتنقيب عن الفحم والانتهاكات ذات الصلة لحق الإنسان فى الصحة). وقد أخرست الصناعات النووية، فى كل مكان وبكل الوسائل، جميع القضايات المتعلقة بالأمن فى العمل، وحوداث المفاعلات والتخلص من المواد السمية والفضلات النووية طويلة الأمد فى التأثير وتفكيك المصانع النووية المدنية التى لا تعمل بأى تكنولوجيا آمنة معروفة. والمروجون للصناعات النووية، على الأقل بالكونجرس الأمريكى، تم تغطيتهم بتشريع دستورى بمسئولية الشركات عن دفع مبلغ

---

(٨٨) المادة المطبوعة عن هذا الموضوع كبيرة. وأرجو هنا التركيز على Richard Pier Claude (2002), Jay Katz (1997), Paul McNeil (1998), Kelvin M. King (1998), British Medical Association (2001)، ومقالة الصور اللاذعة Carole Gallagher (1993) .

قيمته ٥٦٠ مليون دولار، مع الدعوة لمسئولية الحكومة الفيدرالية، التى كانت وكالاتها التنظيمية أسيرة بالفعل للصناعات الإستراتيجية .

وبذلك تم تحديد مسار حقوق الإنسان عبر أنماط التعاون فى الصناعات الدولية ، التى عملت على تطبيع تحليل المخاطر إلى حد إدارة المخاطر ذات التوجه نحو الصناعات، بدلا من إدراة تحليل وإدارة المخاطر ذات التوجه نحو حقوق الإنسان. ولذلك تم تقييد الحركات الاجتماعية والحركات المؤيدة لحقوق الإنسان منذ البداية بمنطق قيد الدولة ـ المجتمع. ونظرا لوقوف تلك الحركات الاجتماعية ومن بينها الحركات المؤيدة لحقوق الإنسان فى وجه الدولة، فقد تعرضت لتقليل فى الشأن لتصبح بعدها الأبحاث العلمية التكنولوجية فى مواجهة القرارات المحلية، والتخلص من الفضلات النووية وقرارات الخيار العام بالتفكيك (كما حدث فى قرار الموقع المؤقت الفضلات النووية الخطيرة بنيفادا). وهذا الموطن المعروف عالميا، على الرغم من أهميته، فإنه لا يستطيع الوقوف أمام قدرة قيد الصناعة والدولة المرتبطة بالصناعة النووية المدنية فى جميع أنحاء العالم .

وترشدنا هذه الصناعات نحو لغات خاصة بتحليل وإدارة المخاطر التى يجب أن تتيح لها لغات حقوق الإنسان إجابة فعالة. إذا تعرض العمال فى المجال الخدمى والعلمى إلى المخاطر الإشعاعية، فبالطبع يقال إنها ستكون أخطارا ضئيلة ليست ذات قيمة مميزة عن تلك التى تحدث فى الاستخدام التقليدى للطاقة. وحين تفشل التكنولوجيا الآمنة نوويا، التى تكون على أحدث طراز يكون السبب بذلك هو إدارة الدول بدون كفاءة (كما حدث فى تشيرنوبل). وقطعا لدى التكنوقراطيين النوويين إجابات حول أمن المفاعلات أفضل من قادة الرأى العام ذوى الأصوات العالية وغير الخبراء فى هذا المجال والجاهلين علميا هم وحركاتهم. وفى أى الأحوال، أليس من الصحيح أن حوادث الطرق وتعاطى العقاقير والأضرار المتعلقة بالتدخين والمصائب الرياضية التى تحدث فجأة وما شابه ذلك من انتشار الأمراض والأوبئة يؤدى إلى موت الإنسان ؟ إن ما يتغاضى عنه الأباطرة النوويون هو نظام الأخطار الذى يؤدى

إلى طفرات جينية، والذى تتضمنه تلك الصناعة. لكن إذن، من فى الدولة، حتى بعد ما حدث بهيروشيما وناجازاكى، يمكنه تحديد المخاطر الصحية والبيئية الممكنة، علما بأن آخر قرارات المحكمة الدولية نص على استحالة وجود أى أخطار من الأسلحة النووية [٨٩]؟ ولا يوجد أى شىء إضافى يمكن قوله عن تعمد غموض حركات حقوق الإنسان. ألا ينبغى علينا بدلا من ذلك ألا نقبل باللامبالاة التى يظهرها جيمس شلايسنجر James Schlesinger، رئيس لجنة الطاقة الذرية، الذى أشار لانفجار تحت الأرض لأجهزة نووية فى منطقة أميتشيتكا بألاسكا، قائلا "لقد كان متعة لأولادى وزوجتى، فقد سعدوا لاضطرارهم الخروج من المنزل لبعض الوقت[٩٠]؟".

ولكن بالطبع فإن حقوق الإنسان فى مجتمع محلى مصاب ومبتلى فى بيئته المتغيرة راديكاليا معرضة لخطر شديد، كما بين تشيرنوبل بقسوته المرعبة. إن اختبار الأسلحة النووية له نفس التأثير العكسى، كما اتضح من الإصابات التى أصابت شعب بوخاران وراجستان. وقد سمع رئيس وزراء الهند يقول فى الواقع إن بعض المواطنين عليهم أن يتحملوا بدافع الوطنية عبء الفخر الهندى بالحصول على قدرة وقوة الأسلحة النووية. إن لغات الشرف القومى والفخر تجعل موضوع حقوق الصحة والعيش بكرامة للشعوب ضروبا من الوهم والخيال، بل وتتأثر تلك الحقوق عكسيا. وتصور القومية النووية اللحاق بالأمن الإنسانى الجماعى باعتباره غاية فى حد ذاته على حساب تلك الانتهاكات المستمرة والضخمة لحق الإنسان فى أن يكون ويظل إنسانا.

وقد تم تفكيك الأسلحة النووية فيما بعد الحرب الباردة (بكمية تقدر بنحو ١٣,٢٢٣ سلاحا ورأسا نووية فى الولايات المتحدة بين عالمى ١٩٨٢ - ١٩٩٢ بمعدل

---

(٨٩) طالع : . Burns Weston, Richard Falk, and Hilary Charlesworth (1997), 1306-19

(٩٠) . James Ridgeway and Jeffrey St. Claire (1998; emphasis added) 100

١٣٠٠ سلاح فى العام) [٩١]، وما يقدر بـ ١٠,٠٠٠ رأس نووية كان ينبغى تفكيكها فى التسعينيات. ولكننا لا نمتلك أى معلومات من الجانب الروسى. إن عمر الفضلات الملوثة قدر بنحو ٧٠٠ مليون عام لليورانيوم -٢٣٥، و ٢٤,٠٠٠ عام للبلوتينيوم -٢٣٩ [٩٢]، وستة ملايين عام للبلوتينيوم -٢٤٠. وهناك مشكلات شبيهة، على الرغم من أنها على نطاق أصغر، فيما يتعلق بمصانع الطاقة النووية القديمة [٩٣].

هذه الروايات الموجزة إلى حد ما، على الرغم من كونها تصدر بعض الأحكام، فإن الغرض منها هو نقل الفكرة بأن الصناعات النووية تشكل مجالا سائدا وباقيا لمادية العولمة. فهى قوة إنتاجية تعمل على تعليق النظام الأخلاقى، كما ينتج عنها عدة هياكل ضخمة من بينها ظهور النظام العسكرى الدولى الجديد [٩٤]. إن حالة وتكون تلك المادية فى حالة حرب مع منطق وخطاب إعلانات وحركات حقوق الإنسان المعاصرة [٩٥].

كما أن سياقاتها المميزة فى السيطرة والإخضاع تعزز الثقافات المدينة والنظم القانونية ونظم المعتقدات التى من بينها الأيديولوجيات العدائية، بصورة غير قابلة للإصلاح، للثقافات العالمية لحقوق الإنسان. وبينما تعد الحركات الحالية الداعية للحد من الأسلحة النووية أو الحظر التام لاختبارها منفتحة على قراءة لحقوق الإنسان إلا

(٩١) US Office of Technology Assessment (1993a, 1993b)

(٩٢) US Office of Technology Assessment (1993a, 1993b) 68

(٩٣) US Office of Technology Assessment (1993a) 101-47.

(٩٤) طالع : Anthony Giddens (1990) 63-78, 183، الذى يصور "العولمة" مزيجًا من أربعة نظم، ويعرف علم رسم الخرائط الخاص بالظروف البشرية : نظام الدولة القومية، تقسيمات دولية للعمل، اقتصاد رأسمالى عالمى، ونظام عسكرى عالمى .

(٩٥) النفقات الزائدة عن الحد وميزانيات الدفاع غير المعقولة كانت دائما سببا فى تراجع "الإدراك التقدمى" للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

أنها عرضة لإملاءات الإكراه الإستراتيجى الداخلى فى سيناريوهات ما بعد الحرب الباردة التى مازالت داخل هذا النمط من الإنتاج. وبهذا المعنى، نجد أن مستقبل حقوق الإنسان مازال متشظيا ومتأزما كما كان فى العقود الخمسة الماضية .

(ب) الرقمنة:

مع اندماجها ودخولها عالم الصناعات التكنولوجية الدفاعية، صار ظهور تكنولوجيا المعلومات تحولا حتميا يسم العوْلمة المعاصرة. ويتحول العالم المعاصر بعدة طرق من خلال ثورة الرقائق المصغرة والدوائر التكاملية. أولا، هذا التحول ساعد على تمكين أنماط الاندماج بين الزمان والمكان، وهو أحد الملامح المميزة للعولمة المعاصرة [٩٦]، ثانيا، يعمل على جعل التقدم فى علوم الوراثة والصناعات الإستراتيجية للتكنولوجيا الحيوية أمرا واقعا. ويعتمد التقدم فى تكنولوجيا الحامض النووى بشكل كامل على التقنيات الثورية للذكاء الاصطناعى. ثالثا، يعمل على تعزيز أساسيات الاحتكار السرى لدولة ما فيما يخص أسلحة الدمار الشامل. رابعا، يتيح هذا التطور قوة دافعة لنشأة عالمية لحقوق الإنسان المتعلقة بالتجارة والصديقة للأسواق. خامسا، يعمل على قيادة حركة نحو إعادة تعريف الفقر. فلم يعد الفقر يعرف بأنه الحرمان المادى، ولكن صار يتعلق بعدم القدرة للوصول للمعلومات. ومن ثم، نسمع كثيرا عن المناطق "الميتة" أو "البرية" للفقر المدنى حيث يتعلق بالفقر فى التعرف بالشبكات الإلكترونية لا بحق الحصول على الغذاء أو المسكن أو الصحة [٩٧]. والجنوب الجديد فقير من ناحية المعرفة بالشبكات الإلكترونية، بينما الشمال الجديد غنى فى هذه الناحية، وهو ما يسمى الآن بـ :"التقسيم الرقمى". سادسا، نحن نشهد نشأة

(٩٦) Ronald Robertson (1992) at 8-33; David Harvey (1996) 207-328 .

(٩٧) Scott Lash and John Urry (1994) 145-71 .

مجتمع الشبكات التى صارت فيه الممارسات السياسية تتم بصورة متزايدة من خلال وسيط المكان والزمان لوسائل الإعلام التى تم خصخصتها، والتى من خلالها كذلك صارت المعاناة الاجتماعية والإنسانية بصورة كبيرة سلعة يمكن استبدالها لدرجة بدت فيها أنها مفتقرة إلى صوت أو مستقبل خارج الباقة الإعلامية للشركات. سابعا، سهلت نشأة تكنولوجيا المعلومات المخصخصة واسعة الانتشار لوظائف الحكم (فى إدارات وثقافة وبحث الرفاهة والصحة والتعقيم) والبنوك والتمويلات والأعمال والصناعة والنقل والاتصالات. ثامنا، صار لعلم وصناعة الإنسان الآلى آثار متعددة على مفاهيم العمل وأوقات الفراغ وأنماط دونية العمالة المنهجية[٩٨]. تاسعا، هذه النشأة أدت إلى عدم تناسق المناهج القديمة واللوائح عبر القوانين والسياسة والإدارة، كما يظهر الجدل الحالى بشأن خضوع مايكر وسوفت للقرارات الأمريكية غير الموثوق فيها وكذلك بشأن تنظيم تدفقات العنف والفحشاء على الإنترنت. وفى النهاية (محاولا ألا أصيبكم بالإجهاد)، فإن رقمنة العالم تتيح فضاء زمانيا ومكانيا للتضامن المتزايد والكبير بين الحركات الاجتماعية الجديدة التى تعزز - كما تهلك - ثقافات حقوق الإنسان المعاصرة [٩٩]. ويبدو أن هذه الأيام الهادئة للحركات العديدة ستستبدل بأعمال أدائية على الإنترنت .

هذه الملامح العشرة مع تعقيدها وتناقضها تعقد مهام قراءة مستقبل حقوق الإنسان. الأمر الواضح الوحيد هو أن سياقات السيطرة العالمية على تكنولوجيا الشبكات الإلكترونية، ومدى استعبادها للبشر، صارت تعزز عدم التساوى بين الشمال والجنوب، إلا إذا ساعدت حركات حقوق الإنسان على تطور مستقبل جديد للعمال على الإنترنت. ومن الواضح أيضا أن وسائل التضامن الفورى عن طريق تبادل البريد الإلكترونى على الرغم من أنها تساعد على الإيقاف (كما يظهر تعديل الاتفاق متعدد

---

(٩٨). Gorz (1982)

(٩٩) طالع : . Castells (1997) 68-109

الأطراف بشأن الاستثمار)، فإنها تحمل معها كذلك خطر جعل الكثير من الحركات المحلية غير ملائمة لصنع أى حقوق إنسانية مستقبلية. إن رقمنة حركات الاحتجاج، كما أوضح كاستلز Castells تعزز بلا شك وبصورة كبيرة قوة العمل الاجتماعى الجماعى. لكن إلى أى مدى زمنى تتحمل هذه القوة أن تكون شكلا وهميا يظل سؤالا بدون إجابة. وعلى النقيض، يتواجد دليل على القوة المتزايدة والحركة لبعض الحركات المناوئة لحقوق الإنسان، التى نجحت فى تسمية قيم وأسس حقوق الإنسان المعاصرة بمورد ومقعد الشر الراديكالى .

(ج) التكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجى) :

إذا كان الاستخدام المدنى والعسكرى للطاقة النووية سائدا فى العقود المبكرة من النصف الثانى من القرن العشرين، فإن العقود اللاحقة تميزت بالانطلاقات الواسعة فى مجال علم الوراثة. إن التقدم فى هندسة الحمض النووى صار واسع النطاق بدرجة ملحوظة ويتعلق تقريبا بكل مجال من مجالات الحياة البشرية. كما أن التقدم فى تكنولوجيا المعلومات الشبكية كان سببا فى ظهور مجموعة متنوعة من التكنولوجيا الحيوية وبشر بظهور أشكال جديدة من النانوتكنولوجى الناشئ. وقد أدى ذلك أيضا إلى تشكيل الصناعات الإستراتيجية القائمة على العلوم التقنية [١٠٠]، التى تستاء من، وغالبا ترفض، لوائح الدولة والقوانين الدولية وينشأ عنها أشكال جديدة من السياسات التكنولوجية [١٠١]، وتكون هذه الأمور معا مادية عولمة متعلقة بالجينات والوراثة (نادرا ما تلاحظ فى سرديات النظريات الاجتماعية عن العولمة) بما يساهم فى تشكيل شركة

---

(١٠٠) Donna Haraway (1997) .

(١٠١) Dan L. Burk and Barbara A. Boczar (1994); US Congress. Office of Techology Assessment (1988) 78-9; Calestous Juma (1989) .

"النظام العالمى الجديد" (١٠٢)، والتكنولوجيات الحيوية، متحدة فى سعيها نحو علوم الحياة الاختزالية - حيث تعتبر "الحياة" مجرد معلومات قابلة للتشفير عبر العلوم التكنولوجية والتلاعب وتقنيات مختلفة من المحاكاة والاستنساخ - تقع فى عدة مجالات يعد كل منها بالأفضل للإنسان. كما أن التكنولوجيا الحيوية الزراعية المعززة بالصناعات الزراعية تعد الجميع بالحصول على الغذاء، والتكنولوجيا الحيوية الدوائية تعد الجميع بالصحة والتكنولوجيا الحيوية الصناعية تعد الجميع بالنمو والتطور المستدام فى المشروعات الوراثية للإنسان والعالم، وهذا من بين عدة مجالات أخرى، تعد بإمكانات جديدة فى المجالات العلاجية واستنساخ البشر. إن الاعتقاد بأن البيوتكنولوجيا تتيح مشاهد وصورا غير مسبوقة للتقدم البشرى ليس مجرد ضجيج إعلامى، بل إن الممارسين لهذه التكنولوجيا يحيون بها فى كل أنحاء العالم .

إنه مقال عن الإيمان بهذا المجتمع. ومهما قالت حركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية حول التكلفة الاجتماعية والبشرية بسبب هذه العمليات المتعلقة بالأبحاث الوراثية والتجارب والتطبيقات، إلا أن المكسب الإجمالى للبشرية كبير للغاية بحيث يجعل أى نقد اجتماعى غير مثمر وعقيم (١٠٣).

إن نمط بناء سرديات التقدم له فائدة قليلة بالنسبة للنموذج القديم لحقوق الإنسان الذى يعتمد على مفاهيم تجعلها العلوم التكنولوجية للشركات الآن أمرا عفا عليه الزمن. وتبدو الأفكار الأصولية التى يعتمد عليها هذا النموذج حاليا غير مقنعة وليست ذات معنى إلى الحد الذى يمكن أن يقال عنها إنها تعتمد على فكرة الحصانة من الانتهاك التى تشكل "الإنسانية" المميزة و "الكرامة" التى يجب أن تزين هذا "الإنسان". وتفكك العلوم التكنولوجية مفهوم الكينونة الإنسانية بشكل مختلف تماما

(١٠٢). Haraway (1997) at 151-72

(١٠٣). Martha Nussbaum and Cass R. Sunstein (1998)

حيث إن التكنولوجيا العالية المتقدمة ومواقع الأبحاث والابتكارات المستنزفة لرأس المال تعتبر الكينونة الإنسانية معلومات وراثية جاهزة وقابلة للاستغلال. وصار الإنسان بالفعل إنسانا إلكترونيا (بحسب التصور الفريد لدونا هاراوى (Dona Haraway)[١٠٤]، فالأفكار التى تعتمد على كرامة الجسد، على سبيل المثال،ذات معنى ناقص؛ لأن الجسم أصبح حاليا صناعة كبيرة[١٠٥] إن المعلومات الوراثية فى الأنسجة الجسدية والأطراف والسوائل بالجسم بل والفضلات والحامض النووى للشعوب والسكان الأصليين الذين فى طريقهم للاختفاء[١٠٦]، صاروا جميعا تراث الشركات العام للبشرية. هل يجوز لنا الحديث عن الكرامة الإنسانية خارج اعتبارات إدارة أو تنظيم عملية الحرث فى أرباح عالية لصناعات إستراتيجية بيوتكنولوجية بمليارات الدولارات ؟

لا شك أنه، بطريقة ما، يجب أن تظل العلوم التقنية خاضعة للمحاسبة. ولكن هذه المحاسبة يجب أن تعزى إلى مجموعات نظيرة من المراجعة التكنوقراطية لا عموم الناس الذين ينسب إليهم العلم المسبق بالعلوم، وفى نفس الوقت يمثلون عملاء أقوياء للعديد من منتجات سانتا كلوز المتعلقة بهدايا الصحة البيوتكنولوجية: الوعد بشفاء الأمراض الوراثية المخيفة، الاستزراع للأعضاء، العلاجات التى تعمل على استمرارية الحياة، الأدوات الرائعة التشخيصية للتحليلات المناعية، والتعزيزات الوراثية والأطعمة والمشروبات المعالجة وراثيا ذات الصلاحية الأطول عمرا والأسواق المستقبلية لأعضاء الجسم من خلال الاستنساخ البشرى .

---

(١٠٤). Donna Haraway (1991); Justin Burley (ed.) (1999)

(١٠٥). E. Richard Gold (1996); Dorothy Nelkin and Lorri B. Andrews (1998) 22

(١٠٦). Dorothy Nelkin and Lorri B. Andrews (1998) 17

وفى انقلاب عظيم، ستصير المجتمعات العالمية للعلوم التكنولوجية، وليس الممثلون المنتخبون للشعب بصورة جديرة، هى الوصية على السياسة العامة والآفاق الإنسانية المستقبلية. إن فئة "الشعب"، بأى درجة، تعد فئة مشكوك فى أمرها فى الكثير من نظريات الديمقراطية غير الاشتراكية التى تستبدل فيها المحاسبة بفئة المستهلكين ذوى الحاجة. وتشتق شرعيتهم من الاستجابة لمطالب واحتياجات ورغبات هذه الشعوب. لذلك يجب أن يكون القانون والسياسة والإدارة فى علاقة وكالة مع إمكانية التنظيم الذاتى بين الجماعات النظيرة للعلوم التقنية، التى تفهم بشكل أفضل الحاجة إلى ضبط النفس بشأن وجهتها التالية وإلى أى مدى يمكن أن تتمادى. كما أن هذه الجماعات لا تمثل مجتمعا احتكاريا، كما أن الأكاديميات المنشقة داخل أنماط الإنتاج المعرفية للمجموعات النظيرة ستضمن عدم الوقوع فى الخطأ وعدم الإسراف فى التطوير والتنمية العلمية التكنولوجية. فى مثل هذا الموقف، لا تعمل أى من السلطات التشريعية ولا الإشراف القضائى على تجهيز أفضل نماذج التنظيم العام[١٠٧]، بالتأكيد فإن الأسئلة المتضمنة العلوم الانتقالية، والتى بقيت دون حسم علمى[١٠٨]، يجب أن تترك لمن يعرفون ماهية العلوم التكنولوجية وليس لأى من الدخلاء الذين فى أفضل الأحوال لا يستطيعون سوى ممارسة "علوم تافهة"[١٠٩].

إن إلغاء اللوائح أو تفكيكها يعد نمطا تعريفيا للثقافة الوراثية التى تقع على عاتقنا الآن. ومن أسيلومار Asilomar وحتى الجدل الحالى بشأن استنساخ الإنسان، تؤسس الروايات التقدمية حول التكنولوجيا الحيوية وتعيد إنشاء نفس السيناريو

---

(١٠٧) See, Susanne Wright (1984); Kenneth Foster and Peter Huber (1999); Peter Huber (1993)

(١٠٨) Alvin M. Weinberg (1972) 209-22. John Paterson (2003) .

(١٠٩) Kenneth R. Foster and Peter W. Huber (1999); Peter W. Huber (1993) .

الخاص بتنظيم الذات : استدعاء الاهتمام بالعلوم التكنولوجية بشأن التطورات الجديدة، وإعلان عن تأجيل القيام بالإجراءات اللازمة المفروضة ذاتيا على بعض أنواع البحث، وتشجيع التساؤلات المدبرة بصورة جيدة عن العلوم الكبيرة، ونشر نظم التكنولوجيا العالية، وتنظيم الذات غير الشفاف، والسماح بالسيطرة الاندفاعية عبر بعض المصالح الخاصة للميدان العام، مما يزيل البناءات العامة للمخاطر والفوضى والضرر. وبذلك يتغلب الجمهور العالمى العام الجديد للعلوم التكنولوجية على الميدان (فى نص هابرماس Habermas – من وجهة النظر هذه) الذى ينشأ عن تمثيلات "السلطة التواصلية" (وأمالها) فى تشكيل الإرادة المنطقى وصنع الرأى العام متطلبًا أساسيًا لإنتاج "القانون التشريعى" فى مجتمعات ما بعد الحداثة .

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن هذا التشكيل الجديد ينعش نفسه بفعل بعض عناصر نموذج حقوق الإنسان القديم من خلال تحويله بشروط مونسانتو – دوبونت – شل لحقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة والصديقة للأسواق. ويعد التحول فى الواقع نوعا من الطفرات الجينية ! إن الحق فى إجراء البحث العلمى يقدم إلينا أمرًا ملازمًا فى نموذج الخطاب الحر، كما هو الحال بالنسبة للحق فى التجربة، غالبا بدون موافقة. أما الحق فى الخصوصية، من خلال تجسيده أو تقمصه للحق فى الدعاية[(١١٠)]، وباعتباره حقًا تنافسيًا لمعرفة كيفية العمل وأسرار التجارة، سيصير حقا ذا أولوية. وستصير كل حقوق الإنسان متعلقة بالاستثمار والتجارة، ما يمكن مجمعات الصناعة العسكرية فى دول الشمال من تعزيز عدم المساواة فى "شركة النظام العالمى الجديد". إن الطبيعة وذات مفهوم الاستدامة الذاتية البيئية العميقة لحركات البيئة وحقوق الإنسان يتحولان حاليا لمواد خام تصلح بضائع تجارية للشركات .

---

(١١٠) . Gold (1996) 86-106 طالع أيضا الملحوظة رقم ٨٨ .

(د) موقف الحركات :

تتواجد حركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية بهذا الشكل فى النموذج الجديد. وقد بدأت العمل فى إطارها بعدة طرق معقدة، ربما يكون أكثرها تعقيدا المعارضة، كما سيتضح حين يتم الحصول على تاريخ النتائج المدهشة لتحالف المنظمات غير الحكومية فى سعيها لإجهاض النص الأول من مسودة الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، وإنتاج إطار أكثر استدامة للمشاركة فى الحوار مع المجتمع المدنى. وأنا أصف هذا النمط بأنه معقد لأن التعارض مع ذلك الاتفاق لم يكن، فى رأيى الشخصى، يعتمد بشكل كبير على حشد التجمعات كما كان الحال بالنسبة لسودة مقترحات دانكل بشأن الجات أو منظمة التجارة العالمية، بل كان الموضوع عبارة عن حوار بين أكاديميين راديكاليين وشبكات عابرة للحدود القومية مؤيدة لحقوق الإنسان، كلاهما محجوب بفعل الشبكات الإلكترونية. إن شروط الحوار تم وضعها بواسطة من رأوا بعدم وجود صعوبة فى كتابة ملامح السيادة والحكم للمستثمرين الأجانب على أوراق. لقد حان الوقت لنكون واضحين بالنيابة عن الرأسمالية العالمية المعتادة على أسر النظم واللوائح فى عدة ميادين مختلفة. وقد وجهت الخبرة والحكمة إلى المكاسب الكلية لوجود خصم سيتم التعارك معه فى النطاق المختار إستراتيجيا. إلى أى مدى إذن يمكن أن يكون الخطاب المعارض راديكاليا ؟ ربما لن يذكر ذلك الحوار أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر، كما أنه لن يؤيد أى أنظمة حكم أخرى للتأميم والرأسمالية الدولية المالية، كما ربما لن يتحدى أيضا فكرة الرأسمال العالمى المجسدة فى عدة أنماط. وربما تصر تلك الأنماط فعليا على ارتداد الانتقاص الشديد لمعيارية حقوق الإنسان المعاصرة. إن التشفير العالمى لذلك الانتقاص صار يمكن مقاومته حاليا بنجاح. وفى نفس الوقت فإن تلك الانتقاصات تعد أمرا واقعا. إن قوة الحملات الحالية ضد الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار بالطبع تحتاج إلى إعادة مسار لدرجة الانتصار، وهو مصدر قيم للغاية لأخلاقيات التجمعات التى تسعى لدحر تيار التواريخ المستقبلية. وينبغى على المرء أن يتساءل، ما الذى يبقى؟

وعند هذا التساؤل، هناك إجابة رئيسة يجب ذكرها، وهى أن ما يتبقى هو أكثر من روح الستينيات، التى تمثل موقعا لإنعاش الرومانسية فى عصر ما بعد الرومانسية، أى العولمة ؛ إنها عملية حوار قوة فى كل أماكن الاختفاء العالمية. وعلى الرغم من أن ذلك فى حد ذاته إنعاش مهم(١١١)، فإن ما يهم هنا هو الطريقة التى يتم بها فك غموض الموضوعات التقنية وفى بعض الأوقات السرية للتجارة العالمية وتقديمها باعتبارها قضايا لحقوق الإنسان. وتشير الحملة ضد اتفاق الاستثمار، لنأمل ذلك، إلى بداية عملية شراكة بين المنظمات غير الحكومية النشطة والخبراء المحترفين فى سياق التوكيدات الاستثنائية للحقوق من خلال الرأسمالية العالمية. وفى نفس الوقت، فإن النموذج الجديد يقابل حركات حقوق الإنسان لتكون متوجهة نحو العمليات بدرجة أكبر لا نحو النتائج. إن حقوق الإنسان فى عصر القوى العالمية الجديدة للإنتاج يمكن أن تكون ذات مستقبل فقط إلى الحد الذى تبدأ فيه تلك الأكاديميات المنشقة فى التحاور على منصة مشتركة من خلال نشطاء مناوئين للعولمة بطرق تحترم نزاهة كل شكل : لا يتحول النشطاء لأكاديميين أو الأكاديميون لنشطاء .

ورغم فجاجة هذا الطرح للتفريق، فإن أى طريقة جديرة لمقاومة العولمة تتطلب ذلك. إن الأكاديميين المنشقين بحاجة للنظر إليهم باعتبارهم أكاديميين من جانب أقرانهم فى المجموعات الأخرى، وإلا سيفقدون دعمهم وشرعيتهم، ومع ذلك

(١١١) ربما يكون من الحقيقى أن نقول إن المهم ليس هو الإنجازات الفعلية الفورية لحركات حقوق الإنسان والاجتماعية، بل وعود سياسات الشعوب التى يحملونها معهم عبر الزمن. على الأقل أحتاج الآن أن أكرر عن قرب أن المهمة الآن هى أن نحاول جعل الذاكرة الجمعية للانتهاكات للإنسان وحقوقه أكثر مثالية وتحملا بأساليب تطارد على نحو ما مرتكبى الجرائم ومن يتبعهم. وإذا كان، كما تقول ميلان كونديرا Milan Kundera، نضال الإنسان (رجالا ونساء) على السلطة هو نضال الذاكرة ضد النسيان، فإن نضال الذاكرة موجه ضد سياسات النسيان المنظمة. وعلى عكس القول بأن الذاكرة العامة قاصرة، فإنه يتم عن عمد جعلها قاصرة بفعل تلك السياسات .

سيفقدون أيضا الوصول للموارد اللازمة لتنمية الخبرة العكسية المفيدة للنشاط الاجتماعي. وتظل جماعات النشطاء بالمثل حذرة من المتخصصين الذين يسيرون داخل وخارج ردهات القوة. وكلاهما يمكن أن يطالب بالمعرفة ذات الصلة والتبصر الذى ربما لا يكون لدى الآخرين على الإطلاق. ولا يوجد أى فرد من الأكاديميين المنشقين يمكنه الادعاء أو المطالبة باكتساب الخبرات العضوية التى تنشأ فى النضالات اليومية ضد أنماط وأشكال الوجود ونظم المقاومة والكفاح ضدها، ولا يمكن لأى ناشط أن يدعى الوصول الكامل للخبرة والمعرفة العلمية التكنولوجية المهمة فعليا لنضال الشعوب. لذلك فإن الشراكة بين المهن التى تم تعلمها ونشطاء حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية تظل حيوية فيما يتعلق بالحفاظ على معايير ونماذج وقيم حقوق الإنسان، وهو ما نعلمه الآن ونسانده. أما تحقيق تلك الشراكة فعليا فيجب أن يكون مشروطا فيما يتعلق بالأصول الاجتماعية والعالمية ومواقعها وكذلك فيما يتعلق بكشف مادية العولمة. وفى نفس الوقت، حين لا يكون الأمر انعكاسيا بصورة كبيرة فإن هذه الأفعال ومهمة الشراكة بين المفكرين العضويين وواسعى المعرفة يمكن أن تزيد - بشكل لا إرادى - قيم وغايات نموذج حقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة والصديقة للأسواق .

إن مديرى ووكلاء العولمة الاقتصادية المعاصرة دائما يطوفون خلسة فى دعواتهم العقلانية العليا للشراكة فى المجتمع المدنى العالمى حيث يتبعون تحت ما يشبه القناع اهتماماتهم الإستراتيجية الكلية. إن معدل استهلاك حقوق الشعوب للمفكرين العضويين وواسعى المعرفة عبر منظومة الأمم المتحدة والوكالات العالمية والقومية والعابرة للقوميات والإقليمية والمؤسسات المالية العالمية هو معدل عال بالفعل. إن الاعتقاد بأن العمل داخل تلك المحيطات - من داخل بطن الوحش، كما كان يستخدم التعبير عن حقوق الحيوان بشكل غير ودى - يظل حتميا لخدمة مستقبل حقوق الإنسان، ويبدو أنه متواجد بمنحنى نمو عال. هل يمكننا أن نعتبر ذلك لحظة خطر أم فرصة ؟ هل يشير كل ذلك إلى "براعة رأس المال" أم إلى كفاح أخلاقى ضده، حتى فى

عصر ما بعد الماركسية [١١٢]؟ كم عدد الأنظمة العاملة ضد نفسها الذى تعرض لخطر النزاهة الكلية لما سماه كارل ماركس Karl Marx فى لحظة سعادة القوى الكامنة "الفكر العام"؟ هل هذا الفكر حاليا يحتمل أن يفقد إمكانية تحوله العالمية عبر "غرقه فى دائرة العمل لما كان ينتمى إلى أفعال سياسية"؟ كيف يجوز لهذه العملية "من تسييس العمل"، حيث صار التفكير نفسه "المصدر الرئيسى لإنتاج الثروة"، أن يتم عكسها [١١٣]؟

إن العبارة التى تهيمن على ممارسات المقاومة لحقوق الإنسان الصديقة للسوق والمرتبطة بالبيئة هى "خلق فضاء". ولكن مكان هذا الفضاء ينشأ عبر أنماط عدة لخيال النشطاء. وتحويل الأفكار إلى أفعال اجتماعية، ربما يمكن تحديده بصورة كبيرة وبشكل مسبق عبر مساحة العولمة المعاصرة. وهذه العمليات تخلق أماكن لحقوق الإنسان فى فضاء العولمة [١١٤]، هل نمط حقوق الإنسان المعاصر فى مقاومة العولمة ملائم تاريخيا لاسترداد الحركة من السوق ؟ أوضح ذلك فى الفصل التالى عبر بعض الميول المعيارية الأخيرة التى ربما تكون ملائمة تاريخية وربما لا .

---

(١١٢) حين قام بعضنا بقيادة حملة ضد مرفق التنمية المستدامة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بمقابلة (فى مايو ١٩٩٩) رئيسها، افتتح رئيسها اللقاء برواية عن نفسه باعتباره أحد نشطاء البيئة الذين يواجهون الحاجة للاستجابة إلى شركات متعددة الجنسيات تصر على أساليب الشراكة فى التنمية الأساسية الموجهة نحو حقوق الإنسان. وقد سألنا عما إذا كان من الممكن أن نرشده إلى أى طريقة. وكان اهتمامه بالشعوب الفقيرة والدول الفقيرة حقيقيا، لكن بقدر اهتمامه بالمضى قدما فى مستقبل المرفق الذى يرأسه. وذلك لا يتحقق إلا بمشروعية الحوار مع المجتمع المدنى العالمى. غير أن هذا الحوار يتطلب متابعة مشتركة للأهداف. كيف يمكن تأسيس ذلك بدون المصطلح المذكور ؟

(١١٣) طالع : . Paulo Virno (2004)

(١١٤) . David Harvey (1996)

الفصل التاسع

أساسيات السوق
أخلاقيات الأعمال على مذبح حقوق الإنسان

١- المعايير المقترحة لمسئوليات حقوق الإنسان للشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى:

أسعى فى هذا الفصل إلى استكشاف مجموعة محددة من الممارسات المناوئة لنموذج حقوق الإنسان المرتبط بالتجارة والصديق للسوق، الذى يؤكد بشكل تام نموذج الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحوكمة الشركات والسلوك المهنى. إن أكثر ما هو جدير بالملاحظة فى هذا الشأن الحقيقة التى مفادها أن التعبير عن هذا التأكيد يجرى فى ظل نظام الأمم المتحدة الذى يعضد، من ناحية أخرى، وبصورة معاصرة ودائمة، نموذج حقوق الإنسان فى مجال التجارة والصديق للسوق .

١

بالطبع، يقدم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وخاصة اللجنة الفرعية للارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها، المواضع المهمة للنقد والتجديد. ويستند نجاح اللجنة الفرعية إلى التفاعل القائم على الحوار مع مجتمع المنظمات غير الحكومية. وعادة ما ينبثق خبراؤها الاستشاريون (مهما أطلق عليهم) من داخل هذه المجتمعات أو على أقل القليل، يظلون على حساسية غير عادية للنقد النشط للعولمة الاقتصادية

المعاصرة [1] إننى أركز هنا على قواعد ومسئوليات الشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى فيما يخص حقوق الإنسان، التى صاغتها مجموعة عمل ضمت خمسة من الخبراء المستقلين. ويمثل اعتماد هذه القواعد وشرح اللجنة الفرعية للارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها (يوم ١٢ من أغسطس ٢٠٠٣) الخطوة الأولى فى رحلة طويلة ومحفوفة بالمخاطر باتجاه تبنيها بصورة نهائية[2] وتظل هذه القواعد، التى تم تحويلها الآن للجنة حقوق الإنسان متاحة أمام أى اعتبارات إضافية من داخل وخارج نظام الأمم المتحدة. ومن المقرر دراسة الشرح والردود التى يتم تلقيها منتصف عام ٢٠٠٥. فى هذه الأثناء، تكون مجموعة العمل التابعة للجنة الفرعية للارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها مخولة بجمع المعلومات من كل المصادر ذات الصلة بشأن تنفيذ العمليات، وكذلك الابتكار فيما يخص هذه العمليات، فى حال لزم الأمر .

واستغرق إعداد القواعد، والشرح الملحق بها[3] وقتا قصيرا، مقارنة بالمحاولات المتكررة التى أفرزت مدونة الأمم المتحدة للسلوك المهنى المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات، التى لم يكتب لها الحياة منذ حينها. والأكثر جدارة بالملاحظة هو ما تتميز

---

(١) طالع "Globalization and its Impact on the Full Enjoyment of Human Rights", UN Doc. E/CN. 4/Sub. 2/2000/13. .

(٢) Sub-Commission of the Promotion of Human Rights .
Norms of the Responsibilities of Transnational Corporations and Other Business Enterprises with regard to Human Rights, UN Doc. E/CN, 4/Sub. 2/2003/12/Rev. 2(2003)

يتم الإشارة إليها لاحقا على أنها "القواعد". أما بخصوص الشرح على هذه القواعد، فطالع : E/CN, 4/Sub. 2/2003/38/Rev. 2, 26 August 2003

والوثيقة الأخيرة تشير إلى "فقرات" أكثر منها "مقالات" وأنا هنا أصف النصوص بأنها مقالات. وبالإضافة إلى ذلك، تستمد كافة الاستشهادات بشأن القواعد من الوثيقة الأخيرة المذكورة أعلاه .

(٣) من أجل خلفية تحليلية، طالع : David Weissbrodt and Muria Kruger (2003) . وطالع أيضا : Peter Muchlinski (1995) 592-7 . وطالع: Muchlinski (2008) .

به هذه المدونة من جرأة لم تتأثر بالإخفاق فى مرات سابقة. وتقدم ٢٣ مقالة، ثم جمعها معا، ترسانة من الالتزامات المحددة والعامة تصور الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات الأعمال الأخرى شبكات من حكومة الشركات والسلوك المهنى. كما حلت أيديولوجيات التنظيم والتنفيذ محل تلك الطوعية. وعلاوة على ذلك، نشأت تلك القواعد عبر التفاعل التشاورى مع المصالح المتضررة، وبينها الأعمال والصناعة ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. ليس هناك ثمة شك فى أن هذه القواعد تأخذ تحرك المواطنين على المستوى العالمى مأخذ الجد. ويقوى هذا النمط التفاعلى إنتاج القواعد، ويعزز من مشروعيتها، كما يعرضها للخطر. فإذا كانت مجتمعات حقوق الإنسان والنشاط الاجتماعى بدأت بالفعل فى نشر هذه القواعد بوصفها حلية قوية[٤] من أجل حقوق الإنسان، ربما بزغ أيضا تصور بمقاومة عالمية للشركات[٥].

إذن ليس هناك مفر من الجدل، وكذلك الحلول الوسط مستقبلا. ومما يجعل هذه القواعد والشرح الملحق بها ذا قيمة ثمينة هو الغياب التام والمعلن للتسامح فى الأشكال الصارخة من سلوكيات وممارسات العمل المهنى التى تتجاوز حقوق الإنسان. ولطالما تفرز بصورة متكررة انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد تكون متابعة الجهود بعزم، باتجاه مستقبل ذى توجه حقوقى للعولمة والتنمية البشرية، السبيل الوحيد ذا الصلة

---

(٤) فى مؤتمر نوتنجهام السنوى للطلاب (مارس ٢٠٠٤) الذى قدمت فيه هذا الموضوع للمرة الأولى، ذكر دانيال أجوليرى (Daniel Agulree زميل من المركز الأيرلندى لحقوق الإنسان، فى جالواى) مثالا طيبا على هذا الاتجاه : ألا وهو تم تسمية شركة أيرلندية وفضحها وفقا للقواعد، وذلك لمساهمتها فى أعمال السور الفاصل الذى تقيمه إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية .

(٥) بدأ اتحاد الصناعات فى بريطانيا بالفعل مسارات الرثاء على التأثير الضار لقواعد الأمم المتحدة على الدول النامية. طالع، على سبيل المثال : The Guardian (8 March 2004, CNI Statement in the Guardian, 4 March 2004 and the Amnesty International Response (in the letters to the editor column) in the Financial Times. 9 March 2004 .

للمضى قدما. ويستكشف هذا الفصل خمس مسائل ذات صلة. الأولى، التناص (تداخل النصوص) المكثف للقواعد والشرح. الثانية، المفهوم "الشبكى" للسلوك المهنى والتجارى. الثالثة، طرق تصنيف مجالات الالتزامات المحددة والعامة. الرابعة، إستراتيجيات التنفيذ. الخامسة، وذات الصلة، بعض مخاوف النظرية الأخلاقية التى تأبى أن تتلاشى إلى حد ما، التى قد لا يمكن تجاهلها أكثر منذ ذلك، إننى لا أستكشف هنا السجلات التاريخية المؤرشفة لمجموعة العمل والأشكال المنطقية السابقة فيما يخص المسئولية الاجتماعية لمجال الأعمال التاريخية .

٢- التداخل النصى (التناص) المكثف للمعايير :

إن أشكال وصياغات عمليات إصدار "القانون الناعم" لا تتوقف أبدا وتتبعها ترتيبات ضخمة من المرجعية الذاتية. فكل "قانون ناعم" يزدهر وينجح استنادا إلى مراجع متعددة، وذات أكثر من صيغة، لقائمة المسائل، حتى المنطوق الأولى للنصوص. يمكن تسمية هذه العملية "وحشية معيارية" ذاتية التوليد، أو استهلاك ملحوظ للافتراس الذاتى. وفى الحالتين، يعقد هذا من ممارسات قراءة النصوص المنطوقة. وعلى أى حال تظل العديد من إعلانات "القانون الناعم" جديرة بالحصول على جائزة تيرنر للفن المعاصر T urner Prize on Contemporary Art بفضل ما تتسم به من براعة فنية .

وبالطبع، لن يقف أى نص متعلق بحقوق الإنسان وحيدا فى عزلة، فكل نص يستمد قوته المعيارية (القياسية) عبر تأكيد النصوص الأولية فى إطار الإنتاج الزائد من الإشارات المتعلقة بقواعد حقوق الإنسان. من المفهوم، أن كل النصوص اللاحقة الخاصة بحقوق الإنسان تشير إلى مواد ثقافية أولية لا تحصى من القانون الدولى "القوى" و"الناعم". ويثير هذا التناقص تساؤلات حول الأدوات اللفظية المتعلقة بسلامة حقوق الإنسان. فى أى مرحلة يمكن أن يبدأ مثل هذا المزيج يهدد بانبثاق "مرجع بلا

مضمون"[٦] (لنطلق على هذا سؤال الوضوح). هل هناك طرق لتحديد بدايات لمرجع ذى معنى للنصوص الأولية ؟ (لنطلق على هذا سؤال المثالية).

ويفرض سؤال المثالية، للوهلة الأولى، سؤالا تشريعيا مرتبطا بالصياغة. هل يتعين على أى تلاوة تمهيدية لأى أداة "شديدة" أو "ناعمة" أن تكون شاملة، بقدر الإمكان وممكنة إنسانيا، كما هو الحال مع المعايير، أم يجب أن تكون بها خصاصة، لتشير فقط إلى النصوص التأسيسية أو الجوهر، أو النصوص الأساسية التى تتطور على أساسها المستويات العالمية، وقواعد القانون الدولى ؟

كيف يمكن التوصل لهذا التحديد ؟ ربما نذكر هنا، أن القائمين على صياغة حقوق الإنسان، على النقيض من نظرائهم على المستوى الوطنى، يستمتعون بموقع عرضى (طارئ)، وعادة بعمل محدد، فى إطار الشبكة المؤسسية لنظام الأمم المتحدة، التى لا تتوقف عن الاتساع. فالخبراء المستقلون والمقررون الخاصون، أو حتى جماعات الخبراء يظلون ضيوفا يقومون بعمل فنى داخل النظام، حيث يعملون مع أمانات (سكرتاريات) متناثرة، وعادة هم مجموعة قليلة يقظة (حذرة) من المسئولين. ويحاذر القائمون على صياغة حقوق الإنسان، وهم فى الغالب من الأكاديمين، أو كما يحدث الآن ينتمون للحركات الحقوقية والاجتماعية، من الوقوع فى الخطأ ويتحاشون المخاطر، كما يستشهدون بأى سرد متاح أو خبر سار، خشية أن يتأثر من له حق الولاية أو من بيده مقاليد الأمور، سواء كان ذلك هيئة أم مسئول من داخل النظام، بصورة عكسية على مستقبل القواعد التى يقترحونها .

وبذلك يعكس التداخل النصى المكثف للمعايير "مضمارا" لا نهائيا من المعارك داخل نظام الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبط مشكلة الشرعية الداخلية (داخل الأمم المتحدة)، سؤال المثالية، بالمشروعية داخل المجتمعات التى تتحمل مسئولية حقوق

(٦) وصف (1964) Julius Stone هذا على أنه البند البارز فى الأدوات القضائية لتفسير القانون العام .

الإنسان فى نهاية المطاف. فإذا أضعف اللجوء بصورة ضئيلة للنصوص الأولية من أداة حقوق الإنسان الفورية (سواء كان مشروعا، أم تم اعتماده بالفعل)، فإن اللجوء إليها كثيرا يجعل منها هزيمة ذاتية. ويوجد معيار المثالية فى البدايات غير المحددة من هذا "الضئيل" للغاية، و "الكثير" للغاية. إنه يثير التساؤلات حول نزاهة الأداة؛ لأن الأصل الأولى للقانون "الناعم" و "القوى" يرجع بصورة إضافية إلى عمليات داخلية مماثلة فى إنتاج القواعد. ورغم ذلك، تستلزم الأدوات المختلفة كافة المرسلين والعناوين والمتلقين (٧). للقواعد، وفى الوقت الذى يتطرقون فيه للهدف السامى حول الارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها، يتحدثون بصورة مختلفة، وبألسنة عدة، ولهجات مختلفة لحقوق الإنسان (٨). يثير هذا قضية ثانية، ألا وهى الجلاء (الوضوح). فكلما كثرت المرجعيات الخاصة للمزيج من القوانين "الناعمة" و "القوية"، كلما عظمت الأزمات الخاصة بالوضوح والفهم. ليس كل شخص خارج الدوائر المعنية لصناع القواعد ذاتية الاختيار(٩). ولسوء الحظ، ولا حتى داخل هذه الدوائر، يعلم كل كلمة فى كل نص،

(٧) فى رأيى الشخصى، التحليل الذى قام به Johan Galtung (1994) حاسم، وإضافة إلى ذلك، يشير كل هذا إلى الاختلافات بين مجمل العمل والأسلوب والنص فى أدوات حقوق الإنسان. طالع المناقشة، بصفة عامة فى . Baxi (2003)

(٨) بهذا أقصد الإشارة إلى المفردات الخاصة بالقواعد والمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. كل أداة مهمة تطور مجالاتها السيموطيقية وإلى حد ما لغتها المتخصصة. وبذلك يفرق القانون الدولى للحقوق بين اللغات الخاصة بالتنفيذ فى نظم الالتزامات الفورية، و "التنفيذ التقدمى". الأخير هو لهجة تستلزم استعارات مجازية متنوعة لاحترام وحماية والارتقاء بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفى مثال آخر، تتبنى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، عبر التعليق العام والالتزامات الخاصة بالإبلاغ، "العنف" فى ثنايا معنى التمييز ضد المرأة. لن أتتبع هذه المسألة هنا، ولكنى أؤكد هنا أن المهمة المتعلقة بالتحليل اللغوى/ التواصلى والسيموطيقى للهجات حقوق الإنسان تظل أمرا ملحا وعاجلا .

(٩) لا تزال هناك لكتابة تاريخ كيف يختار نظام الأمم المتحدة خبراء لصياغة المعايير، ولكن عندما يكتب هذا التاريخ، فسيكشف بصورة تامة نوعا ما الفرص والظروف، فى إطار مظاهر هيمنة شبكية مبعثرة، التى تحدد النظام الذى يحدث فقط "فئة" معينة من الفاعلين/ التضاد/ والأرقام الخاصة بهذه المهمة. وعادة ما تقتصر حساسيتهم للمعاناة، كما يذكرنا Douzinas (2002) بعنف، على المعاناة التى يتسبب فيها تناول نوع سيئ من الخمور .

وبذلك يتم الاستشهاد بالسياق المرافق واللجوء إليه. وما من شيء من شأنه أن يقود إلى مستقبل حقوق الإنسان أقل من فحص تام للواقع فيما يتعلق بالوضوح للمرسلين والعناوين والمتلقين .

بحساب تقريبى، وحيث إن نص القواعد يشير ببساطة إلى ٥٦ أداة (١٠). على الأقل، يكون التداخل النصى الكثيف فى حاجة لتفكير عميق من أجل الفهم. فى الحقيقة، العملية تقريبية، ويجب أن تظل هكذا بسبب الغموض المتضمن فى اللعبة، والحرب، فى خمس فئات على الأقل : التزامات قائمة على معاهدة وعادة "قوية"، والعناصر المكونة لـ "القانون الناعم" داخل هياكل "القانون القوى"، وبادئ ذى بدء المنطوقات "الناعمة" التى تحول نفسها فى نظم من القانون "القوى"، و"منطوقات القانون القوى" التى تلين فى نهاية المطاف، ومنطوقات "القانون الناعم" التى "تلين" بشكل متنوع لتبديد التنبؤات بتحولها إلى "قوية" مستقبلا. ولن أسهب، بسبب المساحة، أو أعطى أمثلة لهذه المميزات، ولكن ليس هناك تلميذ فى مجال التوصل إلى قواعد حقوقية يمكن أن يبقى بريئا تماما من نماذج التهجين المعيارى هذه، ومجددا يقدم شكلا وضوحا من هذه القواعد.

ويظل هذا الشكل المميز من التداخل النصى مثيرا للقلق؛ لأنه يميل إلى إنتاج أشكال مستمرة من "أمية" حقوق الإنسان، لخبراء حقوق الإنسان، وكذلك لغير المتخصصين من العامة. وليست فقط دوائر حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية، بإجراء عادل، التى تقول بعدم إلمامها بكل أدوات ما يطلق عليه

(١٠) يتضمن هذا ١٨ معاهدة، و ١١ من الأدوات والخطوط الإرشادية متعددة الأطراف فى ظل الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والرعاة الدوليين الآخرين ذوى الصلة، وثلاث مبادرات من جماعات خاصة بالصناعة أو السلع الأساسية، وست مبادرات من اتحادات أو (مبادرات) تجارية، و١٢ قانونا لشركات طبقتها ذاتيا، وخمسة خطوط استرشادية نموذجية لمنظمات غير حكومية. بالطبع، كل واحدة من هذه، تشمل مجموعة متنوعة لا حصر لها من عناصر ممارسات التعبير المعقدة والمتناقضة. وبحكم الضرورة، يتوجب على هنا أن أدعو إلى مشاركتكم النقدية خلال التلاوة التمهيدية المرجعية الشاملة للقواعد.

"قواعد المعرفة الشبكية" [11]. فى حالات عدة، تقنن المراجع الهائلة لمصادر سابقة الإعلان عن قواعد جديدة. وفى نفس الوقت، تعقد من الفهم وتولد أشكالا جديدة من الأمية الحقوقية، خاصة الشكل الأكثر سوءا وهو "أمية المتعلمين".

ويدعو الاقتصاد السياسى حول الإفراط فى المرجعية الذاتية للتوصل لحقوق إنسان معاصرة [12]، إلى التفكير بعناية. (تم شرح هذه الجوانب فى الفصلين الرابع والسابع).

٣- المفهوم الشبكى لحوكمة الشركات وقواعد السلوك المهنى:

يتم دراسة حوكمة الشركات والسلوك المهنى حتى الآن عبر المسئولية القانونية لكيانات الأعمال، وليس من حيث مسئوليات حقوق الإنسان. وتحقق هذه المعايير نتيجتين : أولا، تخضع كل كيانات الأعمال للنظم الانضباطية الخاصة بـ "حقوق الإنسان" و "حقوق الإنسان الدولية" التى توصف بأنها ضمنا تتكون من ...

الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، كما توردها الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان International Bill on Human Rights والمعاهدات الحقوقية الأخرى، وأيضا الحق فى التنمية، والحقوق التى يعترف بها القانون الإنسانى الدولى، والقانون الدولى للاجئين، وقانون

---

(١١) بالصدفة، ورغم ثورة الإنترنت، ليست كل المعلومات المخزنة (الأرشيف) متاحة. على سبيل المثال، حاول العثور على مشروع قانون الأمم المتحدة للشركات متعددة الجنسيات للعام ١٩٩٤. الحصول على هذا يتطلب أشكالا شاقة من الوصول إلى كتابات ما قبل ثورة الإنترنت، والذى يعد حاليا، للأسف، من الماضى الأكاديمى السحيق ! وهو يعنى الكثير للثورة العالمية "لمجتمع المعلومات" بشأن المعارف حول حقوق الإنسان.

(١٢) طالع: Muchilinsky (1995) 57-89; International Council for Human Rigths (2002) 45-64; Baxi (2000)

العمل الدولى، والأدوات الأخرى ذات الصلة التى يتبناها نظام الأمم المتحدة (المادة ١٢٣، مع تشديد إضافى).

ثانيا، تشمل "المشروعات التجارية"، التى تعرفها بصفة عامة المادة ٢١ من المعايير :

أى كيان أعمال، بغض النظر عن المجال الدولى أو المحلى لأنشطته، يشمل شركة متعددة الجنسيات ومقاولا من الباطن، وموردا، وترخيصا، وموزعا أو شراكة مؤسسية أو أى شكل قانونى آخر مستخدم لإقامة كيان الأعمال، وطبيعة تملك هذا الكيان.

هذه المعايير "سيفترض تطبيقها باعتبارها قضية ممارسة فى موقفين :حيث "يكون لمشروع الأعمال أى علاقة بشركة متعددة الجنسيات" أو حيث "يكون تأثير الأنشطة محليا تماما"(١٣).

هذا تعبير استثنائى. تمثل القواعد الأبجدية والقواعد النحوية ومخزون الأخلاقيات المهنية الخاصة بالخريطة الجينية (جينوم) مشروع حقوق الإنسان. ولا يمكن هنا إمكانية وجود جينات غير مرغوب فيها . فكل أنوا ع كيانات الأعمال تجذب كل القواعد الخاصة بكل مستويات حقوق الإنسان .

وتحول المفاهيم كثيفة الشبكات لحقوق الإنسان ومشروعات الأعمال دون حدوث أى أسلوب انتقائى، يجسد بصورة أكثر فى قوانين الشركة، وبالطبع ما يطلق عليه الاتفاق العالمى للأمم المتحدة. من هذا المنظور، تكتسب جميع الالتزامات الحقوقية أهمية متساوية، بغض النظر عن المصدر، والطوارئ، والتقلبات التى تحدث للأصل (معاهدة، عادات، عادات قائمة على معاهدة، أو الأشكال المتحالفة أو الإضافية من

(١٣) الموقف الثالث هو حيث "تتضمن الأنشطة الخاصة بمشروع تجارى انتهاكات" كما تشير إلى ذلك الفقرات ٣ و ٤: المادة ٢١ (مع تشديد إضافى).

"القانون الناعم") دون اعتبار لكيفية تحديد مدى تنوع الواجبات المحددة والعامة، أو صعوبة تنفيذ أو إدراك حقوق الإنسان المقدسة/ المدخرة. وبالطبع لا تقدم أى مفهوم مطلق لحقوق الإنسان (أى أن هناك عالمًا من حقوق الإنسان فيما وراء الواقعية السياسية، دون خضوع للتحفظات الوطنية والاستثناءات)، ولكنها تقنن مفهوما عالميا، يخول بدوره الاستيفاء والتحقيق واجبًا أساسيًا لكل مراكز أو شبكات السلطة والهيمنة. فمعنى أن يقال "حقوق الإنسان" هو دائما أن تقوم "اتفاق جيد للغاية" وأن تشارك دائما فى اقتصاد يتسم بوجود فائض .

يشير المفهوم الشبكي لحوكمة الشركات والسلوك المهنى إلى شبكة عنكبوتية من التداخل والترابط الخاص بكيانات الأعمال داخل البلاد أو خارج حدودها، التى تحدد بصورة نموذجية أشكال العولمة المعاصرة. يخلط الإنتاج والتوريد والتوزيع والسلع الأساسية وسلاسل الخدمات بصورة متزايدة ومكثفة بين ما هو عالمى وما هو محلى، بين ما هو قومى وما هو خارجي، والمحلية بشكل مكثف. إن الفصل بين العناصر التكوينية المتشابكة التى تشكل الأنشطة التجارية، والمشروعات والكيانات لم تعد ممكنة. كما أن ابتكار نظم استطلاع موجهة لحقوق الإنسان فى أى نقطة عقدية (نقطة التقاء) لم يعد كافيا فى الحقيقة؛ لأن فكرة النقاط "العقدية" تصل إلى نقطة النهاية فى اقتصاد عالمى فيما بعد مرحلة فورد، وما بعد الحداثة .

وقد يهاجم النقاد، بشكل مبرر، اللجوء السريع لنظام حقوق الإنسان، الذى يوضع له إطار شامل فيما يتعلق بكل كيانات الأعمال والسلوك المهنى. وعلى الرغم من أنه يتردد أن القواعد تستهدف بالدرجة الأولى "الشركات متعددة الجنسيات، والأعمال الكبيرة وأى شركة ذات صلة بأخرى متعددة الجنسيات"، فإنه قد تمتد (بحسب كلمات أحد كتابها الرئيسيين) لتشمل "المخابز الصغيرة ومحال التنظيف الجاف والأعمال المحلية الصغيرة" (١٤)، ولا يستبعد الوصف المفصل للموردين والمقاولين والتراخيص والموزعين وأفراد الأمن والآخرين، الذى ينص على

(١٤) طالع : . David Weissbrodt and Maria Kruger (2003) 910

مسئوليات حقوقية للبائعين الصغار لمنتجات الشركات متعددة الجنسيات، ومواقع الأعمال الصغيرة المترابطة ظاهريا. وفي اقتصاد عالمي ذي وتيرة سريعة، سيكون من الصعب، في الحقيقة، تحديد متى يكون تأثير المشروعات التجارية "ليس محليا تماما" (بحسب المادة ٢١).

كما يجب علينا جميعا أن نتعلم من النقد النسوي أنه ما من موقع لا يمكن أن يشهد انتهاكا حقوقيا، مهما صغر حجمه. إن الفاشية الجزئية للسلطة تكشف عن نفسها جلية بصورة أكثر قسوة في المواقع الصغيرة دون أن يراها الكثيرون. ولذلك قد يجادل البعض قائلا بأن الاعتبارات التي تنشأ من السبب الفعلي تعزز القلق في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن كيفية تحديدها بحجم الاستثمار أو قوة العمل أو دورة رأس المال، أو أي عامل آخر ذي صلة .

ورغم هذا، تثير المعايير خلافا عميقا. ولا يمكن للمصالح الإستراتيجية للشركات متعددة الجنسيات إلا أن تحاول السعي إلى مفهوم شبكي لحوكمة الشركات وهو ما يجعل هذه القواعد مسئولة عن أي مخالفة حقوقية من جميع الشركات التابعة، والشريكة. وقد تؤكد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية (بغض النظر عن كيفية تعريفها) في حماس متساو، أن هذا التعرض الكبير لمستويات واسعة النطاق من حقوق الإنسان يسبب دمار أنشطتها التجارية الصغيرة، وأيضا الفرص التي يمكن أن تقدم للملايين من الفقراء من أجل البقاء [١٥]، كما أن الجهات الفاعلة في الدولة،

(١٥) التطبيق الصارم للمعايير البيئية الذي أدى إلى إغلاق الكثير من المشروعات الصغيرة لما تسببه من تلوث في العديد من مناطق الجنوب العالمي، أسفرت فوق كل شيء عن إثارة الانتقادات من المستفيدين المفترضين منها، وذلك عبر نشطاء البيئة وحقوق الإنسان. وخلال الجزء النشط من حياتي، عندما حصلت على أمر من محكمة جوجارات العليا Gujarat High Court بضمان التطبيق الصارم للتشريع الهندي الخاص بحماية حقوق العمال الذين يعملون بعقود، رد المقاولون بطرد هؤلاء من أعمالهم ووضعوا آخرين كانوا يتلهفون على أخذ أماكنهم. وحينئذ قدم العمال المفصولون في أعداد ضخمة إلى عتبة بيتي طالبين مني أن أوفر لهم أعمالا ملائمة. ولقد قمت بما في وسعي، ولكنني أدركت، بوصفي فردًا غير حكومي، أن هذا لم يكن كافيا للوقوف في وجه "الابتزاز الوظيفي" الذي يمارسه المقاولون ذوو السلطة. إن مثل هذه الأزمة شديدة حتى في وجه المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمصادرة جيدة وتتشدد على أهمية حقوق العمالة المهاجرة والعمال غير المعروفين (وإن كان التعبير الأدق في هذه الحالة هو غير المنظمين).

بصورة خاصة، وليست حصرية، فى الجنوب، قد تعبر عن مخاوفها بأن التطبيق الصارم للالتزامات الحقيقية المتعلقة بالعمالة من قبل المشروعات التجارية، قد يتضخم، إلى ما وراء القدرات الحكومية المتواجدة على المواجهة، والأعداد المروعة بالفعل من العاطلين عن العمل من الفقراء أو الذين يعملون لبعض الوقت. توجز دراسة أصدرتها مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) بصورة طيبة :

> إن فرض مستويات غير ملائمة تقيد قيمة العمل على الخلق ... تسفر عن خسران الوظائف، وتراجع الاستثمارات، وغياب الخدمات، وفجوة لا تتوقف عن الاتساع بين الدول النامية والمتقدمة (١٦).

يظل المنطق الأخلاقى للتعبير الشامل لمسئوليات حقوق الإنسان لكل أنشطة ومشروعات الأعمال مفعمة بتناقضات المادة. ويأمل المرء، دون سبب كاف لهذا الأمل، بحلول منتصف عام ٢٠٠٥، أى عندما تكتمل الصيغة النهائية للمعايير، أن تتحقق بعض الوساطة الإبداعية لهذا التناقض المادى، رغم هذا. أهدى هذا الفصل للعاملين فى أنشطة حقوق الإنسان الذين يطمحون فى الوصول إلى مثل هذه الوساطة الإبداعية، داخل وخارج حدود، الموعد النهائى غير الواقعى .

٤- تصنيف الالتزامات :

إن تصنيف التزامات ومسئوليات حقوق الإنسان يلفت الانتباه إلى مستويين اثنين: مستويات حقوق الإنسان الخاصة بالدول، ثم تلك الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى. وفيما يتعلق بما سبق، فإن المسئولية

(١٦) . NUIDO (2002) بالطبع لم تكن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية توافق بصورة تامة على هذا عندما كانت تقدمها .

"الأساسية" للدولة فى "الارتقاء" بحقوق الإنسان التى يعترف بها القانون الدولى والوطنى، وضمان تحقيقها واحترامها وحمايتها، ترتبط بالالتزام بضمان أن "الشركات متعددة الجنسيات والمشروعات الأخرى للأعمال تحترم حقوق الإنسان". ويمكن إيجاز مسئولية حقوق الإنسان الخاصة بكيانات الأعمال فيما يتعلق بواجبات عدم التربح من انتهاكات حقوق الإنسان، والواجبات الخاصة بالتأثير والتنفيذ. إن مسئولية الدولة غير مؤهلة وتتحمل الشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى هذه المسئوليات "داخل مجالات أنشطتها الخاصة وتأثيرها" فحسب .

(أ) المسئولية الأساسية للدولة :

كيف لنا أن نقرأ هذا الشكل من المسئولية الذى لا يوجد له تعبير محدد وواضح؟ هذا مفهوم؛ لأن القواعد تركز على مسئوليات حقوق الإنسان الخاصة بالشركات والمشروعات بصورة بارزة. ورغم ذلك، وبعيدا عن كون ذلك مسألة بديهية، فإن المسئولية الأساسية للدول "قضية جد معقدة" .

وإذا كان المرء يفضل قراءة "قوية"، يشير هذا على الفور إلى أن الدول تدين بواجب غير قابل للتفاوض بترجمة هذه القواعد إلى تشريع وطنى. أما القراءة "الضعيفة" فى أحسن صورها، فهى تشير فقط إلى التزام الدولة بتطوير "ثقافة فاعلة لحقوق الإنسان" للشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى. أما القراءة "الانتقائية" فستشير إلى عملية تنفيذ (اقرأ على وجه السرعة دون مبدأ واضح) تقدمية.

وتتطلب القراءة "القوية" للمسئولية الأساسية من كل الدول تمديد مسئوليات حقوق الإنسان لكل أنشطة الاقتصاد الكلى ومتناهى الصغر - دون اعتبار لجداوها الاقتصادية – عبر أداء القانون والإدارة والسياسة. وسيطلب منها كبح جماح السلطة المهيبة للشركات متعددة الجنسيات، حتى تتباهى بالتشريعات الوطنية. وعلى مستويات

متعددة، لا يشمل هذا فقط كتابة أو إعادة كتابة القوانين الأساسية (الدستور)، الوطنية. أو الإقليمية[١٧]، ولكن يتضمن برنامج إصلاح قانونى ضخم يترجم هذا، دون تجاوز المسئوليات الأساسية للدول[١٨].

وفى حال كانت القوانين الوطنية فى البداية لا تشمل الالتزامات الضرورية الخاصة بحقوق الإنسان، ماذا يتبقى من هذه المسئولية الأساسية التى يكيل لها الثناء والمديح. كيف يمكن تحويل السياسات، والقانون والإدارة العاملة، وبينها إنفاذ القانون، بصورة كافية، صوب الاجتهاد والوفاء بالالتزام الأساسى ؟ هل يمتد الالتزام "الأساسى" إلى قاعات المحاكم والجهات القضائية فى عملها اليومى ؟ وبما أن المحاكم تشكل جانبا دستوريا فى الدولة، هل تستتبع القواعد مجموعة من الواجبات المحددة من "الأنشطة القضائية"، والتزامًا مترابطًا يتبعه الاحترام الواجب، بالتنسيق بين الجهات الحكومية باتجاه استقلال القضاء، التى تخول بمحاسبة موجهة لأشكال محددة من حقوق الإنسان ؟ وفى المقابل، يتعين أن تأخذ أى مناقشة جدية لهذه الجوانب فى الاعتبار القضية المحورية المتعلقة بميزانية البلاد أو مصادر المخصصات التى يتعين على الحكومة توفيرها لكى تخدم الإدارة وعملية التنفيذ بصورة فعالة [١٩]، بالإضافة إلى ذلك، كيف يمكن أن تنطبق كل هذه الاعتبارات بصورة مساوية على المؤسسات الإقليمية والخارجية التى تشكلها تحالفات الدولة[٢٠] ؟

---

(١٧) يثير هذان، على سبيل المثال، أسئلة صعبة حول توافق الدستور المقترح للاتحاد الأوروبى مع القواعد. على أى حال، كما يثبت ذلك بقوة Andrew Williams (2004, 2005)، تجسد سياسة الاتحاد الأوروبى فى مجال حقوق الإنسان سياسات لحقوق الإنسان "أكثر منها "من أجل حقوق الإنسان".

(١٨) فى الحقيقة، يعنى القيام بمثل هذه الترجمة حدوث تجاوز. فى العديد من اللغات واللهجات البشرية تفتقد الإشارات والرموز (سيميوطيقا) المساوية لها، حتى فى اللغات المستخدمة فى الأمم المتحدة .

(١٩) لا يوجد نظام ضابط يطلق عليه "اقتصاديات حقوق الإنسان".

(٢٠) يثير الجدل الثائر حاليا حول منح عقود لمنظمات أمريكية تتمتع بالتفضيل فى العراق المحتل أسئلة خطيرة لم تتوقعها المعايير بصورة كلية.

إن منطوق المادة ١ من المسئوليات الأساسية للدولة يظل بذلك خاويا تماما. وربما يكون الوصف الأكثر لطفا لهذا الحادث المعيارى، هو أن صياغة المسئولية العامة للدولة، فى أحسن صورها، "إشارة عائمة".

(ب) الالتزامات العامة لحوكمة الشركات والسلوك المهنى :

هناك العديد من الواجبات الملحقة بحوكمة الشركات وقواعد السلوك المهنى (بحسب المادة ١ من القواعد) داخل "مجالات التأثير والنشاط" للشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى. ووفقا للشرح الملحق بالمادة، تشمل هذه الالتزامات، أولا مسئولية "استخدام الاجتهاد اللازم" حتى "لا تساهم أنشطتها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة فى حدوث إساءة لإنسان".

ثانيا، ربما لا تستفيد كيانات الأعمال "بصورة مباشرة أو غير مباشرة" من هذه الإساءات التى كانت على علم بها، أو على الأقل كان يتعين عليها أن تكون على علم بها". ثالثا، يفسر الشرح المرافق بصورة مزيدة الالتزامات المتعلقة بالاجتهاد. وبصفة خاصة، يجب على كيانات الأعمال "أن تكون على علم بتأثير أنشطتها الأساسية، والنشطة الرئيسية المقترحة، على حقوق الإنسان" حتى تتمكن من "تجنب التورط فى إساءات خاصة بحقوق الإنسان". رابعا، هذه جميعا "ستحجم عن الخوض فى أنشطة من شأنها تقويض سيادة القانون والجهود الحكومية، والجهود الأخرى، التى تهدف إلى الارتقاء بحقوق الإنسان وضمان احترامها". خامسا، على الشركات "استخدام تأثيرها من أجل المساعدة فى الارتقاء بحقوق الإنسان وضمان احترامها". فى الحقيقة، توفر القواعد كمية ضخمة من الهوامش المفصلة، التى تسهب بصورة متنوعة فى هذه الواجبات الخمسة.

ثم أعتنى لاحقا بالأساليب التى تثير بها هذه الواجبات الشاملة أسئلة أخلاقية عميقة. الآن، هناك بعض التحاليل النصية ذات صلة بالموضوع. تستخدم اللجنة

(الفرعية) تصنيفين منفصلين : الإساءات للبشر والإساءات لحقوق الإنسان. يتطرق الالتزامان الأولان اللذان ذكرا أعلاه للإساءات الإنسانية، أما الباقى فيتحدث عن الإساءة لحقوق الإنسان. هذا التمييز ذو ضرورة قصوى. فليست كل الإساءات للبشر تمثل بالضرورة إساءات لحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، لا تعد كل الانتهاكات لحقوق الإنسان مترادفة مع الإساءات للبشر. من المهم تماما التشديد على أن التعليق (التفسير المرفق) يسعى إلى فرض التزام أكثر صرامة فيما يتعلق بالإساءات للبشر فى المبدأ الثانى المذكور أعلاه. وربما لا تستفيد الشركات وكيانات الأعمال الأخرى من الأشكال المباشرة أو غير المباشرة من الإساءات للبشر. لذلك يتعين فى الاعتماد النهائى للقواعد أن يتناول بصورة تامة المشكلة،على الأقل، لمثل هذا الخطأ [٢١]. وفى إطار تحليل منفصل لذلك، يتضح أن عدم مراعاة القواعد والمعايير الخاصة بحقوق الإنسان، وبصفة عامة عدم تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ليس له مثل هذه العواقب الخطيرة .

بوضوح، تظل الإساءات للبشر يمكن الوصول إليها من قبل مقترفيها أو ضحاياها . بصورة أكثر من إساءات حقوق الإنسان. ويتبنى التعليق هنا قاعدة ظاهرية فى إطار صياغة الواجبات لتحاشى الإساءات للبشر، المباشرة وغير المباشرة. ووفقا لذلك، يحظر هذا الشكل من أخلاقيات العمل تحول النقاش. بصورة أخرى، إن حقيقة أن هذه الإساءات تتم تحت رعاية شركات تابعة (تشمل الشركات الفرعية والمقاولين ومقاولى الباطن والمرخص لهم بالعمل وموزعى الشركات وأفراد الأمن فى الشركات)

(٢١) طالع، بصفة عامة : . Andrew Clapham (2004); Anita Ramsastry (2002) بافتراض حدوث مثل هذه الأرباح غير المسموح بها باعتبارها نتيجة، ما واجبات التعويض التى تليها ؟ كيف يمكن أن تعوض هذه الواجبات الفعالة تلك التى انتهكت ؟ بصورة أخرى، كيف لنا أن نضع هذا الالتزام داخل الأفكار التخيلية للعدالة التوزيعية فى Charles R. Beitz (1997) وThomas W. Pogge (2002) .

لا تمحو المسئولية الشبكية. ومن الضرورى أن تجذب هذه الفكرة العديد من التطبيقات المستقبلية المتنوعة، على المستوى المحلى والعالمى. ورغم ذلك، فإن الأجور المتدنية والممارسات التى تشبه تلك الاستعبادية فى العمل والأشكال غير المقبولة من عمالة الأطفال، والتحرش الجنسى فى مكان العمل والتغاضى الجائز عن سلامة العامل والصحة المهنية والإفراط التام فى خلق الأخطار البيئية، والاغتصاب والسياحة الجنسية وربط الأطفال الصغار فوق ظهور الجمال فى سباقات الهجن باعتبارها أحد أشكال الرياضة التجارية، وتجنيد الأطفال بهدف المشاركة فى حركات مسلحة، كل هذا يشكل بوضوح إساءات إنسانية، حتى عندما لا تسمح معايير ومستويات حقوق الإنسان بوصف هذه الممارسات على أنها إساءات "لحقوق الإنسان".

يستند هذا الأسلوب الظاهرى للمعاناة البشرية أو الاجتماعية، فى نهاية الأمر، على علم إنسانى خلقى حدسى. وحيث إن كل البشر، فى كل زمان ومكان، يعرفون من خلال الخبرة ماذا تعنى إساءات للبشر (وربما الإساءات لحقوق الإنسان)، فإن الالتزام الثانى يشير مؤقتا إلى واجبات الإحجام، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن استنتاج "فائدة من الإساءة كانوا على علم بها، أو يفترض أنهم كانوا على علم بها [مع تشديد إضافى]. ولكن مقترفى الإساءة لحقوق الإنسان، خاصة الشركات متعددة الجنسيات، قد يدفعون على الأقل للوهلة الأولى، بوجود شائبة على أساس الطبيعة غير المحددة لالتزامات حقوق الإنسان القائمة على القانون الدولى، أو عدم قابليتها للتطبيق .

ولذلك يتوقع وجود جهود حثيثة لحدوث شطب خلال عملية الاعتماد النهائى للقواعد والشرح الملحق بها فى الأمم المتحدة. وفى ظل هذه الإمكانية، تكمن الخطوات المستقبلية فى توفير أمثلة لهذه الفئة التى تصف المعارضة للإساءة لحقوق الإنسان على أنها عمل استعراضى لا أخلاقى وفاضح بصورة جلية .

وقد يمكن تسمية الترتيبين الرابع والخامس من الالتزامات العامة، بغرض التحليل، على أنهما كودى التزامات "الإحجام" و "الاستباق" على الترتيب. وتبقى رموز الإحجام مفهومة فيما يتعلق بـ "الاستثمار الأخلاقى" وقوانين الشركة، وكذلك الاتفاق

العالمى للأمم المتحدة الذى يبعث على التشجيع. ومع ذلك، يظل هذا مثيرا للمشكلات بصورة عميقة؛ لأننا لا نعرف تماما، ماذا يمكن بعد كل هذا أن يقوض "سيادة القانون"، ولسنا دائما قادرين على أن نقول هذا، على المستوى الوطنى، والعالمى. ويظل هذا سؤالا مزعجا. هل الحملة التى تقوم بها الشركة لتمويل أحزاب سياسية أو مرشحين سياسيين مناهضين لحقوق الإنسان، مبررة فى ظل القواعد. وخارج إستراتيجيات الشركة/ الصناعة فى دعم الأحزاب والنظم التى تدافع عن الجرائم ضد حقوق الإنسان، سواء داخل البلاد أو عبر الحدود (لحسن الحظ تندرج هذه الآن فى ظل النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية). وتثار بعض الأسئلة، وتستمر، حول التفريغ الواجب لـ "سيادة القانون" الخاصة بالترتيب الداعم للالتزامات من أجل حوكمة الشركات والسلوك المهنى. هل يمثل تكتل الشركات وتوفيرها التمويل، من أجل إحداث تغيير قانونى وإلغاء القانون التقدمى للعمل، انتهاكا لهذا الالتزام ؟ هل تعد الضغوط من أجل إقامة مناطق اقتصادية للتجارة الحرة انتهاكا لحقوق الإنسان ؟ كيف لنا أن نقيم الاتفاق العالمى للأمم المتحدة وقوانين الشركات التى تقوم على "الاختيار الذاتى" وسط قواعد ومعايير حقوق الإنسان من نقطة المراقبة الخاصة بهذا الالتزام، وبالتالى "التدمير الذاتى" لهذه المعايير .

إن الالتزام الذى ينص على احترام "الجهود الحكومية و (الجهود) الأخرى التى تضمن احترام حقوق الإنسان (الكود الاستباقى)، يثير أيضا الكثير من الأسئلة. فالشركات متعددة الجنسيات ودور الصناعة الكبرى داخل البلاد، التى عادة ما تعمل فى إطار تعاونى (بالتنسيق مع بعضها البعض)، تمتلك مجالات شاسعة من النفوذ الذى يحول دون التمتع بحقوق الإنسان، ويبطل إدراكها فى النهاية، وحتى الارتقاء بها أو حمايتها. كيف يمكن نشر واجبات الاحترام لمساعدة الجهود الحكومية لزيادة الاحترام لحقوق الإنسان ؟ هل يتعين الطلب من هذه الكيانات أن تساهم بصورة مادية فى توفير الموارد من أجل محو الأمية، ومن أجل التعليم الابتدائى والإعدادى ؟ وهل توجه الدعوة لهذه الكيانات، فى إطار مجالات نفوذها، إلى توفير أسعار معقولة للأدوية

الضرورية والبرامج ومعدات التشخيص الخاصة بمجال التكنولوجيا الحيوية ؟ هل لديها التزام بالاستجابة لجهود الحكومة التى تسعى إلى تخفيف حدة كارثة المعاقين ؟ وكيف يمكن لهذه الكيانات المساعدة فى تنفيذ البرنامج الرسمى للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذى لا يدعو فقط لوضع نهاية للتمييز والعنف ضد النساء، ولكن أيضا إلى اجتثاث التحامل ؟ ما هى بالتحديد حقوق الإنسان التى قد تمتد إلى وسائل الإعلام، ثقافة الإنترنت، التسلية، صناعة الإعلانات (التى تمتلكها الآن وبشكل متزايد شركات متعددة الجنسيات)، من أجل أن تتحاشى فى كل عملياتها مظاهر الأداء التى ترسخ وتعزز ثقافة القوالب النمطية ؟ كيف يستطيع المرء، فى نهاية المطاف، ودون الإصابة بالإنهاك، تفعيل ما تخوله المادة الأولى بشأن رعاية "الحقوق والمصالح الخاصة بالشعوب الأصلية، والجماعات الضعيفة الأخرى، على الأقل ما يتعلق بواجبات "الإحسان" من قبل الشركة؟

وعلاوة على ذلك، كيف يمكن ترجمة المعايير لتجنب، ومنع حوكمة الشركات/ السلوك المهنى الذى يساعد فى، ويحرض على حدوث كوارث مروعة وضخمة لحقوق الإنسان التى تسببها الشركات والمشروعات، كما هو الحال فى أوجونيلاند (نيجيريا) وبوبال (الهند)؟ هل يستتبع هذا الواجب أى التزام يأخذ شكل عقد اجتماعى إضافى فيما يتعلق ببرامج سحب الاستثمارات أو مظاهر أداء النظم الانضباطية الخاصة بالقطاعين العام والخاص، التى تتطلب إعطاء اهتمام خاص لاستمرار سياسات وبرامج وإجراءات العمل الإيجابى، التى كانت تتحملها شركات سابقة، كانت حكومية/ مملوكة للدولة، والتى استحوذ عليها القطاع الخاص ؟ كيف يستطيع المرء، فى نهاية المطاف ودون الإصابة بالإنهاك، تفعيل ما تخوله المادة الأولى بشأن رعاية الحقوق والمصالح الخاصة بالشعوب الأصلية، والجماعات الضعيفة الأخرى، على الأقل ما يتعلق بواجبات "الإحسان" من قبل الشركة؟ بطريقة أخرى، وبصورة أكثر عمومية، كم من القيم الحقوقية، والقواعد، والمعايير يعكس بصورة تامة "نظرية" و"ممارسة" الشركة للإحسان الاجتماعى؟

ويتعين أن يدلل الالتزام الإضافي للتعاون مع "الجهود الأخرى" واجبات التعاون مع العمل الذى لا يقدر بثمن من قبل المنظمات غير الحكومية. يستتبع هذا الالتزام تحول راديكالى لحوكمة الشركات والسلوك المهنى، التى تشن حربا بشأن وضعها (بحسب معنى جرامشى Gramscian Sense) ضد النقد والتشهير والأعمال والتحرك من قبل المنظمات غير الحكومية. وتضم العمليات العدائية محاولات للتحرش الفعلى من قبل المنظمات غير الحكومية، وحملات إعلامية تطلق معلومات مضللة، وترهيب قانونى مثل (SLAPPs)، وهى قضايا الغرض من إقامتها ترهيب المنتقدين وإثقال كاهلهم بتكاليف توكيل دفاع قانونى حتى يتخلون عن نقدهم أو معارضتهم، ومحاولات الاستقطاب[٢٢]. والاقتناص والسيطرة، فيما يخص أسواق حقوق الإنسان[٢٣] وبالإضافة إلى ذلك، تخلق إستراتيجيات الشركات والمشروعات التجارية منظمات غير حكومية خاصة بها (تكتلات تجارية وصناعية مدفوعة لتكون منظمات غير حكومية فورية تتمتع بالهبات) للوقوف فى وجه الأعمال الصديقة لحقوق الإنسان التى تقوم بها منظمات وحركات ومبادرات حقوق الإنسان. هل يستتبع الواجبات الاستباقية طفرة وراثية (جينية)، ينتج عنها تحول الأسود العالمية القوية إلى أحمال وديعة ؟ ما البرامج الخاصة بعمليات تعليم الإدارة التى تبرمج الرغبة من أجل الحصول على السلطة والربح التى يمكن أن تكون هناك حاجة إليها للمساعدة فى عملية التحول ؟

لا ينبغى أن يكون هناك كود استباقى غير مكتمل للالتزامات. كما لا ينبغى أن يسمح بالسياسة الرمزية (أى الأعمال الناجمة عن التظاهر بمنح مميزات لجماعات فى المجتمع تعانى المعاملة الجائرة، من أجل خلق شكل العدالة) التى تشير إلى التعاون الانتهازى فى الجهود التى تهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان. إن السماح لمثل هذا النمو فى "رأس المال الرمزى" هو فى أساسه انتهاك لحقوق الإنسان (كما وصفه بيير بورديو (Pierre Bourdieu).

---

(٢٢) طالع : الفصل الثامن .

(٢٣) طالع : الفصل السابع.

(ج) واجبات خاصــة :

تشمل الأجزاء B-H (المواد ٢-١٤) من القيم مجالا كاملا من الواجبات المحددة، ويسهب الشرح فيه. وتحول المساحة بين إعطاء تحليل مفصل لهذا الأداء المثير للإعجاب، بل هذا الإنجاز. ورغم ذلك، يجب أن يذكر المرء هنا أن الالتزامات المحددة تظل مفعمة بالحيوية عبر الاعتقاد، والقناعة، بأن كل قواعد ومعايير حقوق الإنسان، من حيث التعريف، تنطبق على الشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى. أوافق تماما على هذا الطموح المرحب به، ولكن يظل هذا إلى حد ما غير ذى صلة؛ لأن خطاب حقوق الإنسان المتمركز فى يد الدولة يمتد بداية إلى ممثلى الحكومة. وبذلك فهو ليس مفتوحا تماما أمام تغيير وضعه للعالم الحقيقى للتجارة والأعمال والصناعة. إلى هذا الحد، فإن الإضافة التلقائية للالتزامات فى ظل القانون الدولى للكيانات غير الحكومية لا يعنى، فى كلمات عفا عليها الزمن، القانون كما هو، بل ما يجب أن يكون عليه القانون، ليس القانون الإيجابى ولكن القانون فى طور الصياغة، أو الذى يتصدر قائمة الأمنيات. إن التناقض بين أشكال السياسة الخاصة بالرغبة فى التمرد، والسياسة من أجل حقوق الإنسان، وسياسة حقوق الإنسان (أى نشر لغة وبيان حقوق الإنسان التى تخدم غايات الهيمنة والحكم الرشيد) تظل هكذا تعبر عنها بصورة أكثر وضوحا، القواعد والشرح. ومن الضرورى أن تناقش جميع عمليات التدوين لمشروعات القانون الدولى، هذين المجالين المتميزين من السياسة. وتحقق القواعد نجاحا ملفتا فى حال قراءتها مفعمة بالحياة عبر سياسة الرغبة التى تمهد لعالم المدينة الفاضلة المثالى. إن القواعد تعتمد على جانب الحذر أكثر منها على التدفق فى حماس .

وحتى ذلك، يذكرنا جون رولز John Rawls جميعا [٢٤] بأن مثل هذه المساعى تحظى بإمكانية نجاح مستحق عندما تسعى إلى "يوتوبيا" (مدينة فاضلة) حقيقة تقوم

(٢٤) . John Rawls (1999)

على الأشكال المتاحة من المشاعر الأخلاقية، وليست الأشكال الواقعية التى تسعى إلى تحويلها جميعا. السؤال هو " كيف يقرأ المرء تقدم المشاعر الأخلاقية بصورة دقيقة (المعدل والاتجاه والمكانة /الجدوى)؟ هل تمهد الطوعية الغزيرة للاتفاق العالمى للأمم المتحدة وقوانين الشركات لمؤشر التقدم فى المشاعر الأخلاقية بالصورة التى تمهد لمرحلة جديدة من مسئوليات حقوق الإنسان ؟ هل يشير خطاب أخلاقيات العمل المتاحة إلى قاعدة صلبة للقواعد(٢٥) ؟ هل تبزغ مشاعر أخلاقية فى كل المجالات (٢٦)؟ هل تشير القراءة الأخلاقية لبعض نماذج السلوك المهنى وحوكمة الشركات إلى مفهوم "ضئيل" لحقوق الإنسان (٢٧)؟ هل البراجماتية (النفعية) تعتمد التقتير وليس الوفرة ؟ يأمل المرء أنه فى اللحظة التى يتم فيها الاعتماد النهائى للمعايير، أن تسود السبل "الضعيفة" أمام كل السبل الأخرى، التى ستبعث بمستقبلها إلى سلة القمامة، حيث تتعرض دائما للحذف.

يقدم "تعداد" نوعى موجز للالتزامات التى تحددها المواد ٢-١٤ التزامات أقل بكثير من تلك التى تفرزها عملية عد مماثلة للالتزامات التى يوردها الشرح(٢٨) أما من ناحية الكيف أيضا، يتنوع منظور الالتزامات بصورة أكثر إلى حد ما عبر المواد والشرح. يحدث هذا على الأقل بطريقتين مستقلتين : الأولى، فى الأوقات التى تبزغ

---

(٢٥) يعتمد الكثير هنا ليس فقط على "البحث عن مسلمات أخلاقية" للأعمال، ولكن على الضرورة المحسوسة للحد من تمديد المعايير إلى "أنواع محددة فقط من الشركات والسياقات". طالع : Thimothy L. Fort . 567 at 653 (2003)طالع كذلك : . Dunfee (1999a-1999b) .

(٢٦) تعمل المعايير بالفعل على تقدم المشاعر الإنسانية/ مشاعر حقوق الإنسان بصورة حانقة فى مجالات المستهلك والحقوق البيئية فى المواد ١٣ و ١٤ .

(٢٧) طالع، على سبيل المثال، Thomas Donaldson (1989)، الذى يرى أن مجموعة قليلة من المسئوليات الأساسية لحقوق الإنسان قد تمتد للشركات متعددة الجنسيات .

(٢٨) يعتمد الكثير بالطبع على طرق الحساب : أرى أن الشرح يوفر أكثر من المجموع الكلى للالتزامات المحددة والذى يبلغ ١٠٥ !

فيها تلك الالتزامات من الشرح، والتى قد لا يمكن القول بأنها تنتج من المواد. ثانيا، لا تنص كل الالتزامات الموجودة فى الشرح على واجبات إجبارية .

أولا، وبوضوح، يتعين أن يتضمن أى قانون لمسئوليات حقوق الإنسان المتعلقة بكيانات الأعمال، حتى الأكثر خصوصية، المادة ٣، الالتزامات التى تمنع ذلك من الاستفادة من :

> **جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والمذابح الجماعية والتعذيب والعمل القسرى أو الإجبارى وأخذ الرهائن وأعمال القتل خارج نطاق القضاء أو القتل التعسفى أو القتل دون محاكمة والانتهاكات الأخرى للقانون الإنسانى الدولى، والجرائم الأخرى ضد الإنسانية كما يعرفها القانون الدولى، خاصة القانون الإنسانى الدولى .**

وعلى نفس الدرجة من التبرير يأتى تمديد شرح لـ "الترتيبات الأمنية للشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى" فى نظام عالمى فى حقبة ما بعد كين سارو ويوا .Ken Saro-Wiwa. أما فيما يتعلق بالتنفيذ، فيجب أن تجلب هذه الانتهاكات مسئولية مدنية ضخمة من أجل تعويض وإعادة تأهيل الشعوب التى تعرضت للانتهاكات، بالإضافة إلى مقترحات قابلة للتطبيق لتجريم مثل هذه الأفعال من قبل الشركات[٢٩].

ثانيا، يظل الجزء E (من المادة ١٠ والشرح الملحق به) الذى ينص على واجبات "احترام السيادة الوطنية وحقوق الإنسان"، متوافقا تماما مع كود "ضئيل" يصف الالتزامات الإيجابية. فى رأيى الشخصى، سيستبعد هذا الكود الالتزامات المجمعة التى يفسرها الشرح بشأن "احترام الحق فى التنمية"، أو حتى الالتزام غير المحدد

(٢٩) فى هذا الشأن، طالع (2000) Baxi، والموضوعات المنشورة التى يتم الاستشهاد بها.

بصورة متفاقمة، ولكن الشامل، "بتشجيع التقدم الاجتماعى عبر تعزيز الفرص الاقتصادية، خاصة فى الدول النامية، وبصورة أكثر أهمية، فى الدول الأقل نموا. وبذلك فإن الطموح المعبر عنه جدير بالثناء، ولكنه فضفاض. وهكذا، فإن الالتزامات الأخيرة التى تخضع التوسع فى "التنمية الاقتصادية" (خاصة المادة الخامسة المتعلقة بعمالة الأطفال، والمادة الثامنة المتعلقة "بالتعويض الذى يضمن مستوى معيشة ملائم" مع التزام إضافى "صوب تنفيذ تقدمى"، والمادة التاسعة المتعلقة "بالإصرار على الحقوق الترابطية للعمال والمفاوضات الجماعية"، جميعها توجد بإسهاب وبصورة متنوعة فى الشرح، فهى تمهد للمزيد من مجالات الخلافات العنيفة. أما التجميع "الضئيل" فسيبرز العناصر الأكثر حيوية وأهمية، وغير القابلة للتفاوض، تاركا بصورة متساوية أداء مسئوليات حقوق الإنسان الحيوية لتحقق خلال فترات زمنية محددة [٣٠].

ثالثا، إن القواعد لا تعبر عن التزامات "الشفافية والمحاسبة ومنع الفساد" فى إطار المادة ١٠، ولا الشرح بصورة كافية. أما بخصوص "الفساد"، فيتعين على القواعد الآن أن تقرأ إضافيا فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٣) وكذلك اتفاقية الاتحاد الأفريقى حول منع ومكافحة الفساد التى تم اعتمادها أخيرا بصورة مساوية. والأكثر إزعاجا، بالطبع يظل الافتقاد للحساسية فى القواعد والشرح الملحق بها، فيما يتعلق بالكتابات التجريبية الخاصة بـ "الفساد" وتأثيره على حقوق الإنسان، التى تحدد أشكالا منفصلة من أنواع "العلاقة التى تتسم باختلاف التوزيع فى الإيجارات بين الشركة والدولة". تشمل هذه "اقتناص الدول" (الذى يعرف بأنه تشكيل تكوين القواعد الأساسية للعبة" عبر مدفوعات خاصة "غير قانونية" وغير

---

(٣٠) فى هذا الصدد، وبطريقة مؤثرة وغريبة، توفر الفترات الانتقالية المتنوعة التى تشملها منظمة التجارة العالمية نموذجا جيدا بما يكفى للتخطيط لفترات انتقالية من أجل التنفيذ التقدمى لمسئوليات حقوق الإنسان الخاصة بالشركات والأعمال. ورغم هذا، ربما ليس هناك ما يبرر القول بأن هذه الفترات الممتدة لا تتسم بالواقعية فى الأساس.

شفافة لمسئولى الحكومة)، وأيضا الاقتناص المنتظم (عبر التأثير الذى يشير إلى قدرة الشركة على أن يكون لها تأثير على عملية تشكيل القواعد الأساسية للعبة دون اللجوء الضرورى إلى المدفوعات الخاصة لمسئولى الحكومة)، وأيضا الفساد الإدارى "الذى يعرف بأنه المدفوعات الخاصة لمسئولى الحكومة ليشوهوا عملية التنفيذ الموصوفة للقواعد والسياسات الرسمية"(٣١)، ويظهر اقتناص الدولة قضية حاسمة فى هذا السجل، وهو أمر ذو أهمية فائقة للمجتمعات النامية والأقل نموا، وكذلك ما يطلق عليها الاقتصادات الانتقالية فيما بعد الحقبة السوفيتية، وتشير البراهين المتاحة بادئ ذى بدء إلى أن بدايات حقوق الإنسان تحد من اقتناص الدولة، حتى فى الأشكال المختلفة من الاقتناص المنتظم. ورغم ذلك، تبقى المعايير ممزقة، وكذلك الشرح، فى ظل هذا التعريف لمظاهر أداء الفساد الإدارى. ومن منظور لحقوق الإنسان، يظل من الأهمية التطرق إلى أشكال اقتناص الدولة والاقتناص المنتظم. ويأمل المرء أن تساعد زيادة تنمية القواعد فى التفريق بين هذه التصنيفات بصورة أكثر ملاءمة .

وخارج هذا الإطار، لست على ثقة بأن العلاقة بين المواد والشرح ستظل متناغمة، فيما يتعلق بما ذكر فى الفقرة السابقة. على سبيل المثال، يتطور الحظر فى المادة الخامسة التى تمنع "العمل الإجبارى والقسرى" فى الشرح، لحد يجعل نشر عمالة الأطفال مخالفة قانونية، ببساطة لاستخدامها للغة كبيرة تصف الاستغلال الاقتصادى "بالطريقة التى تجعلها ضارة ... بالصحة والتنمية"، بالتحديد فيما يتعلق بالتعليم المدرسى أو "أداء مسئوليات ذات صلة بالمدرسة. ويفترض ذلك أن حدوث إجماع بين الدول لا يمكن تحقيقه بعد فيما يتعلق بحقوق الطفل، سواء فى إطار اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، أم ما هو أبعد منها. إن هذا لأمر جد مؤسف، فى الحقيقة. ولكن السؤال الآن يتمثل فى وضع المعيارية التى تكفل أن يمهد، سنتيمتر

---

(٣١) طالع : . James S. Hellman, Geraint Jones, and Daniel Kaufman (2000) وطالع أيضا : Upendra Baxi (1990) من أجل مزيد من التصنيف .

بسنتيمتر، الطريق أمام تحقيق إنجاز حقيقى فى فلك العولمة الذى يتربح من نظرية الميزة النسبية .

ألن تكون طريقة ملموسة لإنجاز التحسن لوصف هذه الشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى لوقف، والتخلى عن استخدام عمالة الأطفال بطريقة تؤثر على التعليم المدرسى بحلول موعد محدد، وفى نفس الوقت يوجه نسبة مئوية من أرباحها من أجل خلق ظروف يمكن فى ظلها تمكين الدول النامية/ دول الجنوب ومجتمعاتها من توسيع جهودها فى مجال التعليم ومحو أمية الأطفال ؟ وهنا أنا أتحدث عن القضية بوصفى نشطًا ومدافعًا قويًا عن إلغاء عمالة الأطفال .

(د) واجبات التنفيذ :

يتناول الجزء H (المادة ١٥) هذه الواجبات بصورة تثير الإعجاب إلى حد ما. وتضع القواعد والشرح هذه الواجبات فى إطار "التنفيذ الأولى". الأول هو الالتزام "بتبنى ونشر وتنفيذ القواعد الداخلية للتشغيل بالتوافق مع المعايير". ويحدد الشرح واجبات الاتصال بصورة إضافية :

> **بشكل شفوى ومكتوب بلغة العمال والنقابات العمالية والمقاولين ومقاولى الباطن والموردين والتراخيص والأشخاص الاعتباريين الذين يدخلون فى عقود مع الشركات متعددة الجنسيات أو المشروعات التجارية الأخرى والزبائن والمساهمين (حاملى الأسهم) الآخرين ....**

لدى اعتماد هذه الإجراءات ينشأ المزيد من التزامات ثقافة حقوق الإنسان من أجل "توفير تدريب فعال للمديرين والعمال والممثلين".، وبالطبع داخل، "مدى مصادرهم وقدراتهم" (٣٢). وعندما تثبت صعوبة التعامل مع الكيانات وهؤلاء الأشخاص، من

حيث واجبات "إصلاح" وتقليص الانتهاكات"، يضيف الشرح التزاما ملموسا، ليس موجودا فى الالتزام الخاص بالقواعد فى المادة ١٥ بشأن وقف "تنفيذ أعمال معهم". وتستتبع الالتزامات الإضافية، وفقا للشرح، "الكشف عن معلومات مناسبة من حيث التوقيت، وذات صلة، ومنتظمة ويعتد بها حول أنشطتهم وهياكلهم والموقف المالى والأداء"، خاصة توفير المعلومات" فى الوقت المناسب لكل شخص من الممكن أن يتأثر بالظروف التى تسببت فيها المشروعات التى قد تسبب أخطارا للصحة، أو السلامة، أو البيئة". ويظل الالتزام تقدميا فيما يتعلق بـ "محاولة التحسين المستمرة ... لمزيد من التنفيذ لهذه القواعد". وتخضع المادة ١٦ "للإشراف الدورى والتحقق من قبل الأمم المتحدة" ومن خلال الآليات الوطنية والدولية الأخرى القائمة بالفعل، أو التى ستظهر لاحقا، حول تطبيق هذه القواعد. وتتغير العديد من أشكال التنفيذ المتصورة الجديدة وواسعة النطاق مع مسئوليات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة والأدوات ومنابر القوى والسلطة على كل المستويات (المحلية والإقليمية والوطنية والعابرة للحدود والدولية والعالمية). وبذلك تبتكر القواعد أفكارا وإستراتيجيات لم تطرأ على خيال من أجل تنفيذ قواعد ومعايير حقوق الإنسان .

٥- أخلاقيات الأعمال وعلاقتها بحقوق الإنسان :

يبدو أن القواعد والشرح المرافق لها قد استفادت قليلا من الخطاب المتنامى حول أخلاقيات الأعمال. ويفترض علم القيم المتعلق بالقواعد والشرح أن كل مسئوليات حقوق الإنسان التى تمتد إلى كيانات الدولة، تمتد أيضا، من حيث المبدأ والتفاصيل، إلى الشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى. ورغم هذا، تثار أسئلة عدة حول مصدر/ موضع الالتزام. السؤال الأكثر أهمية هو: على أى أساس أخلاقى يتعين أن تظل حوكمة الشركات والسلوك المهنى خاضعة لبعض نظم المسئوليات الاجتماعية والخلقية ؟ وأسئلة الترتيب الثانى تشمل : ما اللغة الأخلاقية التى من

شأنها أن تعبر عن هذه الالتزامات التعبير الأمثل ؛ لغات المسئولية الاجتماعية للشركات أن تلك الخاصة بالعدالة الشاملة، أم تلك الخاصة بحقوق الإنسان ؟ ما نوعية القواعد التى تنشأ من هذه المصادر ؟ لمن تعود هذه الالتزامات ؟ هل تعود للمساهمين (حاملى الأسهم) أو دوائر "حاملى الأسهم" واسعة النطاق وغير المستقرة وغير المحددة بالأساس ؟[٣٢]، إلى أى مدى يمكننا أن نبرر نوع المعيارية التى هى "حجم واحد للجميع". وبغض النظر عن المستوى والجدوى الاقتصادية للمشروع ؟ لا يمكن تجاهل هذه الأسئلة، والقضايا الأخرى ذات الصلة، فى إطار أى محاولة لمزيد من تطوير القواعد؛ لأن ما يراه إنسان أمرا بديهيا مسلما به، قد يمثل موضع شك راديكالى لآخر !

(أ) السؤال التأسيسى :

فيما يتعلق بالسؤال التأسيسى، فإنه حتى مجال أخلاقيات الأعمال الناشئة يتصارع مع، ولكن لم يهزم آراء وممارسات قاسية عفا عليها الزمن، تعود إلى ميلتون فريدمان **Milton Friedman** الذى كتب "هناك نوع واحد، نوع واحد فقط من مسئولية الأعمال – ألا وهو زيادة الأرباح" [٣٣]، بالطبع وضع فريدمان تحذيرا لملاحظته تلك. وقد خضع واجب "جمع أكبر قدر ممكن من المال" للالتزامات الأولية التى نشأت من "القواعد الأساسية للمجتمع ؛ تلك التى يجسدها القانون والأخرى الخاصة بالعرف الأخلاقى[٣٤]، ورغم تفصيلها بصورة سخية من الواضح تماما أن التحذير لا يمتد إلى

---

(٣٢) هذا قطعا يشير إلى الأعمال الصغيرة ومشروعات أعمال أخرى .

(٣٣) معرفة بإسهاب فى المادة ٢٢ ,

(٣٤) طالع: Thomas Donaldson (1989) 44-46 .

فرض أو نسب التزامات أو مسئوليات حقوقية بصورة كلية، أو جزئية، التى شرحتها القواعد والشرح[٣٥].

على أقصى تقدير، الإشارة إلى "العرف الأخلاقى" فى التحذير قد تلمح إلى نطاق من الالتزامات تدين بها إدارة "الشركات الربحية التى توجد بها الملكية العامة"[٣٦]، مع بعض الالتزامات الشديدة "لحاملى الأسهم" (مثل العمال والزبائن والبيئة وحتى عمليات الإحسان من قبل الشركة – القضايا الأكثر إثارة للجدل فى الخطاب الأخلاقى). وبالمثل، فإن الإشارة إلى "القواعد الأساسية للمجتمع" قد تمتد إلى واجبات مهمة للإحجام عن، على سبيل المثال، "استئجار قاتل محترف لقتل شاهد أساسى ضد الشركة فى قضية رئيسية خاصة بمنتجات الشركة" [٣٧]، وعلى الرغم من ذلك، وخارج إطار هذه الحالة التى تمثل الحد الأدنى، يظل كثير من مسئوليات حقوق الإنسان غير محدد ومثير للاختلاف. ولا يعدو ما يقوم به مصطلح التحذير أكثر من تقديم المشورة للأعمال الحصيفة التى يقوم بها المديرون فى إطار سعيهم لأكثر الميزات التنافسية فى القيام بأعمالهم .

وحتى مع ذلك، لا يعمد السؤال المؤسسى فى أخلاقيات الأعمال ولا الكتابات ذات الصلة دائما إلى ما تصفه القواعد بأنه "مشروعات الأعمال الأخرى". فهذه، كما لوحظ بتنوع، تشمل : المشروعات الخاصة تماما (اتحادات الأعمال الفردية)، الهيئات التشريعية، والشركات، اتحادات الشركات والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الخيرية، التى لها علاقة، بصورة أو بأخرى، بالأعمال والصناعة (ودون أى يكون شاملا) والمنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان والحركات الاجتماعية، والهيئات

---

(٣٥) طالع : . Willa Johnson (1989)

(٣٦) . Thomas Dunfee and Timothy L. Fort (2003) 563 at 567

(٣٧) استقى هذا المجال المناسب من التفسيرات من Thomas Dunfee (1999) 129, at 132 (تم هنا إزالة الأقواس الموجودة فى النص الأصلى).

العالمية المعنية/ المنتديات الخاصة بالإنسان فى أى مكان فى العالم، التى تتلقى المساعدة من الأعمال والصناعة (سواء كان ذلك بصورة عرضية أم مستدامة). ويصير هذا الموقف الأخير معقدا بلا حدود الآن فى ظل سعى نظام الأمم المتحدة (بالتحديد برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومنظمة الصحة العالمية) إلى حشد الموارد من الشركات متعددة الجنسيات، التى يظل بعضها منتهكا صارخا لحقوق الإنسان، فى إطار قضية "الاتجاه السائد" لحقوق الإنسان. إننى لا أقترح أن تمتد المعايير الموسوعية القائمة بالفعل إلى الحد الذى يصل إلى نتائج عكسية. إنى أقترح، مع ذلك، أن مسألة تمديد أخلاقيات العمل ومستويات حقوق الإنسان عبر هذا النطاق لم تستكشف بعد، نسبيا، بطرق تجعل من الصعب توجيه أى نقد نظرى للقواعد.

فوق كل هذا، تشير الأشكال البازغة من خطاب أخلاقيات الأعمال إلى أن "أشكال" و "نظم" وممارسات التجارة، وكل الأنشطة التجارية، يتعين أن تظل "منطقة حرة أخلاقيا"، أو على أحسن الأحوال، تظل شاهدا على الصعوبة الاستثنائية لـ "الأخلاق عبر الاتفاق"[٣٨]، ويقترح توماس دونالدسون Thomas Donaldson وتوماس دبليو. دانفى Thomas W. Dunfee فى عملهما الرائع [٣٩]، نهجا يطلقان عليه "النظرية المتكاملة للعقد الاجتماعى"؛ يغير موقع "المساحات الحرة أخلاقيا" فيما يتعلق بعقود "المجتمع الكلى" أو "متناهية الصغر اجتماعيا"[٤٠]، عبر مفاهيم "المعايير المفرطة" و "الأهداف المفرطة" و "المعايير الجديرة بالثقة".

---

(٣٨) طالع : العمل الرائد لـ . David Gautheir (1986)

(٣٩) . The Ties That Bind (1999)

(٤٠) تلامذة إوجين إهرليش Eugene Ehrlich مهيئون لفهم هذا الكشف باعتباره مثالاً على ما أطلق عليه القانون الناشئ من "الترتيب الداخلى للاتحادات". وقد يدرك تلامذة مايكل فولزر Michel Walzer هذا فيما يتعلق بنوع من الجدل حول "مجال العدل". وقد تصبح بذلك حقوق الإنسان أو قيم العدل أو القواعد أو المعايير الملائمة تماما للمجالات العامة من الحكم الرشيد/ أو سلوك الدولة، إملاءات غير ملائمة فى مجالات التجارة والأنشطة التجارية والأعمال. والأسوأ أن هذا ربما يثبت أنه ذو تأثير عكسى.

(ب) قضية اللغات الأخلاقية الملائمة :

إذا ما تم تناول السؤال المؤسسى "بأسلوب مرض" بطريقة أو بأخرى، فإن الخلاف يتحول إلى مجال اللغات الأخلاقية الملائمة التى يمكننا من خلالها بناء أخلاقيات الأعمال والتجارة [٤١]، إن حقوق الإنسان، فى هذا السجل، تتنافس مع لغات المسئولية الاجتماعية للشركات. وتتناقض هذه، فى حال وضعت معا، مع اللغات الأخلاقية لعلم الأخلاق (علم الواجبات والالتزامات).

أولا، استكشاف، وبالضرورة بشكل موجز، المسئولية الاجتماعية للشركات، وهى تبدو فى عملية تطور مستمر، لدرجة أن المرء يتحدث الآن عن الجيل الثالث منها[٤٢]، أظهر الجيل الأول أن كيانات الأعمال تكون بالدرجة الأولى مسئولة اجتماعيا عبر إحسان الشركة، وليس ضد، بل من أجل "نجاح الأنشطة التجارية". وربما يسعى الجيل الثانى إلى أكثر من المظهر الخادع لاحترام الأخلاقيات بالتشديد على انخراط الشركة فى المسئولية الاجتماعية. بطريقة أخرى، ينبثق أخذ المسئولية الاجتماعية مأخذ الجد باعتباره جانبًا حاسمًا فى القيام بعمل جيد. وعادة ما تظهر المسئولية الاجتماعية هنا فيما يتعلق بأفضل المعايير الصناعية. وبعيدا عن أقل قدر من التوافق مع القوانين الخاصة بالضرائب والعمل، وأساليب التنظيم الذاتى التى تحددها الشركة أو الصناعة، تبدأ أفكار "مواطنة الشركة" أو "الرؤساء التنفيذيين المواطنين" [٤٣]، تأخذ

(٤١) ربما يجادل المرء، بعد نانسى فريزر (7-24 ;2003) Nancy Fraser، ضد التقليصية و "ثنائية المنظور" بطرق تشير إلى أن الحكم الرشيد/ سلوك الدولة والأسواق لا يمكن أن ينظر إليها بذلك كونهما مجالات منفصلة (ذاتية الحكم)، ولكن بدلا من ذلك، مواقع تقاطعات متداخلة. أشك فى أن هذا قد يوفر الرهان الأفضل المتاح لأى أساس مجد للقواعد.

(٤٢) . Zadek (2001)

(٤٣) أستشهد به فى . UNIDO (2002)

تحليل المخاطر، والإدارة بطريقة جدية. وتقدم دراسة أعدتها حديثا جامعة الأمم المتحدة هذا فى إطار مبدأ التأثير المضاعف، حيث تنص على تقليص الأعراض الجانبية إلى أقصى حد ممكن(٤٤)، ويقود الجيل الثالث من لغات المسئولية الاجتماعية للشركات إلى الحديث الذى لا يتوقف عن "التنمية المستدامة" الذى يعزز منها "مجلس الأعمال العالمى للتنمية المستدامة" والمشروعات ذات الصلة (٤٥)، وأيضا الخطاب المسهب دون توقف من "الحكم الرشيد".

إن الميزة التفاضلية للغات المسئولية الاجتماعية للشركات مفادها أنها تفتح مجالا قيما للحوار بين الشركات أو داخل الصناعة حول أقل قدر من المسئوليات الاجتماعية، مشيرة إلى الخلافات بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والمبادئ و"شبكات النفوذ" (والتى وصفها ببصيرة ثاقبة وبوضوح بريثويت ودراهوس Braithwaite and Drahos) وكما أظهرت بقوة دراسة أخيرة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، فإن المعايير التى يحدث فيها الخلاف تعد جوهرية، حيث إن تحويل المنطقية المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية للشركات إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة يشمل مجموعة متنوعة من الاعتبارات المتماثلة، ولكنها منفصلة. وعلى أقل القليل، يشجع هذا المنظور بالتأكيد على الإشارة مجددا إلى إصرار مبدأ "مقاس واحد للجميع" على مسئوليات حقوق الإنسان لكل كيانات الأعمال فى أى مكان، حتى ولو كان المرء فى نهاية المطاف ليس لديه ثقة فى أن لغات المسئولية الاجتماعية للشركات قد تشير إلى

---

(٤٤) . Lene Bomann-Larsen and Oddny Wiggin (2004)

(٤٥) بطرق تستدعى للذهن تحليل Andrew Rowel (1996)، وبصورة متساوية الانتقادات الحادة للنشطاء : طالع، على سبيل المثال، James Ridgeway and Heffery St, Claire (1998) وبالطبع الخطاب الرائع فى: . Naomi Klein (2001-2002) وطالع أيضا ;Ann Zammit (2003) . Luc Ferry (1992) على أن أضيف بالطبع أن وصفى لهذه الأجيال الثلاثة لا يفى لإنصاف التحليل الرائع لسيمون زاديك . Simon Zadek

التزام حال للمشروعات الكبيرة والمتوسطة[٤٦]، خارج إطار أخلاقيات نظرية الحكم على الأمور بخواتيهما للأعمال والصناعة .

ومهما كانت الرؤية الشخصية لنقد المسئولية الاجتماعية للشركات، فقد وصلت لغاتها إلى بعض البدايات المهمة بطرق مازال يتعين على حقوق الإنسان أن تكتسبها فيما يخص الأعمال والصناعة .إن الحديث عن "أجيال" من حقوق الإنسان لا يقترب، ولو من بعيد، من تنمية لغات المسئولية الاجتماعية للشركات. ولم يتطرق هذا الحديث بصورة محددة، حتى ظهور القواعد، لمسئولية حقوق الإنسان الخاصة بالأعمال والصناعة. فى ضوء هذا، يفهم المرء بصورة أكثر وضوحا أن التناص (التداخل النصى) المكثف للقواعد لا يقلص هو نفسه من "صدمة الثقافة" التى تصيب التجارة والأعمال والصناعة، التى تعودت على، بل أدمنت، المنطقيات العملية للطوعية وأقل تطبيق لقواعد ومعايير حقوق الإنسان .

(ج) حقوق الإنسان باعتبارها قواعد أساسية :

بذلك، يثير التحول إلى لغات بديلة بشأن مسئوليات حقوق الإنسان استقبالا/ موقفا عدائيا. إن المقاومة الأولية أيضا تنشأ من نظرية اقتصادية كبرى، التى (كما نعرف من أعمال رونالد كواس Ronald Coase الرائدة) تنظر إلى إدخال قواعد ومعايير حقوق الإنسان بداية فى سياسة إدارة الأعمال. وينظر إلى لغات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى لغات أخرى، "باعتبارها عوامل إنتاج"[٤٧]،

---

(٤٦) إن تعليق (UNIDO) يأتى ردًا غاضبًا، بطريقة مفهومة، على الثقة البرنامجية. بالطبع، إن أى عمل حقيقى يجب القيام به من أجل حمل لغات المسئولية الاجتماعية للشركات إلى المواقع الصغيرة للعمل والصناعة، ويسرد التعليق قصص نجاح من الصعب أن نتجاهلها .

(٤٧) طالع، على سبيل المثال، تحليل المناهج المتنوعة "لتعظيم الثروة" فى : Nicholas Mercuro and Steven G. Medina (1997) .

ولا تشكل الحقوق، وبينها حقوق الإنسان، أى أوراق رابحة، حيث تظل قابلة للتفاوض، بصورة لا نهائية، خلال القيام بعمل عندما تدخل فى إطار قرارات الإدارة/المشروع.

إن الخطاب المعيارى الذى يتحرك إلى أبعد من هذا الإطار الذى يعتمد على الحكم على الأمور بخواتيمهما، يستتبعه نوع من الالتزام بالمساواة أو مفاهيم حقوقية التوجيه، التى يتم فى ظلها تبرير الأعمال أو السلوك بصورة مستقلة عن نتاج أفعال المرء. الذى يهم هنا، ليس عواقب الفعل/ السلوك، ولكن "مجموعة متنوعة من القواعد والمبادئ والقيود التى تشمل الواجب الأخلاقى وطبيعة الفعل نفسه"(٤٨)، ويبدو أن القواعد تؤكد "علم الأخلاقيات" هذا، حيث إن القواعد لا تسمح بالمراجعة الجارية "التى تستبعد" حقوق الإنسان (٤٩)، ويثير علم الأخلاق القضايا/ الموضوعات الثقيلة بالفعل والمتعلقة بأساليب التعامل مع الفكرة الناشئة بشأن العدل العالمى. وبهذا المعنى، تظل قواعد ومعايير حقوق الإنسان، مهما كانت الطريقة المثيرة للإعجاب التى وضعت من خلالها القواعد، معقولة أخلاقيا، فقط بقدر ما تخولها أساليب التعامل مع العدل العالمى(٥٠).

غير أن هذا كله يفرض صعوبات لا يستهان بها. ففى سياق هذا التمديد الجدير بالاهتمام، لنظرية العدل إلى العدل العالمى، لا يجد جون رولز **John Rawls** وهو الفيلسوف الرئيسى الذى يعبر عن قيم العدل فى قانون الشعوب، أنه من الممكن أن يعطى القدر الأكبر من الاهتمام لأى واجبات محددة من العدالة للشركات، أو كيانات

(٤٨) طالع : . Franck J. Garcia (1999) at 1022

(٤٩) طالع من أجل هذا المفهوم : . Garcia (2001)

(٥٠) طالع : . Thomas W. Pogge (2002); Upendra Baxi (2004)

الأعمال الأخرى [٥١]، ربما ليس هناك طريق أكيد للفصل من الناحية الأخلاقية في عملية الاختيار بين عنصرين تكوينيين من الخطاب : هما الطوعية والإنفاذ[٥٢].

وتسعى الطوعية بالضرورة إلى تقليص نطاق مسئوليات حقوق الإنسان القابلة لأن تمتد للتجارة والأعمال. إن هذا "الاتجاه العام" لحقوق الإنسان تستتبعه مشكلة تجزئة لكونية، أو لا حدودية أو عدم وحدة حقوق الإنسان. على النقيض من ذلك، تشير القواعد إلى أقصى درجات الإنفاذ لكل حقوق الإنسان، تقريبا. وإذا كانت الطوعية تشمل أسلوبا متنوعا لتناول حقوق الإنسان، يستطيع التنفيذيون من خلاله تناول الأغذية بوفرة، يعد الإنفاذ حمية غذائية إسبارطية موصوفة. فهو يستتبعه فرض معيارية خارجية على "النظام الداخلي للاتحاد" (بحسب وصف أوجين إهرليش (Eugene Ehrlich) لحوكمة الشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى .

(٥١) طالع : . Johan Rawls (1999) 35-9, 59-88 لا تظهر الشركات ولا كيانات الأعمال الأخرى فى تعبيره عن المبادئ الثمانية لقوانين الشعوب القابلة للتطبيق على خمسة أنواع من المجتمعات، ولا أى من الملامح التكوينية لهذه المجتمعات. وبشأن هذا الجانب، طالع: . Upendra Baxi (2000-2004) بالطبع يظل رولز Rawls معنيا بالفساد العام باعتباره جانباً من "الخلفية الثقافية، حيث تتركز الثروة العظيمة فى يد القوة الاقتصادية". وهو يتساءل "هل من عجب فى أن التشريع البرلمانى، فى الحقيقة، تكتبه جماعات الضغط (اللوبى) وأن الكونجرس يصبح قاعة للمساومات حيث تشترى القوانين وتباع"؟ (١٩٩٩ . (at 24, fn, 19.) إن الطرق لقراءات أعمال رولز Rawls التى يورد لها Thomas Pogge (2002) أمثلة رائعة تثمر عن استنتاجات مضادة تماما. وحتى بهذا، يظل موضع مسئوليات حقوق الإنسان، للمشروعات المتوسطة والصغيرة، وبينها الشركات متعددة الجنسيات، متسما بالتناقض فى هذه الأعمال .

(٥٢) الأول يشير إلى تنظيم ذاتى نسبى مستقل، فى حين أن الأخير يدلل على لجوء حقيقى متنوع إلى حشد شحيح من الخطوط التوجيهية الأخلاقية، فمبدأ الأقل هو الأفضل يبقى نهجا معياريا، ربما يوجهه المحور الهيجلى (نسبة إلى هيجل Hegel) بتحويل الكم نفسه إلى كيف فى النهاية .

وفى هذا السياق، قد تنبثق قواعد ومعايير حقوق الإنسان باعتبارها "قواعد رئيسية" تمهد لمجموعة محدودة من المبادئ العالمية التى تقيد نسبوية مساحة الفراغ الأخلاقى لمجتمع (الأعمال والصناعة) [٥٣]. وتفترض "النظرية المتكاملة للعقد الاجتماعى" التى اقترحها دونالدسون ودانفى **Donaldson and Dunfee**، بالطبع، "أن هذا النشاط الجماعى الذى تحكمه القواعد هو جزء مهم من الحياة الاقتصادية[٥٤]. إن القواعد الرئيسية هى "مبادئ أساسية للوجود الإنسانى حتى ... إننا نتوقع لها أن تتجسد فى معتقدات دينية وفلسفية وثقافية". ومن الواضح أن القواعد الرئيسية لا تمتد، فى سياق أخلاقيات الأعمال، إلى قواعد ومعايير حقوق الإنسان، القابلة للتطبيق فى جميع أشكال حوكمة الشركات والسلوك المهنى. ولكن القواعد والشرح الملحق بها، يفترضان أمرا مختلفا .

أحد الأسباب المهمة لهذه الفجوة تقف خلفه الضرورة التى يشعر بها فى خطاب أخلاقيات الأعمال لترجمة القواعد الرئيسية إلى لغة الأهداف الرئيسة أيضا[٥٥]. وقد يظهر تحليل أكثر دقة عن إمكانية سد هذه الفجوة، وهو عمل لا أحاوله هنا بسبب المساحة والصلاحية (الكفاءة). غير أنه من الواضح أن كل مسئوليات حقوق الإنسان المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى كما تتصورها القواعد والشرح، تجعل نفسها منفتحة أمام الخطاب الأخلاقى للأهداف الرئيسية[٥٦]. من قبيل الصدفة أنى أشرح هذا تاليا .

(٥٣) Thomas W. Dunfee (1999) 129 at 146 .

(٥٤) نفس المرجع السابق، ١٤٥.

(٥٥) نفس المرجع السابق، ١٤٦ .

(٥٦) Thomas W. Dunfee and Timothy L. Fort .

(ج) حجم واحد لكل أنواع المعيارية :

فى نهاية المطاف، يظل هذا السؤال مطروحا من الناحية الأيديولوجية والتجريبية. فمن الناحية الأيديولوجية يشير تاريخ الرأسمالية العالمية وحقوق الإنسان إلى أن الآمال فى تحقيق حقوق الإنسان قد يكون مبالغا فيها(٥٧). بطريقة أكثر سهولة، فى السياق الحالى، السؤال هو : إلى مدى يوجه مفهوم أخلاقيات الأعمال نفسه صوب حقوق الإنسان ؟ وهل يستطيع المفهوم، بتوافقه مع التقاليد المنتجة لخطابه، الذهاب إلى ما تشير إليه القواعد ؟ هل هناك جانب جوهرى فى القيام بالأعمال يستتبع بالضرورة "استبعاد" حقوق الإنسان ؟ كيف يمكن أن تمنع بالضرورة أساليب إنفاذ حقوق الإنسان، على عكس الأخرى الطوعية، الشهية العملاقة والمسعورة لتحقيق الأرباح، والمزيد من الأرباح على حساب حقوق الناس؟ إن السؤال التجريبى الأوسع نطاقا هو : ما حقوق الإنسان التى قد تطبق، أو تمتد إلى الشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات الأعمال الأخرى ذات الصلة ؟ أتطرق فقط إلى السؤال الأول هنا، (أيضا بسبب المساحة).

أولا، فى ظل تنوع المشروعات الاقتصادية والنسق العالمى لإنتاج حقوق الإنسان، ينشأ السؤال، عما إذا كانت المناهج الأساسية لتناول حقوق الإنسان تتطرق بصورة كافية، وتستنفد المفاهيم التجريبية والمعيارية لـ "المسئولية الاجتماعية" لأشكال التجارة والصناعة وممارساتها. بصورة أيسر، يكون السؤال: ما اللغة، والبيان الصحيحان - اللذين مهدا لقواعد لغة حقوق الإنسان، أو اللغات الأوسع نطاقا "للمسئولية الاجتماعية"؟ هل تعيد لغات ومنطقيات حقوق الإنسان بصورة كافية "المسئولية الاجتماعية" للمشروعات متعددة الجنسيات، بغض النظر عبر أى طرق معقدة، أو متناقضة ؟ كيف لنا، إضافة إلى ذلك، أن نضع الكتابات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية فى التطور المعيارى، وكذلك انحسار، أشكال الإجماع والسلوك بين الدول،

(٥٧) يستكشف الفصلان الثانى والثامن بعض جوانب هذه العلاقة .

التى عـرضت بصـورة تامـة من خـلال الجـدل المسـهب بشـأن القـانون الدولى "الناعم" و"القوى"؟ مـا لضمـان للمستقبل البشرى الذى يبرر الوصف الجدلى غير الكافى، ليس فـقط لقـصص ربما نخـتارهـا للحديث حـول كيف يتـحـول القانون "الناعم" إلى قـانون "قوى"، ولكن أيضـا عن قصص حـول "تخـفيف" القانون "القوى" ؟ وكيف لنا أن نفـهم القـصص الخـاصة بتلطيف القـانون "القـوى" لحقوق الإنسـان، والذى يظهر جليا فى الاتفـاق العـالمى للأمم المتـحـدة الذى قـاده كـوفى عنان ؟ إنه يمكن الآن وبوضـوح، الشركات متعددة الجنسيات من الاختيار ما بين قواعد ومعايير حقوق الإنسان التى من شأنها أن تربطهم بأضعف الالتزامات الممكنة بشأن المحاسبة .

ثانيا، ينشـأ صراع بين الطوعية وتعظيم الأرباح. ويثير كل هذا قضايا أخلاقيات الأعـمـال التى هى فى كـون التطور. ومن الأرجح أن الدفـا ع عن أعلى قـدر من دمج قواعد ومعايير حقوق الإنسان من شأنه إحباط ولادتها بصـورة نموذجية. على الجانب الآخر، ربما تقنن قوائم التسوق القياسية، الخاصة بالتجارة والأعمال "الاختيار الحر" (فى أتم شكل لمعنى المصطلح) الذى قـد ينتج عنه إجـهـاض (فـشل)، أو حـتى بذل لمستقبل حقوق الإنسان التقدمية.

ثالثا، بالتالى، فإن قضايا التنفيذ تصبح قضـايا متنوعة لصـراع بين المعتقدات. فمن ناحية، قد يثبت مؤيدو أساسيات السوق الحرة بصورة انفعالية أخطار التنفيذ الصارم والشامل والفورى لجدول الأعمال والمهام، على التنمية. وعلى الجانب الآخر، فإن الدفا ع عن الاهتمام التام بحقوق الإنسان المعاصرة ربما يشير بصورة معيارية إلى عدم وجود أى موقع وسط فى خضم صراع السوق وأساسيات حقوق الإنسان، وهو فى العادة صراع شرس ،مهما تفرق فى مواقع متنوعة. رابعا، حتى عندما نعطى اهتماما كبيرا للتعقيد والتناقض فى منطقية حقوق الإنسان، فإن العناصر غير المنطقية أيضا لها أهميتها بالفعل. ألجأ هنا، فى لغة مختزلة، إلى قضية التأثير الحالى، القاسى، لـ "الحرب على الإرهاب"و "حرب الإرهاب "اللتين لا تنتهيان، فى إطار لغات

حقوق الإنسان والمسئولية الاجتماعية للشركات، والخاصة بمسئوليات الشركات والأعمال. إن النظام العالمي العسكرى الجديد، الذى ظهر بصورة حاسمة فى سياق النظام العالمي الجديد الذى أعقب هجمات الحادى عشر من سبتمبر / أيلول، يمثل نهوضا غير عادى فى التسليح الدفاعى والعالمي "عقدة صناعة عسكرية" (باستعارة عبارة ربما عفى عليها الزمن). يثير كل هذا أسئلة غير عادية حول نوع مسئوليات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال والصناعة والتى تقترحها القواعد. إذا كان هذا المنظور المعيارى يمنع، باعتبارها مسألة تتعلق بمبدأ شامل، ألا تربح التجارة والأعمال والصناعة من الإساءات للبشر والإساءات لحقوق الإنسان، أين بالفعل يمكن للمرء أن يضع "أخلاقيات" بشأن التزاحم على العقود فى "عراق ما بعد الصراع"؟ هل تنتهك، بأى طريقة، المكانة المميزة للتحالف فى حرب العراق بتخصيص العقود التجارية التفضيلية "لإعادة البناء" فى البلاد، القواعد، من جانب، وثقافة أخلاقيات الأعمال التى لا تتوقف عن الانتشار، فيما يخص القواعد والأهداف الرئيسة، على جانب آخر ؟ كيف يمكن لنا، خاصة فى هذا السياق الأخير، أن نستوعب المبدأ الأساسى، بألا يستفيد أحد من هذه الإساءات ؟

إن القواعد والشرح الملحق بها، يرفضان بصورة متناقضة الاختيار المرهق الذى تعبر عنه بصورة مؤثرة للمشاعر مقولة "نصف رغيف أفضل من عدمه". السؤال الذى يوضع فى السياق المجازى الخاص بالغذاء المعدل وراثيا، يلفت الانتباه إلى ضرورة الاختيار بين نسختى "عضوية" من حقوق الإنسان ونسخة "متحولة" منها بشأن نظم المسئولية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى !

وفى الختام، أقترح مجالا كاملا من "المبدأ الاحترازى (الذى ذكر إجمالا فى الآونة الأخيرة فى سياق بروتوكول كارتاجينا للسلامة الحيوية) لمزيد من التدريبات التى

تهدف إلى تطوير هذه القواعد. إن محاولة التوسط الكامل لأساسيات السوق الحرة عبر لغات رئيسية لحقوق الإنسان ومنطقيات قيم وقواعد ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة، كل هذا يثير قضايا لا يمكن التنبؤ بها، وهو ما يدعو الآن إلى مزيد من الأعمال البطولية أكثر من تلك المتاحة فى القواعد والشرح الملحق بها[٥٨].

---

(٥٨) يشار هنا إلى مساهمة تمت فى الآونة الأخيرة من الفيلسوفة السياسية إريس ماريون يانج Iris Marion Young (2004)، حيث تدافع، فى سياق تبرير الحركات النشطة ضد المصانع التى تمارس الاستغلال، إلى التحرك من "نموذج المسئولية عبر اللوم" والقائم على المسئولية، إلى "نموذج مسئولية سياسية مشتركة"، والذى تظل فى إطاره الفقرات الأخلاقية التالية لها مكانة بارزة. أولا، فى نموذج المسئولية السياسية (فى ظل تميزه عن النظم التقليدية للمسئولية القانونية المدنية/ الجنائية) نقبل "مسئولية ما لم نقم به بالفعل"، ببساطة لأن العديد من "حالات الضرر والأخطاء والظلم ليس لها مجرم قابل للعزل، ولكنها تنتج عن مشاركة ملايين الناس فى المؤسسات والممارسات التى تنتج عنها الأضرار : (at 377) ثانيا، تعد المسئولية السياسية مفهوما فى إطاره "إيجاد أن بعض الناس يتحملون مسئولية الظلم، لا يعفى الآخرين بالضرورة (at 378) ثالثا، هذا المفهوم يجعل بعض "الظروف الطبيعية والمقبولة التى تمثل خلفية للأفعال"، بطريقة ربما لا يستطيعها نهج المسئولية القانونية، معقدة. رابعا، إن الهدف التام من وراء نموذج المسئولية السياسية المشتركة، "إحداث نتائج" بدلا من توزيع اللوم والخزى، على وجه التحديد؛ لأن هذه الآليات الأخيرة تثير تجنبا شفويا للخوض فى المسئولية المشتركة. خامسا، إن نموذج المسئولية السياسية المشتركة فى نهاية المطاف "يشمل التعاون مع الآخرين من أجل تحقيق ... التغير" (at 387) فقط ؛لأنها "تتطلع للأمام أكثر من النظر للخلف (at 388)، سادسا، وبصورة كلية، تتمسك يانج Youngبأن مفهوم المسئولية السياسية المشتركة يظل "يمكن تعميمه، وأنه ينطبق على أى ظلم (جور) هيكلى " (at 388) تحديدا؛ لأن العولمة الاقتصادية المعاصرة تشير إلى نظام ضخم من الترابط الأخلاقى. ومن المهم التشديد، فى السياق الحالى، على أن الدفاع عن هذا النهج لا يحل محل نهج المسئولية القانونية تماما (المدنية والجنائية). ولهذا هناك شك فى أن يانج Young سترحب بالقواعد المقترحة من قبل الأمم المتحدة. وبالفعل، فى ضوء التحليل، قد يتردد أن القواعد قد تسهم ضمنا فى تقدم نموذج المسئولية السياسية المشتركة. حتى رغم ذلك، يبقى السؤال : هل التركيز المشدد على إصلاح /ابتكار نموذج المسئولية القانونية يحمل أى إمكانية عكسية لنموذج المسئولية المشتركة؟ بطريقة أخرى، ما أفضل السبل للتوصل لفهم لتكاملية النهجين ؟ يحول ضيق المساحة دون الإسهاب فى تحليل هذا الجانب. وأيضا من قبيل الحقيقة، فإن نهج المسئولية السياسية يقدم لغة أكثر تماسكا من اللغات عبر المتماسكة الخاصة بـ "مواطنة الشركات" أو .(CSR) ورغم هذا ليس من الواضح تماما، فى ظل تشديد يانج Young المميز على الأخلاقيات الجماعية للبشر فى أنحاء العالم والكيانات للعمل معا من أجل إخراج نتائج فقط مستقبلا، كيف يمكن لهذا كله أن يقدم المديرين التنفيذيين للشركات متعددة الجنسيات، وزعماء مجموعة الثمانية، الموظفين الكبار والصغار فى المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والأخوة المتقاربين أو حتى الأخلاقيات المتشابهة لدرجة الاستنساخ، من ناشطى حقوق الإنسان .

المؤلف في سطور:

أوبندرا باكسي

أحد أبرز مفكرى الهند، وهو أستاذ للقانون بكلية الفنون فى جامعة وورويك. عمل من قبل نائبا لرئيس جامعتى دلهى وجنوب جوجارات.

المترجم فى سطور:

محمد على فرج

محرر صحفى بوكالة أنباء الشرق الأوسط ومترجم حر. عمل محرراً ومترجماً بوكالة الأنباء الألمانية (مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة)، كما عمل مترجماً بمكتب وزير الثقافة بمصر. يعمل حاليا رئيساً لقسم الشئون الإعلامية فى دائرة الثقافة والإعلام بحكومة إمارة عجمان بالإمارات العربية المتحدة، ترجم لصالح المركز القومى للترجمة كتابى (أهل مطروح - البدو والمستوطنون والذين يقضون العطلات) و (عالم آخر ممكن التحول الديمقراطى فى المؤسسات العالمية).

التصحيح اللغوى: غـادة كمـــال
الإشـراف الفنـى: محسن مصطفى